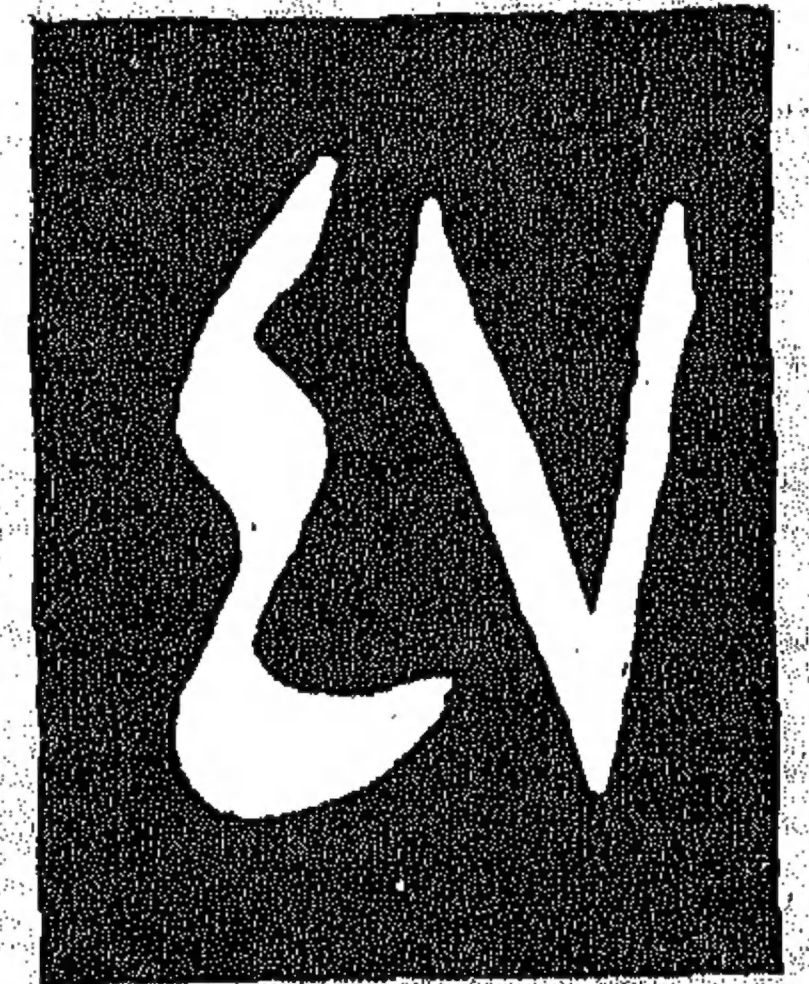


السَّيَافَةُ الدَّوَلِيَّةُ

- رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكي السوقي
- جامعة الدول العربية والمعونة الفنية لأفريقيا
- طريق «چيبوتي» إلى الاستقلال
- الرئيس الأمريكي الجديد وأزمة الشرق الأوسط
- الدول النامية وقانون البحار
- الصين بعد ماو [ملف خاص]



ينابر
١٩٧٧



العدد | ٤٧ |

يناير ١٩٧٧

السنة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٧

السنة الثالثة عشرة

يناير ١٩٧٧

رئيس التحرير:
د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير:
د. عبد الحليم عوده

سكرتير التحرير:
محمد يوسف الفرعي
نبيلة الأصفياني

الإدارة والتحرير والإعلانات

شباب الحلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٢٠٠ / ١)
- للبلدان العربية (بالدينار المصري)
- (٢) دولار أمريكي أو ما يعادل
- للبلدان الأجنبية (بالدينار المصري)
- (٩) دولار أمريكي أو ما يعادل
- للبلدان الأجنبية (بالدينار المصري)
- (١٨) دولار أمريكي أو ما يعادل

الشمس ٣٠ قرشاً

صفحة

■ الافتتاحية : الاستراتيجية الأمريكية في عهد كارتر ٤

■ الدراسات :

- العالم الثالث والوفاق الأمريكي السوفيتي
- الجسامة العربية والمحنة الفنية لأفريقيا
- طريق جيبوتي إلى الاستقلال
- د . ياسين العيوطي ٨
- د . عبد الملك عودة ٢٠
- نبيلة الأصفياني ٢٠

■ التقارير :

- الانقلابات العسكرية ونظرية النسق
- اخفاق التجربة الاشتراكية في السويد
- المعوقات الداخلية للاعلام العربي الداخلي
- أزمة الماركسية بين الايديولوجية والتطبيق
- استراتيجية الجناح الشمالي لحلف الاطلسي
- اتفاقية الامن المتبادل بين الأمريكتين
- د . اسعد عبدالرحمن ٢٩
- نازلي ميمون أحمد ٦٥
- د . فزیه نصيف الايوبي ٧٤
- وحيد محمد عبد المجيد ٧٨
- محمد نعمان جلال ٨٣
- سمير عطيا ٩١

■ في الاستراتيجية العسكرية :

- حرب ١٩٥٦ ممة عدم التكافؤ
- اسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر
- اللواء حسن البدرى ٩٦
- محمود عزمى ١٠٦

■ مؤتمرات وندوات دولية :

- المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية
- ندوة الافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة
- احمد يوسف الفرعي ١٢٧
- د . السيد عليوه ١٣٠

■ مكتبة السياسة الدولية :

١٣٢

■ مجلات السياسة الدولية :

١٥٣

■ شهریات الاحداث السياسية :

١٦٦

■ المنظمات الدولية والنشاط الدبلوماسي :

١٩١

■ ندوة السياسة الدولية :

- الرئيس الأمريكى الجديد وأزمة الشرق الاوسط
- السدول النامية وقانون البحار
- خطاب الى رئيس التحرير :
- ٢٠٦
- ٢١٢
- ٢٦٩

■ ملخصات : الصين بعد ماوتسى تونج

٢٢١

تقديم : د. بطرس بطرس غالي

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس كارتر

« أن النظريات أو المشروعات في السياسة الدولية ، مثل « مودة » السيدات ، تتخذ مسلمات مختلفة ، وتظهر في صور براقصة متنوعة ، « كهودة الميني جيب ومسيودة الماكروجيب والتاير » ... ووراء هذه التفاعيل ، تقف مصالح صناعة النسيج ، ويقف أيضا مصمم الأزياء . وهكذا تقاليع السياسة الخارجية الأمريكية : ففي عهد الرئيس روزفلت ، اتخذت تسمية سياسة حسن الجوار ، وفي عهد الحرب الباردة ، سميت الرقص على حافة الهاوية . . . هذا إلى جانب المشروعات المختلفة ، ومن مشروع مارشال ، إلى مشروع ترومان ، إلى مشروع ايزنهاور . . . واليوم نسمع عن استراتيجية القطبية الثلاثية . . . ووراء هذه التسميات المختلفة ، المصالح العليا للعلاقات الأمريكية .

وقد أصبح لنظرية القطبية الثلاثية ، رونق خاص في الأشهر الأخيرة ، لأن من بين المذنبين أسهموا في وضع أركانها ، الدكتور بيريسكي ، الذي لمع نجمه ، وإن كان هذا المصطلح لم يلفت أنظار الدبلوماسية العربية في بادئ الأمر ، . ولما زاد نجمه غسى السمعان ، بعد أن نجح جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية ، شد أخيرا انتباه الدبلوماسية العربية

فما هي هذه النظرية الجديدة التي تتحدث عنها الأوساط الأكاديمية والدوائر الدبلوماسية ؟

بشيء من التبسيط ، نستطيع أن نلخص هذه النظرية ، التي لم تتضح بعد معالمها ، في أن مراكز القوى في المجتمع الرأسمالي الممتلئة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ، وجدت أنه يجب إعادة النظر في تضامنها من أجل تكوين جبهة موحدة بينها .

أما أهداف هذه الجبهة الموحدة ، فهي كثيرة في رأي أنصار استراتيجية الثلاثية ، منها استلاح جثري في النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي ، ومنها مواجهة مشتركة للجنوب ، أي الدول المتخلفة التي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية . وهذه المواجهة ، قد تتخذ صورة الحزم أمام طلعات الجنوب في ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يستخدمها ، أو في محاولة استئصال البترول ، لتحقيق أقصى متاعبه

« ان الاولويات الاولى امام الولايات المتحدة ينبغي ان تكون لاصدقائنا وحلفائنا ، اليابان ، اوروبا الغربية ، اسرائيل »

جيمى كارتر

مجلة نيوزويك - ١٠ / ٥ / ١٩٧٦

« ان على حلفاء الولايات المتحدة وخصومها من الرئيسيين والمحتملين - بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى والصين ، ان يعرفوا انه لن يطرأ تغيير كبير على السياسة الخارجية الامريكية »

من كلمة الرئيس الامريكى المنتخب

جيمى كارتر امام مؤتمر صحفى فى
١٩٧٦/١١/٥

السياسية ، وقد تتخذ هذه المواجهة ضرورة المساعدة المقدمة لدول العالم الثالث ، حتى لا يتوتر حلفائنا فى النظام الراسمالي الدولى المنشود .

ومن اهداف الاستراتيجية الثلاثية مواجهه الازمات الاقتصادية او السياسية التى قد تقع داخل المعسكر الراسمالي ، سواء كانت الازمات السياسية المتوقعة فى ايطاليا اذا وصل الحزب الشيوعى الى الحكم ، او الازمات المتوقعة فى اسبانيا او البرتغال او فرنسا ، امام مطالب الاحزاب اليسارية . فاستراتيجية الثلاثية وضعت خططا مدروسة ومرسومة لمواجهه هذه الاحتمالات .

ومن اهداف الاستراتيجية الثلاثية ، الاستعداد لاستغلال الميادين الاقتصادية الجديدة ، ومن ذلك المواد الأولية والحيرات الموجودة فى قاع البحار العامة .

ومن مخططات الاستراتيجية الثلاثية ، توكين المنظمات الدولية المالية والفنية ، كائنته الدولى وصندوق النقد الدولى ، وغيرهما من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، فى الاشراف على القضايا الاقتصادية التى تعانى منها دول العالم الثالث .

تلك هى بعض الخطوط العريضة لاركان الاستراتيجية الثلاثية ، التى تعتبر بمثابة حلف مقدس بين الاقطاب الثلاثة للعالم الصناعى الراسمالي .

وقد يثور تساؤل عن الناحية التطبيقية لهذه الاستراتيجية ، وعن نتائجها العملية . وفى تصورنا ، ان النتائج العملية المباشرة لهذه الاستراتيجية ، ستكون مزيدا من السلطة للاقطاب الثلاثة على الشئون الدولية ، والقضاء على الحركات الاستقلالية التى تصدر عن بعض الدول ، او التكتلات الجانبية التى تحاول بعض الدول اقامتها ، فى سبيل تخفيف السيطرة الامريكية الراسمالية عليها .

وبمعنى آخر ، ستعمل الاستراتيجية الثلاثية ، على اخماد محاولات العالم الثالث لتخفيف من حدة الزعامة الامريكية ، عن طريق الحوار العربى الاوروبى ، او الحوار العربى الافريقى ، او أى حوار آخر ولاشك ان من اهداف الاستراتيجية الثلاثية ،

اضعاف منظمة الاوبك « منظمة الدول المصدرة للبترول » أو على الأقل تطويق قدرتها على تهديد مصالح الرأسمالية الدولية .

ومن نتائج هذه الاستراتيجية الثلاثية ، مواجهات جديدة مع المعسكر السوفييتي ومع الصين ، قد لا تعود بنا الى حقبة الحرب الباردة ، بل سوف تقلل من أهميته الوفاق الأمريكي السوفييتي ، والتقارب الأمريكي الصيني اللذين أسهم كيسنجر في اقامتهما .

ومن أخطر نتائج الاستراتيجية الثلاثية في رأينا ، اعتبار دول العالم الثالث ، دولا قاصرة في أمور الشئون الاقتصادية والدولية ، وإنها في حاجة الى وصاية مستمرة ، وعناية خاصة ، لكي لا تهدد الجبهة الثلاثية في اصلاحتها للنظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي وتجديده وتدعيمه .

وامام هذه النزعة الارستقراطية الدولية الجديدة ، ماذا سيكون موقف الدول البروليتارية ؟ هل تستطيع ان تكون بدورها جبهة قوية ، على الرغم من تناقص مصالحها ، واختلاف ارتباطاتها ، وتنوع ثرائها ، بعد رفع سعر البترول ؟ أم انها ستوضع برفق تحت وصاية « الثلاثية الجديدة » التي وضع معالمها بريزسكي المهندس الاكاديمي للدبلوماسية الأمريكية ، التي سوف يقبها الرئيس جيمي كارتر .

هل يمكنها ان تضع بدورها ، استراتيجيتها الجديدة لسياسة عدم الانحياز ، تستطيع بموجبها ان تستفيد من المواجهة القادمة بين الملاق السوفييتي ، والملاق الأمريكي وخليفته ، كي تحمي مصالحها وشخصيتها ؟؟

ان مدى ادراكنا واهتمامنا بسابعد الاسرائيلية الثلاثية الجديدة وخطورتها على مجتمع العالم الثالث ، هو الذي سيجيب عن هذا التساؤل !



ومن أجل تسليط الضوء على الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس كارتر ، نظمت السياسة الدولية ، بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، ندوة علمية لمناقشة السياسة الخارجية الجديدة التي قد يتبعها الرئيس كارتر . والجدير بالملاحظة في هذه الندوة ، انها جمعت لأول مرة في مصر ، بين خبراء من الاتحاد السوفييتي ، وخبراء من الولايات المتحدة ، وخبراء من أوروبا الغربية ، الى جانب الخبراء المصريين ، الذين ناقشوا بحرية تامة ، التغيرات المنتظرة للموقف الأمريكي تجاه الشرق الاوسط . وقد نشرت بعض مقتطفات من هذه الندوة في عدد ١٩ نوفمبر من الاهرام اليومي ، وتنفرد المجلة بنشر النص الكامل للندوة في هذا العدد .

كما يتضمن هذا العدد من المجلة ، النص الكامل لندوة أخرى نظمت بمناسبة زيارة البروفيسور جان ديبوى ، الحبير الفرنسي سى فادور البخار وسخريير مجمع العادون الدولى فى لاهى مصر . وعد اشترت معه مجموعة من الخبراء العرب ، وعلى رأسهم الفقيه الكبير الدكتور وحيد رافت . وقد ابررت هذه الندوة ، جانباً جديداً من القضايا الدولية ، يجيب أن يجذب اهتمامات دول العالم الثالث ، وهى المواد الأولية الموجودة فى قاع البحار العميقة ؛ فهل سينفرد بهذه الثروات أقطاب الاستراتيجية الثلاثية ، بما لهم من إمكانيات تكنولوجية متقدمة ، أم ستتمكن دول العالم الثالث ، من أن يكون لها نصيب فى هذه الثروات ؟

والى جانب الدراسات والتقارير السياسية والعسكرية التى يتضمنها هذا العدد من المجلة ، نجد قسمها خاصاً بعنوان « الصين بعد ماو » ، وقد أعده فريق من الخبراء ، مستندين الى وثائق قدمتها مشكورة للمجلة ، السفارة الصينية بالقاهرة .



وثمة ملاحظة أخيرة . فقد عاتبت بعض الاوساط العربية ، مجلة السياسة الدولية ، واتهمتها بأنه ليس لها لىون ايديولوجى واضح ، وفرد على هؤلاء المعتابين ، بأن المجلة قد أعلنت عن ايديولوجيتها ، منذ أن صدر عددها الاول فى أول يوليو ١٩٦٥ ، فقالت انها « تريد أن تكون صدى صوت العالم الثالث فى ميدان السياسة الدولية ... » و « أخذت على عاتقها أن تكون منبرا لآراء العالم الثالث ، وكشافا موضحا لايديولوجية العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى ، ايماناً منها بأن تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى أصم الارض ، سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى ، الذى سيكون بدوره عاملاً من عوامل السلام العالمى ... » .

وفى آلاف وآلاف الصفحات التى قدمتها المجلة فى الاثنى عشرة سنة الماضية ، التزمت بذلك الخط السياسى ، وإن كان هذا لم يرض اهل اليمين أو اهل اليسار ، الذين هم دائماً فى حياجة الى مواقف متطرفة وقاطعة ، والى ارتداء قمصان صاخرة الألوان ، لكى يطمئنوا الى أن تحليل القضايا الدولية يتم وفقاً لرؤيتهم أو منطقهم أو تصورهم ، ناسين أو متناسين ، أن قضايا العالم الثالث ، لا يمكن أن تعالج الاوفقاً لحلول منبثقة من واقع مشاكل العالم الثالث نفسه . أما القضايا العالمية ، فلا يمكن أن تعالج فى عهد التوازن الذرى ، الا وفقاً لحلول وسطية .

إن السياسة الدولية ، وهى تستقبل عامها الثالث عشر ، ترجو أن تظل محتفظة بطابعها العلمى الدقيق والموضوعى ، لتبقى مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط . ■

« رئيس التحرير »

رؤية العالم الثالث للفراق الأمريكي السوقي

د. ياسين العيوطي

استاذ العلوم السياسية بجامعة
ولاية نيويورك في ستوني بروك

العظميين . واتخذت الرابطة بين الوفاق وفكرة التحفيف من حدة التوترات الدولية ، مظهر نظام من العلاقات ووجهات النظر والميول ، ازاء مسببات النزاع بين موسكو وواشنطن ، وهي رابطة سنوضح فيما يلي ضعفها وعمومها ، مما جعل من سياسة الوفاق - في اعتقادنا - خرافة ضخمة تقضحها الاحداث والتصريحات كل يوم . وكما يحدث في كل خرافة ، نمت الاساطير الكثيفة حولها ، وصور الناطقون الرسميون في كل من واشنطن وموسكو ، هذه السياسة «الجديدة» على أنها نظام دولي جديد في العلاقات السياسية والاستراتيجية والدبلوماسية والعقائدية والاقتصادية . واصر هؤلاء المتحدثون الرسميون في غضون عام ١٩٧٢ ومعظم عام ١٩٧٣ على أن الوفاق قد جاء ليحل محل السياسة الخاملة غير الديناميكية التي كانت محور التعامل بين موسكو وواشنطن منذ ١٩٥٦ ، وهي سياسة التعايش

مسا يقرب مستحق خمس سنوات حتى الآن ، على بزوغ ما يسمى بسياسة الوفاق الأمريكي السوفيتي

في اواخر عام ١٩٧١ . وبعد هذه الحقبة من الزمن ، أن الاوان لتقويم الوفاق الأمريكي السوفيتي من زاوية العمل أو عدم العمل ، مع التركيز على أثر هذه السياسة في العالم الثالث الذي تنتمي اليه الامة العربية . وهنا نلاحظ أنه منذ التصريح بسياسة الوفاق بين واشنطن وموسكو في اواخر عام ١٩٧١ ، وبالأحرى منذ المناداة بها رسميا في البيان الأخير الذي أصدره الرئيس الأمريكي السابق ، ريتشارد نيكسون ، والأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، ليونيد برجنيف ، في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، أن معنى الوفاق ارتبط أساسا بفكرة التحفيف من حدة التوترات الدولية بين الدولتين



للتعامل لايسرى على واشنطنون وموسكو
وحدهما ، بل يشمل العالم أجمع . ولكن المعلقين
الامريكيين والسوفييت ، لم يتفقوا أبدا على
الاسماء التي ينبغي أن تدرج في قائمة « أعداء »
الوفاق ، أو تلك التي يجب أن تسجل بقائمة
« اصدقاء » الوفاق . ورغمما من هذا
الفشل الذي يوضح الى حد ما غموض الوفاق ، بل
وانعدام وجوده الفعلي ، فقد أصر أولئك المعلقون
من جانب الدولتين العظميين ، على أن الوفاق هو
المبدأ الرئيسي الذي يفسر ويساند العلاقات السلمية
بين البلدين .

وينبغي علينا هنا ، أن نراعي أن كلا من موسكو
واشنطن ، لم تعر أي التفات الى نظرة العالم
الثالث في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى
الوفاق ، وعلاقته به وتأثره بتطورات . والعذر
الوحيد لموسكو وواشنطن في اهمال رأي العالم
الثالث في الوفاق ، هو أن كلا من الدولتين

السلمى . ومما أحاط هذه الخرافة من خرافات
العلاقات الدولية الضخمة بهالة من الاجلال
والتقدير ، تصريحات وزير الخارجية الامريكية ،
الدكتور هنري كيسنجر ، ويعتبر او بالاحرى ويتهم
الان ، بأنه حالى سياسة الوفاق كطريقة للتعامل
غير المتحارب بين الدولتين العظميين . واضفت
تصريحات كيسنجر على سياسة الوفاق نوعا من
التصديق العلمى والفلسفى ، حدا بالكثيرين خارج
العالم الثالث وداخله ، الى الاعتقاد ، أو بالأمل ،
في بزوع فجر جديد للسلام العالمى ، عن طريق
الوفاق بين امريكا والاتحاد السوفييتى .

ولم تلبث خرافة الوفاق ان أصبحت معتقدا أو
مذهبا ، لدرجة أن رجال السياسة والفكر والقلم
في كل من امريكا والاتحاد السوفييتى ، بدأوا
يصنفون المعلقين على سياسة الوفاق صنفين : الا
وهما أعداء الوفاق ، في حالة المعارضة والتشكك ،
وأصدقاء الوفاق الذين رأوا فيه دستورا عالميا

العظميين لم تفسر الوفاق يوماً من الأيام تفسيراً يصدق تطبيقه على المستوى الكوني بأكمله . أي أن اختلاف تفسير الوفاق ، وعدم شمول هذه التفسيرات لمناطق العالم الأخرى خارج روسيا وأمريكا ، قد ساعدا على أن ينظر العالم الثالث إلى تلك السياسة التي طنطنت بها أبواق الدعاية السوفييتية والأمريكية بالكثير من الارتياح والتشكك ، بل ومن الخوف من أثر إجماع واشنطن وموسكو على سياسة واحدة منسقة ، قد يصبح العالم الثالث ضحية لها . من أجل هذا ، جهدت المنطقة الجنوبية من الكرة الأرضية ، في اكتشاف معنى الوفاق ، عن طريق متابعة خطواته المتعثرة منها والناجحة ، وفي التعرف على آثاره في تصرف الاتحاد السوفييتي وأمريكا أحدهما إزاء الآخر ، ومعامليتهما للدول الأخرى ، خاصة منها التي تقع في الإطار الجغرافي للعالم الثالث . وتركزت نظرة العالم الثالث في تفهم ما إذا كان الوفاق يطبق أو لا يطبق على عملية السلام والأمن والعدالة والتنمية ، على الصعيد الأرضي كله .

ولتحليل وجهة نظر العالم الثالث في خرافة الوفاق الأمريكي السوفييتي ، ينبغي علينا أن نتبع طريقة التحليل السياسية المركبة ، أي التي تصل إلى استنتاجها الأخير ، بناء على دراسة المشاكل والظروف المتغيرة العديدة التي واجهت وتواجه العالم الثالث أثناء تعامله أو عدم تعامله مع الوفاق . ولا يخفى علينا ، أن التباين الكبير في ظروف وأحوال كل منطقة ، بل كل دولة ، منسية إلى العالم الثالث ، يحتم على الباحث المحقق ، أن يرى الخيوط المتشابهة في خضم هذا التباين الكبير في السياسة والأيديولوجية والاستراتيجية والأوضاع السياسية والاقتصادية . ولتأكيد أهمية هذا نقول : أن العالم الثالث ليس كتلة مترابطة واحدة من دول متجانسة ، ولم تهاجم أية حكومة من حكومات دول العالم الثالث الوفاق كسياسة ، كما أن ردود الأفعال لدى حكومات العالم الثالث تجاه الأحداث والتيارات التي نوردها فيما بعد ، تنوعت تنوعاً كبيراً ، بما في ذلك الردود الغامضة أو الخافتة ، ولم يوجه أي من هذه الردود الصادرة من العالم الثالث إلى الدولتين العظميين معاً ، وهما طرفا الوفاق ، بل وجهت إلى موسكو أو إلى واشنطن دون أن تسدد إليهما معاً .

في إطار هذه المقدمة ، يمكن من الآن تلخيص نظره أو نظرات العالم الثالث إلى الوفاق الأمريكي السوفييتي ، بأن هذه الدول في العالم الجنوبي ترى في تلك السياسة إما الغموض والابهام ، وإما عدم وجود أية علاقة بين الوفاق ومشاكل السلام والانماء في المنطقة الجنوبية ، وإما عدم قدرة واضعي الوفاق على إحالته إلى أداة فعالة نشطة . زد على هذا أن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تشبه في الوفاق على أنه ذريعة لتبرير السياسات التي تتعارض مع الصالح القومي لدول العالم الثالث ، بل أن هذه الدول ترى أحياناً في الوفاق خطراً يهدد أمنها وانماءها وسلامتها القومية .

وننتقل الآن إلى تفصيل وإثبات ما أوردنا ، آنفاً بصدد وجهات نظر العالم الثالث في خرافة الوفاق السوفييتي الأمريكي .

الوفاق كسياسة غامضة

يتردد هذا السؤال دائماً حول سياسة الوفاق : « هل يستهدف الوفاق تنظيم العلاقات والمعاملات بين واشنطن وموسكو في الشئون التي تعنيهما وحدهما ، أم هل للوفاق هدف عالمي أوسع من هذا ؟ » هذا سؤال تابع أساساً من غموض كل من العاصمتين المعنيتين بصدد مفهوم الوفاق ومرامييه ، وهو غموض لم تحاول أي من الدولتين تنسيقه أما نظرياً وفكرياً وأما عملياً . وواقع الأمر أن وزارة الخارجية الأمريكية حاولت أن تعرف الوفاق ، فأضافت إلى البلبلة التي تحيط بمعناه . ذلك أن الوزارة في إحدى نشراتها الرسمية بعنوان « مثير ، ألا وهو « معنى الوفاق » صرحت بأن الوفاق لا يعني التعاطف والتحالف ، وأنه رغماً من سياسة الوفاق فسيظل تضارب المصالح بين موسكو وواشنطن مستمراً » (١) . ولو حاول المرء أن يأخذ هذا التعريف الواهي على علاقته ، لما استطاع أن يستشف من ورائه ، أو من وراء التصريحات السياسية الأمريكية الأخرى سوى النظرة السلبية التي تعالج بها كل من واشنطن وموسكو سياسة الوفاق . ففي مقابلة صحفية هامة دارت بين جيمس رستون الصحفي الأمريكي الشهير بجريدة النيويورك تايمز ، وهنري كيسنجر في أكتوبر ١٩٧٤ ، وجه وزير الخارجية الأمريكية جزءاً من

والأخرى : مؤيدة لسياسة الوفاق ، لا تستطيع مثل هذه التصريحات المتضاربة أحيانا ، والخسامة أحيانا أخرى ، أن تضي على تلك السياسة الحياة ، كمبدأ عامل من مبادئ العلاقات بين الدولتين العظميين .

ولنضرب مثلا هنا بما أورده كيسنجر فى تصريح له فى أواخر يناير عام ١٩٧٦ مشيرا فيه الى ما وصفه « بالجهود الأمريكية من أجل تطوير علاقات أكثر ثباتا مع أعدائنا » . وأضاف كيسنجر فى ذلك التصريح ان أمريكا قد « نجحت بالفعل فى التخفيف من حدة التوتر ، وفى بدء وضع أسس لعلاقات التعاون المستقبلية . ومن الأمثلة على هذا نعدد ما يلى : اتفاقيات الحد من انتاج الاسلحة الاستراتيجية ، واتفاق برلين ، والتخفيف من حدة التوتر فى قلب أوروبا ، ونمو شبكة العلاقات الثنائية التعاونية بين أمريكا والاتحاد السوفيتى . كل هذه الأمثلة توضح التحسن الذى لا يمكن انكاره فى الموقف القائم بين الدولتين » (٤) هذا ما أكدته كيسنجر فى مطلع عام ١٩٧٦ فى الوقت الذى كادت فيه أمريكا ان ترتطم عسكريا مع الاتحاد السوفيتى بسبب الحرب فى أنجولا . أى ان الواقع السياسى يمكن الاعراب عنه بعكسه ، تعمية للعدو وخداعا له . وهنا يجب الا ننسى ان كل الأمثلة التى أوردها كيسنجر كنماذج للعلاقات الجديدة بموجب سياسة الوفاق ، انما ترجع الى سلسلة طويلة من الاحداث والتحركات التى بدأت تحت السياسة الواقعية للتعايش السلمى التى نادى بها خروتشوف فى منتصف الخمسينات وايدها أيزنهاور فى ذلك الحين . وموجز سياسة التعايش السلمى ، هو الاقلال من أهمية الفوارق الايديولوجية تأكيدا للمصالح المشتركة وللخطوط المتوازية للمصالح القومية الأمريكى والمصالح القومية السوفيتى . وسبب وصفى لتلك السياسة بالواقعية ، يرجع الى أنها تعترف بالنقيضين : الفوارق والمصالح .

ويبرز فموض الوفاق كسياسة ، حينما نقرأ فى مقال تحليلى كتبه الصحفى الأمريكى المتخصص فى تحليل الشؤون الخارجية الأمريكية - برنارد جويرزمان - فى حوالى منتصف عام ١٩٧٦ معقبا

أجابته الى مفهوم التعاون بين ما وصفهم « بالشيوعيين والعالم الرأسمالى » بهذه العبارات السلبية : « انى أرى أن أية محاولة للسيطرة العالمية فى العصر النووى ، ستتضمن مخاطر ماحقة ولن نغض الطرف عنها » (٢) ان كان هذا هو المفهوم الأمريكى لمعنى التعاون بين الدولتين أو البلدين طرفى الوفاق ، اذا أين دور الوفاق فى التخفيف من حدة التوتر الدولى ، وهو الدور الرئيسى الذى افترضت أبواق الدعاية السياسية فى كل من موسكو وواشنطن أنه أبرز اسهامات الوفاق الى عملية التصالح العالمى ؟

ونلاحظ نفس السلبية فى التصريحات السوفيتية التى توجه النظر دائما الى ما تصفه بالحمالات الصحفية فى وسائل الاعلام الغربية ضد الوفاق . قال يورى جوكوف المعلق بالتليفزيون السوفيتى وجريده برافدا فى المجلة الشهرية « زناميا » ، فى ما نشرته المجلة على طول ٢٠ صفحة ، يهاجم الجرائد الأمريكية وخاصة النيويورك تايمز والواشنطن بوست ، واللوس انجليس تايمز ، بهذه العبارات الساحطة : لقد ارادت هذه الصحف ان تشن حملة عنيفة ضد الوفاق ، مؤكدة ان تلك السياسة ستقوى موقف الاتحاد السوفيتى . وتعرضوا هذه الصحف الى الاتحاد السوفيتى انه يدبر خططا شيطانية . وهذا تذكير لنا بان الملل القاتل « استمر فى تلويث السمعة وسوف يعقب شئ من اللوث بتلك السمعة » ما زال يجد مكانه المفضل بين ذئاب الصحافه البورجوازية الذين لا يؤمنون بالله ولا بالشيطان » . (٣) .

ان الباحث السياسى لا يستطيع ان يغض النظر عن عمق الخلافات فى الايديولوجية وفى المصالح القومية التى تفرق بين أمريكا والاتحاد السوفيتى . وهذا التيقن فى حد ذاته ، مصحوبا بعدم وضوح مفهوم الوفاق ودلالاته ، وبالتصريحات السلبية التى تصدرها كل من واشنطن وموسكو ضد الأخرى حول معنى الوفاق ، يضع سياسة الوفاق كلها فى اطار من الغموض والضباب الكثيف .

ومن الواضح أنه على الرغم من التصريحات الأمريكية والسوفيتية ، التى تصدر بين الفينة

[٢] جريدة النيويورك تايمز ، ١٢ أكتوبر ١٩٧٤ .

[٣] المجلة الشهرية زناميا (موسكو) عدد أكتوبر ١٩٧٤ .

[٤] من خطبة القاها وزير الخارجية الأمريكية فى لوس انجليس بولاية كاليفورنيا الأمريكية فى ٢٤ يناير ١٩٧٦ بعنوان « المشاركة القومية الجديدة » وزعت نصها وزارة الخارجية الأمريكية على الياهين العلميين .

المحلل السياسي الاخباري بجريدة سرافدا السوفيتية على ذلك الخطاب ، بأن وضعه في إطاره الواقعي حين قال : « ان حملة السبب الموجهة التي سياسة الوفاق قد ازدادت سرعتها في الغرب . وهي تستخدم لمحاولة تبرير سباق التسليح والخطط العدوانية والاعمال التهجمية لقوى الاستعمار » (٨) اي أن هذا التصريح السوفيتي يتفق مع تصريحات كيسنجر بعد عام كامل في شيء واحد ، وهو ان الوفاق يقع في منطقة الغسق بين الهدوء والمواجهة .

يمكن القول اذا بانه على الرغم من ان بعض الاتفاقيات الفنية بين واشنطن وموسكو ، قد أثرت على أجزاء من مشاكل عامة قائمة بين البلدين او قائمة بين كل منهما واوروبا الغربية ، فمزال جبل الثلج المتشكل من تناحرات بعيدة المدى يجوب بحار العلاقات الامريكية السوفيتية . وتتجلى هذه التناحرات البعيدة المدى ، في التصريحات الايديولوجية السوفيتية التي أدلى بها زعيم الايديولوجية السوفيتي ، ميخائيل سوسلوف عضو المكتب السياسي السوفيتي ، حين أشار في أواخر أكتوبر عام ١٩٧٤ الى زيادة عدد المتعطلين عن العمل في الغرب ، بالتحذير من أن « أشد الدوائر رجعية تحاول أن تخرج من ورطه البطالة في بلادها ، بالتصدي لكفاح الشعوب من أجل التحرير القومي والاجتماعي » . وأضاف ان الأزمة قد دعت موقف الشيوعيين واليساريين الاوربيين ، وخاصة في اليونان والبرتغال (٩) .

من أجل هذا كله ، لا نجد أي تفاعل محسوس بين الوفاق والعالم الثالث ، وهذا يرجع لا إلى غموض الوفاق كسياسة محض ، بل إلى استمساك العالم الثالث بسياسة أكثر واقعية نادى بها دول عدم الانحياز للمرة الاولى في باندونج باندونيسيا في عام ١٩٥٥ ، الا وهي انكار الاحلاف التي تحاول الدولتان العظميان فرضها

فيه على توقيع الاتحاد السوفيتي وأمريكا على معاهدة الحد من التجارب النووية تحت الأرض ، في ٢٨ مايو ١٩٧٦ قال : « ان أمريكا والاتحاد السوفيتي قد اكدتا مرة أخرى اليوم الغموض في العلاقات بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . فعلى الرغم من توقيع فورد وبرجنيف لتلك المعاهدة ، فان هذا يحدث في وقت يسوء الظن فيه بالعلاقات بين البلدين اللذين ينفق كل منهما مقادير ضخمة على الدفاع ، ومحاولة اعساق الطرف الآخر عن بلوغ أهدافه [٥] وفي ضوء تعارض الواقع مع الامل في أن تثبت دعائم الوفاق كسياسة ، نرى وزير الخارجية الامريكية ، هنري كيسنجر يحاول في خطابه الشهير بلندن في أواخر شهر يونيو ١٩٧٦ ، وهو الخطاب الذي حاول فيه إعادة تفسير سياسته الخارجية . وكان المقصود الاساسي من هذا الخطاب هو رد حكومة فورد على المعارضة الكاسحة التي شنّها رونالد ريجان (الذي فشل في منافسة فورد على ترشيح الحزب الجمهوري له في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦) ضد سياسة الوفاق قال كيسنجر في تلك المناسبة يعد أن عاد بعد فترة طويلة لاستخدام كلمة « الوفاق » احتراماً لتعاضد فورد استخدامها في خطبه الانتخابية (٦) ، « اننا ننظر الى الوفاق كعلاقة مع الخصم ، واننا حين ننظر الى أمام على قدر ما نستطيع أن نستشفه ، نجد أننا نعيش في منطقة الغسق الواقعة بين نور الهدوء وظلام المواجهة المفتوحة » (٧) وكان برجنيف قد سبق كيسنجر بعام كامل الى محاولة بعث الامل الواهي في أهمية الوفاق ، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في حفل عشاء اقيم في الكرملين في أواخر يونيو ١٩٧٥ تكريماً لانديرا غاندي ، حينما قال : « أصبح الوفاق حقيقة منظورة ولا شك في أن جذوره قد اشدت ، ولكن علينا ان لانفعل عن شيء مهم ، الا وهو ان قوى الوفاق أصبحت أكثر نشاطاً مما كانت عليه من قبل » ولقد علق يوري جوكوف ،

[٥] جريدة النيويورك تايمز في ٢٩ مايو ١٩٧٦ .

[٦] صرح الرئيس فورد لاحد الصحفيين الامريكيين في مارس ١٩٧٦ بأن « تمبير الوفاق قد مات وحل محله تعبير آخر الا وهو السلام من طريق القوة » . من اذاعة O.B.S. ، مدينة نيويورك ، تحليل اخباري لبرنارد كابل ، ٤ مارس ١٩٧٦ . وكان رونالد ريجان ينادي في ذلك الوقت بأن أمريكا قد أثبتت بلاءتها بتبنى الوفاق .

[٧] جريدة النيويورك تايمز في ١٢ يوليو ١٩٧٦ .

[٨] بلاغ صحفي للبعثة الدائمة للاتحاد السوفيتي لدى الامم المتحدة ، وزع بالقر الدائم للامم المتحدة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٧٥ .

[٩] من خطاب سوسلوف في طشقند في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ في الاحتفالات التي اقامتها جمهورية ازبكستان بمناسبة اعلانها جمهورية سوفيتية منذ خمسين عاماً .

الابواق الامريكية والسوفيتية معلنة حلول عهد الوفاق الدولي . بل يمكن القول ان العلاقات بين كل من موسكو وواشنطن ، وعدد كبير من دول العالم الثالث ، قد حلت الجفوة فيها محل المصالحة والمهادنة اللتين سادتنا عصر التعايش السلمي . ومن قبيل التخصيص ، يمكن دراسة العلائق بين واشنطن ومثلا والعالم الثالث ككل ، على أساس انها تدهورت بشكل واضح خلال السنوات الخمس الماضية . وهنا نعدد خمس مسائل للتدليل على هذا ، وهي : مسألة الطاقة ، مشكلة الاستعمار القديم والجديد والتفرقة العنصرية ، حركات التحرر الافريقية الاسيوية ، الحصار الامريكي المفروض على كوبا ، واتخاذ القرارات داخل الامم المتحدة .

١- مسألة الطاقة : ما زالت هذه المسألة أحد المحاور الرئيسية في العلاقات بين أمريكا والدول المصدرة للبترول . لذا نجد أن التهديدات التي فاه بها الدكتور كيسنجر ، والرئيس فورد ، ووزير الدفاع السابق جيمس شليسنجر في مطلع عام ١٩٧٥ ضد دول الشرق الأوسط المصدرة للبترول أبرز دليل على أن أمريكا مازالت تمارس دبلوماسيتها الاساطيل البحرية والعنف في تعاملها مع ذلك الجزء الهام من اجزاء العالم الثالث . وجاءت هذه التهديدات باحتلال مناطق البترول بالشرق الأوسط عسكريا ، في حالة نشوء ما وصفته الدعاية الامريكية بـ « الاختناق الاقتصادي » الذي قد ينجم عن فرض مقاطعة جديدة ضد الدول الغربية المستوردة للبترول العربي ، اذا قامت حرب عربية اسرائيلية جديدة ، جاءت في ختام حرب لفظية شنتها أمريكا منذ سبتمبر ١٩٧٤ ضد منظمة الدول المصدرة للبترول « الاوبك » . وكان الرئيس فورد قد أزاح الستار عن الحرب الباردة التي وجهتها أمريكا الى الدول العربية من أعضاء الاوبك ، في خطابه الذي القاه في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ في المؤتمر السنوي التاسع للطاقة في مدينة ديترويت بولاية ميتشجان . قال فورد : « انني أعلن أن الدول صاحبة السيادة لا يمكنها أن تقبل الاملاء في وضع سياساتها أو أن تخضع مصائرها للتزييف المصطنع لصالح أسواق المواد الأولية . إن الاسعار الفاحشة التي تشهدها

على العالم الثالث ؟ وهذا هم مبدأ من مبادئ باندونج . بل أن دول عدم الانحياز ، قد عادت في عام ١٩٧٦ الى تأكيد هذه السياسة البالغة إحدى وعشرين سنة ، حينما أعلنت في تقرير الاجتماع الوزاري لهيئة الدول غير المنحازة ، أن « المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز تطالب اعضاءها الا ينضموا الى أحلاف عسكرية مع الدول الكبرى . وعلى الرغم من أن منطقة عدم الانحياز قد اتسعت كثيرا فإن العالم لم يتحرر بعد من سياسات التكتل التي تتبعها الدول الكبرى . وهنا يلاحظ أنه لم يحرز أي تقدم في مجال نزع السلاح (١٠) »

وننتقل الآن من تحليل غموض الوفاق كسياسة ، الى التدليل على عدم قدرة تلك السياسة على اثبات وجودها في العلاقات بين الدولتين العظميين ، وبين أيتهما والعالم الثالث .

الوفاق كسياسة غير مطبقة

إذا نظرنا الى الوفاق من زاوية التعريف الأصلي له ، ألا وهو أن الوفاق يهدف الى التخفيف من حدة التوتر الدولي بين موسكو وواشنطن ، لانعدامت تقريبا العلاقة بين هذه السياسة والعالم الثالث . ذلك لأن أهم الاسس السياسية التي يستند اليها العالم الثالث ، هي البقاء خارج الاحلاف الغربية كمنظمة حلف شمال الاطلسي ، والاحلاف الشرقية ، كمعاهدة وارسو . وإذا نظرنا الى الوفاق من وجهة نظر التعريف المستحدث له ، ألا وهو أن الوفاق يرمي الى تحسين العلاقات لا بين موسكو وواشنطن محسب ، بل بين كل من هاتين العاصمتين وبلدان العالم الثالث ، لوجدنا في الوفاق نموذجا للسياسات غير المطبقة .

ففي حالة التعريف الاول ، نجد أنه من غير المعقول أن يؤدي التحسن في العلاقات بين واشنطن وموسكو تلقائيا ، الى التحسن في العلاقات بين الدولتين العظميين وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وإذا أخذنا الوفاق على حد التعريف الثاني له ، لالفينا أن العلاقات بين كل من موسكو وواشنطن ودول العالم الثالث ، لم تتحسن عما كانت الحال عليه قبل عام ١٩٧٢ حينما نفخت

الاقتصاد العالمى ، تهدد بحدوث أزمة اقتصادية عالمية ، وبانعدام النظام والامن العالميين « ١١ » . من هذا التهديد السافر من الرئيس الأمريكى نلاحظ انه اراد أن يتغاضى عن الاسباب الاولى لازمة الطاقة ، وعلى رأسها التأييد الأمريكى الشامل لاعداء العالم الثالث فى الشرق الاوسط [إسرائيل] وفى الجنوب الأفريقى [النظم العنصرية] وحرص أمريكا على اطالة عمر البترول الأمريكى الى أبعد حد ممكن ، بينما تحرق الصناعة والالات الأمريكية بترول الشعوب المحتاجة الى الانماء دون حرص على نفاده ، فى خلال ثلاثين عاما من الان . زد على هذا أن الرئيس الأمريكى قد تغاضى كلية عن حقيقة اقتصادية رئيسية ، ألا وهى أن دول الغرب ، تحيا فوق مستوى امكانياتها الذاتية ، لأنها تلتهم خيرات العالم الفقير ، وتؤمن ايمانا أعمى بنظرية النمو غير المحدود ، وتمارس سياسة من الظلم الاقتصادي تجاه العالم الثالث . من أجل هذا ، رد شاه ايران أثناء رحلته الى استراليا فى خريف عام ١٩٧٤ ، على هذا التهديد معلنا « لن يملأ احد علينا ، ومن رفع أصبعاً فى وجوهنا تهديداً » . فسوف نواجهه بتهديدات مماثلة « ١٢ » . كما عكس الرئيس الجزائرى هوارى بومدين روح العالم الثالث فى تحديه للاغتصاب الغربى لثروات العالم الجنوبى ، حين قال فى الذكرى العشرين لاندلاع ثورة التحرير فى أول نوفمبر ١٩٥٤ : « كل ما نود أن نقوله للاحتكارات الأجنبية بصدد ثرواتنا الطبيعية ، هو أن عصر السرقات قد انتهى » « ١٣ » .

لذا لم يمض عام ١٩٧٤ قبل أن تقر الجمعية العامة للأمم المتحدة التى يتمتع فيها العالم الثالث بأغلبية عددية ، قرارات تاريخيين متعلقين بالمواجهة بين أمريكا والعالم الثالث فى عصر

خرافة الوفاق الدولى . أقرت الجمعية العامة أولا فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى يعلن أن « لكل دولة حق السيادة الكامله والدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية » ، بما فى ذلك حق التملك والاستخدام والتعامل بها « ١٤ » . وأضاف الميثاق أنه لا يحق لاية دولة « أن تستخدم أو تشجع على استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك ، بغية ارغام دولة أخرى على التخلّى عن ممارسة حقوقها السيادية » « ١٥ » . وتبين من فحص نتيجة الاقتراح على ذلك القرار التاريخى ، أنه بينما اقترعت مائة وعشرون دولة ، بما فى ذلك كل دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتى لصالحه ، صوتت ضده ست دول هى أمريكا وبريطانيا والماسايا الغربية والبلجيك والدانيمسارك ولوكسمبورج . وامتنعت عن التصويت عشر دول هى : إسرائيل والنمسا وكندا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج واسبانيا . لذا استقر بذهن دول العالم الثالث ، أن الوفاق كسياسة ، يمكن أن تسرى على العالم أجمع مستحيلة التطبيق حتى فى المجالات الحيوية التى تربط بين العالم الصناعى والعالم غير الصناعى .

وبصدد موضوع الطاقة ، وهى جانب من جوانب عدم تطبيق سياسة الوفاق على الصعيد العالمى الشامل ، يجب أن نذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بجمت فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ فى تعريف العدوان الذى قالت المادة الخامسة منه : « لا يمكن لاي اعتبار سياسى أو اقتصادى أو عسكرى أن يبرر العدوان . وتعتبر الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى . كما أن العدوان يستوجب المسئولية الدولية لردعه . ولن يعترف بمشروعية احتلال الاراضى أو أية ميزة خاصة مترتبة على العدوان » « ١٦ » . ولقد اقرت

[١١] مجلة تايم الأمريكية ، ١٧ أكتوبر ١٩٧٤ . انظر أيضا المصادر الهامشية اللاحقة فى هذا المقال بصدد التهديدات الأمريكية الأخرى ضد دول الشرق الاوسط العربى البترولية .

[١٢] المصدر عالى .

[١٣] الاذاعة والتلفزيون الجزائريان ، الجزائر ، فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٤ من خطبة طويلة للرئيس بومدين فى تلك الاحتفالات

[١٤] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين : القرار رقم ٣٢٨١ فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ،

المادة الثانية ، الفقرة الاولى من الميثاق الذى تضمنه ذلك القرار .

[١٥] القرار المذكور فى الهامشية عالى المادة ٣٢ .

[١٦] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين ، القرار رقم ٣٣١٤ بتاريخ ١٤ ديسمبر

١٩٧٤ .

في مقابلة تليفزيونية الى تأكيد ما قاله في هذا الصدد ، بان رفض نفى الشائعات القائلة بان امريكا تدرب قوات للحرب الصحراوية في حالة حدوث حظر بترول آخر . قال فورد : « لا اعتقد انه من المناسب ان اشرح أية خطط طوارئ عسكرية » (١٩)

واعقب كيسنجر وفورد في التلويح بالعدوان ، وزير الدفاع الامريكى في ذلك الحين ، الدكتور جيمس شليسنجر الذى قال ان حشد القوات العسكرية الامريكية في منطقة البترول مستطاع ، وتتضح خطورة هذه التهديدات ، اذا وضعت في اطارها النفس الصحيح المتمثل في الدعائية المستمرة ضد العرب ، اذ لا تكف وسائل الاعلام والنشر الامريكية عن وصف العرب بـ « الشيوع الطسامعين » ونعت منظمة الدول المصدرة للبترول [الاوبك] بـ احتكارية البترول ، والاشارة الى الثروة الناجمة عن بيع البترول بـ « الدولارات البترولية » . ومن الامثلة على هذه الدعائية المغرضة ، خروج مجلة **نيوزويك** الامريكية بعدد في اوانل ١٩٧٥ بغلاف مصور عليه « دولار بترولى » مصكوكة عليه عبارة « بالبترول نؤمن » وكانها شعار الدول البترولية ، بينما شعار امريكا المصكوك على عملتها « بالله نؤمن » (٢٠) .

وازاء هذه الضغوط والتهديدات غير المشروعة التى تزاول في عصر الوفاق الدولى ، حاولت منظمة الاوبك ان تأخذ موقفا جماعيا ، يمثل رفض العالم الثالث لهذه الامبريالية الجديدة . فانعقد مجلس وزراء دول الاوبك من ٢٤ الى ٢٦ يناير ١٩٧٥ في الجزائر ، وقام بالرد على التهديدات الغربية بوسيلتين : اولا طالب المجلس باجراء مباحثات مع الدول المستهلكة للبترول ، وثانيا ، اعلن المجلس رفضه للتهديدات العسكرية ، واقتر توصية جزائية تقضى « بفرض حظر عالمى على تصدير منتجات البترول الى الدول المعتدية عسكريا على أية دولة من دول الاوبك » (٢١) .

الجمعية العامة ذلك القرار بدون تصويت . ولم يمر شهر على اقرار هذا القرار وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدولة وهما قراران يعكسان الارادة الدولية العامة لغالبية المجتمع الدولى ، حتى وجه وزير الخارجية الامريكية هنرى كيسنجر ، تهديدا سافرا باستخدام القوة ضد الدول البترولية . قال كيسنجر في المقابلة التى منحها لمجلة **بيزنس ويك** في ذاك الحين : « أنا لا اقول انه لن ينشأ ظرف من الظروف يرغمنا على استخدام القوة . ولكن هناك فارقا بين استخدام القوة في حالة اختلاف في الراى على الاسعار ، واستخدامها في حالة خنق فعلى للعالم الصناعى » (١٧) . اى ان امريكا تقول انها ستقرر لنفسها متى تستخدم القوة وتحت أية ظروف ، بينها سوف تفرق بناء على تفسيراتها هي . بين حالات استخدام القوة وحالات عدم استخدامها . اذا لا يوجد فارق بين لغة التهديد هذه التى تستخدم في عصر ما يسمى بالوفاق الدولى ، وبين لغة الامبريالية والاستعمار التى شاع استخدامها في اواخر القرن التاسع عشر . وتشكل هذه اللغة الاطار النفسى الحقيقى لما يمكن وصفه بالسيطرة التى ترغم العالم الثالث على الالتجاء لحروب التحرير القومى في مثل هذه الحالات .

ولم يكن كيسنجر المسئول الامريكى الوحيد الذى لوح بسيف الامبريالية ، لان الرئيس فورد ، عاد الى تأكيد ما قاله وزير خارجيته ، جيمس صرح بقوله : « ان كان الاختناق يهدد دولة معينة ، فهذا يعنى ان لتلك الدولة الحق في الدفاع عن نفسها ضد الموت » (١٨) اى ان الموقف الامريكى غير المتأثر باطار الوفاق العالمى ، يقضى بان حق الدفاع عن النفس ، يتضمن اضعاف المشروع على حروب العدوان ضد الدول الضعيفة التى لا تستهدف سوى الدفاع عن سيادتها ومصادر ثروتها الطبيعية ونموها ، عن طريق استخدام مصادر ثروتها الطبيعية استخداما سياديا . وعاد الرئيس فورد

[١٧] مجلة **بيزنس ويك** الامريكية ، ١٣ يناير ١٩٧٥ .

[١٨] من تصريحات للرئيس الامريكى في مؤتمره الصحفي بالبيت الابيض في واشنطن في ٢١ يناير ١٩٧٥ ، حسب النص المنشور في جريدة **النيويورك تايمز** الصادرة في ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

[٢٠] مجلة **نيوزويك** الامريكية ، عدد ١ فبراير ١٩٧٥ .

[٢١] حسب ما نشر في جريدة **النيويورك تايمز** ، عدد ٢٧ يناير ١٩٧٥ ، وتضم الاوبك الدول التالية : العربية السعودية ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، ايران ، الجزائر ، العراق ، الكويت ، فنزويلا ، اندونيسيا ونيجيريا ، بالإضافة الى جابون كعضو منتسب .

أدى حرمانهما من تلك الامتيازات في الجمركية الى سوء العلاقات بين أمريكا والقارة التي تعتبر اقرب مناطق العالم الثالث اليها وهي أمريكا اللاتينية (٢٥) . ونريد بهذا المثل أيضا أن ندلل على أن مسألة الطاقة تحتل مكان الصدارة في العلاقات الدولية بين أمريكا والعالم الخارجي ، وخاصة العالم الثالث .

وجاء رد فعل أمريكا اللاتينية تجاه قانون التجارة الأمريكي مباشرة . وكان من المزمع عقد مؤتمر لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في مارس ١٩٧٥ في بوييس ايرس عاصمة الأرجنتين ، استمرارا لسلسلة الاجتماعات التي بدأت في فبراير ١٩٧٤ في مدينة المكسيك ، دعما لمبدأ « الحوار الجديد » الذي أعلنه كيسنجر بالنسبة لأمريكا اللاتينية . العت حكومة الأرجنتين ذلك الاجتماع ، مشيرة الى قانون التجساسة الأمريكي قاتلة أن الالغاء راجع الى « جهود قانون التجارة واجحافه بأمريكا اللاتينية » ، واد بفضي اكوادور وفنزويلا عن معاملات الافضلية في الصرائب الجمركية ، الامر الذي يسىء الى « المصالح الاساسية لقطار أمريكا اللاتينية » (٢٦) . ولم يقتصر رد فعل أمريكا اللاتينية على هذا ، بل اعطيت ذلك محاولة من جانب دول تلك المنطقة لاقضاء أمريكا بهانبا عن « الحوار الجديد » . وجاء هذا في اقتراح لرئيس جمهورية بيرو في ذاك الوقت ، الجنرال هوان فاليسكو الفارادو الذي صرح بقوله : اننا نعتقد أن على دول أمريكا اللاتينية التي تشترك جميعها في الدفاع عن مصالحها المتشعبة ان تجتمع بمفردها ، وتدير مناقشاتها باللمعة الاسبانية ، وتتوصل الى اتفاق فيما بينها [٢٧] .

لذا أرغمت أمريكا ، لا بسبب سياسة الوفاق

كما قرر المجلس احالة هذه التوصية الى أول مؤتمر يعقد لرؤساء حكومات دول تلك المنظمة لاقرارها نهائيا . وعقب هذا انعقد مؤتمر قمة الاوبك في الجزائر من يوم ٤ الى يوم ٦ مارس ١٩٧٥ ، وأصدر تصريحاً يتضمن كل تلك التوصيات .

واتخذت ردود الفعل ازاء أزمة الطاقة التي اخلقها الغرب في بادىء الامر ، ثم حاول استغلالها كاطار لعدوانه ضد الدول البترولية والعالم الثالث بوجه عام ، اتخذت صورة أخرى ، نذكر منها توثيق عرى العلاقات بين الدول الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط . وتمثل هذا في زيارة شاه ايران رسميا الى مصر في يناير ١٩٧٥ ، وهي الزيارة التي صدر بعدها بيان رسمي ينتقد الدول المستهلكة للبترول التي توجه اللوم الى الدول المنتجة للبترول بسبب حدوث الأزمة الاقتصادية وأزمة النقد (٢٢) . كما تمثلت أيضا في بواذر التعاون بين ايران والعربية السعودية بصدد مسائل الدفاع عن الخليج (٢٣) ، وشروع الكويت في الحصول على سلاح جوى حديث يصمم ويصنع في يوغوسلافيا ، بناء على اتفاق تمخض عن زياره رئيس وزراء يوغوسلافيا ، جمال بيچيديش للكويت لمدة ٤ أيام في عام ١٩٧٤ (٢٤) .

ولا يقتصر الموقف الأمريكي على الدول البترولية في الشرق الاوسط فحسب ، ولكن يمتد الى دول أخرى أعضاء في الاوبك ، وان كان ذلك بطريقة غير مباشرة . ولنضرب على ذلك مثلا بقانون التجارة الأمريكية الاخير ، الذي يتضمن نصا باقتضاء كل أعضاء الاوبك من آيه امتيازات في الجمارك المفروضة على الصادرات والواردات من تلك البلدان . ولما كانت فنزويلا واكوادور ، وهما من دول أمريكا اللاتينية أعضاء في الاوبك ، فقد

[٢٢] جريدة الاجبشسيان جازيت ، القاهرة ، عدد ١٣ يناير ١٩٧٥ .

[٢٣] جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٣ يناير ١٩٧٥ . انظر أيضا عدد نفس الجريدة بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٥ الذي تضمن مناقشة لاهتمال نشوء ميثاق لضمان الامن في الخليج .

[٢٤] الايكونوميست ، لندن ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٤ .

[٢٥] في خريف عام ١٩٧٣ [أي فترة حرب أكتوبر وماتلاها مباشرة] افتتح كيسنجر ما وصفه بـ « الحوار الجديد » بين أمريكا ودول أمريكا اللاتينية . وهي اوائل عام ١٩٧٤ عقد اجتماع لوزراء خارجية أعضاء منظمة الدول الأمريكية في مدينة المكسيك في فبراير ١٩٧٤ وفي واشنطن في ابريل ١٩٧٤ لوضع اساس « الحوار الجديد » وهي الاسس التي يهددها قانون التجارة الأمريكية الاخير .

[٢٦] جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٢٨ يناير ١٩٧٥ .

[٢٧] المصدر عاليه ، عدد ٢ فبراير ١٩٧٥ .

اتخذت الجمعية العامة قرارا بصدد « التطبيق العالى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها » وهو القرار رقم ٣٢٤٦ الذى اتخذ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، والذى يؤكد من بين ما يؤكد « مشروعية كفاح الشعوب من أجل التحرر من ربة التسلط الاستعماري والسيطرة الاجنبية بكل الوسائل المتاحة لها ، بما فى ذلك الكفاح المسلح » . واقرت مائة وسبع دول لصالح القرار ، وكانت اسرائيل هى الدولة الوحيدة التى عارضته ، وامتنعت عشرون دولة احسداها امريكا عن التصويت . وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا (القرار رقم ٣٢٩٥) ومسألة روديسيا الجنوبية (القرار رقم ٣٢٩٧ والقرار رقم ٣٢٩٨) ، أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين تأكيدها لحق الاغليات الافريقية المهضومة الحقوق فى ذينك البلدين فى الكفاح من أجل حريتهما واستقلالهما وتحررها من سيطرة النظم العنصرية وتسلط الاقليات على الاغليات . وتراوح عدد الدول التى اقرت لصالح هذه القرارات ، ما بين مائة واحدى عشرة دولة ، ومائة واثنى عشرة دولة ، بينما امتنعت امريكا عن التصويت على قرارات يعتبرها العالم الثالث أساسية فى كفاحه من أجل استرداد سيده على مقدراته . وأوضح الموقف الامريكى خرافة الوفاق أمام أعين دول العالم الثالث ، خاصة وأن القرار الاخير من القرارات الثلاثة الالفة الذكر ، قد « استنكر استيراد امريكا لمعدنى الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية ، وطالب الحكومة الامريكية بإلغاء أية تشريعات تسمح بهذا الاستيراد بأقصى سرعة ممكنة » . وازداد الموقف الامريكى تأكيدا حينما امتنعت امريكا عن تأييد قرار آخر للجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ بصدد « نشاط المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية الاجنبية الذى من شأنه عرقلة تطبيق التصريح الخاص بالاستقلال » (٣٠)

وخلال الدورة التاسعة والعشرين ذاتها (١٩٧٤) انعقد مجلس الامن لبحث مشكلة احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، ورفضها الانصياع للارادة والقانون الدوليين . وتقدمت

التي لا تطبق على العالم الثالث ، بل بسبب الثام شمل امريكا اللاتينية حول الرغبة فى معاقبة امريكا جماعيا ، أرغمت على المسارعة بتعديل سياستها التجارية تجاه تلك المنطقة الحيوية بالنسبة لها . وجاء ذلك فى خطاب الترحيب الذى ألقاه الرئيس فورد فى حفل عشاء أقيم فى ١٠ مايو ١٩٧٥ تكريما لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية ، والذى قال فيه انه سيعمل على ازالة عنصر التفرقة الموجود بقانون التجارة فيما يتعلق بامريكا اللاتينية (٢٨) .

كما تجلت صفة « الوفاق » كسياسة غير مطبقة ، فى التعقيبات السوفيتية على سياسات المجابهة التى دأبت امريكا عليها ازاء منظمة «الايوك» . جاء فى تعقيب اخبارى بجريدة برافدا السوفيتية لبوريس كوتوف على نتائج اجتماعات مؤتمر دول الاوبك فى الجزائر فى يناير ١٩٧٥ ما يلى : « أعلنت دول الاوبك فى مؤتمرها أن سلاح المقاطعة البترولى يمكن أن يستخدم فى حالة وقوع عدوان ضد أية دولة من دول الاوبك . وهنا يتبين فشل المحاولات التى بذلت لارهاب الدول المنتجة للبترول واحداث الفرقة بينهما ، وفرض ارادة الغرب عليها » (٢٩) .

ويتضح من هذا أن عدم تطبيق سياسة « الوفاق » على مسألة دولية رئيسية ، كمسألة الطاقة ، يؤدى الى تدهور تلك السياسة ذاتها فى العلاقات بين الدولتين العظميين ، والى تعرية تلك السياسة من سمات الجدية والتصديق .

ب - مسألة تصفية الاستعمار وحركات التحرير القومية : توضح هذه المسألة أيضا انعدام تطبيق سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين على العلاقات الدولية وبين احد محوري الوفاق . الجانب الامريكى ، والعالم الثالث ، مما يجعل أمر « الوفاق » خرافة . وتلخيصا لهذا الجانب من دراسة كيفية تطبيق الوفاق أو عدم تطبيقه ، نعرض نتائج الاقتراع على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها التاسعة والعشرين فى خريف عام ١٩٧٤ ، التى اتخذت فى هذين المجالين اللذين يهتمان العالم الثالث بوجه خاص .

[٢٨] من اذاعة لشركة C.B.S. الاخبارية مدينة نيويورك ، ١١ مايو ١٩٧٥ .

[٢٩] من وكالة نوفوستى للاخبار ، عرض تلخيص للصحف السوفيتية ، ٢٩ يناير ١٩٧٥ ، موسكو .

[٣٠] الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرارات ، سبتمبر - ديسمبر ١٩٧٤ .

الوحيدة الشرعية لشعوبها المكافحة ، تبالغ أمريكا في النأي عن هذه الحركات رغما عن وجودها في الأمم المتحدة واشتراكها في المناقشات التي تهم تلك الحركات ، واضفاء صفة « المراقب الدائم » عليها . وهنا نضرب مثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لا تعترف أمريكا بها ، على الرغم من موقف المنظمة تجاه اجلاء الرعايا الامريكيين عن لبنان في العام الجاري ، وهو الموقف الذي تحدثت به كل وكالات الانباء العالمية ، والذي ادى الى تقديم أمريكا الشكر للمنظمة لحمايتها لهؤلاء الرعايا ، ولكن بطريق غير مباشر تقف أمريكا موقف المعارض في الأمم المتحدة ازاء أي مزيد من الاعتراف الدولي ، بحقوق الفلسطينيين الشرعية . ولذا كانت من بين ثماني دول احداها اسرائيل ، عارضت في قرارات الجمعية العامة التي دعت الى « اعاده تأكيد الحقوق المتصلة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة القوميين » . وضمت أمريكا صوتها الى صوت اسرائيل وخمس عشرة دولة أخرى في معارضة قرار آخر ، دعت فيه الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في أعمال الجمعية العامة ، كمراقب دائم .

كل هذا عدا اشد الحملات الاعلامية تشكيلا بالفلسطينيين ، واعنف الهجمات على حقوقهم المشروعة وبرامجهم السياسية في داخل الكونجرس الامريكي ، ومستويات الحكم المحلي على مستوى الولاية ، خصوصا حينما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين ، ان تستمع الى ياسر عرفات يعرب عن وجهة النظر الفلسطينية ، في النزاع العربي الاسرائيلي الذي شرد مليونين من الفلسطينيين ، ووضع مليوناً منهم تحت الحكم الصهيوني داخل الاراضي المحتلة .

لذا نجد ان مدى تصديق سياسة الوفاق من جانب العالم الثالث ينخفض ، خاصة وان مواقف الاتحاد السوفييتي في كل الامثلة المضروبة آنفا ، تختلف عن سياسة أمريكا ولو من حيث المظهر . وهذا

اربع من دول العالم الثالث (الكميرون ، العراق ، كينيا ، موريتانيا ، بنوصيه بمضي بمصل جنوب افريقيا من عضوية الأمم المتحدة بسبب سياستها العنصرية [الابارتايد] ورفضها التخلي عن ناميبيا ، وانتهاكها لقرارات الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على كل أوجه التعامل السياسي والاقتصادي والعسكري مع روديسيا الجنوبية . وانتهت مناقشات مجلس الأمن في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٤ باستخدام أمريكا وبريطانيا وفرنسا لحقها في الفيتو (حق رفض القرار) . وبمناسبة ذلك الفيتو الثلاثي ، صرح سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة حينذاك ، جون سكالي بقوله : اذا اقر المجلس ذلك القرار ، لكان بمثابة الطلقة الأخيرة التي تطلقها الأمم المتحدة قبل ان يخيم الصمت الدائم عليها .

ولم تكد ثمانية أشهر تمضي على ذلك الفيتو الثلاثي ، حتى لجأت أمريكا وبريطانيا وفرنسا الى استخدام فينو ثلاثي آخر بصدد مسألة ناميبيا . وكانت الكميرون وجيانا والعراق وموريتانيا وتنزانيا قد اقترحت في مجلس الأمن ، فرض حظر الاسلحة اجباريا على جنوب افريقيا ، مؤكدة ان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، يعتبر تهديدا للسلام ، وأن الدعامة الاولى لذلك الاحتلال غير المشروع ، هو استمرار تدفق الاسلحة على جنوب افريقيا .

ج - حركات التحرر القومي ومشكلة الاعتراف : فيها يتعلق بالاعتراف بحركات التحرير القومي التي اعترفت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، يرى أيضا ان أمريكا لا تؤمن بتطبيق الوفاق على هذا الجانب الرئيسي من سياسات دول العالم الثالث ، عن طريق تأييد هذه الحركات ، بعينه ازاله اسباب التوتر الدولي في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي . ويتجلى الفارق الكبير بين سياسة الأمم المتحدة وسياسة العالم الثالث من جانب ، والسياسة الامريكية من جانب آخر ، في نظرة كل من الجانبين الى الوضع الدولي لحركات التحرير في آسيا وافريقيا والشرق الاوسط . فبينما يؤكد المجتمع الدولي ان هذه الحركات هي الممثلة

[٢١] قرارات الجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٣٢٣٦ ، والقرار رقم ٣٢٣٧ في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ .

بعض «الهجوم الأمريكي على ما توصف بالاعلبية الجديدة» وأول ما ينبغي علينا ان ندركه في هذا الصدد ، هو ان العلاقات بين العالم الثالث ككل وأمريكا داخل الامم المتحدة ، هي علاقات تشوبها الاحقاد والضعف والكرهية ، نظرا للعديد من المواقف التي حللناها آنفا في هذا القسم ولكن يضاف الى كل هذه المواقف ، موقف امريكي عام ازاء ما يوصف بـ «الاعلبية الجديدة» . وعلى الرغم من اتسام الموقف الامريكي احيانا بنفهم امال العالم الثالث وامانيه من خلال مرآة الامم المتحدة ، كما حدث اثناء مناقشات الجمعية العامة في ١٩٧٥ حول التعاون الاقتصادي والائماء ، الا ان فترات التفاهم بين هذين العسكريين محدودة ومتباعدة للغاية . والسبب في هذا هو ان أمريكا ناقمة على ضياع سيطرتها داخل الامم المتحدة ، وهي سيطرة استتمعت بها من ١٩٤٥ الى عام ١٩٦٠ . أي ان النصف الاول من عمر الامم المتحدة كان عهدا امريكيًا ، بينما تنطبق على النصف الثاني من ذلك العمر ، صفة تدهور النفوذ الامريكي داخل الجمعية العامة ، وعلو يد العالم الثالث على يد أمريكا في كل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ دورتها العشرين .

وانعكست النقمة الامريكية على ضياع سطوتها داخل الامم المتحدة ، في البيانات التي تقدم بها مندوب امريكا السفير جون سكالي امام الجمعية العامة في حريف عام ١٩٧٤ واهم هذه البيانات الساحطة ، هو بيانه الذي القاه في ٦ ديسمبر ١٩٧٤ الذي قال فيه « ان الاتجاه يتزايد في الامم المتحدة نحو اتخاذ قرارات من جانب واحد ، وهي قرارات غير واقعية ولا يمكن وضعها موضع التنفيذ » . واضاف الى هذا قوله : « ان الامم المتحدة تواجه خطرا جديدا ، متمثلا في عدم مراعاة الاغليات العددية (وهو نعت ينفى عن العالم الثالث صفة التفكير) لقواعد الامم المتحدة وميثاقها » . وقد حدا هذا الهجوم السافر على مبدأ تساوي الدول الاعضاء في الامم المتحدة في السيادة ، حدا بممثلي العالم الثالث الى تسخير هذا النوع الجديد من انواع الحرب الباردة التي شنتها أمريكا على غالبية الدول الاعضاء تحت قبة الجمعية العامة للامم المتحدة . قال مندوب الكويت ، السيد عبد الله يعقوب بشارة : « لقد انتهى العهد الذي كانت فيه الدول الغربية تسيطر كلية على المنظمة العالمية وتحلق في سبيلها تصقور واثقة من نفسها في سماء غابة غير مأهولة

الخلافا لأمريكا السوفيتي المستمر ، يبسرهن بصورة المتعددة على عدم تطبيقه الوفاق بين موسكو وواشنطن ، وعدم سريانه على القطاعات الهامة من العلاقات بين الدولتين العظميين والعالم الثالث . ولاشك في ان انتصار الثورة الفيتنامية ، وهزيمة امريكا العسكرية والسياسية في ذلك الميدان الذي لم يكن للوفاق أدنى أثر فيه على سياسة أي من الدولتين العظميين تجاه فيتنام ، قد زاد من جعل الوفاق اسما فحسب لا يدل على أي تحول في الاتجاهات السياسية للبلدين اللذين قالا للعالم في ١٩٧٢ انهما جاءا بعهد جديد من الوفاق الدولي . وساعدت التاكيدات الامريكية السوفيتية المتكررة التي جاءت في اعقاب سقوط سايجون (مدينة هوشي منه) في ابريل ١٩٧٥ والتي قالت ان الوفاق لن يتأثر باحداث جنوب شرقي اسيا ، ساعدت على تجسيد الوفاق كخرافة دولية لا أثر لها في العلاقات الحقيقية . وتعاقبت الانتصارات الشيوعية في كمبوديا ولاوس ، الامر الذي جعل اهم سؤال سياسي في أمريكا خلال عام ١٩٧٥ هو ، الى أي حد ساعد الوفاق على اعاقه الجهود الامريكية التي بذلت للحد من مدى انتصارات أعداء الغرب ؟

د - الحصار الامريكي على كوبا : يقف هذا

الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تضربه أمريكا حول حكومة كاسترو وكوبا ، كمثال رئيسي على نظرة أمريكا الى التطورات السياسية في أمريكا اللاتينية ، وهي نظرة تعال وسلبية في آن واحد . واقع الامر ان هذا الحصار الذي يشاع قرب انهاءه بين الفينة والفينة لاهداف سياسية معينة ، قد أضعف ايمان معظم دول أمريكا اللاتينية بصحة القرارات والسياسات التي تنتهجها أمريكا بمفردها ، أو من خلال منظمة الدول الامريكية . وعلى الرغم من ان أمريكا رفعت ، في أواخر اغسطس ١٩٧٥ ، الحصار على الصادرات التي توجهها الشركات الاجنبية المتفرعة عن الشركات الامريكية الى كوبا ، الا ان وزارة الخارجية الامريكية ، سارعت في ذلك الحين الى اعلان ان الحصار على الاتجار المباشر مع كوبا مازال مضروبا ولا تعديل فيه .

هـ - اتخاذ القرارات داخل الامم المتحدة :

ويمكن تسمية هذا العنصر الخامس والاخير من عناصر هذا القسم من الدراسة الموجهة الى اظهار الوفاق كسياسة غير مطبقة وغير معمول بها ،

بالسكان» (٣٢) وبينما اعرب مندوب الهند عن أمله في ان تتفهم الاقلية امال الاغلبية ومطالبها ، قال مندوب المكسيك : « ليس بالجمعية العامة ما يسمى بظلم الاغلبية ، ولكن بها الديكتاتورية التي تمارسها اقلية من الدول الكبرى في مجلس الامن ، عن طريق استخدامهما لحق الفيتو » . وأضاف مندوب غينيا الى كل هذا قوله : ان بعض الدول تلجأ الى الارهاب والتخويف للابقاء على امتيازاتها الخاصة » [٣٣] .

لذا لم يكن من الغريب ان سككت البيانات الرسمية الصادرة من العالم الثالث ، باستثناء مؤتمر الدول غير المنحازة في كولومبو في اغسطس ١٩٧٦ ، سككت عن الاشارة الى الوفاق ، حتى البيان الذي اصدره مؤتمر وزراء الدول غير المنحازة الذي عقد في بيرو في اغسطس ١٩٧٥ والذي صدر بعنوان « برنامج المساعدة والتضامن بين دول عدم الانحياز » لم يشتمل على أية اشارة الى الوفاق .

الوفاق المتعطل عن العمل بين موسكو وواشنطن

ولنتحول الان الى تحليل الوفاق في اضيئ نطاقاته ، الا وهو النطاق الاصلى موسكو - واشنطن لنقوم عمله ، او بالاحرى تعطله عن العمل في ذاك الاطار المحدود . نجد أولا ان سياسة الوفاق لم تسر على اهم نقاط العلاقات بين البلدين ونعني بهذا الامور المتعلقة بالحرب والسلام . لقد برز الوفاق كسياسة متعطلة من العمل بين محوري الوفاق ، اي الاتحاد السوفييتي وأمريكا ، بأجل صورته ، في حرب فيتنام وانتصار القوات الشيوعية في كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا . أي ان تلك الحروب التي كانت أمريكا فيها الطرف المغلوب على أمره ، قد دارت رغما عن الاتفاقية الموقعة في باريس في ٢٧ يناير ١٩٧٣ ، والتي حملت عنوانا يوحي بالامل الضخم هذا

نصه : « الاتفاقية الخاصة بانتهاء الحرب واقرار السلام في فيتنام » . وبعد انتهاء تلك الحروب بانتصار القوات التي وقفت أمريكا ضدها ، والتي حظيت بمساعدات الاتحاد السوفييتي والصين وغيرهما من اعضاء العالم الشيوعي ، اصدر السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي ، ليونيد برجنيف بيانا امتدح فيه « ابطال فيتنام الذين خاضوا غمار معركة ضد المتدخلين الاجانب وعملائهم » (٣٤) كما ان المذكرة التي وجهتها أمريكا الى كورت فالدهايم ، الامين العام للأمم المتحدة ، في اوائل عام ١٩٧٥ ، حينما بدا النصر الشيوعي في الافق ، تعتبر دليلا على تعطل سياسة الوفاق من العمل . طلبت المذكرة الأمريكية الى فالدهايم ان « يناشد حكومة فيتنام الشمالية ان توقف القتال » أي أنه لو كان الوفاق سياسة فعالة بين موسكو وواشنطن ، لكان التجاء أمريكا في ساعة محنتها العسكرية والسياسية في جنوب شرق آسيا الى الاتحاد السوفييتي . ولكن هذا كان مستحيلا ، وذلك لفشل كيسنجر من قبل في الحصول على تأييد موسكو لمواقف أمريكا من جنوب شرقي آسيا ، وللاستمرار السوفييت في مساعدة القوات الشيوعية في تلك المنطقة حتى تحقق لها النصر .

كما نجد في مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي نموذجاً من نماذج تعطل الوفاق عن العمل ، وهو تعطل رحبت به اسرائيل ، لانه يتيح لها الفرصة لمحاولة املاء شروطها على العرب دون تدخل من جانب موسكو وواشنطن ، وخاصة الاخيرة . فمن المعروف ان حرب اكتوبر (رمضان) ١٩٧٣ قد بددت خرافة عجز العرب او عدم رغبتهم في الحرب استرداداً لارضيتهم المحتلة . ولكن تلك الحرب التحريرية كان لها دور معين في تبديد خرافة الوفاق ، اذ ثبت ان الاتحاد السوفييتي وأمريكا ينظران الى مؤتمر جنيف لتسوية مشكلة الشرق الاوسط من زاويتين مختلفتين تماما .

[٣٢] من تصريح للسيد عبد الله بشارة ، مندوب الكويت ، للصحفيين امام مدخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ٩ ديسمبر ١٩٧٤ .

[٣٣] وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الوثيقة رقم ٢٣٠٧/١ من مضابط جلسات الجمعية ، ٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، المقر الدائم للأمم المتحدة ، نيويورك .

[٣٤] جريدة النيويورك تايمز في ٩ مايو ١٩٧٥ .

[٣٥] من نص المؤتمر الصحفي الذي عقده السكرتير العام للأمم المتحدة ، الوارد في البلاغ الصحفي الصادر بالمقر الدائم للأمم المتحدة في ١٤ يناير ١٩٧٥ ، برقم ٢٣١٩ .

ان أعلن الرئيس أنور السادات استيائه من الموقف السوفييتي ، ووصف القادة السوفييت في ذلك الحين ، بأنهم «مروجون لشائعات الفتنة» واتهمهم بالعمل على «إحداث الانقسامات في الجبهة العربية» وطبعاً لم تحاول أمريكا إخفاء غبطلتها إزاء اتساع شقة الخلاف بين خصمها الأول ، وهو الاتحاد السوفييتي ، وثالث الأمة العربية الذي يسمى نفسه مصر . وكان تصريح أيجال آلون ، وزير خارجية إسرائيل ونائب رئيس وزرائها حين قال في مقابلة صحفية في القدس ، «اعتقد ان الأمريكيين سيستشعرون الفرحة ، حينما يرون انه بعد سنوات من تقدم الدبلوماسية السوفييتية في الشرق الاوسط ، أصبحت أمريكا مرة أخرى هي القوة الاعظم الموجودة في البحر المتوسط والشرق الاوسط معا» [٣٦] .

ومن كل هذا تتجلى سمة عجز الوفاق من العمل بين واشنطن وموسكو ، لان كلا منهما تعمل على اقضاء الاخرى عن ميدان دبلوماسية النزاع العربي الاسرائيلي وتركز على عزل الدولة الاعظم الاخرى ، أكثر مما تركز على السلام نفسه في المنطقة .

أضف الى هذا التصارع المبرر بين موسكو وواشنطن في حلبة التنافس البحري في البحر المتوسط والخليج وبحر العرب والمحيط الهندي ، وهي منطقة بحرية متكاملة . ولا يقف الامر عند حد التنافس في زيادة القوة البحرية لكل منهما في هذه المنطقة ، بل يتعداه الى محاولات الحصول على قواعد عسكرية ، تكمل القوة البحرية ، وتسد ما تعجز عنه تلك القوة . ومن آخر الامثلة على هذا التنافس بين دولتي الوفاق ، المشروعات الأمريكية لاستخدام مطار جزيرة مسيرة ، وهي جزء من عمان وعلى مقربة من مضيق الخليج ، وللحصول على قواعد عسكرية في الباكستان (٣٧) . ويقابل هذه المساعي الأمريكية ، مساعي الاتحاد السوفييتي مثلاً في الحصول على تصريح «السفن الصيد» السوفييتية باستخدام المرافق البرتغالية ، الواقعة على المحيط الاطلسي . [٣٨] .

فبينما يؤيد الاتحاد السوفييتي بين الفينة والفينة انعقاد المؤتمر ، تعارض أمريكا في عقده لأسباب شتى ، أهمها عدم قبول إسرائيل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات حول المسألة . اي أن إسرائيل ومن ورائها أمريكا ، تحاول تعديل قرارات مؤتمر القمة العربية التي اتخذت في الرباط عام ١٩٧٤ . ولا يقف الامر عند هذا الحد ، اذ اتضح ان كلا من الاتحاد السوفييتي وأمريكا يستشعر الرضا والارتياح ، كلما جاءت مساعي الطرف الاخر من اجل السلام بالفشل . ويرجع هذا الرضا والارتياح الى ان كلا منهما تحاول ان تحصل على أكبر قدر ممكن من المغنم السياسية من وراء النزاع العربي الاسرائيلي . ومن الامثلة على ذلك ، فرحة أمريكا بتأجيل زيارة ليسونيد بريجنيف الى القاهرة ودمشق وبغداد في اوائل عام ١٩٧٥ الى أجل غير مسمى . كان ذلك في فبراير ١٩٧٥ ولم ينته شهر مارس ١٩٧٥ الا وقد سنحت الفرصة هذه المرة للاتحاد السوفييتي ان يستشعر الحبور ، حينما فشلت الدورة الاولى من دورات كيسنجر للتوصل الى اتفاقية ثانية لفصل القوات في سيناء . وفي تلك الاونة ، ضاعف الاتحاد السوفييتي نشاطه بغية استغلال الفراغ الدبلوماسي الذي اعقب فشل كيسنجر في الحصول على دور محدد في مساعي السلام في الشرق الاوسط . وجدد الاتحاد السوفييتي اتصالاته بإسرائيل ، وزاد من اتصالاته بالعرب من اجل تأكيد الطابع السوفييتي ، في محاولات السير نحو السلام في الشرق الاوسط . وفي سبتمبر ١٩٧٥ جاء دور أمريكا في التشدد بكسبها لاتفاقية ثانية لفصل القوات في سيناء . وظهر الاتحاد السوفييتي غضبه على انفراد أمريكا بذلك الدور الدبلوماسي الخطير ، فقرر عدم حضور ممثليه مراسم التوقيع على تلك الاتفاقية في جنيف . واكد الاتحاد السوفييتي في تلك الاونة ، وما يزال يؤكد ، معارضته الطريقة التي يتبعها كيسنجر في تسوية نزاع الشرق الاوسط عن طريق اتخاذ خطوات صغيرة ، بغية الخطو باستمرار وبخطوات متسارعة فيما بعد للتوصل الى سلام . ونجم عن هذا

[٢٦] مجلة يو اس اند ورلد ريبورت ١٥ سبتمبر ١٩٧٥ .

[٣٧] قالت وسائل الاعلام الأمريكية ان مشروعات جزيرة مسيرة قد نوقشت مع السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان في اوائل يناير ١٩٧٥ في واشنطن وان مسألة قواعد أمريكية في الباكستان نوقشت مع الرئيس ذوالفقار بوتو في واشنطن ايضا .

[٣٨] جريدة النيويورك تايمز ، اول فبراير ١٩٧٥ .

بل ان معظم التحالف الاستراتيجي التي نشرت بشأن اعادة فتح قناة السويس ، قد ركزت على تضمينات اعادة الفتح على التنافس البحري الامريكي السوفييتي .

وفي مجالي الاتجار بين البلدين وبرامج الحد من التسلح ، نجد أن موسكو وواشنطن ، عجزتا عن تحقيق أي تقدم ذي معنى في هدين المجالين الحيويين اللذين حظيا باهتمام وثيقة ميلاد الوفاق في مايو ١٩٧٢ . وتتضح أهمية مجال التجارة بين البلدين ، من تصريحات برجنيف وكيسنجر « كالمطلب الاول من متطلبات التعاون السوفييتي الامريكي في مجالات فرض الرقابة على التسلح النووي والسلام في الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا » (٣٩) . الا أن حفيظة الاتحاد السوفييتي قد أثرت ، عن طريق مساعي الكتلة الموالية لاسرائيل في الكونجرس الامريكي ، وهي الكتلة التي يقودها السيناتور هنري جاكسون من أجل فرض شروط وقيود على قانون الاصلاح التجاري الامريكي لعام ١٩٧٥ . وأصرت كتلة الكونجرس الموالية لاسرائيل والصهيونية ، على اشتراط « حرية الهجرة » (أي هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة) ، الامر الذي حدا بالاتحاد السوفييتي الى اعلان ان الاتفاقية التجارية مع أمريكا لعام ١٩٧٢ لاغية ولا أثر لها . وصرح المسؤولون السوفييت أن مثل هذه القيود التي فرضها مؤيدو اسرائيل على قانون الاصلاح التجاري الامريكي (١٩٧٥) « لا علاقة لها بالمرء بالتجارة ، وهي غير مقبولة اذ تعد تدخلا في الشؤون الداخلية السوفييتية » (٤٠) . وعلى الرغم من أن كيسنجر حاول أن يخفف من صدمة الغاء السوفييت لاتفاقية ١٩٧٢ التجارية ، قائلا « انها حادث معزول في الطريق العام للوفاق » (٤١) ، الا أن هذا التموه الدبلوماسي لم يخف حقيقة عجز الوفاق عن العمل .

وفيما يختص بالحد من التسلح ، خاصة في الاسلحة الاستراتيجية ، نجد عجز الوفاق عن العمل بين موسكو وواشنطن ، متمثلا بأوضح صوره ، لدرجة أن الدولتين امتنعتا عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ الذي دعا الى الاسراع بخطى المباحثات حول الحد من التسلح (٤٢) . ولم يتعد التقاهم الذي قيل ان فورد وبرجنيف قد توصلا اليه في فلاديفوستك في هذا الميدان الحساس من ميادين الوفاق ، عن كونه مجموعة من المبادئ التي تتطلب الكثير من الايضاح ، والتي ما زالت بعيدة أشد البعد عن التنفيذ .

ولناخذ مثالا على هذا بالمفاوضات السوفييتية الامريكية التي بدأت بجنيف في أول فبراير ١٩٧٥ لصياغة اتفاقية جديدة تقضي بالحد من انتاج الاسلحة الهجومية خلال السنوات العشر القادمة . ولكن لم يمض يوم واحد على بدء تلك المباحثات ، الاوسمع العالم هوارد كالاواي ، وزير الجيش الامريكي ، يعلن في ألمانيا الغربية في اجتماع عقده منظمة حلف شمال الاطلسي في ميونيخ ، أن أمريكا ستزيد من قوة جيوشها المقاتلة في أوروبا خلال عام ١٩٧٥ . وأضاف الوزير الامريكي المسئول ، أن هذه السياسة ستستمر خلال الاعوام المقبلة . واستطرد كالاواي ، وكأنه يؤكد للعالم عدم قدرة الوفاق الدولي عن العمل ، قائلا : « ان الطريق الوحيد الى خدمة قضية الوفاق ، يتمثل في محافظتنا على قوتنا العسكرية وزيادة هذه القوة » (٤٣) . ولهذا القول معنى واحد ، هو أن الوفاق عاجز عن العمل ، وأن منطق القوة هو المنطق الوحيد المقنع في العلاقات الامريكية السوفييتية . اذا كان الامر هكذا ، كيف يمكن للعالم الثالث أن يقتنع بأن الوفاق سياسة عاملة وناجحة ، على الرغم من كل ما جاء في نتائج مؤتمر هلسنكي (فنلندا) للامن والتعاون

[٣٩] مجلة تايم الامريكية ، في ٢٧ يناير ١٩٧٥ .

[٤٠] انظر المصدر عاليه الذي اقتبس هذه العبارات من تصريحات برجنيف لوزير المالية الامريكي ، وليام سايمون في موسكو في ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ قبل أن يقر الكونجرس الامريكي قانون الاصلاح التجاري عام ١٩٧٥ .

[٤١] المصدر عاليه .

[٤٢] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٢٢٦١ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٤ ، المقرر الدائم للأمم المتحدة بنيويورك .

[٤٣] وكالة أسوشيتدبريس ، ميونيخ ، في ٢ فبراير ١٩٧٥ .

ويطالب اعداء الوفاق ، الاتحاد السوفييتي وحلفاءه أن يدللوا على حرصهم على السلام ، بنزع سلاحهم الايديولوجي ، وبغض الطرف عن الرجعية الامبريالية التي تقمع الحركات الشعبية المكافحة من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي . من هذه الاتهامات السوفيتية ضد الغرب والاتهامات الغربية ضد الاتحاد السوفييتي ، نتأكد صحة ما قاله الاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس تحرير هذه المجلة في مقال صدر له في صيف هذا العام . وجه ذلك المقال النظر الى ما وصفه مؤلفه بجهة الرفض السوفييتي التي ترى أن سياسة الوفاق قد « أفقدت الحركة الشيوعية دفعها الثوري ، بحيث لم تستطع أن تستغل أزمة الرأسمالية الدولية خير استغلال » . وأضاف أن الراضين الامريكيين لسياسة الوفاق ، يرون في تلك السياسة « صورة من صور الاستسلام » . لأن تقديم المساعدات الامريكية للاتحاد السوفييتي في صورة صفقات القمح ، أو في صورة صفقات تجارية أخرى ، سيؤدي الى تقوية الاتحاد السوفييتي ومساعدته على أن يجتاز الأزمة الاقتصادية التي يمر بها » (٤٧) .

الوفاق كسياسة خطيرة

ان غموض الوفاق او عدم تطبيقه او تعطله عن العمل ، قد لا يؤثر على المصالح القومية لدول العالم الثالث بصورة مباشرة غير ان الامر لا يقتصر على هذا الحد ، إذ ان الوفاق كسياسة بين الدولتين العظميين يثير اوضاعا ويخلق ظروفًا ترى فيها دول العالم الثالث خطرا مباشرا او غير مباشر يهددها ، ولتستعرض الازتياب التي تعبرها دول العالم الثالث سياسة الوفاق .

في المقام الاول ، نجد ان العالم الثالث ينظر الى عضويته في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالية ، كعنوان على السيادة القومية والاستقلال . لذا لم تستشعر دول العالم الثالث الحماس ازاء مؤتمرات القمة التي عقدتها أمريكا

الاوربيين في أغسطس ١٩٧٥ ؟ ان اتفاقية هلسنكي التي وقعتا خمس وثلاثون دولة الاعضاء في مؤتمر الامن الاوربي ، لم تكد تمضي على توقيعها أسابيع قليلة . الا وادعت أمريكا ، تحت الضغط الصهيوني المستهدف لتهجير اليهود السوفييت الى اسرائيل ، أن الاتحاد السوفييتي ينتهك تلك الاتفاقية فيما يختص « بالهجرة والحريات الانسانية » . وفي الوقت ذاته يهاجم الاتحاد السوفييتي أمريكا ، قائلا ان واشنطن تنتهك تلك الاتفاقية ذاتها ، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاوربية الغربية التي تحذرهما أمريكا من سوء العواقب المترتبة على اشراك الشيوعيين في الحكم . جاء هذا الاتهام السوفييتي في بيان طويل في جريدة برافدا السوفييتية في عرضها للانباء الدولية ، وذلك ردا على تصريحات كيسنجر التي حذر فيها من انه لا يمكن أن يتوقع أحد أن تخف أمريكا لنجدة الدول التي تسمح باشتراك الشيوعيين في الحكم (٤٤) . ويتجلى عجز الوفاق عن العمل ، في بيان غير عادي مؤلف من ٣٠٠٠ كلمة نشرته وكالة تاس السوفييتية ، وصدرته جريدة برافدا صفحتها الاولى في ٢٢ مايو ١٩٧٦ ، دافع فيه الاتحاد السوفييتي عن الوفاق بصورة توضح أن الوفاق سراب دبلوماسي لا معنى تطبيقي له . لقد اتهم الاتحاد السوفييتي « اوساطا معينة في المانيا الغربية بتقويضها لسياسة الوفاق التي اتبعتها بون تجاه موسكو منذ عهد المستشار ويلي براندت » (٤٥) . وراى المعلقون الدوليون في ذلك البيان ، ردا على اقوال وزير خارجية المانيا الغربية ، هانز ديتريخ جنشر ، وعلى بيان أصدرته منظمة حلف شمال الاطلسي جاء به « أن الاتحاد السوفييتي يهدد سياسة الوفاق » (٤٦) . ونلمح عمق الخلافات السوفييتية الامريكية في البيان السوفييتي المشار اليه آنفا ، في الجزء الذي جاء به ما يلي : « ان الاحداث في البرتغال واليونان وأنجولا ، تستخدم كذرائع لاتهام الاتحاد السوفييتي بالتوسعية والاستعمار الايديولوجي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

[٤٤] جريدة النيويورك تايمز في ١٩ ابريل ١٩٧٦ .

[٤٥] جريدة برافدا في ٢٢ مايو ١٩٧٦ .

[٤٦] جريدة النيويورك تايمز في ٢٣ مايو ١٩٧٦ .

[٤٧] من مقال للاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي ، الاهرام الاقتصادي ، العدد رقم ٥٠٠ ، ١٥ يونيو ١٩٧٦ ، الصفحة الاخيرة .

والاتحاد السوفييتي ، بل أحست بالخطر الذي يهدد سيادة المصالح الدولية . إذ وجد أن الدولتين العظميين تأخذان المسائل الهامة خارج الاسم المتحدة محاولة تسويتها . أي أن دول العالم الثالث ترى في إضعاف المنظمات الدولية ، عن طريق نجيب موسكو وواشنطن بها ، أو عن طريق ضغطها عليها ، إضعافاً لا تشارك العالم الجنوبي في اتخاذ قرارات الحرب والسلام والتعاون . كما يرى العالم الثالث في هذه السياسة التي بدأت معالمها في أواخر الستينات ، خطراً آخر ألا وهو إحلال قرارات الدولتين العظميين وأرائهما محل القرارات الدولية التي تتخذ في قاعات المنظمات العالمية بطريق ديموقراطي ، يؤكد حق كل دولة من دول العالم في المشاركة في اتخاذ القرارات .

كما تخشى دول العالم الثالث أن تتورط سياسة الوفاق بين موسكو وواشنطن ، إلى حد تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، تخاف من تصادم الدولتين العظميين ، الأمر الذي ينير خطر ظهور امبريالية من نوع جديد ، تصبح كل الدول الضعيفة غير النووية ضحايا لها . إلا أن مما يحفف من هذا الحصر ، هو تيقن العالم الثالث ، بأن اتفاق موسكو وواشنطن على تقسيم الكرة الأرضية إلى مناطق نفوذ ، يستدعي أول ما يستدعي تغييراً جذرياً كاملاً في أيديولوجية وسياسة كل من واشنطن وموسكو لإنتاج اتفاق أو تكامس عام في المصالح الأساسية لكل من الدولتين . وتشترك في هذه النظرة المربيه إلى سياسة الاتفاق ، دول خارج إطار العالم الثالث كفرنسا مثلاً .

كما أن العالم الثالث يستشعر أن سياسة الوفاق تستهدف أولاً إزالة أسباب المجابهة المباشرة بين الدولتين العظميين لمنع نشوب الحرب العالمية الثالثة . وترى دول العالم الجنوبي ، أن مثل هذه السياسة تعني عدم الاكتراث بالحروب والصراعات المسلحة الصغيرة التي لا تعرض واشنطن وموسكو للمجابهة المباشرة . وهناك استنتاج آخر لهذه النظرة من جانب العالم الثالث ، وهو أن

أضف إلى كل هذا ، أن دول العالم الثالث تعتبر فكرة التوازن في القوه العسكرية بين أمريكا والاتحاد السوفييتي ، وهو التوازن الذي تدعى الدولتان العظميين أنه لازم للسلام الدولي ، خطراً مباشراً يهدد الأمن والسلام الدوليين . لقد أكدت تصريحات المسؤولين الأمريكيين حشون هذا الموضوع ، أن العالم الثالث محق في نظريته . فمثلاً أدلى وزير الدفاع الأمريكي السابق ، الدكتور شليسجر ، في خطاب له ببادي نيويورك الاقتصادي بأن هذا التوازن « هام لدعم أسس الوفاق » (٢٦) وبعد أيام فلانل ، أضاف شليسجر جانباً آخر ، يؤكد ما تستشعره دول العالم الثالث من مخاوف إزاء سياسات التسليح التي تنتهجها الدولتان العظميان ، حينما قال في واشنطن « إن العالم لم يعد يستشعر الرهبة من قوه أمريكا العسكرية » ثم حذر من نشوب حرب جديدة نتيجة لهذه النصوصات . (٥٠) . وهذا دليل على أن لفكرة التوازن في القوه العسكرية بين موسكو وواشنطن وجهين : الوجه الأول هو القول بأن التوازن لازم للسلام ، والوجه الثاني هو أن الزيادة المتزايدة للقوه العسكرية ، أمر حتمي يتطلب تعديل التوازن باستمرار . وينصح هذان الوجهان من التحقيقات التي دارت بشأن المحادثات الأمريكية المركزية (G.I.A.) وأوصحت أن « البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) يعرف جيداً أن تبرير مطالباته المستمرة بأسلحة جديدة ، وبقوات أكبر ، يتطلب برهنة المخبرات على أن الاتحاد السوفييتي على وشك التفوق العسكري

[٤٨] موجز لما أورده الأستاذ الدكتور اسماعيل صبري مقلد في مقال له بالأهرام الاقتصادي ، العدد رقم ٤٦٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ - ص ٢٧ .

[٤٩] من إذاعة C.B.S. الأمريكية ، مدينة نيويورك ، في ٢٣ يناير ١٩٧٥ .

[٥٠] جريدة النيويورك تايمز ، في ٢٠ يناير ١٩٧٥ .

ولنضرب بجمهورية مصر العربية مثالا على علاقات العالم الثالث بالدولتين العظميين في مجال التسليح . نرى هنا أن حاجة مصر الملحة الى الدفاع عن أراضيها ، وتطهير هذه الاراضي من آثار العدوان الصهيوني ، واحقاق حقوق الفلسطينيين في وطنهم المشروع فلسطين . عرضت علاقاتها بالاتحاد السوفيتي الى سلسلة من الدفاء والبرودة تتابعته منذ عام ١٩٥٨ الى وقتنا هذا . بل ان الغاء مصر في عام ١٩٧٦ لمعاهدة « الصداقة والتعاون » بينها وبين الاتحاد السوفيتي التي أبرمت عام ١٩٧١ ، يعتبر خير مثال على التغيرات المستمرة في العلاقة بين منتج السلاح ومستورده . وفي اواخر يناير ١٩٧٥ اتسار الرئيس محمد انور السادات الى موضوع الاسلحة من الاتحاد السوفيتي بقوله ان موقف الاتحاد السوفيتي ازاء مصر في هذا المجال هو موقف « غير الصديق » (٥٢) . فاذا أضفنا الى هذا تصريحات الرئيس السادات التي اتقد فيها الانحسار السوفيتي علانية ، نظرا لموقف السوفيتي السلبي ازاء اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات في ٤ سبتمبر ١٩٧٥ ، والغاء المعاهدة المصرية السوفيتية ، وما سبق كل هذا من طرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ تبين لنا زبقية العلاقات المصرية السوفيتية التي وصلت في اواخر عام ١٩٧٦ اى ان المحتين الفلسطينية واللبنانية في لبنان ، الى درجة التدهور . وفي الفترة ما بين فبراير ١٩٧٥ ويونيو ١٩٧٥ التي لا تزيد على خمسة أشهر ، تعرضت العلاقات المصرية السوفيتية لدفاء في فبراير تمثل في زيارة انسدرية جروميكو ، وزير الخارجية السوفيتي للقاهرة لمناقشة العلاقات بين البلدين ، ثم لبرودة في مايو قبيل اجتماعات السادات وقسورد في سالزبرج بالنمسا في يونيو . ولم يحل شهر سبتمبر ١٩٧٥ حتى انقلب البرود الى جفاء في العلاقات المصرية السوفيتية ، نتيجة لهجومه الاتحاد السوفيتي سياسة مصر في اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات .

على أمريكا « (٥١) ويجب ألا ننسى هنا أن دول العالم الثالث ، تخشى أن أية حروب عالمية جديدة ستدور رحاها على أراضيها ، ستنهم بمصالحهم ثروتها الطبيعية ، وتزيد من اعتمادها على الدول العظمى .

وننتقل الان الى جانب أساسي من جوانب استشعار دول العالم الثالث بالخوف مما قد يتضمنه الوفاق من أخطار تهدد مصالحها . ويتعلق هذا الجانب بالاعتماد الاستراتيجي للعالم الثالث على الدولتين العظميين في الحصول على أنظمة التسليح الحديثة . ولا شك في أن هذه الاعتمادية تهيء ظروفًا عدة تتيح الفرصة امام كل من واشنطن وموسكو للضغط السياسي على الدول المحتاجة للأسلحة الحديثة ، بغية تسيير سياسات الدول المحتاجة في مجال لا يتعارض مع مصلحة الدولة العظمى المعطية . ومن خلال عمليات الضغط هذه ، التي تتعرض لها دول العالم الثالث التي تحاول تحرير أراضيها من الاستعمار والاحتلال والسيطرة الأجنبية ، او تؤيد حركات التحرر القومي ، يبين لنا خطر ان يؤثران على مصالح العلاقات الدولية . واول هذين الخطرين . يمثل في تعرض العلاقات بين الدول منسجه السلاح ، والدوله المحتاجة اليه . للتقلبات العديدة من علاقات دافنه وثيقه ، الى علاقات بارده غير متفاعله . وثاني الخطرين ، هو القلق الذي تستشعره الدوله المحتاجة الى الاسلحة ، ازاء احتمال حرمانها من امدادات التسليح من احدى الدولتين العظميين . وهو قلق يدفع الدوله المحتاجة باستمرار ، الى البحث عن مصادر اخرى لتلك الاسلحة ، ولو كانت من طرز اخرى . ويتجسم هذا القلق كلما سعت الدولتان العظميان ، حرصا على مصالحهما الاستراتيجية العالمية ، الى فرض حظر معين على الاسلحة الى منطقة ما . ورغم أن هذه المساعي ، التي كان آخرها يستهدف حظر موسكو وواشنطن تصدير الاسلحة الى منطقة الشرق الاوسط قبل أكتوبر ١٩٧٣ تبوء عادة بالفشل ، الا أن نجاحها مستقبلا يعتبر في حيز الامكان .

Marchetti, V., and Marks, J., The OIA and the Cult of Intelligence (New York: Dell Publishing Co., Inc. 1975), p. 296. (U.S.S.)

[٥٢] من مقابلة مع الرئيس محمد انور السادات ، جريدة الليوندا الفرنسية ، ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

وهنا تطرح هذا السؤال ثم نرد عليه : هل كان يمكن للاتحاد السوفييتي أن يحاول إخضاع سياسة مصر (وهي تلك الأمة العربية) لاهوائه المرتبطة بالمصالح السوفييتية القومية ، لو كان لدى العرب اكتفاء ذاتي في التسليح الحديث وتصنيعه داخل الأراضي العربية ؟ الجواب : لا بكل تأكيد . وهنا نتبين أن الاكتفاء الذاتي ، وخاصة فيما يتعلق بأهم قطاعات الأسلحة الهجومية والدفاعية ، هو خير دسامة لسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها مصر ، لذا نجد أن إنشاء مصر والسعودية والإمارات العربية وقطر ، المؤسسة ميزانيتها الأولى تبلغ حوالي بليون ومليونين ونصف المليون من الدولارات لتسمية تصنيع الأسلحة « ٥٣ » يتخذ دلالة جديدة في إطار العلاقات الدولية . ويعتبر هذا المشروع العربي النائي ، خير رد على مشاعر القلق التي أحست بها عواصم الأمة العربية أثناء مؤتمر القمة بين بروجنيف ونيكسون في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، إزاء احتمال فرض الدولتين العظميين حظر تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، الأمر الذي كان لابد أن يؤدي إلى وضع العرب باستمرار في موقف أضعف من الموقف الإسرائيلي عسكريا وتسليحيا .

من أجل هذا نجد أن الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (حرب رمضان) قدمت الإدلة على احساس العالم الثالث ، بأن للوفاق جانباً خطراً يؤثر سلبياً على مصالحها . ذلك لأنه في لحظة اندلاع « شرارة » حرب أكتوبر ١٩٧٣ واكتشاف المخاطر الفورية الإسرائيلية ، أن العرب أخذوا المبادأة العسكرية من أجل التحرير ، سارعت أمريكا بإتهام الاتحاد السوفييتي بأنه « انتهك الوفاق » بإخفائه عن أمريكا معلوماته بصدد المبادأة العسكرية العربية . واجهت أمريكا بأنه كان ينبغي على الاتحاد السوفييتي أن يحيط شريكه في الوفاق ، أي أمريكا ، علماً بأن عاصفة عربية على وشك الهبوب على قنوات الاحتلال الإسرائيلي . فإذا كان الأمريكيون محقين في

توقع مشاركة الاتحاد السوفييتي في أية أسرار لدى موسكو عن العرب ، لتبدي للعرب أن الوفاق لا يعدو كونه ترتيباً تعاونياً بين الدولتين العظميين ، هدفه إحباط حروب التحرير القومية ، عن طريق المشاركة في تبادل أسرار مخابرات كل منهما . وإذا كان الأمريكيون غير محقين في هذا التوقع ، وفي توجيه تلك الاتهامات إلى موسكو ، فهذا ثلاثة تفسيرات إما أولها أن واشنطن قد فسدت بالغت في توقعاتها السياسية من وراء الوفاق ، ثانياً أنها أن واشنطن تلعب بسياسة الوفاق لخدمة أغراضها في الضغوط السياسية التي بدلتها ، لكي يخفف الاتحاد السوفييتي من تعاونه مع العرب في حريهم التحريرية ، التي تؤيدهم فيها شعوب العالم الثالث والدول غير المنحازة ، وثالثاً ، أن واشنطن قد قوهمت أن العرب قد أصبحوا أسرى للسياسة السوفييتية ومستلزماتها ، لدرجة مشاركتهم لموسكو في أخطر سر قومي كتبه العرب في تاريخهم الحديث .

إن أي من هذه التفسيرات الثلاثة ، لا بد أن يظهر جانب الخطر في سياسة الوفاق بالنسبة للعالم الثالث . وفي مقابلة صحفية مع الرئيس أنور السادات نشرت في يناير ١٩٧٥ ، أفصح الرئيس المصري عن لقائه مع السفير السوفييتي في القاهرة في ٣ أكتوبر ١٩٧٣ حينما سأله عن موقف الاتحاد السوفييتي إذا ما اتخذت القاهرة موقفاً عسكرياً ما . وفي الوقت ذاته وجه الرئيس حافظ الأسد نفس السؤال فيما يختص بدمشق إلى السفير السوفييتي وذلك في يوم ٤ أكتوبر . وأوضح الرئيس السادات في تصريحاته خلال تلك المقابلة الصحفية ، أن رد موسكو على هذه التساؤلات العربية كان إرسال طائرات النقل السوفييتية بصورة مفاجئة إلى كل من مصر وسوريا لترحيل الرعايا السوفييت من البلدين في ٥ أكتوبر ١٩٧٣ « ٥٤ »

وخلاصة هذه التصريحات وغيرها من أقوال

[٥٣] من أبناء وكالة رويتر ، بلاغ من القاهرة ، ١٠ مايو ١٩٧٥ .

[٥٤] مقابلة أجرتها روزاليوسف مع الرئيس أنور السادات ، روزاليوسف ، العدد ٢٤٢٠ ، بتاريخ ١٢ يناير ١٩٧٥ ، القاهرة ، ص ٩ .

الحقيقي ، بل الى ما توصف بالقبضة السوفيتية على القارة الافريقية . وأشارت الاذاعة الى ما قاله كيسنجر من أنه ينوى استخدام زيارته لافريقيا من أجل التحذير من أخطار التوسع السوفيتي ، ولفت نظر الافارقة الى ان امريكا مستعدة لان تخف من أجل مساعدتهم في الكفاح ضد ذاك الخطر (٥٦) .

وبغض النظر عن التصريحات السوفيتية ، يجب علينا أن ننظر الى الديبلوماسية الكسنجرية في جنوب افريقيا في شهر سبتمبر ١٩٧٦ داخل اطار المصلحة القومية الامريكية التي تملى منع الاتحاد السوفيتي من مد نفوذه في افريقيا ، بالإضافة الى العوامل الاخرى المرتبطة بنشاط الشركات الامريكية في جنوب افريقيا ، وبرغبة واشنطن في نقل الحكم الى يد الاغليات الافريقية في روديسيا وناميبيا ، ارضاء للامريكيين السود ، ومساومة من أجل تجميد الاوضاع في جمهورية افريقيا .

وتعتبر الخطبة التي ألقاها هيلموت سوننفلد (الذي رافق كيسنجر خلال ديبلوماسية الغدو والروح في أزمة الشرق الاوسط) في أكاديمية البحرية الامريكية في ٦ ابريل ١٩٧٦ خير تصريح يجلو طبيعة التنافس الحاد الخطير الدائر بين موسكو وواشنطن تحت ستار الوفاق . قال سوننفلد ، وهو الان مستشار بوزارة الخارجية الامريكية : « ان الدول الغربية تميل الى تغليب مساعيها المشروعة من أجل الربح التجاري في الاسواق الشرقية ، على الحاجة الى انهاء استراتيجيات هادفة ومتابعتها » . ثم قال : « يجب علينا ألا نغفل عن حقائق اساسية ارجو ان تتفق عليها آراء الامريكيين جميعهم . وأول هذه الحقائق ، هو أنه بغض النظر عن أية سياسات نتبعها ، علينا أن ندرك دائماً أن امريكا والاتحاد السوفيتي سيستمران في منافسة جغرافية سياسية وعقائدية طوال حياتنا وحياة أطفالنا . وسيكون في امكان كل منهما أن يحتفظ بالقدرة

المصادر العربية العليا ، هو أن العرب لم يشركوا الاتحاد السوفيتي في أية معلومات استراتيجية محددة بصدد اندلاع شرارة أكتوبر . وخلاصتها أيضاً أن الوفاق يأخذ أحياناً معالم مقلقة بالنسبة لامن وسلام العالم الثالث . أي أن الوفاق ما هو الا استمرار للتنافس والمجابهات بين الدولتين العظميين في صور جديدة ، الا فيما يتعلق باحتمالات المواجهات النووية بينهما . ولنأخذ من السياسات السوفيتية والامريكية بصدد افريقيا مثلاً على ذلك التنافس وتلك التحديدات بين العملاقين . ففي أعقاب الحرب الانجولية ، نجد كلا من واشنطن وموسكو تجتهد وتبذل قصارى جهدها ، من أجل امتداد نفوذها ، وايقاف امتداد نفوذ الاخرى . ويتمثل هذا التنافس في مسألة الاسلحة ، اذ بينما يزود الاتحاد السوفيتي الصومال وأنجولا وأوغندا بأسلحة تقدر بملايين الدولارات ، تستعد امريكا الآن لتزويد كينيا والحبشة وزائير بأسلحة حديثة . وازاء احتمال وقوع حرب بين اثيوبيا والصومال بصدد جيبوتي نرى أنه على الرغم من رفض الاتحاد السوفيتي بيع اسلحة لاثيوبيا لاسباب سياسية قومية سوفيتية ، الا أنهم عقدوا اتفاقية تجارية معها ، وفي الوقت ذاته ، يقدر الخبراء مقدار العون الامريكي لاثيوبيا منذ أكتوبر ١٩٧٥ حتى الان بمائة مليون دولار ، ضمنها أكثر من ١٢ طائرة فانتوم من طراز F5E (٥٥) . هذا فيما يختص بالتسلح ، وأمره لا يختلف عن أمر التنافس الدبلوماسي الحاد بين العملاقين في افريقيا . وهنا نلاحظ ان راديو موسكو وجه اذاعة باللغة الفرنسية الى افريقيا في السادسة من مساء يوم ٢٤ ابريل ١٩٧٦ ، ندد فيها بزيارة كيسنجر ذلك الشهر لافريقيا . قالت اذاعة موسكو ، ان رحلة كيسنجر هي محاولة للحد من العلاقات السوفيتية الافريقية ، وأضافت أن تصريحات كيسنجر التي سبقت الرحلة حاولت ان تمزو التغييرات التي حدثت في افريقيا لانجاح الشعوب الافريقية في كفاحها من أجل الاستقلال

[٥٥] من تعليق كتبه لؤلى جيلب ، المحرر الدبلوماسي لجريدة النيويورك تايمز بواشنطن . جريدة النيويورك تايمز في ١٨ يوليو ١٩٧٦ ، الصفحة الاولى من الملخص الاسبوعي للانباء .

[٥٦] من ملخص الاذاعات العالمية ، هيئة الاذاعة البريطانية ، الجزء الاول ، رقم SU/5193 بتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٧٦ .

على انزال دمار نووي هائل بالآخر ، ولكن ذلك سيتم على حساب تدمير ماحق بالطرف الذي يبدأ باستخدام القوة النووية » . (٥٧)

هذا هو جانب أو بعض جوانب الخطر الذي يمثله الوفاق للعالم الثالث . وكما اسلفنا الذكر ، يمثّل هذا الخطر في العديد من قطاعات التعامل والتفاعل الدوليين بين موسكو وواشنطن ، سواء كان في ميدان الدبلوماسية أو الاستراتيجية أو التبادل التجاري أو التسليح . وهذا لا يعنى بالطبع أن تفاقم الخلافات بين موسكو وواشنطن يخدم مصالح العالم الثالث بصورة أفضل من الوفاق . ولكن معناه ان الوفاق فوق غموضه ، وعدم تطبيقه ، وعجزه عن العمل ، له زاوية تشكل نوعا معينا من الاخطار التي تتهدد دول العالم الثالث سيادة ، وأمناء وانماء .

خاتمة :

من كل ما تقدم ، يتضح ان الوفاق لم يخدم مصالح العالم الثالث ، ولم يقلل من حدة التصارع بين امريكا والاتحاد السوفيتي . ولم يجد العالم الثالث في الوفاق بديلا عن الاسس المكيّنة لعدم الانحياز التي ارسيت منذ عام ١٩٥٥ . في باندونج باندونيسيا ، والتي دعت الى التعايش السلمي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ودعم حركات التحرير القومي ، من أجل هذا نجد أن مؤتمر الدول غير المنحازة الذي عقد في ليما ، بيرو ، من ٢٥ الى ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ ، قد أكد في «برنامج ليما» للتعاون والتضامن المشتركين « أن » المؤتمر انعقد في وقت تحتل فيه شعوب آسيا وأفريقيا بالذكرى العشرين لمؤتمر الدول الآسيوية الأمريكية في باندونج ، الذي أرسى مبادئ باندونج العشرة التي شكلت قوة معنوية ضخمة

استلهمتها الشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل الاستقلال القومي ، والتي اعتبرت دعائم للتعايش السلمي والتعاون » . (٥٨) هذه عبارات تعكس وثوق العالم الثالث بالمبادئ التي نبعت من داخل تجاربه الطويلة والمريرة ازاء المعاملات الأجنبية المستمرة التي تستهدف استعمارها والسيطرة عليه . وهو وثوق لا ينعكس في نظرة واشنطن وموسكو الى الوفاق الذي روجوا له لفظا لا عملا خلال السنوات الخمس الماضية . لذا نجد الرئيس الأمريكي فورد يعلن في مؤتمر القمة الذي عقد في هلسنكي ، فنلندا ، في أول أغسطس ١٩٧٥ أن « الوفاق هو عملية تطويرية ما زالت العقبات الجسام تعترض سبيلها » . (٥٩) وعلى الرغم من مشروع الفضاء الخارجي السوفيتي الأمريكي المشترك « سويوز - أبولو » في صيف ١٩٧٥ الذي حقق أهدافه العلمية ، والذي كان يمكن اعتباره انتصارا لسياسة الوفاق ، فإن هذا النصر العلمي لم ينجح في أسكات الأسئلة المتشككة حول العلاقات الأمريكية السوفيتية . لذا نجد أن تصريحات جيمي كارتر ، بوصفه المرشح الديموقراطي لانتخابات الرئاسة ، والتي نادى فيها بوجوب استخدام أمريكا للضغط الاقتصادي ضد الكتلة الشرقية ، انعكاسا حقا للعلاقات اليومية بين موسكو وواشنطن ، بل ان رد الاتحاد السوفيتي الذي انتقد فيه جيمي كارتر ، ووصف تصريحاته تلك بأنها تدخل في الشؤون الداخلية واتفاقية هلسنكي (٦٠) ، يعتبر تأكيدا للنقطة ذاتها . وتشير الدلائل الى أن وزارة الخارجية الأمريكية نصحت السفارات الأمريكية بالخارج في ربيع ١٩٧٦ ، بأن المعركة الانتخابية في أمريكا تحتم على النساطقين الرسميين الأمريكيين اغفال كلمة « الوفاق » . وأضافت الوزارة أن هذا الغفال ليس مجسدا لعب لفظي ، ولكنه أمر ينطوي على اتخاذا

[٥٧] من بلاغ صحفي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية ووزعته على البعثات السياسية بعنوان « أمريكا والاتحاد السوفيتي في العصر النووي » بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٦ . وقد أقيمت الفعالية بالأكاديمية البحرية بانابوليس ، ماريلاند . [٥٨] نشر « برنامج ليما » كوثيقة من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/10217 ، ٥ سبتمبر ١٩٧٥ . بناء على طلب سفير بيرو لدى الأمم المتحدة .

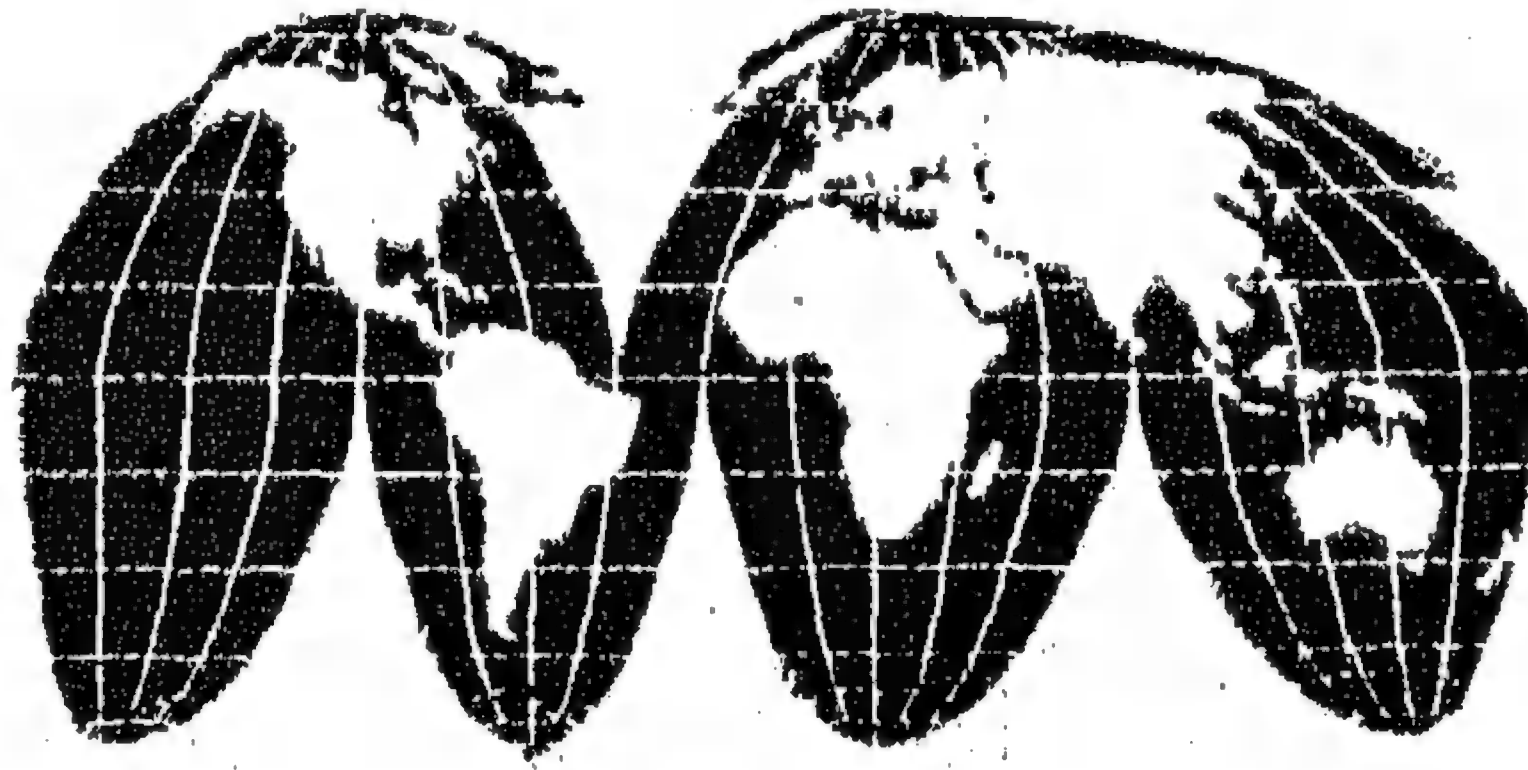
[٥٩] بلاغ صحفي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، أغسطس ١٩٧٥ ، واشنطن .

[٦٠] من إذاعة C.B.S. الأمريكية ، نيويورك ، في ١٧ يوليو ١٩٧٦ .

ولكن في الحقيقة . « (٦٢) ويدعم هذا التقويم ، بعض علماء السياسة في أمريكا الذين يرون في الوفاق تمهيدا للإرادة القسومية الأمريكية . قال ثلاثة من هؤلاء (وكلهم أساتذة بجامعة كاليفورنيا في بيركلي) في كتاب بعنوان «كارثة الوفاق الكبرى» نشر في ١٩٧٥ : « ان احجام أمريكا عن استخدام القوة لضمان تدفق بترول رخيص من الشرق الاوسط اليها ، يعتبر نقصا في الإرادة السياسية مرده الى الوفاق » . (٦٣)

كل هذا يؤكد عدم قدرة الوفاق على التطور ليصبح سياسة عالمية التطبيق ، على نحو يخدم اهداف العالم الثالث في التحرر والعدالة والمساواة ، ويدعم مبادئ باندونج . وهو عجز يرجع الى ان الوفاق بغموضه ، وانعدام تطبيقه ، وتعطله عن العمل ، وجوانبه الخطرة ، لا يستطيع ان يستحوذ على ثقة العالم الثالث وعلى تفاعله الايجابي ازاءه ، ذلك ان « فاقدا الشيء لا يعطيه » كما قال العرب الاقدمون ■

أمريكا مسلحا متصليا ازاء موسكو . ولذا أحل الرئيس فورد تعبير « السلام عن طريق القوة محل الوفاق (٦١) . ونجلى هذا في مقال بعنوان « الوفاق : كل على حد تصوره » كتبته روجر موريس ، احد مساعدي كيسنجر ومؤلف كتاب عنوانه « العظمى غير المؤكدة : هنري كيسنجر وسياسة أمريكا الخارجية » قال فيه : « في عام ١٩٧٢ كان الوفاق سياسة الحكمة ، واكتسح نيكسون انتخابات ١٩٧٢ لا «تناقته تلك السياسة . ولكن في عام ١٩٧٦ يرى الكثيرون ان الوفاق يهدد أمريكا بالخطر . لذا يهاجم كل من جيمي كارتر (ديموقراطي) وزونالد ريجان (جمهوري) في حملتيها الانتخابيتين أساس تلك السياسة . غير ان كيسنجر يعتقد ان سياسة الوفاق هي اعظم ما حققه . ولكن اغلبية الكونجرس تعتقد الان انها كانت اكبر اخطائه ... ان الوفاق هو تلك الكلمة الفرنسية الفاسدة التي تقف عنوانا على العلاقات الجديدة المعقدة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي في السبعينات . ولكن المشكلة ليست في الكلمة



[٦١] مجلة تايم الأمريكية ، عدد ٢٩ مارس ١٩٧٦ .

[٦٢] المجلة الأسبوعية ، جريدة النيويورك تايمز ، ٢٠ مايو ١٩٧٦ .

Friedland, E., Seabury, P., and Wildavsky, A., The Great Detente Disaster (New York : Basic Books, 1975).

جامعة الدول العربية والمعونة الفنية لأفريقيا

د. عبدالمك عوده

عميد كلية الاعلام جامعة القاهرة

وتفصيل بعض هذه الحقائق هو التالى :

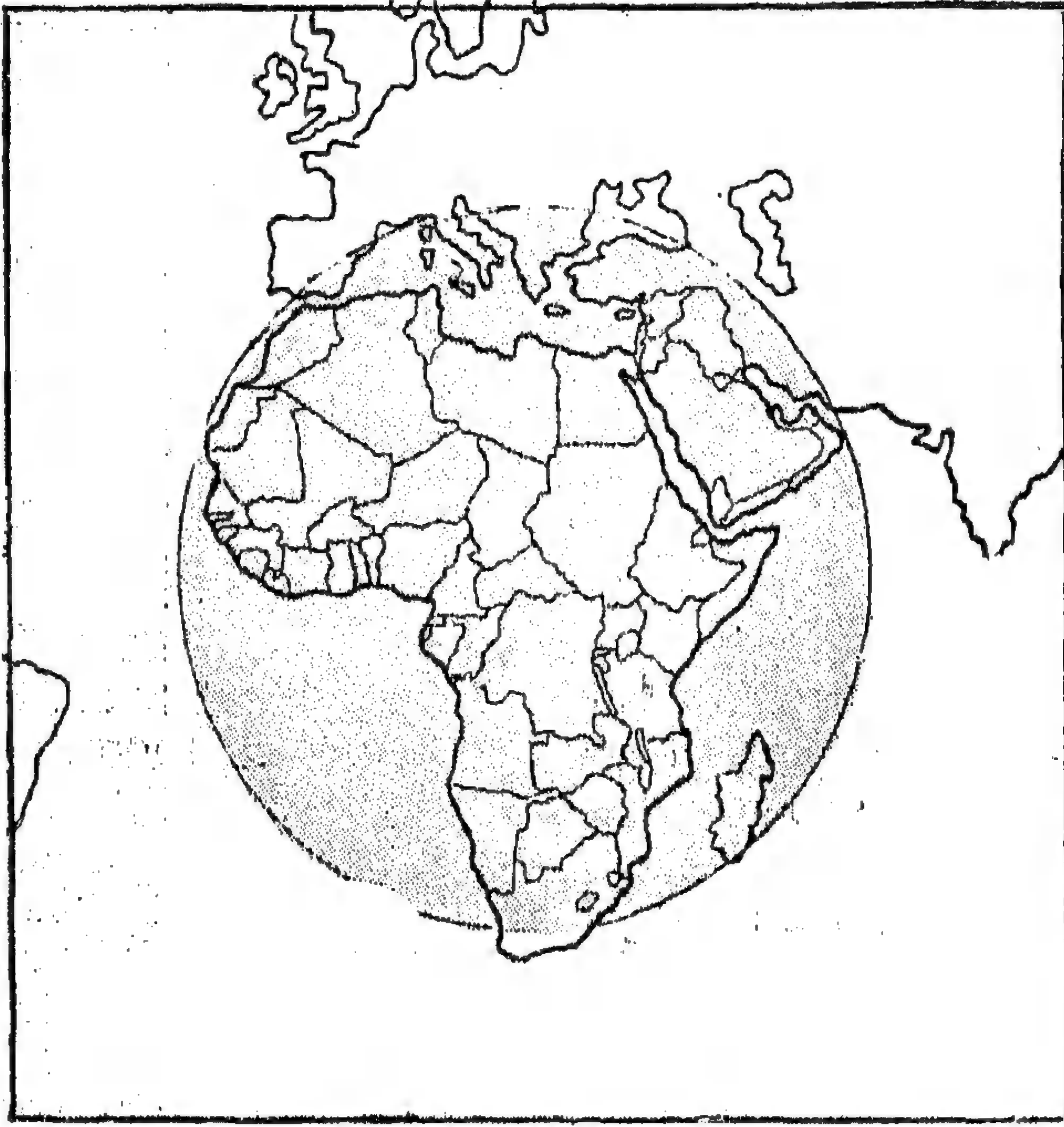
١ - مجموعة الحقائق الاساسية فى عمليات
انشاء الصندوق ، وهى :

١ - تمت الموافقة على النظام الاساسى للصندوق
فى مؤتمر القمة العربى فى الرباط فى اكتوبر
١٩٧٤ .

٢ - تم اختيار اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث
سنوات فى مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٧٥ .

٣ - عقد مجلس الادارة اول اجتماعاته فى
اغسطس ١٩٧٥ .

الحديث عن تجربة المعونة الفنية
المقدمة باسم جامعة الدول
العربية ، أن نأخذ فى الحسبان
مجموعة من الحقائق اولها
رأسمال الصندوق الذى لم يتجاوز عشر ملايين من
الدولارات حتى الان . وثانيها الخصائص النوعية
والمقايمة للبلدان افريقيا واحتياجاتها . وثالثها المدة
الزمنية القصيرة لعمر التجربة العربية ، ومسا
تواجهه من تجارب اخرى عاملة فعلا فى افريقيا ،
بعضها اجنبية معادية للعرب ، وبعضها عربية
عاملة من نفس الميادين ، دون تنسيق مع غيرها من
النشاطات العربية العديدة .



٢ - رأس المال الصندوق ٢٥ مليوناً من الدولارات تم سداد المساهمات المالية المقررة في نطاق توزيع ١٥ مليوناً فقط على النحو التالي :

المملكة العربية السعودية (٣ ملايين دولار)
الجمهورية العراقية (٣ ملايين دولار) دولة
الامارات العربية المتحدة (٣ ملايين دولار) دولة
قطر (٣٥٠ ألف دولار) جمهورية مصر العربية
(٣٥٠ ألف دولار) جمهورية تونس (١٠٠ ألف
دولار) المملكة المغربية (١٠٠ ألف دولار)
جمهورية السودان الديمقراطية (٧٥ ألف
دولار)

٤ - تم اعتماد أول موازنة للصندوق عام ١٩٧٦ وتم اعتماد الموازنة الثانية لعام ١٩٧٧ .

٥ - رأس المال الصندوق الرسمي ٢٥ مليوناً من الدولارات ، تم تخصيص ١٥ مليوناً من حيث حصص الاكتتاب ، والمدفوع حتى الآن لا يتجاوز ١٠ ملايين من الدولارات .

٦ - بدأت تعيينات الافراد العاملين بالصندوق في يناير ١٩٧٦ بتعيين ستة من الاداريين . ثم مدير الصندوق في يونيو ١٩٧٦ لمدة ستة شهور تنتهي في نوفمبر ١٩٧٦ ، ثم تعيين اثنين من التخصيصيين .

والدول التي لم تسدد حصتها حتى الآن هي :
 الجمهورية العربية الليبية (٣ ملايين دولار)
 جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية (٢ مليون
 دولار) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٣٠
 ألف دولار) منظمة التحرير الفلسطينية (٧٥ ألف
 دولار) .

٢ - النظرة الواقعية تجاه افريقيا بكل
 مشكلاتها واحتياجاتها في الربع الاخير من القرن
 العشرين ، تؤدي الى القول بأن الصندوق العربي
 للمعونة الفنية ، لا يستطيع في الامد قصير ، أن
 يغطي كل ميادين وانواع المعونة الفنية التي كانت
 تقدمها اسرائيل ، وان ظل هذا هو هدفه في الامد
 الطويل . كما أنه لا يستطيع من يومه الاول ، في
 ضوء موارده وامكانياته ، أن يتنافس منساقسة
 ناجحة مع الدول ذات التاريخ الطويل والخبرات
 المتراكمة ، في تقديم المعونات الفنية مثل السويد
 وكندا ، ولا نقول فرنسا والمانيا الغربية والسوق
 الأوروبية المشتركة ، وان ظل هذا - أيضا - أحد
 أهدافه في الامد الطويل .

وفي نفس الوقت ، لا يستطيع الصندوق - في
 ضوء مجموعة الحقائق الأساسية السالفة الذكر -
 أن يقوم بتلبية كل الطلبات والاحتياجات المقدمة
 اليه من الدول الافريقية والعربية ، هذا اذا اعتبرنا
 ما تقدمت به الدول الافريقية التي زارتها بعثات
 الصندوق ، عينة ونموذجا للقياس (١٢ دولة
 افريقية) .

كما اعتقد أنه ليس من الاهداف القريبة أو
 البعيدة ، أن يحتكر الصندوق تقديم المعونة العربية
 الى افريقيا ، إذ قد سبقته تاريخيا في الوجود وفي
 العمل ، هيئات ومؤسسات تابعة للجامعة العربية ،
 مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية ،
 والصندوق العربي للانماء ، كما أن عددا من
 مؤسسات الانماء والتمويل القائمة في دول عربية ،
 مثل الكويت وأبو ظبي والسعودية وليبيا ، تقدم
 معونات فنية كجزء من نشاطها العام .

٤ - ان بقاء رأسمال الصندوق على ما هو
 عليه ، معناه ان النشاط لن يتوسع أو يزدهر ، بل
 سيقف بعد مدة قصيرة . ولذلك فمن الضروري
 زيادة رأسمال الصندوق ، بتوسيع نطاق
 التمويل . ويتم هذا بسداد الانصبة المقررة حاليا
 ولم تسدد بعد ، وبدعوة باقي اعضاء الجامعة ،
 الى المشاركة في رأسمال الصندوق حتى يأخذ
 صورته القومية .

الموضوع الاول

رسم استراتيجية صندوق المعونة الفنية

في ضوء هذه الحقائق والاعتبارات ، و التزاما
 بالسياسة العربية المقررة في مؤتمرات القمة في
 الجزائر ١٩٧٣ وفي الرباط ١٩٧٤ ، وحسباً للرأي
 العام الافريقي الذي ينتظر أنواعا من المعونات
 والمساعدات العربية ، ونظرا لأنه لم يتم وضع
 استراتيجية عامة للمعونة الفنية العربية الى
 افريقيا ، فاننا نقترح الاستراتيجية التالية
 للصندوق العربي للمعونة الفنية : -

١ - المدة الزمنية المقترحة ، هي فترة قصيرة
 الامد تتراوح بين سنتين وثلاث ، ونعتبرها فترة
 التأسيس والممارسة ، يكون العمل فيها على صورة
 الاستراتيجية الانتقائية أو الاستراتيجية الريادية .

٢ - يمثل الصندوق نواة تنمو في خطوات ثابتة
 وحذرة ، يعمل فيه عدد قليل من المسؤولين
 المتخصصين ، الذين يتولون مسئوليات رسم
 السياسة والتخطيط ، ومتابعة التنفيذ والتقييم .
 وما يتعلق بخطوات التنفيذ منذ الانتهاء من
 التخطيط ، حتى بدء متابعة التنفيذ الفعلي ، فسوف
 يستعان فيها بعمل الاجهز والهيئات والمنظمات
 العربية المتخصصة ، كل في ميدان نشاطه ، مثل
 العمليات الفنية لاختيار الخبراء ومواصفاتهم
 وتكلفتهم المالية ، وتصميم برامج التدريب وانتقاء
 المدربين . على أن يكون مفهوما وواضحا ، ان كل
 هذا النشاط المساعد ، انما يتم في ضوء قرارات
 مجلس ادارة صندوق المعونة الفنية (لابد من تقدير
 آثار حجم ميزانية الصندوق ، وما يخصص منها
 سنويا للانفاق على الجهاز الاداري) .

٣ - الاساس الانتقائي في رسم الاستراتيجية ،
 يستهدف تأكيد ما يلي :

أ - نتائج سياسية يرضى عنها الجانب العربي ،
 وتترك تأثيرا في الرأي العام الافريقي ، أو قطاعات
 منه ، على صورة الدوائر التي تتسع تدريجا .

ب - نتائج سريعة الظهور العلني في الامد
 القصير .

ج - سرعة ظهور النتائج ، لا تنفي ولا تلغي
 آثارها التي يجب ان تبقى لمدة طويلة .

د - المعونة مقدمة من دول عربية (متخلفة
 نسبيا) الى دول افريقية (أكثر تخلفا) . وهذا

العربية وتدريب تاريخ الإسلام في القسار
الافريقية ، بتمويل كراسي أستاذة في بعض
الجامعات ، وتخصيص منح للدراسات العليا باسم
الجامعة العربية ، ومثل الاسهام في مكافحة بعض
الامراض المتوطنة أو طب الاطفال بإرسال خبراء
أو ممارسين .. الخ .

والأمثلة توضح هذا الأساس الانتقائي العام
ومستوياته وفروعه الداخلية كالتالي :

أ - قطاع التعليم : تقديم خبراء (مدرسين)
ومنح دراسية

التركيز يكون على التعليم العام (ابتدائي
وثانوي) وعلى معاهد اعداد المعلمين وكليات
التربية ، كما تعطى أولوية للمعونات المقدمة
لبرامج تدريس اللغة العربية وتاريخ إفريقيا
وتاريخ الإسلام في القارة الافريقية .

أما المنح الدراسية ، فيخصص الصندوق عددا
سنويا منها باسم منح الجامعة العربية في
الجامعات والمعاهد العليا بالدول العربية ، على أن
تخصص جامعات الشمال الافريقي للناطقين باللغة
الفرنسية ، وجامعة الخرطوم السودانية للناطقين
باللغة الانجليزية ، وفي باقي الجامعات العربية ،
تقدم المنح لمن يستطيع الدراسة باللغة العربية .

ويمكن - أيضا - أن يتولى الصندوق الإنفاق
على تدريس مناهج دراسية معينة في بعض
الجامعات الافريقية ، أو أن يتولى مسؤولية
تمويل نفقات ومرتب أستاذ عربي ، لتدريس منهج
معين في هذه الجامعات . ومن الأمثلة التي أعرفها ،
تمويل كرسي التاريخ الإسلامي في جامعة نيروبي أو
في جامعة غانا ، وتمويل كرسي الآداب واللغة العربية
المقترح في جامعة جوبا بالسودان .. الخ .

ب - قطاع الزراعة : تقديم خبراء ومنح دراسية
وتدريبية .

التركيز يكون على عمل هؤلاء الخبراء في بيئات
الفلاحين في الريف الافريقي ، في مجالات
المحاصيل الزراعية وتربية الماشية وحفظ الغابات
وفي الإرشاد الزراعي ، وفي الخدمات
والتعاونيات .. الخ .

ويمكن تقديم منح تدريبية ودراسية ، وتمويل
برامج تدريبية تتم في عواصم افريقية باسم
الجامعة العربية أو في عواصم عربية .

ج - قطاع الصحة : تقديم خبراء (أطباء
ممارسين) ومنح تدريبية . التركيز يكون على
العمل والممارسة الطبية ضد الأمراض المتوطنة

معناه أن مستوى الخبرة والمعونة الفنية ، يجب أن
يتناسب فكريا وماديا ، مع مطالب ومستويات
الحياة المتطورة في الدول الافريقية .

٤ - الأساس الانتقائي يتطلب اختيار عدد من
القطاعات والتخصصات المناسبة مع أوضاع
الجانبين العربي والافريقي . فمسعى الجانب
الافريقي ، يأخذ الاختيار في اعتباره ، عناصر
المواقع الجغرافية واللغات والاديان والدور
القيادي للدولة في مجموعتها الإقليمية ، والمواقف
السياسية العامة والخاصة تجاه الصراع العربي
الإسرائيلي .

ومثل هذا الاختيار ، يؤدي إلى تحديد اعداد
وانواع الدول الافريقية المستقبلية للمعونة الفنية ،
ولكن مع ذلك يجب أن نجرى أيضا عملية انتقائية
أخرى في قطاعات وتخصصات تقديم المعونة ،
بحيث يتم اختيار مستويات ونقاط تركيز وأنشطة
فرعية ، في داخل هذه القطاعات والتخصصات
العامة .

وإنه نظرا لوجود عدد من المنظمات العربية
المخصصة ، التي تعمل في ميدان المعونات الفنية
وتقديم الخبرات العربية ، فإنه من الضروري أن
يبتعد الصندوق عن تكرار النشاطات التي تقوم بها
هذه المنظمات ، ومن ثم يتعين الابتعاد عن النشاط
في مشروعات وتمويل الإنماء ودراسات الجدوى ،
والتنمية الاقتصادية . وفي ظل هذا البرنامج
المقترح ، على الصندوق أن يركز نشاطه في ميدان
تنمية القوى البشرية والمهارات وتربية الكوادر ،
وهو ما يتفق مع ما جاء في الفقرات الثلاثة
والسادسة والسابعة من المادة الرابعة التي تحدد
أهداف الصندوق وأيضا يتفق هذا مع قرارات
مجلس الإدارة الخاصة بتقديم الخبراء والمنح
الدراسية والتدريبية .

كما أن تنفيذ هذا النشاط في ميدان تنمية القوى
والمهارات البشرية ، يتطلب أيضا أن نحدد أولويات
للقطاعات ، التي يتم فيها هذا النشاط . ونظرا لأن
أهداف العرب وغاياتهم من العمل في إفريقيا ، هي
خلق رأي عام مؤيد للقضايا العربية ولسياسات
الجامعة العربية ، لذلك يلزم التركيز على
القطاعات التي تتيح الفرصة لهذا مثل التعليم
والزراعة والصحة والتدريب المهني « أي
الخدمات » . ويمكن اختيار مستويات وقطاعات
فرعية في داخل هذه القطاعات العامة ، مثل
الاهتمام بقيادات التعاونيات الزراعية والعمل
النقابي في التدريب المهني ، ومثل نشر اللغة

وفي المستشفيات والوحدات الصحية . وتقديم المنح التدريبية في البلاد العربية .

د - التدريب المهني : يقوم الصندوق بدور هام في هذا الميدان . ان تربية وخلق الكوادر المهنية والحرفية ، يخلق رأيا عاما فعالا ، كما يسهم أيضا بدور في العمل النقابي والتنظيمات العمالية .

وهذا النشاط يتم خلال منح تدريبية ، وتصميم برامج تدريبية في العواصم الافريقية او في العواصم العربية .

ويرتبط - أيضا - بالتدريب الاداري للموظفين عامة والكوادر الحكومية وموظفي القطاع العام .

هـ - قطاعات استثنائية : يجب ان يتصف هذا التخطيط بالمرونة الواجبة ، التي تسمح بالاستجابة لبعض الطلبات القليلة ذات الصلة الاستثنائية ، والتي يرى مجلس ادارة الصندوق ، ضرورة الموافقة عليها مثل المطبعة العربية المهداة لجزر القمر .

و - هذه الاستراتيجية الانتقائية بمستوياتها - السالفة الذكر - تعبر في نفس الوقت ، عن امكانيات عربية ، تستطيع ان تقدم من الممكن والمتاح لديها بدون مصاعب ومتاعب مرهقة ، فالخبراء المتخصصون في هذه الميادين متوفرون نسبيا في البلاد العربية ، كما ان التكلفة المالية لهذا الخبير او المدرب ، ليست عبئا ماليا ثقيلا ، اذا قورنت بتكلفة الخبير الاوروبي او الامريكي ، او اذا قورنت بتكلفة الخبير العربي في قطاع تخصص نادر مثل البترول او التعدين . الخ .

٦ - يتطلب تطبيق هذه الاستراتيجية ، تكوين جمعية استشارية للصندوق ، من عدد لا يزيد على عشرة اعضاء ، يجتمعون سنويا مرة واحدة ، ويتم انتقاء أسماء هؤلاء الاعضاء ، من الاجزاء المختلفة لافريقيا ، ويمثلون أسماء كبيرة في الحياة الثقافية والحياة العامة للدول الافريقية وللدول العربية .

والهدف من تكوين هذه الجمعية الاستشارية وتحمل الصندوق اعباء تكلفتها المالية السنوية (تذاكر السفر والضيافة) هو خلق قنوات فعالة الاتصال ، والتاثير على قطاعات المثقفين والشخصيات العامة الافريقية ، وكذلك الاستفادة بالرأى وبالمشورة . وتكوين هذه الجمعية الاستشارية يكون كالتالي : ٣ من دول فرانكوفون ، ٣ من دول الانجلوفون ، ٢ من دول عربية افريقية ، ٢ من دول عربية آسيوية .

٧ - كما يتطلب تنفيذ الاستراتيجية ، عقد مؤتمرات سنوى ، يضم صندوق المعونة الفنية مع ممثلى الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، والصناديق المالية التي تعمل في ميدان التعاون الانمائى والمعونة الفنية . وهدف الاجتماع السنوى ، هو تعرف كل جانب على نشاطات وآراء الجانب الاخر ، كما يجرى تبادل المعلومات خلال شبكة من الاتصالات تقوم بينهم جميعا . والهدف النهائى من كل هذا النشاط ، هو التوصل الى نوع من صيغ التنسيق .

٨ - يتطلع الصندوق ، خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية ، الى انشاء سجل للخبراء وبناك للمعلومات . ويكون الاساس في تكوين هذا السجل والبنك ، هو ما يحصل عليه الصندوق من معلومات من المنظمات والهيئات العربية المتخصصة ، ومن الهيئات الدولية والافريقية التي يدخل معها الصندوق في اتصالات منظمة .

٩ - لابد للصندوق من سياسة للبحث وللدراسات في ميدان المعونة الفنية . والنظام الامثل ، هو تحديد قائمة سنوية بالابحاث والدراسات المطلوبة ، واستكمال عناصر ونقاط كل بحث ، ثم يجرى الاتفاق مع باحث معين او فريق بحث ، على القيام باعداد الدراسة المطلوبة في مدة زمنية محددة مقابل مبلغ محدد . وفي مقدمة هذه الدراسات ، دراسة عن المعونة الفنية الاسرائيلية لافريقيا ، ودراسة عن المعونات الفنية المقدمة لافريقيا من الدول الاوروبية والامريكية ، بجوار دراسات عن انواع المعونات الفنية المقدمة من الامم المتحدة وهيئاتها المنوعة .

١٠ - يجب ان يهتم الصندوق خلال هذه الفترة ، بانشاء علاقات تعاون وتبادل خبرات ومعلومات ، مع المنظمات الدولية والاقليمية غير العربية التي تعمل في ميدان المعونة الفنية لافريقيا ، وكلها تمثل سياسات وتجارب ، من الواجب ان نتعرف عليها قبل ان نتعامل او نتنافس معها .

كما يجب ان يتابع بالدراسة وبالاتصالات ، نشاطات واتجاهات منظمة الوحدة الافريقية في مجالات المعونة الفنية ، وما توصلت اليه من ترتيبات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، بشأن تكامل وتجميع وتنسيق انواع المعونات الفنية في افريقيا . ونشير في هذا المقام ، الى الاجتماعات التي عقدتها مجموعات العمل من اجل التعاون الاقليمي الافريقى في ميدان المعونة

وتوفير فرص تنفيذها ، وتنسيق الجهود في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب ووسائل الانتاج ، وبخلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي ، وبالعمل على توجيه رؤوس الاموال العربية للاستثمار .

كل هذا يتم في مجال جغرافي ، يشمل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والدول الاعضاء في جامعة الدول العربية (٦٢ دولة) . وهذا لان الاسم الرسمي للصندوق هو الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

٣ - ان مراجعة الدساتير والنظم الاساسية التي انشأت عددا من المنظمات العربية المتخصصة ، تبين ان هناك ١٩ منظمة عربية متخصصة ، تقدم انواعا من المعونات الفنية في مجالات نشاطها وتخصصها .

وهذا يطرح امام صندوق المعونة الفنية مشكلتين :

الاولى : كيف يقوم هذا الصندوق بمهام التنسيق والتمويل لكل انواع المعونة الفنية التي تقدمها هذه المنظمات ؟ علما بأن أوضاعه المالية وجهازه الاداري ، ليسا على درجة من الضخامة او القوة اللازمة لاداء هذه المهام .

الثانية : ان عددا من هذه المنظمات يقدم معونة فنية في نفس المجال الجغرافي او المجال الوظيفي الذي يعمل فيه صندوق المعونة الفنية . وهو - في نظرنا - تكرار وتداخل ، وباب مفتوح لاهدار انواع من الجهد والمال العربي . ونشير في هذا المقام بالذات ، الى جهازين هامين في مجال تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية والدول العربية وهما :

● المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (انظر م ٤) من اتفاقية انشاء المصرف وم ١٧ من لائحة الاجراءات العملية للسياسة المالية للمصرف)

● الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (انظر م ٢ من القانون الاساسي)

والاقتراح الامثل في هذا المقام ، هو اجراء تعديل في المواد الخاصة بصندوق المعونة الفنية ، بحيث يلقى ما يشير الى التنمية الاقتصادية ومشروعات التعاون الانمائي ، وتوجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات العربية الافريقية . ومن المصلحة العامة للصندوق ، أن يلتزم بالنشاط في مجالات المعونة

الفنية في اكتوبر ١٩٧٦ . وهو جهد يشارك فيه برنامج الامم المتحدة للانماء واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية .

الموضوع الثاني

البناء التنظيمي للصندوق

ان مراجعة النظام الاساسي لانشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية ، توضح ما يلي :

اولا : اهداف ومجال عمل الصندوق

١ - ينص القانون الاساسي على :

(م ٣) : يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

(م ٤) : يعمل الصندوق على تحقيق اهدافه بالوسائل التي يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف ، وعلى الاخص :

١ - تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التي تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ - اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ - تقديم الخدمات الاستشارية ، وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم .

٤ - العمل على تنسيق الجهود الافريقية والعربية في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب ووسائل الانتاج .

٥ - خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي .

٦ - تنمية المهارات الفنية والادارية ، وتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لبناء الدول الافريقية والعربية .

٧ - التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات العربية والافريقية العاملة في مجال التنمية والمعونة الفنية .

٨ - العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات العربية والافريقية .

٢ - ان نصوص المادة الرابعة من النظام الاساسي للصندوق ، تحدد اهدافه ، ونجدها تجمع حصرا واسعا من النشاطات ، مما تنوء به عدة أجهزة عاملة في ميادين المعونة والانماء وتنمية القوى البشرية ، ومن الامثلة ، نجد ان الصندوق يختص بتنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التي تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة ، وباعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية

الفنية التي لا تتداخل ولا تتعارض مع ما تقوم به هيئات ومنظمات عربية أخرى ، إذ المفترض أن الجميع يعملون لتحقيق الاهداف السياسية العربية العليا .

ثانيا : الهيكل التنظيمي للصندوق :

- ١ - ينص القانون الاساسي على :
 - (م ٥) : أجهزة الصندوق هي مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .
 - (م ٨) : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، هي : السكرتارية التنفيذية للصندوق ، والامين العام المساعد للشئون الاقتصادية هو السكرتير التنفيذي .
 - (م ٩) : اختصاصات السكرتارية التنفيذية هي :
 - تقوم بجميع الاعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل في الصندوق .
 - اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ .
 - الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية في كل ما يتعلق بالصندوق .
 - اعداد مشروع الميزانية قبل العرض على مجلس الادارة .
 - اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية .
 - تتولى اعمال السكرتارية الفنية والادارية واجتماعات مجلس الادارة واللجان .
 - ٢ - واضح من الصياغة أنه لا توجد مسئوليات قانونية لمدير الصندوق وجهاز الصندوق من اداريين وتخصصيين ، ولذلك فان الاقتراح هو تعديل صياغة المادة الثامنة .
 - ٣ - واضح من الصياغة ايضا ، أن كل الاختصاصات الاخرى يختص بها السكرتير التنفيذي للصندوق منفردا (انظر م ١٦ من النظام الاساسي) . وقد انعكس هذا الاتجاه على النظام الداخلي لمجلس ادارة الصندوق الذي تمت الموافقة عليه في جلسة نوفمبر ١٩٧٥ ، إذ ينص على الاتي :
 - يعد السكرتير التنفيذي مشروع جدول اعمال مجلس الادارة .
 - يشرف السكرتير التنفيذي على اعداد وتنظيم

اجتماعات مجلس الادارة ، وعلى وضع ملخص لحاضر جميع جلساته .

٤ - وقد تبلورت هذه النظرة الاصلاحية ، في موافقة الامين العام لجامعة الدول العربية والامين المساعد للشئون الاقتصادية ، على ان يناقش مجلس ادارة الصندوق في اجتماعه الاخير (٣٠ أكتوبر ١٩٧٦) مقترحات لتعديل النظام الاساسي للصندوق . ولكن الموضوع عندما عرض على مجلس الادارة ، لم تقم الموافقة عليه ، وبقي التنظيم الاداري وتوزيع السلطة والمسئولية على حاله . وهذه هي فقرات من المقترحات التي نوقشت في اجتماع مجلس الادارة :

١ - ترى السكرتارية التنفيذية للصندوق ، انه أصبح من الضروري اعادة النظر في توزيع المسئوليات في نطاق عمل الصندوق ، وذلك على النحو التالي :

١ - يتولى الامين العام رئاسة مجلس الادارة ومسئوليات التوجيه السياسي العام لنشاط وأهداف الصندوق ، في اطار السياسة العربية العليا التي ترسمها مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة .

٢ - يتولى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية ، بحكم منصبه ، مسئوليات نائب رئيس مجلس الادارة ، وينوب عن رئيس مجلس الادارة عند غيابه في رئاسة جلسات المجلس ، كما يتولى الاختصاصات المالية المقررة لرئيس مجلس الادارة .

٣ - يتولى مدير الصندوق مسئوليات السكرتير التنفيذي للصندوق ، ويصبح مسئولا عن العمل التنفيذي اليومي .

ب - ان موافقة مجلس الادارة على هذا الرأي ، يستلزم ترجمته في مقترحات محددة ، لتعديل المواد الاولى والسادسة والثامنة من النظام الاساسي للصندوق على الوجه التالي :

١ - تنص المادة الاولى على أن السكرتير التنفيذي للصندوق ، هو الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وأن السكرتارية التنفيذية للصندوق ، هي الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ومقترحات التعديل المطلوب ان يصبح النص كالتالي :

الصندوق ؟ ويضع السياسة العامة والقواعد التي تحكم نشاطه .

« م ١١ » : تكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة .

« م ١٤ » : تسرى على الصندوق الانظمة المالية والادارية للجامعة ، وذلك ما لم تتطلب انشطة الصندوق وضع انظمة اخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

٢ - واضح من الصياغات القانونية ، أنها تضم مايشير الى الكيان المستقل للصندوق ، وما يشير الى عدم استكمال وجود هذا الكيان المستقل .

ولذلك فان المقترح ، هو ضرورة التوصل الى مبدأ حاسم في هذا الموضوع ، خاصة وأن اوضاع الامر الواقع ، تجعل الصندوق حالياً مثل ادارات الامانة العامة :

١ - أن تتقرر استقلالية كاملة للصندوق ، فيعامل اداريا ومالياً مثل اوضاع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية او الصندوق العربي للانماء .

٢ - أو أن يتقرر الحاق الصندوق بالامانة العامة ، فيعامل اداريا معاملة ادارات الامانة العامة . أما معاملاته المالية ، فيجب أن تخضع لاوضاع مالية ، كأوضاع الصناديق الخاصة مثل صندوق الدعوة العربية ، وذلك بأن تتحمل موازنة الامانة العامة المصروفات المالية للسباب الاول والثاني من الميزانية ، ويخصص رأسمال الصندوق كله للباب الثالث ، وهو المشروعات والمعونة الفنية .

٣ - وما زال البديل الثاني ، هو اصلح البدائل في هذه المرحلة الحالية من حياة الصندوق في ميدان المعونة الفنية ، لان القضية مازالت هي التوصل - بالتجريب وبالممارسة - الى نموذج عربي للعمل في ميدان المعونة الفنية داخل العلاقات العربية الافريقية .

رابعا : نحو نموذج عربي

للمعونة الفنية

من السهل جدا ، أن نتعرف على أوضاع وتنظيمات ونشاط صناديق متنوعة وشتى للمعونة الفنية ، وأن نتحدث عن اسهامها وعملها مثل صندوق المعونة الفنية الخاص بالكومنولث ، وصندوق المعونة الفنية لدول السوق الأوروبية المشتركة ، وصندوق المعونة الفنية لدول المنطقة

« السكرتير التنفيذي للصندوق هو مدير الصندوق ، والسكرتارية التنفيذية للصندوق هي الجهاز الفني والمالي والاداري للصندوق » .

٢ - تنص المادة الثامنة على التالي :

« تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق . ويكون الامين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيرا تنفيذيا له » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالي :

« يتولى الجهاز الفني والمالي والاداري للصندوق ، السكرتارية التنفيذية ، ويكون مدير الصندوق سكرتيرا تنفيذيا له » .

ج - تنص الفقرة الاولى من المادة السادسة على ما يأتي :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، وسبعة اعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة . الخ » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالي :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، والامين المساعد للشئون الاقتصادية نائبا للرئيس ، وسبعة اعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة . الخ » .

وتبقى الفقرة الثانية من المادة السادسة على ما هي عليه ، اذ تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء .

د - يقترح اضافة فقرة ثالثة الى المادة السادسة المشار اليها ، تنص على أن لمجلس الادارة أن يفوض بعض اختصاصاته ، فيما بين دورات انعقاده ، للرئيس أو لنائب الرئيس أو للسكرتير التنفيذي ، حسبما يرى لمصلحة العمل بالصندوق .

ثالثا : الكيان الاستقلالي للصندوق

١ - ينص النظام الاساسي على :

« م ٢ » : الصندوق احد اجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

« م ١٠ » : يشرف مجلس الجامعة على ادارة

واتجاهات التعاون العربي الافريقي حاليا ومستقبلا .

ان الغايات والسياسات التي يهدف اليها التعاون العربي الافريقي ، تستلزم نظرة جديدة الى المعونة الفنية ونطاق تقديمها وأنواعها والارتباطات التي تتوافق معها . . . وان لم يتوصل الصندوق الى هذه النظرة فكرا وتطبيقا ، فان تجربته ستظل بدون أثر فعال ، أو نتيجة ايجابية . . . وتكون السياسة العربية قد خسرت جولة وميدانا قهيات لها فيه مقومات النجاح . . . ولكنها أهملت أو أخطأت في طريقة التعامل معها وتناولها .

باللغة الفرنسية ؟ والوكالة التونسية للتعاون الفني . . الخ . ولكن يجب ألا ننسى ، ان كلا من هذه الصناديق ، هي نتاج لمجموعة من المبادئ والسياسات متفاعلة مع تجربة للتنفيذ والتطبيق ، في ظل اوضاع ، وفي داخل علاقات تجعل كل تجربة ذات لون خاص وذات علامات مميزة .

وترتبطا على هذا ، فان التجربة العربية في حاجة لان تصل بالتزاوج بين المبادئ وبين التجريب ، الى نموذج عربي للمعونة الفنية في افريقيا ، له صفاته وله اتجاهاته وله ممارساته ، وله تخصصات واهتمامات تسبغ عليه هذا اللون والمضمون المميز ، الذي يتوافق مع تطور

وثيقة خاصة بالدراسة

النظام الأساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية

تعريف :

المادة الاولى :

في تطبيق أحكام هذا النظام ، يكون للكلمات والعبارات الآتية ، المعاني الواردة قرين كل منها :

الصندوق : الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

الجامعة : جامعة الدول العربية .

الامين العام : الامين العام لجامعة الدول العربية .

الامانة العامة : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزتها الملحقة .

مجلس الادارة : مجلس ادارة الصندوق .

السكرتير التنفيذي للصندوق : الامين المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

السكرتارية التنفيذية للصندوق : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

المنظمات المتخصصة : المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في نطاق جامعة الدول العربية .

انشاء الصندوق :

المادة الثانية :

ينشأ صندوق يسمى الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، ويكون أحد أجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

أهداف الصندوق ومجالات نشاطه :

المادة الثالثة :

يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

المادة الرابعة :

يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التي يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف وعلى الاخص :

١ - تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التي تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ - اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية في الدول الافريقية والعربية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ - تقديم الخدمات الاستشارية . وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم بين الدول الافريقية والعربية .

★ وافق مؤتمر القمة العربي السابع على النظام في اجتماعه بالرباط يوم ٢٩ - ١٠ - ١٩٧٤ .

الاجراءات اللازمة لتنفيذها فور موافقة مجلس الادارة عليها .

٢ - الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية وغيرها ، في كل ما يتعلق بأعمال الصندوق .

٣ - اعداد مشروع الميزانية قبل عرضه على مجلس الادارة .

٤ - اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول .

٥ - تولي أعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان التي يشكلها .

المادة العاشرة :
يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التي تحكم نشاطه .

موازنة الصندوق :

المادة الحادية عشرة :
يكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة ، ويقترح مشروعها مجلس الادارة ، وتعرض على مجلس الجامعة لمناقشتها واعتمادها .

موارد الصندوق :

المادة الثانية عشرة :

تتكون موارد الصندوق من :

١ - الاعتمادات المدرجة للصندوق في موازنة الجامعة .

٢ - المساهمات الاختيارية للدول العربية .

٣ - مساهمات الدول التي تفيد من خدمات الصندوق .

٤ - تبرعات ومساهمات المنظمات الدولية ، والمؤسسات والهيئات العربية التي يقرر مجلس الجامعة قبولها .

مزاي وحصانات الصندوق :

المادة الثالثة عشر :

يتمتع الصندوق ، أمواله وموجوداته وموظفوه ، بمزايا وحصانات الجامعة .

المادة الرابعة عشرة :

تسرى على الصندوق الانظمة الادارية والمالية للجامعة ، وذلك ما لم تتطلب أنشطة الصندوق وضع أنظمة أخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

تعديل نظام الصندوق :

المادة الخامسة عشرة :

لمجلس الجامعة تعديل أحكام هذا النظام بناء على اقتراح إحدى دول الجامعة أو الأمين العام أو مجلس الادارة .

أحكام ختامية :

المادة السادسة عشرة :

١ - يصدر الأمين العام ، بناء على اقتراح السكرتير التنفيذي للصندوق ، القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من ١٢ نوال سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٩ من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ م .

٤ - العمل على تنسيق جهود الدول الافريقية والعربية في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب ووسائل الانتاج .

٥ - خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي بين الدول الافريقية والعربية .

٦ - تنمية المهارات الفنية والادارية بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لابتاء الدول الافريقية والعربية .

٧ - التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الافريقية والعربية والدولية العاملة في مجال التنمية والمعوثة الفنية .

٨ - العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات الافريقية والعربية .
أجهزة الصندوق واختصاصاتها :
المادة الخامسة :

يكون للصندوق مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .
المادة السادسة :

١ - يتكون مجلس ادارة الصندوق من الأمين العام رئيساً ، وسبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المتخصصين الذين ترشحهم الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، على الا يضم مجلس الادارة أكثر من عضو من دولة واحدة .

٢ - تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء ، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
المادة السابعة :

ويختص مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه وعلى الاخص :

١ - وضع خطط العمل والقواعد اللازمة لتنفيذها .

٢ - بحث وإقرار طلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول المعنية .

٣ - اتخاذ الاجراءات الخاصة بعقد الاتفاقيات مع الدول طالبة المعونة .

٤ - اعتماد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي قبل العرض على مجلس الجامعة .

٥ - تحديد نسبة الاحتياطي الخاصة بالصندوق .

٦ - اقتراح الانظمة المالية والادارية التي تقتضيها الطبيعة الخاصة لعمل الصندوق قبل عرضها على مجلس الجامعة .

٧ - تقديم تقرير سنوي عن نشاط الصندوق لمجلس الجامعة .

المادة الثامنة :

تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق ، ويكون الأمين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيراً تنفيذياً له .

المادة التاسعة :

تقوم السكرتارية التنفيذية بجميع الاعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل في الصندوق ، على الاخص :

١ - اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ

طريق «جيبوتي» إلى الاستقلال

نبذة الأصفهاني

سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية

الذي تم بينه وبين الرئيس الفرنسي في باريس كانت تفيد بأنه في يونيو عام ١٩٧٦ ، عند عقد مؤتمر الوحدة الأفريقية سيكون الاقليم قد حصل من فرنسا على كافة الضمانات التي سستؤكد استقلاله على مرحلتين : الأولى هي موافقة البرلمان الفرنسي على إجراء استفتاء جديد والثانية الأخذ بنتائج هذا الاستفتاء والانسحاب الفرنسي من الاقليم .

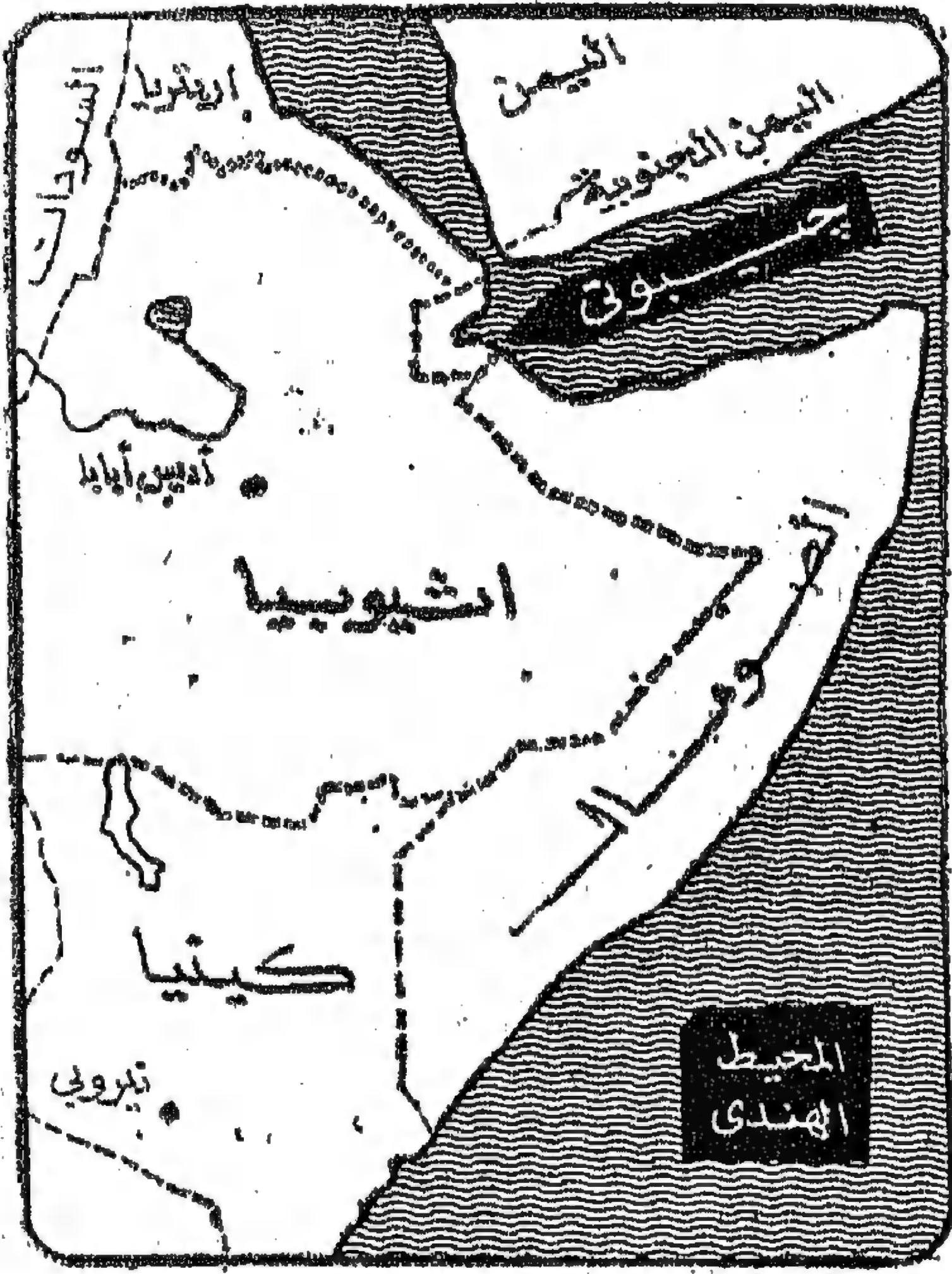
ولكن منذ هذا التاريخ طرأت أحداث جديدة أدت إلى تأزم الأوضاع . ففي بداية شهر فبراير عام ١٩٧٦ قام ٤ رجال مسلحين تابعين لجبهة تحرير الساحل الصومالي بخطف عربة حاملة ٣٠ طفلاً فرنسياً من أبناء الجنود المعسكرين في الاقليم وعددهم ثمانية

اقليم .. غفر وعيسى ..

المعروف أيضاً باقليم جيبوتي - تطورات سياسية ودبلوماسية هامة ، توالى عليه منذ أكتوبر

١٩٧٤ على نحو يمكن معه القول بأنها ستحدد مصيره في المستقبل القريب .

اذ أصبح من المؤكد بأن الاقليم سيحصل على استقلاله في بداية يناير ١٩٧٧ ، وخلال الأيام الأخيرة من عام ١٩٧٥ كان قد تم الاتفاق بين الرئيسين جيسكار ديستان وعلى برهان عارف رئيس المجلس التشريعي في جيبوتي على الكيفية التي سيتم بموجبها الاقليم الاستقلال بل أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس على عارف ، اثر اللقضاء



تتم الاجراءات اللازمة لذلك قبل نهاية عام ١٩٧٦ على ان تجرى فرنسا الانتخابات العامة في أوائل عام ١٩٧٧ .

ان « اقليم عفر وعيسى » كان دائما موضع اهتمام فرنسا . وهو يعد اليوم المعقل الاخير لها على ارض قارة افريقيا كما يتمتع بمركز استراتيجي فريد ، فهو يقع في نهاية القرن الافريقي ، وعلى رأس خليج عدن . والملاحظ ان هذا الاقليم قد بقي لمدة طويلة قانعا بالانتماء الى فرنسا ضمن ممتلكاتها « فيما وراء البحار » بل انه في بداية الستينات . عندما اجتاحت افريقيا تيار استقلال هائل ، ادى الى حصول اكثر من ٢٠ دولة

آلاف وكان الهدف من وراء هذه العملية اجبار القوات الفرنسية على الانسحاب الفوري من الاقليم . كذلك استجبت احداث اخرى داخل الاقليم ادت الى عزل على عارف والى اتفاق ابرمته المجموعات السياسية الثلاث مع الحكومة الفرنسية للحصول على الاستقلال في اواخر هذا العام وقامت محاولات من قبل منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية لاقتناع الصومال واثيوبيا المتنازعتين على الاقليم بالموافقة رسميا على احترام استقلال جيبوتي . منذ منتصف هذا العام بدأت محاولات ايضا للتعجيل باجراء الاستفتاء في الاقليم مع الحصول من الصومال واثيوبيا على تعهدت بعدم التأثير على الاستفتاء وما بعده حتى

على سيادتها الوطنية فان « عدوى » التحرير لم تنتقل اليه الى حد طرح قضية الاستقلال . لهذا يجدر بنا التساؤل : ماهى التطورات التى أدت فى منتصف السبعينات الى هذا التحول الواضح ، الذى يزداد تأكدا كلما مر الوقت ، الى حد اجبار المسئولين الفرنسيين اليوم ، على منح الاستقلال للاقليم والتخلى عنه ؟ ان الرد على هذا التساؤل ، يحتم علينا البحث أولا عن العوامل التى كانت ، حتى عهد قريب ، تشكل استقرار الاوضاع فى اقليم « عفر وعيسى » ، فى ظل الحكم الفرنسى ، ثم بعد ذلك ، عن التطور الذى طرأ على هذه العوامل ، وتفاعلها بما استجد من عوامل أخرى ، لكى تصبح فى النهاية الحافز على مطالبة السكان بالاستقلال والاتصال عن الدولة المستعمرة .

الوضع الجيوبوليتيكي « لاقليم عفر وعيسى »

يمتد « اقليم جيبوتى » على طول ساحل القرن الأفريقى على مساحة تبلغ ٢٣ ألف كيلو متر مربع وتحده اثيوبيا فى الشمال والغرب وجمهورية الصومال فى الجنوب اما فى الشرق فانه يطل على البحر على شريط ساحلى - يبلغ طوله ٣٠٠ كم - ويمتد من رأس ديميره « فى الشمال الى « لويديوا » فى الجنوب . لهذا يصف بعضهم الاقليم ، بأنه بمثابة « صالة الانتظار » للدخول الى البحر الاحمر . ويضم الاقليم مناطق صحراوية شاسعة « تمثل ٨٩ فى المائة من مجموع مساحته » تتخللها المراعى « ١٠ فى المائة » والسافانا « ١ فى المائة » وهذا يعنى فى الواقع شبه انعدام الموارد الطبيعية التى تضمن حياة سكانية عادية . ويبلغ التعداد السكانى - وفقا للاحصاءات الرسمية الفرنسية الاخيرة - ٢١٠ آلاف نسمة ، موزعين كالاتى ، ٥٨ الفا من قبائل « العفر » أو الدناكل « و ٧٩ الفا من قبائل « العيسى » وهذه الاخيرة من أصل صومالى و ٤٥ الفا من الصوماليين و ١٨ الفا من العرب و ١٠ الاف من الاوربيين الفرنسيين . ولكن بعض احزاب المعارضة فى الاقليم وخارجة ، تؤكد ان هذا الرقم اقل بكثير من الواقع ، وتعهد عن تعداد سكانى يبلغ ٣٥٠ الف نسمة . وعلى اية حال ، يمكن القول بصفة عامة بان السكان ينقسمون الى مجموعتين عرقيتين :

العفر ، والعيسى . ومن جهة أخرى يتركز ما يقرب من نصف سكان الاقليم فى العاصمة « جيبوتى » ، ويشمل النشاط الاقتصادى للاقليم ثلاثة مجالات : يمثل الاول فى القطاع التقليدى الذى يمتد الى كامل الجزء الغربى من الاقليم « المراعى » . اما الثانى فيتركز فى ميناء جيبوتى ، وهو قائم على الخدمات التى تؤدي لعملاء خارجيين . اما الثالث ، فانه يشمل كافة أوجه النشاط الادارى . وبصفة عامة ، يمكن القول بان الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، مرتتهنة بالاحداث التى تجرى فى المناطق المتاخمة له والمجاورة أيضا ، والتى تنعكس عليه بشكل بارز . والمقصود هنا الاحداث التى تجرى فى اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي وكذلك فى مكان ابعد مثل الشرق الاوسط . فى يونيو ١٩٦٧ انعكس اغلاق قناة السويس للملاحة ، على تنفيذ الخطة الخمسية التى كانت قد وضعتها سلطات الاقليم فى ١٩٦٥ والتى كانت تضمن التوسع فى امكانيات ميناء « جيبوتى » وتحسين الخدمات الخاصة بتجارة الترانزيت وتلك التى تؤدي للسفن العابرة . ولكن اغلاق قناة السويس حد من نشاط جيبوتى ، بمعدل النصف من امكانياته العادية . وتوالى فرنسا منح الاقليم معونات حكومية ضخمة لتغطية العجز فى الميزان التجارى .

وقد رأت سلطات الاقليم ، العمل على التنوع فى أوجه النشاط الاقتصادى وذلك وفقا لمحورين اساسيين :

اولا ، القطاع الزراعى والرعى ، فقد تضمنت الخطة الخمسية السادسة ، مشروعات هيدروليكية هامة فى البيئة القروية من بعض المراكز بالمياه ، تادجورا ، على سابيه ، اوبوك ، بوبوكى وحملات جيوفيزيكية للبحث والتنقيب عن المياه الجوفية . كذلك شجعت السلطات زراعة الخضروات حول جيبوتى ، ولكن الاقليم مع ذلك مازال يستورد كميات هامة من المواد الغذائية ذات ضرورة اوى مثل السكر « ٥ آلاف طن سنويا » والدقيق « ٨ آلاف طن » والارز « ٣٥٠ طن » . ويمكن توزيع الثروة الحيوانية فى الاقليم كالاتى : ١٠.٠٠٠ رأس من الماشية و ١٣٥.٠٠٠ من الاغنام و ٢٥٠ الف من الماعز و ٢٠ الفا من

الاستعماري الفرنسي من جهة وبالتنافس الاستعماري الفرنسي - البريطاني الذي قام في منتصف القرن الماضي من جهة أخرى . ويمكننا على أية حال ، ان نميز ثلاث مراحل أساسية :

— المرحلة الاولى : تمتد حتى نهاية الحرب الثانية « ١٩٤٥ » وقد تم خلالها ادماج الاقليم ضمن الممتلكات الفرنسية في افريقيا .

المرحلة الثانية : تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية ، حتى صدور ما يسمى بالقانون الكادر *Loi Cadre* ١٩٥٦

وخلالها اصبح « ساحل الصومال الفرنسي بحكم ما نص عليه دستور ١٩٤٦ جزءا ممتدا لفرنسا في افريقيا وضمن « اقليم ما وراء البحار » الفرنسية .

— المرحلة الثالثة والاخيرة : يحيا الاقليم خلالها في وصيه الذي اقره القانون الكادر ، الذي نص عليه الدستور الفرنسي الجديد الصادر في ١٩٥٨ .

وسنتناول كلا من هذه المراحل الثلاث بالتفصيل .

المرحلة الاولى « ١٨٦٢ - ١٩٤٦ »

يرجع اهتمام فرنسا بهذا الجزء من الشرق الافريقي ، الى عام ١٨٦٢ عندما أبرمت معاهدة في باريس مع زعيم عينه سلطان « الساحل » وقبائل الدناكل حصلت بمقتضاها على الوجود في ميناء « ابوك » وعلى الحق في اقامة مركز لها . ولما كان افتتاح قناة السويس للملاحة قد تم في ١٨٦٩ ، فقد بادرت بعض الشركات الفرنسية الى اقامة فروع لها في « ابوك » .

والمعروف ان التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا ، كان على اشده في ذلك الوقت ، وكانت بريطانيا قد احتلت في ١٨٥٩ جزيرة « بريم » وقبل ذلك كان لها وجود في عدن « ١٨٣٩ » والمعروف ان هذه الجزيرة هي التي تحكم الحركة الملاحية جنوب البحر الأحمر . كما كانت سيح لبريطانيا ضمان طريق الهدل لتجارها .

وفي الثمانينات من القرن الماضي ، شهد العالم طفرة استعمارية جديدة ، تستهدف اقتسام افريقيا « ٣ » وكانت فرنسا قد بدأت تتطلع الى اثيوبيا .

الابل و . ه الفا من الدواب و ٢٠ الفا من الجياد .

اما الثروة السمكية ، فهي موضع اهتمام من جانب السلطات ، فقد قام « المعهد العلمي والفني للصيد البحري » بعدة دراسات لتنمية هذا القطاع . ولكن منذ ان مد اليمن الجنوبي والصومال عرض مياههما الاقليمية الى ٣٢ ميلا فقد ادى ذلك الى الحد من حركة الصيد في اعالي البحار .

واخيرا تم اكتشاف موارد حرارية في بحيرة « عسل » . ومن المتوقع ان تشكل هذه الموارد عاملا هاما للنهوض الاقتصادي للاقليم في المستقبل .

وفي ضوء مجموع هذه الظروف الجغرافية والبشرية والاقتصادية ، يمكننا ان نستخلص الحقائق الآتية :

١ - ان الموقع الجغرافي للاقليم ، يضيف عليه أهمية استراتيجية بالغة ، لانه ينتمي الى منطقة تعد منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ في قلب الصراع الجاري بين الدول العظمى ، خاصة وان الاقليم يقع على امتداد قناة السويس وانبجر الأحمر ، حيث تمر السفن الحاملة للبترول والبضائع الاخرى على القارات الثلاث « اوروبا .. افريقيا .. آسيا » .

٢ - ان الحركة الملاحية والتجارة الترانزيت تشكلان المورد الاساسي للحياة في الاقليم .

٣ - من وجهة النظر العسكرية ، كانت فرنسا قد جعلت من جيبوتي محطة هامة لتحرك قواتها « البرية والجوية والبحرية » في اتجاه المحيط الهندي ، وفي اتجاه مستعمراتها القديمة : في مدغشقر وجزيرة « الربيونيون » التي ما زالت تابعة لها « لهذا اقامت قاعدة عسكرية لها في جيبوتي » وعندما جلت عن قاعدة « ديبجو سواريس » البحرية ، وقاعدة « ايناتو » بناء على طلب الحكومة الملاشية ، ركزت جهودها على دعم قاعدة جيبوتي ، وجهزت هذه الاخيرة بأحدث طائراتها « ف - ١٠٠ سوبر سابرا » « ٢ » .

١ - التطور السياسي في اقليم « عفرو عيسى »

يرتبط التطور السياسي في الاقليم ، بالتاريخ

٢ - هذا الرقم اعطته « العصابة الشعبية الافريقية للاستقلال »

٣ - معاهدات مع سلطات طيبة وهيطة وتواجورا وجويات

في صف حكومة فيشي ، فقررت بريطانيا فرض حصار على الاقليم ، الى ان انضمت السلطات المحلية الى فرنسا الحرة في ديسمبر ١٩٤٢ وكانت النتيجة ان شارك العديد من السكان المحليين في القتال في صفوف فرنسا الحرة ، تحت قيادة الجنرال شارل دي جول .

المرحلة الثانية : ١٩٤٦ - ١٩٥٦

وما كادت تنتهي الحرب العالمية الثانية حتى سارعت الدول الاستعمارية الكبرى بالعمل على استرجاع نفوذها في المستعمرات التابعة لها ، خاصة وان أوروبا وهي في مرحلة اعادة البناء بعد الحرب ، كانت اشد احتياجا مما مضى الى المواد الاولية التي يزخر بها بساتن ارض المستعمرات وسطحها . وقد رأت فرنسا ان خير وسيلة للابقاء على نفوذها عبر البحار ، انما يتمثل في النزول عن بعض الحريات لسكان المستعمرات التابعة لها . ولهذا الغرض ، نص دستورها الجديد « ١٩٤٦ » على اقرار وضع خاص للمستعمرات التي اصبحت تطلق عليها تسمية « اقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا » . كما اقرت تجهيز هذه الاقاليم « بجمعيات اقليمية منتخبة » من قبل السكان المحليين .

واذا اردنا ان نقيم هذه المرحلة الثانية من حيث التطور السياسي لاقليم غفرو عيسى ، فاننا سنجد امامنا حقيقتين : فمن جهة ، نجد فرنسا قد لجأت الى صيغة تشريعية خاصة لخلق علاقة عضوية بينها وبين المستعمرة لكي تدوب هذه الاخيرة في شكل اقليم فرنسي . ولا بأس مقابل ذلك ، من ان تشارك المستعمرة في مناقشة السياسة الفرنسية لان هذا الصوت الذي يمثل الاقليم ، لن يكون له أي تأثير هام على القرارات التي تتخذها لبناء مستقبلها . ولكن من جهة اخرى ، فان اقامة جمعية اقليمية لتولى بعض الشؤون الادارية المحلية ، قد ابرز لأول مرة ، كيانا مميزا لسكان اقليم غفرو عيسى في شكل ممثلين لهم ، منتخبين منهم ، وهو امر سيكون له أهميته فيما بعد ، لبعث الوعي السياسي الذي سينمو ، لينتهي بالامر الى المطالبة بالاستقلال السياسي عن فرنسا .

لهذا بعد ان أبرمتا معاهدتين جديتين مع الدناكل والعفر « ١٨٨٤ و ١٨٨٥ » ، اصدرت حكومة « جامبيتا مرسوما » ٢٤ يونيو ١٨٨٤ « بارسال فرقة عسكرية من المشاة لحماية ابوك ، وبعد ذلك دأبت فرنسا على التوسع في رفعة المستعمرة الفرنسية الجديدة عن طريق مزيد من المعاهدات ، وقعتها مع سلاطين المنطقة ، كما انشأت طريقا للقوافل يربط جيبوتي بأديس أبابا وفي ٢٠ مايو ١٨٩٦ قامت برسم حدود ما سمي بساحل الصومال الفرنسي ، وفي نفس العام ، اتفقت مع امبراطور الحبشة « مينليك الثاني » على مد خط للسكك الحديدية ، يربط بين جيبوتي والعاصمة الحبشية « ٤ » . ولم يمض عام حتى وقعت معاهدة اخرى ٢٠ مارس تنص على ان ميناء جيبوتي « الذي اصبحت عاصمة الاقليم » هو المنفذ الرئيسي للتجارة الاثيوبية ، وتمنح النجاشي الحق في الحصول على كل ما يلزمه من معدات وعتاد حربي ، عن طريق هذا الميناء للدفاع عن الامبراطورية . وبهذه المعاهدة الاخيرة حققت فرنسا هدفين لها : اولاً : ضمنت لها مركزا بحريا تقوفا فيه السفن الفرنسية ، وهي في طريقها الى مدغشقر والمحيط الهندي والهند الصينية ، وثانياً حصلت على امتيازات تجارية في تعاملها مع الدولة الافريقية التي ظلت محتفظة باستقلالها وهي الحبشة .

ومنذ ذلك التاريخ ، اصبحت أساس النشاط الاقتصادي في « ساحل الصومال الفرنسي » قائما على الواردات الفرنسية والاجنبية . وحتى يتم لفرنسا احكام سيطرتها على الاقليم ، داومت على منحه معونة مالية ضخمة . وهكذا ففي عام ١٩٣٤ يمكن القول بان نفوذها الاداري على الاقليم كان قد اصبحت كاملا ومحكما .

ولكن في ١٩٣٦ لاح في الافق خطر يهدد الوجود الفرنسي في الاقليم ، عندما بادرت ايطاليا الفاشية ، باحتلال الحبشة ، ثم اخذت تطالب بجيبوتي ، بحجة ما نصت عليه معاهدة ٢٠ مارس ١٨٩٧ . وكان رد فرنسا ، ارسالها قوات لردع الغزو الايطالي المحتمل . وبعدها بثلاثة اعوام اندلعت الحرب العالمية الثانية ، واحتلت فرنسا في ١٩٤٠ . وكانت السلطات المحلية الفرنسية تقف

المدنى العادى والقانون التجارى ونظام العمل والتأمينات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات العامة ، وعدد اعضاء الجمعية ٣٢ « اضيف لها فيما بعد ٨ اعضاء آخرين ».

٢ - انشاء مجلس للوزراء الاقليمى ، ينتخبه مجلس النواب بالقوائم الانتخابية ، وبالاغلبية المطلقة . ومهمة هذا المجلس وضع التشريعات الخاصة بإدارة الاقليم . ويتراوح عدد الوزراء فيما بين ٦ و ١٢ وزيرا . ويعد المجلس مسئولا أمام الجمعية الاقليمية التى يمكن أن تسحب ثقتها

٣ - اما السياسة الخارجية للاقليم وشئون الدفاع والنقد والقروض والاحوال المدنية ، وكل ما يتعلق بالقانون المدنى العادى ، فان كل هذا يبقى من اختصاص المندوب السامى الفرنسى . وقد قسم الاقليم الى ٢ مناطق ادارية : جيبوتى ، دخيل ، على سابيه ، تادجوراه .

ومن خلال هذا الفصل فى المسئوليات ، كانت فرنسا تأمل ان يتفرغ سكان الاقليم وممثلوهم الى شئونهم الداخلية ، على ان يحتفظ المندوب السامى الفرنسى باليد العليا على كافة الامور التى تتعلق بالمصالح الفرنسية فى الاقليم .

وقد أدت جميع هذه الاجراءات التى وضعتها الدولة الحاكمة فى الاقليم ، الى اقامة جدار عزلة عن باقى المنطقة . وكانت المعونة الضخمة التى داومت الحكومة الفرنسية على منحها للإدارة المحلية ، كمينه يدعم هذه العزلة . ونتيجة لذلك ، انتعش الاقتصاد الفرنسى فى الاقليم ، واصبحت جيبوتى مركز اشعاعه . ومما هو جدير بالملاحظة ايضا ، ان فرنسا لم تكن المستفيدة الوحيدة من هذا الوضع الجديد . فقد أصبحت اثيوبيا هى الاخرى تضى آمنة فى تحويل تجارتها الى الميناء ، وتستقبل فيه ايضا كافة البضائع والمعدات الحربية التى تحتاجها ، وذلك بفضل علاقات ممتازة ، قامت ونمت على مر السنين بين الادارة المحلية فى الاقليم ، وحكومة اديس أبابا

ولكن من جهة اخرى ، اذا استثنينا الشريط الساحلى الذى احتوى على شريان الحياة الاقتصادية التى اوجدتها السلطات الفرنسية ، فان باقى الاقليم كان قد انزوى فى ظل حياة قبلية

وفى ١٩٥٦ ، كانت فرنسا قد عانت من تجربتها الفاشلة مع تونس التى نالت استقلالها ، وكذلك المغرب الذى أصبح على وشك الحصول ايضا على سيادته الوطنية . أما الجزائر ، فانها كانت تعد العدة لخصوص ثورتها المسلحة . وهما رأت فرنسا ، لكى تتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية ، ان تعمل على تهدئة الامور فى سائر مستعمراتها ، بأن تضيف بعض التعديلات على النظام الذى أقرته « لاقاليما » ما وراء البحار . فوضعت ما سمي فى ذلك الوقت « بقانون الكادر » Lileadre وكان اهم مائص عليه ، انشاء مجلس للحكومة الاقليمية منتخب من قبل الجمعية الاقليمية ، يتولى كافة شئون الادارة المحلية . وفى ١٩٥٨ كان الجنرال ديغول قد ادرج هذا القانون ضمن الدستور الجديد ، الذى تنص المادة ٧٤ منه على ان « لاقاليم ما وراء البحار التابعة للجمهورية منظمة خاصة تأخذ فى الاعتبار مصالحها الخاصة داخل اطار مصالح الجمهورية . على ان يحد القانون طبيعة هذه المنظمة ، ويعدلها ، بعد اجراء التشاور مع الجمعية الاقليمية المعنية » .

وعندما طرح الجنرال ديغول ، الدستور الجديد على الشعب لبدء الراى فيه ، عن طريق اجراء استفتاء شعبى ، شمل ايضا المستعمرات (٥) ، ايدته سكان اقليم « الصومال الفرنسى » . وقد جاء تطبيق ما نص عليه الدستور على النحو الآتى :

١ - يشارك الاقليم فى الحياة السياسية الفرنسية ، وفى انتخاب رئيس الجمهورية ، وفى الاستفتاءات التى تجرى على صعيد الجمهورية .

ب - يكون له ممثل فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفرنسى وكذا فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

أما على الصعيد الاقليمى ، فقد انعكس هذا النظام الجديد كالاتى :

١ - انشاء الجمعية الاقليمية « او ما سمي بمجلس النواب الاقليمى » وهى جمعية منتخبة عن طريق الاستفتاء الشعبى ، ولديها السلطة الشرعية فيما يخص كافة شئون القوانين التقليدية والقانون

٥ - ايدت جميع المستعمرات الدستور الجديد ، باستثناء غينيا التى فضلت الاستقلال عليه . فانسحبت فرنسا ، ولكنها حجبت عن غينيا اية معونة لمدة طويلة .

تقليدية ، أساسها الاقتصادي الرعى ، بل أن العديد من القبائل الصومالية الرحل كانت قد دأبت على عبور الحدود الغربية للاقليم ، على فترات متقاربة ، بحثا عن الخضرة ، دون أن يعترض طريقها أحد ، إذ انحصر اهتمام السلطات في الاقليم ، على الشريط الساحلى والميناء .

١ - مولد الحركة الاستقلالية في اقليم عفر وعيسى

وعندما اجتاحت في بداية الستينات ، تيار هائل يطالب باستقلال افريقيا ، كان الاقليم ماضيا في حياة هادئة في مثل هذه الاوضاع . ولكن في مناطق أخرى من القارة ، كان الاستعمار يتراجع وينسحب من عدد كبير من المستعمرات التي حصلت على استقلالها . وتلا ذلك في ١٩٦٣ مولد منظمة الوحدة الافريقية ، التي سرعان ما أعلنت ضمن أهدافها الرئيسية : « تحرير جميع المناطق التي مازالت خاضعة للحكم الاستعماري » . وكان لابد أن تنتقل « عدوى التحرر » الافريقي الى اقليم الصومال الفرنسي ، ولكن هذه العدوى لم تؤد الى استقلال الاقليم طوال الستينات التي عرفت « بعقد افريقيا .. فلماذا ؟ .. »

يمكن الرد على هذا السؤال اليوم ، بأن الطريقة التي نفذ بها التيار التحرري الى ساحل الصومال الفرنسي ، كانت السبب الرئيسى في عدم طرح قضية الاستقلال . ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتى ،

أولا - وجود مساحة صحراوية شبه جرداء ، تفصل الجزء المنتعش اقتصاديا والزاهر بالسكان في الاقليم ، وتقف حائلا أمام الحركة الافريقية في الستينات .

ثانيا - اعتماد الحياة الاقتصادية اعتمادا كاملا على الشريط الساحلى ، وتطلع هذه الحياة الى البحر كلية « باستثناء خط الاتصال مع اثيوبيا » ، مع التجاهل التام للجزء الغربى من الاقليم الذى لم ينم مطلقا . فقد أهملت السلطات الحاكمة سكان هذا الجزء ، ولم تنشأ معهم أية مصالح اقتصادية ذات قيمة ، واكتفت بالابقاء على الحياة التقليدية التي يحيونها ، بينما ألقت بكل ثقلها على سكان المدن الساحلية ، وخاصة منهم « العفر » فى مقاطعة أوبوك ، حيث توجد جيبوتى .

ثالثا - ولكن فى ١٩٦٠ ولدت جمهورية الصومال المستقلة ، وكان لها هدف جعلته محورا رئيسيا لسياستها الخارجية والداخلية ، وأدرجته

ضمن الدستور الذى وضعته لها ، وهو : بعث « الصومال الكبرى » التى ستضم جميع المناطق التى تشكل فيها الاغلبية ، ساكنا من اصل صومالى ، وعلى أساس أن الاستعمار هو المسئول عن تشتيتهم . وبالتالي لابد من عودة هذه المناطق وسكانها الى « الوطن الأم » وكان هذا الهدف يعنى فى الواقع ، اقتطاع « الاقليم الشمالى الشرقى » من كينيا ، واقليم « أوغادن » من اثيوبيا ، راحيرا ضم ساحل الصومال الفرنسى بأكمله .

لهذا ما كادت الصومال تحصل على سيادتها الدولية ، حتى أخذت تحت قبائل عيسى - وهى من اصل صومالى - على المطالبة باستقلال الاقليم ، مستعينة فى ذلك بالقبائل الرحل الصومالية التى تعبر الحدود كما تشاء . كل هذا على أمل أن يرتبط بها الاقليم اذا حصل على استقلاله . وجدير بالذكر هنا ، أن أغلبية السكان فى جيبوتى ينتمون الى قبائل عيسى .

وكان هذا يعنى أن التيار التحررى الافريقى ، قد نفذ الى ساحل الصومال الفرنسى ، فى قالب عرقى قبلى ، سرعان ما أثار رد فعل لدى « العفر » الذين يشكلون نسبة هامة من سكان الاقليم (٢٨ فى المائة اذا التزمنا بالاحصاءات الرسمية : أى ٥٨٠٠٠ من مجموع ٢١٠٠٠٠ نسمة) . أما فرنسا فقد بادرت بالوقوف الى جانب العفر لصد التيار الاستقلالى القادم من الغرب ، وفى سبيل ذلك ، لجأت الى إبراز الطابع القبلى لهذه النزعة الاستقلالية ، وإلى التلويح بخطر اذابة سكان عفر داخل الجمهورية الصومالية .

وبالتالى كان الانقسام السكانى العرقى ، هو أولى ميزات هذا التيار التحررى فى حركة انتقاله الى الاقليم . ومن أهم العوامل التى أدت الى دعم الفوارق بين المجموعتين العرقيتين العفر والعيسى ، تطابق هذه الفوارق ، مع تناقض آخر فى اقتصاديات الاقليم ، وهو وجود قطاع تقليدى أزلى بال ، يحتل جزءا هاما من مساحة الاقليم ، يقابله قطاع آخر عصى صنعه الاستعمار . ويمتد على طول الساحل الصومالى ، وهو شبه معزول عن القارة ، لا يربطه بها سوى خط سكك حديدية اقتصر نشاطه على التعامل التجارى مع اثيوبيا . وقد أدى هذا الانقسام السكانى الى نتيجتين أساسيتين :

أولا - الى البطء الشديد فى تصعيد الحركة التحررية داخل الاقليم .

العددي « للعفر » على العيسى والصوماليين
٤٦٥٧٠٠ مقابل ٢٩١٨٠ .

أما كشوف الناخبين ، فقد أسفرت عن الأرقام
الآتية : ٩٢٣ أوروبيا ، ١٤٠٨ من السكان
المغرب : ١٤٦٨٩ من السكان العيسويين
و ٢٠٠ من السكان «العفر» أي أن المجموع كان
يصل إلى ٢٩٠٢٤ ناخبا .

١ - الانطلاقة الجديدة للحركة الاستقلالية في الاقليم

ولكن الاضطرابات التي سادت العاصمة في
٢٥ - ٢٦ أغسطس ١٩٦٦ وما تلاها من الأحداث
التي أسفرت عن نتائج استفتاء ١٧ مارس ١٩٦٧ ،
كانت لها أهمية بالغة في تطوير الحركة الاستقلالية
داخل الاقليم ، فقد كانت بمثابة دفعة إلى الامام
بالسبب هذه الأخيرة . ويأتي التقويم لها في عدة
مجالات :

أولا - أنها رسمت خطا فاصلا بين الحزب
الحاكم منذ ١٩٥٨ « « التجمع الديمقراطي
للعفر » الذي يتزعمه على عارف برهان » والمؤيد
للحكم الفرنسي ، وبين المعارضة التي تطالب
بالانفصال ، وهي ممثلة في حزبين رئيسيين
« حزب الحركة الشعبية » الذي يتزعمه موسى
أحمد ادريس ، وكان قد انتخب نائبا في الجمعية
الوطنية الفرنسية في ١٩٦٢ ، وينتمي معظم
أعضاء هذا الحزب إلى قبائل عيسى ، و « الاتحاد
الديمقراطي للعفر » الذي يتزعمه محمد أحمد
عيسى . وكان على عارف قد انتخب في يونيو
١٩٦٠ نائبا لرئيس مجلس الوزراء . ولكن أتر
هذه الأحداث ، قدم أعضاء من مجلس الحكومة
وهم من أصل صومالي استقالاتهم ، احتجاجا منهم
على « السياسة الانقسامية التي يمارسها
عارف » ، فاضطر هذا الأخير إلى اللجوء إلى
فرنسا ، فحل محله « حسن جولد ابيدون » ، وهو
صومالي الأصل ، كان وزيرا للتعليم في مجلس
الحكومة .

ثانيا - امتد الصراع السياسي لأول مرة ، إلى
الحركة العمالية في شكل اضراب قام به عمال
الشحن « الدوكير » في ميناء جيبوتي في ٥
سبتمبر ، وقد دام ١٠ أيام . والجدير بالملاحظة ،

ثانيا - إلى عدم التفاف السكان حول قضية
الاستقلال ، نتيجة لخلط بين هدف الاستقلال
والانضمام إلى جمهورية الصومال . وعلى أية
حال ، فإنه في منتصف الستينات ، كانت الحركة
الاستقلالية قد نفذت إلى مدينة جيبوتي ، التي
ينتمي أكثر من نصف سكانها إلى قبائل « عيسى » ،
ولكن حيث يتركز أيضا أساس نشاط « العفر » .
لهذا عندما قام الجنرال ديغول في ٢٥ - ٢٦
أغسطس ١٩٦٦ بزيارة لجيبوتي ، فوجيء وهو
يتأهب لمخاطبة الجماهير ، باشهار هذه الأخيرة
المطالبة بالاستقلال الفوري . وكان رد فعل الرئيس
الفرنسي ، أن اتخذ القرار بطرح قضية الاستقلال
لاستفتاء شعبي .

والجدير بالذكر ، أن الاستفتاء الذي تحدد
تاريخه في ١٩ مارس ١٩٦٧ ، لم يكن يختص فقط
بوضع الاقليم الراهن « الاستقلال عن فرنسا أو
البقاء معها » بل كان يقترح أيضا وضعًا جديدًا
له ، يسمح بمقتضاه مزيدًا من المسؤوليات
المحلية . وقد جاءت نتائج الاستفتاء مؤكدة رغبة
الأغلبية في البقاء مع فرنسا ، ولكنها في نفس
الوقت - وهو الأهم - صرحت لأول مرة ، مشكلة
جديدة أمام السلطات الفرنسية ، وهي تحديد
المواطن الذي له الحق في ابداء الرأي حول مصير
الاقليم . فقد راعت السلطات ، عند إجراء تعداد
السكان ، إقصاء عدد كبير من قبائل « عيسى » ،
بحجة أنها من الرجل التي لا تبقى في مكان ، كما
عرفت بكثرته انتقالها عبر الحدود . وقد وضعت
ضمن الشروط التي يجب أن تتوافر للناخب ،
قاعدة مفيد بأن يجب الساخبا اقامته في الاقليم مدة
لا تقل عن ثلاث سنوات كاملة ، لكي يمنح حق
التصويت . وقد تحول هذا الشرط - الذي يبدو
لاول وهله نابعا عن مبررات قانونية - عند
التطبيق ، إلى إجراء سببي تعسفي ، وذلك نتيجة
لأغفال السلطات توزيع بطاقات شخصية لعدد من
المواطنين المسمين أصلا إلى الاقليم ، لعدم توافر
الأدلة التي تثبت اقامتهم القانونية . على هذا
النحو التعسفي ، جرى أيضا تعداد للسكان اسفر
عن وجود ٨٧٠٠٠ من مواطني الاقليم « ٦ » ،
بالإضافة إلى ٣٢٨٥٠ من الأجانب « المجموع
١٢٥٠٠٠ نسمة » ، كما أبرز التعداد ، التفوق

٣ - يشمل هذا العدد أيضا الفرنسيين المقيمين بحكم وضع الاقليم الذي يعتبر اقليما فرنسيا .

أن المطالب العمالية التي قدمت لم تقتصر على رفع الأجور ، بل شملت أيضا استقالة مجلس الحكومة ، وبصفة خاصة على عارف . وكان هذا يعنى ظهور الحركة العمالية لأول مرة على المسرح السياسى .

ثالثا - امتد أيضا الصراع الى صفوف الشباب ، فقد نظموا مظاهرات فى ١٣ - ١٤ سبتمبر ، تطالب بالاستقلال ، سرعان ما نجمت عنها أعمال تخريبية فى الاحياء التى يسكنها الاثيوبيون فى جيبوتى ، واقيمت المظاهرات فى شوارع العاصمة ، مما أدى الى اعلان الحاكم الفرنسى للاقليم ، حظر التجول فى المدينة وحصارها ، قامت القوات الفرنسية وقوات الشرطة بحملات تفتيشية نتج عنها اعتقال ١٨ شخصا بتهمة قيادة حركة الاستقلال ، واقتياد ٣٤٣ شخصا الى ما وراء حدود الاقليم . ومنذ ذلك التاريخ ، ظلت جيبوتى محاصرة بالقوات المسلحة الفرنسية لمنع تسرب أى عناصر من خارج المدينة .

تطور الصراع السياسى الداخلى من احداث

اغسطس ١٩٦٦ حتى احداث مايو - يونيو ١٩٧٥

وكان أهم ما تضمنه النظام الفرنسى الجديد المقترح ، فى حالة قبول أغلبية السكان ربط مصير الاقليم بفرنسا ، وكما أفصح عنه فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ رئيس الحكومة الاقليمية الفرنسية « الجنرال بيلوت » :

١ - اختيار رئيس للمجلس الوزارى الاقليمى ، ضمن الشخصيات المحلية ، بدلا من ممثل الجمهورية الفرنسى .

٢ - احترام النسب فى التمثيل النيابى بين مختلف المجموعات العرقية .

٣ - اقتصار اختصاصات المندوب السامى الفرنسى ، على الشؤون الخارجية والدفاع والمالية .

وفى ٢ ديسمبر ١٩٦٦ « أى » بل ان يجرى الاستفتاء « عرض مشروع لهذا النظام على الجمعية الوطنية الفرنسية التى اعتمدته بأغلبية

٢٨٢ صوتا ضد لا شئ ؟ و ٣ أصوات امتنعوا عن التصويت « ٧ » .

والجدير بالملاحظة ، أن اصدق تقويم للاستفتاء المزمع اجراؤه فى ١٧ مارس ١٩٦٧ قد جاء على لسان أحد النواب الفرنسيين الذين ينتمون الى الحزب الاشتراكى ، وهو فرانسوا ميتران ، الذى ندد بالتهديد الذى أبدته الحكومة الفرنسية من قطع كل معونة عن الاقليم ، اذا اختار السكان الانفصال عن فرنسا ، ووصفه بأنه « ضغط معنوى يمكن ان يشكل أسوأ صورة للاستعمار الاقتصادى » .

اما موقف التنظيمات الحزبية داخل الاقليم ازاء هذه الاجراءات ، فيمكن تلخيصه كالآتى :

- موقف حزب التجمع الديمقراطى للعفر : كان لصالح البقاء مع فرنسا تحت النظام الجديد المقترح ، وهو ما أفصح عنه زعيم الحزب السيد على عارف برهان قائلا : « اننا نحن جمساعة العفر ، بحكم تمثيلنا لأغلبية السكان فى الاقليم ، نرغب فى أن تبقى فرنسيين حتى يأتى الوقت الذى نكون فيه قادرين على حكم أنفسنا » . وفى الوقت نفسه نأشد الحزب المذكور ، التنظيمات السياسية الأخرى ، التعاون معه للعمل على تحقيق « الحكم الذاتى للاقليم فى ظل الصداقة الفرنسية » .

- موقف حزب الحركة الشعبية : عبر عنه زعيمه السيد أحمد ادريس ، وامتنع عن التصويت لصالح مشروع النظام الجديد المقترح فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وهو يتلخص فى الاتى : قبول مبدأ اجراء استفتاء جديد ، ولكن بشرط أن تقضى الادارة المحلية الحالية عن تنظيم الاستفتاء ، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وأخيرا أن يسمح بعوده جميع الذين اقتيدوا خارج الحدود .

- موقف الاتحاد الديموقراطى للعفر الذى يتزعمه محمد أحمد عيسى : ان موقف الحزب لا يختلف كثيرا عن الحزب الاول .

- موقف الاتحاد الديموقراطى « عيسى » ، ويرأسه السيد حسن جولد : الاتحاد وهو يطالب بالاستقلال .

فى مثل هذا المناخ السياسى ، جرى الاستفتاء فى ١٧ مارس ١٩٦٧ ، بالإضافة الى أن الرئيس

٧ - لم تشترك المعارضة فى التصويت ، وهى تضم ١٩٦ نائبا من المنتسبين لسلالات الشيعوية والاشتراكية . اما زعماء الامة الذين امتنعوا عن التصويت ، فقد كان من بينهم ممثل الاقليم فى الجمعية الفرنسية ، وهو السيد موسى ادريس زعيم حزب المعارضة وهو من اصل صومالى .

الأسلوب الذي طبق به النظام الجديد الذي وضعته فرنسا لكي تحتفظ بالأقاليم .

فقد كان هناك هدف مزدوج وراء عملية أحلال شخصية من أصل العفر « على عارف » محل المقيم الفرنسي ، في تناول كل ما يتعلق بالشؤون المحلية للأقاليم ، مع دعم مكانة هذا الأخير بمؤسسات محلية منتخبة ، وفقا للمخطط الاستعماري : فمن جهة كان الغرض من ذلك ترسيخ اقدام الانقسام العرقي السكاني الذي راعت فرنسا إبرازه خلال الحملة الانتخابية ، وبالتالي تفادي أي التفاف قومي في المستقبل حول القضية الوطنية . ومن جهة أخرى ، أن توارى وجه المستعمر الفرنسي وراء واجهة محلية من صنعه ، كان الغرض منه امتصاص أي استياء شعبي ضد المحتل الأجنبي ، خاصة وأن العالم العربي في ذلك الوقت كان قد نجح في ادماج تصفية القواعد العسكرية الأجنبية ضمن الأهداف الرئيسية للنضال ضد الاستعمار .

وعلى أية حال ، فإن هذا المخطط الاستعماري ، قد أسفر في منتصف السبعينات عن نتائج عكسية تماما . ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل عدة :

أولا - فشل الجيش الفرنسي في حياة الأقاليم : وخاصة في العاصمة ، حيث يقيم ٣ آلاف جندي فرنسي بصفة مستديمة ، مع أسرائهم ، وهم مكلفون بالحفاظ على الأمن . وكان هذا يعني أنهم لا يتدخلون في التدخل في الحملات الانتخابية لضمان نتائجها . والمعروف أنهم كانوا يدلون بأصواتهم ، وكانت مدينة جيبوتي مقسمة إلى ٢ دوائر انتخابية . وقد أسفرت الانتخابات التي جرت في بداية السبعينات عن فوز نائب من « عفر » وآخر « عربي » و ٣ فرنسيين في الدائرة الأولى ، لا لمديب إلا لان الجيش البري الفرنسي يشكل أغلبية السكان في هذه الدائرة . أما في الدائرة الثالثة ، فقد فاز بها أيضا فرنسي ، وذلك لان الطيارين الفرنسيين في « أمبولي » و « ارثا » منحوه أصواتهم . وكانت الدائرة الثانية هي الوحيدة التي فاز فيها السكان الذين هم من أصل صومالي ، وهم يشكلون أغلبية السكان في المدينة . وكان السبب في ذلك راجعا إلى أن الدائرة تضم الحي الشعبي الذي لا يقيم فيه الأوروبيون . كان إذن تدخل العسكريين في الحياة السياسية للأقاليم واضحا جليا في العاصمة ، وهذا تركز استياء المعارضة في جيبوتي ، على

الفرنسي ديجول « اختار عشية ذلك التاريخ » ليوجه تحذيرا جديدا للسكان ، قائلا أنه في حالة انفصال الأقليم عن فرنسا ، فإن هذه الأخيرة ستوقف المعونة التي يلقاها « مقابل ربط مجيرته بمصير فرنسا » .

ونتيجة لهذه الإجراءات ، أسفر الاستفتاء عن قبول الأغلبية « ٢٢.٥٥٥ صوتا ضد ١٤.٦٦ » البقاء مع فرنسا . فجاء رد الفعل الفرنسي في شكل اجراءين ، تطبيق النظام الجديد على الأقليم ، وتغيير تسمية ساحل الصومال الفرنسي « إلى « الأقليم الفرنسي العفرو عيسى » . وفي ٧ يوليو من نفس العام ، انتخب مجلس النواب الأقليمي السيد على عارف برهان رئيسا لمجلس الحكومة .

أما القوة الوطنية التي خاضت أول نضال لها ضد الوجود الاستعماري في الأقليم ، فقد استخلصت من هذه المواجهة الأولى ، كلفة الدروس التي أتاحت لها وضع مفاهيم جديدة للنضال الذي ستتودده في جولاتها الثانية . وقد تبلورت هذه المفاهيم في الأهداف الآتية :

أولا - ضرورة محو نهمة القبيية المسالمة بالحركة السياسية داخل الأقليم ، وذلك بالعمل على خوض نضال سياسي تابع عن وعي قومي ، مع الاقلال من المؤثرات الخارجية ، وخاصة تلك الوافدة من الدول المجاورة .

ثانيا - تركيز توجهاتها على نظام الحكم الجديد ، الذي يتمثل في شخص على عارف وطاقي حكومته والمجلس النيابي الأقليمي ، وخاصة السريعة التي تجرى بها الانتخابات والاستفتاءات الشعبية .

ثالثا - المداومة على تنفيذ كافة الحجج التي تدلى بها فرنسا لاقتناع السكان بضرورة بقائها في الأقليم .

رابعا - ضرورة العمل على تكتل صفوف الحركة السياسية لاقامة جهة قادرة على الوقوف في وجه المستعمرو أعوانه ، على أن يتدرج النضال في شكل مرحلتين : تحالفات حزبية وغيرها ، ثم طرح قضية الاستقلال من موقف قوى و صفوف متحدة متكاتفه .

ولكن العامل الرئيسي الذي ساعد طاقم السنوات التي تلت استفتاء ١٧ مارس ١٩٦٧ على دعم أسس وتطوير القوى السياسية الوطنية في الأقليم ، يؤدي بهد الأخير في السبعينات إلى طرح قضية الاستقلال الوطني ، كان دور شك

٥٠
تواطؤ الجيش والسلطات الفرنسية مع الحكام المحليين .

ثانيا - تعزيز السلطات الفرنسية على دعم مكانة عنصر العفر : وقد بدا ذلك واضحا في العاصمة منذ ١٩٦٧ ، عندما استعانت السلطات بعمال شحن من « العفر » بدلا من العمال العيسى على اثر الاضراب الذي قاموا به . بل ان السلطات دابت على تثبيت هؤلاء العمال الجدد في العاصمة ، وابت لهم مساكن . كذلك لجأ المسئولون المحليون من جهتهم ، الى تزيف الانتخابات ، كلما بدا بهم ذلك ضروريا لضمان تفوق العنصر « العفر » في ادارة شئون الاقليم . وعلى سبيل المثال ، كان من المفروض ان تقول رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحلي لاحد افراد الجماعة العربية ، ولكن على عارف استحوذ على هذا المركز واحتفظ به لنفسه . وبصفة عامة ، ادت هذه السياسة القائمة على التمييز بين السكان ، الى ان أصبحت السمة المميزة للمجتمع في الاقليم ، هي العزلة بين كل جماعة عرقية « العفر ، الصوماليون او العيسى ، العرب ، الفرنسيون المسنديون والعسكريون » وهي عزلة كانت تصل الى حد احتقار كل طرف للطرف الاخرى .

ثالثا - عزل مدينة جيبوتي عن باقي الاقليم : كانت الجهود التي بذلتها السلطات الفرنسية لتنمية الميناء ، ولتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية فيها ، قد جعلت من جيبوتي مركز استقطاب لسكان المنطقة . ولكن في الوقت نفسه ، اقامت السلطات حول المدينة سورا من الاسلاك الشائكة ، بحجة منع تسرب عناصر دخيلة آتية من الصومال ، وهو امر ادى الى تضيق الفجوة بين الرخاء الاقتصادي الذي كانت مظاهره بادية على المدينة ، وبين الفقر والبؤس اللذين يسودان الحياة في باقي الاقليم ، خاصة وانه منذ مارس ١٩٦٧ ، قامت السلطات باعمال انشائية لتوسيع الميناء امتدت الى البحر وغايتها في ذلك التعمير . وفي كل عام كان العديد من السكان الرحل يتجهون نحو جيبوتي ، ويحاولون عبور حاجز الاسلاك الشائكة ، فكانت القوات الفرنسية تصدهم ، فيتمركزون بالقرب من مدخل العاصمة في مدن القصدير والكارتون ، في انتظار السماح لهم بالمرور .

رابعا - تفشي البطالة هي صفوف الشباب : خاصة وان الشركات التجارية التي تركزت في

جيبوتي ، كانت لا تقدم عملا . للعناصر الشباب الحديثة التخرج في المدارس الفنية «مساعدون محاسبين وسكرتيرين ومختزلون» وتفضل عليهم الفرنسيين . ونتيجة لعدم وجود نشاط زراعي او عمال في المناجم ، فان فرص العمل كانت محدودة جدا امام الشباب المتعلمين . وقد بدا استياء الشباب في شكل المطالبة باعادة توزيع الثروة . وبدلا من ان تغدق فرنسا معونتها على النواب والوزراء ، لماذا لا نعمل على تهيئة الرخاء لصالح جميع السكان ، حتى لو اقتضى هذا الامر ، الغناء المؤسسات المحلية وادماج الاقليم كليه ؟ ولكن مثل هذا المطلب كان يصطدم بالحواجز العرقية التي أرست فرنسا دعائمها في الاقليم . وكذلك بالعزلة الشديدة التي نمت بين الجماعات السكانية في العاصمة . ولهذا لم يجد الشباب امامه سوى الانضمام الى الحركة الوطنية للمطالبة بالانفصال .

لكل هذه العوامل ، شهدت السبعينات تطورا ملموسا في الحركة السياسية داخل اقليم عفر وعيسى ، كانت اهم مظاهرها : تقوية صفوف المعارضة وتكتلها من جهة ، وتدهور مكانة الحكام ، وعلى رأسهم على عارف ، في ممارسة المسئوليات المناطة بهم تجاه السكان من جهة أخرى .

القوى السياسية في السبعينات

وكان اهم ما استجد على الحياة السياسية في الاقليم ، ظهور تنظيم حزبي جديد في ٢ - ٥ مبرابر ١٩٧٢ يعكس وجود معارضة في صفوف « عفر » وهو الحزب الذي أسسه السيد « أحمد ديني » تحت اسم « العصبة لصالح المستقبل والنظام » وما كاد الحزب الجديد يظهر الى النور ، حتى بادى باصدار نشرة دورية ، تضمنت أساسا هجوما عنيفا على سياسة الرئيس على عارف واعوانه . ولم يمض شهر على مولد هذا الحزب ، حتى اندمج « في ٢٨ فبراير » مع الحزب الصومالي المعارض ، وهو « الاتحاد الشعبي الافريقي » الذي يتزعمه السيد حسن جولد ابتيدون . ونتج عن هذا الاندماج حزب معارض موحد ، هو «العصبة الشعبية الافريقية» التي تضم اعضاء من العفر والصوماليين على السواء .

وبهذا أصبحت الساحة السياسية في الاقليم تضم ما يلي : الحزب الحاكم «حزب العمل للعبد

والتقدم «، وتجمع شعب « عيسى » المعارض ، ولكنه دو ميول معتدلة ، واخيرا : العصبية الشعبية الافريقية » التي اصبحت تشكل تكتلا عسويا ، للمعارضة والمطالبين بالاستقلال .

ومن ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ ازدادت عزلة الحكام في الاقليم ، ويمكن تبين ذلك من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات التي كانت تجري في الاقليم ، مثلا في ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، جرت انتخابات نيابية ، وبالطبع فازت القائمة التي ايدها الرئيس على عارف بجميع مقاعد المجلس النيابي « ٤٠ نائبا » ولكن في الوقت نفسه يلاحظ ان نسبة الذين ادلوا باصواتهم كانت لا تتعدى ٨٧ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٥ و ٨٢ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٩ . وعند وفاة الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ، جرت انتخابات في الاقليم في ٥ - ١٩ مايو ١٩٧٤ وفي هذه المرة ، لم تتعد نسبة الذين ادلوا باصواتهم ٧١ في المائة .

١ - انتخابات ٢٣ مارس ١٩٧٥ أو المواجهة الاولى في داخل الاقليم

هذه الانتخابات اختصت بها الدائرة الثانية لمدينة جيبوتي ، وكان الانتخاب يتعلق بقائمة من ٧ مرشحين ، كانت قد خلت مقاعدهم في نوفمبر ١٩٧٣ . وكان الحزب الحاكم قد تقدم بقائمة تضم نفس الاعضاء تحت شعار الاستقرار والتقدم والاستقلال على مراحل مع المشاركة مع فرنسا .

وكانت الفرصة هنا متاحة امام المعارضة ، لكي تدعم وحدة صفوفها . وفي فبراير ١٩٧٥ انضم حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو حزب المعارضة المعتدلة ، انضم هذا الحزب الى الكتلة المعارضة « العصبية الشعبية الافريقية » ليتحول الاثنان الى حزب موحد : « العصبية الشعبية الافريقية للاستقلال » ، وقد وضع ضمن برنامجه « الاستقلال فورا » .

ولكن حدث في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ ان طرحت المعارضة المئكتلة والمتمثلة في « العصبية الشعبية الافريقية للاستقلال » لأول مرة ، قضية الاستقلال

« ٨ » وقد ادلت بهذا المطلب بوضوح ومرتكزة في ذلك على حق « كل شعب في الاستقلال التام والكامل » كما ادانت الوسيلة الاستعمارية البالية التي تتهم الحركة الوطنية بالقبلية ، وبانها موعز بها من الصومال . وجاء في النشرة المذكورة : « ليس الصومال فقط الذي يريد استقلالنا ، بل افريقيا بأكملها وجزء هام من اسيا ، وان استقلالنا لن يكون ذريعة لفئة من السكان لكي تقوم بدور الابيض الذي يحيا على حساب الزنجي » .

لهذا عندما حان موعد اجراء الانتخابات الجزئية في الدائرة الثانية بمدينة جيبوتي في ٢٣ مارس ١٩٧٥ ، كانت المعارضة المئكتلة ، قد أعدت لنفسها خطة نضالية :

- في فبراير من نفس العام ، انضم الى العصبية الشعبية الافريقية حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو تنظيم ينتمي الى المعارضة المعتدلة . وبهذا الانضمام اتحدت العصبية تسمية جديدة لها : العصبية الشعبية الافريقية للاستقلال .

- قررت المعارضة عدم الاشتراك في الانتخابات ، وقامت في سبيل ذلك بحملة توضيحية للسكان ، من خلال اجتماعات عقدتها عندما اقترب موعد الانتخاب .

وخان رد فعل الحزب الحاكم ، ان خاض المعركة الانتخابية بقائمة تضم نفس اسماء النواب الذين طعن في قورهم بامرسيح . ولكن في الوقت نفسه ، التفت من المعارضة مطلب الاستقلال . وان طالب به « عيسى مراحل » ومع البقاء شريكا لفرنسا . فكانت النتيجة ان فازت قائمة حزب على عارف بجميع المقاعد في المجلس النيابي . وبالنسبة اسفرت هذه المواجهة الاولى التي خاضتها المعارضة في نضالها السياسي ، بعد ان وحدت صفوفها وتكتلت ، عن تأكيد سيطرة الحزب الحاكم والسلطات الاستعمارية التي تقف وراءه - على الحياة السياسية في الاقليم .

ب - البحث عن الشرعية الدولية

كانت اهمية هذه الانتخابات المتوالية التي كانت تجري في الاقليم ، تكمن اساسا في اضعاف شرعية على الوجود الفرنسي امام الجماعة الدولية . فقد

الاقتصادية الاسرائيلية في جيبوتي . وقد تضمن الملف الذي وضعه الرئيس الصومالي أمام المسؤولين العرب الاتي :

- ان فرنسا اقامت في جيبوتي تجهيزا عسكريا هائلا . فاذا اضيفت القوات البرية الى القوات الجوية « سرب من الطائرات القناصة ومجموعه من الطائرات المختلطة » الى القوات البحرية والشرطة « التابعة للاقليم والشرطة المتحركة والاحتياطي » ، وكذا الى « مجموعة مستقلة من البدو » ، سنجد انه لكل ٢٠ نسمة من سكان الاقليم ، يوجد جندي فرنسي .

- ان فرنسا في محاولتها توسيع الميناء ودعم وجودها العسكري ، ارسيت عطاءات على شركات اسرائيلية ، اصبحت لها مصالح ذات شأن في الاقليم ، الى حد غدا معه هذا الاخير « بابا مفتوحا لمصالح الصهيونية في باب المندب » .

وقد جاء التعضيد العربي أولا في شكل بيان مشترك صومالي - سعودي يطالب « بتحديد البحر الاحمر وخليج عدن » تلتها بيانات مماثلة مع العراق وسوريا والكويت وجمهورية مصر العربية وليبيا والسودان واليمن الشمالي . وبالإضافة الى هذا ، تقرر طرح ملف الوجود الاقتصادي الاسرائيلي في جيبوتي على مكتب المناطق التابعة للجامعة العربية .

وفي نفس الفترة ، كان وفد يضم ٥ من زعماء العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، قد اعد دراسة عن قضية جيبوتي بهدف عرضها على الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية خلال الشهور القادمة . وكان الوفد قد حاول سلفا اجراء محادثات مع المسؤولين الفرنسيين في مطلع شهر يونيو ١٩٧٥ دون التوصل الى نتيجة ، فانتقل الى الجزائر ، باحثا عن تضامن عربي لقضيته الوطنية . وفي نهاية أكتوبر انعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ، وكان جدول اعمالهم ، يتضمن البحث في « قضية الساحل الصومالي المحتل » ، وخاصة مدينة جيبوتي . وقد أسفر البحث عن تشكيل لجنة تضم أربع دول « الاردن - الكويت - الجزائر - ليبيا » لتابعة هذا الموضوع ، حتى ينال الساحل الصومالي المحتل الاستقلال ، وتحريره من « الوصاية الفرنسية » .

٢ - التحرك في اتجاه الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية : وكانت الصومال ايضا وراء

كانت فرنسا مؤقتا ، تكرر انها ليست بالدولة المستعمرة بالمعنى المعروف ، وانها لم تبقى في الاقليم الا بناء على ارادة سكانه . ومما ساعد ايضا على اضعاف صيغة « الشرعية » على هذا الوجود الفرنسي ، عدم تبني احدى الدول المعظمى ، ايا من الاطراف المعنية بالصراع السياسي الجاري داخل الاقليم ، مما كان يحرم القوى المعارضة من سند خارجي فعال .

وقد أدركت المعارضة ضعف مركزها امام القوى الاستعمارية واعوانها داخل الاقليم من جهة ، وكذا عدم المبالاة الذي أبدته الجماعة الدولية نحو قضيتها من جهة أخرى باستثناء جمهورية الصومال . لهذا بدأت المعارضة - بعد انتخابات مارس ١٩٧٥ - في السعي في الخارج على الشرعية الدولية ، وكانت في ذلك تركز على مبدأ حق تقرير المصير الذي اقره ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب دون استثناء ، في محاولة اخراج قضية استقلال الاقليم من الاطار الشرعي الزائف الذي وضعته له فرنسا منذ منتصف الستينات . وحتى يتم لها ذلك ، شرعت في التحرك في المجالين الاقليمي والقاري على السواء ، وجاء التحرك الاول في اتجاه الدول العربية ، من خلال الجامعة العربية ، والثاني في اتجاه منظمة الوحدة الافريقية ، وفي كلا الاتجاهين قامت الصومال بدور نشط .

١ - التحرك في اتجاه العالم العربي - جاء أول تحرك « للعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » عن طريق رئيس جمهورية الصومال ، السيد زياد بري الذي كان قد التقى في أكتوبر ١٩٧٤ برؤساء الدول والحكومات العربية عند عقد مؤتمر القمة العربي في الرباط ، موضحا لهم قضية الاقليم . وكانت النتيجة اعتماد المؤتمر في نهاية أعماله ، قرارا يدعو فرنسا « الدولة الصديقة » الى الاعتراف بحق اقليم جيبوتي في الاستقلال .

وفي منتصف عام ١٩٧٥ قام الرئيس الصومالي بجولة جديدة في عدة عواصم عربية ، كان الهدف الرئيسي منها ، الحصول على سند عربي فعال لقضية استقلال اقليم جيبوتي . وكانت لديه حجتان ابرزهما أمام الرؤساء العرب ، الاولى هي الخطر الذي يشكله الوجود العسكري الفرنسي المكثف في الاقليم ، والثانية أهمية المصالح

استراتيجية للمنطقة . والمعروف ان الصومال ، كانت تتلقى معونة عسكرية واقتصادية ضخمة من الاتحاد السوفييتي ، في حين كانت الولايات المتحدة تمد اثيوبيا بالمعونة .

ونتيجة لهذا الصراع الذي بدا داخل المؤتمر الفرنسي ، وانها تساند شعب جيبوتي في الكفاح رأت الصومال ان تعلن لأول مرة على الملا ، انه ليست لديها مطالب اقليمية في ساحل الصومال الذي يقوده للاستقلال . واعقب ذلك تصريح مماثل من قبل اثيوبيا ، التي أكدت « انه مهما كان لديها من حقوق تاريخية على الاقليم ، فانها تعترف بان هذه الحقوق أصبح لا مكانة لها أمام حق كل شعب في الاستقلال . » لهذا جاء قرار المؤتمر بتشكيل مكتب تابع للجنة التحرير للتنسيق بين الحركات التي تكافح في سبيل استقلال الاقليم « ٣٠ يوليو ١٩٧٥ » وقد اقترح ان تكون دار السلام مقر هذا المكتب للتنسيق ، ولكن هذا الاقتراح أرجىء البت فيه بعد ان طالبت كل من اثيوبيا والصومال ، بأن يكون المتر في عاصمة كل منهما .

وبصفة عامة ، فان ما تبلور من مواكبة التحرك الصومالي وتحرك المعارضة الحزبية ، للحصول على الشرعية الدولية ، هو اولوية هدف استقلال الاقليم ، وهي الوقت نفسه منح الحركة الوطنية داخل الاقليم وخارجه ، قاعدة قانونية جديدة للانطلاق «التأييد العربي والافريقي» . وبالتالي أصبح عليها ان تعمل على توحيد صفوفها لتشكيل جبهة قوية قادرة على تنفيذ شرعية نظام الحكم الداخلي المطبق على الاقليم ، الذي يرأسه على عارف ، كخطوة أولى في طريق استقلال الاقليم ، تليها خطوة ثانية : تنفيذ شرعية نتائج الانتخابات والاستفتاءات المزيفة التي اعتادت فرنسا اجراءها في الاقليم ، لتبرر بها وجودها ، واخيرا المطالبة بالاستقلال ، وبانتهاء الوجود الفرنسي .

المرحلة الخامسة في قضية جيبوتي

وقد شهد النصف الثاني من عام ١٩٧٥ تطورات هامة على الصعيدين المحلي والاقليمي ، أدت الى دفع قضية استقلال اقليم عفر وعيسى الى مرحلتها الخامسة التي بدت عليها اليوم ، وهي تطورات تتعلق بتحركات الاطراف المعنية بالقضية .

١ - تحرك الرئيس علي عارف

فمن جهة ، أدى تدهور الحكم المحلي

النتائج التي حققها تحرك احزاب المعارضة في اتجاه الدول الافريقية .

- فعندما عقدت منظمة الوحدة الافريقية دورتها العادية الثالثة والعشرين في مقديشو « ٦ - ١١ يونيو ١٩٧٤ » نجحت الصومال في ادراج قضية الاقليم ضمن جدول اعمال الدورة ، مما أدى الى اعتماد هذه الاخيرة قرارا « يطالب الحكومة الفرنسية بوضع حد للاعتقالات التعسفية والطرود الجارية في الاقليم المسمى بالصومال الفرنسي » ، وفي الوقت نفسه يعلن « مساندة المنظمة من وجهتي النظر المعنوية والمادية للكفاح الذي يقوده شعب الصومال الفرنسي لتحقيق استقلاله وتحريره » .

- في نهاية أكتوبر ١٩٧٤ ، قام الرئيس الصومالي بجولة في عدة عواصم افريقية لعرض قضية شعب اقليم جيبوتي وقد التقى في دكار بالرئيس السنغالي ليوبولد سنغور ، حيث اجري محادثات مع هذا الاخير ، أسفرت عن اصدار بيان مشترك « يطالب بتحرير ساحل الصومال الفرنسي » . وقد ردت فرنسا على هذا البيان ، بقطع اعتماد قدره ٣ مليارات من الفرنكات القديمة كان قد فتح لصالح تحقيق مشروع للتنمية بالسنغال . ولكن هذا الاجراء لم يمنع الرئيس زياد بري من الحصول على تصريحات مماثلة تؤيد قضية الاقليم في عواصم افريقية أخرى : بانجول « جامبيا » بساو « غينيا » كوناكري « غينيا » واجادوجو « فولتا العليا » « نيامي » « النيجر » ابرا « غانا » كوتونو « داهومي » لومي « توجو » .

- وعند عقد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في كمبالا « اوغنده » في نهاية شهر يونيو ١٩٧٥ ، قام سباق بين الصومال واثيوبيا كل منهما على مساندة المنظمة للحزب الذي تقف وراءه ، ودعت الى تكوينه في المنفى . فقد كانت اثيوبيا تساند « الحركة القومية لتحرير جيبوتي » التي شكلت في « ديرى ديوا » « اثيوبيا » بينما تقف الصومال بجانب « الجبهة لتحرير ساحل الصومال » التي قُسمت في مقديشو « الصومال » . وقد ايدت الدول العربية الافريقية المطلب الصومالي ، بينما ساندت ليبيريا وكينيا وسوازيلاند وغيرها من الدول ، المطلب الاثيوبي .

والجدير بالذكر ، ان هذا الانقسام داخل المؤتمر ، لم يكن سببه الوحيد المنافسة القائمة بين الصومال واثيوبيا ، فان الدول العظمى قد بدأت من جانبها تهتم بالاقليم من خلال أهداف

ولكن اصدق تعبير لوصف المفاوضات التي شرع فيها الرئيس على عارف مع المسئولين الفرنسيين ، قد تضمنه بيان للسفارة الصومالية في روما جاء فيه : « ان الحكومة الفرنسية ترغب في اقامة حوار مع الصورة التي تعكسها ، وعلى حساب حوار مع الشعب المعنى الاول بالامر » .

وقد اتسم هذا التحرك الذي شرع فيه الرئيس على عارف ، بالشاط في كافة الاتجاهات فحصل شهر اكتوبر ١٩٧٥ قام بريارة اثيوبيا ، حيث اتبع انه ابرم صفقة مع المسئولين الاثيوبيين ، تضمنت معهدا منه ببيع المسحوق عبر الحدود لمساعدة المعمرين الاثيوبيين الذين نهروا على حكمه اديس ابابا ، ودبت مقبل بايدي هذه الاحيرد له . كذلك قام الرئيس على عارف بزيارته مماليه الى الصومال ، وسحبه قوبل بعداوه شديده .

٢ - التحرك الفرنسي

منذ ان اقرت نتائج الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ١٩ مارس ١٩٦٧ ربط مصير الاقليم بفرنسا ، ظلت هذه الاخيرة متمسكة بما تسميه « شرعيه » وجودها - المدني والعسكري - في الاقليم ، على اساس ان هذا الوجود مستمد من رغبة السكان انفسهم ، وبالتالي ترفض فرنسا اي مجال لاعادة طرح هذا الوجود ، بحجة ان ارادة اغلبية السكان ، لها الاولوية على اي اعتراف او سند دولي لمجموعة تطالب بتغيير هذا الوضع .

ومما زاد من تمسك فرنسا بالبقاء في الاقليم ، انه منذ انسحاب بريطانيا من عدن ، وحرب اكتوبر ١٩٧١ ، اكتسبت قاعدة جيبوتي اهمية استراتيجية جديدة ، خاصة بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية في يوليو ١٩٧٥ . فقد انتقل الصراع بين الدول العظمى من منطقة الشرق الاوسط الى شمال غرب المحيط الهندي ، حيث تقع الجزيرة العربية والخليج بمواردهما البترولية الهائلة ، وحيث يتم نقل الجراء الاكبر من بترول الشرق الاوسط في اتجاه اوروبا والشرق الاقصى . ومن جهة اخرى . فان قيام الثورة في اثيوبيا من جهة ، وتزايد الوجود السوفييتي في الصومال ، احداثا خلا في توارن القوى المتصارعة في المنطقة . كل هذا اعطى فرنسا - التي تنطلق الى استعادة مكانتها كدولة عظمى بها الكلمة عند

الادوفاطى الذي دام ، عن طريق ممارسة الرئيس على عارف ، بتواطؤ مع السلطات الفرنسية ، الى تصعيد الصراع الداخلي ، وذلك لصالح القوى الوطنية المعارضة التي أصبحت في نهاية العام ، تضم العديد من الشخصيات التي كانت معروفة حتى ذلك الحين « بالاعتدال » في موقفها السياسي ، وكذا شخصيات أخرى من عفر ، كانت تحن مراكز قيادية داخل النظام القائم . بهذا عندما حاول الرئيس على عارف قطع الطريق أمام تيار المعارضة الجارف ، بتبني مطلب الاستقلال ، والتوفيق بين هذا المطلب وارتباط نظام حكمه بالوجود الفرنسي « تحت شعار الاستقلال مع فرنسا وليس ضدها » املا ان ينجح في امتصاص الاستياء الشعبي المتصاعد ضد أسلوبه في الحكم ، اثارته هذه المحاولة معارضة شديدة ، امتدت حتى داخل المجلس النيابي الاقليمي . خلال شهر نوفمبر ، وقف الرئيس على عارف يواجه حركة « نمرد » قام بها ١٢ عضوا يقودهم السيد بركات جورات ، عندما سحب هؤلاء النواب نفقهم من الرئيس ، قدموا مذكرة تحذر من قيام « حرب اهلية » وقد جاء في المذكرة « انه اذا تعدد على السكان عن اعلان الاستقلال ، ان يعبروا عن ارادتهم ومما للاسس الديموقراطية ، وخاصة عن طريق اجراء انتخابات حرة ، اذا كان لابد ان تسلم البلاد وهي بقيادة الى رئيس الحكومة الحالي ، فاين ادن الاستقلال ؟ اين هي العدالة ؟ اين هي الحرية ؟ والمعروف ان على عارف كن يرفض اجراء انتخابات جديدة تحدد مصير الاقليم .

وقد اثار ايضا تحرك الرئيس على عارف للحصول على موافقة فرنسا على منحها الاقليم الاستقلال ، مقابل الابقاء على قواعد العسكرية ، موجه من الاسنياء الشديد في صفوف السكان وقد تولت حركة تحرير ساحل الصومال التعبير عنه في بيان لها اصدريته في الجزائر في ٨ يناير ١٩٧٦ جاء فيه :

المطالبه بهدم سور الاسلاك الشائكة « حائط الدل » الذي يحيط بمدينة جيبوتي كشرط مسبق لاي تفاوض ، وعودة جميع اللاجئين السدين يقيمون في الخسارج واطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين ، وحل القاعدة العسكرية في جيبوتي . وكانت هذه المطالبات تسمى في جوهرها انتهاء حكم علي عارف ، وكذا انتهاء الوجود الفرنسي في الاقليم .

تسوية المشاكل الدولية - الرغبة في أن تقوم في جيبوتي بدور الرادع للأطماع السوفيتية « ١٠ » .
ولكن من جهة أخرى ، فإن سياسة فرنسا إزاء الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة ، والرغبة التي لديها في أن تكون « الدولة الصديقة للعرب » ، تملئ عليها أخذ المطلب العربي الخاص بتصفيّة الاستعمار في إقليم عفر وعيسى ، بعين الاعتبار .
لهذا كله رأت فرنسا التوفيق بين هذين الخطتين السياسيتين المتعارضتين في قبولها الاقتراح الذي تقدم به الرئيس على عارف للتفاوض بشأن استقلال الإقليم ، وذلك مقابل الإبقاء على قواعدها العسكرية في جيبوتي . وقد جددت فرنسا في السعي إلى دعم هذا الوجود أولا ، ثم الحصول على موافقة الدول العربية والأفريقية ثانيا .

٣ - التحرك الصومالي

إن التحرك الصومالي منذ منتصف الستينيات الماضي ، نابع عن موقف لم يتغير ، وهو المطلب الإقليمي المدون في الدستور الصومالي ، وإن كان أسلوب هذا التحرك قد تدرج وفقا للأحداث التي طرأت على قضية الإقليم . فمما أعلنت الصومال في مؤتمر « كامبالا » للوحدة الأفريقية ، عن التخلي عن أي مطلب إقليمي على الصومال الفرنسي ، انقسم تحرك المسؤولين في مقديشيو بالرونه الدبلوماسية التي بدت واضحة ، بصفة خاصة ، في اتصالاتهم مع المسؤولين الفرنسيين . وفي الوقت نفسه ، راعت حكومة مقديشيو الحذر من دعم موقف الجبهة القومية - وقد اعتبرت جبهة التحرير لساحل الصومال جزءا من هذه الأخيرة - على الصعيدين القاري والدولي على السواء .
والجدير بالذكر ، أن وضع الصومال - وهي دولة ستمى في أن واحد إلى العالم العربي والمجموعة الأفريقية - كان خير أداة لها في اتصالاتها بالدول العربية والدول الأفريقية .

وبالطبع ، ترفض الصومال صيغة الاستقلال التي اقترحتها على عارف والتي قبلتها فرنسا في بداية هذا العام ، والتي يراها خير ضمان « للحفاظ على وحدة حدود الإقليم ، وفي الوقت

تسوية المشاكل الدولية - الرغبة في أن تقوم في جيبوتي بدور الرادع للأطماع السوفيتية « ١٠ » .

ولكن من جهة أخرى ، فإن سياسة فرنسا إزاء الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة ، والرغبة التي لديها في أن تكون « الدولة الصديقة للعرب » ، تملئ عليها أخذ المطلب العربي الخاص بتصفيّة الاستعمار في إقليم عفر وعيسى ، بعين الاعتبار .

لهذا كله رأت فرنسا التوفيق بين هذين الخطتين السياسيتين المتعارضتين في قبولها الاقتراح الذي تقدم به الرئيس على عارف للتفاوض بشأن استقلال الإقليم ، وذلك مقابل الإبقاء على قواعدها العسكرية في جيبوتي . وقد جددت فرنسا في السعي إلى دعم هذا الوجود أولا ، ثم الحصول على موافقة الدول العربية والأفريقية ثانيا .

ويمكن أيضا وصف هذا التحرك الفرنسي ، بأنه في الوقت نفسه ، سياق مع الزمن ، فإن وحدة الصراع الداخلي الناتج عن تدهور نظام حكم على عارف ، كفيته بدفع « العصبية الشعبية الأفريقية للاستقلال » ، إلى إبرام تحالف مع « جبهة التحرير لساحل الصومال » المتطرفة ، وهي الحركة البضائية التي ولدت في مقديشيو . والتي نجح إلى الكفاح المسلح لانتزاع الاستقلال ، كما تضم عناصر من أصل صومالي . يترجمها « عمر عثمان رابع » ، مما قد يضاعف من تعقيد القضية ، ويعرقل الجهود الفرنسية ليجاد تسوية تتلاءم مع مصالح فرنسا .

كذلك هناك عامل آخر - وهو عامل دولي - قد يدفع فرنسا إلى التعجيل بتحريكها الدبلوماسية . ففي ٥ ديسمبر ١٩٧٥ اعتمدت لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، قرارا تضمن بقدا قاسيا للإدارة الفرنسية المطبقة على الإقليم ، كما يطالب فرنسا بمنح الاستقلال له ، لما يشكله الوضع الداخلي في الإقليم من تهديد للسلام والأمن في المنطقة ، كما أنه كفيل بأن يؤدي إلى عواقب سيئة للسلام والأمن الدوليين ، إذا لم يتم التوصل إلى

٩ - قرار مؤتمر القمة المنعقد في الرباط في أكتوبر ١٩٧٤ .

١٠ - شاركت في صيغة هذا القرار : مجموعة الدول الأفريقية والجزائر « وبينيه والكونجيو وجزر القمر وغينيا بيساو وغينيا وغينيا الاستوائية ومدغشقر وسيبيريايون وبنزانيا ونيجيريا » . وقد حصل القرار على ٩٤ صوتا ضد صوت واحد (إثيوبيا) ، وامتنعت ٢٧ دولة عن التصويت .

نفسه ضمان الامن وحماية كرامة سكان
الاقليم» « ١١ » .

٤ - التحرك الاثيوبي

ان موقف اثيوبيا من قضية اقليم عفر وعيسى ،
يهيمن عليه النزاع الصومالي الاثيوبي ، او
بالاخرى التطلعات الاقليمية التي لدى الصومال
ازاء اقليم « اوجاون » في اثيوبيا وساحل
الصومال الفرنسي . وهي تطلعات لا تفتأ حذومة
أديس أبابا تذكر أنها مدونة ضمن الاهداف
الاساسية في الدستور الصومالي « ١٩٦٠ » .

وعندما كان الامبراطور هيلاسلاسي يحكم
اثيوبيا ، كان موقفه واضحا ، وهو يتلخص في
الضغط على فرنسا - من خلال علاقات تفضيلية
قائمة بين الدولتين - لعدم منح سكان الاقليم
الاستقلال . بل اهمية جيپوتي بالنسبة لحكومة
أديس أبابا ، كانت تجعل هذه الاخيرة حريصة على
منع طرح قضية الاستقلال . ان الهدف الاساسي
وراء ذلك ، هو الحفاظ على خط السكة الحديدية
الذي يربط اثيوبيا بالبحر . وحتى يتحقق هذا
الهدف ، لم يتردد الامبراطور هيلاسلاسي في
تصدير نبات « القات » الى ساحل الصومال
الفرنسي ، حيث انتشر تعاطيه ، كما راعى ايضا
اقامة علاقات اقتصادية مع السكان في اقليم عفر .

ولكن منذ ان ولى عهد الامبراطور هيلاسلاسي ،
وجلس مجلس الثورة محله ، كان على هذا الاخير ان
يسلك سياسة أكثر توافقا مع اهدافه الثورية ، وان
كان الهدف الرئيسي لم يتغير .

وعلى هذا الاساس ، كان على حكام أديس
أبابا ، ان يصيغوا سياسة جديدة تتعلق باقليم عفر
وعيسى ، تكون قائمة على مبادئ اساسيين : اولا
الموافقة على الاستقلال الاقليمي ، ولكن دون تحديد
صيغة هذا الاستقلال . ثانيا ، العمل على ضمان
المصالح الاقتصادية الاثيوبية من خلال اشياء
تعاون افريقي في المنطقة . « ١٢ » . هذه السياسة
الجديدة تعني : اولا ان اثيوبيا تقبل أية تسوية

لقضية الاقليم ، ما دام ان هذا يضمن لها مصالحها
الاقتصادية . ثانيا ، ان اثيوبيا تريد ان يسود
الاستقرار ساحل الصومال الفرنسي ، كما يشكل
ذلك عنصرا هاما لدعم استقرارها الداخلي .

وانطلاقا من هذا الموقف ، تبلور التحرك
الاثيوبي بصفة خاصة ، عند عقد الدورة السادسة
والعشرين لمؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية
في أديس أبابا في ٢٢ فبراير ١٩٧٦ في شكل
الاقتراح الذي بداه رئيس الحكومة الاثيوبية أمام
المؤتمر ، وذلك بإقامة توافق بين الرئيس على
عارف وجبهة المعارضة في الاقليم . وقد تضمن
تصريح الجنرال تيفيري بانتي الاتي :

« على منظمه الوحدة الافريقية الان ، أن تشجع
الى أقصى حد ممكن ، اي اتفاق حول برنامج يؤدي
الى الاستقلال » . كما دعا الرئيس الاثيوبي
المنظمة ، الى عدم الاستهانة بالقلق الطفيل الذي
أبداه شعب جيپوتي ازاء عدم قدرته على الدفاع
عن وحدة ترابه واستقلاله ، « ولذلك على المنظمة
الافريقية أن تكفل له الضمانات الكافية » ، كما أنه
على الدول المتاخمة للاقليم ، « أن تلتزم بعهود
معبوية معينة » .

ويلاحظ أولا في هذا الموقف الجديد ، ان اثيوبيا
لم تعد تلتقي بتقلها الكلي على الرئيس على عارف ،
كما كانت تفعل في الماضي ، وأنها اعترفت ضمنا
بحق العصبة الشعبية الافريقية بالاستقلال . في
تمثيل شعب الاقليم . وقد رأى بعضهم في هذا
التعبير في الموقف الاثيوبي ، أنه مبادرة في اتجاه
الصومال ، للحد من التوتر القائم بين الدولتين .

وثانيا ، ان اثيوبيا بهذا الموقف الجديد ، قد
اختارت الوقت المناسب لبحث المنظمة القارية على
تقديم « تسوية افريقية » ، وهي بذلك تندرج الى
مجموعه الدول الافريقية . مثل كينيا واوروغوايا ،
التي تأمل في ان يتوصل الرئيس على عارف الى
اتفاق ما مع المعارضة داخل الاقليم . قبل أن
يحصل على الاستقلال .

وثالثا ، ان اثيوبيا ترحب من خلال هذا الموقف ،
بوجود عسكري فرنسي في الاقليم ، يكون بمثابة
ضمان للاستقرار في المنطقة ولولفترة ما .

١١ - صحيفة نوموند ٢ يناير ١٩٧٦ .

١٢ - كان هذا هو جوهر الخطاب الذي ألقاه الرئيس الاثيوبي أمام المؤتمر السادس والعشرين لوزراء الدول
الافريقية

٦ - تحرك جبهة تحرير ساحل الصومال

كان أهم تحرك لهذه الجبهة التي ولدت في الصومال - وهي جبهة نضالية تؤمن بحسب العصابات - يتمثل في حركة اختطاف عدد من الاطفال الفرنسيين في «لويودا» . وهي عملية أضفت على قضية الاقليم ظلالة قائمة . ولكنها في الوقت نفسه أوحى لفرنسا بأن تدرك مدى خطورة التمهل . في التحرك لمنح الاقليم الاستقلال . لهذا صرح الوزير الفرنسي لاقليم ما وراء البحار أوليفي شيرن في ١٢ فبراير أمام اذاعة أوروبا : « بأنه ليس من المستحيل أن تجري فرنسا استفتاء آخر في جيبوتي قبل نهاية هذا العام ، إذا توافرت جميع الضمانات في الوقت المناسب » .

الخاتمة

في الواقع ، ان فرنسا أصبحت اليوم سجيئة السياسية التي مارستها في الماضي . فان على عارف الذي صعدته فد أفلت من قبضتها . والقانون الذي يحكم الاقليم ، لا يسمح لها بالإطاحة به ، بعد ان اكتسب شرعيته وجوده من خلال الانتخابات المزيفة المسماة التي أجريت في الماضي ، بتواطؤ مع فرنسا . كل هذا يطرح تساؤلات أمام بعض المسؤولين في باريس ، ماذا يمكن عمله ؟ اسقاط الرئيس على عارف ؟ قانونيا ليس هذا ممكنا . اجراء انتخابات جديدة ؟ ان فرنسا غير قادرة على هذا أيضا ؟ إعادة نقل السلطات مرة أخرى الى المندوب السامي ؟ كم سيكون مثل هذا الامر تراجعاً مريعاً ، في الوقت الذي نتكلم فيه عن الاستقلال لأبد اذن من « حل بدين » ولكن ما هو ؟ وتواجه فرنسا ايضاً ، انتقادات الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي تبني قضية الاقليم ، ويرى الحزب أن الوقت لم يعد مناسباً لالقاء حطب حول الاستقلال ، بل اقامه اسس ضمن انتقال السلطات الى الشعب . اما على عارف ، فإنه صنيعة الادارة الاستعمارية ، ولم يعد يمثل سوى شخصه ، بالرغم من كل المساندة التي ضمنها له الحكومة الفرنسية والقوات العسكرية المربطة في جيبوتي . ان فرنسا لم يعد أمامها سوى طريق واحد ، هو الاعتراف بشرعية تمثيل العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال دون ابطاء ، حتى لا يؤدي ذلك الى الدفع بالشباب في الاقليم ، الى

٥ - تحرك المعارضة داخل الاقليم

في مثل هذا الاطار الجديد الذي اكتسبته « قضية جيبوتي » ، ماذا كان موقف المعارضة المتمثلة في « الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » ، والتي يرأسها « حسن جولد » و « أحمد ديني » ؟

في ١١ فبراير ١٩٧٦ نظمت الجبهة الشعبية ، مظاهرة طافت بشوارع جيبوتي ، وكانت اهمم المطالب التي عبرت عنها ، تردها الهتافات : « لا استقلال بدون انسحاب القوات العسكرية الفرنسية » ، « يسقط نظام حكم على عارف » ، « اطلاق سراح زعمائنا والمعتقلين السياسيين مسورا » ، « ايقاف أي قمع استعماري » . واحيرا « الاستقلال مع الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » .

ويؤكد بعض المراقبين ، أن هذه المظاهرة المنظمة ، كان الهدف الرئيسي منها ، اجبار الاطراف المعنية بالقضية . على الاعتراف بتمثيل « الجبهة الشعبية » لسكان الاقليم ، أكثر من التقدم بمطالب تعد في نظر الدين يتحركون في طريق تسوية القضية ، متطرفة . والدليل على هذا الرأي ، التصريح الذي أدلى به « حسن جولد » ابتديرون « عندما قال : « اننا بذلك قد خطونا الخطوة الاولى ، وعلى باريس أن نخطو الخطوة الثانية » .

ولكن من جهة أخرى ، فإن العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، تنضم جناساً يمكن أن يوصف بالراديكالية . وهو التيار الذي يبرع به « أحمد ديني » الذي اعتقل خلال المظاهرة ، والذي يعده على عارف منافسه الخطير الاول ، خاصة وأنه ينتمي الى عفر مثله .

كذلك للعصبة الشعبية علاقات طيبة مع الحزب الاشتراكي الفرنسي . وهي في ذلك تعتمد على هذا الأخير ، مساندة مطالبها داخل الجمعية العامة الفرنسية .

لهذا كله ، أصدرت العصبة الشعبية بياناً يطالب فرنسا « باجراء مفاوضات جدية » ، ويؤكد بأن الجبهة ترغب في ابلأغ اثيوبيا والصومال « مقترحاتها الخاصة بضممان تعاون اقليمي مثمر ، في اطار احترام مصالح كل منهما ووحدة الاقليمية » .

الانضمام الى جبهات أخرى دخيلة ، مثل جبهة تحرير ساحل الصومال الفرنسى .

وأخيرا يطالب الحزب بان يجرى الاستفتاء المقبل فى الاقليم فى ظروف مختلفة عما جرى فى الماضى ، وعلى نحو يتيح للسكان امكانية التعبير عن ارادتهم .

وفى ضوء جميع هذه التطورات الاخيرة التى استجدت على قضية اقليم عوز وعيسى ، يجدر بنا التساؤل : ماذا سيدون عليه مستقبل جيبوتى ؟ ان زمام الامور تملكه اليوم ثلاثة اطراف : فرنسا ، وهى تعمل على اجراء استفتاء جديد حول السؤال التقليدية الذى عرف بدايته مسبقا .. هل يرغب سكان الاقليم فى الاستقلال أم البقاء مع فرنسا ؟ ولكنها قد تقادت بذلك اهم سؤال يرغب شعب الاقليم فى طرحه وهو : مع من يريد الشعب الاستقلال ؟ وبذلك تبقى فرنسا على الرئيس على عارف ، الذى مازال حتى هذه الساعة ، خير ضمان لبقائها العسكرية فى المنطقة .

أما الطرف الثانى ، فهو على عارف الذى يملك كافة السلطات فى الاقليم ، وهو يعمل على تخفيف الاوضاع ، ليبقى فى الحكم متخطيا فى ذلك ارادة الشعب ، ومعتمدا على فرنسا المجبرة على التفاوض معه ، وعلى الحصول على تأييد المنظمة الافريقية .

وأخيرا كان الطرف الثالث هو شعب الاقليم نفسه والعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، التى ضمنت مفهومها للاستقلال هدفين هما : اسقاط الرئيس على عارف ، وانسحاب القوات الفرنسية من جيبوتى .

هذه هى الاطراف الثلاثة وقد سجل تحرك على عارف انتصارا له فى هذه الجولة الاولى . ولكن الاحداث التى توالى على الاقليم خلال النصف الاول من العام الماضى قد كشفت عن تحرك آخر قامت به الاحزاب من جهة وتحرك ثالث قامت به جبهة تحرير الساحل الصومالى المقيمة فى الجمهورية الصومالية ، ادى الاثنان الى احواء هذا الانتصار الذى حققه على عارف من مضمونه . فقد تأزمت الاوضاع فى الاقليم على نحو ابرز مدى خطورة ترك هذه الامور دون تدخل من المجتمع الدولى . لهذا بادرت منظمة الوحدة الافريقية بايفاد بعثة يرأسها مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية ومكونة من

ثمانى دول لزيارة الاقليم واجراء اتصالات مع القوى السياسية المختلفة هناك لمنحه الاستقلال الذاتى . كذلك قامت هذه البعثة بزيارة الدول المجاورة للاقليم فى اواخر شهر ابريل لبحث الخطوات التى ستتخذ لتحقيق استقلاله .

وفى بداية مايو ١٩٧٦ قام وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجية بزيارة الى القاهرة والحرطوم للبحث عن كيفية منح الاستقلال للاقليم على نحو مرض . وكان موقف فرنسا يتلخص فى ان يتم الاستقلال عن طريق الاستفتاء تحت اشراف الامم المتحدة او الجامعة العربية مع موافقة سكان الاقليم على ذلك . أما موقف الصومال واثيوبيا فيمكن تلخيصه كالآتى : تحترم الاولى ارادة شعب جيبوتى فى الاستقلال كما تستجيب لرغبته اذا طلب الانضمام . تشترط الثانية توفير ضمانات الاستقلال تحت اشراف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

على اى حال ان حصول الاقليم على الاستقلال قد أصبح امرا مؤكدا بعد ان دعم هذا المطب أكثر من محفل دولى ، جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر دول عدم الانحياز فى الجزائر ومنظمة الامم المتحدة . ولكن من جهة أخرى ان حسم قضية الاستقلال يطرح ٣ مشاكل رئيسية : الاولى تتعلق باللأجبيين المقيمين داخل الحدود الاثيوبية والحدود الصومالية ، والثانية تتعلق بميزانية الاقليم التى تعتمد أساسا على فرنسا والثالثة تتعلق بالقبلية التى تشجعها الدول المجاورة .

لهذه الاسباب جميعها يجدر بنا ان نتساءل : اذا حصل الاقليم على الاستقلال على النحو الذى تريده فرنسا ماذا يخفى المستقبل له ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف وتحرك العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال التى تعتبر اكبر احزاب المعارضة ازاء نتائج الاستفتاء ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف الصومال ؟ ان تجارب حديثة مثل تجربة الصحراء المغربية قد اثبتت ان عملية ضم اقليم من قبل دولة مجاورة له يمكن ان تلى بسهولة خطوات تصفية الاستعمار فيه .

لهذا كله فان مصير الاقليم لا يمكن ان يحسم الا عن طريق اتفاق يأتى نتيجة لاتفاق بين جميع الاطراف المعنية ومع ضرورة مراعاة ارادة سكان الاقليم انفسهم .



ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق

د. أسعد عبد الرحمن

المعدنية والسياسية والاقتصادية، وربما العسكرية الاسرائيلية. ايضا . بل أن بعض القوى الدولية سجت ، في احبان لبست بالقليلة ، الى تعزيز نفوذها ، أو بمعقلصه في المناطق الواقعة تحت تأثيرها أو المتحالفة معها ، عن طريق ترتيب انقلابات عسكرية ، على النحو الذي وقع في فيتنام الجنوبية ، وكومبوديا ، واليونان واثيوبيا ، والبرتغال . هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، تشعل ظاهرة الانقلابات العسكرية ، بالصفوات الحاكمة في البلدان النامية ، وتفكير القوى المعارضة بها . تماما مثلما تحظى باهتمام القضاة الواسعة من جماهير تلك البلدان . ذلك ان هذه الانقلابات ، هي « قوة الدفع » التي تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة السلطة ، أو ترتفع ، وساطها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسي . وهي في ذلك كله تطور ، يمكن ان يكون سلبيا أو ايجابيا تبعا للحالة ، وظاهرة مرتبطة مباشرة بمصالح وحريات قواعد عريضة من

ظاهرة الانقلابات العسكرية، حيزا هاما من تفكير كل من له صلة او اهتمام بالفصايا العامة، ليس في العالم النامي محسب.

بل وفي العالم المتقدم ايضا. ذلك ان جوء الدول المختلفة ، الى ترتيب واعداد انقلابات ضد النظم المعادية ، قد شكل اسلوبا بارزا من اساليب « الحرب الباردة » التي دارت رحاها على مدار المسرح الدولي حتى عهد ماض ليس بالبعيد . كما انها الآن سلاح لا يعنى استعماله من قبل احد الاطراف الدولية - على عرار ما حدث في اندونيسيا وغان وشيبي على سبيل المثال - بجوز ذلك الطرف للخط الاحمر المسموح الوصول اليه في إطار التنافس المشروع المعترف به دوليا . كذلك ، فإن القوى العالمية وبخاصة الاكبر بينهما ، عتد بالانقلابات العسكرية ، من رايوة كويتها برغب في منع حدوثها في مناطق نفوذها لما يعنيه وقوعها من خسارة لها على كافة المستويات



(*) د. أسعد عبد الرحمن ، الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت .

بالحواشى المضمنة . وينقسم البحث الى قسمين رئيسيين ، افترضتهما طبيعة المهمة المحددة سابقا ، والخاصة بتقديم النموذج النظرى ، الذى يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية . فالنموذج فى مثل هذه الحالة ، لا بد له من ان يتطرق الى الطريقة المثلى للبحث ولدراسة الظاهرة . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الاول بكلمة « النهج » . كما أنه لا بد فى محاولة تقديم النموذج ، من بناء الهيكل أو الاطار النظرى اللازم لاستيعاب الظاهرة موضع البحث . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الثانى بكلمة « النموذج » .

١ - النهج :

ولعن النهج الافضل لدراسة الانقلابات العسكرية وللإجابة على الاسئلة المطروحة اعلاه ، هو النهج الوظيفى [Functional Approach] . ومعروف ان حتى تكتمل مقومات هذا الاخير ويمكن استخدامه ، لا بد من توفر شروط ثلاثة : [١] ظاهر لتفسر ، [٢] ونسق رئيسى [System] . تحصل فيه الظاهرة ، و [٣] تحديد لنتائج الظاهرة على النسق الكلى .

اما الظاهرة فمحددة وهى : الانقلاب العسكرى على النحو الذى حدث ، ويحدث ، منذ قرنين ، وبالذات فى الدول النامية - فى أمريكا اللاتينية أولا ، وفى باقى بلدان العالم الثالث لاحقا .

واما النسق الرئيسى ، فهو ما يسميه لويس كانتورى وسيفن شبيغل « النسق الداخلى » Internal System المتشكل من « مجموع العلاقات الخاصة بالتنظيمات التى تؤلف السياسة المحلية للنسق الرئيسى » وفى هذا المجال تنطبق « الحدود » المرسومة لتحليل « النسق الداخلى » على حدود المجتمع السياسى الذى يقع فيه الانقلاب العسكرى انطباقا تاما . ومع ذلك ، يراعى هنا عدم اغفال المؤثرات التى تصدر عن كل واحد من النسق الاقليمية والعالمية الاوسع المحيطة بالنسق الرئيسى . علما بأنه يمكن للتأثيرات هذه ان تتأتى عن مدخلات خارجية معززة للنسق ، [Supportive Inputs] ومدخلات نقيضة لها ، بحيث تترك أثرا بارزا على وظيفية أو لا وظيفية [Functioning & Dysfunctioning] النسق الرئيسى السياسى موضع البحث .

شعوب العالم النامى . ومهما تكن حقيقة الامر فانه ، يمكن الافتراض بأن غالبية قادة بلدان العالم النامى على الاقل ، الذين يهجون دوما باحتمالات حدوث انقلاب عسكرى عندهم ، يعانون من مضاعفات حالة استحواذ مضن ، مبعثه خوفهم من الخطر الذى تمثله « العسكرىتاريا » لديهم على نظمهم السياسية .

وما دام ان للانقلابات العسكرية ابعادها المشار اليها آنفا ، فلا غرابة اذن فى كونها ظاهرة تشد انتباه العديد من الباحثين والدارسين . . ولاسباب مختلفة . فبعض هؤلاء لا تتعدى دوافعه حدود الدراسة العلمية فى حد ذاتها ، فى حين سخر ويسخر بعضهم الآخر ، علمه وقلمه فى خدمة أجهزة لها غايات أبعد من مجرد العلم البرىء . وبغض النظر عن طبيعة الحوافز الكامنة وراءها ، ، شكلت الابحاث والدراسات التى تناولت موضوع الانقلابات العسكرية - بحكم كثرتها وجودتها - سيلا جارفا من المعلومات والحقائق ، حفر لنفسه مجرى واضحا فى اديم العلوم الاجتماعية بشكل عام ، وفى ادبيات التعبير السياسى بشكل خاص . الا أن هذه المعلومات والحقائق ، وأن غطت هوة الجهل التى منعت فى الماضى ، المهتمين بالظاهرة العسكرية من الاقتراب منها وتمحيصها وفهمها ، فانها لم تحمل مع تراكمها الكمية (المتمثل بمزيد من المعلومات والحقائق) التحول النوعى المطلوب [بمعنى بناء نظرية محدده تفسر ظاهرة الانقلابات] ، على الرغم من قيام بعضهم بمحاولات جادة فى هذا الصدد .

وليس هذا البحث الا محاولة لتقديم نموذج نظرى ، يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية ، من خلال الخروج بمخطط أو هيكل يحاول الإجابة بشكل عام - وان كان مكثفا - على اسئلة رئيسية من نوع : ما هو السياق الذى تنتظم صميم هذه الظاهرة ؟ ولماذا حدثت وتحدث ؟ واين تكثر ؟ ولماذا تتكرر ؟ ومتى يقع الانقلاب ؟ وكيف ؟ واخيرا الى اين ينتهى ؟ . والبحث ، وان اعتمد فى افتراضاته ، ونتائجه على معظم ما تم وضعه من دراسات رصينة فى هذا المجال ، فانه غير معنى بايراد التفاصيل الوقائعية ، التى بإمكان القارئ المهتم مطالعتها عبر الاسترشاد

فيها ، واخيرا [٣] بسبب الدور الابعد اثرا والاشد حسما ، الذي تلعبه الصفوات السياسية ، مقارنة بالادوار التي تؤديها الجماهير العريضة في معظم بلدان العالم الثالث . هذا ، على الرغم من الصعوبة ، التي لا حل شاف لها ، والخاصة باستحالة تقرير الثقل الدقيق لكل واحد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، على تصرفات القيادات في الدول المختلفة .

٢ - النموذج :

لا تشكل الانقلابات ، ظاهرة منفصلة عن مجمل التغيرات التي يشهدها المجتمع ، ولا سي وتم بمعزل عن مجموع الظروف المادية التي تحيط بالمؤسسات العسكرية في البلدان النامية . ولهذا ، ولقهم هذه الظاهرة ، ولتفسير حدوثها وتكررها في مجتمعات العالم الثالث ، لا مناص من وضع الانقلابات العسكرية في سياقها الطبيعي ، باعتبارها شكلا من أشكال التغير السياسي العنيف ، المرتبط عضويا بالتغير الاجتماعي الحاد ، الذي تشهده تلك المجتمعات . ومما لا شك فيه ، ان مفتاح فهم مسألة اقتتار ظاهرة الانقلابات العسكرية - الى حد بعيد - على الدول النامية ، يكمن في نمط التغير الذي تمر فيه مجتمعات هذه الدول ، مقارنة بالمجتمعات المتقدمة . ففي حين ان هذه الاخيرة ، امتلكت الوقت الكافي واللازم لتطورها ، عبر تناول « جرعات » تدريجية خفيفة او معقولة ، من التغير ، وجدت معظم المجتمعات النامية نفسها « مجبرة » على التطور « دفعة واحدة » ، والابحار في عباب « ثورات » عديدة في آن واحد . وفي ظل هذه الظروف ، لم تستطع النسق السياسية - البالية المتبسة او الحديثة الهشة - في تلك البلدان ، امتصاص طوفان ذلك التغير الهائل . بل ان بعض مجتمعات العالم الثالث ، شهد زحف تلك « الثورات » وتشابكها ، حتى قبل ان يكون له اي بنيان سياسي حقيقي .

وهكذا ، لا غرابة في ان يولد الزخم ، الذي لا سابق له ، الناجم عن التغير الاجتماعي في هذا القرن بالذات ، سيلا جارفا من الضغوط الناجمة عن نزابد الطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التي غمرت مجتمعات البلدان النامية . وقد أدت المواقف السلبية التي أبدتها الصفوات السياسية في هذه البلدان ، ومقاومتها لهذا الدفع من الجبهات

وأما نتائج الظاهرة [الانقلاب العسكري] على النسق الكلي ، فان تجديدها يقتضي عدم قصر البحث على تفحص « النسق الفرعي » العسكري [Military Sub-System] وحده ، اذ انسه لا يحد من فحص مجموعة النسق الفرعية الاخرى التي يتألف منها النسق الرئيسي [الكيان السياسي] الذي شهد الظاهرة ، وذلك بقدر علاقات هذه الاخيرة بالطبيعة الداخلية او الخارجية لمجموعة النسق الفرعية .

الا اننا يجب ان نعترف ان مهمة كهذه مهمة طموحة للغاية . وهي غالبا ما تكون أكبر من الامكانيات المتاحة [الباحثون والدارسون ، التكاليف المادية اللازمة . الخ] . واوسع من الاطار الذي تحددته اعتبارات الزمن [السرعة المعقولة والمطلوبة للانجاز] . واشد طموحا مما تسمح به طاقات العلوم السياسية والاجتماعية التي تشلها احيانا نواقصها وثغراتها المعترف بها . تلك النواقص والثغرات التي يستحيل معها ، رسم لوحة ديناميكية كاملة تشتمل ، في آن واحد ، على مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية ، التي تؤثر في أي نسق رئيسي وفرعي ، او تتفاعل به .

وفي الحالات التي تتور فيها مشاكل اضافية خاصة بالبحث ، لاضير من تحديد افق الدراسة ، بحيث تقتصر على تفاعلات « النسق الفرعي » المختلفة الفاعلة ، ضمن اطار « النسق الداخلي » كما تحدد آنفا . بل اكثر من ذلك ، قد تفرض الاعتبارات الخاصة بالظاهرة موضوع البحث [الانقلابات العسكرية التي تحدث في الدول النامية أكثر كثيرا من غيرها] تضيق افق الدراسة ، بحيث تتلون معها الاسئلة المطروحة بصيغة الانحياز النخبوي [Elitest Bias] .

ومجددا : لاضير في ذلك ، اذ ان كثيرا من العزاء يكمن في كون تضيق افق الدراسة على هذا النحو يعد ، وبخاصة عند دراسة أوضاع بلدان نامية ، بنتائج أكثر علمية . وهذا صحيح بسبب [١] مشاكل البحث الاضافية التي تواجه كل دراسة عن مثل هذه البلدان ، و [٢] بسبب توفر بيانات ومعلومات عن الصفوات السياسية في البلدان النامية ، أكثر بما لا يقارن بما هو معروف عن المجموعات الاخرى

الا أن هذه القدرات التكتيكية تتفاوت ، وأحيانا لدرجة كبيرة ، من مكان الى مكان ، ومن زمان لآخر . كما ان استشعار الضغوط الناجمة عن المدخلات الجديدة ، غالبا مايكون أقوى في البلدان السامية ، مما هو عليه في البلدان المتقدمة . وتؤدي عمليات التغيير الاجتماعي السريع في المجتمعات الاندماجية ، التي اغراق النظم السياسية في هذه المجتمعات ، بطوفان من المدخلات التي يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم على امتصاصها أو السيطرة عليها . وهذا الاختلال في الميزان ، بين المدخلات الهائلة في جانب والبنى البالية المتحجرة أو الحديثة الهشة في جانب آخر ، هو الذي يؤدي الى أزمات اجتماعية وسياسية حادة في هذه البلدان .

وفي الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات العسكرية ، كغيرها من النسخ الفرعية subsystems الأخرى ، أدوارا مؤثرة في جميع المجتمعات نجد ان دورها في المجتمعات السامية يحسب أهمية خاصة . وبقي مسألة الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات المختلفة مع ذلك ، قصيه مرهونه بالنظم السياسية التي تعمل هذه المؤسسات ضمن إطارها . فالنظم القادرة على امتصاص المدخلات الجديدة ، تشد المؤسسة العسكرية الى واقعها ، كواحد من النسخ الفرعية التي يتكون منها المجتمع ليس إلا من جهة ، وتلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهام المحددة لها أصلا من جهة ثانية والعكس بالعكس ، إذ يساعد النظام السياسي ، البالي المتحجر أو الهش الحديث ، كما هي عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية ، على الهيمنة العسكرية التي نجعل من هذا النظام في انهيته ، واحدا من تلك النظم التي تشتهر بسيطرة أحد النسخ الفرعية فيها عليها [subsystem dominant] وفي هذه المجتمعات ، تعدو المؤسسات العسكرية النسخ الفرعية الأكثر حسما دون منازع .

هذا ، وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية من بلد الى آخر . ومع تفاوتها ، تتغير درجة تعرضها للانقلابات العسكرية . فالهند ولبنان وإسرائيل ، على سبيل المثال لا الحصر ، أقل عرضة للانقلابات العسكرية

والتنظيمات ، الى حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي . وكان أن ساد نتيجة لذلك ، عدم الاستقرار ، وهيمن العنف السياسي والاجتماعي بمختلف أشكاله ، ومن بينه الانقلابات العسكرية . وقد أصبحت هذه الأخيرة القاعدة ، بعد ان كانت الاستثناء ، وغدت ظاهرة مستديمة بدل ان تكون ظاهرة طارئة .

وعلى مجال تحديد الاسباب التي ترجع كفة الانقلاب العسكري على باقي أشكال التغيير السياسي الأخرى ليس أفضل ، منهجيا ، من البحث ضمن دائرتين رئيسيتين :

الأولى : دائرة العوامل الخارجية ، أي الوافدة من خارج المجتمع الذي يحويه الكيان السياسي موضع البحث . وغالبا مايتمسنى هنا تقسيم العالم الخارجى الى نسقين واضحين المعالم [الاقليمي والدولي] انهما تأثيران هما المحددة والتمايزة . الثانية : دائرة العوامل المجتمعية الداخلية . وتنظيم هذه العوامل في مجموعتين :

[١] ماله علاقة مباشرة بالطبيعة غير المنتظمة والمتفجرة ، التي تميز عملية التغيير الاجتماعي في البلدان النامية .

[٢] وما هو مرتبط بالطبيعة الخاصة بالتنظيم البيروغرافي العسكري الحديث ذاته .

وفي الوقت الذي يشير فيه المجموعه الأولى الى الاوضاع القائمة في البلدان النامية ، وما تنصمته من عروى ونودرات ومزقات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، تشير المجموعه الثانية الى التفوق شبه المطلق الذي يتمتع به التنظيم العسكري عند مقارنته ، أو مواجهته ، مع التنظيمات والفئات الأخرى التي يتكون منها المجتمع .

والواقع ان النخب السياسية الحاكمة في البلدان النامية ، تصبح عرضة للسقوط ، عن طريق الانقلابات العسكرية ، كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ، أو عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمات الجديدة [المدخلات puts] المنبعثة من الداخل ، والوافدة من الخارج على حد سواء . ولا تقتصر مسألة التكيف مع احتياجات المدخلات الجديدة وتلبيتها على بلد دون الآخر ، إذ انها معضلة تواجه جميع النظم السياسية المعاصرة .

التاسع عشر والعشرين | يصبح انهيار النظام مسألة حتمية . وفي مثل هذه الحالات ، تستبدل المدخلات المعززة [Supportive Inputs] ، المباشرة وغير المباشرة ، الصادرة عن « النسق الفرعي » العسكري للنظام ، والتي طالما دعمته وحافظت عليه ، ويستبدل بها ما يسميه مورتن كابسن المدخلات النصعية [Step-Level Inputs] ذات الطبيعة الحاسمة الكافية لتغيير الصفات الأساسية للنسق واللازمه لتحطيم بنائه . وهذا هو بالتحديد ما حدث في الساعات الاخيره التي سبقت أو تسبق وقوع الانقلابات في عدد كبير من البلدان النامية . ففي مثل تلك الساعات ، يتحرك جرع من المؤسسة العسكرية ، وهي « النسق الفرعي » الأكثر تفوقا بين النسق الفرعية الأخرى في المجتمع ، ويقوم في حالة النجاح ببسط سيطرته على البلاد .

وبالنظر إلى الوراء وتقويم أي انقلاب بعد أن تكون مضت مدة كافية على قيامه ، لا يبعث ما حدث . بل نوقيته ، أو أسبابه وكيفية حدوثه ، على الدهشة بجمع سجيء يوم الانقلاب ، غالبا ما تكون النخبة الحاكمة إما [١] قد فشلت في تلبية وامتصاص جانب أساسي من المدخلات الداخلية [والحارجية] أو مواجهتها ، فصعفت بفعل ترنحها تحت وطأة ضغوط الأوضاع الاقتصادية المتردية . والتأمل الاجتماعي المتزايد ، والتوتر السياسي المعظم ، فأصبحت بالتالي جساهزة للسقوط ، أو [٢] تكون النخبة الحاكمة قد فقدت لأسباب ذاتية أو موضوعية ، ولاء قطاع أساسي في « النسق الفرعي » العسكري ، نتيجة أخفاقه في تلبية مدخلاته أو مواجهتها ، فأصبحت لذلك موضع تأمره . وأما لون الانقلاب [أبيض أو أحمر] فيتقرر على أساس حالة الميزان الداخلي للقوى لحظه بضم الانقلاب . فكلما كانت كفة طرف من الأطراف راجحة إلى درجة كبيرة على كفة الطرف الآخر ، كلما كان الانقلاب - على وجه الإجمال - أقل عنفا ودموية . والعكس بالعكس : كلما تساوت قدرات القوى المتصارعة أو قلت درجة الرجحان بينها ، كلما ازداد العنف وأوراق الدماء ، علما بأنه لا بد في النهاية من غلبة فريق على فريق .

وفيما ان يمضي وقت طويل ، تواجه الحكام الجدد . المشكلة القديمة - الجديدة الخاصة بضرورة محافظة النظام الانقلابي على نفسه ، عن

من غيرها ، على الرغم من الاعلان عن حالة الطوارئ ، وازدياد دور المؤسسة العسكرية في الاهداء عام ١٩٧٥ ، وعلى الرغم من محاولتي الانقلاب الفاشلتين في لبنان في العامين ١٩٦١ و ١٩٧٦ على التوالي ، وعلى الرغم من الازمات المدنية - العسكرية الحادة في إسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ ، واثناء وبعد حرب ١٩٧٣ إلا أنه يمكن اعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، أكثر عرضة ، وبما لا يقارن ، للانقلابات العسكرية من غيرها هذا ، مع العلم أن دول كل منطقة من هذه المناطق ، قد تخضع لتأثير عوامل إضافية تفتح شهية العسكريين على التدخل في الشؤون السياسية . وعلى سبيل المثال ، ترددات احتمالات التعرض للانقلابات العسكرية أو يسهل تقبل تلك الانقلابات ، في مجتمعات الشرق الأوسط ، بفعل عوامل إضافية من نوع : تراث الدولة الإسلامية ، الفشل في تكيف المؤسسات الديمقراطية العربية مع الواقع المحلي ، الاستعمار ، النباس الدولي ، التحديات الإقليمية العسكرية ومع ذلك ، يبقى عجز المجتمعات عن التكيف مع المدخلات الجديدة ، وعن تلبية متطلباتها ، العامل الأكثر أهمية ، في حدوث وتكرار وقوع الانقلابات العسكرية في البلدان النامية . وفي حين يفرض انعدام المرونة في هذه النظم السياسية ، إلى قيام ازمات اجتماعية وسياسية حادة ، فإن المحك النهائي لقدرة نسق معين على التكيف ، يحون انشاء مثل هذه الازمات . وفي حالات فشل النسق في التلاؤم مع أو امتصاص المدخلات الجديدة ، ترجح المؤسسة العسكرية المهيمنة | بالمقارنة مع غيرها « النسق الفرعي » في المجتمع | كفة الميزان في اتجاه أو آخر . فهي إما أن تقف إلى جانب النخب التقليدية الحاكمة ، وإما أن تتحرك ضدها . وفي وقوعها مع جانب دون الآخر ، تتأثر المؤسسة العسكرية ، إلى حد بعيد ، بالاصول الاجتماعية والقيم والأيدلوجيات السائدة في أوساط ضباطها على وجه الخصوص . وما لم يقرر « النسق الفرعي » العسكري المهيمن ، دعم النظم السياسي البالي القائم وحقق المدخلات الجديدة التي غالبا ما تكون غير قابلية | كما حدث في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر ، وفي أوروبا في انشاء ما قبل الثورة الصناعية ، وفي الشرق الأوسط في القرنين

قادوا الحركة العسكرية الانقلابية ، ولا بما أعلنوه من أهدافهم وأهدافهم ، وبخاصة في المراحل الأولى ، بقدر ما تتقرر في ضوء الإجابة عن الأسئلة الرئيسية الثلاثة التالية :

أولاً : كيف عالجت أو تعالج القيادة المدخلات الجديدة الواردة من النسق الفرعية غير العسكرية في المجتمع ؟

ثانياً : كيف واجهت أو تواجهه القيادة ، المدخلات الجديدة الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ، وكيف قابلت أو تقابل القيادة ، التحدي الخاص بمحافظتها على ذاتها وعلى نظامها وبمعارات أكثر تحديداً : ما هي المعادلة التي حكمت وتحكم العلاقات المدنية - العسكرية ، وكيف تجسدت القيادة السياسية في تحييد العسكريين أو : أن كان ذلك قد حصل ، في إبطال تسييسهم ؟

ثالثاً : من هم أولئك الذين استفادوا من النظام السياسي الجديد بشكل عام ، وأي الطبقات الاجتماعية كانت الأكثر استفادة على وجه الخصوص ؟

وعنى عن الذكر ، أن السؤال الثالث والآخر ، هو أهم الأسئلة الواردة على الإطلاق ، وأكثرها حساسية في تقرير « الهوية الاجتماعية » للنظم التي تعقب وقوع ونجاح الانقلابات العسكرية وبولا الخشبة من خطر الانزلاق إلى إصدار تعميمات وأحكام سريعة ، لقطعنا - مع غيرنا - في ظل الشواهد المتراكمة والمتزايدة أبداً ، بأنه ما من انقلاب عسكري قام وتحول إلى ثورة . بل أكثر من ذلك : لا أمل حقيقي - تخبرنا التجربة وينبؤنا الماضي والحاضر - بإمكانية امتلاك « عربة » الانقلاب العسكري ، وفي أحسن الحالات ، للطاقة الكافية اللازمة لنقل الضباط من حقول التمرد الذي يبدأ اجتماعيا وسياسيا وينتهي وعسكريا . . . إلى أرض الثورة . ■

طريق تلبية متطلبات المدخلات المتزايدة . وفي هذا المجال ، غالبا ما يسيير النظام في السنين الأولى ، في الاتجاه ذاته الذي طالما سلكته النظم المبتدئة من الانقلابات العسكرية في الدول النامية . والمقصود هنا ، غيام الحكام الجدد بأرساء دعائم نظام سلطوي دكتاتوري يتوسلون فيه القوة ، الظاهرة والخفية ، لتحقيق مآربهم . وهكذا ، يتكئ النظام الجديد على القوات المسلحة ، التي سرعان ما يعاد « تنظيمها » ، وتولى عناية خاصة باعتبارها « النسق الفرعي » الأكثر أهمية في المجتمع .

الا أن اعتماد النظام الجديد على القوة وحدها ، لا يمكن أن يحفظ النظام . ذلك أنه إذا استمر في الاعتماد على القوة فحسب ، يكون قد عرض نفسه للمصير ذاته ، الذي انتهت إليه معظم النظم الشبيهة في الدول النامية : الانقلاب على الانقلاب وبوساطة المؤسسة العسكرية المسيطرة عليها .

أما إذا سلك النظام الجديد طريقا مختلفا ، وتمكن بوساطته من امتصاص وتلبية قدر معقول من المدخلات الجديدة ، وبخاصة تلك الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ، يكون بذلك قد عزز من فرص ديمومته . وهذه الطاقة الامتصاصية العالية التي قد يتمتع بها النسق السياسي الجديد ، هي التي تميز نظاما عن نظام ، وتفسر ، في الوقت نفسه تأخير أو منع قيام انقلاب عسكري جديد . وفي هذا المجال ، غالبا ما تلعب ظاهرة الكرزما [التي تشهدها المجتمعات الانتقالية بكرة وزخم كبير ، دورا أساسيا في زيادة طاقة النسق السياسي ، على امتصاص ضغوط الطلبات والتنظيمات الجديدة ، أو في تقليصها وتخفيف ضغوطها .

وأخيرا ، لا تتقرر الهوية الاجتماعية « لنسق ما بعد الانقلاب » بالاصول التطبيقية للضباط الذين

(*) والمعنى المبسط لهذه الظاهرة هو : حالة السحر التي قد تحيط بزعامة ما . والجدير بالذكر ، أن ماكس فيبر كان أول من أعطى كلمة « كارزما » معناها الحديث ، عندما عنى بها «صفة خارقة يتمتع بها امرؤ ما » بغض النظر عما إذا كانت تلك الصفة « حقيقية أو مزعومة أو مفترضة » . ويتضمن التعبير علاوة على ذلك « اثبات » صفات متوقعة « من خلال (ضمان) رفاة المحكومين » والمعنى الأحدث للكلمة يشير إلى تناغم عوامل محددة عبر « علاقة رباعية بين القادة ، والاتباع ، والظروف ، والأهداف »



اخفاق التجربة الاشتراكية في السويد

نازلي معوض احمد

الحكم فيها حزب الوسط ، وكان يسمى آنذاك بالحزب الزراعي . وأصبحت مهام الحكم والمناصب الوزارية ، لمدة ٣ أعوام قادمة ، في السويد ، مقصورة على الزعامات السياسية للأحزاب الثلاثة الفائزة ، أثلافا ، في الانتخابات الأخيرة .

هذا الحدث السياسي الخطير في حياة السويد ، لابد أن يثير العديد من التساؤلات ، أهمها ما يلي :
أولا : ما هي المقومات الموضوعية التي استطاع بها الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، أن يسيطر على ممارسة الحكم في السويد طوال الفترة الممتدة من نوفمبر سنة ١٩٣٢ الى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ؟

ثانيا : ما هي العوامل التي أدت الى فشل هذا الحزب الحاكم لمدة تقارب النصف قرن من الزمان ، في الحصول على الاغلبية المطلقة في الانتخابات الأخيرة ، مما أتاح للمعارضة المحافظة . ان تتولى الحكم لأول مرة منذ الثلاثينات ؟

ثالثا : ما هي احتمالات المستقبل السياسي القريب للوزارة الجديدة المحافظة في السويد ، وما هو موقع الاشتراكيين الديمقراطيين على الخريطة السياسية للبلاد في الأعوام الثلاثة المقبلة ؟

تتمثل أهم مسببات الاستمرارية الحكومية الطويلة للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد ،

يوم ١٩ سبتمبر الماضي ، نقطة تحول هامة في مسار السياسة والحكم في السويد ، فلقد أسفرت النتائج النهائية للانتخابات العامة التشريعية ، عن انتكاسة فعلية لشعبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي . وانحسار لسلطته الرسمية الحكومية ، التي امتدت طوال ٤٤ عاما كاملة . وهيمنت على كافة مجالات الحياة العامة في البلاد . وتمكنت مجموعة الأحزاب المعارضة المحافظة الثلاثة ، وهي الحزب الليبرالي ، والحزب المحافظ ، وحزب الوسط . من الفوز بعدد من الاصوات الانتخابية ، كفلت لها السيطرة على ١٨٠ مقعدا في البرلمان السويدي المكون من ٣٤٩ مقعدا . وبذلك حصلت هذه المجموعة الحزبية غير الاشتراكية ، على ٥٠.٧ في المائة من الاصوات في السويد .

هذا بينما لم يتوصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي كان مازال في الحكم وقت إجراء الانتخابات ، الا الى ١٥٢ مقعدا في البرلمان . وبالإضافة الى ١٧ مقعدا ، حصل عليها الحزب الشيوعي السويدي ، أصبح للكتلة الاشتراكية ١٦٩ مقعدا ، بنسبة ٤٧.٧ في المائة من الاصوات في السويد .

وهكذا تراجع الاشتراكيون الديمقراطيون ، الى صفوف المعارضة البرلمانية ، بعد ٤٤ عاما أمضوها في الحكم بلا انقطاع . اللهم الا فترة قصيرة لم تتجاوز مائة يوم عام ١٩٣٦ ، تولى

العنيفة ، والبطالة ، والاثار الضارة للاحتكارات ، وتركز القوى الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي في يد قلة . والاشتراكية السويدية آمنت بالمليكية الخاصة ، مادامت غير متحكممة ، وليس لها انعكاس أو ميزات طبقية أو احتكارية معينة . ولذلك بقيت الملكية في الصناعة والتجارة والزراعة في يد القطاع الخاص ، باستثناء السكك الحديدية وبعض مناجم الحديد والغابات والقوى المحركة والتصنيع الذري .

واستخدمت الاشتراكية السويدية ، السياسة المالية ، لاسيما الضريبية ، لتكفل مستوى عاليا من المعيشة لكل فرد ، في مجتمع لا تتسع فيه الفوارق بين دخول الأفراد اتساعا كبيرا . وبفضل الضرائب التصاعدية على الدخل التي تتراوح بين نسبة ٢٠ في المائة في الشرائح المتوسطة للدخل ، و ٥٠ في المائة في الشرائح العليا ، أمكن للاشتراكية السويدية ، أن تجعل أكبر دخل في البلاد لا يزيد على ٤ أمثال دخل العامل العادي غير الماهر في نفس المجتمع .

ومن المعروف أن معظم الاشتراكيين يستهدفون أساسا وأولا ، أحداث تعديلات جذرية في الهيكل الاقتصادي القائم في المجتمع ، على اعتبار أن تطوير كافة جوانب المجتمع الأخرى ، غير الاقتصادية ، سوف تكون النتيجة الطبيعية الحتمية لتغيير الهيكل الاقتصادي . إلا أن الاشتراكيين السويديين ، لجأوا إلى عكس ذلك تماما . فلقد عملوا على تغيير الأسس الاجتماعية والإنسانية والفنية التكنيكية ، قبل حل شيء . على اعتبار معين ، وهو إذا وقفت الهيكل الاقتصادي القائم في البلاد ، حائلا دون تحقيق إصلاح المجتمع ، فإن على الأدوات القانونية والنظامية ، أن تتكفل بتغيير تلك الهياكل الاقتصادية العائقة للتقدم الاجتماعي .

وفي كتاب صدر أخيرا في باريس ، يقول الزعيم الاشتراكي السويدي ورئيس وزراء السويد السابق أولاف بالم : « إن الصياغات النظرية للذين التاسع عشر ، مثل الليبرالية التقليدية أو الماركسية الأرثوذكسية ، إنما قد فرغت تماما من أي محتوى أو مضمون مجد في وقتنا الحاضر . »

في ثلاثة مقومات رئيسية أولاها ، الخصائص الفكرية للاشتراكية السويدية ، والطبيعة الخاصة لأدواتها وأساليبها التطبيقية والتنظيمية ، وثانيتهما ضخامة الانجازات الشاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ، والتي حققتها تلك الحكومة الاشتراكية في السويد ، وثالثتها الانشقاقات التي عانت منها طيلة العقود الأربعة الأخيرة ، قوى المعارضة المحافظة ، في مواجهة جبهة الحكومة الاشتراكية ، التي ساندتها الشيوعيون دائما سواء في داخل البرلمان أو خارجه .

ونبدأ باستطلاع خصائص الاشتراكية السويدية ، كما اعتنقها وطبقها الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، أبان سنوات حكمه الطويل للبلاد . يمكن إيجاز أهم الأسس النظرية للاشتراكية السويدية في مبادئ معينة ، من أهمها ، تقليل التفاوت في الدخل ، عن طريق اشتراكية الضرائب واشتراكية الخدمات ، والتنظيم التعاوني كوسيلة لتحقيق الاشتراكية في بعض القطاعات ، وزيادة الإنتاج ورفع كفايته عن طريق الترشيح في الإدارة وتحقيق الوفورات ، وتحقيق الاستقرار في ظروف سوق العمل والتوظيف الكامل ، وإيجاد قطاع عام في بعض المجالات خاصة الخدمات ، والتخطيط بالبرامج والرقابة وتحقيق اشتراكية الاستثمار ، واستخدام السياسة المالية والنقدية في منع الآثار الدورية في الاقتصاد القومي .

وعلى الرغم من أن الاشتراكية السويدية ، كانت في بدايتها متصلة بالفكر الماركسي ، إلا أنها ابتعدت في تطبيقها العملي ، عن الارتباط بأية نزعة مذهبية جامدة . وعينت الاشتراكية السويدية ، في المقام الأول ، بالهدف ، وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع كله ، وابتعدت تماما عن المثاليات المجردة ، وكان عمادها الفكري الأساسي هو « النجاح العملي لتطبيق أية فكرة في الواقع الحياتي للأفراد في المجتمع » .

ويرى الدارسون ، أن الاشتراكية السويدية ، ما هي إلا تطبيق لدولة الرفاهية المتقدمة التي نادى بها كينز ، فهي اشتراكية تحتفظ في واقعها بكافة الخصائص الأساسية للرأسمالية ، بعد استبعاد مساوئها ، مثل تفاوت الدخل ، والتقلبات النقدية

التي تمر منذ سنوات بأزمات اقتصادية ومالية ضخمة . وتضاف الى هذا ، أنظمة التأمينات الاجتماعية ، الصحية ، والمعاشية ... الخ من الاجراءات التنظيمية الفعالة في حقل الرخاء الاجتماعي . ولذا كان الشعب السويدي ، وتبلغ نسبة التعليم فيه ١٠٠ في المائة ، راضيا عن حكم الاشتراكيين الطويل ، لانه يزيح عن كاهله غيب جزء كبير من همومه المادية ، في مجال المعاشات والتأمينات والضمان الاجتماعي .

وفي ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تمتع المجتمع السويدي ، بكافة فئاته وشرائحه دون تفاوت او تفرقة ، برغاهية واضحة . وكانت هذه الرغاهية ، ترجع اساسا الى اعتبارات مادية واضحة ، اهمها ديناميكية الاقتصاد السويدي ، وتنظيم واستقرار سوق العمالة ومرونتها ، وجراحة مديري المشروعات ، والتنظيم العلمي لكافة جوانب الصناعة . كذلك لا يمكن اغفال حقيقة هامة ، وهي ان الدولة في السويد ، لا تمتلك من المصالح الصناعية أكثر من ٥ في المائة من مجموع رأس المال القومي « وهي نسبة تقل عن نظيراتها في دن من فرنسا وبريطانيا وايطاليا » ، مما اتاح للحافز الفردي ، في ظل ارتفاع المستوى الثقافي العام والرقى الاجتماعي ، أن يحقق أعلى معدلات الكفاءة في كافة مجالات الانتاج في السويد .

ويضاف الى تميز وخصوصية الاشتراكية السويدية ، وخصمته الانجازات الواعية للحكومة الاشتراكية ، عامل ثالث ساعد مساعدا فعالة على الاستمرارية الطويلة لحكم الاشتراكيين الديمقراطيين في السويد . وتمثل هذا العامل الثالث في الانسقاقيات الدائمة التي عانت منها أحزاب المعارضة المحافظة في السويد . مما مكن الاشتراكيين الديمقراطيين من البقاء أطول فترة ممكنة .

لقد تكونت المعارضة اساسا من ٣ قوى حزبية رئيسية : أولاها حزب المحافظين ، الذي كان له مركز قوى خلال الثلاثين سنة الاولى من هذا القرن واضمحلت قواه بعد ذلك ، وتركز أنصاره في طبقات المستوى العالي جدا . وفي أوائل الستينات ، انشق على حزب المحافظين ، فريق من زعمائه التي كونت حزبا يمينيا جديدا وضعيفا

فلم يعد هناك في مجتمعنا مكان للمعجزات أو للهدية أو التطور الحتمي للتاريخ خارج ارادة البشر . نحن ورثة العالم الذي حطم بقسوة . كل الاحلام الرائعة للمفكرين السابقين » .

وأخيرا ، ونحن بصدد تحليل الاشتراكية السويدية ، يمكن ان نستخلص حقيقة معينة ، وهي ان سر جاذبية النموذج السويدي للاشتراكية ، وبالتالي استمراره سموات طويلة ، كان يمكن في بساطته ونواصيغ أهدافه ، وهي المساواة والامان الاجتماعي ، وتوجيه سياسه الحكومة الاشتراكية الى العناية أساسا باهتمامات الفرد العادي في حياته اليومية . شئون الاسرة ، والاسكان ، والعمالة ، وتنظيم الحياة الاجتماعية والعملية ، بما يكفل راحة المواطن .

ومن ناحية ثانية ، استمر حكم الاشتراكيين الديمقراطيين في السويد ، بفضل ما استطاعوا تحقيقه من انجازات حقيقية ومادية ضخمة في مجتمعهم . تلك الانجازات التي جعلت الاشتراكية الديمقراطية على اوروبا عموما ، ونفسى دول اسكنديا فيا خصوصا ، ترى فيما حققه الحزب الاشتراكي الحاكم في السويد ، نموذجا متمثلا لتطبيق النجاح لمبادئها .

فلقد كانت السويد ، حتى عشرينات هذا القرن ، من اقدر الدول الاوربية . واذا بها في ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تنقف الى مصاف الدول ذات اعلى مستوى للحياه في اوروبا . ويذكر على سبيل المثال ، أنه في عام ١٩٧٥ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي في السويد ، ٢٤٢٩٠ فرنكا ، بينما لم يتعد هذا المتوسط في فرنسا في نفس العام ٢٦ ألف فرنك فقط . واستطاعت الحكومة الاشتراكية في العام الاخير ، أن ترفع الدخل الحقيقي للأسرة العادية بنسبة ٥ في المائة ، وان تسيطر على التضخم عند معدل ١٠ في المائة في سنة ١٩٧٥ و ٨ في المائة في سنة ١٩٧٦ ، وأن تخفض معدلات البطالة الى ١٦ في المائة فقط من مجموع القوى العاملة .

هذه الانجازات كلها ، تحققت استقرارا اقتصاديا واضحا بالمقارنة بالدول الاوربية الغربية الاخرى ،

والمشكلات انما تمثل التفسير الواقعي الموضوعي لفشل الاشتراكيين الديمقراطيين فى انتخابات سبتمبر الماضى ، وتراجعهم الى ظلال المعارضة .

وفى مقدمة تلك الظواهر والمشكلات ، تبرز مساله الضرائب التصاعدية الباهظة فالسياسة الضريبية التى استخدمتها حكومة الاشتراكيين الديمقراطيين ، كانت سلاحا ذا حدين ، والواقع ان من اهم الاسباب الظاهرة لتراجع الاشتراكيين الديمقراطيين عن الحكم ، بعد انهيار شعبيتهم الانتخابية هو التزايد المطرد والمغالى فيه ، للضغوط الضريبية التى فرضتها حكومة الاشتراكيين على المواطنين السويديين عموما ، وعلى اصحاب المهن الحرة على وجه الخصوص ، مما دفع هؤلاء فى السنوات الاخيرة ، الى تقليص انشطتهم وتقليلها الى اقصى حد ممكن . وهنا نذكر « الهجرة الى دول اوربية اخرى والى الولايات المتحدة الامريكية التى لجأ اليها عدد من الشخصيات الادبية والفنية ، من السويد هربا من ثقل وطاء الضرائب عليهم فى بلادهم .

يضاف الى ذلك ، ان الارتفاع الظاهري فى القيمة الاسمية للدخل مصاحبا يتزايد معدلات الضرائب فى ظل حكومة الاشتراكيين قد خلق شريحة جديدة من الموظفين والكوادر الفنية المتوسطة والتى سادها السخط على السياسة الضريبية للاشتراكيين الديمقراطيين ظهرت بوادره بالفعل فى انتخابات عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، اذا بدأ الحزب الحاكم يفقد عددا متزايدا من المقاعد فى البرلمان « فى انتخابات سنة ١٩٧٠ حصل على ١٦٣ مقعدا وفى انتخابات سنة ١٩٧٣ حصل على ١٥٦ مقعدا » .

وهذا يثبت حقيقة معينة ، وهى ان الادوات المالية لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة فى أى مجتمع مهما كانت درجة تقدمه الاقتصادى ومستوى رقيه الاجتماعى لابد ان تكون لها آثار جانبية ، تنال من فعاليتها ونجاحها واقعيًا . وهذا القول ينطبق بصفة خاصة على اداة الضريبة التصاعدية على الدخل . ذلك لان اصحاب الدخل الضخم ، كقاعدة عامة ، فى أى مجتمع ، يتميزون بالعدد القليل نسبيا ، ومن هنا

سمى بالحزب الديمقراطى المسيحى ، كما أنشئ حزب « التجمع البورجوازي » فى جنوب السويد . وفى سنة ١٩٦٨ أعلن حزب المحافظين تغيير اسمه الى الحزب « المتحد » أو حزب الاتحاد المعتدل فى محاولة لعقد تحالف مع جميع الفئات المعارضة ، تمهيدا للانتخابات العامة فى سنة ١٩٧٠ ، وجذبا للعناصر غير المتطرفة فى يمينيتها الا أنه فشل آنذاك فى مسعاها .

وحزب المعارضة الثانى ، هو حزب الاحرار وتنحصر أهدافه منذ بدء تأسيسه فى سنة ١٩٠٠ فى الاطار الكلاسيكى للتحرر ، مثل القيود القليلة فى التجارة ، والديمقراطية البرلمانية ، والمحافظة المطلقة على حريات الفرد . الخ وقد خسر هذا الحزب الكثير من اصواته لصالح الحزب الاشتراكى الديمقراطى منذ أن كفل الاخير تشريعا ، حق التصويت العام لجميع الرجال عند بلوغهم سن الحادية والعشرين .

وحزب المعارضة الثالث ، هو حزب الوسط الذى كان يسرف بحزب المزارعين ، أو الحزب الزراعى . قبل أن ينجح فى ضم بعض فئات العمال الصغار الى تأييده منذ عام ١٩٥٧ ولقد أظهر هذا الحزب ميلا نحو حزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، ودخل معهم مرتين فى تشكيل حكومات ائتلافية ما بين اعوام ١٩٢٦ - ١٩٣٩ و ١٩٥١ - ١٩٥٧ .

وهكذا باعدت الاختلافات الايديولوجية ، ومحاولات الاستئثار باصوات الناخبين ، ما بين قوى المعارضة الحزبية الثلاث . ولم تتمكن تلك الاحزاب من تكوين جبهة ائتلافية قوية تخوض غمار الانتخابات العامة ضد الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم أو انتزاع الاغلبية المطلقة . فى البرلمان منه لتشكيل حكومة غير اشتراكية . وظل الحزب الاشتراكى الديمقراطى بفضل ضعف وتفكك المعارضة . يسود الحلبة السياسية والدوائر الحكومية الا أن الحقيقة وجهها آخر .

فالاشتراكية السويدية الحاكمة ، انطوت على كثير من ظواهر الخلل ، والاهتزاز والضعف الكامن الخطير ، حتى تمكنت منها عدة مشكلات هادة ، استطاعت أن تنال من قوتها ، ومن صمودها فى مقاعد الحكم ، تلك الظواهر

وهنا تجدر الإشارة ، إلى مشروع رودلف ميدنر ، وهو اقتصادى سويدي من أصل ألماني ، أصبح حاليا أكبر مفكر اشتراكي في السويد ، وله نفوذه القوي في أوساط الاتحادات العمالية هناك ، والتي تسيطر على نحو مليونين من العمال . فلقد تقدم رودلف ميدنر بمشروع سمي بـ « الديمقراطية الصناعية » . ومضمون هذا المشروع ، اقتراح بأن تستقطع نسبة ٢٠ في المائة من أرباح العمال سنويا في كل منشأة صناعية تقوم بتشغيل أكثر من ٥٠ فردا ، على أن تحول هذه الاستقطاعات إلى صندوق عمالي خاص ، يستخدم في شراء أسهم هذه المنشأة بالتدريج . وبذلك يكون من حق حاملي الأسهم الجدد ، وهم عمال المنشأة ، أن يشتركوا ، ممثلين بمندوبيهم النقابيين ، في اجتماعات مجالس إدارة الشركات المعنية . وهكذا يكون للعمال ، دور هام في رسم سياسات وبرامج المصنع أو المنشأة التي يعملون بها . وقد رأى ميدنر ، أن تطبيق مشروعه هذا ، سوف يكفل تحقيق هدفين : فهو من ناحية ، سوف يؤدي إلى تطوير وتنمية احساس التضامن بين العمال ، وهو من ناحية أخرى يخفف من الاتجاه الحادث حاليا نحو تركيز رؤوس الأموال في أيدي قليلة ، تحتكر لصالحها الخاص ، عملية صنع القرار الاقتصادي والصناعي .

ولقد لاقى مشروع ميدنر هذا ، فتورا شديدا من جانب قطاعات كثيرة ومختلفة . فأصحاب الأعمال اعتبروه « مصادرة لأدوات الإنتاج » ، واليسار المتطرف ، رأى فيه محاولة لتحقيق السيطرة النقابية على النظام الاقتصادي برمته في السويد . أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فقد ايدوا مشروع ميدنر ، إذ رأوا في « الديمقراطية الصناعية » هذه البديل الطبيعي ، في البيئة السويدية الخاصة ، لعمليات التأميم الجارية منذ سنوات في كثير من قطاعات الإنتاج في بلاد غرب أوروبا . تلك التأميمات التي يعتبرها الاشتراكيون الديمقراطيون في السويد ، صورة من « رأسمالية الدولة » .

وفي مواجهة معارضة الرأي العام السويدي لمشروع ميدنر ، خوفا من التطرف اليساري ، تحفظ أولاف بالم في تعليقه على المشروع ، فقال بأنه معقد في التنفيذ العملي ، لدرجة يصعب معها تصوره واقعا ، إلا في مدى عشر سنوات . هذا وإن كانت

لا بد أن تنطرق سياسة الضرائب التصاعدية إلى أصحاب الدخل المتوسطة والادنى . لتضغط عليهم بدورهم . متجاهلة دوافعهم الذاتية ورغباتهم في مستوى معيشة أفضل . وتكون النتيجة الحتمية أن يستنكر مختلف المواطنين من جميع شرائح الدخل ، استمرار مثل تلك الحكومة التي تثقل كاهلهم بالضرائب .

ونذكر في هذا الصدد ، أن المواطن السويدي الذي يصل دخله إلى ٥٠ ألف كرون سنويا ، إنما يقوم بدفع ضرائب مباشرة تبلغ أكثر من ١٦ ألف كرون في نهاية العام المالي . ومن ثم ، من الطبيعي ألا يؤيد هذا المواطن ، الحكومة التي تحرمه من حوالي ثلث دخله سنويا .

ويضاف إلى ما سبق ، الضرائب الباهظة على رأس المال ورقم الأعمال التي تميزت بها دائما السياسة المالية للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد منذ سنوات طويلة ، والتي ترض بنسبه ٤٠ في المائة على اجمالي الأرباح التجارية والصناعية .

— وهناك عامل ثان خطير ، يفسر الانتكاسة الانتخابية للاشتراكيين الديمقراطيين . فمنذ أوائل السبعينيات ، اعتدلت الحكومة الاشتراكية في السويد ، أن موجة التضخم الحادث في البلاد ، ترجع إلى نمط التراكم الرأسمالي المتطرد في الإنتاج . ولذلك عملت تلك الحكومة ، على أن تخطو خطوة جديدة في أعماق النظام الاشتراكي ، تمثلت في محاولة تمليك العمال تدريجا ، لجزء من أدوات الإنتاج . ومما يذكر في هذا الشأن ، أنه توجد في السويد ثلاثة تجمعات مالية تعاونية يمتلكها العمال بالكامل ، وهي صندوق المعاشات ، والبنك الوطني للاستثمارات ، وصندوق الأجور . وجميعها تشكل قوة اقتصادية ومالية ذات حظوة في مواجهة سلطه رأس المال الخاص في السويد .

وفي إبريل سنة ١٩٧٣ ، صدر قانون باشتراك ممثلين عن النقابات العمالية في مجالس إدارة المنشآت الصناعية ، مما اعتبره قطاع كبير من الرأي العام السويدي ، توغلا خطيرا في طريق التطرف اليساري .

يمتد نشاطها الى السويد . وجاء في هذا التقرير ، ان السويد قد بدأت بالفعل . في فقد جزء هام من صناعاتها المتقدمة ، كما أنها بدأت أيضا تعاني من انخفاض المستوى التكنولوجي في مختلف فروع الانتاج . ودلل التقرير على صحة هذا الحكم ، بوقائع وأرقام محددة . فالاستثمارات السويدية خارج البلاد في الخمس عشرة سنة الاخيرة ، تضاعفت ٥ مرات تقريبا ، وبلغت قيمتها في سنة ١٩٧٤ : ٢٤٠٠ مليون كورون . « ما يوازي ٢٦٦ مليون جنيه استرليني او ٦٠٠ مليون دولار » . كما ان هذه الاستثمارات السويدية في الخارج ، تتزايد أيضا بمعدلات أسرع بكثير من معدلات تزايد الاستثمار السويدي المحلي في داخل قطاعات الانتاج المختلفة في السويد نفسها .

وفي الناحية المقابلة ، فان الاستثمارات الاجنبية الموظفة داخل قطاعات الاقتصاد السويدي . لم تعد في نفس الفترة المذكورة ٦٠٠ مليون كورون ، « ما يوازي ٦٦٥ مليون جنيه استرليني او ١٥٠ مليون دولار » ، ودلت بسبب ارتفاع تحاليف الانتاج في السويد . كذلك اورد التقرير المدحور ، أن الشركات السويدية ، اتاحت في السنوات العشر الاخيرة ، ٢٥ ألف فرصة عمل في خارج السويد ، على حين أنه في نفس الفترة ، لم يتوفر داخل السويد سوى ٢٥ ألف فرصة عمل فحسب .

والحقيقة أنه ، اذا كانت السويد حتى الان ، قد استطاعت أن تتخطى الازمة الاقتصادية بنجاح نسبي عن بقية دول غرب أوروبا ، فان الخطر مازال ماثلا في اختلال الميزان التجاري للبلاد ، بسبب تزايد واردات السويد ، المطرد ، من البترول ومنتجاته ومشتقاته .

ولكن بالإضافة الى هذه العوامل الاقتصادية المذكورة آنفا ، والتي استترت وراء فشل الاشتراكيين الديمقراطيين في الانتخابات السويدية الاخيرة ، كانت هناك أيضا مجموعة من المسببات السياسية والاجتماعية ، بل والنفسية الشخصية ، لذلك الفشل .

ان كثيرا من زعامات الاشتراكيين الديمقراطيين ، ترجع هزيمتهم الى سبب أساسي ، هو معارضة الرأي العام السويدي لبرنامج الحزب

التصريحات الرسمية لاولاف بالم في السنة الاخيرة ، تدل كلها على ترحيب هذا الزعيم الاشتراكي ، بمحاولات تقريب العمال من شئون الادارة ، والتسيير العملي للمصانع التي يعملون فيها ، ودعوته لارباب الاعمال ، بالافتناع بأهمية تعاون العمال مع المسؤولين عن ادارة المنشأة الصناعية ، من اجل الحفاظ على السلام الاجتماعي في السويد . ولاشك ان موقف الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه المسألة ، هو رد فعل للاضرابات العمالية الشديدة التي حدثت في انحاء البلاد في السنوات الاخيرة ، وخاصة في مناجم الحديد بخيرونا . حيث طرح العمال قضية وضعهم الاجتماعي . فكان أن سجل الاشتراكيون الديمقراطيون هذه المطالب ، وجعلوها ضمن برنامجهم السياسي اثناء الحملة الانتخابية في الصيف الماضي ، مما اثار عليهم ثائرة كل من اليمين الرأسمالي ، واليسار المتطرف .

— ومن جهة اخرى ، تصدعت قوى الاشتراكيين في السويد ، بفعل ظواهر الازمة الاقتصادية التي طرأت على بلاد غرب أوروبا ، وعلى الاقتصاد العالمي بصفه عامة ، وكان لابد ان تعكس اثارها على السويد خلال الاعوام الاخيرة ، واهمها الزيادة بنسبة ٥ في المائة التي طرأت على تكاليف الحياة هناك ، بالإضافة الى اتجاهات التضخم المالي وبذا بدأت النقابات العمالية في الفترة الاخيرة ، تطالب الحكومة الاشتراكية ، بزيادة في الاجور بنسبة ١٥ في المائة . الا ان الحكومة لم يكن في مقدورها قبول وتنفيذ هذه المطالب العمالية ، نظرا لان ارتفاع الاجور ، يؤدي حتما الى زيادة في تكاليف انتاج السلع السويدية ، وبالتالي فسان أسعارها ترتفع في الاسواق العالمية ، مما ينتج عنه الحد من امكانيات التوسع في الصادرات ، التي تحد بدورها من حجم الاستثمارات .

وهكذا أدت مخاوف الحكومة الاشتراكية من مخاطر الانكماش الاقتصادي والتدهور المالي ، الى رفضها الاستجابة لكثير من المطالب المالية للعمال ، مما أسفر عن اهتزاز ثقة القوى العمالية في حكم الاشتراكية الديمقراطية للبلاد . ومما يذكر بشأن العقبات الاقتصادية التي واجهت السويد أخيرا ، أن اتحاد نقابات العمال ، قام في الصيف الماضي ، بنشر تقرير عن الشركات المتعددة الجنسية والتي

ومن جهة أخرى ، حدثت في السنوات القليلة الماضية ، عدة فضائح أضرت كثيرا بالصورة الشعبية للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد ، وان كانت تعتبر بسيطة جدا بالمقارنة بفضائح سياسية أخرى حدثت في نفس الفترة في العالم الغربي ، مثل فضائح ونرجيت أو لوكهيد ، ولكنها أدت الى اهتزاز ثقة السويديين في طهارة وصلابة الاشتراكية الديمقراطية . ومن أهم تلك الفضائح ، ما أعلنته الادبية السويدية استريد ليندجرن في صحف المعارضة ، من أنها قد دفعت في سنة ١٩٧٥ : ١.٢ في المائة من دخلها السنوي في صورة ضرائب متنوعة . كما ألقت الصحافة المحافظة ، أضواء شديدة على واقعة اختلاس في داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، تمثلت في قيام المسئول المالي للحزب بعملية غش واضحة ، حين حاول أن ينقل مبلغا كبيرا من المال أرسله للحزب الاشتراكي الألماني أساسا الى الحزب السويدي الاشتراكي ، الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الفنلندي .

وقد أثارت هذه الواقعة ، استنكار الرأي العام السويدي ، الذي يقن من وطأة البيروقراطية التي يمارسها هذا الحزب الاشتراكي الحاكم . وتصاعدت الاتهامات ضد زعيم الحزب ورئيس

الاشتراكي للتصنيع النووي في البلاد ، والذي كان يستهدف انشاء ثلاثة مجمعات نووية في السويد حتى عام ١٩٨٥ ، مما اعتبره قادة الرأي السويدي خروجاً على مبادئ الحياد السويدي التقليدي . الا ان نتائج الانتخابات ، لم تدل في الواقع على صحة هذا التسمييب ، لفشل الاشتراكيين في الاحتفاظ بالحكم . ذلك ان الحزب الذي تبني الدعوة الجماهيرية ضد برنامج التصنيع النووي ، وهو حزب الوسط ، قد فقد جزءا من شعبيته اثناء الانتخابات الاخيرة ، اذ حصل على ٢٤ر٢ في المائة من الاصوات ، بعد ان كان قد فاز في انتخابات سنة ١٩٧٢ بنسبة ٢٥ر٢ في المائة من الاصوات .

هذا بينما ارتفع نصيب حزب المحافظين من الاصوات الى ١٥ر٥ في المائة بدلا من ١٤ر٢ في المائة في انتخابات سنة ١٩٧٢ ، وارتفع نصيب الحزب الليبرالي من ٩ر٤ في المائة في انتخابات سنة ١٩٧٢ الى ١٦ في المائة من الاصوات في انتخابات سنة ١٩٧٦ .

وهذان الحزبان المحافظ والليبرالي ، لم يعارضا صراحة او ضمنيا برنامج التصنيع النووي للاشتراكيين ، بل ركزا في دعاياتهما الانتخابية ، على اهداف أخرى ، مثل التخفيف من الاعباء الضريبية على المواطنين ، واطلاق الحريات الفردية ، والقضاء على البيروقراطية .

النتائج الرسمية لانتخابات التشريعية في السويد (١٩ سبتمبر ١٩٧٦)

المقاعد

الاصوات

الحزب	العدد	النسبة	نسبة الكسب أو الخسارة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٢	العدد	نسبة الكسب أو الخسارة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٢
الاشتراكي الديمقراطي	٢٣٢٠٨١٨	٤٦ر٩	- ٠ر٧	١٥٢	- ٤
الوسط	١٣٠٧٩٢٧	٢٤ر١	- ١	٨٦	- ٤
المحافظون	٨٤٥٥٨٠	١٥ر٦	+ ١ر٣٤	٥٥	+ ٤
الليبرالي (الحر)	٦٠٠٢٤٩	١١	+ ١ر٦١	٣٩	+ ٥
الديمقراطي	٢٥٧٨٦٧	٤ر٧	- ٠ر٦	١٢	- ٢
الديمقراطي المسيحي	٧٣٥١٦	١ر٤	- ٠ر٤	-	-
الحزب الشيعي النرويجي	١٧٢٧٤	٠ر٣	- ٠ر١٤	-	-

للنظام السياسي بصفة عامة . فالهيئة النازية السويدية ، قد دفعها محرك أساسي . هو التدخل من « جهاز مارس السلطة كثيرا وطويلا » ، اذ اقتنع معظم السويديين . بأن سيطرة حزب واحد على الحكم لهذه الفترة الزمنية الممتدة ، لابد أن تنطوي على استغلال وفساد خطيرين .

ولذلك اتجه الشعب السويدي الى التحالف الحزبي المضاد ، الذي لم يقدم لهم في الحقيقة ، أي برنامج مستقبلي واضح المعالم . اللهم الا الوعد بعدم التوغل بالسويد في طريق « الجماعية الشيوعية » . ومن ثم لما ان تساءل عن احتمالات المستقبل السياسي القريب للوزارة المحافظة الجديدة في السويد ...

ففي يوم ٨ أكتوبر الماضي ، أعلن زعيم حزب الوسط ورئيس وزراء السويد الجديد « نظرا لأن حزب الوسط له أكبر عدد من المقاعد في البرلمان بالنسبة للائتلاف الحزبي المحافظ الفاسد في الانتخابات » دورثجورن فايلدين ، تشكيل أول وزارة غير اشتراكية في السويد منذ ٤٤ عاما . وقد ضمت الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف حزب الوسط ، وحزب المحافظين «وزعيمه جوستا بوهمان» والحزب الليبرالي «وزعيمه بيرر اهلمارك» ، وعشرين وزيرا ، من بينهم خمس سيدات احدهن كارين سويدر ، نائبة زعيم حزب الوسط ، التي تولت منصب وزيرة الخارجية .

وقد حدد رئيس الوزراء الجديد ، في البيان الذي أدلى به أثناء تقديم الحكومة الجديدة امام البرلمان ، الخطوط العامة لسياسة حكومته في المجال الخارجي فقال انه س يلتزم بسياسة الحياد ، ويعمل على تعميق العلاقات مع الدول الاوربية ، ويستمر في إسهامه في الجهود الدولية لتحقيق السلام والحريه والامن والعدل لحل شعوب العالم . وأخذ ان السويد ستستمر في مساعدة الدول النامية ، وتأييد حركات التحرير الافريقية . وفيما يتعلق بالمجال الداخلي ، أكد رئيس وزراء السويد ، ان حكومته سوف تستمر في ضمان نظام الرفاهية الاجتماعية ، مع زياده كفاءة أداء الحكومة ، وانها سوف تمضي في القضاء على الاتجاه نحو تركيز السلطة .

الوزراء آنذاك اولاف بالم ، بأنه يعمل على فرض المسؤولية البغيضة على السويد . ونذكر هنا ان شخصية اولاف بالم بالذات ، قد أثارت جدلا شديدا بشأنها . فهدا الزعيم الاشتراكي الذي تولى رئاسة الوزارة السويدية منذ سنة ١٩٦٩ ، بعد تقاعد الزعيم الاشتراكي السابق تاج ايرلندر «الذي ظل رئيسا لوزراء السويد ٢٣ عاما كاملة» انما ينتمي أساسا الى طبقة البورجوازية العليا . وقد تلقى قسما هاما من تعليمه على نفقة أسرته الموسرة في الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك فان أبناء طبقته الأصلية ، يعتبرونه مارقا وجاحدا للبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها ، كما ان اليساريين المتطرفين ، يرون فيه شخصا يفتعل الحماس الاشتراكي ، ويتزلف للشعب العادي ، ابتغاء الاحتفاظ بالسلطة ، مستغلا في ذلك قدرته الخطابية ، وموهبته في السيطرة على السامعين والمشاهدين .

كذلك استفادت المعارضة المحافظة كثيرا ، من عدة تصريحات متهورة ادلى بها بعض الزعماء الاشتراكيين في الحملة الانتخابية الاخيرة ، مثل التلويح بقرب تأميم صناعات الادوية والكتب المدرسية ، وتحقيق الادارة اللامركزية لثروات باطن الارض ... الخ .

أما أنصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، فيفسرون هزيمته الانتخابية ، بان الحزب قد لحقه الضعف ، لانه فشل في ان يحقق للبلاد كيانا من القوى التقدمية القومية ، التي تتناضل في سبيل تحقيق اهداف الحزب ، ليس من وجهه النظر الحزبية الضيقة ، او عن طريق تحالفات حزبية تسبق الانتخابات عادة ، ولكن في شكل قوى تمثل أكثر من غيرها ، المصالح الوطنية الحقيقية . وهذا النقص الخطير في استراتيجية الحزب الاشتراكي ، اتاح الفرصة للمعارضة ، لان نهزم الحزب الاشتراكي ، بأنه لا يمثل اية زعامة واقعية على المستوى القومي الشامل .

ونخلص من العرض السابق لخلفيات الانتخابات السويدية الاخيرة ، الى أن هزيمة الاشتراكية الديمقراطية في تلك الانتخابات ، كانت انعكاسا للرغبة في « الاختيار والتبديل والاحلال » التي يتميز بها دائما الاطار الديمقراطي النيابي

الوزارة الائتلافية الجديدة في السويد ، هي تعذر التوصل الى برنامج واحد مشترك ، تجمع عليه الاحزاب المتحالفة الثلاثة ، وكذلك استحالة تطبيق برنامج شامل لاعادة تنظيم الحياة العامة بكل جوانبها في السويد ، في فترة ٣ سنوات فقط ، وهي المدة الدستورية لتولى الحكم في البلاد بالنسبة لتلك الوزارة ، خاصة بعد تراث سياسي ونظامي واجتماعي عمره ٤٤ عاما ، خلفه حكم الاشتراكيين الديمقراطيون للسويد .

وفي الجهة المقابلة ، اصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وعلى راسه اولاف بالم ، يمثل معارضة برلمانية قوية للغاية ، نظرا لسيطرته على ١٦٩ مقعدا في البرلمان . ولقد بدأ هذا الحزب بالفعل في الاعداد لتكوين « حكومة ظل » في المعارضة ، على النسق البريطاني الشهير . ومما يذكر في هذا الشأن ، ان الزعيم اولاف بالم ، اصدر عقب اعلان نتائج الانتخابات بياننا صحفيا قال فيه :

« ان حزبنا الاشتراكي الديمقراطي ، ما زال هو أكبر حزب في البلاد . وليست لدينا أدنى نية لمراجعة سياساتنا وبرامجنا المعلنة من ذي قبل . ان جميع الناخبين من العمال ، قد أعطوا انحراف الاشتراكي الديمقراطي أصواتهم . فنحن ما زلنا نمثل الحزب القوي المتحد ، الذي هو المحرك السياسي الاول للمجتمع السويدي . واني لمقتنع تماما ، بأننا سنعود للسلطة في الانتخابات القادمة » .

وأخيرا ، يجمع المراقبون للمسرح السياسي في السويد ، ان نقطة البداية في طريق النجاح والاستمرار بالنسبة للحكومة الجديدة غير الاشتراكية ، انما هي رهن بتوفيق تلك الحكومة في المفاوضات الشاقة والحتمية بينها وبين اتحاد نقابات العمال السويدي بشأن الاجور . كذلك فان الرأي العام السويدي ، يقف في انتظار تنفيذ الوعود التي بذلتها جبهة الاحزاب المحافظة أثناء الحملة الانتخابية ، للناخبين ، خاصة فيما يتعلق بتخفيف وطأة مختلف انواع الضرائب عن كاهل المواطن السويدي بصفة عامة . ■

هذا البيان الحكومي ، لا يعكس حقيقة الخلافات العميقة التي تصدع واقعا ، جبهة الاحزاب الثلاثة المؤتلفة في هذه الحكومة الجديدة بالسويد . تلك الخلافات التي وضحت بجلاء ، حتى فيما قبل تشكيل الوزارة ، وأثناء مشاورات الزعماء الحزبيين الثلاثة ، بشأن كيفية تليف الوزارة . فلقد ظهر آنذاك خلاف شديد في الرأي بين المحافظين من جهة ، والوسط والاحرار من جهة أخرى . فالهريق الثاني دعا الى تشكيل حكومة ائتلاف اقلية ، تمثل الاحرار والوسط فحسب وتسيطر على ١٢٥ مقعدا في البرلمان ، على ان تعضد هذه الحكومة قوى حزب المحافظين المتمثلة في ٥٥ مقعدا في البرلمان . واستند هذا الرأي ، الى حجة ارضاء او تهدئة نقابات العمال ، عشية استئناف مفاوضات الاجور بينها وبين الحكومة الجديدة غير الاشتراكية . وحقيقته الامر ، ان الرؤية الاقتصادية لحزبي الوسط والاحرار متقاربة جدا من ناحية المرونة والاعتدال ، على عكس الحال بالنسبة للنظرة التفليدية الجامدة التي ما زال يتسم بها حزب المحافظين . ومن هنا أتت محاولات فيالدين لإبعاد المحافظين عن الحكومة الجديدة ، خاصة وان الزعيم الليبرالي «زعيم حزب الاحرار» اهلماك ، قد ندد علنا بحصول حزب المحافظين على ما يقرب من ٥ ملايين كيرون سنويا من اوساط الاعمال والدوائر الرأسمالية في السويد . الا ان التشكيل الوزاري الجديد ، كان لابد ان يطابق نتائج الانتخابات العامة ، فاشترك المحافظون فيه .

كذلك هناك خلاف بين الاحزاب الثلاثة المؤتلفة بشأن سياسة البطالة ، فقد اعلن فيالدين زعيم حزب الوسط ، عقب ظهور نتائج الانتخابات انه : « من المستحيل ان يفرض على حزب الوسط ، ان يتخلى عن سياسته المصممة لبرنامج التصنيع النووي في البلاد » . اما فيما يتعلق بالسياسات الضريبية ، فان المحافظين ، على خلاف حزبي الوسط والليبرالي ، يرفضون أية زيادة في مجال الاعباء الضريبية على رأس المال ، نظرا لانهم يعتبرون تلك الاعباء ضريبة بما فيه الكفاية .

وهكذا فان من اهم الصعوبات التي تواجه



المعوقات الداخلية للاعلام العربي الخارجى

د. نزيه نصيف الايوبى

ولاشك ان لهذه الظاهرة ما يشرحها من اسباب،
فى مقدمتها الفقر الاقتصادى فى معظم المجتمعات
العربية، والتخلف التعليمى والثقافى فى اغلبها،
يضاف الى ذلك ايضا فرض الرسوم الجمركية
العالية على المواد الثقافية والاعلامية، وغير ذلك
مما اسمته اليونسكو «بالعوائق التجارية للمعرفة».
ولكن ما يهمنا هو نتيجة ذلك، وهى وجود رصيد
محدود من الخبرة الاعلامية فى المجتمع.

اما الخصيصة الثانية للاعلام فى المجتمعات
العربية، فهى الازدواج. فعلى حين تستمر
وسائل الاتصال البدائية والتقليدية فى الريف
والبادية [و اغلبها وسائل شفاهية]، تتغلغل
وسائل الاعلام الحديثة المعقدة فى معظم المدن
الجديدة. وهكذا نرى الاعلام متمثلا فى جلسة
«المصطبة» وسهرة السامر، ورواية الشاعر
الشعبى، وجولة «الاراجوز»، بل وفى ساحات
الاسواق، وحلبات الموالد، ولكننا نرى كذلك
اجهزة الترانستور والتليفزيون والمطابع الحديثة
والمسارح الكبيرة ومعدات التلكس وغيرها من
وسائل الاتصال السريع. هذا الازدواج الاعلامى،
مقرونا بالسيطرة الكمية للقطاع البسيط والمتخلف
ثقافيا من المجتمع، انما يخلق بليلة واضطرابا
فى الرسائل الاعلامية، وكثيرا ما ينتهى باستخدام
الوسائل الفنية الحديثة فى الاعلام، لتوصيل
مضامين بدائية باستخدام اساليب ركيكة وساذجة.

هذه الخصائص الرئيسية للاعلام فى المجتمعات
العربية، اكدها عدد من الدراسات الاكاديمية التى
تعرضت لهذا الموضوع.

العربى الخارجى، هو امتداد
طبيعى للاعلام يتم داخل المجتمعات
العربية ذاتها. ومن هنا جاء هذا
الاعلام فى اقله بسيطا، محدود
التأثير. فاذا اضعنا الى ذلك عددا من المشكلات
الفنية والمالية فى تنظيم جهاز الاعلام العربى،
وتذكرنا بعد ذلك ان الاعلام لا يخترع صورة جديدة
للواقع، بقدر ما يعكس الواقع القائم بالفعل،
لادركنا عندئذ حقيقة ما يتردد هذه الايام عن ازمة
الاعلام العربى.

الاعلام فى المجتمعات العربية:

الحقيقة الاساسية فيما يتعلق بالاعلام العربى
«الخارجى»، هى انه ليس الا امتدادا وانعكاسا
لطبيعة الاعلام داخل المجتمعات العربية نفسها.
ونعنى بذلك ان الاعلام الخارجى، ما هو الا الوجه
الدولى لوظيفة «الاتصال» التى تمارسها كافة
المجتمعات والنظم، والتى هى فى محورها عملية
تبادل «الرسائل» لعرض احداث معينة، او التعبير
عن معان ودلالات لها رموز متفق عليها.

أول خصائص للاعلام فى المجتمعات العربية،
ان تداوله محدود نسبيا، مما يخلق فقرا اعلاميا
يمس المضمون، كما يمس الاساليب الفنية.
ان الدول العربية، بما فيها مصر، تنتج اعدادا
صغيرة نسبيا من الصحف والدوريات والكتب
والبرامج والمسرحيات والافلام، وتصنع عددا اقل
من اجهزة الراديو والتليفزيون والسينما، اذا
قورنت بالدول الاكثر تقدما، بل وتبادل عددا اقل
بكثير من الرسائل البريدية الواردة من الخارج.

للمعلومات في الريف، كما أبرزت الأهمية القصوى لتناقل الأخبار شفاهة، عن طريق الأقارب والأصدقاء [الاعلام «على خطوتين»] وأكدت محدودية دور الصحف بالنسبة للجماعات القروية الأصلية، أي التي تنتمي إلى القرية نفسها، ولا تأتي إليها من المدينة لتعمل.

نستخلص من هذه الدراسات اذن، أنه على الأقل من حيث الجمهور [المستقبل] مازال الاعلام في المجتمعات العربية اعلاما بسيطاً، أداته الرئيسية المذياع والاتصال الشفهي، مما يخلق بالضرورة اعلاماً بسيطاً من حيث المضمون، ومن حيث الأسلوب.

ولسنا حين نقول ذلك بغافلين عن التوسع الاعلامي الكبير الذي حدث في الربع قرن الأخير، خصوصاً في مصر، ممثلاً في انتعاش الصحافة المحلية وظهور مراكز الثقافة والاعلام وقوافلها في كافة البلاد، وصدر عدد من الصحف والدوريات باللغات الأوروبية من قبيل «سكرايب» و«أراب أوبرزغر» [توقف صدورهما منذ سنوات]، وأنشاء المعهد التدريبي للرأي العام والاعلام، ثم كلية الاعلام بجامعة القاهرة. كما لا ننسى التوسع الضخم في ساعات ارسال الاذاعي، وتضاعف قوة ارسال الاذاعة المصرية حوالى ٤ ضعفا عما كانت عليه قبل الثورة، وظهور التلفزيون سنة ١٩٦٠ وتوسعه — لسنا نتغافل عن أي من ذلك أو نقل من شأنه، ولكننا نقول ان تداول الاعلام مازال محدوداً بالمقارنة بالدول الأكثر رفاهية وتقدماً، وان مضمون الاعلام واسلوبه مازال في الاساس بسيطاً وسطحياً بسبب التخلف الثقافي العام، ومبطلاً بسبب ازدواج الاجتماعى القائم في البلدان العربية ما بين الحضر من ناحية، والريف والبادية من ناحية أخرى.

ولاشك ان لذلك تأثيره على أي اعلام خارجي يتصدى العرب للقيام به. فخيرتهم الاعلامية محدودة نسبياً، واتصالهم الاعلامي من نوع مبسط غالباً [ان جمهوره متواضع الثقافة] مبطل أحياناً [لأنه لا يعرف إلى أي جمهور يتجه: ابتجه لجمهور المدينة المتعلم أم لجمهور القرية الأمي]. ولما كان «فاقد الشيء لا يعطيه» كما يقولون، فمن الطبيعي ان أية محاولة اعلامية خارجية، ان تكون أرقى

١ — فهناك دراسة قامت بها جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٢ عن الاعلام في اربعة بلاد عربية، أظهرت ان مستوى «المخرجات» الاعلامية في هذه البلدان الاربعة، كان ضعيفاً بالمقارنة بالمجتمعات الغربية إصحيفة واحدة لكل ٤٤ شخصاً، ومذياع واحد لكل ٥٤ شخصاً في مصر، بالمقارنة بصحيفة لكل ثلاثة اشخاص ومذياع لكل شخص في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقابل ذلك، لاحظت الدراسة الأهمية القصوى للاستماع الجماعي للرسائل الاعلامية وللاتصال الشفهي لتوصيل هذه الرسائل.

٢ — وفي اواخر الخمسينات، قام السيد جوردون هيراباياشي والدكتور فتح الله الخطيب بدراسة هامة، أوضحت التغيرات الأساسية التي طرأت على مستويات الاعلام بدخول الراديو وسائر وسائل الاتصال الجماهيري [مع التطبيق على خمس قرى مصرية صغيرة]. وقد أبرزت هذه الدراسة، أهمية توفر وتيسر وسائل الاعلام بالنسبة للفهم السياسي للريفيين، كما أبرزت أهمية اسلوب الرسالة الاعلامية في هذا الصدد، وأكدت من جديد ان الكلمة المسموعة انجح نسبياً من الكلمة المقرؤة في التأثير على مجتمع القرية المصرية.

٣ — ثم صدرت كذلك دراسة هامة لدانييل ليرنر عن التحول العصري في الشرق الاوسط، بعد ان درس ست دول من بينها اربع دول عربية. وأبرز ان التحول العصري عادة ما يسبقه التوسع في تعلم القراءة والكتابة، ثم النمو في اجهزة الاتصال الجماهيري، مصطحباً بعنصر نفسى مؤداه ظهور «شخصية غير جامدة» ومستعدة للتغير. كذلك أكدت دراسة ليرنر من جديد، علاقة الارتباط بين مقاييس النمو الاقتصادي ومقاييس النمو الاعلامي، أي انها أبرزت كيف يتطور الاعلام ويتحسن بارتفاع مستوى معيشة الافراد في المجتمع.

٤ — ثم تأتي بعد ذلك إلى دراسة للعالم العربي ابراهيم أبو الغد قام بها سنة ١٩٦١ لاستيضاح أهمية دور وسائل الاتصال الجماهيري في القرية المصرية [مع التطبيق على ست قرى في الدلتا]. فلقد أكدت هذه الدراسة، مرة أخرى، أهمية المذياع باعتباره المصدر الرئيسى

كثيراً من مستقواها من المستويات المقبولة والمعتاد عليها محلياً .

الاعلام العربى الخارجى :

فاذا نظرنا الان الى الكيفية التى يتم بها مباشرة الاعلام العربى الخارجى ، اى الاعلام الموجه الى غير العرب ، لوجدنا ان منه نوعين : اعلام تباشره الدول العربية كل بمعرفتها ، واعلام يقوم به العرب بصورة جماعية . ونلقى الان نظرة على كل من هذين النوعين .

أولاً : اعلام تقوم به الدول العربية منفردة :

فاذا اخذنا مصر كمثال ، وجدنا انها تباشر الاعلام الخارجى عن طريق الاذاعة مثلاً ، اذ تذيع بحوالى ثلاثين لغة مختلفة . وقد اعتبرت الاذاعة المصرية فى الستينات ، ثانية اذاعات العالم من حيث عدد اللغات التى تذيع بها [بعد الولايات المتحدة الامريكية] ، وخامس اذاعة من حيث عدد ساعات الارسل [بعد الاتحاد السوفيتى والصين والولايات المتحدة وبريطانيا] . وكذلك تقوم مصر بنشر عدد من الصحف والدوريات والنشرات باللغات الاوربية محلياً وخارجياً . ثم هناك نشاط هيئة الاستعلامات التى تقوم بجمع ونشر المعلومات عن الاحداث والقضايا التى تهم الراى العام الداخلى والخارجى ، وهى تباشر نشاطها الخارجى ، عن طريق مراكز الاعلام ، وسائر اجهزة الدولة بالخارج ، مثل المكاتب الصحفية بالسفارات ، ومكاتب البعثات التعليمية ، والمراكز الثقافية والسياحية .

ثانياً : اعلام تقوم به جامعة الدول العربية :

فالوظيفة الاعلامية تعد من اهم وظائف الجامعة العربية ، وهى تقوم بمباشرتها عن طريق ادارة الاعلام بالجامعة ، التى تتبع الامانة العامة ضمن عدد من الادارات الاخرى ، هذا فضلاً عن المكاتب الخارجية للجامعة ، وكذلك ما يعرف بجهاز الاعلام العربى المشترك ، ومن بين مؤسساته اللجنة الدائمة للاعلام العربى ، فضلاً بالطبع عن مجلس وزراء الاعلام العرب . وتستهدف جميع هذه التنظيمات ، القيام بعمليات الاتصال المختلفة

اللازمة لتحقيق اهداف الجامعة العربية ، فى التعريف بالحضارة العربية ، والدفاع عن حقوق شعب فلسطين ، ومقاومة الاستعمار والصهيونية ودون ان ننساق وراء الغرض الرسمى الصورى لاهداف وانشطة وانجازات مختلف اجهزة الاعلام العربى ، فاذنا نسارع الى اهم الموضوعات على الاطلاق ، وهو مدى فعالية الاعلام العربى . ولا بد هنا من الاعتراف بأن الاعلام العربى عموماً ، والمصرى خصوصاً ، قد استفاد بكثير من الدروس التى تمخضت عنها المهازل الاعلامية التى سبقت وصاحبت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ . وقد كان من نتيجة ذلك ، ان اقترنت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بموقف اعلامى متزن ومؤثر الى حد بعيد .

ولكن علينا الان ننسى قبل كل شئ ، ان اعظم عمل اعلامى للعرب ، كان هو انتصارهم نفسه ، فبدونه لما كان للاعلام ، مهما كان ماهراً وذكياً ، اى معنى او فعالية . ذلك ان اى اعلام لا يستطيع ان يحول الاسود الى ابيض ، وانما ان يقدم الحقيقة فى اكثر صورها وضوحاً واقناعاً . ولعل اهم المحاذير فى هذا الصدد ، ان الاعلام العربى الذى اكتسب ثقة الراى العام العربى والدولى فى اكتوبر ١٩٧٣ ، قد ينسب لنفسه اكثر مما يستحق من نجاحات ، وان يتخذ من انتصارات حققها غيره ، قناعاً لتغطية الكثير من عيوبه وعثراته . نحن محتاجون الى اعلام ناجح ، والاعلام الناجح بحاجة الى سياسة ناجحة ، لكى يبنى عليها انشطته وحركاته . ومن هنا نقول ان احداث لبنان الحالية — وبصرف النظر عما يفعله الاعلام العربى او لا يفعله — هى اسوأ اعلام عن العرب ، بنفس القدر الذى كانت به حرب اكتوبر هى افضل اعلام عن العرب .

فاذا جئنا الى مستوى التفاصيل ، لوجدنا هناك عدة عوامل تحد من كفاءة اجهزة الاعلام العربى ، ومن قدرتها على التأثير . ذلك ان جهاز الاعلام بالجامعة العربية ، يعانى — على ما يبدو — من قصور فى الهيئة الفنية عالية التخصص ، اذ لا يعمل بهذا الجهاز الان — حسب تصريح الامين العام للجامعة العربية — اكثر من ستين موظفاً من نوعية غير متميزة ، يتوزعون على مكاتب الاعلام الخارجى البالغ عددها خمسة عشر . كذلك فان ميزانية الاعلام العربى البالغة ثلاثة ملايين دولار ، لا تستخدم الا فى جانب صغير

اغلبه مباشرة لا « يلتف » حول هدفه الاعلامى عن طريق غير مباشر ، كالفنون والثقافة والرياضة والسباحة ... الخ . كذلك مايزال هذا الاعلام رسميا وظيفيا ، لا يولى القدر الكافى من الاهتمام للدبلوماسية الشعبية التى يسهم فيها العمال والشباب والاكاديميون وغيرهم .

ومايزال الاعلام العربى كذلك ، يفتقر الى التنوع الكافى الذى يسمح بالتوجه ليس فقط الى «دو» القضية ، وانما ايضا الى المتردد بخصوصها ، بل والى المؤيد لها ، لكى يزيد تعاطفه معها . فليس المقصود من الاعلام [وليس فى قدرة الاعلام] قلب الاراء والاتجاهات رأسا على عقب ، بل تعديلها وتهذيبها فى صبر وتدرج . وليس ممن المطلوب كذلك [ولا من الممكن] اقناع الجميع بنفس الدرجة . وعلينا ان نتذكر ، انه مهما اقتنع الآخرون بالرسالة الاعلامية ، فلن تصل درجة اقتناعهم فى معظم الاحيان ، الى درجة اقتناع المرسل ، ومن هنا فعلى اجهزة الاعلام الاتصالي بالضيق والضجر ، اذا لم تؤد جهودها الى نجاح حاسم وسريع . وكذلك فان عليها ان تداوم على دراسة الاعلام المضادة دراسة تفصيلية ، وموضوعية ، للتعرف على مضمونه واساليبه ، بحيث يمكن ان يبنى على ذلك الكثير فى السياسة الاعلامية العربية .

ان الاسباب التى تؤدى الى كون الاعلام العربى الخارجى اعلاما بسيطا ، يكاد يغلب عليه طابع التخلف والبدائية اسباب مفهومة . فمزالنا عملية الاتصال داخل المجتمعات العربية نفسها فى مراحل تطورها الاولى ، واذا كان «فاقد الشيء لا يعطيه» فانه من الطبيعى الا يكون الاعلام العربى الخارجى على نفس المستوى من الاحكام والذكاء والتطور الذى يتميز به اعلام المجتمعات الاكثر رفاهية والاعلى ثقافة ، حيث تتوفر خبرة اطول بأساليب التكنولوجيا عموما ، وبوسائل الاعلام خصوصا . واذا كان هذا التخلف مفهوما ، فانه ليس بحال من الاحوال مقبولا . فبقوة الاعلام المضادة وتفوقه يجعلان تطوير الاعلام العربى ضروريا ، وتدفع اموال البترول فى ايدى العرب ، يجعل تطوير الاعلام العربى ممكنا . وعلى خبراء الاعلام والمثقفين العرب ، ان يبذلوا اقصى جهودهم — بين هذا الضرورى وذاك الممكن — فى سبيل تحسين الاعلام العربى والارتفاع بفعاليتها .

منها للانفاق الدورى على السياسة الاعلامية ، اذ ان عددا كبيرا من الحكومات ، لا يتقدم بحصته بانتظام ، وفى الوقت المناسب .

من هنا صرح للامين العام للجامعة ان يتحدث عما اسماه « بمحنة الاعلام العربى » المتمثلة فى هزال هذا الاعلام وعدم فاعليته ، الامر الذى يرجع فى جانب منه ، الى مشكلات مالية ، وفى جانب آخر ، الى قصور الوعى باهمية الاعلام ، والى الحساسيات الشديدة بين وزراء الاعلام العرب من جانب ، والاعلام العربى المركزى من جانب اخر ، والى عدم القدرة على اجتذاب الشخصيات الثقافية والدبلوماسية الناجحة الى العمل الاعلامى . هذا فضلا بالطبع ، عن مجموعة كبيرة من العوامل الثقافية والسياسية العامة .

وكان نتيجة ذلك ، ان ظل الاعلام العربى متميزا بالبطء والشكليات والجمود و « الشللية » . ومازالت الامثلة تتكرر حول تخلف اجهزة الاعلام عن مواجهة المواقف التى تحتاج الى مواجهة اعلامية حاسمة وكانت الحلول المقترحة اكثر سوءا من العيب نفسه فى بعض الاحيان ، ومن ذلك الاعتماد على شركات اعلان اوروبية [لا نعرف الكثير عن مصالحها الحقيقية] فى القيام بالدعاية للعرب .

ليس غريبا والحال هذه ، ان نرى الاعلام العربى مستمرا فى عجزه عن الاتصال الفعال بالجماهير الخارجية . فمازال هذا الاعلام بعيدا عن الصراحة والموضوعية والاتزان ، وميالا الى الخطابة الصارخة ، والمبالغة فى التهويل وفى التهوين . ومازال هذا الاعلام مرتجلا غير مبنى على استراتيجيات وتكتيكات ، تتضمنها خطط وبرامج اعلامية متكاملة ومتناسقة ، ومازال هذا الاعلام دفاعيا فى اساسه ، فهو لا يثبأ بالموقف الاعلامى المتوقع ، ولا يهدف اعلاميا للحدث المرتقب ، ولا يسارع بالهجوم كوسيلة فى الدفاع . وهو ايضا اعلام جامد لا يقدر على تعديل او تغيير تكتيكاته وبرامجه فى سرعة ، لكى يتجاوب مع المتغيرات الطارئة . ومازال هذا الاعلام كذلك نمطيا موحدا لا يتوجه الى كل « جمهور » بالرسالة التى تناسب معه ، وفى الوقت الذى يناسبه . ومايزال هذا الاعلام مفتقرا الى المتابعة المستمرة التى تتضمن تقويما ونقدا لجهود الاعلام ، وقياسا لتأثيرها على « المستقبل » ، مما يسمح بتعديلها وتطويرها . ومازال الاعلام العربى فى



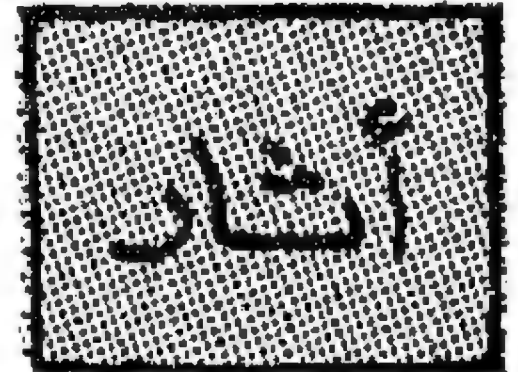
أزمة الماركسية بين الأيديولوجية والتطبيق

وحيد محمد عبد المجيد

المقولات النظرية التي كان الماركسيون يعدونها حتى وقت قريب في عداد المسلمات ، وبين الواقع السياسي ومقتضيات الحركة السياسية في اتجاه التأثير على سلوك الناخب في الانتخابات العامة أو الإقليمية ، وخاصة في المجتمعات الليبرالية التي تأصلت فيها قيم الديمقراطية الى درجة أصبح من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل اقتلاعها ، وما يرتبط بذلك من توارى الحديث عن الانتفاضة المسلحة أو الاستيلاء على السلطة بالعنف الثوري الذي كان يميز الادب الماركسي في الثلث الاول من هذا القرن ، ليحل محله الحديث عن اعتماد الاسلوب البرلماني ، كطريق رئيسي ووحيد للوصول الى الحكم ، حيث تصبح صناديق الانتخابات هي العامل الحاسم في هذا الصدد .

والتأمل لهذه الظاهرة ، يدرك ان الازمة التي يعاني منها الماركسيون اليوم ، ليست مجرد أزمة تناقض ذاتية محصورة داخل كل مجتمع على حدة في اطار التفاعلات السياسية الداخلية فحسب ، وانما هي - وهذا ما يعني هنا - ذات بعد عالمي هام يترك آثارا واضحة وخطيرة على الحركة الشيوعية العالمية في مجملها ، وبالذات على علاقات هذه الاحزاب بالاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل حتى وقت قريب للغاية ، محور الحركة الشيوعية العالمية . فالاتحاد السوفييتي لم يستقبل هذه الظاهرة بارتياح ، وان كانت أجهزته السياسية الحزبية مازالت تتعامل معها بحرص بالغ ، بمعنى أنها لم تتخذ رد فعل سياسي عنيف ازاءها ، وانما اقتصر رد الفعل السوفييتي حتى الان على الهجوم الفكري والنظري الذي

المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي الفرنسي الذي عقد في باريس في شهر فبراير الماضي وما تمخض عنه من نقد لمفهوم



« دكتاتورية البروليتاريا » والغاء النص عليه في مقدمة لائحة الحزب .. أشار جدلا واسعا في الاوساط السياسية والفكرية العالمية بوجه عام ، والماركسية بوجه خاص .

والواقع ان هذا الحدث لم يكن مفاجأة للكثيرين ، ليس فقط لوجود مقدمات عديدة له ، لعل أهمها اصدار ما يسمى « بيان شامبيتي » ونشر كتاب « لجورج مارشيه » السكرتير العام للحزب بعنوان « التحدي الديمقراطي » وكلاهما - البيان والكتاب - يحتويان بؤادر هذا الاتجاه ، ولكن - وفي الاساس - لان الواقع السياسي الذي تعايشه الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية اليوم ، يجعل من هذا الموقف تطورا طبيعيا بل وحتميا . وكان للحزب الشيوعي الايطالي السبق في هذا المضمار من خلال طرحه لصيغة التسوية

التاريخية HISTORICAL COMPROMISE

أو الحل الوسط التاريخي القائم على اسيعاب التيارات الثلاثة الرئيسية في المجتمع الايطالي وهي : الكاثوليكي والاشتراكي والشيوعي . بن وامتدت هذه الظاهرة الى خارج القارة الاوربية ، مثل ما حدث في المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي الياباني .

ولا شك ان هذا التطور يعبر عن أزمة حقيقية ، يعاني منها الفكر الماركسي اليوم في ظروف الثلث الاخير من القرن العشرين .. أزمة تناقض بين

لاول مرة مقابل تعهدهم بعدم التصويت على طرح الثقة في الوزارة برلمانيا ، كما حصل تحالف اليسار « الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي » في فرنسا على ٥٢ في المائة من الاصوات في الانتخابات البلدية الاخيرة في مارس الماضي مباشرة . والاهم من ذلك ، ما يمكن أن يؤدي اليه نجاح أسلوب ادارة الظهور لموسكو من انتهاج أحزاب أخرى له ، فتسري عدوى الاتجاه الاستقلالي الذي تتبناه الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، وخاصة في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وأسبانيا ، الى الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث ، في الوقت الذي يأمل السياسة والنظريون السوفييت أن يتمكنوا من عزل تأثير الشيوعيين الاوربيين « المتمردين » على أساس أن الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث لم تواجه مشاكل « مجتمع الوفرة والاستهلاك » الموجود في أوروبا الغربية . ولا شك أن احتمال فشل السوفييت في ذلك ، يسبب لهم فزعا شديدا ، إذ أنه يؤدي الى عزلتهم عن الحركة الشيوعية العالمية ويزيد الامر سوءا ان تنزع الولايات المتحدة الى استغلال هذه التناقضات . وهذه هي السياسة البديلة - موضوعيا - لسياسة رفض اشتراك الشيوعيين في الحكم في أوروبا الغربية اذا ما فشلت السياسة الاخيرة .

- والعامل الداخلي يرتبط بالمأزق الذي يجد السوفييت أنفسهم فيه ، وهم الذين يؤسسون نظامهم على « دكتاتورية البروليتاريا » عندما تعلن احزاب شيوعية لها ثقلا سياسيا في أوروبا الغربية ، رفضها هذا المبدأ ، مما يمثل تحديا مباشرا للنظام السياسي السوفييتي ، خاصة في الوقت الذي يزداد فيه التمرد الداخلي على الاسلوب الاوتوقراطي في الحكم الذي أحل الحزب محل الشعب ، وفرض نظاما سلطويا على المواطنين . ولا أدل على هذا التحكم من كلمات « ليونيد بريجينيف » في تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي . « ان الشعب السوفييتي يعرف أنه حيث يكون الحزب ، يكون النجاح ، ويكون النصر ، وهو يثق بالحزب ، ويؤيد كل التأييد سياسته الداخلية والخارجية » . كما تفوح رائحة اضطهاد العناصر المنشقة من علماء ومفكرين

يقوده « ميخائيل سوسلوف » الفيلسوف النظري للحزب الشيوعي السوفييتي ، على أساس أن هذه احزاب مرتدة ومتمردة . كما أصدرت دور النشر الحكومية السوفييتية نشرة حادة تحت عنوان « المذهب الارتدادي في خدمة العداء للشيوعية » أي أن الاتحاد السوفييتي يهاجم الاحزاب الشيوعية الغربية نظريا ، ولكنه لا يبلور موقفا سياسيا تجاهها ، رغم امتناع « جورج مارشيه » عن حضور المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد في موسكو في يناير الماضي بعد انتهاء مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي .

عموما ، فإن التكتيك الذي يتبعه الاتحاد السوفييتي ازاء هذه الظاهرة ، يتلخص في الهجوم الفكري والنظري من جانب ، ومحاولة الاحتواء السياسي من جانب آخر ، بعدم تصعيد الخلاف النظري الى مواجهة سياسية شاملة . وهذا الموقف يطرح عددا من التساؤلات حول السر في هذا الغضب السوفييتي ، وهل يجد هذا الموقف تفسيره في العوامل الايديولوجية وحرص الاتحاد السوفييتي على « نقاء » المبادئ الماركسية ، أم يعود الى المصالح السياسية للاتحاد السوفييتي ، ورغبته في السيطرة على تلك الاحزاب .

الواقع ان هذا التطور الذي لحق بفكر الاحزاب الشيوعية الغربية ، له آثار سلبية بالغة السوء على الاتحاد السوفييتي . ويرجع ذلك في الأساس الى عاملين ، أحدهما خارجي ، والاخر داخلي .

- العامل الخارجي يرتبط بتقلص دائرة النفوذ السوفييتية نتيجة السياسات الاستقلالية التي تنتهجها هذه الاحزاب ، وما تطرحه من شيوعية « محلية » فرنسية وإيطالية . . . وبالتالي فقدان الاتحاد السوفييتي أوراقا سياسية هامة ، خاصة وأن احتمالات اشتراك الشيوعيين الايطاليين والفرنسيين في الحكم الآن ، أقوى من أي وقت مضى . فقد حصل الحزب الشيوعي الايطالي في الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٥ على ٣٣٥ في المائة من مجموع الاصوات ثم حصل على ٢٤٤٪ من اجمالي الاصوات في الانتخابات العامة التي جرت في شهر يونيو الماضي في مقابل ٢٨٧٪ للحزب الديمقراطي المسيحي الذي اضطر الى عرض برنامج وزارته على الشيوعيين

على الصين عندما « تمردنا » على وصاية الحزب
الام .

والحملة الاخيرة على الشيوعيين الاربين «
كانت تركز على قضية الانحراف الليبرالى فى
صفوف الحركة الشيوعية الاربية ، ويحرص
الاكاديميون السوفييت فى هذا الصدد ، على
التمييز بين ليبرالية القرن الثامن عشر ، أو
ليبرالية عصر التنوير وهى ليبرالية ثورية
نطورت الى نظرية تبريرية ومنهج كرى وسباسى
فى القرن العشرين ، وأصبحت تقف عقبة فى وجه
الشعوب المستعبدة ، وينتهون الى أن هذا الاتجاه
هو الذى أثر فى ماركسية الاممية الثانية وأبعدها
عن هدفها الثورى .

واسنا الان بصد مناقشة هذه القضية ، ولكننا
مع ذلك نشير الى أزمتين فقط ، مما يواجههما
أصحاب هذه الاراء :

الاولى سياسية ومتعلقة بتفسير الحركة المعادية
للاستعمار داخل الليبراليين الاربين
والامريكيين .

والثانية فكرية متعلقة بما أكد عليه كارل ماركس
نفسه من امكانية فصل الثقافة عن الطبقة
الاجتماعية ، عندما رأى أن ألمانيا « تبرجت » أى
عرفت ثورة ثقافية بورجوازية راقية باحلال
الوضعية والمادية العلمية محل الجدلية الفلسفية
المثالية ، وما واكب ذلك من عقلنة الحياة
الاجتماعية على كل المستويات : التنظيم
الصناعى ، الاخلاق الفردية ، الديمقراطية
السياسية ، العلمانية . وكل ذلك تحت قيادة طبقة
أرستقراطية كلاسيكية غير الطبقة الوسطى
الضعيفة آنذ ، وخلص من ذلك الى أن ما فعلته
الأرستقراطية الألمانية - أى استخدام الثقافة
البورجوازية - يمكن أن تفعله أية طبقة أخرى .

ان تجاهل الاكاديميين السوفييت لذلك ،
ولقولات أساسية وواضحة الدلالة فى الادب
الماركسى ، مثل نصيحة فردريك انجلز فى رسالته
الى فلورنس كيلي فى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٦ : « ان
نظريتنا ليست ناموسا يجب حفظه وترديده عن
ظهر قلب ، بل هى دليل للعمل » .

ان هذا التجاهل يجعل الاقرب الى التصور ان
القضية سياسية أكثر منها فكرية .

وغنائين . . . ويتضح أن ما تمثله الكثيرون
بعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى
السوفيتى من ان يكون « هذا المؤتمر
بداية الطريق نحو ادراك للحقيقة » ، لا يعدو أن
يكون سرايا ووهما ، فقد أدين الارهاب السوفيتى
نظريا فقط ، بينما بقى على الصعيد العالمى .
والاهم من ذلك ، ان هذا التطور فى فكر
الاحزاب الشيوعية الغربية ، يأتى فى وقت يتبلور
فيه داخل الحزب السوفيتى اتجاه واضح ينادى
بالتصحيح والتطوير وارساء قيم ديمقراطية
حقيقية ، بل وي طرح بعضهم فكرة التعدد والحوار ،
كوسيلة لتجاوز واقع الاستبداد السياسى
والايدىولوجى ، وينطلق هؤلاء من أن
سيف « حماية الاشتراكية » المسلط على الرقاب ،
لم يعد ذا معنى اليوم ، إذ لم يعد الاتحاد
السوفييتى « تلك القلعة المعزولة التى تحاربها
المنظمة الغاية الرأسمالية حرب فناء » كما كانت
تردد الدعاية السوفيتية ، ولكن الواضح أن
الحزب السوفييتى مصر على اجهاض كل هذه
المحاولات . يدل على ذلك اتجاه المؤتمر الاخير
للحزب ، وبخاصة خطاب « فيكتور جريشن » وهو
من الاعضاء البارزين فى المكتب السياسى حيث
يقول « ان الدعاية الرأسمالية تبذل جهودا كبيرة
للتشجيع على المجتمع السوفييتى ، واعطاء صورة
سيئة عن الحياة الاجتماعية والسياسية فيه ، ولكن
الشعب السوفييتى على علم بقوانين الذئب
الرأسمالية ، ولن ينخدع بالحرية البورجوازية
الوهمية » .

والواقع أن هذين العاملين ، هما اللذان يحكمان
حركة موسكو تجاه هذه الظاهرة ، وهما كما نرى
عاملان سياسيان يرتبطان فى جوهرهما بمصالح
النظام السياسى فى الاتحاد السوفييتى قبل أى شئ
آخر . ومن هنا نرى أن المبررات الفكرية والنظرية
التي يسوقها الاكاديميون السوفييت لمواجهة هذا
التطور ، لا تتجاوز كونها غطاء ايدىولوجيا
للمصالح السياسية التى لا تستطيع الحملات
الايدىولوجية أن تطمسها ، مهما استخدمت من
مصطلحات الانتهازية والتحريفية و « الانحراف
الليبرالى » ، وهى الاتهامات الرائجة فى السوق
السياسية الماركسية ، عندما تتأجج الخلافات
داخلها . وقد استخدمت من قبل - هى ومثيلاتها -
فى حملات الاجهزة السوفييتية على يوغوسلافيا ثم

التي تعاني من عدم صلاحية الماركسية الكلاسيكية كنظرية بجمودها للواقع السياسي الذي تعمل فيه ، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى التجديد والتطوير المستمر في اطار اخضاع الفكر لمقتضيات الحركة السياسية .

والوجه الثاني يمثل الحيز الشيوعي السوفييتي والاكاديميون السوفييت ، وهم يعانون الازمة من منظور عكسي ، اذ يرون في الماركسية الارثوذكسية ، والعلاقة القائمة لديهم بين الفكر والسياسة ، افضل العلاقات لخدمة المصالح السياسية السوفييتية ، وبالتالي يسعون الى تجميد النظرية وصيها في قالب قيصري ستاليني ملائم لمصالح السياسة الخارجية السوفييتية .

هذه الازمة - في الواقع - تطرح سؤالا اخر ، ومحددا عن مستقبل هذا الصراع الذي سيشتعل بالضرورة في الفترة القليلة القادمة ، ولن الغلبة فيه ، وما الذي يمكن ان يتمخض عنه « وبالرغم من صعوبة الوصول الى رؤية مستقبلية واحدة ، وعلى قدر من الوضوح بالنسبة لظاهرة معقدة كهذه ، الا انه يمكن القول بضرورة انتصار أحد هذين الاتجاهين ، حتى لو لم يؤد ذلك الى هزيمة شاملة للاتجاه الآخر . واذا أردنا تحديدا أكثر ، لقلنا ان الاتجاه الذي يمثله الاتحاد السوفييتي في ظل معطيات الثلث الاخير من القرن العشرين ، هو الاتجاه الاضعف ، وليس أدل على ذلك من نتائج مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية الذي انعقد في برلين الشرقية في ٢٩ - ٣٠ يونيو ١٩٧٦ والتي يمكن تلخيصها في :

- ان الوثيقة التي صدرت عنه لم يرد فيها لأول مرة تعبير الماركسية اللينينية ، وكان الحد الاقصى هو العمل من أجل الاشتراكية ، كما لم تجد الوثيقة أي نص على الالتزام بالاممية البروليتارية ، بل على العكس كان النص على « الاستمرار في النضال على أساس الخط السياسي الذي يسير عليه كل حزب بصورة مستقلة تماما ، وكذلك التأكيد على الالتزام الكامل بالمساواة والسيادة المستقلة .

- ان محاولة بريجنيف لطرح فكرة جديدة ، للاحتواء غير المباشر في شكل الحاجة الى القسماور والمناقشات الرفائية من حين لآخر لتبادل الخبرات

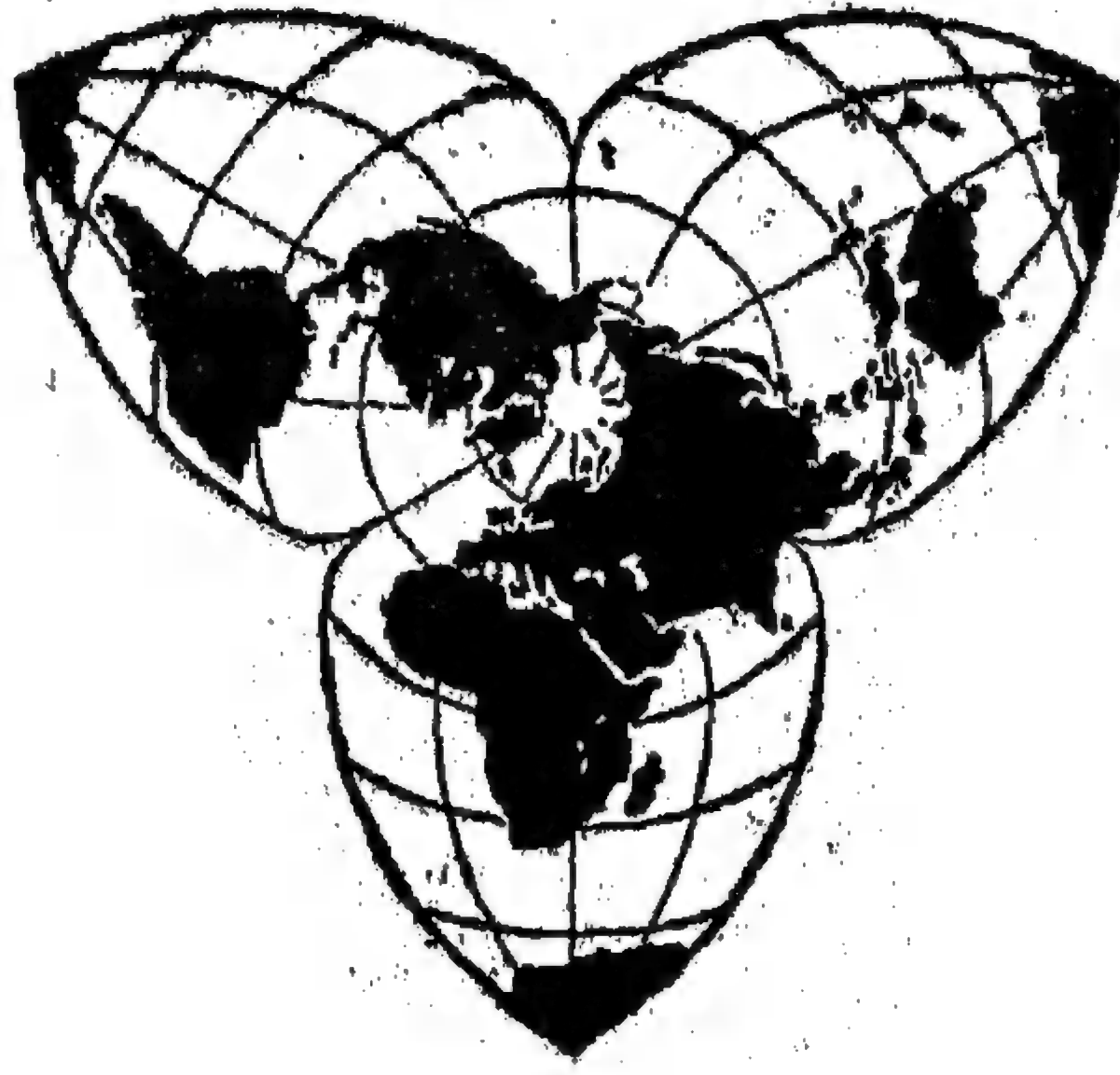
ولكن على ما يبدو ، فان السوفييت يتغافلون عن حقيقة أن الماركسية قد دخلت في مرحلة جديدة بعد ستالين ، مرحلة تشجب الحكمة الستالينية التي اغلقت الباب أمام كل تطور تحت دعوى « البورجوازية واليمينية » وقامت حملة واسعة في اوربا الغربية بالذات ضد « العقيدة الستالينية » ، التي انتزعت من الماركسية كل روح نقدي ، وبلغت الذروة في العدوان الاثم على الديمقراطية والحرية وحق الحياة والكلمة في الحزب والدولة ، ويعبر عن ذلك بشجاعة الفكر الماركسي الفرنسي « روجيه جارودي » بقوله : « كننا نحارب الشر المطلق ، فكيف كان لنا الانعتقد ان قضيتنا هي الخير المطلق ، واسترحنا الى هذه النظرة المانوية الى العالم ، وقبلنا كل ما يأتي من معسكرنا ، وباسم الولاء الحزبي رفضنا اخذه بأي تمحيص نقدي ، وهكذا قبلنا - حتى دون ان نفرض علينا - بالمعتقدية الستالينية [ودارت مناقشات متشعبة بين المثقفين الاوربيين واكبة تجزئة الحركة الشيوعية العالمية ، ظهرت فيها الماركسية غامضة المعنى ، قابلة لاي تاويل ، عاجزة عن فهم تطور ذاتها ، وتميز معالمها عن المدارس الفلسفية والاجتماعية المؤثرة في الغرب ، وبدلا من ان تكون منهجية بحث وتحليل ، أصبحت هي موضوع البحث والتحليل ، وان كان الماركسيون الاوروبيون قد استطاعوا بعد لاي ، ان يتلمسوا طريقهم على صعيد التطور ، والسوفييت يعمدون الى تجاهل ذلك ايضا ، فهم لا ينظرون بعين الاعتبار الى هذه الحركة الواسعة التطورية في اوربا الغربية ، وخاصة في فرنسا ، حيث يرفع الشيوعيون الفرنسيون راية الحوار مع كل الاتجاهات الفكرية دوما استثناء . ووضح مثال على ذلك اسابيع الفكر الماركسي ، التي بدأت بأسبوع عن « الماركسية والوجودية » عام ١٩٦٢ ثم الحوار الموسع حول الاخلاق المسيحية والاخلاق الماركسية ، والانسان المسيحي والانسان الماركسي ، واتساع ميادين هذا الحوار مع الكاوليكيين بعد ظهور الرسالة البابوية الشهيرة [والسلام على الارض] .

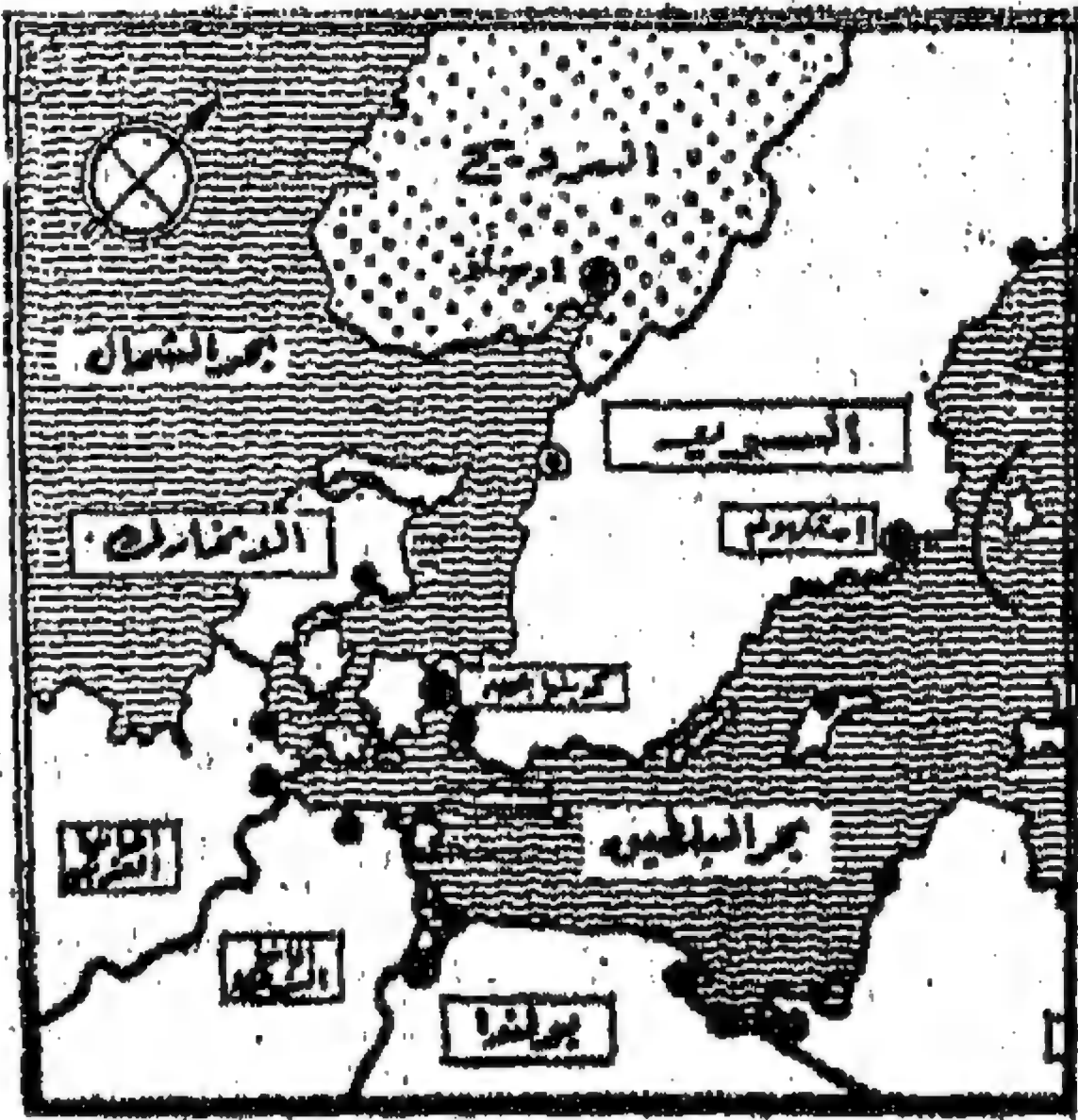
ان كل ذلك يقودنا الى ان طبيعة الازمة التي تعاني منها الماركسية ، انما هي ازمة ذات وجهين كلاهما مناقض للآخر ، ولا يمكن ان يلتقي معه .

الوجه الاول تمثله الاحزاب الشيوعية الغربية

اليوم ، وتطوير التعاون والمنافع المتبادلة بين الشعوب . والواقع ان نتائج هذه المؤتمر شيوعى يحضره ممثلو كل الاحزاب الاوروبية - عدا البانيا - تظهر بجلاء مدى العزلة التى يعانى منها السوفيت بين رفائهم . انفسهم ولكن انتصارا حقيقيا للاتجاه الاخر - فى رأى - لا يمكن ان يتم ، الا اذا نجح هذا الاتجاه والواقع ان انتصارا حقيقيا لهذا الاتجاه فى تجاوز كل الجوانب السالبة فى الفكر الماركسى بشجاعة ، وتطوير ثقافة سياسية جديدة تقوم على الامتزاج بين قيم الحضارة الديمقراطية الليبرالية الغربية ، والنظام الانجلو أمريكى ، كمثل أعلى سياسى ، وبين الفكرة الاشتراكية العلمية كمثل أعلى للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم طرح نموذج جديد اشتراكى ديمقراطى حقيقى يتخطى كل من يسارية الاحزاب الشيوعية ، ويمينية الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى بعض البلدان ، ويمثل الأساس لبذور ثقافة سياسية عالمية جديدة تتطلع اليها الانسانية الحاملة .

كانت محاولة فاشلة حيث اصررت الاحزاب الاوروبية على رفض الانصياع لفكرة اللقاءات الدورية . - ان السوفيت لم يتمكنوا من مواجهة الاحزاب الاوروبية التى اعلنت بوضوح عن اتجاهاتها الجديدة نشرح برلنجوير الايطالى سياسة حزبه فى المساومة التاريخية ، وافاض مارشيه الفرنسى قرابة الساعة فى تعصيل عوامل الغاء دكتاتوريه البروليتاريا ، واكد كاريالو الاسبانى على التحالف مع الليبراليين والمسيحيين ورفض المركز الموجه ، بينما كان تيتو صريحا للغاية فى دفاعه عن حركة عدم الانحياز وايضا انها الاساس فى سياسة يوغوسلافيا . - ان مجموع القضايا التى تناولها المؤتمر تعكس مدى قوة الاتجاهات الجديدة الديمقراطية فى اليسار الاوروبى ، ومن ثم جاءت مخلصتها النهائية ممثلة فى وثيقة المؤتمر لتطرح اهدافا ديمقراطية وبنلانية واجتماعية وانسانية عامة تدور حول تعميق الانفراج الدولى ونزع التسلاح والدفاع عن الديمقراطية والاستقلال الوطنى ، الاشادة بسياسة عدم الانحياز ودورها النعال فى عالم





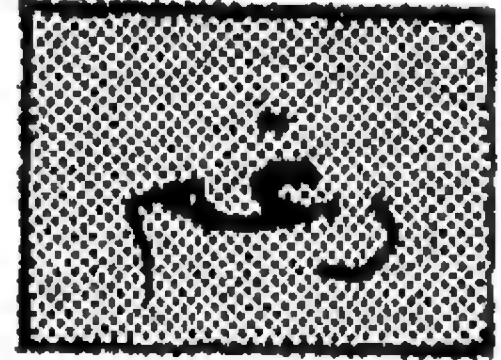
الدفاع عن الجناح الشمالي لحلف الأطلسي

محمد نعمان جلال

الى أن تعبد كثير من الدول تقدير مواقفها ، كما أثر في طبيعة العلاقات بين الشرق الأوسط ، وكل من القوتين الأعظم ، وترك البترول كسلح اقتصادي أنرا مدمرا - نتيجة الارتفاع الكبير في أسعاره - على بعض الاقتصاديات ، ومفيدا بالنسبة لاقتصاديات أخرى . ومن الدول التي استفادت من ارتفاع أسعار البترول ، دول بحر الشمال ، فلولا الارتفاع الكبير في أسعاره ، ما كان يمكن لذلك الدول أن تستخرجه اقتصاديا . وتشير التقديرات العالمية الى أن بحر الشمال سيكون في عام ١٩٨٠ ثاني أهم منطقة في العالم في استخراج البترول والغاز الطبيعي من البحر ، وسيكون الإنتاج أساسا من الجرف القاري البريطاني والنرويجي ، الذي ينتج يوميا حوالي ٥ ملايين برميل . أي أقل من إنتاج حقول الجرف القاري في الشرق الأوسط بـ ٧ ملايين برميل . وتلي ذلك في الأهمية ، منطقة شمال أمريكا التي تغطي جرينلاند وكندا والولايات المتحدة ، والتي يقدر إنتاجها اليومي بحوالي ٣ ملايين برميل من الشواطئ عام ١٩٨٠ .

٢ - تحول الاتحاد السوفييتي الى قوة بحرية ، بتركيزه المتزايد على بناء السفن الحربية والغواصات ، بشكل أصبح يهدد دول الغرب في هذا المجال من التسليح ، الذي كان مقصورا ميدان التفوق فيه على دول حلف الأطلسي . وكان يعتقد أن الاتحاد السوفييتي قوة برية فقط بحكم وضعه الجيوبوليتيكي ، وعدم اطلاله على بحار دافئة ، إلا أنه استغل هذا المصور لدى الغرب ، وعمل على

ما شهدته العلاقات بين الشرق والغرب من تطورات منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، أدت الى ما



عرف باسم سياسة الوفاق السدولي ، التي بلغت أوجها بلقاءات القمة الأمريكية السوفييتية ، وبسجاح دعاة الوفاق في عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي في منتصف عام ١٩٧٥ ، إلا أن كلا من الكتلتين ما تزال تتخوف من الأخرى ، فمع تراخي النشاط العسكري في وسط أوروبا ، وبروز الدعوة لتخفيض متبادل للقوات في تلك المنطقة ، فإن النشاط العسكري انتقل الى الأطراف ، وحظي الجناح الشمالي لحلف الأطلسي بنصيب الأسد من هذا النشاط

ولقد برزت منطقة بحر الشمال ، كمناطق متزايدة الأهمية الاستراتيجية منذ بداية السبعينيات . ويمكن أرجاع ذلك لعدة عوامل منها :

١ - اكتشاف البترول بكميات كبيرة في بحر الشمال . وقد جاءت تلك الاكتشافات في منطقة كان يعتقد أنها خالية من البترول ، وفي فترة تاريخية أصبحت الحاجة الى البترول ، ماسة أكثر من ذي قبل ، فضلا عن بروز البترول كعامل سياسي واقتصادي ، يلعب دورا خطيرا في الصراع الدولي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد أمكن فرض حظر بترولي عربي لأول مرة . وإن لم يكن كاملا ، كما أن مدة الحظر لم تكن طويلة . ورغم هذا ، فقد أدى

بين الطرفين ، فان خلاصة ما تم التوصل اليه ، هو حل مؤقت للنزاع ، اعترفت بمقتضاها بريطانيا واقعيا بالحدود الجديدة ، وسمح لها بالصيد بعدد محدود من السفن داخل تلك الحدود ، على ان تخضع لرقابة ايسلندا وقوانينها . بيد ان المشكلة التي ستثور ، هي بعد انتهاء مدة الاتفاق في ديسمبر القادم .

ازاء ما سبق ، بدأت الدول المطلة على بحر الشمال ، تعيد النظر في مواقفها الدولية . ومن ابرز تلك الدول الدانمارك والنرويج .

ولقد اتبعت هاتان الدولتان سياسته شبه حيادية ازاء التكتلات والاحلاف الدوية التي نشأت مع اندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، فهما وان انضمتا الى حلف الناتو ايمانا منها بضرورة الاحتماء بالقوة الامريكية في الدفاع عنهما في مواجهة العملاق السوفييتي ، الا انهما لم تريدوا اغضابه الى الحد الذي يدفعه لمعادتهما ، ومن ثم الاستعداد للعمل ضدتهما . ولذا فان هاتين الدولتين جعلتا علاقاتهما بالناتو ذات طبيعة خاصة ، فلم تسمحا باقامة قواعد نووية ، ولا بوجود دائم للقوات الاجنبية على اراضيها ، كما لم تسمحا بتحويل اسلحه نوويه على اقاليمهما في وقت السلم . وقد عرفت هذه السياسة باسم سياسة القواعد وحافظت هاتان الدولتان على هذا النمط الخاص من شبه الحياد او النوازن في العلاقات ، وكان هذا المنطق يحمل في طياته رهضاء التوفيق الاعظم به . وبظرة لمطافه الدول الاسكندنافية نوحى بهذا الرضاء ، وبعضى انطبعا بان خلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مدفوق ولز ضمسيا عيه . اذا فنلندا بحكم التصانفها الجغرافي بالاتحاد السوفييتي محايدة ، مع تنسيق اكبر سياستها مع الاتحاد السوفييتي ، والسويد بمنطقة وسط ، تلزم حيادا شبه دقيق ، والنرويج محايدة مع تنسيق يكاد يصل الى حد الارتباط مع السياسة الامريكية . بل اننا كعرب ، وانطلاقا من النظرة نحو قضايانا ، نكاد نجد نفس التدرج في المواقف ، فان فنلندا اكثر تعاطفا مع القضايا العربية من اية دولة اسكندنافية ، تليها السويد ، واخيرا تأتي النرويج . ولاشك ان ذلك يرجع الى عدة عوامل ، ليس مجال تفصيلها هنا ، ولكن تكفي الاشارة السابقة في التنسيق بين

تطوير امكانياته البحرية في عدة مناطق من الشرق ، حيث ملايديفوستك تواجه الصين واليابان وغرب الولايات المتحدة ، ومن الغرب حيث الجناح الشمالي لحلف الاطلسي في شمال غرب اوربا ، وكذلك بدخوله في البحر المتوسط والمحيط الهندي كقوة بحرية ، وعندئذ احست الدول الغربية بالخطر ، واعدت النظر في حساباتها الدولية ، ومن المناطق التي بدأت اعادة النظر فيها ، منطقة بحر الشمال والمحيط الاطلسي الشمالي .

٣- التطور الجديد في قانون البحار ، والذي بدأ في اتجاه بعض الدول لتمديد حدود مياهها الاقليمية ، واخذ هذا التطور دفعة في مؤتمر كراكس لقانون البحار في عام ١٩٧٤ ، وما تلا ذلك من مؤتمرات في جنيف عام ١٩٧٥ ، ونيويورك عام ١٩٧٦ ، فضلا عن اتجاه بعض الدول لاتخاذ قرارات فردية ، حماية لمصالحها الاقتصادية ازاء ما لمسته من عدم وصول المؤتمرات الدولية الى قرارات حاسمة بالسرعة المطلوبة . ومن هذه الدول ايسلندا التي كان لقرارها الانفرادي بمد حدود الصيد الخاصة بها الى ٢٠٠ ميل بدلا من ٥٠ ميلا اعتبارا من ١٥ اكتوبر ١٩٧٥ ، كان لهذا القرار اثره في احداث بعض التوتر في علاقات الدولة المطلة على بحر الشمال ، وفي اوضاع حلف الاطلسي وامكانياته الدفاعية في تلك المنطقة ، فضلا عما ادى اليه هذا القرار من تصعيد الخلاف بين بريطانيا وايسلندا بوجه خاص - وهذا التصعيد الذي انتهى الى قطع العلاقات بين الدولتين في ١٩ فبراير ١٩٧٦ . وكانت هذه اول مرة يحدث فيها مثل هذا الموقف بين دولتين غربيين من دول حلف الاطلسي ، كما انتشرت عدة مظاهرات ، وارتفعت عدة شعارات في ايسلندا ، تطالب بالغاء التسهيلات الممنوحة لقوات حلف الاطلسي في ايسلندا ، وانهاء القاعده الامريكية في كيلافيك ، وقد اثار ذلك قلقا عميقا لدى الخبراء العسكريين في دوائر حلف الاطلسي ، الذين راوا في ذلك نذيرا خطيرا يهدد امن المنطقة الاستراتيجية ، في وقت تزايدت فيه قوة الاتحاد السوفييتي . ورغم جهود حلف الاطلسي في مؤتمر بروكسل في اواخر عام ١٩٧٥ ومؤتمر اوسلو في مايو ١٩٧٦ ، ورغم المساعي والضغط التي بذلت من عدة جهات اوربية ، وبوجه خاص من النرويج التي بذلت جهودا كبيرة في التقريب

الجنرالات النرويجيين ، ومنهم الجنرال تسافت يوهانسن الذي دعا الى ان تغير النرويج سياستها الخاصة بالقواعد ، وان تسمح باقامة قواعد عسكرية واسلحة نووية دائمة تابعة للنااتو ، وذلك لحماية النرويج من أية هجمات سوفياتية ، اذ ان لدى الاتحاد السوفيتي خططا لغزو النرويج ٣ - أما السياسة الرسمية للدولة ، فانها تقوم على الاعلان عن التمسك بالسياسة التقليدية ، وتؤكد انها سياسة ناجحة وفعالة ، وفي نفس الوقت تسمح باستحياء بمزيد من الارتباط بالنااتو . ومن أبرز معالم هذا الارتباط ، تعدد زيارات الغواصات الذرية التابعة للولايات المتحدة للموانئ الهامة مثل أوسلو العاصمة ، وبرجن على الشاطئ الغربي ، وترومسو في أقصى الشمال الغربي ، وزيادة عدد القوات البريطانية وقوات النااتو التي تشترك في المناورات مع القوات النرويجية ، بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق بينها ، وتعرفها على الطبيعة الجغرافية للنرويج والمنطقة بحر الشمال ، وطول مدة بقائها ، بحيث يمكن القول بأن فترات وجود هذه القوات ، وزيارات الغواصات والسفن الحربية المختلفة ، يمكن أن تشكل حساسيا وجودا يكاد يكون شبه دائم .

كما تتجه النرويج حاليا لزيادة عدد قواتها العسكرية ، وتومير أحدث المعدات العسكرية لها ، ويتجلى ذلك في الزيادة المطردة لميزانية الدفاع ، ففي عام ١٩٧٠ مثلا كانت ٢١٤١ مليون كرونر ، بينما أصبحت ٤٨٠٠ مليون كرونر في ميزانية عام ١٩٧٦ . وقد وصف أحد أعضاء البرلمان من الحزب الاشتراكي اليساري اليوم الذي وافق فيه البرلمان على ميزانية الدفاع ، وهو يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ ، بأنه أغنى يوم في حياة البرلمان ، لأنه أقر ميزانية الدفاع ، بزيادة ضخمة عن الاعوام السابقة ، على حين ترك كثيرا من القضايا المدنية بلا علاج ، كان يمكن أن تسهم هذه المبالغ في حلها .

ويعارض جوستاتسن زيادة ميزانية التسليح وعضوية النرويج في النااتو ، انطلاقا من خط فكري يؤمن به مع حزبه . الا أن باقي أعضاء البرلمان لا

السياسيين النرويجية والأمريكية ، والطبيعية المحافظة للشعب النرويجي ، وعدم رغبته في التغيير ، ومحاولته الحفاظ على المواقف التقليدية كآمان ضد مخاطر التغيير ، وقوة الضغط الصهيونية لقدم علاقات إسرائيل مع قادة النرويج في إطار الحركة العمالية والاشتراكية الدولية ، وضعف قوة الضغط العربية ، وكذلك الوجود العربي مقارنا بمثيله في الدول الاسكندنافية الاخرى ، وعدم التنسيق بين الدول العربية في حركاتها الدولية وتحول ذلك .

ما هو الجديد الذي نلمسه الان في تطورات الدفاع عن الجناح الشمالي لحلف الاطلسي ؟ الجديد تجاه تلك المنطقة - منطقة بحر الشمال - لتصبح في وسط معترك السياسة الدولية ، بدلا من الوقوف على هامش الاحداث ، وقد ساعدت على ذلك العوامل الثلاثة التي سبق ان اشرنا اليها . اما بلامح هذا التطور من الناحية الاعلامية - التي تمثل الاساس الذي تبنى عليه أية سياسة - فتظهر فيما يلي :

١ - الحملة الاعلامية الضخمة التي يقودها عدد من جبرالات النااتو ، ويدعون فيها الى ضرورة أن تغير النرويج والدانيمارك من سياستهما الدفاعية ، باعتبارها غير كافية لحماية الامن القومي في هاتين الدولتين ، ومن ثم فإن عليهما التخلي عن سياستهما التقليدية ، واتباع سياسة دفاع فعالة ، وذلك بالسماح بتخزين الاسلحة النووية ، والوجود الدائم لقوات حلف الاطلسي فيهما . ويقود هذه الحملة الجنرال والتر ووكر القائد السابق للجناح الشمالي لحلف النااتو ، وهو يصدر مجلة شهرية في لندن ، تعالج هذه القضايا ، كما يقوم بالقاء العديد من المحاضرات والندوات يدل فيها على وجهة نظره .

٢ - لقيت الحملة الاعلامية السابقة صدى داخليا لدى قطاعات عديدة من الرأي العام النرويجي ، وتروج لها الاحزاب اليمينية المحافظة ، ومن أشد أنصارها تحمسا ، حزب اندرياس لانج ، وهو حزب يميني متطرف له ٤ مقاعد في البرلمان البالغ عدده ١٥٥ مقعدا . الا أن باقي الاحزاب اليمينية الاخرى ، تشاركه الرأي بدرجات متفاوتة ، وكذلك يشاركه الرأي عدد من

خاضعة لسيادة النرويج بمقتضى اتفاقية سبيتزبرجن التي وقعت في فبراير ١٩٢٠ ، إلا أن الاتفاقية نصت قديماً على سيادة النرويج الكاملة ، إذ تنص في المادة العاشرة منها على أن الدول الموقعة عليها أن تتمتع بحقوق متساوية في ممارسة النشاط الاقتصادي فيها . وقد نصت الاتفاقية على أنه حينما يسمح لروسيا بالانضمام إليها ، فإن لمواطنيها شركاءها الحق في التمتع بنفس الحقوق الممنوحة لرعايا الدول الأخرى كانت الاتفاقية قد عقدت ولم تكن معظم الدول قد اعترفت بالثورة الشيوعية في روسيا . وبعد أن اعترفت الدول الغربية بالاتحاد السوفيتي ، وانضم للاتفاقية وصدق عليها ، فإن مواطنيه يمارسون حقوقهم في تلك المنطقة . ومع هذا فإن الاتحاد السوفيتي لم يسلم بوجهة النظر النرويجية في السيادة الكاملة لها على المنطقة ، بل أنه في الاحتفال الخمسيني على توقيع الاتفاقية ، لم يوفد سياسياً لتمثيله ، واكتفى بحضور ممثل شركة إيرفلوت لتلك الاحتفالات . والقضية التي أثارت كانت تتعلق بموظفي شركة الطيران السوفيتية التي يقسم موظفوها على مساحات خاصة في المنطقة ، إلا أنهم استقدموا زوجاتهم للإقامة معهم في مساكن خاصة بهم ، مع أنه غير منصوص في عقد الإيجار على اصطحاب زوجاتهم معهم . وثار النزاع بين السلطات المختصة في النرويج على ذلك ، باعتباره انتهاكاً لسيادة النرويج التي تقتضي احترام تطبيق قوانينها على أراضيها ، واعتبرت الأوساط اليمينية أن المسألة خطيرة ، وطالبت بالقيام برد فعل نرويجي فعال لتأكيد سيادة النرويج على أراضيها . وقد يكون لهذه العناصر بعض العذر ، فمن المعروف أن النرويج دولة حديثة التكوين والسيادة ، فتاريخها كدولة ذات كيان سياسي يرجع إلى عام ١٩٠٥ ، حين انفصلت عن السويد ، ومن ثم فإن شعبها - كشعوب العالم الثالث - حساس للغاية في كل ما يراه مأساً بسيادته واستقلاله ، كما أن خوف النرويج المنطقي من العملاق السوفيتي المجاور بها ، جعلها تحرض على المبالغة في تأكيد سيادتها ، لئلا يتخذ من صممها سابقة ، وانتهت المشكلة كما كان يجب أن تنتهي ، بأحالتها للمحاكم المدنية للفصل فيها ، بما يقضى باحترام طبيعة عقود الإيجار ، ومن ثم عدم

يقرونهم على ذلك ، ويرون أنهم بهذا المنهج الرفض لعضوية النرويج في الناتو ، ولزيادة ميزانية الدفاع ، لا يقدمون حلولاً لمشاكل الأمن ، ولا لزيادة القوات السوفيتية في المناطق الشمالية المجاورة للنرويج ، سواء من ناحية المعدات أو الأفراد . والجدير بالذكر ، أن حزب جوستافسن هو الحزب الاشتراكي اليساري وله ١٦ مقعداً في البرلمان .

٤ - أما المعارضة النرويجية اليسارية ، فإنها كما سبق أن أشرنا ، تندد بزيارة الغواصات النووية الأمريكية للموانئ النرويجية ، وتعتبرها انتهاكاً للسياسة التقليدية النرويجية في هذا الشأن ، واستفزازاً لمبرر له للاتحاد السوفيتي ، وانحيازاً ساعراً للولايات المتحدة . وفي كل مرة تتبرر المعارضة ذلك ، تنصدي لها الحكومة مؤيدة تمسكها بالسياسة التقليدية ، وتنصدي لها القوى اليمينية داعية لزيد من الانحياز للناتو ، وتوثيق العلاقات معه ، ومنددة بتضخم القوات السوفيتية وتعاضمها في المناطق الشمالية .

ولكن ما هو الرد السوفيتي إزاء هذه الحملات والتطورات ؟

لقد تمثل هذا الرد السوفيتي في تحركات يمكن رصد بعضها كما يلي :

١ - في أواخر عام ١٩٧٥ قامت طائرات سوفيتية باختراق المجال الجوي النرويجي في أقصى الشمال ، وعادت لقواعدها سالمه ، بعد أن قامت بواجبها . وقد أثار ذلك حفيظه الرأي العام النرويجي ، ونشرت الصحف العديد من المقالات منددة بهذا التصرف ، باعتباره عدواناً سوفيتياً وانتهاكاً لمجال الجوي النرويجي . وقدمت الحكومة النرويجية احتجاجاً رسمياً على ذلك للسلطات السوفيتية . والتحليل السياسي لهذا الحدث ، يوضح حساسية ودقة العلاقات السوفيتية النرويجية ، وكذلك عدم كفاية وسائل الدفاع الجوي النرويجي . ونرجع حساسية تلك العلاقات ، إلى الحدود المشتركة بين الدولتين في أقصى الشمال ، والحلاف بين البلدين على تحديد المياه الإقليمية لكليهما في بحر البارنت ، وكذلك التنازع حول مدى وحدود السيادة في منطقة أرخبيل سفالبارد في شمال غرب النرويج . ومن القضايا الطريفة في هذا الشأن ، ما أثير أخيراً باسم قضية الزوجات إذ أن منطقة سفالبارد

أصبحت كاحلام اليقظة ، لا ايمان بها ، ولا وجود لها .

٢. - ذكرت بعض مصادر حلف الناتو في بروكسل في اوائل ابريل ١٩٧٦ أن الاتحاد السوفييتي قد بدأ القيام بعمليات استطلاع جوى على النرويج وانداليمارك بطائرات فوكسبات التي تزيد سرعتها على ثلاثة اضعاف سرعة الصوت ، وتطير على ارتفاع ٩٠ ألف قدم ، كما أنها ذات محركين . وأن هذه الجولات الاستطلاعية بدأت منذ يناير ١٩٧٦ . ثم اخذت في التصاعد منذ ذلك الحين . وأشارت أيضا الى أن الوحدات العسكرية السوفيتية في بولندا والمانيا الشرقية ، قد زودت بمعدات عسكرية جديدة ، من بينها طائرات ميغ ٢٥ .

ورغم تأكيد المصادر العسكرية النرويجية نفي حدوث هذه العمليات الاستطلاعية .

وبعيدا عن الحملات الاعلامية والحملات المضادة بين أنصار الناتو وخصومه في النرويج ، وبين حلفي وارسو والاطلنطي بشأن تزايد قوة كل منهما واتجاهاته التوسعية ، فإن هناك بعض التطورات العسكرية والسياسية لحلف الناتو ، خاصة في جناحه الشمالي . ومن أبرز هذه التطورات :

الاول ، في فبراير ١٩٧٦ قامت لجنتان من اللجان الهامة في الناتو ، وهما لجنة التخطيط بعيدة المدى ، ولجنة الاعتمادات ، بزيارة لشمال النرويج لأول مرة . وقد قامت اللجنتان بالتفتيش على القواعد البحرية والمطارات والمخازن على طول الساحل من برجن الى ترومسو ، وأولت اللجنتان أهمية خاصة للانشاءات في شمخال النرويج ، التي ستستخدمها القوات النرويجية والحليفة التي يمكن ان تنتقل للنرويج في حالة الحرب . وقد حضرت اللجنتان بساء على دعوة السلطات النرويجية ، وضمت عددا من كبار العسكريين والمدنيين من مركز قيادة الناتو في بروكسل ، زائحات الحليفة في أوروبا المعروفة باسم Shape ، وقيادة المحيط الاطلنطي المعروفة باسم Saclant . ومما يجدر ذكره انه رغم موقف فرنسا الخاص من الحلف ، فإنها ما تزال تشارك في اعمال التخطيط والتمويل الخاصة بالدفاع .

الثاني ، اجتماع المجلس الوزاري لحلف الناتو

ابقاء الزوجات . ووافق الاتحاد السوفييتي على ذلك .

أما عدم كفاية أجهزة الدفاع النرويجية ، فتجلى في أن الطائرات السوفيتية لم يحس بها أحد إلا بعد عودتها - أي أنه لو كانت النية مبيتة على القيام بهجوم أو عدوان ، لحقق هذا الهجوم أهدافه . وهذا يدحرجنا - بكل أسف ومرارة - بما حدث لمصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وتتخذ القوى المؤيدة لحلف الاطلنطي من ذلك ذريعة للدعوة لتغيير السياسة الدفاعية النرويجية ، والتخريب بمزيد من نشاط الناتو في النرويج . وقد أثارت هذه الدعوة حفيظة الاتحاد السوفييتي ، فنشرت جريدة العلم الأحمر السوفيتية مقالا في بداية عام ١٩٧٦ انتقدت فيه هذه الدعوة ، وأكدت أن السياسة الدفاعية النرويجية كافية ، وأنها أثبتت فعاليتها حتى الآن ، وهاجمت القوى اليمينية النرويجية . وقد ترك هذا المقال أثرا سيئا في الرأي العام النرويجي ، فهاجمه وكيل وزارة الدفاع النرويجية ، واعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية ، على حين تناوله وزير خارجية النرويج بالتعليق بأسلوب دبلوماسي ، أكد فيه حرص بلاده على حسن علاقات الجوار مع الاتحاد السوفييتي ، وتمسكها بسياستها التقليدية في شؤون الدفاع . وأفردت الصحافة النرويجية عدة مقالات تندد فيها بهذا المقال السوفييتي ، وبتزايد النشاط السوفييتي في الشمال . ومن الأمور الطريفة في هذا الشأن ، أن الصين هاجمت تزايد القوة السوفيتية في بحر الشمال والمناطق الشمالية للمحيط الاطلنطي . وأفرد حزب العمال الشيوعي النرويجي « المتعاطف مع الصين » مقالا في مجلته النظرية المعروفة باسم العلم الأحمر في عدد يناير ١٩٧٦ للهجوم على الاتحاد السوفييتي ، مقارنا إياه بالولايات المتحدة والمانيا الهتلرية ، وهاجما في اقتصاده الامبريالي الذي يحمل في طياته بذور ضعفه ، ومتهما إياه بأنه مصدر الحرب ، وداعية لها ، رغم توقيعه على المواقف السوفية الداعية للسلام . وإذا كان ذلك يبدو مفارقة في المواقف ، إذ تبهم العناصر اليمينية المتطرفة واليسارية المتطرفة الاتحاد السوفييتي ، فإن جوهر الامر يفسر ذلك ، وينفي وجود أي تناقض ، فالسياسة مصالح ، وليست عقائد ، وحتى العقائد لابد ان تعبر عن مصالح ، والا

أما الإشارة إلى قضية الشرق الأوسط ، فقد خصتها أربعة سطور عامة وعامضة لا تقدم ولا تؤخر . . . ونحن مرجع ذلك إلى أن قضية الشرق الأوسط لا تهم الناتو وتحالف عربي ، بقدر ما تهم الولايات المتحدة بقوة عظمى ، كما أن الشرق الأوسط الآن لا يمثل بقطر احتكاك أو معرجه لمنهيه تؤثر على الأمن والسلام الدوليين ، وجعل أوروبا تعلق عليه أو هم به . . . وهنا تكمن الخطورة بالنسبة لنا . . . ولو قاربنا ذلك بمقتضى مبدأ انحصار الثورة الشيوعية ، لوجدنا الشرق حبيرا ، فقبل توقيع اتفاقية باريس ، ساد المنطقة قتال عنيف ، وكذلك بعد توقيع الاتفاقية ، وهكذا هم بعض شهور دون مثال ، حتى تحقق النصر النهائي للمباضعين من أجل حرية بلادهم . . . أما الشرق الأوسط ، فبعد معارك حرب أكتوبر المجيدة وما أوصحته من معمره عربية على استيعاب السلاح الحديث واستخدامه - جبر المساهد العسكري في أوروبا تدرس سلك المعارك وتتأرجح على التطور العسكري سواء في الفكر أو المعدات - وبعد ما أقبته من حقوق مصانم عربي أدهل الدول الأوروبية التي كانت نعيت على أساس أن مثل هذا التضامن لا يمكن أن يحدث - بعد كل هذا ساد المنطقة صراع داخلي عنيف ، بدلا من الصراع ضد العدو ، جعل الصحف العربية والأمريكية تكتب من جديد عن الانقسام العربي وانعدام الوحدة ، وأن العرب يقاتلون بعضهم بعضا ، ومن ثم ترك ذلك تأثيرا سلبيا على المواقف الإعلامية التي تسببها العرب والمسيحيون بعد حرب أكتوبر ، وحلف وراءه علامات استهزام على المواقف الإعلامية التي تسببها العرب والفلسطينيون بعد حرب أكتوبر ، وحلف وراءه استهزام حول إمكانية تحقيق تعايش عربي يهودي ، ما دام العرب أنفسهم لم يتمكنوا من التعايش معا .

الثالث ، عقد وزراء دفاع حلف الناتو مؤتمرهم الأول لعام ١٩٧٦ في بروكس وذلك لمدة ثلاثة أيام من ٦ - ١١ يونيو ، بعد اجتماع وزراء الخارجية في أوسلو ، وأصدر المؤتمر بيانا أعرب فيه عن تخه إزاء التزايد في القوة العسكرية السوفييتية وقوات حلف وأرسى إلى حدود لا يبررها اعتبارات دفاعية ، وأن القوات السوفييتية تتزايد في مختلف الأفرع ، مما يعني إمكانية الدولة على استخدام القوة العسكرية بطريق مباشر أو غير مباشر في

في أوسلو في ٢٨ مايو وسط إجراءات أمن مشددة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الترويج ، وأصدر المؤتمر بيانا هاما . . . وهراء البيان وتحليل مضمونه ، وكذلك مكان الاجتماع ذاته تقدم الدلالات التالية :

١ - من ناحية مكان الاجتماع مدينة أوسلو عاصمة الترويج ذات الحساسية الخاصة من الناحية الاستراتيجية السياسية والاقتصادية . فمن الناحية الاستراتيجية ، تمثل الترويج خط الدفاع الأول لحلف الناتو . ومن الناحية السياسية ، هناك مشاكل تم حل نهائية في العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتي . ومن الناحية الاقتصادية ، بروز الترويج كدولة بتروولية بكل ما يمتلكه البترول من ثقل في السبسة الدولية ، ومن فائض في رؤوس الأموال ، وتأثيره في الاقتصاد العالمي . . . ومما يسرع النظر ، أن هذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها المؤتمر في أوسلو ، إذ كانت المرة الأولى عام ١٩٦٢ . . . رغم أن انعقاد المؤتمر في حد ذاته لا يمثل جديدا ، فمن حق الترويج دوله عضو في الناتو ، أن يعقد الاجتماع في عاصمتها ، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية المشار إليها ، تبرز دلالة الاعتقاد ، بأنه إشارة تحذير للاتحاد السوفييتي ، بأن الناتو سيدافع عن الجناح الشمالي إلى أقصى درجة ، وأن على الاتحاد السوفييتي أن يأخذ في حساباته ذلك ، سواء في تزايد قوته في الشمال ، أو في علاقته مع الترويج ، وقد عبر عن هذا المعنى الدكتور هري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمراته الصحفية بصورة واضحة ، إذ أخذ أنه رغم أن بلاده لم تحدد بعد موقفها من مشكلة الجرف القاري في سفالبارد ، وإنما قد تختلف في تفسير الاتفاقية مع الترويج ، إلا أنها لن تسمح بممارسة أي ضغط من قبل أية دولة على الترويج .

٢ - من ناحية البيان الذي صدر عن اجتماع أوسلو لوزراء خارجية الناتو ، فإنه يقع في ثلاث صفحات ونصف ، يضم ١٧٢ سطرا ، تناولت القضايا بين الشرق والغرب ، ومشاكل نزاع السلاح ، ومشكلة برلين ، والعلاقات بين الإلمانييتين ، وتزايد القوة السوفييتية . وقد خص هذه القضية ١٤٥ سطرا ، على حين أن مشاكل التحالف الغربي ذاته ، خصها ٢٤ سطرا فقط .

وهي تضم ١٠ دول ما عدا فرنسا والبرتغال وايسلندا . وقد تكونت منذ ثماني سنوات للعمل على تقوية جبهة الناتو الاوربية - اجتماعا في بروكسل في الاسبوع الاول من يونيو ١٩٧٦ وتدارست الموقف الدفاعي على الجبهة الاوربية للناتو . وقد سبق لهذه المجموعة أن وافقت في اجتماعها في روما في بدايه ١٩٧٦ على انشاء برنامج للتعاون الاوربي المستقل عرف باسم EPG وضم في عضويته فرنسا . وهذا الجهاز خارج اطار حلف الناتو ، ويهدف الى التعاون بين الدول الاوربية في مجال انتاج الاسلحة والمعدات العسكرية ، وتسعى فرنسا للوصول الى توازن ما في تجارة الاسلحة بين الدول الاوربية والولايات المتحدة ، وتخشي بعض الدول الاعضاء ، أن تلعب فرنسا دورا في هذا البرنامج يؤدي الى اضعاف تعاون المجموعة الاوربية مع الولايات المتحدة ، لهذا فقد صرح وزير دفاع النرويج اثناء مؤتمر بروكسل « يونيو ١٩٧٦ » بأن بلاده تشترط ألا يؤدي برنامج التعاون الاوربي المستقل ، للتأثير على الروابط بين الدول الاوربية ، وكل من الولايات المتحدة وكندا ، أو يضعف امكانيات الدفاع الاطلسية .

السادس . التطور الجديد في موقف فرنسا من حلف الناتو . فمن المعروف أن فرنسا انسحبت من مارس ١٩٦١ من الجهاز العسكري للناتو بمبادرة من الرئيس الفرنسي شارل ديغول ، الذي اصر على انشاء قوة نووية فرنسية مستقلة ، وذلك نتيجة عدم ثقته في الحماية النووية الامريكية في حاله تعرض بلاده للخطر . إلا أن الرئيس جيسكار ديستان اتخذ منحي جديدا في هذا الشأن ، وخلصته تأكيد انتماء فرنسا للناتو وللنشاط العسكري بوجه خاص . وهو لم يعلن صراحة العودة الى الجهاز العسكري للحلف ، إلا أنه اتخذ اتجاهين بارزين في هذا الصدد :

اولهما ، تعيين الجنرال جيون ميري رئيسا لاركان القوات الفرنسية منذ عام ، بعد أن كان أحد المستشارين العسكريين للرئيس ديستان . وقد صرح الجنرال ميري بأنه سيكون من الخطر على فرنسا ، أن تظل بعيدا عن المعركة الاولى في أوروبا ، وأنه يتطلع الى الموقف الذي يرى فيه القوات الفرنسية تحارب جنبا الى جنب مع القوات الامريكية في ألمانيا الغربية من

شنتي انحاء العالم . وقد وافق وزراء الدفاع على برنامج التحالف لتحسين مواتهم في السنوات الاربع القادمة ، كما اتحدوا خطوات لنقل فرقة امريكيه من جنوب ألمانيا الغربية الى شمالها . وقد افترحت هولندا أن تسهم دول الناتو المختلفة من اجل دفع ندائهم لتمرير الامريكية في شمال ألمانيا الغربية وسولندا في مواجهة حلف وارسو . وقد واجه وزراء دفاع الناتو في اجتماعهم ببروكسل ، مشكلة ذات ابعاد اقتصادية وعسكرية وسياسية حول خططهم الرامية الى تزويد الحلف بنظام متقدم للرقابة والانذار ، يقوم على انشاء ٢٠ - ٤٠ محطة رادار طائر ، ويتكلف تدوين كل محطة حوالي ٢٥ مليون دولار . ورغم ادراك الجميع اهمية هذا النظام الذي من شأنه أن يتحقق رقابه دقيقة تتمكن من رصد أي شيء في المنطقة من جزيرة كولا حتى بحر قزوين ، ويطلق على هذا المشروع اسم A.W.A.O.S.

وقد جرت الدراسات الفنية له منذ عدة سنوات ، واصبح الان جاهزا للتنفيذ ، إلا أن حو البرنامج باهظ التكاليف ، جعل قلة من دول الناتو متحمسة له . ولم يتخذ مؤتمر بروكسل قرارا بشأنه ، واهيل الموضوع الى اجتماع ديسمبر القادم . والجدير بالذكر ، أن الولايات المتحدة بدأت في تنفيذ هذا النظام لنفسها ، وعرضت على دول الناتو الاسهام في تمويل مشروعهم .

الرابع ، عقد في أوسلو في ٢ يونيو المؤتمر الاقليمي الثالث لحماية الانشاءات الساحلية في وقت السلم ، وحضرته وفود من بلجيكا والدانيمارك وألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا وبريطانيا ، الى جانب النرويج ، وذلك لدراسة وسائل حماية الانشاءات الساحلية الخاصة بالبترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال في وقت السلم . وسبق أن عقد المؤتمر الثاني في لندن في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ . وما تزال الدراسات جارية لتحديد اسبب الوسائل لحماية هذه الانشاءات ، إلا أنه يمكن القول بأن هذا المؤتمر يرتبط بصورة أو بأخرى ، بأنظمة الدفاع عن الجناح الشمالي للناتو ، وخاصة فيما يتعلق بالانشاءات البترولية في بحر الشمال .

الخامس ، عقدت المجموعة الاوربية للناتو -

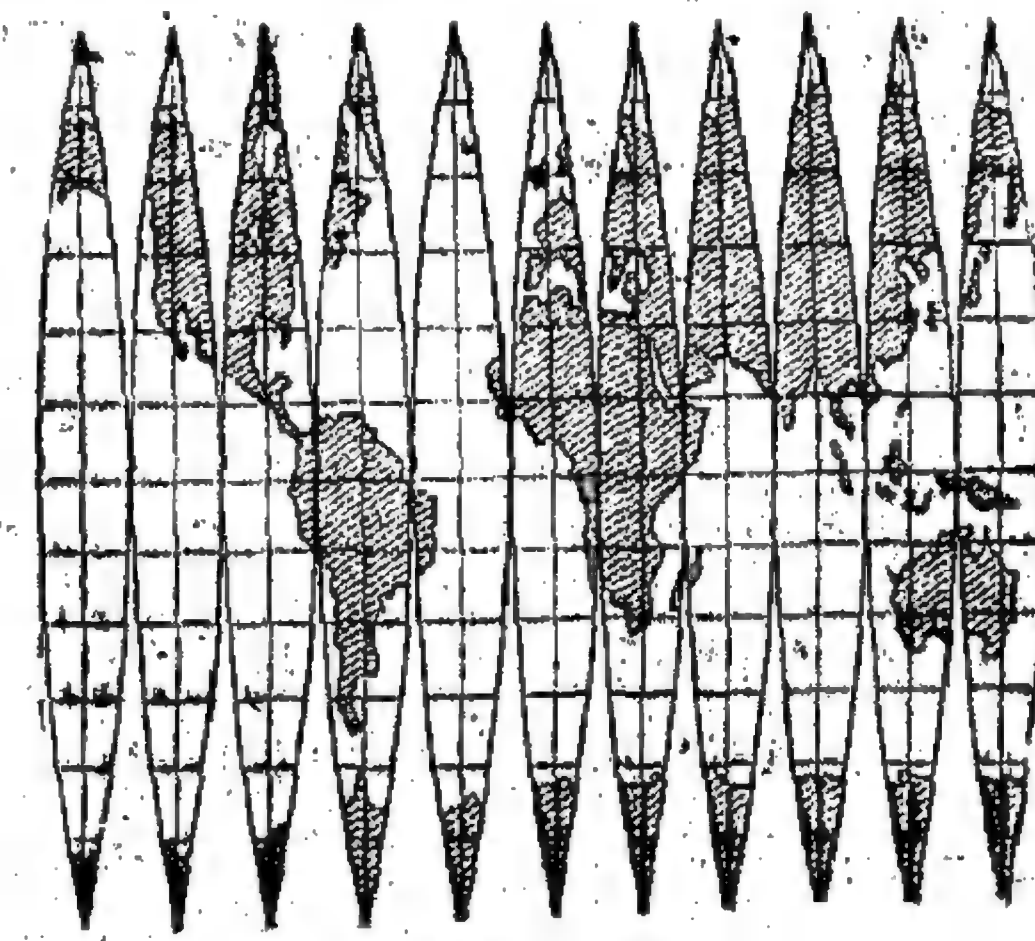
خاتمة :

بعد هذا العرض للتطورات الجديدة في الناتو في إطاره الاوربي ، ينبغي قضية هامه ما نزال في مهدها ، وان كان لها مغزى ، وهي الخاصة باحتمال خلق دور للناتو في افريقيا . فبالنسبة لافريقيا ، حاول هنري كيسنجر في مؤتمر الناتو بأوسلو ، أن يثير ضرورة مثل هذا الدور ، وذلك عندما عرض لجولته في افريقيا ، وأشار الى ان على الدول الاوربية دورا خاصا في افريقيا بحكم الروابط التاريخية بين المنطقين ، الا ان بعض الدول الاوربية ما نزال متحفظة في هذا الشأن ، وخاصة بالنسبة للتعاون مع الانظمة العنصرية كجنوب افريقيا وروديسيا ، ولكن هذا لا ينفي احتمال تطوير ذلك مستقبلا ، خاصة وان احداث أنجولا نقيت عجمها من الدول الاوربية التي اعتبرت التدخل الكوبي السوفييتي نقضا لسياسة الوفاق الدولي .

أول لحظة للقتال على الحدود الألمانية ، ولكنه أضاف بأن عودة فرنسا للجهاز العسكري للحلف ، ليست مسألة سيانسية يومية أي انه نفى احتمال عودة فرنسا رسميا للجهاز العسكري ، الا أنه أكد ضرورة وجود تعاون وتنسيق .

ثانيهما ، اشترك فرنسا في البرنامج الاوربي المستقل الذي سبقته الإشارة اليه .

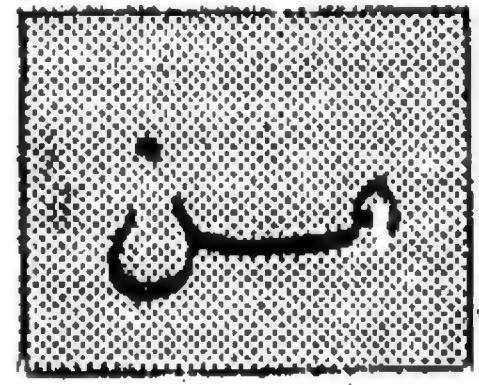
وقد هاجم الاتحاد السوفييتي ، ممثلا في صحيفة براندا في يونيو ١٩٧٦ ، هذا الاتجاه الجديد في السياسة الفرنسية الذي عبر عنه الجنرال ميرى ، كما هاجم تصريحات الرئيس ديستان التي حملت معنى مشابها لتصريحات الجنرال ميرى . كما وصفت القوى اليسارية في فرنسا الرئيس ديستان بأنه اطلنطي جديد ، وأنه اخفق في فهم الفكر الديجولي الخاص بالاستقلال الوطني والحياد ، واتجه للاندهاج من جديد في الناتو .





اتفاقية الأمن المتبادل والواقعية الجديدة في الأمريكتين

سمير عطا



من وجهة النظر الامريكية - بدأ « الحوار » .. ثم جاءت الانتخابات الامريكية أو الاستعداد لها ، كما أعطت التيارات اللاتينية الوليدة لنفسها فسحة للتجربة والتقاط الانفاس .. هذه الامور الثلاثة ، أدت الى ذلك الركود النسبي ، رغم الزيارات الامريكية المتبادلة على مستوى القارة كلها ، ورغم احداث الارجننتين .

وبالرجوع الى أحداث تلك الفترة ، وبالقراءة نظرة سريعة على ما تضمنه جدول أعمال الاجتماع الخامس للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية ، نجده قد تناول عددا من القضايا الهامة مثل :

- اختيار سكرتير عام جديد للمنظمة ، هو السفير الارجنطيني اليخاندرو أورفيليا ممثل الارجننتين الدائم لدى المنظمة ، خلفا لجالو بلازا ، مع ما يمثله هذا الاختيار من تغيير في اتجاهات السياسة العامة للمنظمة .

- النظر في رفع العقوبات الاقتصادية عن كوبا .. تلك التي فرضت عام ١٩٦٤ بقرار من المنظمة .

- مناقشة ومعارضة ، بل والتنديد بقانون التجارة الامريكي الذي سنه الرئيس فورد ، والذي يضع قيودا على التبادل التجاري مع الدول التي تتعارض سياستها مع سياسة الولايات المتحدة - اقتصاديا - وهي تعنى دول البترول بوجه خاص ، ومنها فنزويلا والاكوادور . ومن ثم ينعكس ذلك على علاقاتها بدول العالم الثالث على وجه عام .

تشجيع ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة في القارة ، مع وضع نظام للضمان الاقتصادي الجماعي ، بما يكفل حرية الحركة لدول القارة

المتوقع ان تشهد القارة اللاتينية مع بدايه العام الجديد « ١٩٧٧ » تغيرات واسعة ، ومن الممكن ان ان يبرز على سطح الاحداث العالمية ، عدد من المشكلات التي اعتورتها خلال العام المنصرم « ١٩٧٦ » فقرات من الركود النسبي ، نتيجة للمحاولات التي بدلت لاحتواء الانتفاضات التي اشتد عنفوانها ابان عام ١٩٧٥ ، والتي تمثلت في الانقلابات الفرديه على مستوى الحكومات ، سواء في امريكا الوسطى أو امريكا الجنوبية ، أو ظهور تجمعات وتكتلات ذات أهداف واضحة ، نحو تحقيق تكامل ذاتي في القارة . ومن أبرزها تلك التي ظهرت على مستوى القارة ككل ، متمثلة في أخطر الاجتماعات التي شهدتها منظمة الدول الامريكية ، وهو الاجتماع الخامس الذي عقد في واشنطن في منتصف عام ١٩٧٥ وما تلاه من اجتماعات في كوستاريكا ، أدت الى احداث تغيير ملحوظ في النظام الاंतर - امريكي بتعديل ما يعرف باسم « اتفاقية ريو » .

ولقد كان من أهم جوانب عمليات الاحتواء ، ما عرف باسم « الحوار الجديد » الذي اقترح اجراؤه بين الولايات المتحدة والقارة اللاتينية لمحاولة اتبات أو الحفاظ على وحدة القارة ، أو وحدة مصالحها ككتلة جغرافية متميزة .. غير ان احداث الشرق الاوسط كان لها دور كبير في تأجيل « الحوار » أكثر من مرة .. وكانت التيارات الجديدة في امريكا اللاتينية .. من خلال الاجتماعات الدولية على مستوى ثنائي ، أو مستوى تكتلي ، تترادف في سرعة مذهلة .. حتى اذا هدأت حدة الموقف في منطقة الشرق الاوسط -

اللاتينية ، حسب مصالحها الخاصة ، دون التقيد بأية نظم أو ارتباطات معاصرة .

- واحيرا ادخال تعديلات على نظام الامن المتبادل لدول القارة ، طبقا لتغير النظرة الدولية والعالمية لتعريف معنى « العدوان » ورغبة في توغير الحماية والامن الحقيقيين ، بعيدا عن التيارات التي يغلفها الغموض والاثرة والضغط الخارجى .

هذا فضلا عن بعض المشاكل القائمة ، مثل قضية قناة بنما ، وانتهاك حقوق الانسان فى شيلي وغيرها ..

فاذا أضفنا الى ذلك ما شهده عام ١٩٧٥ من ظهور « السوق المشتركة لدول الكاريبي » ككتلة اقتصادية متميزة ، وظهور « أسطول التجارة اللاتينية » ، وتوسيع قاعدة اتفاقات المسوز ومحاولات رفع اسعاره ، مع ما صاحب ذلك من انقلابات ومصادمات وقضايا سياسية بالغة القسوة والتعقيد فى أمريكا الوسطى ، تم اتجاهات التاميم ، لا سيما فى مجالات البترول ، وغير ذلك من القضايا والتيارات ، لادركنا مدى ما ينتظر عام ١٩٧٧ من نشاط وتحركات مع بدايته التى تتميز بظهور نتيجة الانتخابات الأمريكية فى الولايات المتحدة ، ووصول « الحوار الجديد » الى نقطة غلغته بعبارات انشائية غير محددة ، لم تكن هى الهدف الذى عقد من أجله ذلك « الحوار » بطبيعة الحال .

هذه التيارات التى ظهرت ، او بمعنى أدق تبلورت خلال عام ١٩٧٥ ، سوف تكون غالبا هى محك القضايا التى سوف تبرز عام ١٩٧٧ ، وبالقالى فمن الضرورى الرجوع الى تطوراتها ، أو استعراض هذه التطورات فى خلال تلك الفترة ، ودراستها دراسة مثالية ، حتى يمكن الوصول الى تصور معين ، لما يمكن أن تتطور اليه مثل هذه القضايا ، وما قد تولده من قضايا وتيارات جديدة خلال العام المقبل ..

ولا شك أن موضوع تعديل اتفاقية ريو دى جانيرو ، التى تتضمن ميثاقا للامن المتبادل لدول القارة الأمريكية ، هو من أهم هذه القضايا ، وان

لم يكن أخطرهما ، بالقياس الى قضية عدم الانحياز ، أو الاتجاهات الاقتصادية فى القارة . لكن أهميته تتمثل فى كونه تعبيراً جماعياً - أو شبه جماعياً - على أهمية الارتباط بالاتجاهات العالمية ، وعدم السير وراء عبارات الغموض ، التى كانت تغلف اتفاقيات السنوات المنصرمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت تقبلها كثير من الدول دون نقاش أو تمحيص . ويتضح هذا الاتجاه ، من أن منظمة الدول الأمريكية ، أخذت بالتعريف الدولى الذى أقرته منظمة الامم المتحدة لمعنى « العدوان » ، وطبقته فيما يتعلق بأمنها الداخلى .. فضلا عما ظهر من اتجاهات تحكمها الواقعية .

ولقد كان نظام الامن المتبادل لنصف الكرة الغربى ، من الامور التى اهتمت بها دول هذه المنطقتين منذ اواخر القرن التاسع عشر ، وبدأ التحضير له منذ المؤتمر الاول للدول الأمريكية عام ١٨٨٩ - ١٨٨٩ ، ثم المؤتمر الثانى - أمريكى لحفظ السلام الذى عقد عام ١٩٢٦ . وعقب هذين المؤتمرين ، تم توقيع اثنتى عشرة اتفاقية بين الدول الأمريكية ، كما تم اصدار الكثير من البلاغات والتوصيات ، حول سبل اقرار السلام وفض المنازعات بين هذه الدول .

وفى عام ١٩٢٦ أكدت هذه الدول على أهمية تبادل الراى والمشورة « ... لحماية مصالحها الدفاعية .. وفى عام ١٩٤٥ توسعت هذه الدول فى الاخذ بنظام الحماية ضد الهجمات التى تقوم بها دولة أمريكية أو غير أمريكية فى نصف الكرة الغربى ، فيما عرف باسم « قانون شابولتيك » . ثم وضع هذا القانون موضع التنفيذ فى المعاهدة الانتر أمريكية للمعونة المتبادلة التى وقعت فى سبتمبر ١٩٤٧ فى ريو دى جانيرو ، والتى عرفت باسم « اتفاقية ريو » .. وهى بذلك تعتبر سابقة فى الترتيب الزمنى بعامين ، على اتفاقية حلف شمال الاطلسى . وفى عام ١٩٤٨ تم وضع ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، وقد تضمن الميثاق نفس الاسس التى قامت عليها « اتفاقية ريو » فيما يتعلق بموضوع الامن الجماعى .. ثم توصلت الدول الأمريكية فى نفس العام ، الى وضع « ميثاق بوجوتا » الذى بمقتضاه أصبح واضحاً ومتميزاً صم كل لجنة من لجان منظمة الدول الأمريكية ،

اللجنة ، وعرفت اختصاراً باسم OEECI ، وبدأت عملها في ليما عاصمة بيرو منذ ٢٠ يونيو ١٩٧٣ .

وفي الدورة الخامسة للجمعية العامة للمنظمة ، تمت التوصية في القرار رقم ١٧٨ على الدعوة إلى عقد « مؤتمر مفوضين » في سان خوزيه ، للنظر في تعديل اتفاقية ريو بناء على الدراسة التي انتهت إليها اللجنة المشار إليها . . ويكون من اختصاص هذا المؤتمر « وهو الاجتماع السادس عشر لوزراء خارجية الدول الأمريكية ، باعتباره الهيئة الاستشارية لتطبيق معاهدة ريو » النظر في قضية رفع العقوبات عن كوبا .

وكما سبق القول ، كانت هذه الدورة أهم دورات المنظمة ، لما أصدرته من قرارات وتوصيات ، كان القرار رقم ١٧٨ واحداً منها .

وفي سان خوزيه ، عقد مؤتمر المفوضين في الموعد الذي حددته المنظمة من ١٦ إلى ٢٦ يوليو ١٩٧٥ . ومن أهم ما انتهى إليه من قرارات :

- إعطاء الحرية لكل دولة من دول المنظمة في تكيف علاقاتها بحكومة كوبا ، فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها عام ١٩٦٤ . « ولكي يمكن التوصل إلى هذا القرار ، رأى الجهاز الاستشاري للمؤتمر ، أنه مع الأخذ بنص المادة ١٧ من اتفاقية ريو التي تنص على ضرورة الحصول على أغلبية الثلثين عند التصويت على أي توصية أو قرار ، فإنه من الضروري عدم الأخذ بذلك ، فيما يتعلق بالمادة الثامنة ، خاصة بفرض العقوبات ورفعها ، إذ تكفي الأغلبية العادية » .

- تعديل اتفاقية ريو والتصديق على خريطة ماهون « التي تحدد نطاق الأمن المتبادل في نصف الكرة الغربي » والتي وافقت عليها الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الخامسة .

ورغم أن المبادئ الأساسية المتعلقة بوحدة دول نصف الكرة الغربي ، ورد الفعل الجماعي بالنسبة للعدوان ، قد ظلت بروحها كما وردت في الاتفاقية في الأصل ، غير أن تغييرات هامة في المضمون والصياغة ، وردت في التعديلات الجديدة ، منها :

وهي تلك اللجان التي أصبح بعضها حالياً غير ذي موضوع من الناحية الواقعية ، بينما استمر بعضها الآخر في العمل ، مثل اللجنة الأنتر أمريكية للسلام ، التي غير اسمها إلى « اللجنة الأنتر أمريكية بشأن التسويات السلمية » .

وكانت اتفاقية ريو تنص على أن أي هجوم ضد « دولة أمريكية » يعتبر هجوماً عليها كلها ، وتتعهد الدول الموقعة بمقتضاه ، بأن تعمل معاً في نطاق « جهاز استشاري » للموافقة على « العمل المشترك » ضد هذا الهجوم .

وقد تم اختيار تعبير « الجهاز الاستشاري » كتعبير مؤقت خلال عهد اتفاقية ريو ، ريثما يتم التوصل إلى صيغة أفضل ، عند النظر في وضع ميثاق المنظمة أو ميثاق بوجوتا . غير أن الدول الأمريكية ، لم تستطع التوصل إلى صيغة أخرى ، فاكتملت باستخدام هذا التعبير ، على أن يحل مجلس المنظمة « المجلس الدائم الآن » محله في الاجتماعات العادية مؤقتاً ، بمعنى أن يقوم المجلس بدور هذا الجهاز ، ومن ثم دعى هذا الجهاز للانعقاد رسمياً ١٦ مرة ، غير أنه لم ينعقد في الواقع إلا ٦ مرات فقط ، واكتفى بتمثيل المجلس له في المرات الأخرى . . بيد أن الدول اللاتينية ، نتيجة للانتفاضات الثورية التي اجتاحت بعض دولها ، ونتيجة لتيارات التحرر العالمي المحيطه بها ، رغم البعد الجغرافي ، ونتيجة للنجم الذي اتصفت به اجتماعات المجلس أو الجهاز أو لجهة السلام نحو دفع المفاهيم التي تضمنتها اتفاقية الأمن المتبادل إلى مستوى التطور السياسي في العالم ، فقد أوصت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في دورتها الثالثة عام ١٩٧٣ بضرورة عقد مؤتمر خاص في مدينة سان خوزيه عاصمة كوستاريكا في شهر يوليو ١٩٧٥ على الأكثر ، لوضع بروتوكول يتم بمقتضاه تعديل اتفاقية ريو ، وبالتالي ميثاق الأمن المتبادل للدول الأمريكية . . ويتم ذلك بدراسة التوصيات التي تضعها لجنة خاصة تنشأ لذلك ، وتعرف باسم « اللجنة الخاصة لدراسة النظام الأنتر أمريكي » . ولوضع اقتراحات مؤقتة لإعادة تشكيله » . وقد تم تشكيل هذه

تعاريف وتحليلات

بأنها حدوث « صراع أو حدث خطير من الممكن أن يهدد سلام المنطقة » ، بدلا من العبارة السابقة التي كانت تنص على وجود « موقف » من الممكن أن يهدد السلام ، والذي كان يحتمل تاويلات وتفسيرات عدة .

كذلك تضمن البروتوكول - حسب ما أوصت به الجمعية العامة للمنظمة وطبقا للنص المقترح من بيرو - نصا تجاهلته اتفاقية ١٩٤٧ خاصا بالامن الاقتصادي الجماعي والتوصية بإنشاء جهاز مناسب لتنفيذ التوصيات المتعلقة به .

ونظرا لان هذه التعديلات قد صدرت بأغلبية الاصوات ، فقد طلبت بعض الدول ضم تحفظاتها كوتائق ملحقه بالبروتوكول ، ومنها تحفظ الولايات المتحدة على اقتراح بيرو بشأن الامن الاقتصادي الجماعي ، والذي صوتت ضده باعتباره « انه لا المكان ولا الوقت مناسبان لذلك » . ومع ذلك فقد عبر اليخاندور اورفيل عن مغزى هذه التعديلات بقوله ان المنظمة قد برزت قوية - منذ هذا التاريخ في سان خوزيه - وان الدول الامريكية قد أثبتت أنها قادرة على صنع السلام وتحقيق الامال الكبار لشعوبها . ذلك ان هذه التحفظات - وهي تختلف في الاتجاه والمضمون - لا تقلل من أهمية العمل الذي توصلت اليه دول القارة ، كمظهر من مظاهر التعاون الاقليمي . وكان واضحا ان هذه الدول ، انما تسعى الى تحقيق مزيد من التكافل والتكامل الذاتي . ومن هنا برزت على سبيل المثال ، فكرة انشاء الاسطول التجارى متعدد الجنسيات ، الذي يخدم دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي ، بعيدا عن سيطرة الشركات التجارية البحرية الاحتكارية . كما قامت منظمة التكامل الاقتصادي اللاتيني التي عرفت باسم SIECA واقتصر الاشتراك فيها على الدول اللاتينية فقط . كذلك كان واضحا ، ان اهتمام هذه الدول بتحقيق الامن المتبادل ، انما ينصب على مجرد التخوف من خطر خارجي ، قد تتعرض له هذه الدول . ولعل ذلك يفسر تقلص مساحة الابعاد الجغرافية التي كانت تمتد داخل المحيطات ، والتي كانت تشملها منطقة الامن التي أقرتها اتفاقية عام ١٩٤٧ .

- منطقة الامن بمقتضى البروتوكول الجديد ، أصغر من تلك التي شملتها الاتفاقية الاصلية . فقد حذفت منها جرينلاند ومساحات واسعة من المحيط ، كما أنها تشمل بوجه عام ، امتدادا قاريا داخل البحر لا يقل في معظمه عن ٢٠٠ ميل ، وان كان هذا الخط - من الناحية القانونية - لا يشكل التزاما للدول الموقعة بالاعتراف بحدود البحر الاقليمي الذي تنادى به الكثير من دول العالم ، في نطاق حدود ٢٠٠ ميل داخل البحر ، وتعارضه بعض الدول الكبرى ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

- في البروتوكول الجديد ، واضح ان الاطراف المتعاقدة ، ليست مضطرة الى تقديم المعونة لدول ليست عضوا في الاتفاقية ، بعكس النصوص الاصلية التي ترجع لعام ١٩٤٧ « يراجع النص فيما سبق » وذلك على أساس ان هناك دولا أو اقاليم أمريكية ، لم تدخل المنظمة ، كما ان بعض أعضاء المنظمة ليست عضوا في اتفاقية ريو ، رغم وقوعها في نطاق منطقة الامن . . ولما كان هناك تعارض ظاهري بين ابعاد المنطقة ونص البروتوكول ، فإنه لم يهمل امكانية ان تشمل الحماية « الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة » حسب ما يراه الجهاز الاستشاري ، وان لم يكن التزاما بالمعنى الكامل ، كما أنه سمح للدول أعضاء المنظمة والتي ليست عضوا في الاتفاقية ، بأن تصدق عليها وعلى البروتوكول المعدل لها ، وبذلك يسرى عليها ما يسرى على الدول المؤسسة للاتفاقية .

- أخذ التعديل يتعرف العدوان الذي وافقت عليه الامم المتحدة عام ١٩٧٤ ، والذي يذكر معاني محددة مثل الغزو والاغارة والحصار وارسال المرتزقة ، ويشير الى أن الجهاز الاستشاري له الحق في تحديد حالات أخرى « مساوية فسي الطبيعة والخطورة مما يشكل عدوانا » .

حدد البروتوكول الحالة التي تستدعي عقد اجتماع « الجهاز الاستشاري » خاصا بالامن ،

[١] عدوان ١٩٥٦ ... قمة عدم التكافؤ
اللواء حسن البدرى

[٢] إسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر
محمود عزيمى



[١] عدوان ١٩٥٦ ... قمة عدم التكافؤ

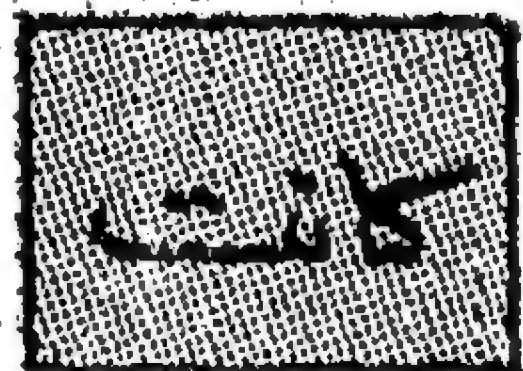
اللواء حسن البدرى

الساعة الثامنة من صباح ١١ يونيو ١٩٤٨ ، حتى كانت رئاسه الاركان العامة الاسرائيلية ، قد التام شملها ، لتدرس وقائع فترة القتال السابقة ، التي استمرت اربعة اسابيع ايضا ، وقعت خلالها ١٩ معركة وعملية حربية .

كان الهدف من هذه الدراسة ، تحليل عوامل النجاح والفشل ، للخروج منها بالدروس المستفادة التي تساعد على اعادة الحساب ، والتخطيط للمستقبل على اسس جديدة . بهذا كانت الهدنة بالنسبة لاسرائيل - سيما وقد جاءت مشروطة بزمان محدد - مجرد فترة ايقاف للنيران ، تفرض على الاطراف المتحاربة خوض سباق رهيب ، لتحقيق انجازات أكثر وافضل بمجرد استئناف القتال . وسوف يظل هذا المفهوم ، دستور اسرائيل فى كل ما يتلو من هدنات . لقد تلخص الموقف العام الذى واجهته الاركان العامة فى مؤتمر صباح أول أيام الهدنة ، فى وصول جيش العراق الى مسافة ١٦ كيلو مترا شرق تل أبيب ، وجيش مصر الى ٣٠ كيلو مترا جنوبها ، بما لا يدع لقوات اسرائيل شريحة كافية من الارض ، تمارس فيها المناورات الضرورية لادارة القتال من خطوط

فى « ٢٧ أكتوبر ١٩٧٦ صرح كريستيان بينو ، وزير خارجية فرنسا الاسبق ، بأن حرب السويس عام ١٩٥٦ تمثل فشلا عسكريا فادحا ، وانها أدت الى انقسامات عميقة فى صفوف الدول الغربية مازالت اثارها مستمرة الى الان . وقال ايضا فى حديثه بمناسبة مرور ٢٠ عاما على هذه الحرب ان الهدف منها كان اسقاط الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ، وان أنتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا الاسبق هو الذى دفع بنا الى الانخراط فى الحرب بهذه الطريقة الفاضحة .

هدنة الاسابيع الاربعة التى فرضتها مجلس الأمن على المتحاربين فى مسرح فلسطين ، بمثابة فترة لالتقاط الانفاس . ولم يحل موعدها فى



جيش العراق ، فكان قد تقدم في المثلث ، مهددا بشطر اسرائيل الى قسمين . وفي نفس الوقت عبر جيش سوريا وادي الاردن عند مستعمرة شعار هاجولان ، حيث اقام له جسرا في اتجاه روش بينا . أما جيش لبنان ، فكان ثائرا على حكاه ، يريد أن يفتح له محور هجوم جديد ، وحتى جيش الانقاذ ، كان يتقدم بدوره في منطقة الجليل » .

أمام هذا الخطر الداهم ، كانت الهدنة بمثابة المنقذ الذي أتاح للاركان العامة الاسرائيلية ، فسخة من الوقت لاعادة ترتيب الامور .

وقد صرح وكيل القنصل الامريكي العام بالقدس وقتها . . . « بأن قرار مجلس الامن الذي فرض الهدنة ، هو وحده انقذ اسرائيل من الدمار ، وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية » .

أما صالح محمود بويصير ، فقد ذكر في رسالته لنيل الماجستير أمام جامعه عين شمس ، التي اسمها « جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن » ان زعماء اسرائيل التفتوا حول بن جوريون في بداية يونيو ١٩٤٨ ، وراحوا يتهمونه بأنه أتى بلهزيمة الى اسرائيل ، فطلب منهم أمهاله بضع ايام ، سوف يأتي بعدها بالهدنة التي سوف تنفذ اسرائيل » .

وقبل أن ينفض عقد مؤتمر الاركان العامة صباح اول ايام الهدنة كان قد اتفق على أن يضرب بشروطها عرض الحائط ، اذا ما تعارضت مع ما اعتزم اتخاذه من تدابير لمداركة الموقف المتدهور . وقد أكد ذلك الاخوان جون ودافيد كيمش ، في كتابهما على جانبي التل ، حين قالا . . . « كانت الصورة حالكة السواد أمام الاركان العامة الاسرائيلية عند بداية الهدنة الاولى ، اد كان جيشها على شفا الانهيار ، ولم يكن أمامه ، اذا ما احترم شروطها ، الا أن يباد » . اما الاجراء الثاني الذي تم الاتفاق عليه ، فكان تنشيط وصول الاسلحة والدخائر والمساعدات من الخارج . وسرعان ما استجابت الدوائر الصهيونية في كافة أرجاء العالم ، للصرخة التي انبعثت من اسرائيل ، فتدفقت عليها منذ منتصف يونيو ١٩٤٨ ادوات الحرب ، يحملها جسر جوى وبحرى ضخم . عجل بترجيح كفة اسرائيل في

داخلية . وراح قادة اسرائيل يعرضون تقاريرهم بالقتاب :

— فاستهل موسى كارمل قائد لواء الكارميلي الحديث ، بأن نوه بأن جنوده بلغوا حد الاعياء ، وان خسائره هي كل كتيبة من كتائبه الثلاث ، قد تجاوزت المائة بين قتيل وجريح . وبهذا لم يعد لواءه صالحا للوقوف في وجه الجيوش العربية ، اذا ما استأنفت الهجوم في جبهة جنين شمال فلسطين . حيث يتركز اللواء .

— ثم تلاه العميد دان ايفن قائد لسواء الاسكندروني ، فلم يخرج تقريره عما سبق وأبداه كارمل عن حالة الانهك وارتفاع الخسائر .

— اما العقيد ناحوم ساريح قائد لواء النقب ، فقد حذر المجتمعين من أن مستعمرات النقب الاربعين في الجنوب ، اوشكت على الاستسلام . — واوضح شمعون افيدان قائد لواء الجعفاني ، أن ثلاثة أرباع لوائه فقد القدرة على مواصلة الحرب أمام جيش مصر .

— ثم شرح دافيد شاليت قائد لواء العتصيون ، مدى الضعف الذي حل بالجنود على جبهة القدس ، نتيجة الجوع المرعب على احكام المقدم عبد الله التل حصارهم ، علاوة على ازدياد خسائرهم التي بلغت نحو ٦٠٠ بين قتيل وجريح .

— ثم ختم الاجتماع قادة الالوية البسالماخ الثلاثة — يوسف نابش ومولاح كوهين وبيجان ألون — برسم صورة قاتمة للموقف ، بخصتها جريده ידיעות احروبات بعد دلت برقع قرن ، فقاتلت في عددها الصادر يوم ٦ مايو ١٩٧٢ في مناسبة مرور ٢٥ سنة على الجولة الاولى . . . « كانت الاسابيع الاربعة السابقة على الهدنة الاولى ، اكثر مراحل الحرب خطرا على اسرائيل ، اد احكم العرب قبضة الحصار حول القدس ، وسقطت في يدهم جيوش عتصيون وبيت عرابة واللطرون والنبي يعقوب والحي اليهودي في القدس القديمة . وفي نفس الوقت ، أطبق جيش مصر على تل أبيب من الجنوب ، بعد أن احتل أغلب قرى ومستعمرات سهل فلسطين ، وقطع الطريق الى النقب الجنوبي . كما حققت قوته الخفيفة بقيادة المقدم احمد عبد العزيز ، الاتصال بقوات عبد الله التل جنوب القدس ، فالتحمت بذلك أقوى جبهات العرب ، المصرية والاردنية . أما

شديدة التعرض للهجمات الجوية ، وخاصة في ضوء النهار ، وحيث تضيق الأرض ، وتتحول إلى ممرات جبلية ، أو مضائق وعرة .

والتفوق الجوي يتيح لمن يملكه ، مزايا تكتيكية وتعبوية عظيمة ، أما إذا امتلك السيادة الجوية ، فقد دانت له الأمور .

ووجد مفكرو إسرائيل ، أنه مما يحقق عدم التكافؤ في الموقف الاستراتيجي المفروض عليهم في مسرح فلسطين بجبهاته المتعددة ، أن يحاربوا هذه الجبهات فرادى ، ليهزموها الواحدة تلو الأخرى ، باتباع أسلوب العمل من خطوط داخلية .

فهذا الأسلوب سوف يضمن لإسرائيل تفوقا عدديا ساحقا على الأعداء ، إذ تركز كل قوتها ضد واحد منهم . وبمجرد دحره ، تتحول بالجهد كله نحو الخصم التالي ، وبهذا لا تضطر إسرائيل إلى توزيع قواها على مختلف الجبهات ، فتصبح أضعف من خصمها في أية جبهة .

وراحت الأركان العامة تضع هذه الدروس المستفادة موضع التنفيذ ، فتحولت الأمور في مسرح فلسطين لمصلحتها بصورة حادة ، ظهرت بوادرها عندما استؤنف القتال يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، بأن أطلقت إسرائيل طائراتها السبوت فايرا والمسر شميت والهارفارد والقلاع الطائرة «ب» ١٧ « لتنتزع التفوق الجوي من العرب . ثم دفعت دبابتها الجديدة ، لتوفر لها التفوق في قوة الصدمة في المسرح ، بصفتها من أهم عناصر القتال الخمسة في المعركة الحديثة .

النيران والحركة والصدمة والسيطرة واللوجستيك

وفي نفس الوقت ، قفز حجم قواتها المسلحة إلى ١٠٦ آلاف مقاتل ، على حين لم يتجاوز حجم كل القوات العربية ٣١ ألف مقاتل ، فكانت نسبة تفوقها العددية على العرب مجتمعين نحو ٣ : ١ .

ورغم تلك الحقيقة ، ظل العالم بأسره - وربما بعض العرب أيضا - يتخيل في الصراع الدائر في فلسطين ، بين الكتلة العربية والكتلة اليهودية ، صورة عصرية للمحمة داود « الإسرائيلي الضعيف » و « جالوت » العربي العملاق .

وفي المجال السياسي ، استغل زعماء الصهاينة

المسرح . وفي نفس الوقت ، وصلها ٨٠٠٠ مقاتل ، أكد إسحاق يادين رئيس هيئة عمليات إسرائيل وقتها ، أنه قد توفرت بهم ، وبأسلحة الجسر البحري والجوى ، القدرة على إعادة تنظيم وتسليح ٤٠ كتيبة من كتائب الخط الامامي ، علاوة على قوات الخط الثاني وحرس المستعمرات .

وكان الاجراء الثالث ، هو تعديل الأوضاع الميدانية لجيش إسرائيل ، لتهيء له قاعدتي انطلاق للهجوم ، بمجرد انتهاء اجل الهدنة الموقوتة ، حتى ينتزع المباداة من يد العرب ، فلا يفرط فيها بعد ذلك أبدا ، أيانا من الأركان العامة - بعد التجربة الإليمة السابقة - أن المباداة هي سر النجاح .

لهذا عملت الأركان العامة بكل الطرق ، على ألا تنتهي الهدنة الأولى يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، ألا وقد أخذت قواتها أوضاعا قتالية ، تصبح الهدنة بها وقاء لها من خطر هجوم العرب ، وفي نفس الوقت ، تصبح القوات على نقط وثوب مناسبة ، لتمزيق جبهات العرب ، بالهجوم الخاطف عليها بأسلوب العمل من خطوط داخلية .

وكان الاجراء الرابع ، هو أن تعيد الأركان العامة الكفاءة القتالية لألويتها التسعة الهاجاناه ، والثلاثة البالماخ ، علاوة على لواء الدفاع المدني من قدامى المحاربين .

أما الاجراء الخامس والأهم ، فكان ان تتخذ الأركان العامة ، كافة التدابير التي تكفل لقواتها الميدانية فرص المعركة غير المتكافئة مع العرب . ولتحقيق هذا الاجراء ، عاد مفكرو إسرائيل العسكريون إلى اضابيرهم ، ليستخرجوا منها دروس الحرب العالمية الثانية في مختلف المسارح بوجه عام ، وفي مسرح شمال افريقيا على وجه الخصوص ، ليستمدوا منها عوامل عدم التكافؤ في القتال الحديث .

وبعد دراسة عميقة ، اهتموا إلى أن أخطر عوامل التكافؤ وأشدّها تأثيرا على مجريات الأمور في أرض القتال ، هو الموقف الجوي السائد في المعركة ، والذي قد يكون تعادلا أو تفوقا أو سيادة جوية مطلقة لأحد الأطراف .

فبالصحراء تنعدم أو تندر فيها الهياكل الطبيعية التي تساعد الجيوش على الاستتار والاختفاء مثلما توفره لهم المسارح المزروعة والغابات . ولهذا يعتبر رجال التكتيك ، الصحراء مسرحا مثاليا للنشاط الجوي ، حيث تكون الارتال البرية

ايدن ، يصرح بأن .. « عبد الناصر أصبح يقبض على قصبتنا الهوائية ، وانه لافضل للامبراطورية البريطانية ان تنهار فجأة ، من ان تظل تعسانى سكرات موت بطيء » .

٣ - أما اسرائيل - مقلب القط والعميل الاستعماري - فكانت قد آمنت مع مطلع عام ١٩٥٦ ، بأن سياسة الاغارات العدوانية على القرى والمواقع المنعزلة حول الحدود العربية قد أفست واستنفدت أغراضها ، وراعا نجاح مصر في كسر احتكار السلاح ، فأرسل بن جوريون يستجدي عون فرنسا قائلا .. « سوف تسحق اسرائيل كالبنذقة » أقول وأكرر ان اسرائيل في خطر ، وان فرنسا هي الصديق الوحيد .. ان حياتنا وديعة بين أيديكم » .

وسرعان ما أتاه رد جى موليه رئيس حكومة فرنسا .. « نحن مع اسرائيل ، وسنكون دوما معها » .

وهكذا أصبحت المشاعر معبأة ضد مصر ، بالدرجة التي وصفها شمعون بيريز في كتابه « مقلع داود » ، بأن زعماء فرنسا راحوا وقتها « يحضون اسرائيل على بدء العمل ضد مصر ، وسوف تتكفل فرنسا بالباقي » .

وتطلبت الحبكة الدرامية للعدوان الذي أزمعت اسرائيل أن تشنه على مصر بالشاركة الفعلية لفرنسا وبريطانيا ، أن :

١ - تخلق اسرائيل ذريعة للتدخل الانجلوفرنسي في الحرب ، وفي نفس الوقت تنصب فخا للجيش المصري في أعماق سيناء الشرقية ، حيث تستدرجه بالاعمال القتالية هناك ، في ظرف ٢٤ ساعة من بدء القتال .

٢ - بعد مرور ٢٤ ساعة ، تصدر انجلترا وفرنسا انذارا مشتركا ، لكل من مصر واسرائيل بوقف القتال ، وقبول احتلال منطقة قناة السويس مؤقتا ، مع ضرورة الرد على هذا الانذار في ظرف ١٢ ساعة .

٣ - بانتهاء مهلة الانذار ، ورفض مصر له - وسوف يصاغ بحيث لا يترك لمصر سبيلا سوى رفضه - تقوم الطائرات الانجلو فرنسية بتحطيم مطارات وطائرات مصر ، ووسائل دفاعها الجوي ، لتحقيق السيادة الجوية المطلقة .

٤ - وبعد تصف جوى مركز للاهداف السياسية والاقتصادية في مصر ، لتحطيم روحها المعنوية .

فرصة الهدنة لتصفية خلافاتهم - وقد كانت كثيره - وتوحيد صفوفهم - وقد كانت مبعثرة - وتعزيز موقفهم المحلي والاقليمي والدولي ، وقد كان مشتقا .

أما زعماء العرب ، فقد أهدروا طاقاتهم في مجادلات ومهاترات لم يكن وراءها طائل ، فزاد موقفهم السياسي والعسكري ضعفا ، وتسرب النصر من أيديهم ، بعد أن كادوا يحرزونه .

وتوالى الايام .. وتتابع المعارك .. حتى جاء خريف ١٩٥٦ بأشد الحروب غير المتكافئة التي فرضتها اسرائيل على مصر .

كانت نظرية المعركة غير المتكافئة ، قد تبلورت في ذهن الاركان العامة اسرائيلية ، ونالها بعض الاضافات الهامة .

فالمقيود المفروضة على اسرائيل ، بالطبيعة وبالموارد وبالعقود الجغرافية ، تفرض عليها كسب مؤازرة صديق - او اصدقاء - تعمل في كنفه بأمان .

ومنذ بداية ١٩٥٥ والظروف المحلية والدولية تدفع فرنسا وبريطانيا الى احضان اسرائيل دفعا :

١ - فالجمهورية الفرنسية الرابعة ، لم يبق لها بعد هزائمها النكراء في الهند الصينية ، غير مستعمراتها في شمال افريقيا ، التي كانت في نفس الوقت مدخلها السهل المضمون الى افريقيا السوداء .

ولكن مصر تقف مع شعوب شمال افريقيا العربية في نضالها المستميت لانتزاع حريتها واستقلالها ، وهي تمددها بالاسلحة والمعدات والمساعدات ، بما يجعل استمرار بقاء الاحتلال الفرنسي أبهظ مما تستطيع الجمهورية الرابعة تحمل تكاليفه . وعندما نوه زعماءها لعبد الناصر ، برحمتهم في أن يكف يده ، أعلن في ١٥ مارس ١٩٥٦ .. « أن التخلي عن مساعدة الوطنيين الجزائريين ، يعنى أن أتخلي عن قومييتي العربية » .

وهكذا اقتنع جى موليه ورفاقه ، ان بقاءهم في شمال افريقيا ، مرتين بتصفية الحكم الثوري بالقاهرة .

٢ - وبريطانيا العظمى ، قد ادخلتها لظمة ناميم شركه قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، الى صميم المعركة ، اذ جعلت رئيس وزرائها اندونى

٦ - ثم صارت يوم ٤ نوفمبر « ملء الفراغ لحين وصول قوات طوارئ الأمم المتحدة الى المنطقة » .
٧ - ثم صارت يوم ٦ نوفمبر « الرغبة في إعادة السلام الى المنطقة وضمن انسحاب اسرائيل » .
٨ - ثم تطورت يوم ٧ نوفمبر الى « الرغبة في احباط خطة سرية روسية للاستيلاء على الشرق الاوسط ! » .

٩ - حتى انتهت يوم ١١ نوفمبر الى أن « الغرض الحقيقي كان حث الأمم المتحدة وتنشيط اجهزتها للعمل ، فكانت خاتمة ذرائع ايدن ، واخترها هزلا .

وبأسلوب الاستعمار ومؤامراته على امتداد ٦٥ يوما من التدبير للعدوان على مصر ، فيما بين ٢٧ يوليو ١٩٥٦ - اليوم الثانى للتأميم - و ٢٦ أكتوبر - اليوم الاول للحرب - قبلورت خطة موسكتير المعدلة النهائية فى المراحل الست التالية :

- المرحلة الاولى : استدراج الجيش المصرى الى فخ يصب له فى اعماق سيناء الشرقية ، بالقوات الاسرائيلية اساسا .
- المرحلة الثانية : عزل سيناء عن مصر بالقوات الانجلو فرنسية ، على امتداد قناة السويس .

- المرحلة الثالثة ، فرض المخطط الامبريالى على القاهرة .

ولتنفيذ موسكتير اتمت اسرائيل حشد ٢١ لواء مشاة ومدرع ، و ٢٥٠ دبابة ، و ٩٩٠ مدفعا وهاون ، و ٢٢٦ قاذفة ومقاتلة ، و ٢ مدمرة ، و ٥ فرقاطات ، و ٢٢ لنش طوربيد ، و ٢٦ سفينة مساعدة ، لشن الجهد الشاوى للعدوان بالعملية قادش .

أما القيادة الانجلو فرنسية ، فقد اتمت حشد ١٧ لواء مشاة ومدرع ، و ٥٠٠ دبابة ، و ١٥٢٠ مدفعا وهاون ، و ٩٨٨ قاذفة ومقاتلة ، و بارجة واحدة ، و ٧ حاملات طائرات ، و ٨ طرادات ، و ١٨ مدمرة ، و ١٥ فرقاطة ، و ٩ غواصات ، و ١٠٨ سفن مساعدة لتنفيذ عملية الغزو البحرى التى شكلت الجهود الرئيسى لموسكتير المعدلة النهائية . وكان على القوات الانجلو فرنسية ان :

١ - تقصف مصر جوا لمدة ستة ايام ، لتدمر روحها المعنوية .

تشن القوات الانجلو فرنسية عملية غزو بحرى كبرى على امتداد قناة السويس ، توطئة لدخول مصر واحتلالها ، بعد أن يتم عزل وابادة جيشها فى الفخ الاسرائيلى الذى استدرج اليه فى أعماق سيناء الشرقية .

وكما تطلبت الحبكة الدرامية هذه التدابير الاربعة ، تطلبت الانتهازية الاسرائيلية ، أن يقوم الاصدقاء الانجلو فرنسيون بمعظم العمل ، بينما تخرج اسرائيل فى النهاية بكل الغنم أو معظمه . لهذا اقتصر دور اسرائيل فى حرب العدوان الثلاثى على مصر ، على مجرد بدء القتال ، لخلق الذريعة للتدخل الانجلو فرنسى الذى تصبىح بعده . . « مثل راكب الدراجة الذى يصعد القل ممسكا بالعربة التى تصعد أمامه » طبقا لوصف موسى ديان لدوره فى هذه الحرب ، فى كتابه « يوميات معركة سيناء » .

أما الجهد الرئيسى فى الحرب ، فقد تكفلت به انجلترا وفرنسا ، بعد ان تخلق لهما اسرائيل ذريعة التدخل ، ليصبح غزوها بعدها عملا بوليسيا محمودا . واعتمد الامر بالتبعية ، على نجاح الذريعة ، وقبول الضمير العالمى لها ، الا ان حرب الذرائع ، كانت قد فقدت القدرة على اقناع احد ، وزاد تخطيط انتونى ايدن وتعدد ذرائعه ، من اثاره العالم ضده ، وادانته له ولزميله جى موليه :

وفما بين مساء ٣٠ أكتوبر وصباح ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، كان خيال ايدن الخصب قد اخرج للملا قسع ذرائع لتبرير عدوانه على مصر :

١ - فكانت ذريعتاه الاولى - وهى التى حوتها نفس كلمات الانذار الانجلو فرنسى لمصر مساء ٣٠ أكتوبر - هى « الرغبة فى الفصل بين المتحاربين » .
٢ - وكانت الذريعة الثانية هى « حماية ارواح البريطانيين والفرنسيين وسفنتهم التى تعبر القناة ، رغم انه لم تكن لبريطانيا او فرنسا اية رعايا وقتئذ فى مصر ، كما لم يكن لهما ولو سفينة واحدة بالقناة » .

٣ - وكانت الذريعة الثالثة التى اطلقها مساء ٣١ أكتوبر هى « الرغبة فى ايجاد تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية » .

٤ - وتحولت الذريعة يوم اول نوفمبر ، لتصبح « حصر الحرب والحد من اتساع مداها » .

٥ - ثم عادت يوم ٣ نوفمبر ، الى نغمة « تسوية كل المشاكل البارزة المتعلقة بالشرق الاوسط » .

مسلح على مشارف قناة السويس ، لتستغلها
بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكري ضد مصر
٢- تتوفر القوات الجوية الانجلو فرنسية ، الحماية
الجوية لاسرائيل ، كما توفر لها الاساطيل الانجلو
فرنسية الحماية البحرية لمياهها الاقليمية .

٣ - تصدر بريطانيا وفرنسا اذارا مشتركا لمصر واسرائيل لوقف القتال بينهما ، والابتعاد عن القناة ، مع قبول مصر احتلالها مؤقتا لحماية الملاحة البحرية فيها ، على ان يصاغ الانذار بحيث يجبر مصر على رفضه .

٤ - تقوم القوات الانجلو فرنسية - بعد ٣٦ ساعة من خلق الذريعة - بتدمير طائرات ومطارات مصر وسائل دفاعها الجوي .

٥ - تدافع فرنسا عن موقف اسرائيل في الامم المتحدة ، وتبذل بريطانيا جهدها بصفة سرية لمساندة اسرائيل ، دون ان تكشف عن ذلك علانية ، حتى لا يضار مركزها في العالم العربي .

وفى ذيل ورقة البروتوكول ، وضع بن جوريون توقيعه الى جوار كريستيان بينو عن فرنسا ، وباتريك دين عن بريطانيا العظمى .
وعندما حلت الساعة الخامسة عصر ٢٩ اكتوبر

٢ — تغزو منطقة بورسعيد ، لتقيم عليها جسرا
بريا بمواجهة ١٠ كيلومترات وعمق ٤٠ كيلومترا ،
كمهمة مباشرة ، يتم انجازها في اليوم الحادي
عشر للغزو .

٣ - تطور الهجوم لتستولى على مدينة الاسماعيلية يوم ١٢ نوفمبر .

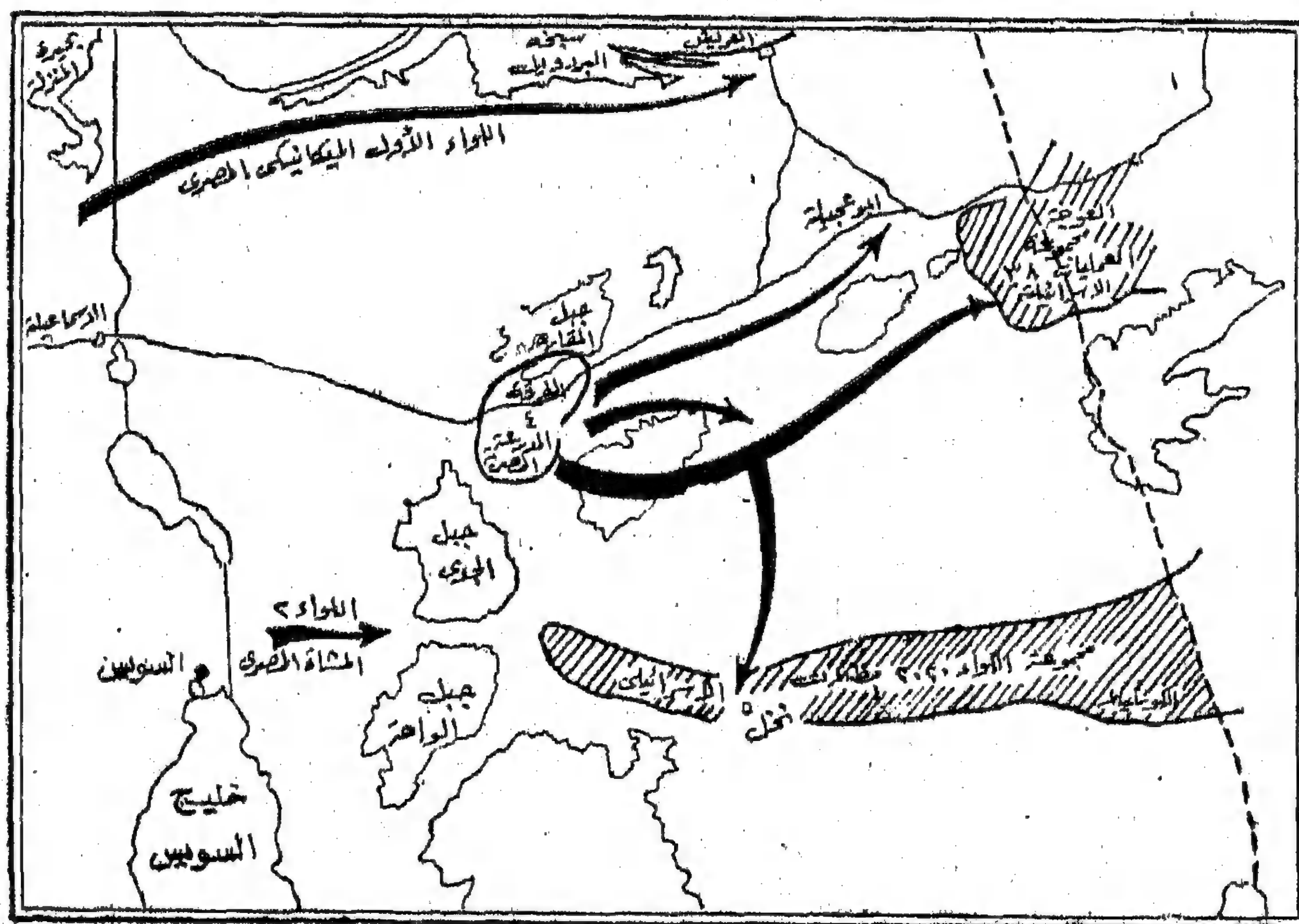
٤ - تستغل النجاح بالاستيلاء على مدينة السويس ، ثم القاهرة بعد ذلك .

ولم يكن بن جوريون مطمئنا الى انجلترا ، ولذا صمم - رغم معارضة ايدن - على ان تسجل ادوار الاطراف الثلاثة في وثيقة ي مهرها الجميع بتوقيعهم .

وفي ١٥ أكتوبر ، وقف بن جوريون يعلن في
الكنيسة . . « ان مصر هي العدو الرئيسي ، لان
مصر هي التي تشكل الخطر الحقيقي » .

ثم سافر الى باريس يصحبه موشي ديان رئيس
الاركان العامة ، وشمعون بيريز مدير وزارة
الدفاع ، وفي ضاحية سيفر ، وقع مع شركائه
الانجلو فرنسيين بروتوكول التواطؤ الثلاثي الذي
نص على أن :

١ - تقدم القوات الاسرائيلية بخلق حالة صراع



موقف القتال في سيناء صباح ٣١ أكتوبر ١٩٥٦

٢٩ أكتوبر ، كشف فيه عن وجود حالة صراع مسلح قرب قناة السويس ، تعرض المسلحة البحرية الدولية فيها للخطر .

وطبقا للتوقيت الموضوع أيضا ، صدر الانذار الانجلو فرنسي في الساعة السادسة مساء ٣٠ أكتوبر ، وهدد في نهايته بضرورة اذعان مصر له في ظرف ١٢ ساعة والا فسوف تضطر الدولتان للتدخل المسلح بالدرجة الكافية لضمان هذا الاذعان .

ثم راحت القوات البرية الاسرائيلية تتلمس طريقها عبر حدود سيناء الشرقية بغاية الحذر ، وتبدى في نفس الوقت درجة من النشاط ، كالذي يبيده مصارع الثيران بوشاحه الاحمر ، لتجذب جيش مصر الى اعماق سيناء الشرقية ، بينما المطرقة الانجلو فرنسية تتأهب لقطع مؤخرته عن قلب الدولة .

ودارت معارك عنيفة في ميتلا ، ونخل ، والكونتلا ، وابو عجيلة . ووصف ديان القسـال الذي اشتعل فيها على مدار خمسة ايام متواصلة في كتابه بقوله « لقد كانت ابو عجيلة هي المكان

١٩٥٦ ، استقطت ١٦ طائرة داكوتا ، الكتبية ٨٩٠ المظلات بقيادة المقدم مردخاي جور - رئيس اركان اسرائيل حاليا - فوق المدخل الشرقي لميتلا ، على مسافة ٦٥ كيلو مترا من مدينة السويس ، لتبدأ اسرائيل حرب العدوان الثلاثي التي شكلت مرحلة وسيطة في الاستراتيجية الاسرائيلية ، باعتبارها حلقة الوصل بين استراتيجية الاغارات العدوانية التي سبقتها ، والحرب الشاملة بقواها الذاتية التي اعقبها .

ومن هنا كان اعتماد اسرائيل الاول على التواطؤ الانجلو فرنسي لتغطية مخاطر هذه المرحلة الانتقالية ، ولضمان فرض المعركة غير المنكاثرة على مصر ، بأعنف درجات عدم التكافؤ .

فعلاوة على تحقيق السيادة الجوية المطلقة في سماء المسرح ، وفر التواطؤ الانجلو فرنسي لاسرائيل ، التفوق العددي الساحق على مصر على النحو الموضح في الجدول التالي :

وحتى تخلق اسرائيل الذريعة للتدخل الانجلو فرنسي المتفق عليه في بروتوكول سيفر ، اذاع متحدثها الرسمي بيانا في الساعة التاسعة مساء

نوع القوات	مصر	المقارنة العددية		التواطؤ الثلاثي		
		مصر	التواطؤ	المجموع	اسرائيل	فرنسا
الوية مشاة ومدعة	١٢	١	٣٣	٣٨	٢١	
مدافع وهاونات	٧٧٦	١	٣٢	٢٥١٠	٩٩٠	٢٢٠
دبابات	٣٠٠	١	٢٥	٧٥٠	٢٥٠	٤٠٠
سرب طائرات مقاتلة	٧	١	٤	٢٨	٩	١٠
سرب طائرات قاذفات	١	١	٢٥	٢٥	٧	٣
سرب طائرات قاذفة	٢	١	١١٥	٢٣	٤	—
بوارج	—		١	١		١
حاملات طائرات	—			٧		٢
طرادات	—			٨		٢
مدبرات وقرقاظات	٩			٤٠	٧	٨
غواصات	—			٩		٢

في الاستراتيجية العسكرية

الذي حارب فيه المصريون على أحسن وجهه ، كما كانت نفس المكان الذي حارب فيه الاسرائيليون على أسوأ صورة .

وعندما بزغ فجر الاربعاء ٣١ اكتوبر ، كان الموقف العام في المسرح على النحو التالي :

— قوات الغزو الانجاء فرنسي ، مازالت تواصل رحلتها البحرية الطويلة صوب شواطئ الغزو المنتخب في بورسعيد .

— قوات اسرائيل متورطة في معارك خاسرة ضد دفاعات سيناء الشرقية ، وتتزايد خسائرها بدرجة ازعجت دافيد بن جوريون ، واثارت قلقه الشديد .

— قوات مصر اتمت الفتح التعبوي في وسط سيناء ، وتأهبت لشن الضربة المضادة لهزيمة اسرائيل ، ونقل الحرب الى فلسطين . الا انها في نفس الوقت ، كانت قد تورطت داخل سيناء ، بالقدر الذي كان يطمع الاعداء في تحقيقه ، حتى تنجح عملية موسكتير في فصل الجيش عن الدولة

وعندما أرسلت الشمس اشعتها فوق زمال مسرح الحرب صباح ٣١ اكتوبر ، كان على فرنسا وانجلترا — طبقا لبروتوكول سيفر — ان يتدخلا لفرض المعركة غير المتكافئة على مصر ، بنحطيم طائراتها ومطاراتها وعناصر دفاعها الجوي . ولكنهم لم يتدخلوا لان تشارلز كيتلي قائد عام قوات الغزو ، رأى ان يؤجل ضربته الجوية من صباح ٣١ اكتوبر الى مساءه ، ليضمن عدم تدخل طائرات الميج المصرية في العملية الجوية لكونها غير قادرة على الطيران ليلا ، لاقتارها للتجهيزات اللازمة .

الا ان بن جوريون ، استنتج من تأخير الضربة الجوية شيئا آخر ، فقد سبق له ان عانى من بريطانيا على امتداد ربع القرن المنصرم ، عدم حفظها للعهود .

فلما بلغته انباء تقاعس كيتلي عن تنفيذ الخطة المتفق عليها ، اصدر امره القاطع الى ديان بوقف القتال ، وسحب كافة قوات اسرائيل داخل الحدود ، لان المعركة قد انقلب عدم تكافؤها الى صالح مصر .

لكن ديان كان له رأى آخر ، فهذه آخر فرصة يثبت فيها ذاته ، قبل ان تنتهى مدة رئاسته للاركان العامة ، التي لم يكن طموحه يتوقف عندها .

لهذا راح يداور ويناور ليكسب الوقت ، ويشطع اتصاليه بمركز رئاسته في تل ابيب ، معتذرا بشدة انهماكه في متابعة المعركة المحتدمة في سيناء ، لعله يفلت من اطاعة امر بن جوريون الذي لم يصادف هواه .

كان ديان شديد الثقة بأن بريطانيا قد تورطت بالقدر الكافي ، وان كيتلي سوف يؤدي دوره المرسوم بمجرد حلول الظلام .

وعلى الطرف المقابل ، كانت القيادة المصرية تحس ان هناك شيئا كريها يدبر في الخفاء :

[١] فحصول حكومتى بريطانيا وفرنسا على تأييد مجالسهما النيابية للقيام بعمل عدائى ضد مصر ...

[٢] وزيادة قدرة طيران العدو فوق سيناء ، بما يفوق امكانيات اسرائيل الجوية الذاتية ، يؤكد اشتراك آخرين معها ...

[٣] واتخاذ الاساطيل الانجلو فرنسية اوضاع العدوان على مشارف مياه مصر الاقليمية [٤] وتأييد بريطانيا وفرنسا للعدوان الاسرائيلى ، الى حد استخدام الفيتو ...

[٥] وتدهور الحرب المعنوية التي تشهدها اذاعات انجلترا وفرنسا ضد مصر الى حضيض الاسفاف ...

كل هذا كشف للقيادة المصرية ، عن ان هناك عدوانا سوف يقع وشيكا ، لعزل جيش مصر عن قلب الدولة ، بعد ان استدرجه العدوان الاسرائيلى الى اعماق سيناء ، ليصبح الطريق مفتوحا امام القوات الانجلو فرنسية الى القاهرة .

لهذا اصدرت القيادة المصرية فى الساعة الرابعة عصر ٣١ اكتوبر ، توجيهاتها بوقف كافة التحركات الى سيناء ، والاستعداد للانتقال الى غرب القناة ، بمجرد صدور التعليمات بذلك .

وعندما انهالت قنابل طائرات الكانبرا البريطانية والميراج والمستير الفرنسية على مصر ، قطعت كل شك في التواطؤ ، وكشفت عن ابعاده الخطيرة ..

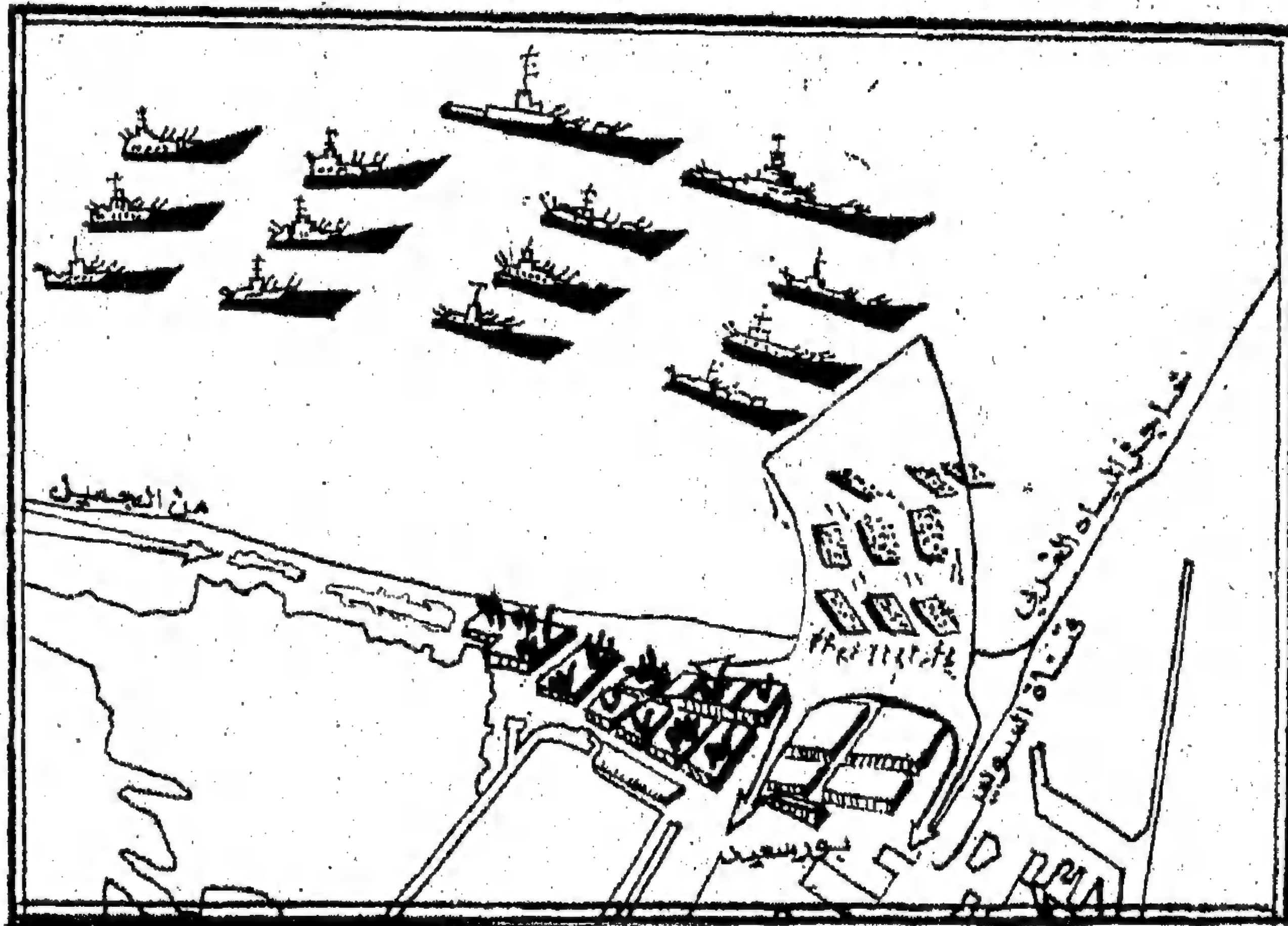
وكما كانت قنابل الطائرات الانجلو فرنسية ،

- [٢] سرعة اخلاء سيناء اخلاء تاما .
- [٣] نقل ما بقى من طائرات الى مطارات بعيدة في جنوب مصر ، توطئة لاجراجها من المسرح الى قواعد صديقة بالخارج .
- [٤] قصر الاعمال البحرية لاسطول مصر ، على الدفاع عن السواحل ، والقيام بدوريات الاستطلاع البحرية في المياه الإقليمية .
- [٥] تنظيم قوى الفضال الشعبى ، وتنسيق اعمالها مع الجيش ، للدفاع عن المدن والقرى ، لآخر طلقة وآخر رجل .
- وسرعان ما بدأت القوات المسلحة في تنفيذ هذا القرار العظيم ، الذى عاد اليه فضل انقادها من مصيدة سيناء ، وتقويت هدف العدوان .
- ولكنها عندما بدأت في تنفيذه ، فقدت في نفس الوقت اتزانها الاستراتيجى ، ودخلت في سباق مع الزمن ، لتعيد تنظيم جبهتها الرئيسية ، من اتجاه سيناء الى اتجاه القناة .
- وكان الامر اللامت للنظر ، ان اسرائيل لم تشعر باخلاء قوات سيناء لدفاعاتها الامامية ، الا في

ايذانا ببدا المعركة غير المتكافئة التى خططت لها اسرائيل ، كانت دافعا لبن جوربون ليغى امره بالانسحاب ، واطلاق يد ديان فى ادارة العدوان . وعلى الطرف المقابل ، كانت نفس القنابل دافعا للميادة المصرية لاصدار قرارها بانقاذ الجيش من فتح سيناء ، وسرعة عودته الى غرب القناة . ولعل ابلغ وصف لهذا الموقف الخطير ، ما جاء على لسان موشى ديان فى كتابه يوميات معركة سيناء ، حيث يقول فى فقرته الاولى . . . « لولا المغامرة الانجلو فرنسية ، لكان هناك شك فى ان تقوم اسرائيل بمعركة سيناء ، ولو كانت قد فعلت ذلك دونهما ، لاختلف وجه المعركة » .

وفى الساعة العاشرة مساء ٣١ اكتوبر ، صدر القرار التاريخى بتوحيد الجبهة المصرية ، ينص على :

« ١ » نقل الجهد الرئيسى للقوات المسلحة المصرية الى غرب القناة ، للتمسك بالثلث الحيوى بورسعيد - السويس - القاهرة ، فى وجه الغزو الانجلو فرنسى الوشيك ، اعتبارا من اول ضوء ٢ نوفمبر ١٩٥٦ »



مع ضوء صباح ٦ نوفمبر ١٩٥٦ اقتحمت القوات الانجلو فرنسية شاطئ بورسعيد فى حياية مدفعية الاسطول وقنابل الطائرات .

في الاستراتيجية العسكرية

وجه في الليلة الماضية الى مصر . ومن أجل ذلك اطلب من مجلس الامن ان يعفيني من منصبى . واستنكرت الاسرة الدولية التواطؤ الثلاثى وجرمته ، فقال عنه جواهر لال نهرو . . . « اننى لا اذكر عدوانا صارخا يماثل فى بشاعته ، ما يحدث اليوم ضد مصر » .

وقال جوزيف بروز تيتو . . . « لقد اثبتت اسرائيل مرة اخرى ، انها مقلب القط الذى ينفذ اغراض الدول الكبيرة ، وهى بذلك تشكل خطرا على السلام العالمى » .

وقال الزعيم العمالى البريطانى انورين بيفان . « يجب ان نتذكر حكومة بريطانيا ، عندما نعود الى شريعة الغاب ، ان هناك حيوانات مفترسة بين الاتسجار اشد منها فتكا » .

وقال الوزير البريطانى انتونى ناتنج . . . « لقد اصبح من العسير على ان استنمر فى مؤازرة السياسة التى تنتهجها حكومة جلالة الملكة ، سواء فى الشرق الاوسط ، او فى الامم المتحدة ، وبهذا اجدنى مضطرا الى توضيح اسباب استنقالتى لكم قبل اجتماع مجلس العموم فى جلسته القادمة بعد ظهر السبت ٣٠ نوفمبر » .

وقال المارشال بولجانين . . . « ان الحكومة الاسرائيلية الجريمة التى تفكر الى الشروع بالمسؤولية ، تتلاعب الان بأقدار العالم ، وبمستقبل شعبها بالذات » .

واندفعت المظاهرات تدين العدوان الثلاثى فى كل مكان . . . وهكذا انقلب عدم التكافؤ العسكرى لصالح اسرائيل ، الى عدم تكافؤ سياسى لصالح مصر ، اهدر دم التواطؤ ، وسحق خططه ، ثم اجبره اخيرا على الانسحاب ، وهو يحمل هزيمته على كتفيه . ولم يكتف بكل ذلك ، بل اسقط الامبراطورية الفرنسية الرابعة ، وانهى حياة انتونى ايدن السياسية ، ومن بعده دافيد بن جوريون ، واصبح العالم بعد عدوان ١٩٥٦ مختلفا تماما عنه قبله . . .

الا ان الخطأ الوحيد — والقاتل — هو ان مصر لم تخرج منه بما كان يجب استخلاصه من دروس ، ولهذا وقعت فى مأساة ١٩٦٧ . وهذا هو موضوع مقالنا التالية . ■

وقت متأخر . وقد سبب لها ذلك ، ان دخلت عناصر من قواتها المتقدمة من الشرق ، فى معركة ضارية مع عناصر اخرى كانت متقدمة من الجنوب ، واستمرتتا تتقاتلان حتى لفتت الطائرات الاسرائيلية انظارها الى الخطأ الجسيم الذى ترتكبه . . . وبمثل ما كانت الصورة قاتمة صباح الامس فى وجه اسرائيل ، بما بث اليأس فى قلب بن جوريون ، حتى دفعه الى اصدار امره لديان بسحب قواته من سيناء وانهاء العدوان ، كانت قاتمة صباح اليوم فى وجه مصر ، بما بث اليأس فى قلب احد صقور مجلس قيادة الثورة السابق ، حتى دفعه الى ان يصيح عبد الناصر بتسليم نفسه للمسير همفرى تريفيليان سفير بريطانيا فى القاهرة .

وسط هذه الظروف بالغة الحرج ، راحت القيادة المصرية بكل الابداع والاقتدار ، تدير صراعا مصيريا . بينما القوات الاسرائيلية تهاجم المواقع المنعزلة حول خط الهدنة والحدود الدولية ، دون ان تشعر بانسحاب قوات الدفاع عنها تحت جبح الظلام ، وبجاحتها فى الخروج من الفج الذى نصبته لها ، لتقضى عليها قوات الغزو الانجلو فرنسى القضاء المبرم .

ويخرج الجيش من مصيدة سيناء ، تهيأت الظروف المثالية للمعركة غير المتكافئة لموشى ديان ، الذى تحول بعدها الى تجسيد عصرى لدون كيشوت ، فراح يقتحم طواحين الهواء الخالية فى سيناء . . .

وبتدخل القوات الانجلو فرنسية ، وصل العدوان الى قمة عدم التكافؤ ضد مصر . . . الا ان الضمير العالمى ، ادرك حقيقة التواطؤ المهيمن الذى انحدرت اليه الدولتان الكبيرتان ، والذى كف لاسرائيل ان تصبح مثل راكب الدراجة الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد امامه .

لهذا ثار وجدان العالم الحر ، وراح داج همرشوايد سكرتير عام الامم المتحدة ، يحذر الدنيسا مساء ٣١ اكتوبر قائلا . . . « لقد ضاعت هباء كل الجهود الضخمة التى بذلناها للوصول الى اتفاق وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، وذلك نتيجة الانذار الانجلو فرنسى الغاشم ، الذى

[٢] التطبيق الاسرائيلي لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر

محمود عزمي

ثانوي . . . ان الذي يستطيع فعل ذلك ، يكون مدركا للاستراتيجية المباشرة وللاستراتيجية غير المباشرة .»

« السرعة هي جوهر الحرب ، استغل فرصة عدم استعداد العدو ، وتحرك عبر طرق غير مألوفة ، ووجه ضرباتك اليه ، في الاماكن التي لم يأخذ فيها احتياطاته »

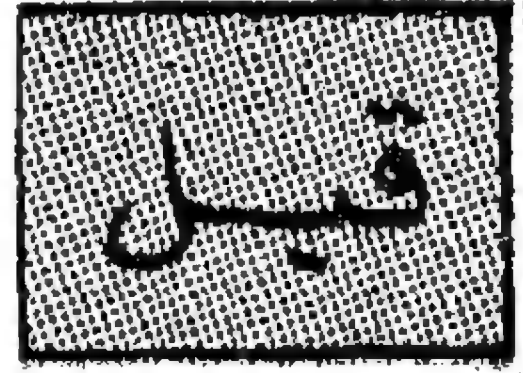
« ان الجيش يمكن تشبيهه بالماء المتدفق . فكما ان هذا الاخير يتجنب المرتفعات ، وينساب الى الاراضي المنخفضة والودية ، كذلك الجيش يتجنب مواطن قوة عدوه ، ويضرب نقاط ضعفه . وكما ان الماء يعطى لانسيابه شكلا يتناسب مع طبيعة الارض التي يجري فيها ، كذلك فان الجيش يصل الى النصر وفقا للوضع الذي يكون فيه العدو . . . لذلك فان القائد الذي يكون قادرا على الفوز بواسطة تعديل تكتيكاته بما ينسجم مع التغير في موقف العدو ، هذا القائد يمكن وصفه بأنه رائع جدا » [١] وهناك العديد من العبارات والجميل التي وردت في كتاب « صن تزو » تدور حول المعاني السابقة وكلها تدخل بكل تأكيد ، ضمن مفهوم استراتيجيه الاقتراب غير المباشر بالمعنى الحديث الذي بدوره في العصر الحديث الاستراتيجي البريطاني الشهير « ليدل هارت » في نظرية متكاملة الاركان في كتابه المعروف Strategy: The Indirect Approach

[الذي ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٢٩] ، وهي نظرية قام بصياغتها من خلال دراسة مطولة ، تعتمد على استقراء العديد من المعارك والحروب في التاريخ العسكري ، منذ القرن الخامس قبل الميلاد ، حين دارت معركة

« كل الاعمال الحربية قائمة على الخداع »

[صن تزو]

الميلاد بنحو ٤٠٠ عام ، كتب الاستراتيجي الصيني الشهير « صن تزو » في كتابه المعروف « فن الحرب » العبارات التالية :



« البارعون في الحرب ، يخضعون جيش العدو بدون معركة انهم يستولون على مدنه بدون الاعتداء عليها ، ويسقطون دولته بدون عمليات طويلة .»

« الاستيلاء على جيش العدو افضل من تدميره . . . لان الحصول على مائة نصر في مائة معركة ، ليس ذروة البراعة . اخضاع العدو بدون قتال هو ذروة البراعة .» « على القائد استعمال القليل من القوة لكي يحقق الكثير » .

« تستند الحرب على الخداع . تحرك عندما تستطيع اقتناص فرصة ما ، وقم بخلق تغييرات في الموقف بواسطة توزيع او تركيز قواتك » .

« ذاك الذي يعرف فن القتال المباشر وغير المباشر ، سيكون منتصرا . ان هذا هو فن المناورة » .

« ليس هناك ما هو اصعب من فن المناورة . وما هو شاق في مسألة المناورة ، هو ان تجعل الطريق المتعرج ، اكثر الطرق استقامة ، وان تحول المصاعب الى مزايا . لهذا سر على الطريق غير المباشر ، وحول انتباه العدو بواسطة اشغاله بطعم

[١] العبارات المختطفة مأخوذة من كتاب « فن الحرب » لصن تزو ، ترجمة محمود حداد ، بيروت ، ١٩٧٥ .

الاستراتيجية العسكرية ، هو ضرورة تحقق مطابقة حقيقية بين الهدف والوسيلة ، الأمر الذي يعرف في لغة الاستراتيجية ، باسم مبدأ « الاقتصاد في الموى » . وبطبيعة الحال ، فإنه من شبه المستحيل تحقيق مطابقة مثلى بين الهدف والوسيلة ، ذلك لأن فن إدارة الحرب ، يتأثر كثيرا بمدى كفاءة القادة القائمين على تطبيقه ، الأمر الذي يجعل للعنصر الانساني وتفاوت قدراته ، دورا هاما في تقدير عناصر المطابقة المطلوبة ، ومن ثم يعتمد النجاح في النهاية على الاقتراب النسبي من حقيقة التطبيق بين الغاية والوسائل المتاحة للوصول اليها . وعلى اية حال فإن حسابات تقدير عوامل المطابقة بين الغاية والوسائل ، تعد اسهل نسبيا في مجال الاستراتيجية منها في مجال التكتيك ، حيث يصعب حساب عنصر ارادة المقاومة لدى العنصر البشري . وذلك تهدف الاستراتيجية الى تقليل الامكانيات والظروف الموضوعية الملائمة لنجاح مقاومة الخصم ، عن طريق استئثار عنصرى الحركة والمفاجأة على المستوى الاستراتيجى . ونظرا لأن عنصر الحركة يتعلق بالحقل المادى للنشاط العسكرى ، فإن حساب قدراتها يكون سهلا نسبيا ، لأن ذلك يتطلب فقط معرفة الظروف الزمنية والطبوغرافية التى ستجرى الحركة فى ظلها ، وامكانيات نقل القوات التى ستقوم بها . أما عنصر المفاجأة ، فإنه يتصل بالحقل المعنوى للنشاط العسكرى ، ومن ثم فإن حساب قدراته ، يشكل مسألة أكثر صعوبة بكثير عما هى الحال بالنسبة لعنصر الحركة ، نظرا لأن التأثير على ارادة الخصم يدور على معرفة عوامل متنوعة ، وفقا لتنوع الظروف واختلاف الاوضاع فى كل حالة ، ومن ثم يصعب تحديدها مسبقا .

والواقع ان عنصرى الحركة والمفاجأة ، يشكلان وجهى عملة واحدة فى العمل العسكرى ، ويتبادلان التأثير ، فالحركة حتى ولو كانت تجرى بشكل مكشوف للخصم ، يمكن أن تولد المفاجأة ، اذا ما زادت معدن سرعتها أو غيرت اتجاهها بصورة يتعذر مواجهتها من جانب الخصم . والمفاجأة تزيد

« ماراتون » بين الفرس والاغريق ، ثم معسارك الاسكندر المقدونى ضد الفرس ، ومعارك القائد الرومانى « فابيوس » عام ٢١٨ ق . م ضد « هانيبال » حتى القرن العشرين ، حيث تورطت الجيوش خلال الحرب العالمية الاولى فى معارك تنسم بطابع الهجوم المباشر فى معظم الحالات ، نتيجة لتأثر القادة بافكار « كلاوزفيتز » عن الدور الحاسم للمعركة الدامية بطريقة سطحية وخاطئة من جهة ، ولضعف وسائل الحركة الهجومية الاستراتيجية ، وتفوق وسائل الدفاع عليها [وكانت متمثلة فى الخندق والاسلاك الشائكة والمدفع الرشاش ومدفع الميدان] ثم عادت استراتيجية الاقتراب غير المباشر تأخذ طريقها نحو التطبيق الناجح فى بداية الحرب العالمية الثانية ، مع الحملات الالمانية الخاطفة المعتمدة على حركة المدرعات والطيران .

ويمكن ان نوجز الافكار والمبادئ الرئيسية لنظريته « ليدل هارت » الخاصة باستراتيجية الاقتراب غير المباشر على النحو التالى « ٢ » .

الهدف والوسيلة فى الاستراتيجية :

يتوقف نجاح الاستراتيجية العسكرية ، فى الاساس وقبل اى شىء آخر ، على اجراء تقدير سليم ، وتحقيق تنسيق فعال بين غايه الاستراتيجية والوسائل المتاحة للوصول اليها . فالغاية الموضوعية لها ، يجب ان تكون متناسبة مع اجمالى الوسائل المتوفرة ، وفى الوقت نفسه ، فإن الوسائل [او الامكانيات] المستخدمة الى غاية وسيطة [كصريق يودى الى تحقيق الغاية النهائية] يجب ان تكون متناسبة مع اهمية ومتطلبات هذه الغاية سواء كانت هذه الغاية الوسيطة ، تتمثل فى اخلال هدف معين ، او فى ايجاز عمل مساعد على احدث نتيجه معينة . ذلك لأن اى اختلال فى التناسب بين الغاية والوسائل [والعكس صحيح] تكون له نتائج ضارة على العمل والمخطط ، سواء كان هذا الاختلال ناتجا عن زيادة او نقص فى الوسائل او الغاية . اى أن المطلوب لنجاح العمل

الاصلية . اما فى الحقل المعنوى ، فان الحركة والمفاجأة تؤديان الى نتيجتين :

اولاهما ، احداث انطباع مفاجئ فى عقول قادة الخصم ، بأنهم لا يستطيعون مقاومة حركة العدو بصورة مجدية .

وثانيتهما ، فرض حالة من التمزق النفسى الناتج عن احساس القادة بأنهم قد سقطوا فى مصيدة بعد قيام العدو بحركة مادية على مؤخرة الجيش ، ومن ثم شعور القوات بعجز القادة ، وتقلص سيطرتهم ، خاصة وان الجيش مثل الرجل ، لا يستطيع الدفاع بصورة فعالة ضد ضربة تأتيه من الخلف ، دون ان يضطر للاستدارة نحوها ، ليستخدم كل اسلحته ضدها ، وعملية الاستدارة هذه تفقده توازنه ، وهذا ما يؤدى اليه الاقتراب غير المباشر من جيش الخصم ، على عكس الحال ، اذا ما كان الاقتراب مباشرا ، اذ انه يؤدى الى تقوية توازن الخصم المادى والمعنوى وزيادة قدرته على المقاومة ، وحتى اذا ما نجح فى دفع العدو نحو الخلف ، فانه يقربه من قاعدته ، ويدعم قواته الموجودة هناك .

أسس مناورة الاقتراب غير المباشر :

وبطبيعة الحال ، لا يشكل السير مباشرة نحو مؤخرة العدو ، هجوما استراتيجيا غير مباشر ، لان من الاستراتيجية ليس بهذه البساطة المجردة . ذلك لان الاقتراب قد يبدأ غير مباشر بالنسبة لجبهة العدو ، ولكن متابعة التقدم بعد هذا بصورة مباشرة ، قد تدفع العدو الى تعديل توزيع قواته بسهولة ، ومن ثم يجد المهاجم ان حركته غير المباشرة ، قد انقلبت الى حركة مباشرة على جبهة جديدة . وانما لابد من القيام بحركة او أكثر ، تستهدف لفت انتباه العدو ، بعيدا عن حركة الالتفاف حتى تنجح حركة التفتت الاستراتيجية الرئيسية ، وتستهدف حركة لفت الانتباه المضللة هذه الى حرمان العدو من حرية العمل ، عن طريق توزيع امكاناته وتشتيته ، بحيث يتعذر عليه التدخل بقوة ضد مناورة الالتفاف الرئيسية [وهذا هو الجانب المادى] ومن ثم يصيب القيادة شعور بأنها خدعت ، ويسيطر عليها الخوف والاضطراب [وهذا هو الجانب المعنوى] . وتهدف حركة الالتفاف حول مجنبه جبهة العدو للزحف نحو

من قوة دفع الحركة ، كما أنها تسهل الطريق أمامها ، بما تخلقه من عرقلة للاجراءات والتحركات المضادة لها . ولذلك فان ما يجب ان يبحث عنه المخطط الاستراتيجى ، هو خلق وضع استراتيجى ملائم ، ان لم يؤد بذاته الى نتيجة حاسمة فان المعركة التى تتلوه ، ستؤدى الى مثل هذه النتيجة . أى ان المعركة لا تصبح الهدف الرئيسى للاستراتيجية ، وفقا لما كان « كلاوزفيتز » ينادى به فى كتابه « فن الحرب » وانصار مدرسته فى الفكر العسكرى الذين كانت لهم السيادة فى الحرب العالمية الاولى ، وانما يتمثل هذا الهدف فى الحركة والمفاجأة اللتين تشلان قدرات الخصم وغايلته . وهكذا يتحقق النصر بأقصى اقتصاد ممكن للقوى ، أى بأقل قدر من التضحيات البشرية والخصائر المادية .

جوهر العمل الاستراتيجى :

وبتعبير اكثر دقة وتحديد ، يستهدف العمل الاستراتيجى تفتت قوى الخصم ، أى اشاعة الاضطراب فى صفوفه ، الامر الذى ينتج عنه بعد ذلك تدمير هذه القوى او تمزيقها ، وهذا قد يتطلب نشوب بعض المعارك الجزئية التى لن تكون من النوع الضارى .

ويتم التوصل الى هذا التفتت او الشلل الاستراتيجى لدى الخصم فى الحقل المادى [او اللوجيستى ، أى الادارى] نتيجة حركة تؤدى الى النتائج التالية :

ا - قلب توزيع قوات العدو ، واجباره على اجراء تغيير مفاجئ فى جبهته يربك ويحطم توزيع وتنظيم قواته .

ب - تقسيم قوات العدو .

ت - تعريض امداداته للخطر .

د - منع او عرقلة تدابير الانسحاب ، او إعادة تنظيم قواته على خطوط جديدة فى قاعدته او فى موطنه الاصلى .

ويمكن الحصول على التفتت الاستراتيجى باحدى هذه الوسائل ، ولكنه يتم عادة نتيجة تجمع عدد من هذه العوامل ، ويكون تأثيرها كبيرا كلما كان حجم الجيش كبيرا ، وكان اعتماده على وسائل مواصلاته ونقل امداداته من قواعده

في الاستراتيجية العسكرية

المخططات ، على ان يكون هدفها أساسا ، شل قوات العدو لا مجرد تدميرها بالمعنى الذي تصده « كلاوزفيتز » .

ويجب ان تستهدف حركة الالتفاف حول مؤخرة العدو لقطع خطوط مواصلاته ، ان يتم قطع هذه الخطوط في أكبر عمق ممكن ، لان الصدمة الناتجة عن هذه الحركة ، ستكون مباشرة على تفكير القيادة نفسها ، ومن ثم يكون تأثيرها أضخم من حالة قطع خطوط المواصلات في نقطة قريبة من خط الجبهة الاصلية .

وقد لخص « ليدل هارت » المبادئ العملية ، أو القواعد العامة المستفادة من استقراء النماذج التاريخية الناجحة لهذه المناورة الاستراتيجية ، التي يجب على القادة العسكريين مراعاتها لتحقيق هذا الشكل من تجميع القوى ، مقابل بعثرة قوى العدو ، وحرمانه من قدرة تجميع قواه ضد حركة الاقتراب غير المباشر ، في ثمانية مبادئ أساسية ، ستة منها ايجابية الطابع ، واثنان منها سلبية الطابع . والمبادئ الايجابية هي :

١ - مطابقة الهدف مع الامكانيات .
٢ - ضرورة التمسك بالهدف مع تعديل المخطط تبعا لتغير الظروف .

٣ - اختيار الخط الأقل توقعا من جانب العدو .
٤ - استثمار خط المقاومة الاضعف .
٥ - اتباع خط عمليات يؤدي الى أهداف متتالية وبديلة .
٦ - مراعاة المرونة في التخطيط وتشكيل القوات للملائمة الظروف .
اما المبادئ السلبية فهي :

١ - عدم القاء كل الامكانيات اذا كان العدو محترسا .

٢ - عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه ، أو بالاسلوب نفسه ، بعد فشل الهجوم السابق .

ويقول الاستراتيجي الفرنسي الجنرال « اندريه بوفر » ان هذه القواعد ، أو المبادئ ، التي عرضها « ليدل هارت » ، يمكن تلخيصها في أربع قواعد [٣] هي :

بؤخرته ، الى تجنب المقاومة اثناء اندفاعها نحو العمق ، ولذلك يجب ان تسلك الاتجاه الأقل مقاومة [بالنسبة للحقل المادي] وفي الوقت نفسه ، يجب ان يكون هذا الاتجاه أقل اتجاهات التقدم توقعا من جانب العدو [بالنسبة للحقل المعنوي] . والواقع ان خط المقاومة الاضعف ، وخط أقل اتجاهات التقدم توقعا ، انما يشكلان وجهي عملة واحدة . ذلك لانه اذا اختار المهاجم خطا يبدو بوضوح كامل ، انه الاضعف مقاومة ، فان ذلك سيكون واضحا في الوقت نفسه لقيادة العدو ، ومن ثم لن يكون خط أقل اتجاهات التقدم توقعا من جانبها وستعتمد الى تقوية المقاومة فيه ، الامر الذي قد يقضي على مناورة الاقتراب غير المباشر بالفشل منذ البداية ، ولذلك يجب ان يقع اختيار خط التقدم ، بحيث يهدد عدة اهداف في الوقت نفسه ، وبحيث تقع قيادة العدو في حيرة بالنسبة للهدف الحقيقي ، الذي يمكن ان تتجه اليه حركة الجيش المهاجم ، وتكون لدى قيادة الجيش المهاجم ، في الوقت نفسه ، اهداف بديلة ، يختارها على ضوء ردود فعل العدو ، وذلك حتى يكون المخطط الاستراتيجي قابلا للتلاؤم بسهولة مع تغير الظروف .

ويتطلب نجاح مخطط الاقتراب غير المباشر ، تطبيقا مرنا وذكيا لمبدأ تجميع القوى ضد نقاط الضعف المعادية في توقيت مناسب ، ذلك لان التجميع ينعارض مع نشر القوات لمشاغلة العدو على جبهة واسعة ، ولهذا يجب ان تكون هناك نسبة كافية من القوات ، للقيام بحركات لفت انتباه العدو بعيدا عن خط التقدم الحقيقي ، على ان يتم التجميع للقوة الرئيسية التي تقوم بحركة الاقتراب غير المباشر ، اما بتقدم التشكيلات مبعثرة نحو هدف واحد ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو سلسلة متعاقبة من الاهداف ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو اهداف عدة في وقت واحد .

ويتوقف اختيار طريقة التقدم هذه على الظروف الموضوعية القائمة ، وتتوقف كفاءة الجيوش ، على الاساليب الجديدة التي تبثكرها في تنفيذ هذه

[٣] بوفر ، اندريه . مدخل الى الاستراتيجية ، ترجمة اكرم ديري والهيثم الايوبى ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، صفحة ٤٦ .

١ - اجبار الخصم على بعثرة قواته بواسطة الاقتراب غير المباشر .

٢ - المفاجأة بالقيام بعمل غير متوقع .

٣ - عمل القوى ضد الضعيف .

٤ - البحث عن الحل الحاسم في حقول العمليات الثانوية ان امكن .

وقد علق على هذه الاستراتيجية فقال « ان ليدل هارت قد طور نظرية « الاقتراب غير المباشر » بصورة باهرة ، واعتبرها افضل الاستراتيجيات على الإطلاق . وتتضمن هذه الاستراتيجية في مجال العمليات العسكرية « عدم اخذ الثور من قرنيه » أي عدم مجابهة العدو في اختبار مباشر للقوة . . . والواقع ان مناورة الاقتراب غير المباشر ، هي وسيلة تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين ، اذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة ، بحيث يستطيع التغلب على خصمه في معركة تنشب على أرض يختارها عدوه . . . ان الفكرة الرئيسية من وراء هذا المفهوم ، هي قلب ميزان القوى المتجابهة قبل اختبار المعركة بالمناورة لا بالقتال . فبدلاً من أن نجابه العدو مجابهة مباشرة نستعين بلعبة دقيقة ، نرمى من ورائها الى تعويض النقص الذي نجد أنفسنا فيه بالنسبة لقوات العدو » [٤] . هذا وقد أوضح « ليدل هارت » أن أفكاره تتفق كثيراً مع أفكار « صن تزو » ، وأنه تعرف على كتابه « فن الحرب » منذ عام ١٩٢٧ وأضاف « وعندما قرأت الكتاب ، وجدت فيه نقاطاً كثيرة تتفق مع أفكارى ، وخاصة في تركيزه المستمر على القيام بما هو غير منتظر ، وتأكيده على استراتيجية الاقتراب غير المباشر » [٥] .

ولقد أعطت الأسلحة الحديثة [المعتمدة على آلة الاحتراق الداخلى في حركتها] من دبابات وطائرات ، إمكانات مادية كبيرة الأهمية ، لتنفيذ مناورة الاقتراب غير المباشر ، خاصة في ظل اختراع أجهزة الاتصال اللاسلكى وتعميم استخدامهما عسكرياً بين القيادات ومختلف الوحدات المقاتلة البرية والجوية . وذلك بحكم أن

هذه الأسلحة والمعدات ، سهلت كثيراً من الناحية الموضوعية ، إمكانات استثمار عنصرى الحركة والمفاجأة اللذين يشكلان أدوات تنفيذ هذه المناورة بصورة أساسية ، خاصة حينما تتوفر لدى القيادة المنفذة ، التكتيكات واشكال التنظيم القتالى الملائمة للحصول على أقصى مردود ممكن لهذه الأسلحة ، وذلك كما أثبتت خبرات الحرب الخاطفة الألمانية فى بداية الحرب العالمية الثانية . التى شهدت تطبيقات نموذجية لمناورة الاقتراب غير المباشر ، لا سيما فى عملية غزو فرنسا التى جرت فى صيف ١٩٤٠ . فقد كانت القيادة الألمانية العليا تشعر أن ميزان القوى بينها وبين قوات الحلفاء ، لا يسمح لها بضمان نصر أكيد فى حالة لجوئها الى أسلوب الهجوم المباشر التقليدى . ولذلك لجأت ، من خلال ما عرف بعد ذلك فى التاريخ العسكرى بمناورة « سيدان » التى خطط لها الجنرال « فسون مانشتين » ، الى قلب ميزان القوى ، بمناورة اقتراب غير مباشر على مستوى استراتيجى واسع النطاق ، تمت بوساطة هجوم ثانوى على بلجيكا وهولندا ، غطى بهالة ضخمة من المظاهر التى تكسبه طابع الهجوم الرئيسى ، وذلك لجذب القوة الضاربة الرئيسية لجيوش الحلفاء ، وفى الوقت نفسه ، دمعت بالكتلة الأساسية من قواتها المدرعة والميكانيكية عبر غابات الاردين الوعرة [أى عبر أقل الاتجاهات توقعاً من جانب قيادة الحلفاء] ، لتخترق خطوط الحلفاء فى أقصى الطرف الايسر لخط « ماجينو » عند « سيدان » ، وحيث كانت توجد اضعف الدفاعات والقوات « أى الاتجاه الأقل مقاومة » . ثم اتجهت المدرعات ، التى كانت تعمل وفقاً لتكتيك ثنائى الطائفة - الدبابية ، اثر نجاح الخرق المركز السريع فيما عرف بثغرة « سيدان » نحو الغرب ، أى نحو بحر المانش ، بدلاً من الاتجاه المتوقع فى هذه الحالة ، ألا وهو الجنوب حيث توجد « باريس » ، وذلك بحكم أن نقطة الخرق كانت تهدد عدة اتجاهات ، تكاد تتساوى فى الأهمية والخطورة ، ومن ثم وقعت قيادة الحلفاء فى حيرة من حيث تحديد اتجاه الجهد الرئيسى للهجوم . وحتى بعد أن اتجه الهجوم غرباً ، كانت قيادة الحلفاء لا

[٤] المرجع السابق ، صفحات ١٥١ ، ١٥٢ .

[٥] لصن تزو ، المرجع السابق ، صفحة ١١ .

في الاستراتيجية العسكرية

القوى المؤيدة للعرب أو إضعافها نسبياً ، وذلك لتتيح لنفسها قدراً معقولاً من حرية العمل العنيف لفترة محدودة ، ثم تلجأ إثر ذلك إلى استخدام القوة العسكرية ، لتحقيق الهدف المرحلي الموضوع ، وبسرعة كبيرة قبل أن تتجمع القوى المحلية بشكل وحجم كاف لإفساد المخطط ، وقبل أن تتدخل القوى الخارجية المؤيدة للعرب ، أو يتخرج موقف القوى المحايدة . وبعد النجاح في تحضير وتنفيذ هذه المناورة الخارجية ، كانت تلجأ إلى تنفيذ المناورة الداخلية التي ستجرى على البقعة الجغرافية المحلية التي تريد الحصول فيها على هدفها المرحلي المباشر ، وذلك بواسطة عمل عسكري يعتمد على عناصر المفاجأة والسرعة .

وتعرف هذه المناورة الاستراتيجية الداخلية المنفذة في إطار استراتيجية شاملة غير مباشرة باسم « مناورة الخرشوفة » *Manœuvre d'artichaut*

على حد تعبير الجنرال « أندريه بوفر » الذي يقول عنها إنها مناورة « تتحقق على أهداف متتالية ، تبدو أهدافها متواضعة نسبياً ، وتتخللها مفاوضات . . . وقد أعطى هتلر عن هذه المناورة مثلاً بارزاً من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ . [يقصد عمليات ضم النمسا ومنطقة الراين وتشيكوسلوفاكيا] . . . وينبغي أن تصمم المناورة الداخلية كإغارة كبرى ، أساسها المفاجأة والسرعة ، والأعمال الخاطفة التي تنتقل من الأقوى إلى الأضعف ، تلك الأعمال المستغلة للقوة والمفاجأة . إذن فمثل هذا المجال ، هو مجال القوى المنقولة جواً والالية والمدعمة ، وبالطبع لا تعتمد مثل هذه السرعة على توقعات وعلى تنفيذ عنيف فقط ، وإنما تعتمد أيضاً على تحضير كامل شامل في كل الميادين . إن مثل هذه العملية لا ترتجل ارتجالاً . وأخيراً ، إذا كانت حرية العمل المتاحة للمناورة الخارجية ، هي شرط النجاح نفسه ، فهناك شرط آخر خارجي لا يمكن الاستغناء عنه أيضاً ، وهو أن يبدو الهدف هدفاً محدوداً بصورة كافية ، حتى يكون مقبولاً في الرأي العام الدولي . وقد نجح هتلر نجاحاً بيناً في تقديم كل هدف من أهدافه المتتالية ، وكأنه الهدف الوحيد والآخر » [٦] . وقد أشار « بوفر »

تعرف ما إذا كانت المدرعات الألمانية ستتجه نحو « ليل » أم نحو « إميان » . ثم ضاعفت سرعة التقدم نحو المانشين نتائج المفاجأة ، وهكذا التفت المدرعات الألمانية حول مؤخرة قوات الحلفاء الرئيسية في بلجيكا وفي العمق الاستراتيجي البعيد ، الأمر الذي أفقد قوات الحلفاء توازنها المادي والمعنوي ، وأربك قيادتها ، وقلص سيطرتها عليها ، وأصبح كل منهما ، الفرار عبر مينس « دنكرك » تحت ضغط المطرقة الزاحفة من الشمال ، والسندان الملقف من الجنوب . وطوال هذه العمليات ، لم تدر معارك حاسمة أو دامية بالمعنى الذي قصده « كلاوزفيتز » ، وكانت الخسائر البشرية قليلة نسبياً لدى الطرفين بالقياس لحجم قواتهما الهائلة ، والنتائج الاستراتيجية الحاسمة التي أسفرت عنها العمليات . وشكل عدم ادراك قيادة الحلفاء لأساليب حرب الحركة والامكانات الحقيقية لطائرة والدبابات ، عاملاً مساعداً بصورة غير مباشرة لنجاح تكتيكات « الحرب الخاطفة » الألمانية ، ومن ثم استراتيجية الاقتراب غير المباشر .

أهمية مناورة الاقتراب غير المباشر

في الاستراتيجية الاسرائيلية

تعمل الاستراتيجية العليا الاسرائيلية ، التي تخضع لها الاستراتيجية العسكرية وكافة الاستراتيجيات الأخرى من دبلوماسية واقتصادية ، على تحقيق أهدافها ، المتمثلة في تأكيد الوجود الصهيوني داخل المنطقة العربية ، عن طريق العدوان والتوسع الإقليمي بصورة تدريجية مرحلية ، وذلك بحكم أنها تدرك حقيقة أن مختلف الظروف الدولية والمحلية المحيطة بصراعها مع العرب ، لا تسمح بقدر كبير زمني من حرية العمل العسكري العنيف المؤدى إلى تحقيق توسعات إقليمية ضخمة . ولذلك فسانها كانت تحرص ، سواء قبل نشوء الدولة رسمياً أو بعدها ، على القيام بمناورات دعائية وسياسية في الحقل العالمي ، لتحصل على تأييد قوى دولية مختلفة ، وتحيد قوى دولية أخرى ، وشل فاعلية

[٦] بوفر ، أندريه ، المرجع السابق ، صفحات ١٦٠ ، ١٦٩ .

تنفيذ « مناورة الخرشوفة » ، أى مناورة القضم المتتابع لاهداف التوسعية .

ولذلك اهتم معظم القادة العسكريين الاسرائيليين ، أمثال « ايجال يادين » و « ايجال ألون » و « اسحق رابين » . الخ ، بدراسة واستيعاب أفكار « ليدل هارت » ، ومبادئ وتطبيقات استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، ووصل بهم الاهتمام بذلك ، الى حد الاتصال المباشر بليدل هارت نفسه ، سواء فى المرحلة التى سبقت انشاء الدولة الصهيونية رسميا [أى مرحلة ايجاد الركائز البشرية والجغرافية - الاستراتيجية والاقتصادية للوجود الاسرائيلى فى فلسطين] التى تمت أيضا بطريقة القضم المتتابع [أو فى المراحل التى تلت تكوين الدولة . وساعدها فى ذلك ، أن « ليدل هارت » كان مدافعا بشدة عن الوجود الصهيونى فى فلسطين ، وداعيا الى تدعيمه دائما ، ومتحمسا لمنجزات العسكرية الاسرائيلية . وقد روى فى مذكراته ، أن اهتمامه العملى بذلك بدأ فى الثلاثينات أثناء الثورة العربية ضد الاحتلال البريطانى ، والوجود الصهيونى المتزايد فى فلسطين عام ١٩٢٦ ، وذلك فى معرض حديثه عن دور ضابط المخابرات البريطانى المعروف « اوردوينجت » الذى أسهم اسهاما هائلا فى تدريب وتنظيم « الهاجاناة » ، وقاد العديد من عملياتها المضادة لقوات الثورة العربية وقتئذ ، فقال لقد زارنى وينجت ليبحث معى تدريب وتكتيك الوحدات المضادة للعصابات التى كان ينظمها فى فلسطين من متطوعين يهود ، لتواجه العصابات المسلحة العربية ، التى سببت اضطرابا كبيرا للغاية منذ ١٩٢٦ وأوضح لى وينجت أنه يطبق هناك الافكار التى تضمنتها كتبى المبكرة عن تكتيكات المشاة ، وكتابى الحديث عن « مستقبل المشاة » . وكانت وجهات نظره حول الموقف فى الشرق الاوسط ، وأهمية الامكانيات العسكرية المتوفرة لدى الشباب الصهيونى ، متطابقة تماما مع وجهات نظرى بهذا الصدد . ولذلك كتبت عنه رسالة الى « تشرشل » وأخرى الى « ايدن » . . . الخ [٨] . ثم قال فى موضع آخر من مذكراته

فى حديثه عن مناورة الخرشوفة وأمثلة تطبيقها ، الى تبنى اسرائيل لها ، ولكنه قرن هذا التطبيق بالطابع الدفاعى ، تمشيا مع ما تزعمه من أنها كانت تلجأ للاعمال الهجومية العدوانية ، لتفسيح مخططات هجومية عربية مزعومة ، كان من المفروض أن تتم لولا اقدامها على هذه « الهجمات المضادة الاجهاضية » ، وذلك حتى ينفى عن الدولة العبرية ، طابع العدوان والتوسع التدريجى فقال « وعلى نموذج دفاعى ، تصنف كل المعارك الاسرائيلية فى سيناء عام ١٩٥٦ . فى نفس هذه المجموعة [يقصد مجموعة الامثلة العملية التى نتحقق فيها مناورة الخرشوفة على اهداف متتالية . . الخ] . ولنقل أيضا ان استخدام هذه المناورة ، اخطر بكثير من استخدام « المناورة بالاعياء » [أى استراتيجية الحرب طويلة الامد] نظرا لطابعها العنيف والمثير ألا أنها تبقى فى بعض الحالات الخاصة والمحددة ، ممكنة جدا وبكبرة الفاعلية أحيانا ، وخاصة كما فعلت اسرائيل فى عدة مناسبات ، إذ اتسمت بطابع ضربات الايقاف [٧] » .

ولما كان مجال العمل العسكرى فى الصراع العربى - الاسرائيلى ، تحكمه اعتبارات مناورة « الخرشوفة » ، المتوافقة بدقة مع المناورة الخارجية غير المباشرة ، وخاصة من حيث محدودية الفترة الزمنية التى يجب أن يجرى خلالها ، وكذلك من حيث ضرورة مراعاة أكبر اقتصاد ممكن فى القوى البشرية والمادية ، نظرا لاختلال معطيات عناصر القوة العسكرية من الناحية الاستراتيجية ، من حيث كم الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة موضوعيا لطرفى الصراع ، بما يجعل العرب يتفوقون على اسرائيل فى حالة القتال طويل الامد [اذا ما احسنوا تنفيذ المناورة بالاعياء] ، فإنه كان من الضرورى والمنطقى تماما ، أن تلجأ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، الى تبنى استراتيجية عمليات قائمة على مبادئ « الاقتراب غير المباشر » ، وتحاول تطبيقها بدجاس قدر امكانها فى كل مرة يجرى فيها

الساحلي « رفح - غزة » على امتداد نحو ٣٥ كيلومترا .

٢ - لواء مشاة في قطاع « العوجة - العسلوج » داخل صحراء النقب على امتداد نحو ٤٠ كيلومترا .

٣ - وحدات صغيرة أخرى موزعة على طريق « العوجة - رفح » على طول الحدود المصرية - الفلسطينية ، ووحدات أخرى في القاعدة الادارية الرئيسية في « العريش » ، وفي « أبو عجيلة » التي اعتبرت قاعدة فرعية لقوات النقب .

٤ - لواء مشاة محاصر في قطاع « الخالرجا - عراق المنشية » ، نتيجة للهجوم الاسرائيلي الذي بدأ في ١٥ أكتوبر السابق وانتهى في ٩ نوفمبر ، وأسفر عن عزل هذا اللواء ، بعد انسحاب القوات المدافعة عن « اسدود » و « المجدل » وسقوط مواقع « الدل ١١٣ » و « تقاطع الطرق » و « عراق سويدان » ، وكذلك سقطت بئر السبع وانعزلت القوة المصرية الخفيفة الموجودة في قطاع « انخليل - بيت لحم » جنوب القدس ، نتيجة لذلك عن قوات قطاع « العوجة - العسلوج » .

وكانت القيادة العسكرية الاسرائيلية ، تخطط وقتئذ لتصفية الموقف تماما على الجبهة الجنوبية اى المصرية ، بعد ان أصبح ميزان القوى العسكري العام في صالحها ، نتيجة لتدفق السلاح والعتاد والمتطوعين من أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الشهور السابقة ، منذ الهدنة الاولى والثانية ، وتخلي الجيوش العربية عن الاستراتيجية الهجومية التي انتهجتها في بداية الحرب حتى الهدنة الاولى . وعموما كان الموقف الاستراتيجي في بداية ديسمبر ١٩٤٨ ملائما للقيادة الاسرائيلية ، كي تبدأ هجومها المضاد العام في الجنوب ، الذي هدفت من ورائه الى اخراج الجيش المصري من فلسطين تماما ، وانهاء الحرب معه ، ومن ثم مع بقية الجيوش العربية . وتمثل هذا الموقف الاستراتيجي الملائم في النقاط التالية :

١ - توقف القتال مع الجيش الاردني في الجبهة الوسطى ، ودخول الملك عبد الله في مفاوضات

هذه « في عام ١٩٣٨ » وفي العام الذي سبقه ، قدم لزيارتي عدد من الزعماء الصهيونيين ، عندما جاءوا الى لندن في زيارة لها ، ليتبادلوا معي الراي في النواحي الاستراتيجية للموقف في الشرق الاوسط ، وموقعهم فيه على وجه الخصوص . وكان من بينهم وايزمان ، رئيس اسرائيل في المستقبل ، وبن جوريون ، وجاليلي ، وموشي شارتوك » [٩] .

ولذلك أهرد « ليدل هارت » في الطبعة الاخيرة لكتابه « Strategy : The Indirect Approach »

منحنا خاصا تناول فيه الجنرال « ايچال يادين » ، رئيس الاركان الاسرائيلي الأسبق ومدير العمليات أثناء حرب ١٩٤٨ . أهمية استراتيجية الاقتراب غير المباشر في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، وعرض فيه أسس التاريخ العسكري الاسرائيلي المدم « قتال لورش » تطبيقات هذه الاستراتيجية في المراحل الأخيرة من حرب ١٩٤٨ .

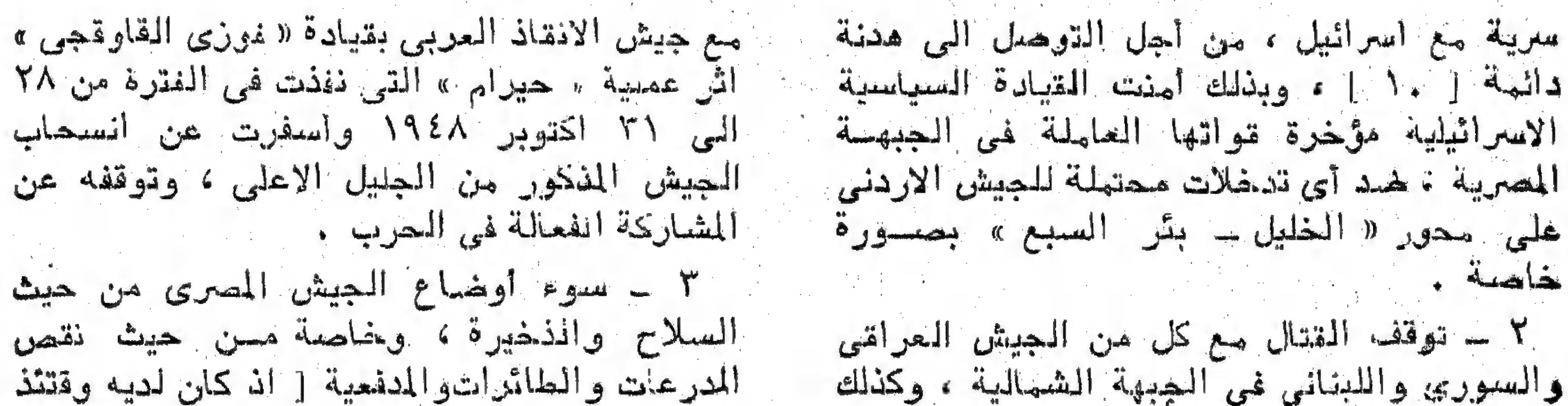
أبرز التطبيقات الاسرائيلية :

شهدت الحروب العربية - الاسرائيلية عدة تطبيقات اسرائيلية لأسلوب الاقتراب غير المباشر على كلا المستويين الاستراتيجي والتكتيكي . ولا يتسع المجال في دراستنا هذه ، لعرضها جميعا بالتفصيل ، لان ذلك يتطلب كتابا كاملا حول العمليات البرية الاسرائيلية ، ولهذا سنعرض لأبرز هذه التطبيقات بإيجاز ، لنستخلص الخبرات والخصائص الرئيسية للتطبيق الاسرائيلي لهذا الأسلوب ، وخاصة على المستوى الاستراتيجي .

عملية « حورف » عام ١٩٤٨ :

في بداية ديسمبر ١٩٤٨ كانت القوات المصرية الموجودة في فلسطين تحت القيادة العامة للواء « قزاق صاقي » موزعة على النحو التالي :

١ - لواءان من المشاة ، تعززهما وحدات من المدفعية ، وكتيبة دبابات في القطاع



Kursman, Dan, Genesis 1948, nal Book New York, 1970, p. 642.

في الاستراتيجية العسكرية

تجنب الهجوم الجبهي فإن كافة نجاحات الجيش الاسرائيلي ، كانت دائما تستند الى عنصر المفاجأة والحركة ، لا الى التفوق في الحشد وقسوة النيران [١١] كما يقول المؤرخ العسكري الاسرائيلي « نيتان لورش » . هذا فضلا عن ان الخبرة الفاشلة الدامية لمعركة « اللطرون » على الجبهة الاردنية ، حيث فشلت خمس هجمات جبهية مباشرة في الاستيلاء على حصن مركز البوليس هناك ، قد اثبتت مدى فداحة الخسائر المترتبة على مثل هذه العمليات . اذ قتل أكثر من ٧٠٠ جندي اسرائيلي دون جدوى [١٢] . ولذلك استندت خطة « يادين » على توجيه الضربة الرئيسية الى محور « العوجة - العسلوج » على الجناح الشرقي للجبهة المصرية ، باعتبار انه المحور « الاضعف مقاومة » و « الأقل توقعا » من جانب القيادة المصرية ، والمعرض بسهولة أكبر لقطع خطوط مواصلاته ، ومن ثم تخرج موقف قواته بسرعة ، نظرا لانعدام الموارد المحلية للمؤن والمياه تقريبا ، وطبيعة ارض الصحراوية المكشوفة . وفي الوقت نفسه ، يجري تثبيت قوات محور « رفح - غزة » على الجناح الغربي ، بهجمات مخادعة قوية ، تهدد خطوط مواصلاته بطريقة توحي ان هناك محاولة لخلق « فاجوا » أخرى في « غزة » ، ومن ثم تتصور القيادة المصرية ، ان هذا الهجوم هو الهجوم الرئيسي للعدو . وبعد تصفية المقاومة الرئيسية لمحور « العوجة - العسلوج » ، اثر الاستيلاء على « العوجة » ، تندفع القوات المدرعة والميكانيكية في اغارة خاطفة داخل سيناء ، عبر محور « أبو عجيلة - العوجة » وتتجه نحو « العريش » شمالا ، لتهدد القاعدة الادارية الرئيسية هناك ، فتخلق اضطرابا معنويا لدى القيادة المصرية ، قد يفقدها التوازن ، ويجبرها على سحب قواتها من محور « رفح - غزة » ، خاصة بعد توجيه هجمات قوية ضد « رفح » تهدد بالاسديلاء عليها . ولزيادة الاضطراب في العمق الاستراتيجي والاداري المصري ، تشن قوة خفيفة ، اغارة خاطفة من « أبو عجيلة » تجاه مطار « بنر الحمة » على المحور الاوسط في سيناء المتجه نحو الاسماعيلية وقناة السويس .

نحو ٢٤ مدفع ميدان عيار ٢٥ رطلا و ٤٠ مدفع ٢١ عيار ٦ اطلال وكتيبة دبابات « لوكست » و ٢١ عربة مدرعة « هامبر » وبعض حمالات البرن و ٢٠ طائرة « سيبتير » . الخ [وتبعثر وحداته على محاور منفصلة ليس لها عمق دفاعي ، وخطوط مواصلاتها طويلة معرضة للقطع ، او في مواقع محاصرة او منعزلة .

وساعدت هذه العوامل كلها على تحسن الموقف الاستراتيجي العام لصالح الجيش الاسرائيلي ، الذي حشد قواته الرئيسية ، وركز جهوده على الجبهة المصرية ، فاصبح له في السوية مشاة [ضمت الاسوية « الكسندروبي » و « الجولاسي » و « هيجف » و « هارتيل »] واللواء المدرع الثامن [المكون اساسا من عربات مدرعة ومصفحات نصف جنزير وعربات جيب مسلحة برشاشات وعدد قليل من دبابات شيرمان وخرمويين] .

وعلى هذا الاساس اصدر الجنرال « ايجال يادين » ، مدير العمليات برئاسة الاركان ، يوم ١٠ - ١٢ - ١٩٤٨ قرارا للقيادة الجنوبية لتنفيذ عملية « حورف » [او عين كما تسمى احيانا] على ان ينتهي الاستعدادات يوم ١٦ - ١٢ - ١٩٤٨ ، وعهدت القيادة الى العقيد « ايجال لون » [الذي سبق ان قاد هجوم ١٥ اكتوبر المسمى بعملية الضربات العشر] بقيادة العملية ، على ان يبدأ الهجوم ليلة ٢٢ - ٢٣ - ديسمبر ١٩٤٨ .

ووصفت خطة العملية في الاساس ، على تجنب الهجمات المباشرة ، واستخدام استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، وذلك بحكم ان التفوق العسكري الاسرائيلي كان محدودا ، ولا يضمن تحقيق النجاح في حالة استخدام أسلوب المجابهة العييفة المباشرة ، ذلك لان « كل تجرب الجيش الاسرائيلي في الحرب كانت تدل حتى ذلك الوقت ، على ان احتلال المواقع المصرية المنظمة للدفاع ، انما هي مهمة صعبة . وانه باستثناء الهجمات التي جرت ضد التل ١١٣ [بما في ذلك الهجوم الاخير على عراق سويدان] حيث كان لا يمكن

Lorch, Netanel, Israel's War of Independence, Hart — more, Isrel, 1967. p. 494. [١١]

Luttuak, Edward, Horowitz, Dan, The Israeli Army, Allen Lane, London, 1975, p. 64. [١٢]

الليل ، على حين تقوم وحدات أخرى من اللواء المذكور ، بقطع طريق « العوجة - رفح » لتعرقل سبيل وصول أى تعزيزات إليها من « رفح » حيث كانت توجد القيادة المصرية العامة ، وتجعلها معزولة في وجه هجوم اللواء المدرع الثامن المفاجيء الذى سيقم عبر الدرب الرومانى المذكور [١٢] .

وقد بدأ تنفيذ الهجوم الثانوى المخادع على محور « رفح - غزة » ، وما صحبه من غارات جوية وقصف بحرى ، بعد ظهر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ . وفى ليلة ٢٥ - ٢٦ ديسمبر بدأت العمليات الرئيسية ضد محور « العوجة - العسلاج » وفقا للمخطط الموضوع وتكبدت كتيبتا لواء « هنيجف » خسائر فادحة أثناء قطعها طريق « العوجة - العسلاج » . وفشل هجوم اللواء المدرع الثامن على « العوجة » فى البداية بعد ظهر يوم ٢٦ - ١٢ نظرا لان القيادة الاسرائيلية دفعت عبر الطريق الرئيسى من جهة الشمال الشرقى ، بدلا من استمرار زحفه البطيء عبر الدرب الرومانى ، ومهاجمة البلدة من الغرب ، أو الالتفاف حولها من الجنوب ، حتى تستطيع التعجيل بالاستيلاء على « ابو عجيلة » ، ولذلك استأنفت هجومها فى فجر يوم ٢٧ - ١٢ من جهة الجنوب ، بعد تمهيد قوى المدفعية والطيران ، ونجاح قوات « هارثيل » فى منع وصول التعزيزات المصرية من « رفح » واستولى اللواء المدرع المذكور بعد ذلك على « ابو عجيلة » ليلة ٢٩ - ١٢ وفى هذه الاثناء ، اضطرت حامية « العسلاج » المصرية الى أن ينسحب عبر الصحراء نحو « القسيمة » ثم اندفعت القوات الاسرائيلية نحو « العريش » ظهر يوم ٢٩ - ١٢ ولكن كتيبة مشاة مصرية معززة بمدافع م - د صدتها عند « بير الحفن » على مسافة ١٢ كيلو مترا جنوب العريش حيث تخدقت بقوة مستندة على الكثبان الرملية الناعمة على كلا جناحيها . ومن ثم لم تستطع القوة الاسرائيلية المدرعة والميكانيكية أن تلتف حولها ، وتكبدت خسائر فادحة فى هجومها الجبهى ، واضطرت الى الانسحاب الى « ابو عجيلة » بسرعة ، فوصلتها فى صباح اليوم التالى ، ثم واصلت تراجعها الى « بئر

وتدعم هذه العمليات بغارات جوية على « العريش » و « رفح » و « خان يسونس » و « الفالوجا » ، المحاصرة بلواء « الكسندرونى » واغارات كوماندوس بحرى على خط سكة حديد « العريش - رفح » وقصف بحرى من زوارق الطوربيد لغزه . وكل ذلك لتقوية اعتقاد القيادة المصرية ، بأن الهجوم المخادع على محور « رفح - غزة » هو الهجوم الرئيسى ، وتغطية الهجوم الرئيسى القائم على الاقتراب غير المباشر عبر حركة الالتفاف حول الجناح الصحراوى للقوات المصرية ، وتهديد خطوط مواصلاتها ومراكزها الادارية فى العمق الاستراتيجى ، ليكون التأثير المعنوى مباشرا على القيادة المصرية العامة نفسها ، وزعزعة ثقة القوات المدافعة عن مواقعها بقوة قوى قطاع « غزة » ، وكذلك نفسى جيب « الفالوجا » فى نفسها وفى قيادتها .

وعلى المستوى التكتيكى ، وضع « ايجال آلون » خطته فى مهاجمة وتصفية محور « العوجة - العسلاج » على أساس تجنب الهجوم المباشر على المواقع الدفاعية المصرية القوية الموجودة على امتداد الطريق المرصوف بالاسفلت بين العوجة والعسلاج ، والممتد شمالا حتى « بئر السبع » ، نظرا لصعوبة الاستيلاء عليها ، واحتمال استمرار صمودها لحين تعززها بقوات احتياطية تأتى من طريق « رفح - العوجة » أو العريش - ابو عجيلة - العوجة » ، كما حدث فى عمليات سابقة على الجبهة المصرية .

ولذلك قرر « آلون » دفع اللواء المدرع الثامن ، تعاونه كتيبة مشاة محمولة من لواء « هارثيل » عبر درب صحراوى مجهول ، كان الرومان قد انشأوه قديما ، اكتشفته المخابرات الاسرائيلية بالتعاون مع بعض علماء التاريخ والآثار ، يمتد من « بئر السبع » حتى « العوجة » ، قام سلاح المهندسين بترميمه سرا قبل بدء العملية الهجومية خلال عدة ليال وفى الوقت نفسه ، كان على كتيبتين من لواء « هنيجف » [أى النقب] أن تقطعا الطريق بين « العوجة » و « العسلاج » ومهاجمة العسلاج بعد ذلك من الخلف خلال

قائم بين خبراء الحرب ، حول ما اذا كان هذا الاسلوب قابلا للتطبيق في مجال الاستراتيجية ايضا . وعلى رأى أن هذا الاسلوب يمكن أن يطبق في مجال الاستراتيجية ، ولكن بصورة مختلفة بطبيعة الحال . وليس من شك في أن استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، هي الاستراتيجية السليمة الوحيدة ، وبدون فوام الاقتراب غير المباشر في الاستراتيجية - كما حدده وشرحه وطوره ، بشكل رائع الكابتن ليدل هارت - يكون أكثر اتساعا وتعقيدا عنه في مجال التكتيك . ذلك لأنه حتى نستطيع ان نستثمر مبادئ الحرب في خدمة هدف ، ونؤسس عملنا على أساس اقتراب استراتيجي غير مباشر ، بحيث يمكن أن نحدد نتيجة القتال حتى قبل أن يبدأ القتال نفسه ، فانه من الضروري تحقيق الاهداف الثلاثة التالية :

- أ - قطع خطوط مواصلات العدو ، وبالتالي يصاب بنيانه المادي بالشلل .
- ب - سن خطوط انسحابه ، وبالتالي تضعف ارادة القتال لديه وتتحطم معنوياته .
- ت - ضرب مراكزه الادارية ، وتعطيل اتصالاته التي تربط بين قيادته وقواته . . . وأن تنفيذ هذه الاهداف يشكل الشرط الرئيسى اللازم لتحقيق المهمة الاستراتيجية الاساسية ، كما حددها بشكل مناسب للذية كابتن ليدل هارت « في تحليله لهدف الاستراتيجية ومسئولية الاستراتيجية حيث قال : « ان الهدف الحقيقى ليس فى الأساس البحث عن معركة ، وإنما فى البحث عن وضع استراتيجى ملائم تماما ، الى حد أنه اذا لم يؤد فى ذاته الى نتيجة حاسمة ، فإن المعركة التى تتلوها ، تؤدى الى مثل هذه النتيجة » [١٤] .

كما أشار « ايجال آلون » بعد ذلك فى كتابه « انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلى » الصادر عام ١٩٦٩ الى تطبيق الجيش الاسرائيلى لاستراتيجية وتكتيك الاقتراب غير المباشر خلال الفترة الاخيرة من حرب ١٩٤٨ فقال « وخلال تلك الفترة أيضا ، أصبحت تكتيكات « الاقتراب غير المباشر » . التى أبدعتها عالم سير بازيل ليدل هارت فى شرحها والدعوة اليها - أكثر وأنجح استخداما ، وخاصة

السبع » فى اليوم نفسه تحت ضغط هجمات جوية مصرية ، وتقدم كتيبة المشاة المصرية تعززها كتيبة دبابات « لوكست » ومدفعية . وفى الوقت نفسه ، فشلت الهجمات التى شنت على « رفح » طوال الفترة بين ١ و ٧ يناير ١٩٤٩ ، وأعقب ذلك وقف لاطلاق النار بمقتضى قرار من مجلس الأمن ظهر يوم ٧ يناير ومن تم اسفرت العملية « حورف » عن تصفية محور « العوجة - العسلوج » فحسب ، وبقي قطاع « غزة » وجيب « الفالوجا » الذى انسحبت منه القوات المصرية بعد ذلك بمقتضى اتفاقية الهدنة الدائمة [، وذلك بفضل ثبات اعصاب القيادة المصرية ، ونجاحها فى صد الهجوم الاسرائيلى على « العريش » و « رفح » و « النبة ٨٦ » الواقعة بين « رفح » و « غزة » واستمرار صمود « الفالوجا - عراق المنشية » .

وشكل ضعف سلاح المدرعات الاسرائيلى الناشئ من حيث قلة عدد الدبابات ، وعدم وجود مدفعية ذاتية الحركة ، وقلة خبرة رجاله القتالية والقياديه . فضلا عن ضعف الطيران ، وشسبه انعدام دعم القريب للمدرعات ، شكل عاملا مساعدا لعدم استكمال نجاح الخطة الاسرائيلية . غير ان العملية كانت تعميذا اوليا لا بأس به لقدرة الجيش الاسرائيلى على ممارسة حرب الحركة المخاطفة المستندة لاسلوب الاقتراب غير المباشر ، استراتيجيا وتكتيكا ، ولاستيعابه العملى للروح الهجومية التى أصبحت تمثل الطابع الرئيسى لعملياته بعد ذلك فى الحروب التالية . وقد كتب « ايجال يادين » فى سبتمبر ١٩٤٩ مقسالا بعنوان « تحليل استراتيجى لمعارك السنوات الاخيرة » نشرته « صحيفة القوات المسلحة الاسرائيلية » « وكان قد أصبح رئيسا للاركان العامة » وظهرت ترجمته الموجزة فى ملحق طبعة كتاب « ليدل هارت » « الاستراتيجية : الاقتراب غير المباشر » عام ١٩٦٧ « سبق أن أشرنا اليه » فقال فيه « ان أيام الهجمات التكتيكية الجبهية أصبحت تتلاشى بسرعة ، وأصبح فن التكتيك ، يهدف الى تحقيق المهام الرئيسية بوساطة الهجمات على الاجنحة والمؤخرة . ومع ذلك فلا يزال هناك جدل

فى حملات النقب وشمالى سيناء فى يناير ١٩٤٩ « [١٥] .

التطبيق فى حملة سيناء ١٩٥٦ :

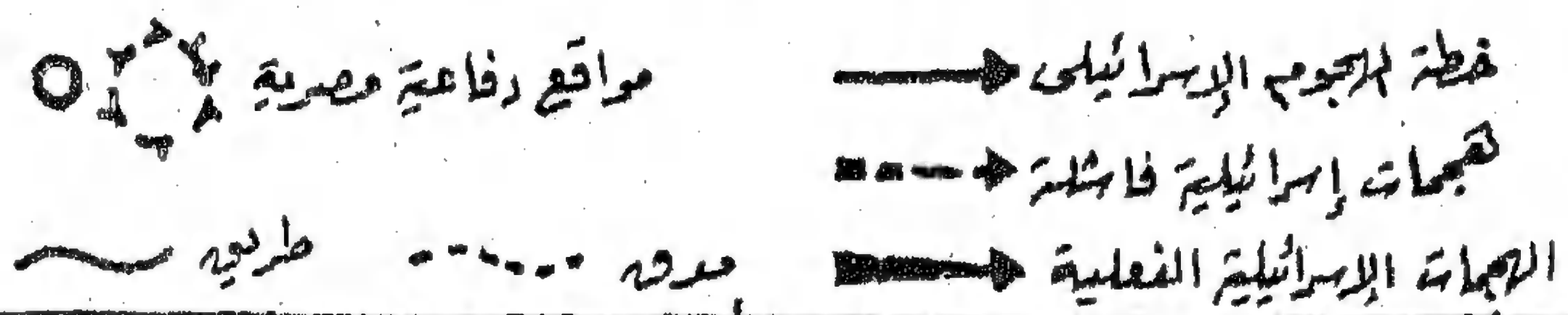
بدا الهجوم الاسرائيلى المفاجئ على مصر ، والذى أطلق عليه اسم عملية « قاش » . مساء يوم ٢٩ اكتوبر عام ١٩٥٦ بعملية اسقاط كتيبة مظليين تابعة لنواء المظلات ٢٠٢ [وكان يقوده اريك شارون] اقرب المدخل الشرقى لممر متلا على المحور الجنوبى لشبه جزيرة سيناء ، وهو المحور الذى يحدده الطريق الممتد من « الشط » عند الشاطئ الشرقى للقناة فى مواجهة مدينة السويس حتى « الكونتلا » عند الحدود المصرية - الفلسطينية ، مروراً بمتلا و « نخل » و « التمد » . ويتفرع عنه طريق اخر عند « التمد » يصل الى رأس النقب « المطلة على نهاية خليج العقبة » حيث توجد ميناء « ايلات » ، وفى الوقت نفسه ، قامت بقية وحدات اللواء المظلى ٢٠٢ بمهاجمة « الكونتلا » مستخدمة المدفعية والمصفحات نصف جنزير وكتيبة دبابات خفيفة « ام كس - ١٣ » ألحقت به . وكان الهدف الرئيسى لهذه العمليات الاولى ، خلق تهديد مباشر لحركة الملاحة فى قناة السويس ، يتيح لبريطانيا وفرنسا حجة تقديم انذارهما لمصر الذى اتخذ سبباً موقعاً لقيامهما بالاشتراك فى العدوان الثلاثى مع اسرائيل . بالاضافة الى اعطاء انطباع مخادع للقيادة العسكرية المصرية ، بأن الهجوم الثانوى على المحور الجنوبى فى سيناء ، هو الهجوم الرئيسى ، فتدفع باحتياطها المدرع اليه بعيداً عن المحور الاوسط ، حيث كان سيتركز الهجوم الرئيسى عند « ابو عجيلة » . ولكن القيادة المصرية لم تبطل الطعم ، وارسلت احتياطها المدرع الى المحور الاوسط ، واكتفت بدفع كتيبتين من المشاة نحو المدخل الشرقى لممر متلا ، اشتبكت احدهما بكتيبة من اللواء ٢٠٢ فى معركة عنيفة كبدها فيها خسائر فادحة ، وتوقفت الكتيبة الاسرائيلية نتيجة لذلك عن محاولة التقدم داخل الممر . [١٦] . أما

على المحور الاوسط ، فقد حشدت القيادة الجنوبية الاسرائيلية مجموعة العمليات ٣٨ التى ضمت لواءين مدرعين « ٣٧ و ٣٧ » ولواءى مشاة « ٤ » و [١٠] وحشدت على المحور الشمالى « رفع - العريش » مجموعة العمليات ٧٧ التى تألفت من لواء مدرع [٢٧] ولواء مشاة معزز [١] ، اى نصف قوة المجموعة ٣٨ تقريباً . ولكن قوة الالوية المدرعة كانت متفاوتة الحجم والتنظيم ، اذ كان اللواء المدرع ٧ يتألف من كتيبتى دبابات وكتيبة مشاة واخرى محمولة وكتيبة مدفعية ميدان ، على حين كان اللواء المدرع ٣٧ يتألف من كتيبة دبابات متوسطة وسرية دبابات خفيفة وكتيبة مشاة ميكانيكية واخرى محمولة وسرية مهندسى اقتحام . أما اللواء المدرع ٢٧ فكان يتألف من ٣ مجموعات قتال مدرعة ، تضم كل منها سرية دبابات وسرية مدافع ذاتية الحركة وسرية مشاة ميكانيكية ووحدة مهندسى اقتحام ، وذلك بالاضافة الى كتيبة مشاة محمولة وكتيبة مدفعية ميدان واخرى متوسطة . ويرجع ذلك الاختلاف ، الى عدم استقرار عقيدة محدده بشكل قاطع لاستخدام المدرعات لدى قيادة الجيش الاسرائيلى . فقد كان رأى « موسى ديان » ، رئيس الاركان وقتئذ ، أن الدبابات قوة مساندة للمشاة والمدفعية ، وكان رايه استمراراً لرأى الجنرال « يادين » القائل بفكرة « المشاة المتحركة » - Mobile infantry - التى تستخدم المصفحات نصف جنزير تساندها الدبابات . على حين كان رأى « حاييم لاسكوف » قائد سلاح المدرعات وقائد الجبهة الجنوبية « عساف سمحونى » وقائد اللواء المدرع ٧ « يورى بن آرى » ، أن الدبابات يجب أن تستخدم كقوة مستقلة ، تكون بمثابة رأس رمح لزحف المشاة المحمولة ، وذلك لتستثمر خرقها لخطوط أو مواقع فى عمليات « اقتراب غير مباشر » تتم وفقاً لاسلوب الخيالة الخفيفة فى الماضى ، وتجنب خلال ذلك الاشتباك فى معارك عنيفة مع مدرعات الخصم ، التى يجب أن تصدى لها « ستائر » من المدافع م - وفى حالة قيامها بهجمات مضادة . [١٧]

[١٥] آلون . ايجال ، انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلى ، ترجمة عثمان سعيد ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ ، صفحة ١٢٨ .

[١٦] لمزيد من التفاصيل ، راجع كتاب : محمود عزمى ، القوات الاسرائيلية المحمولة جواً ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، ١٩٧٣ ، صفحات ٢٧ - ٦٧ .

Luttwak, Edward, Hořowitz, Dan, op. cit, p. 131.



وكان لذلك كله أثر على كيفية سير المعارك ،
ومدى فاعلية تطبيق أسلوب الاقتراب غير المباشر ،
كما توضح العمليات على المحور الأوسط عند « أبو
عجيلة » ، إذا كانت الخطة الأصلية الموضوعية
للهجوم قائمة على أساس قيام لواء المشاة الرابع
بالاستيلاء على « القسيمة » الواقعة الى الجنوب
الشرقي من أبو عجيلة « بنحو ٣٠ كيلو مترا . ثم
يقوم لواء المشاة المباشر ، بدعمه اللواء المدرع ٣٧
بالهجوم على « أبو عجيلة » من جهة الشرق عبر

ومد استطاعت كنيسته الدبابات « سوبر شيرمان » وكتيبة المشاة الميكانيكية ، تقصدهما سرية الاستطلاع ، التابعة للواء المدرع ٧ أن تجتاز ممر « الضيقة » خلال ليلة ٣١ - ١٠ - ١٩٥٦ ، بشيء من الصعوبة الناتجة عن طبيعة الأرض ، والعوائق الهندسية المنثرة داخله ، ثم هاجمت قرية « أبو عجيلة » من جهة الغرب ، ونجحت في الاستيلاء عليها في الساعة من صباح ٣١ - ١٠ . ثم استولت أيضا خلال ليلة أول نوفمبر على موقع « سد الروافعة » القريب منها جهة الشرق ، بعد قتال عنيف تكبدت فيه القوات الاسرائيلية خسائر كبيرة نسبيا . ويرجع نجاحها في الاستيلاء على الموقعين ، الذي أدى الى تطويق موقع « أم قطف » تماما ، الى ان القيادة المصرية المحلية ، كانت قد سحبت معظم احتياطياتها من الموقعين خلال نهار ٣٠ - ١٠ لمواجهة الهجوم على « التل ٢٠٩ » ، الذي لعب دورا غير مباشر في نجاح عملية الالتفاف الاسرائيلية عبر ممر الضيقة . هذا فضلا عن انه لم تكن لديها دبابات أو مشاة ميكانيكية ، أي قوة خفيفة الحركة قادرة على المناورة السريعة ، حتى تدفع بها بسرعة لتواجه بها المدرعات الاسرائيلية الزاحفة عليها من الممر ، بالإضافة الى سوء تقديرها المسبق ، لعدم قدرة المدرعات على اجتياز الممر الوعر .

ولكن رغم ذلك الحصار ، استمرت القوة المصرية الرئيسية في « أم قطف » صامدة في وجه الهجمات المدرعة الاسرائيلية التي جرت يوم ١١ - ٥٦ من كلا اللوامين ٧ و ٢٧ واللواء العاشر مشاة من جهتي الشرق والغرب ، حتى صدرت لها الاوامر بالانسحاب العام من سيناء اثر بدء التدخل العسكري البريطاني - الفرنسي ، وكانت اوضاعها في المؤن والذخيرة والمياه سيئة للغاية ، مساء يوم ١١ - ١٩٥٦ واستطاعت أن تنسحب بمعظم قوتها سليمة خلال ليلة ٢ - ١١ عبر الكثبان الرملية الشمالية ، دون أن تشعر القوات الاسرائيلية بذلك !

والخلاصة أن قيادة مجموعة العمليات ٣٨ الاسرائيلية اختارت منذ البداية ، خط « المقاومة

المدرع السابع | يورن بن آري | ليعزز هجوم المشاة ، الذي جرى بعد منتصف ليلة ٣٠ - ١٠ - ١٩٥٦ ، على خلاف الخطة الاصلية ، وتعليمات « ديان » المسبقة ، الخاصة بعدم استخدام الدبابات في وقت مبكر من العمليات حتى لا يتدخل صدها الطيران المصري قبل أن تتدخل بريطانيا وفرنسا وتدمرانه على الأرض . وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٢٠ - ١٠ استولى اللواء المدرع ٧ على « القسيمة » وتقدم نحو الشمال الغربي ليهاجم دفاعات « أم قطف » من جهة الجنوب ، بالتعاون مع الهجوم الآخر الذي سيجري من جهة الشرق بواسطة لواء المشاة العاشر واللواء المدرع ٢٧ ، ولكن هجوم اللواء ٧ أوقفته الديران م - د المصرية عند التل « ٢٠٩ » ظهر اليوم نفسه . ولذلك تحول اللواء الى الالتفاف حول « أبو عجيلة » ليهاجمها من جهة الغرب . عبر ممر وعر ضيق يقع بين جبلي « ضلفة » و « هلال » يعرف بممر « الضيقة » ، كانت القيادة المصرية تعتبره غير صالح لمرور الدبابات ، ووضعت داخله بعض العوائق الهندسية المضادة لها ، فضلا عن وحدة انذار صغيرة من « الهجانة » كانت تراقب مدخله الجنوبي ، كما اتجهت كتيبة الدبابات الخفيفة التابعة الى « بير الحسنة » الى الجنوب الغربي ، لتصل منها بعد ذلك الى جبل « البني » شمالا على المحور الاوسط ، وتسيطر على طرق المواصلات المؤدية الى كل من « أبو عجيلة » و « العريش » ، وذلك بناء على اوامر جديدة من « ديان » الذي فسر هذا التغيير المفاجيء في الخطة في يومياته فقال انه من غير المتوقع ، أن تبدى جميع المواقع المصرية مقاومة شديدة . وسوف تكون هناك نقاط ضعيفة ، وعندما تصبح الجبهة بأكملها مفتوحة وتجد المواقع ، التي تبدى مقاومة شديدة ، نفسها مطوقة ومعزولة ، سيكون التغلب عليها اكثر سهولة منه الان . وعلى اية حال ، فإن القوات الانجلو - فرنسية ستبدأ غدا في الفجر يقصد أول نوفمبر ١٩٥٦ في قصف المطارات المصرية ، ومن المفترض أننا سنكون بعد ذلك قادرين على تحقيق اهدافها بسهولة اكبر » [١٨] .

سببه منظمة [رغم تحملها بعض الخسائر نتيجة للقصف الجوي] هو دليل عملي على ذلك .
أما نجاح الجيش الاسرائيلي بصفة عامة في الاستيلاء على سيناء عام ١٩٥٦ فمسألة لا يمكن فصلها عن ظروف التدخل العسكري الانجليز - فرنسي ، وانسحاب القوات المصرية منها ، وتدمير الطيران المصري على الارض نتيجة التدخل المذكور .

التطبيقات على اجهزة المصرية عام ١٩٦٧ :

في السنوات العشر الفاصلة بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ تكامل البناء الهجومي للجيش الاسرائيلي ، واصبح مستنداً الى ذراعيين رئيسيين هما سلاح المدرعات وسلاح الطيران ، وذلك على اساس التطور الذي لحق نظريه الامن ، من حيث تطوير مبدأ « نقل الحرب بسرعة الى ارض العدو » الى مبدأ « الهجوم المضاد المسبق » القائم على فكرة ضرورة ترجيه الضربة الاولى .

ولذلك اصبح أسلوب تنظيم سلاح المدرعات ، وعقيدته التكتيكية ، قائماً على استخدام الدبابات في حشود قوية تكون بمثابة « قبضات فولاذية » تدق « اسافين » صلبة داخل خطوط الدفاع المعادية ، وتتقدم كرؤوس رماح سريعة نحو العمق النعوي [أي العملياتي] دون ان تلتفت للاجنحة المحيطه بها ، وتترك مهمة تطهير المواقع الدفاعية للمشاة الميكانيكية والمحمولة التي تتبعها ، معتمدة على الطيران الذي يقدم لها دعماً نارياً قريب في الحالات التي تتطلب مثل هذا الدعم ، أي يصبح الطيران بمثابة مدفعية ثقيلة متحركة ، تلين المواقع أو نشل القوات التي تحاول التصدي للدبابات في العمق ، وهي معزولة عن مشاتها ومدفيعتها .
وكان الجنرال « اسرائيل تال » ، قائد سلاح المدرعات في الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩ ، هو المطور الرئيسي ، وعلى نحو حاسم ، لهذه العقيدة القتالية الجديدة لسلاح المدرعات « ٢٠ » . وقد اعتبر ان الدبابات قادرة وحدها ، دون التعاون القريب والمستمر لبقية عناصر سلاح المدرعات الاخرى من

الاضعف » - وهو محور القسيمة - واستثمرت النجاح بسرعة عبر « الخط الاقل توقعا » - وهو ممر الضيقة - بعد ان لمست عنف المقاومة عند المدخل الجنوبي لوقع أم قطف - التل ٢٠٩ - ، أي طبقت قاعدة « عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه بعد فشل الهجوم السابق » ، ومن ثم قطعت خطوط مواصلات الحامية المصرية في « أم قطف » واستولت على قاعدتها الادارية القريبة في « أبو عجيلة » . ولكنها رغم ذلك ، لم تستطع ان تجبر القوة المصرية على الاستسلام ، أو تسد عليها تماماً طرق الانسحاب . ونعتقد على أية حال ، أن النتيجة كانت ستتغير الى حد كبير ، فيما لو كان اللواء المدرع المصري المتقدم على المحصور الاوسط الذي وصل يوم ٣١ - ١٠ الى « بير الحمة » على مبعده ٢٧ كيلو مترا من « أبو عجيلة » قد واصل تقدمه ، واشتبك مع اللواء المدرع ٧ ، ولكن أمر الانسحاب العام الصادر ليلة ١١ - ١٠ حال دون ذلك . كما أن الطيران المصري ، كان قد ضرب أيضاً في الاخر ولم يدخل المعركة جدياً .

وقد استثمرت كتيبة دبابات « أم اكس - ١٢ » ، التابعة لواء المدرع ٧ ، الموقف المترتب على انسحاب المدرعات المصرية من « بير الحمة » و « بير روض سالم » ، وقامت بمطاردة سريعة ، ولكن غير ناجحة ، تمت تحت الغطاء الجوي البريطاني - الفرنسي ، انتهت مساء يوم ١١ - ١٠ على مسافة ١٦ كيلو مترا تقريبا شرق قناة السويس ، وفقا لشروط الانذار الانجليز - فرنسي المقدمة لكل من مصر واسرائيل ، على حين كانت القوة الرئيسية للواء لازالت عند « أبو عجيلة » ، وكذلك اللواء المدرع ٢٧ الذي قتل قائده في معركة « أم قطف » « ١٩ » .

وهكذا يتضح لنا ، أن أسلوب تنظيم وتدريب واستخدام سلاح المدرعات الاسرائيلي ، وضعف التعاون المباشر بينه وبين الطيران ، حالاً دون تطبيق « الاقتراب غير المباشر » على مستوى استراتيجي فعال في حملة سيناء ١٩٥٦ ، وأن نجاح معظم القوات المصرية في الانسحاب بطريقة

[١٩] مزيد من التفاصيل حول معركة أبو عجيلة راجع مقال محمود عزمي « أبو عجيلة في ثلاث معارك » نشون فلسطينية ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، عدد ٢٩ ، صفحات ٧٨ - ٨٨

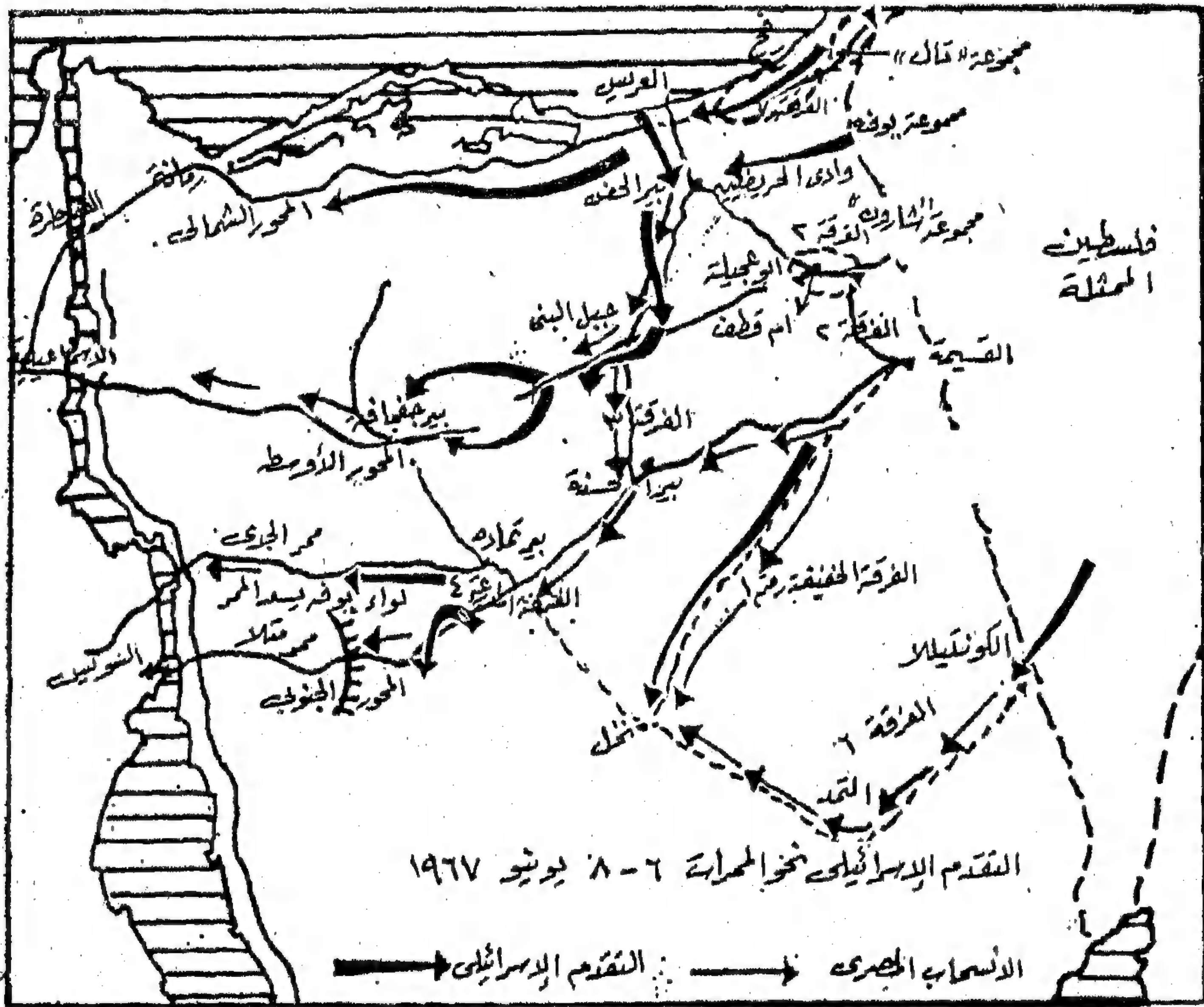
بمدرعات المدفلة في الصحراء كفرنسان « جنكينز خان » الخفيفة في زمن خطى موضوعيا هذا الأسلوب تسليحا وتكتيكا ، وكذلك من حيث تجريد قيادة القوات المصرية - أى عقلها وجهازها العصبى - من اتزانها الفكرى والمعنوى ومن ثم يكون للضربة الجوية نفس التأثير المعنوى لاستراتيجيه الاقتراب غير المباشر قبل ان تبدأ القوات البريه تحركها . ولذلك لم تهتم خطة العمليات الهجوميه البريه فى المرحلة الاولى منها على الجبهة المصرية ، بمراعاة مبادئ « الاقتراب غير المباشر » بصورة أساسية وملموسة فى كلا الهجومين الرئيسيين اللذين بدأتها مجموعة عمليات الجدرال « تال » فى القطر الشمالى | محور خان يونس - رفح - الشيخ زويد | ومجموعة عمليات الجدرال « شارون » فى القطاع الاوسط | محور أم قطف - أبو عجيلة | واقتصرت التخطيط التكتيكي بأسلوب « الاقتراب غير المباشر » خلال العمليات الهجومية الاولى ، على دفع أحد لواءى مجموعة الجدرال « يوفه » المدرعة عبر وادى « حريضين » و « الازارق » الواقعين الى الشمال من « أبو عجيلة » وسط بحر الرمال الممتد حتى الساحل الشمالى ، وحيث لم تكن توجد قوات مصريه ، سوى فوج سيارات من سلاح الحدود عند مدخل وادى « الازارق » ، وسرية مشاة تدعمها ٤ مدافع م - ٢ عند نهاية الوادى قرب طريق « أبو عجيلة - العريش » والى الجنوب من « بير لحفن » ، حيث كانت توجد قوة مصريه تحمى طريق الاقتراب من « العريش » . وكانت القيادة المصرية تعتقد ان هذا الوادى غير صالح لسير الدبابات أو الاليات الأخرى بحشود ذات قيمة . ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعرف ، من واقع نجارب أجرتها أثناء احتلال المنطقة عام ١٩٥٦ ، أنه من الممكن للدبابات اجتياز الوادى المذكور فى شكل رتل بطىء ، وبيعض المصاعب المحتملة . ولذلك استطاع اللواء المدرع ، المكون من كتيبتى دبابات سنديون وبعض المدافع ذاتية الحركة عيار ١٠٥ مم الفرنسية ، أن يجتاز الوادى خلال ٩ ساعات يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ قطع خلالها نحو ٥٠ كيلو مترا ، اشتبك خلالها فى معركة

مشاة ميكانيديه ومدفعية دافية الحرجة . على ان تحقق كافة المهام المطلوبة منها ، وفقا لتكتيكات الحرب الخاطفة ، المستندة أساسا على ثنائى « البطاردة - الدبابه » . ومن ثم ركز سياسة تسليح القوات المدرعة على شراء الدبابات الجديدة من طرازى « سنديون » و « بانزون » بنوع خاص ، بحكم ان قوه دروعهما الثقيلة ، وقوة نيرانهما « المدفع ١٠٥ مم بصورة أساسية » كفيلة بتحقيق قوه الصدمة المطلوبة فى حرق الدفاعات الامامية ، مع تحمل أكبر قدر ممكن من النيران المضادة ، وان قوة نيرانهما ، وبعد ودقة رمى مدافعهما فى ظل تدريب جيد للأطقم على الاصابة من بعيد وبسرعة كبيرة « كفيلة بالتغلب على الاسلحة المضادة لها من مدافع م - ٢ عادية أو عديمه الارتداد أو صواريخ موجهة سلكيا أو « آر بى جى » « كان الجيش المصرى لديه وقتئذ صواريخ « سباير » و « آر بى جى ٢ » فقط » من مسافات بعيدة نسبيا على الارض المكشوفة ، التى تتميز بها معظم صحراء سيناء ، ومن ثم لم تكن هناك حاجة ، فى رأيه ، لمرافقة المشاة الميكانيكية القريبة والمستمرة للدبابات ، خاصة وأن المصفحات نصف جنزير القديمه من طراز « م - ٣ » ، الذى كانت تستخدمه المشاة الميكانيكية الاسرائيلية ، كان لا يصلح لمثل هذه المهمة فى الصحراء المكشوفة ، وفى مواجهة قوة نيران الاسلحة م - ٢ الفعالة . الامر الذى كان يعنى ضرورة أن تستبدل بها ، نوعيه جديدة من عربات قتال المشاة المدرعة الحديثة ، وهذا كان سيؤدى بالضرورة الى تقليل عدد الدبابات الجديدة المطلوبة لضمان تنفيذ الضربة الخاطفة الجارى أعدادها على قدم وساق منذ عام ١٩٥٧ .

بمثل هذه المفاهيم والاساليب والنظم القتالية ، دخل الجيش الاسرائيلى حرب ١٩٦٧ ، او على الاصح مغامرة ١٩٦٧ المحسوبة ، والتى بدت حساباتها على أساس الفاعلية المتوقعة لضربة الطيران المفاجئة المدروسة والمعدة جيدا على مدى سنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٧ من حيث تجريد القوات المصرية من غطائها الجوى ، وضمان الدعم القريب

الشمال . ونتيجة لذلك ، لم تستطع الفرقة الثالثة أن تصل إلى « العريش » وانسحبت إلى جبل « لبنى » ، ومن ثم سهل على مجموعة « تال » استكمال خرق مواقع فرقة المشاة السابعة على طول محور « رفح - العريش » ، خاصة عند ممر « خروبة » ، والاستيلاء على العريش نفسها صباح يوم ٦ يونيو ، ثم اختراق « بير الحفن » أيضا من الشمال والاتصال بلواء مجموعة « يوفه » المدرع ، والتقدم نحو جبل « لبى » على المحور الأوسط ، حيث كان يوجد النطاق الدفاعي الثاني التكتيكي للقوات المصرية في سيناء . ويعد نجاح عملية لواء « يوفه » نموذجا لاختيار « خط التقدم الأقل توقعا » و « الأضعف مقاومة » ، واستثمار النجاح الناتج عن عنصر المفاجأة وسرعة الحركة ، في منع القيادة المصرية من استخدام احتياطياتها القريب [أى الفرقة ٣] في احتواء أو تقليص نجاح مجموعة « تال » في اختراق النطاق الدفاعي التكتيكي الأول ، وأسهم ذلك في استكمال انهيار

قصيرة مع سرية المشاة المصرية حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وانسحبت على اثره الأخيرة بسرعة . وقد تقدم اللواء بعد ذلك إلى الطريق المؤدى لجبل « لبنى » خلال الساعات الأولى من ليلة ٦ يونيو ، حيث أعدت كتيبة الدبابات الأولى كمينا لمنع تقدم وحدات فرقة المشاة المصرية الثالثة الزاحفة من جبل « لبنى » نحو « العريش » لتعزيز قوات فرقة المشاة السابعة ، التي كانت تواجه هجوم مجموعة « تال » . على حين اتجهت كتيبة الدبابات الثانية إلى « أبو عجيلة » في الجنوب ، لتسهل هجوم مجموعة « شارون » الجارى عليها من جهة الشرق عند « أم قطف » نظرا لعنف مقاومة لواء المشاة ١٢ هناك ، ولكن الكتيبة المذكورة ، اضطرت للعودة بسرعة لتعزيز موقف الكتيبة الأولى ، التي كانت تتصدى لمحاولات وحدات فرقة المشاة الثالثة المصرية في التقدم شمالا ، مستخدمة فوج الدبابات التابع لها خلال الليل ، وعند صباح يوم ٦ يونيو ، خاصة وأن مدفعية موقع « بير الحفن » كانت تقصف الدبابات الاسرائيلية من



الانسحاب عبر ممر الجدى ، بجزء كبير من قوتها ، نظرا لتأخر مجموعة شارون فى قطع طريق انسحابها [١] . وقد بعث الجنرال « ايجال يادين » برسالة الى « ليدل هارت » فى أغسطس ١٩٦٧ قال فيها ان المبدأ الاساسى لخطة الجنرال « اسحق رابين » ، رئيس الاركان قبل واثناء حرب ١٩٦٧ ، كان هو « الاستثمار الحاذق والخبيث لاسراتيجية الاقتراب غير المباشر الصحيحة ... وهى تعاليم نحمد الله ان العرب لم يدرسوها » [٢٢] . وعلق « ليدل هارت » على هذا فقال « لقد كان لاسلوب الحملة الاسرائيلية برمته ، من حيث كونها « بليتز كريج » متقنة التنفيذ « يقصد حربا خاطفة جيدة » أهمية خاصة بالنسبة لى ، اذ انه يمثل فى رأى افضل تطبيق تم حتى الان لنظرية استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، بمضسمونها الذكى ، فى تلمس واستثمار « خط التقدم الاقل توقعا » [٢٣] .

كما علق « ايجال آلون » على خطة وعمليات القوات الاسرائيلية فى سيناء ١٩٦٧ فقال « لقد طبقت الاستراتيجية التقليدية فى الاقتراب غير المباشر وفق اصولها تماما ، باستثناء واحد ، هو أن عملية الاختراق الرئيسية تمت على ثلاثة محاور مختلفة ، فى شمال شبه جزيرة سيناء ووسطها وجنوبها ، قبل الالتفاف والتطويق واغلاق الممرات الجبلية فى المؤخرة على جميع جبهات القتال . ان المحاور التى تتكون منها الطرق المتوازية من النقب الى قناة السويس ، تفصلها عن بعضها اراض بالغة الصعوبة ، مستحيلة عمليا على المدرعات وغيرها من العربات ، اللهم الا فى بعض النقاط . وهذا العامل الجغرافى مكن طوابير القوات الاسرائيلية السريعة الحركة ، من أن تركز على

مواقع « ممر خروبة - العريش - بيرلحفن » ، الى فتح المحور الشمالى لسيناء على مصراعيه ، بالاضافة لاسهامه بصورة جزئية وغير مباشرة ، فى نجاح مجموعه « شارون » فى خرق دفاعات فرقة المشاة الثانية فى « أبو عجيلة » ، ومن ثم فتح المحور الاوسط امام مجموعتى « قال » و « يوفه » ، بالاضافة لامكانية الالتفاف حول مؤخرة القوات المصرية الرئيسية المتمركزة على المحور الجنوبى بين « نخل » و « الكونتلا » والمنطقة المجاورة لهما ، وقطع طرق مواصلاتها وسد سبل انسحابها المحتمل عبر ممرى « متلا » و « الجدى » [٢١] . وذلك بحكم ان الوصول الى « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » يوفر امكانات موضوعية للتقدم نحو كل من « بير جفجافة » على المحور الاوسط و « بير تمادة » و « نخل » فى القطاع الجنوبى ، أى أنه يحقق قاعدة « اتباع خط عمليات يؤدى الى أهداف متتالية وبديلة » ، ويزيد بالتالى من حيرة القيادة المصرية ، فى تقرير اتجاهات التقدم الاسرائيلى المحتملة . وقد أدى خرق النطاق الدفاعى الاول على المحورين الشمالى والاوسط حتى عمق « العريش » و « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » خلال الاربع والعشرين ساعة الاولى تقريبا من بدء الهجوم الاسرائيلى ، الى تفاقم الانهيار المعنوى والاضطراب الفكرى الذى سببته نتائج الضربة الجوية الاولى للقيادة العسكرية العليا المصرية ، ومن ثم صدر عنها قرار الانسحاب العام من سيناء بعد مضي نحو ٣٠ ساعة تقريبا من بدء الحرب ، وهو القرار الذى سهل الى حد كبير للغاية ، عمليات « الاقتراب غير المباشر » التى قامت بها بعد ذلك مجموعتنا « يوفه » و « شارون » نحو كل من « بير تمادة » و « نخل » وممرى « متلا » و « الجدى » وامتتها بنجاح يومى ٧ و ٨ يونيو . وترتب على ذلك ، تدمير أو أسر الجزء الاكبر من قوات غرق المشاة ٣ و ٢ والفرقة المدرعة ٤ [نجحت المجموعة الخفيفة رقم ١ بقيادة الشاذلى فى

[٢١] لمزيد من التفاصيل عن العمليات البرية الاسرائيلية فى حرب ١٩٦٧ على الجبهة المصرية ، راجع كتاب محمود عزمى « القوات المدرعة الاسرائيلية عبر اربع حروب » ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، ١٩٧٥ ، صفحات ٢٠٦ - ٢٩٢ .

B. H. Liddell Hart, Strategy of a War, Encounter, February 196٨, p. 17.

ibid, p. 17.

البعيدة من حيث تأكيد صحة نظريته عن قتال المدرعات ، الأمر الذي أدى الى نتائج وخيمة للغاية على المدرعات الاسرائيلية خلال المرحلة الاولى من حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وعموما كان للنصر الخاطف السهل والرخيص الثمن في سيناء ١٩٦٧ آثاره السلبية على عقائد الجيش الاسرائيلي القتالية ونظريته الامنية . ساعدت بصورة غير مباشرة ، على نجاح الجيشين المصري والسوري في احراز النجاح الاستراتيجي والمنجزات التكتيكية والتعبوية [العملياتية] خلال حرب ١٩٧٣ .

بعض الدروس العامة :

باستقراء التطبيقات الاسرائيلية ، التي اوردناها آنف ، لاسلوب الاقتراب غير المباشر استراتيجيا وتكتيكيا ، نستطيع أن نستخلص بعض الخبرات او القسومات ، العامة للتطبيق الاسرائيلي المذكور في النقاط التالية :

١ - اقترن التطبيق الاسرائيلي لاستراتيجية عمليات الاقتراب غير المباشر دائما ، بأخذ المبادرة الهجومية الاستراتيجية ، سواء عند التحول الى مرحلة الهجوم المضاد [كما حدث في حرب ١٩٤٨] * او بتطبيق مبدأ الهجوم المضاد المسبق « الضربة الاجهاضية » [كما حدث في حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧] ولذلك فان قدرة الجيش الاسرائيلي على تطبيق هذا الاسلوب ، مرتبطة بطبيعة تكوينه واعداده كجيش هجومى قادر على ممارسة حرب الحركة والمناورة السريعة ، اى على قدرة قواته المدرعة والجوية .

٢ - كان للسيطرة الجوية ، أو لضعف وعدم فاعلية الطيران العربى ، أثر فعال وغير مباشر على نجاح عمليات الاقتراب غير المباشر

اهدافها الرئيسية لانه ومن عليها يوربع قواتها بتخصيص بعضها لدراسة اجلحتها » [٢٤] . هذا ، وتجدر الإشارة الى ان النجاح السريع والسهل نسبيا فى اختراق مجموعة «تال» المدرعة للمحور الشمالى ، يرجع فى الأساس الى ان حطة الخداع الاسرائيلية ، التى نفذت قبل بدء القتال ، اقنعت القيادة المصرية العليا . بأن الضربة الرئيسية المتوقعة ستكون فى المحور الجنوبى ، بهدف فتح مضائق تيران للملاحه الاسرائيلية ، ولذلك ركزت القيادة المصرية افضل تشكيلاتها ومعظم مدرعاتها فى هذا المحور او بالقرب منه [فرقة المشاة السادسة والفرقة الخفيفة رقم ١ الخ] . على حين أن محور « رفح - الشيخ زويد » لم يكن فيه عدد بدء الهجوم ، سوى لواءى المشاة ١٦ و ١١ التابعين للفرقة السابعة مشاة تعززهما كتيبة نبابات ناقصة المرتب ، بالاضافة الى اللواء المشاة ١٠٨ الفلسطينى فى « خان يونس » ، فى الوقت الذى كان لدى « تال » لواءان مدرعان ولواء مظلى ميكانيكى ولواء مشاة ميكانيكى و ٥ كتائب مدفعية [اى ٦ كتائب دبابات مقابل كتيبة مصرية] . فضلا عن ذلك ، فان المواقع الدفاعية لقوات الفرقة السابعة المصرية ، كانت ضعيفة وغير مجهزة جيدا للدفاع المضاد للدبابات ، نظرا لان المخطط الدفاعى المصرى الاصلى ، كان يستبعد « رفح » من نطاقه الامامى لاسباب سياسية تتصل بآثار حرب ١٩٥٦ ووجود قوات الطوارئ الدولية فيها . ولهذا لم تنتقل عناصر هذه الفرقة من مواقعها الاصلية عند الكيلو ٣٨ بالقرب من العريش الا يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، وزاد من ضعف واضطراب الاستحكامات الميدانية ، كثرة تغيير المهام الموكولة للفرقة من قبل القيادة العليا خلال المرحلة التحضيرية ، من استعداد للدفاع ، الى تأهب لهجوم محدود ، ثم الى تأهب للدفاع مرة أخرى ، وتوجيه ضربة مضادة ، ومن ثم فقدت دفاعات الفرقة اتزانها ، وكان لنجاح مدرعات « تال » السهل فى اختراق هذه الدفاعات ، آثاره

[٢٤] آلون ، ايجال ، المرجع السابق ، صفحات ٢١١ ، ٢١٢ * وكما حدث فى مرحلة الهجوم المضاد العام على الجبهة المصرية يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ فيما عرف بمعركة نفرة « الدفرسوار » التى لا يتسع المجال لدراستها حاليا

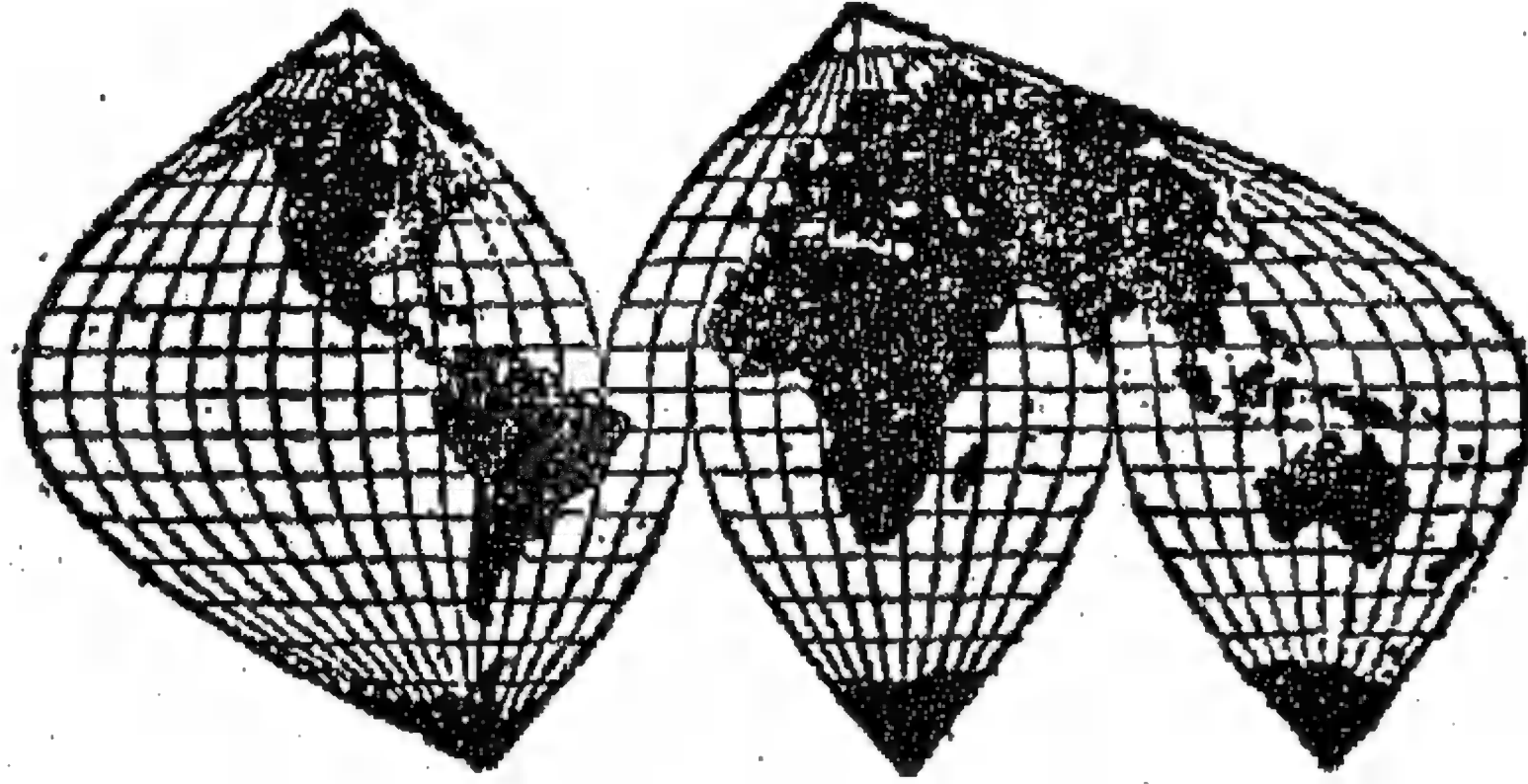
الاسرائيلية ، خاصة على المستوى الاستراتيجى او
التعبوى .

٣ - المبدأ الرئيسى الذى تطبقه القيادة
الاسرائيلية عادة لضمان نجاح استراتيجيتها
عمليات « الاقتراب غير المباشر » هو اختيار « خط
التقدم الأقل توقعا » بعد تغطيته مسبقا بهجوم
مخادع ثانوى ، او اجراءات خداع كبيرة ، ثم
استثمار المفاجأة والنجاح المترتب عليها ، من
طريق عنصر الحركة السريعة .

٤ - شكلت طبيعة الارض الصحراوية فى
سيناء ، من حيث ضرورة تباعد المواقع الدفاعية
الرئيسية ، وصعوبة الاتصال والمساندة بالذيران

او بالماورة بين التشكيلات الموزعة عليها ، خاصة
فى ظل ظروف السيطرة الجوية الاسرائيلية ،
وصعوبة او استحالة دفع الاحتياطيات المدرعة
المصرية من العمق التعبوى ، لتواجه عمليات
الاختراق الاسرائيلية لنطاقات الدفاع
التكتيكية عاملا مساعدا لنجاح هذا الاسلوب من
العمليات . [٢٥]

٥ - ان هذا الاسلوب الاستراتيجى كان
وسيطا ، يشكل ضرورة استراتيجية للجيش
الاسرائيلى ، بحكم أهمية مبدأ الاقتصاد فى القوى
بالنسبة اليه ، فى ظل اختلال المعطيات
الاستراتيجية الرئيسية بينه وبين الجيوش العربية
فى الماضى والمستقبل .



[٢٥] لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص ، راجع كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
« العسكرية الصهيونية » المجلد الثانى القاهرة ، ١٩٧٤ ، صفحات ١٧٥ ، ١٧٦ .

[١] المؤتمر الفكري الدولي حول الصهيونية

[٢] ندوة الافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة

مؤتمرات
وندوات
دولية

[١] المؤتمر الفكري الدولي حول الصهيونية

بغداد : ٨ - ١٢ نوفمبر ١٩٧٦

أحمد يوسف القرعي

أولا : شخصيات المؤتمر العلمية والسياسية :

حضر المؤتمر صعوة مختارة من الشخصيات الاكاديمية والمفكرين والباحثين من مختلف جامعات العالم ، ومراكز البحث العلمي ومؤسسات الدراسات المتخصصة . كما حضره عدد من الشخصيات السياسية والصحفية والدينية والمهتمين بقضية الصراع العربي الاسرائيلي .

واذا كان من الصعب حصر الاسماء والتعريف بها ، فان تقديم نماذج من المشاركين في المؤتمر ، يكفي وحده لتأكيد ان الفكر الذي ساد المؤتمر ، هو فكر الانسانية وضميرها .

استاذ جاسعى فرنسي ، ومناضل حارب الى جانب ديجول ضد النازية ، يعلن أن اسرائيل ليست عنصرية ، وانما هي العنصرية نفسها ، وان سارتر - بانحيازه الى اسرائيل - لا يمثل تيارا سياسيا في فرنسا ، وانما يمثل نفسه . رئيس تحرير مجلة « تضامن البحر المتوسط » اليونانية ، شارك أيضا في شبابه في مقاومة الغزو النازي وهو أحد قادة ومؤسسي لجنة مساندة الشعب العربي الفلسطيني . طبيب فرنسي مشهور ، يقود الحملة ضد التغلغل الصهيوني في بلاده . يهودي عراقي ، استجاب لقادون العودة ، وعاد لبلاده هو وأسرته ، وقف امام المؤتمر بقدرة صورة ميدانية للممارسات العنصرية داخل اسرائيل كما رآها وعاشها ، ويعلم « ان الصهيونية لم ولن تمثل اليهودية قلبا وريبا » . باحثة امريكية يشغل بانها الوضع الاقتصادي والاجتماعي في

جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - رقم ٢٣٧٩ (٣٠) - بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، تعبيرا عن تزايد ادراك الرأي العام العالمي حقيقة الظاهرة الصهيونية ، ومنطلقا جديدا لمواجهة الهوية العنصرية للصهيونية ، ولجميع أشكال العنصرية في عالمنا المعاصر .

وكان من الاهمية ، بعد مرور عام على صدور هذا القرار السياسي ، اعطاؤه « حيثياته الفكرية » - ان صح التعبير - لا ليكون القرار اداة «دانه» الصهيونية فحسب ، وانما ليكون أيضا سلاحا فكريا لتحدي الصهيونية ومواجهتها . وكان هذا هو الدافع الرئيسي ، الذي من أجله عقد المؤتمر الفكري الدولي حول الصهيونية في بغداد فيما بين ٨ ، ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ والذي ناشد في بيان الختامي ، المفكرين والمؤسسات الاكاديمية بصفة عامة ، ان تولي اهتماما جديدا لهذه القضية ، وأن تخوض الحملة التي تستهدف القضاء على أصول كل أشكال العنصرية الاخرى .

ولقد اكتسب مؤتمر بغداد أهميته ، من واقع الثقل العلمي والفكري والسياسي للشخصيات المشاركة فيه أولا ، ومن أصالة الابحاث المقدمة اليه ثانيا ، ومن الحوار الفكري الذي دار في جلساته ثالثا . هذا فضلا عن نجاح اللجنة التحضيرية للمؤتمر في اعداده بالمستوى التنظيمي اللائق . ويمكننا تفصيل هذه النقاط الأربع فيما يلي :

مودن جيسكيا « الصهيونية ايدولوجية عنصرية »
للاستاذ السيد ياسين « اليهودي الخالص » للدكتور
عبد الوهاب المسيري *

واستحوذ القسم الثاني من الابحاث الخاص بالممارسة
العنصرية للصهيونية « على أكبر عدد من أبحاث
المؤتمر ، وانطلقت كل هذه الابحاث ، من فرضية أن
اسرائيل تجمع صهيودى تسيره أهداف ومبادئ الحركة
الصهيونية ، فالمجتمع الاسرائيلى بعناصره الثابتة
والمتغيرة ، وعلى مستوى بنيانه السياسى والاقتصادى
والتنظيمى « الادارى والقانونى » وتركيبه السكاني
الفريد ، وما يطرأ عليه من تناقضات عرقية ولغوية
وثقافية وسياسية وعقائدية ، جاء وليدا للحركة
الصهيونية . وفى إطار هذا الموضوع ، طرحت أبحاث
عديدة ومتنوعة ، غطت كل جوانب الممارسة العنصرية
للصهيونية فى اسرائيل . ومن أهم هذه الابحاث ، نذكر
على سبيل المثال بحث : « الصهيونية بين النظرية
والتطبيق » للدكتور آلن قيلور ، « كيف تعامل اسرائيل
العرب فى الاراضى المحتلة » للدكتور مايكل ادامز
« الاستغلال الاستعماري لفلسطين المحتلة » للباحثة
الامريكية شيلا ريان ، « حق الحصول على الجنسية فى
دولة اسرائيل » للدكتور انيس القاسم ، « العنصرية
الصهيونية ومظهرها السياسى » الاطماع الاقليمية
للدكتور موجتافا رازخى ، « اسرائيل وجنوب أفريقيا ،
للدكتور بيتر هيلير » .

أما القسم الثالث من الابحاث الخاص بالاستراتيجية
الفكرية لمواجهة الصهيونية ، فإن أبحاثه وإن كانت قليلة
نسبيا ، إلا انها امتازت بالاصالة الفكرية وبعمق
البحث . ومن هذه الابحاث ، تعطى للمؤتمر اهميته
السياسية ، على اعتبار أن البحوث لم تكن مجرد تحليل
علمى فى الفراغ ، وإنما تحمل رؤية سياسية وفكرية ،
ومن ثم فمن الممكن ترجمة هذه البحوث الى استراتيجية
نضالية لمواجهة التحدى الصهيونى . ونذكر من أبحاث
هذا القسم ، بحث : « كيف نواجه الصهيونية كحركة
عنصرية » للدكتور الياس فرح ، التوجيه القومى « فى
ثلاث رسائل حول الاستعمار الصهيونى » للدكتور أنور
عبد الملك ، « عودة العرب اليهود : المسألة والحل »
للدكتور أسعد عبد الرحمن .

وفضلا عن أصالة البحوث المقدمة ، فقد كان المؤتمر
فرصة لنشر أو كشف عدد من الوثائق الهامة حول
الصهيونية . ومنها ما نشرته سكرتارية المؤتمر مثل
الترجمة الكاملة لوثيقة كوينج الشهيرة التى تعتبر من أهم
الوثائق الحديثة التى قدمها اسرائيل بالعنصرية . وقد
قدمت هذه الوثيقة لرئيس الوزراء الاسرائيلى والسلطات
المختلفة من قبل اسرائيل كوينج مفتش وزارة الداخلية
للمقاطعة الشمالية وتدعى الوثيقة تحليل وضع العرب فى
اسرائيل ، وتقديم الاقتراحات حول الطريقة التى يجب
اتباعها فى معاملة العرب . وقد تسربت
حسبنا من اسرائيل ونشرت فى بعض الصحف فى
العالم ، وترجمت عن مجلة فرنسا والبلدان العربية ،

الضفة الغربية وقطاع غزة ، تؤكد أن الاحتلال الاسرائيلى
استعمار تقليدى بكل المقاييس . عالم من
تشيكوسلوفاكيا ، يجادل العرب ويترك لغته الوطنية
ويتحدث بالعربية أمام المؤتمر عن قضية الحق العربى .
مقرر اللجنة الدولية لمواجهة التفرقة العنصرية التابعة
للأمم المتحدة ، يقدم فى كلمته تعريفا وتفسيرا مقارنا لكل
من الصهيونية والنازية والابارتهايد . استاذ جامعى من
اليابان ، جاء يشارك بقية مفكرى الاجناس البشرية
الأخرى فى رفض العنصرية ، مؤكدا فكرة الاخاء
الانسانى والبشرى . مارونى من أصل لبنانى مهاجر الى
استراليا ، يقف على منبر المؤتمر ، ليؤكد أن الحرب
الاهلية فى لبنان ، إنما هى حرب أهلية وليست طائفية ،
فالمارونيون ليسوا جميعا انجليين ويمينيين . سناطور
أمريكى « من أصل لبنانى » يقدم للمؤتمر صورة من
الداخل للسياسة الامريكية ، وكيفية مواجهة النفوذ
الصهيونى . شخصية أسيوية من سيريلانكا ، تبحث عن
« العدالة فى فلسطين » ويرأس جمعية تحمل هذا
الاسم . مناضل من ناميبيا ، يؤكد وحدة المصير العربى
الافريقى فى مواجهة عنصرية جنوب افريقيا وعنصرية
اسرائيل . خبير أمريكى فى شئون الدعاية والاعلام ،
يعلن سر المهنة وخفايا الصهيونية فى أكبر جهاز دعائى فى
العالم . وأخيرا وليس آخرا ، طلائعية فلسطينية صغيرة
تدخل المؤتمر فى جلسته قبل النهاية ، فى صحنبة مجموعة
من الطلائع الصغار العراقيين ، وبعد توزيع باقات من
الورود على ضيوف المؤتمر ، تلقى الطلائعية الفلسطينية
كلمة فى المؤتمر تقابل بعاصفة من التصفيق
المدوى .

ثانيا : أبحاث المؤتمر ووثائقه :

إن التأكيد على الإطار الفكرى لمؤتمر بغداد ، قد عصم
المؤتمر من المنزلقات التى هوى إليها العديد من المؤتمرات
العربية ، التى غلبتها العاطفة ، وسيطرت عليها الخطب
والابحاث الانشائية ، وهى تخاطب عقول الراى العام
العالمى . ولقد تميزت أبحاث مؤتمر بغداد « التى بلغت
خمس مئة بحثا » بغزارة المادة العلمية وعمقها وتنوعها .
وتعد مادة هذه الابحاث ، بمثابة فهرس كامل لظاهرة
الصهيونية والعنصرية . ويمكن تصنيف الابحاث المقدمة
للمؤتمر الى ثلاثة أقسام رئيسية ، تدور حول المواضيع
التالية :

١ - التأصيل الفكرى لحقيقة الظاهرة الصهيونية فى
إطارها الامبريالى والعنصرى .

٢ - الممارسة العنصرية للصهيونية .

٣ - الاستراتيجية الفكرية لمواجهة العنصرية .

وحول التأصيل الفكرى لحقيقة الظاهرة الصهيونية فى
إطارها الامبريالى والعنصرى ، طرحت أبحاث عديدة ،
من أبرزها : بحث « الذرائع الدينية والتاريخية
للصهيونية » للبروفيسور الفرنسى المعروف روجيه
جارودى ، « الجذور التاريخية للتحالف الصهيونى
الامبريالى » للدكتور عبد الوهاب الكيالى ، « الصهيونية
حركة عنصرية واستعمارية » للدكتور غسان العطية ،
« نقد ايدولوجية العنصرية الصهيونية » للدكتورة ميلينا

دراسية ومراكز أبحاث فلسطينية وعربية في الوطن العربي وأوروبا وأمريكا .

وقد عقد المؤتمر جلسته الافتتاحية في قاعة الخلد حيث استمع المؤتمر الى كلمة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، التي القاها السيد حسام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وأكد الرئيس العراقي على أهمية المؤتمر الفكرية بتزويد « نضال العالم ضد العنصرية بأسلحة نافذة جديدة ، وهل مثل الفكر ، والوضوح الفكري ، والوعي المتقدم ، ما يزود جماهير العالم المناضلة بوجه عام ، وشعبنا في فلسطين وفي الوطن العربي ، بقدرة أكبر على مواجهة الظاهرة العنصرية واحباط مؤامراتها . وكشف أبعادها ومخاطرها ؟ » والقي الدكتور زيد حيدر رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر كلمة - قال فيها أن « ازدياد مسؤولية المفكرين والدارسين الاحرار في العالم ، والتحدى الايجابي الخلاق الذي تفرضه مهمة تعميق الاسس العلمية والفكرية لقرار الامم المتحدة ، ونشر القناعة على أوسع نطاق في العالم أجمع ، هما اللذان اوحيا بفكرة هذا المؤتمر »

ورأس جلسات المؤتمر الدكتور زيد حيدر وكان مدير الجلسة يقدم كل باحث قبل تقديم بحثه ، ويمنح كل باحث فرصة ١٢ دقيقة لتقديم موجز لبحثه (وان كان عدد من الباحثين قد تخطى نقطة النظام هذه) . وبعد الانتهاء من عرض كافة الابحاث في الجلسات ، افسح المجال للمؤتمرين للمناقشة ، ومنح عضو المؤتمر الذي يرغب في التعليق فرصة اقصاها ٧ دقائق لإبداء رأيه ، وعرض ملاحظاته واستفساراته . واعطى الباحث حق الرد على الملاحظات عند انتهائه المناقشين والمعتبين من ابداء ملاحظاتهم .

وكان من الطبيعي في نهاية المؤتمر ، ان يعبر المشاركون لجامعة بغداد وللبنظمات المسؤولة عن التخطيط للمؤتمر ، عن تقديرهم العميق للجهود الحقة التي بذلوها في سبيل القضية المشتركة ، قضية مكافحة شرور العنصرية في العالم أجمع . ولقد كان كرم الضيافة التي حظى بها المشاركون ، والبرنامج الثقافي والاجتماعي خلال فترة اقامتهم في العراق ، استكمالاً لروح البناء التي سادت التقارير ومناقشات جلسات المؤتمر .

وجاء البيان الختامي للمؤتمر وثيقة هامة تعكس بصدق فكر الانسانية الخلاق وضميرها الحي ، وأكد البيان في ديباجته ان قرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، يعكس الوعي العالمي المتزايد بالطبيعة الحقيقية للصهيونية ، وبالخطر الذي تمثله على شعوب المنطقة وعلى السلام العالمي . وان القرار قد صدر في وقت أصبحت فيه عضوية الامم المتحدة أكثر صدقاً في تمثيل الرأي العام العالمي ككل . وحرص البيان على تأكيد الطابع الاستيطاني العنصري التوسعي للصهيونية وان الفلسطينيين بضمودهم في النضال من أجل حقوقهم بشئى الوسائل ، بما فيها المقاومة المسلحة ، قد ساعدوا على تعميق الفهم السليم للطبيعة الصهيونية العنصرية في جواهرها في النظرية

بالاضافة الى المقدمة التي كتبها الصحفية الفرنسية اليزابيث ماثيو ، والتعليقات التي أوردتها على النصوص اسرائيل شاهاك الاستاذ السابق في الجامعة العبرية ورئيس رابطة الدفاع عن حقوق الانسان في فلسطين المحتلة .

هذا كما كشف الاستاذ سعيد دولي من المانيا الغربية ، في تعليق له بالمؤتمر ، عن مصادر وثائقية هامة عن الصهيونية والرايخ الثالث لم تنشر بعد ، وان كانت مذاحة للاطلاع والنقل في مكتبة الكونجرس بواشنطن تحت عنوان « وثائق الرايخ الثالث Documents of the Third Reich »

ثالثاً : الحوار الفكري في المؤتمر :

رغم أن أبحاث مؤتمر بغداد ، قد أكدت في مادتها العلمية والفكرية ، مقولة « الصهيونية شكل من أشكال العنصرية » الا ان الحوار الفكري ، قد برز بين مقدسي الابحاث وبعضهم بعضاً من ناحية . وبين مقدمي الابحاث والمشاركين في المؤتمر من رجال الفكر والصحافة من ناحية أخرى . وباجراء هذا الحوار ، تهاطلت أهمية المؤتمر الفكرية والعلمية ، وسجلت معاضد جلسات المؤتمر « التي لم تطبع بعد » مناقشات فكرية ومنهجية لا تقل في مادتها العلمية عن أصالة أبحاث المؤتمر نفسه . ومن أبرز نقاط الحوار الفكري الذي دار في أروقة المؤتمر ، نذكر أولاً موضوع التحليل الطبقي والصراع العربي الاسرائيلي ، وكان الدكتور عيسى النوح سبب المسيرى ، والدكتور غسان الرقاعي قطبي هذا الحوار . ونذكر أيضاً موضوع الازمة اللبنانية ، فكان المتحاورون : د . حسين أمين الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب ، والدكتور أسعد عبد الرحمن استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ، والاستاذ أنطون مارون صحفي من أصل لبناني ومقيم باستراليا حالياً .

رابعاً : تنظيم المؤتمر وديانته الختامي :

ولم يكتسب مؤتمر بغداد أهميته ونجاحه من الثقل العلمي للشخصيات المشاركة فيه ، او أصالة الابحاث المقدمة اليه ، او من الحوار الفكري الذي دار في جلساته فحسب ، وانما سددت هذا كله وواكبته ، اعمال تحضيرية للمؤتمر استغرقت شهوراً ، وادارة ناجحة لجلساته ، هيات مستوى تنظيمياً لا تقا لمؤتمر فكري ، لعله الارقى من نوعه حتى اليوم ، لمعالجة قضية تعدد أخطار واهم قضايا العصر .

وتحت اشراف جامعة بغداد ، تمت الدعوة لهذا المؤتمر ، وشكلت لجنة تحضيرية منذ وقت مبكر ، من ممثلين عن جامعة بغداد ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومركز الابحاث الفلسطيني ، ومجلس التخطيط الفلسطيني ، والجمعية الفلسطينية ، ومجلس التخطيط الفلسطيني ، والجمعية العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ، وجامعة الدول العربية . وانبثقت عن اللجنة التحضيرية عدة لجان أخرى ، يمثل أعضاؤها جامعات ومؤسسات

والتطبيق . كما ناشد البيان ، جميع الافراد والمنظمات والحركات الساعية نحو السلام والعدل ، ان تشارك في النضال ضد الصهيونية ، وما يحفز على ذلك تزايد ادراك العالم كله للطبقية العنصرية الرجعية للصهيونية . وحول متابعة اعمال المؤتمر ، أكد المشاركون بالحاح ، اهمية وضع برنامج اعلامي منهجي ، يستفيد من الدراسات التي قدمت والمناقشات التي جرت في اطار المؤتمر ، ان يشمل هذا البرنامج نشر الابحاث المقدمة ، وتوزيعها على كل من يشغل مكانا يؤثر به على الرأي

العام في العالم الخارجي ويوجهه كما ينبغي ان يشمل اعداد مادة اعلامية موجزة دقيقة للمحاضرين والباحثين في كل البلدان . واوصى المؤتمر بان يقام مركز ابحاث اولى له فروع في مختلف انحاء العالم ، تكون مهمته تجميع ودراسة المواد المتاحة ، وتكليف الباحثين اجراء ابحاث جديدة حول مختلف جوانب الصهيونية ، والعمل على نشر المعلومات بين الافراد والمنظمات وبخاصة تلك المنظمات المتخصصة في دراسة العلوم السياسية والمسائل المتصلة بالعلاقات الدولية .

[٢] ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة

بغداد : ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ٧٦

د. السيد عليوه

كالبترول . فضلا عن الاهتمام بتلافي اوجه القصور التي تشوب سياسات تسويق البترول العربي .

ثانيا : مشاكل نقل البترول العربي

اذ يتدفق عبر مسالك عديدة كالناقلات والانابيب وقناة السويس ، الامر الذي يبين ابعاد المشكلات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تكثف نقل النفط وامتداداته .

كما تناقش اعضاء الندوة حول الافاق المستقبلية لنقل النفط والذي يرتبط بعاملين : اولهما ، حجم الطلب عليه في اسواقه الاستهلاكية الكبرى ، وثانيهما التطور في وسائل وطرق نقله الى هذه الاسواق . وجدير بالذكر ما تسفر عنه الارقام من ان حمولة اساطيل الناقلات العربية لم تزد عن ١ في المائة من اجمالي الحمولة العالمية ، والتي يخطط لها أن ترتفع بقدر ضئيل بعد تنفيذ مشروعات بناء الاساطيل العربية .

ثالثا : المصادر البديلة للطاقة

على الرغم من تعدد هذه المصادر التي تضم الفحم ، والطاقة النووية ، ونفط الجبل ورمال القار ، وحرارة الينابيع الجوفية ، والطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، واختلاف درجة حرارة المحيطات ، والطاقة المستخلصة من الفضلات ، وعلى الرغم من بحوث التطوير النشطة التي تستهدف تنمية هذه المصادر البديلة ، فمن المتوقع الا

اجتمع حشد كبير من الخبراء والمتخصصين والباحثين يمثلون شتى الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات البترول في العالم العربي ، لمناقشة نحو اربعين بحثا في ندوة « البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة » التي نظمتها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة وجمعية الاقتصاديين العراقيين خلال الفترة من ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ .

وقد بحثت الندوة عدة قضايا هامة تتعلق بالنفط العربي قسمت الى ستة موضوعات رئيسية :

اولا : سياسات انتاج البترول العربي في المستقبل

فقد جرهنت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على مدى قدرة تكتل الإقطار المصدرة للبترول على نقل السلطة الاقتصادية من عواصم العالم الغربي الصناعي الى العواصم العربية . ومع ذلك فلا زال العالم العربي لا يتمتع بسيطرة كاملة على نفطه حيث تكشف الارقام ضالة الاهمية النسبية لطاقة التكرير العربية « ٣٩ في المائة من طاقة التكرير العالمية عام ١٩٧٥ » ، والتي يرجى أن ترتفع لتتمكن من تكرير نحو ٤٠ في المائة من انتاج النفط الخام عام ١٩٨٦ بعد تنفيذ المشروعات الجديدة .

وفي هذا الصدد نجد اعضاء الندوة قد أكدوا على ضرورة برمجة الانتاج وربطه باستثمارات التنمية الإقليمية والقومية وبخاصة لسعة قابلة للنضوب

الامبريالى الذى اتبعته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية لاستغلال الثروات الطبيعية لهذه الاقطار . ومن ثم فان الزيادة فى العلاقة السعرية للاقطار المنتجة فتحت المجال أمام تغيير جذرى فى قسمة العمل الدولية غير المتكافئة .

سادسا : العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والدول النامية

لم يظفر موضوع آخر بما ظفر به هذا الموضوع من جدل مثير نظرا لتشابه الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية . فمن المشاهد أن الساحة الدولية تزخر اليوم بمجموعة من الصراعات الدولية حول المواد الخام ومصادر الطاقة والموارد والاسواق وفرص الاستثمار والتمويل ، ومن ثم أصبحت خريطة الصراع محكومة بشبكة معقدة من التوازنات والتناقضات الحقيقية أو المتوهمة ، القائمة أو المحتملة .

وقد نوقشت أهم المتغيرات الفاعلة فى الواقع الدولى الراهن والتي تتلخص فى تذبذب فوائض الاموال البترولية ، تزايد التقدم التكنولوجى ، تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية ، الآثار الاقتصادية لسياسة الانفراج الدولى ، مشكلات التضخم المتزايد فى العالم الرأسمالى ، وتداعى النظام النقدى الدولى .

مما سبق يتأكد ضرورة دعم التعاون بين دول العالم الثالث «بشقيه البترولى وغير البترولى» وهذا يستدعى أن تسلك عدة طرق فى وقت واحد ، ومن أهم هذه المسالك :

- ١ - تبنى المشروعات المشتركة فى قطاعات معينة مع التركيز على التكامل الانتاجى .
- ٢ - دعم مشروعات القطاع العام فى الدول النامية .
- ٣ - تنظيم استخدام الموارد البشرية مع تبنى سياسة مشتركة للتنمية الفنية والعلمية .
- ٤ - تعزيز القوة التفاوضية للعالم الثالث .

أى أن الدول العربية النفطية وغير النفطية مطالبة بأن تقدم فى مجال التعاون بل التكامل الاقتصادى العربى نموذجا يحتذى أمام بلدان العالم الثالث .

ولعل من هم النتائج التى ابرزتها الندوة أن البترول ليس سلعة مادية تخضع لشروط التبادل المعتادة - مثل بقية الصادرات والواردات - وانما هو سلعة استراتيجية تتعلق بالامن القومى والقوة السياسية والبقاء الاقتصادى بل بمصير الدول ذاتها ■

يكون هناك تطوير هام مؤثر على نمط الاستهلاك الحالى فى العشر سنوات المقبلة .

ولكن الامر فى المدى المتوسط والطويل - أى بعد سنة ١٩٨٥ - سوف يختلف تماما إذ سيتضاعف حجم الطلب الكلى على الطاقة الى عدة مرات ، وهو ما ينبغى أن يأخذه العرب فى حساباتهم للمشاركة فى هذه الجهود والاستعداد لها .

رابعا : الاستثمار الدولى للعوائد البترولية

ظفر هذا الموضوع باهتمام بارز ولاسيما أن الاموال العربية المودعة فى بنوك الغرب قد فقدت أكثر من ثلث قوتها الشرائية من جراء التخفيضات المتكررة للاستيرليني والدولار ، فضلا عن الدور الذى قامت به الاموال البترولية فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فى الاسواق المالية العالمية لتساعد - عن طريق اعادة تدويرها - الدول الغنية على اجتياز الازمة الاقتصادية .

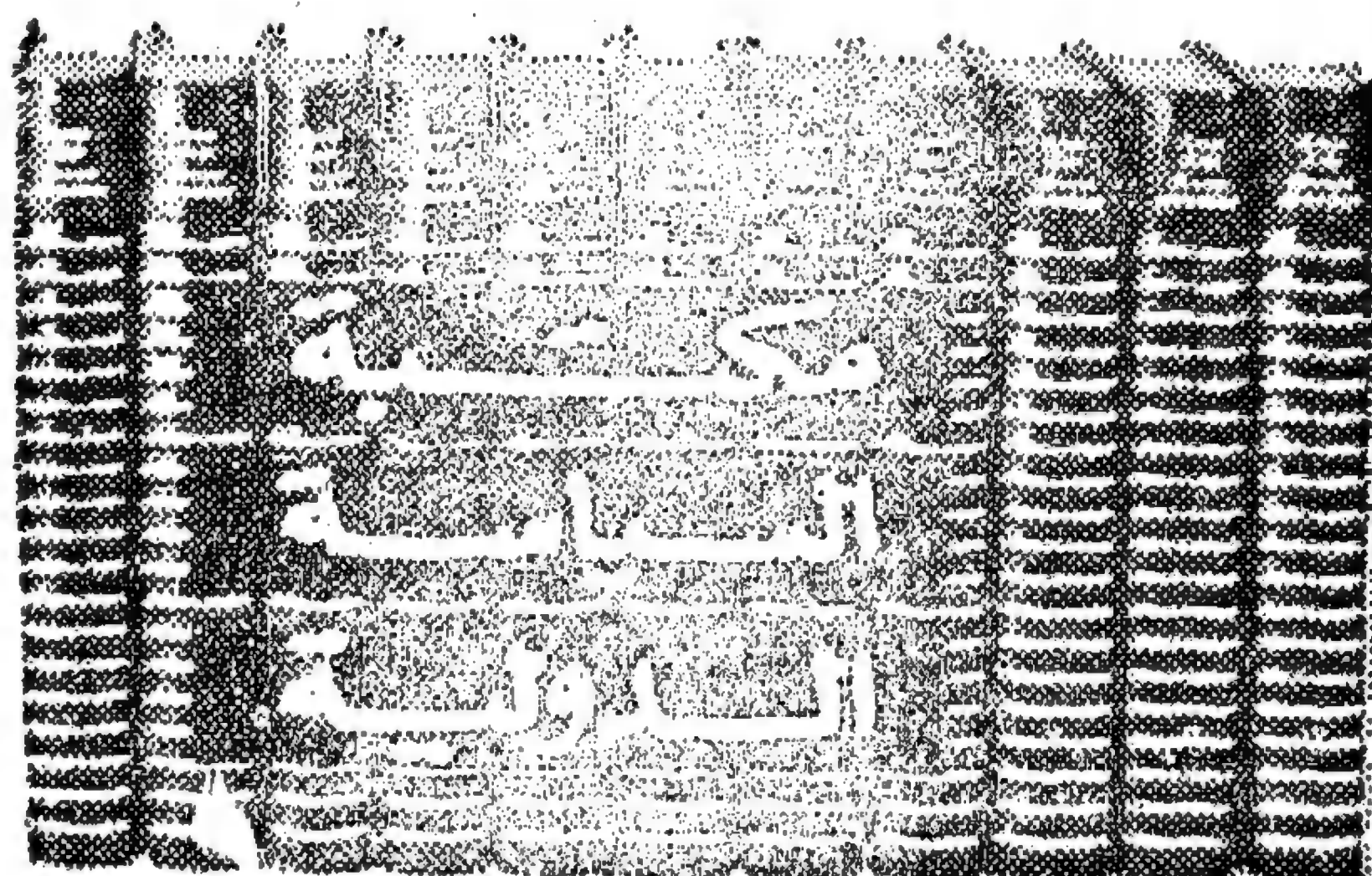
وبينت بحوث الندوة أن الجزء الاكبر من فوائض البترول يتجه نحو الاستثمار فى الدول الصناعية الغربية استنادا الى فكرة خاطئة مؤداها أن هذا النمط من الاستثمار يتميز بالامان والاستقرار الى جانب ارتفاع العائد . ولكن الواقع عكس ذلك ، فهذه الاموال تتعرض للعديد من المخاطر أهمها تقلب اسعار الصرف ، انخفاض قيمتها بسبب الارتفاع المستمر فى الاسعار ، احتمالات التجميد والتأميم ، القيود المفروضة على حرية تحريكها ، ارتفاع معدلات الضرائب . الخ .

وعلى الرغم من الصعوبات التى تعترض استثمار فوائض البترول العربى فى البلدان النامية والتي تتمثل فى : عدم توافر الهياكل الرئيسية ، عدم توافر العمالة الماهرة ، ضيق حجم السوق ، تخلف الاسواق المالية والاجهزة المصرفية - انخفاض المستوى التكنولوجى ، عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى ، فإن الاستراتيجية الملائمة امامها تتمثل فى توطين هذه الفوائض بالسرعة وبالقدر الممكن داخل المنطقة العربية ذاتها .

خامسا : العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول

وهذه المسألة تستمد أهميتها من المؤتمر المرتقب عقده فى الشهر القادم لوزراء دول الوبيك للنظر فى رفع اسعار البترول .

وعلى العموم فان العلاقة السعرية بين الاقطار المنتجة والدول المستهلكة ظلت تعكس عدم عدالة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، وكذلك أسلوب النهب



نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث

لقد تبلورت السياسة الخارجية لدول العالم الثالث في الاخذ بسياسة عدم الانحياز . ولهذا يبدأ المؤلف بتقديم نموذج فكري لدراسة عدم الانحياز ، كاحدى ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة . وفى اطار هذا النموذج ، يحلل تلك الظاهرة سواء كاتجاه فى السياسة الخارجية لهذه الدول ، أو كسلوك فعلى تمارسه أجهزة صنع السياسة بها ، وينتهى الى دراسة تأثير ظاهرة عدم الانحياز على النظام الدولى المعاصر .

أولا : مفاهيم العلاقات الدولية ودراسة عدم الانحياز

١ - منهج القوة : ويعنى هذا المنهج ، أن السياسات الخارجية للدول ، هى تعبير عن سعيها الى تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة ، ذلك السعى الذى ينتج عنه الصراع الدولى .

وتربط مدرسة القوة بين نشأة ظاهرة عدم الانحياز ، ونظام توازن القوة الذى عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية . نظام القطبية الثنائية القائم على الصراع بين الشرق والغرب .

غير أنه يعيب هذا المنهج فى تحليل العلاقات الدولية بصفة عامة ، أن مفهوم « القوة » الذى يمثل الركيزة فيه ، لا يزال بعيدا عن الوضوح ، كما أنه يقيم تحليله على متغير واحد ، وفى ذلك خطر المبالغة فى تبسيط ظاهرة السياسة الخارجية

- BAHGAT KORANY
SOCIAL CHANGE, CHARISMA & INTERNATIONAL BEHAVIOR, TOWARD A THEORY OF FOREIGN POLICY, MAKING IN THE THIRD WORLD.
SIJTHOFF, LEIDEN, GENEVA, 1976.

مؤلف الكتاب الذى بين أيدينا ، واحد من علماء السياسة المصريين الشبان ، وهو عضو بهيئة قسم العلوم السياسية بجامعة مونتريال الكندية . أما موضوع الكتاب ، فإنه واحد من تلك الموضوعات التى ينبغى أن يتجه اليه علماء السياسة لدينا بالبحث والدراسة . فهو موضوع ذو أهمية خاصة لمصر ودول العالم الثالث . ورغم ذلك فإنه يعانى من فقر شديد فى الكتابات المحلية التى تعالجه فى مثل ذلك التأصيل الذى تحاوله هذه الدراسة . ولذا يكتسب هذا العمل أهمية علمية ، كواحد من الاعمال الرائدة فى عملية بناء نظرية متكاملة عن السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، كما يكتسب قيمة عملية بامكانية الافادة من أمثاله فى ترشيد السلوك الدولى لهذه الدول . لذا فإنه من الاهمية بمكان ، أن نعرض لهذا الاسهام المصرى فى هذه المنطقة الهامة من ادب العلاقات الدولية .

الاتصال . لذا قد لا يمكن تطبيقه في تحليل قرارات الدول النامية التي لا تملك نفس المستوى من التعقيد التنظيمي ، وشبكات الاتصال الرسمية الواضحة .

هـ - وتبقى صعوبة جمع المعلومات اللازمة لإخراج دراسة تفصيلية عن واحد من قرارات السياسة الخارجية لدولة نامية .

و - وأهم من كل ذلك ، يقوم منهج صنع القرار بتحليل السياسة الخارجية كمجموعة من القرارات المنفصلة ، وليس كظاهرة كلية متكاملة .

٤ - « المنهج البديل » : « نموذج الموقف - الدور » يقدم الباحث نموذجا بديلا لدراسة عدم الانحياز ، يحاول أن يربط بين المناهج المختلفة المستخدمة في علم السياسة ، ويجمع بين أكثر من مستوى في التحليل ، ويكون مناسباً أيضاً لتحليل الخصائص الاجتماعية والنفسية المميزة لدول عدم الانحياز .

ويقوم المنهج البديل على مفهومي الموقف ، والدور اللذين تطوراً في علوم اجتماعية أخرى هي علم الاجتماع ، والأنثروبولوجي ، وعلم النفس الاجتماعي .

ويبنى هذا النموذج على مستويات ثلاثة للتحليل ، يعبر كل منها عن أحد أبعاد الموقف الذي توجد فيه سياسة عدم الانحياز على النحو التالي :

أ - مستوى النظام الدولي : أي تحليل المحددات ، النابعة من النظام الدولي ، والمؤثرة في تشكيل سياسة عدم الانحياز ، ومعالجة ظاهرة عدم الانحياز كنظام دولي فرعي .

ب - المستوى الوطني : أي تحليل المحددات التي تؤثر في تشكيل ظاهرة عدم الانحياز ، والتي تنبع من النظم السياسية للدول غير المنحازة ، أو من بيئتها الاجتماعية ، مثل الموقع الجغرافي ، والقدرات العسكرية ، والقدرات المادية ، والخبرة الوطنية التاريخية ، والرأي العام الوطني . الخ .

ج - مستوى الشخصية القيادية ، أي تحليل دور القيادات الكاريزمية داخل دول عدم الانحياز ، ذلك الدور الذي يحد الاختلاف في السلوك غير المنحاز بين دولة وأخرى من دول عدم الانحياز . فإذا كانت المحددات النابعة من البيئة الدولية ومن

التي هي بطبيعتها عملية تفاعل معقدة . لذا يفشل منهج القوة في شرح ظاهرة عدم الانحياز .

وتدليلاً على ذلك ، نقول أنه لو كان صحيحاً أن هناك علاقة سببية بين الصراع الثنائي القطبية بين الشرق والغرب أ ، وظاهرة عدم الانحياز

ب ، لكان لنا أن نتوقع تغيراً في ب في نفس اتجاه التغير في « أ » وب نفس الدرجة ، لكن ما حدث هو العكس . فرغم تدهور القطبية الثنائية ، استمر وجود عدم الانحياز ، بل زاد عدد الدول غير المنحازة .

٢ - منهج النظام الدولي : وهو يدرس ظواهر العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي الذي يحيط بها ، مؤثراً فيها ومتأثراً بها ، ورائد هذا المنهج هو « مورتون كابلان » وهناك قيود على استخدام منهج النظام الدولي في دراسة عدم الانحياز ، هي :

- أن تطبيق مفهوم « النظام » في علم السياسة ، يفترض تماثل سلوك النظم السياسية مع النظم البيولوجية ، وتجريد الأولى من تأثير الشخصيات شاغلة الأدوار بها .

- كما أن منهج النظام الدولي ، يصلح لدراسة عدم الانحياز كنظام دولي فرعي . أما إذا كنا ندرس عدم الانحياز كسلوك للسياسة الخارجية لدولة ما ، يصبح هذا المنهج غير كافٍ لتحليل الظاهرة لأهماله المتغيرات الداخلية .

٣ - منهج صنع القرار : وهو يركز على تحليل عملية صنع قرارات السياسة الخارجية . غير أن هناك قيوداً على استخدام هذا المنهج منها :

أ - التعدد الكبير في المتغيرات المؤثرة على عملية صنع القرار ، إذ يواجه الباحث مشكلة كيفية حصر هذه المتغيرات .

ب - يدرس هذا المنهج كل العوامل المؤثرة كمتغيرات ، أي أنه ليست هناك عوامل تساهم ثابتة . وهذا يعنى مزيداً من التعقيد في التطبيق العملي لهذا النموذج النظري .

ج - لا يمدنا هذا النموذج بأدوات تحليل العلاقة بين المتغيرات التي حددها .

د - أعد نموذج سنايدر في صنع القرار ، لتحليل عملية صنعه في المنظمات المعقدة ، حيث يتم التأكيد على العلاقات التنظيمية وشبكات

البيئة الوطنية ، تنتج آثارا تنتهي الى تشكيل اتجاه مشترك في السياسة الخارجية لهذه الدول يقوم على عدم الانحياز ، فان السلوك غير المنحاز لكل من هذه الدول ، يختلف في أسلوبه وفقا لاختلاف تصورات القيادة التي تصنع ذلك السلوك ، واختلاف تنشئتها السياسية .

ويكون نموذج الموقف الدور قد زاوج اذن بعد منهج صنع القرار ومنهج النظام الدولي بتحليله لتغيرات الموقف سواء الداخلية او الدولية

ثانيا : عدم الانحياز كاتجاه في السياسة الخارجية

ان هناك مكونات دولية - نابعة - من النظام الدولي - واخرى وطنية اسهمت في بناء عدم الانحياز كاتجاه مشترك في السياسة الخارجية لمجموعة من الدول على النحو التالي :

١ - المكونات الدولية لسياسة عدم الانحياز : يقوم تصنيف الدول داخل النظام الدولي ، على اعتبارات ثلاثة هي : درجة التطور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة ، ومستوى قدرتها العسكرية ، ثم مكانتها الدولية ، مفهومة على أنها الصورة التي تتكون عن دولة ما لدى غيرها من الدول ، حين تقتزن هذه الصورة بتقويم ايجابي لهذه الدولة .

ولما كانت الدول التي انتهجت سياسة عدم الانحياز ، تعاني من انخفاض في درجة تطورها الاقتصادي ، وفي مستوى قدراتها العسكرية ، فقد عمدت الى دعم مكانتها الدولية ، وذلك بتبني سياسة خارجية مستقلة غير منحازة ، يمكن أن تؤثر في النظام الدولي ، بالعمل على تخفيض درجة التوتر الدولي التي سادت في ظل الحرب الباردة .

٢ - المكونات القومية لسياسة عدم الانحياز :

١ - عدم الانحياز وعملية التغيير الاجتماعي : تعاني الدول حديثة الاستقلال ، من تخلف الاطار الاجتماعي حيث تسيطر الانتماءات الاسرية او العشائرية او الدينية ، ولما كانت هذه الدول في حاجة الى دفع عملية التنمية بها ، فانها تعمل على احداث عملية التغيير الاجتماعي بالتحول الى اطار اجتماعي متقدم يسمح بتحديث المجتمع . لكن عملية التغيير الاجتماعي في هذه البلاد ، قد تحدث آثارا سلبية على تكاملها

السياسي ، اما نتيجة لمعارضة القوى المسيطرة لعملية التغيير ، واما نتيجة لتولد قوى اجتماعية جديدة تسعى الى اشباع حاجاتها ، وقد لا يستطيع النظام السياسي اشباع هذه الحاجات الجديدة .

وهنا تكون امام النظم ، بدائل لمواجهة هذا الموقف هي : استخدام القوة ، توسيع ساعدة شرعية النظام ، بناء سياسة خارجية تسهم في دعم الكيان القومي ، وعادة ما لجأت نظم العالم الثالث لاستخدام القوة لمحدودية قاعدة شرعيتها في الفترة الاولى من الاستقلال ، ولما كان استخدام القوة غير كاف بمفرده في هذا الموقف ، فان تلك النظم استندت الى قيادات سياسية كاريزمية كأداة لدعم شرعية النظام في مرحلة التحول السريع « ناصر ، نكروما ، سوكارنو - الخ وبالإضافة الى هذا اخذت تلك النظم بسياسة خارجية تدعم استقلالها وتكاملها - تلك هي سياسة عدم الانحياز .

ب - عدم الانحياز ومواجهة الانقسامات السياسية : وفضلا عن هذا الاطار الاجتماعي المختلف ، عانت مجتمعات العالم الثالث من مشكلة الانقسام السياسي ، حيث وجدت قوى تقليدية ذات درجات مختلفة من النفوذ - مثل الاخوان المسلمين في مصر - وجماعات يسارية تعتنق افكارا تعادي الاستعمار والامبريالية ، وتبدى اعجابا بالتجربة الشيوعية ، ثم الصفوة التي قادت حركة التحرر الوطني ، واستمرت تدير شئون هذه الدول بعد الاستقلال . وتعتبر سياسة عدم الانحياز ، احدى أدوات مواجهة هذه المشكلة ، لانها تلقى مساندة - او على الاقل عدم معارضة - هذه القوى المختلفة ، لانها تعني عدم الانتماء لاي من الكتلتين وغياب السيطرة الاجنبية عن عملية صنع السياسة القومية .

ج - تأكيد استقلال الهوية الوطنية : ويضيف بعض المحللين عاملا نفسيا ، هو رغبة الدول حديثة الاستقلال في تأكيد احساسها باستقلال هويتها الوطنية . فاذا كانت الاشتراكية النابعة من التقاليد الوطنية هي التعبير عن هذه الهوية المستقلة في مجال السياسة الداخلية ، فان عدم الانحياز هو التعبير عنها في مجال السياسة الخارجية .

ثالثا : دول عدم الانحياز كنظام دولي فرعي

يعرف النظام الدولي الفرعي ، بأنه « نمط يمكن

جـ - الاستقطاب الايديولوجي الثنائي الذي برز في مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ بين فريق المتشددين بزعامة نكروما وسوكارنو ، وفريق المعتدلين بزعامة نهرو . أما الفريق المتشدد ، فكان يرى تقييد قاعدة عدم الانحياز ، وجعل محور حركته في مكافحة الاستعمار والامبريالية . وعلى العكس كان فريق المعتدلين يرى توسيع قاعدة عدم الانحياز ، مع جعل محور حركته خدمة السلام العالمي ، اذ يجب ان تحتل كل القضايا الاخرى الاستعمار ، والعنصرية ، والامبريالية - مكانسا ثانويا بجانبه .

هـ - ضبط الصراع وبناء الاطار المؤسسي داخل نظام عدم الانحياز : قد تكون تلك الاختلافات عامل حفاظ على النظام ، لانها تخلق لدى اعضائه الاحساس بالحاجة الى المساندة المتبادلة . كما ان هذه الصراعات تتقاطع وتتباين ، واذن فهي لا تغذي بعضها بعضا مما يسهم في عملية ضبط الصراع والتحكم فيه ، حتى لا يتصاعد ويهدد حياة النظام . فالدول الافريقية مثلا ، تتحد ازاء قضية معينة - ولتكن التمييز العنصري - كنظام فرعي جغرافي داخل نظام عدم الانحياز ، لكنها لا تستمر كذلك ازاء بقية المسائل ، بل ان كلا منها قد تبحث عن حليف مساند من بين دول عدم الانحياز غير الافريقية في مسائل آخر .

وهكذا بدلا من تكون تجمعات دائمة محددة وقاطعة داخل النظام ، يمكن ان تهدد وجوده واستقراره ، نجد ان هناك علاقات اعتماد متبادل بين كل اعضاء النظام ، الامر الذي يضمن استمراره نتيجة التحولات في تلك التجمعات .

ولقد رفضت في البداية فكرة بناء اطار مؤسسي لنظام الدول غير المنحازة ، ينفذ قرارات المؤتمرات ، ويتولى الاتصال بين الاعضاء ، والتنسيق بينها فيما بين فترات انعقاد المؤتمرات . ثم اخذ هذا الاتجاه في الظهور في مؤتمر لوساكا سنة ١٩٧٠ ، وان لم يتم التوصل الى انشاء ذلك الاطار المؤسسي بالفعل . ويرجع ظهور هذا الاتجاه ، الى التغير الكمي والكيفي في تكوين النظام ذاته ، باختفاء نهرو والمعارض لظهوره ، وبتصاعد عدد الدول الافريقية غير المنحازة وذات الاتجاهات الراديكالية ، وايضا بضرورة مواجهة التغير الذي طرأ على البيئة الدولية بالتحول من الحرب الباردة الى الوفاق .

تحديد العلاقات الصراع او التعايش بين بعض الوحدات المكونة للنظام العالمي ، والتي تدرك علاقات التفاعل المنتظم فيما بينها .

وتشكل العلاقات بين الدول غير المنحازة - بهذا المفهوم - نظاما دوليا فرعيا .

١ - حدود النظام الدولي الفرعي لعدم الانحياز : ان البعد الجغرافي في حدود هذا النظام هام ، لكنه ليس ضروريا ، اذ هناك دول غير منحازة تقع خارج العالم الافرواسيوي . اما البعد النفسي ، فهو اهم ابعاد حدود ذلك النظام . وهو شعور اعضاء النظام ، بان هناك هوية مشتركة تجمعهم ، تعود الى الخلفية التاريخية المشتركة ، والى الخصائص الاجتماعية والنفسية المشتركة بينها . والانعكاس الرسمي لذلك يتمثل في اتجاه هذه الدول الى عدم المشاركة في التحالفات الرسمية الغربية والشرقية .

٢ - مكونات النظام او اعضاؤه : ليست هناك معايير موضوعية لعضوية نظام عدم الانحياز . فتعريف مؤتمر القاهرة التمهيدي سنة ١٩٦١ يقدم اما معايير سلبية - عدم الاشتراك في احلاف عسكرية - واما معايير غامضة - اتباع سياسة مستقلة . ورغم هذا الغموض ، كانت هناك زيادة مطردة في عدد الدول اعضاء نظام عدم الانحياز .

٣ - التفاعل بين اعضاء النظام : اذا اخذنا بالمعيار الاول للتفاعل الدولي المنتظم - تبادل التمثيل الدبلوماسي - نلاحظ ضعف ذلك التمثيل حتى بين دول عدم الانحياز التي تنتهي لمنطقة جغرافية واحدة ، ويزداد ذلك الضعف بين دول عدم الانحياز المنتمة الى مناطق جغرافية مختلفة ، وتستثنى من ذلك علاقات الدول الثلاث المكونة للقطاع الرئيسي لنظام عدم الانحياز - مصر والهند ويوغوسلافيا - سواء مع غيرها من دول عدم الانحياز ، او مع بعضها بعضا .

٤ - بنية النظام : يتميز ببنيان نظام عدم الانحياز ، بعدم التجانس الذي يرجع الى عوامل ثلاثة :

١ - اختلاف نظرة اعضاء النظام لما يمثل المصالح الحيوية له .

ب - الاختلاف في المطالب الخاصة او المصالح القومية لاعضاء النظام .

رابعاً : عدم الانحياز كسلوك خارجي

آثار ذلك التخلف ، بتحريك حركتها الاقتصادية من الضغوط .

ومن ناحية ثالثة فإن موقع مصر الجغرافي بأهميته الاستراتيجية ، ووضعها الجيوپوليتيكي بعيداً عن بؤرة صراعات الحرب الباردة في أوربا ، وكيانها الحضاري المستقل الذي تعمل على تدعيمه ، كل ذلك دفعها الى تبني سياسة مستقلة تعبر عنها الاشتراكية في المجال الداخلي ، ويعبر عنها عدم الانحياز في التحرك الخارجي .

٣ - خصائص السلوك المصري غير المنحاز ومراحل تطوره : تميز السلوك المصري غير المنحاز ، بخاصيتين أساسيتين هما :

أ - أنه تبلور في إطار وطني ، فقد اعتبر عدم الانحياز استمراراً لحركة التحرير الوطني . وهذا يفسر مظاهر السلوك الدولي غير المنحاز التي وجدت قبل الثورة .

ب - أنه سلوك برامجي ، اعتمد على تطورات الأحداث لعدم وجود برنامج متكامل للسياسة الخارجية للنظام الثوري الجديد .

أما مراحل السلوك المصري غير المنحاز فكانت كالآتي : أ - المرحلة الأولى « ١٩٥٢ - ١٩٥٥ » حيث كانت المظاهر الأولى للسلوك الدولي غير المنحاز للنظام الثوري ، امتداداً للسياسة الخارجية للنظام السابق على الثورة ، وذلك لعدم وجود تخطيط متكامل مسبق لدى النظام الجديد على السياسة الخارجية المصرية . وقد تمثلت هذه الاستمرارية في رفض النظامين الاشتراكي في حلف دفاعي عن الشرق الأوسط .

ب - مرحلة تدعيم عدم الانحياز « ١٩٥٥ - ١٩٥٩ » وقد تبلور في هذه الفترة ، اتجاه مصر الخارجي غير المنحاز الذي كان من مظاهره معارضة حلف بغداد ، والاسهام في مؤتمر باندوج الافروآسيوي ، حيث تعرف ناصر على قيادات الدول حديثة الاستقلال ، والتحرر من احتكار السلاح الغربي في ١٩٥٥ ، والاسهام في مؤتمر بريوني سنة ١٩٥٦ الذي أكد ان عبد الناصر واحد من القادة الثلاثة الكبار لحركة عدم الانحياز ، رفض مشروع ايزنهاور . وأخيراً موقف عبد الناصر أثناء أزمة العلاقات المصرية السوفيتية في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ حين رفض تدخل خروشوف في الشؤون الداخلية للبلاد العربية ، وكان هذا الموقف تأكيداً للسلوك المصري غير المنحاز .

وهنا يجري التحليل على مستوى ماكروكزمي كلى للظاهرة على مستوى العالم الثالث ، وعلى مستوى ميكروكزمي باستخدام منهج دراسة الحالة ، لدراسة سلوك مصر غير المنحاز كمثال على الممارسة الفعلية لسياسة عدم الانحياز .

١ - التغيير الاجتماعي ، الضغوط النظامية والوظيفة التكاملية للسياسة الخارجية كان من بين عناصر التفكك الاجتماعي في المجتمع المصري ، ذلك الصراع القيمي بين التقاليد الوطنية أو اتباع الحضارة الغربية ، ثم الصراع بين التقاليد الوطنية القديمة والاتجاهات العقلية الجديدة في سلوك الفرد والجماعة . لذا قرر النظام الثوري الاسراع بعملية التغيير الاجتماعي ، مما يحتمل ان تزيد معه درجة التفكك الاجتماعي والسياسي .

ومن ناحية ثانية ، واجه النظام الثوري في مصر - منذ ١٩٥٢ - وخاصة في سنتيه الأولى متاعب وضغوطاً من جانب بعض القيادات العمالية والشيوعيين المصريين وملوك الأراضي الزراعية وقيادات الأحزاب وجماعة الإخوان المسلمين ، التي كان لها من القوة الاجتماعية والتنظيمية القدر الذي جعلها منافساً لمجموعة الضباط الأحرار في مجال الحركة السياسية . وفي مواجهة هذه الضغوط النظامية ، لجأ النظام الجديد الى استخدام القوة لتحقيق سيطرته ، ذلك ان شرعيته لم تكن قد تحققت بعد . غير انه لم يستطع استخدام الجيش - ركيزته الأساسية - لتحقيق هذه السيطرة ، لمعانة الجيش في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ من انقسامات وخلافات بين صفوفه . لذا لجأ النظام الثوري الى سياسة خارجية غير منحازة نجحت ، بالتفاعل مع شخصية عبد الناصر الكاريزمية - في تجنيد تأييد جماهيري متصاعد اسهم في بناء شرعية النظام .

٢ - بعض المتغيرات الموقفية الأخرى ونمط السلوك المصري غير المنحاز : فقد خلقت معاناة شعوب الدول غير المنحازة من التجربة الاستعمارية . قبل الاستقلال ، عقدة لدى هذه الشعوب من الارتباط بالدول الأجنبية أو بأحلافها وتكتلاتها .

وإذا كانت دول عدم الانحياز تعاني تخلفاً اقتصادياً ، فإن عدم الانحياز يمثل أداة لتخفيف

أما نهرو فقد انتهى لأسرة أرسطوقراطية، واستوعب القيم الحضارية البريطانية خلال فترة تعليمه، وندرج داخل حزب المؤتمر حتى وصل إلى منصب رئيس الحزب قبل الاستقلال. وإذا كان الإطار المحيط بالسلوك الهندي غير المنحاز، دوليا أكثر منه وطني، حيث رأى نهرو أن المهمة الأساسية لدول عدم الانحياز، هي الوساطة بين الكتلتين لتخفيف حدة التوتر الدولي والحرب الباردة. وهو هدف أسمى من محاربة الاستعمار والامبريالية. ومن نواحية ثانية، اكتسب نهرو من تنشئته السياسية، التردد والتفكير المسبق قبل اتخاذ القرار، ولذا فإنه يمثل الجناح المعتدل داخل حركة عدم الانحياز.

خامسا - تأثير عدم الانحياز في هيكل النظام الدولي المعاصر

١ - أسهمت حركة عدم الانحياز، قسريا الخروج من نمط القطبية الثنائية المحكمة، إلى نمط القطبية الثنائية الواسعة، وذلك برفض الدول غير المنحازة الانخراط في أي من الكتلتين القائميتين. كما أسهمت هذه الحركة في تقليل حدة التنافس بين الكتلتين، لأنها أضافت موارد جديدة يمكن التناقص من أجلها، أي أنها حولت اللعبة الدولية من مباراة صفرية - حيث مكسب إحدى الكتلتين يعد خسارة للكتلة الأخرى - إلى مباراة غير صفرية - حيث أن مكسب أحد الطرفين لا يعنى بالضرورة خسارة للطرف الآخر، وحيث يمكن تعويض الخسارة التي تلحق بأحدهما. كما أسهمت في زيادة درجة المرونة في هيكل النظام الدولي، بتحويلها للصراع من مركز للنظام أوربا - حيث لم تكن خسارة أي من الطرفين مقبولة، إلى هامش النظام حيث يمكن تعويض الخسارة، فضلا عن تحويل الصراع بين الكتلتين إلى المجال السياسي - أي محاولة استقطاب الدول غير الكتلية - بعيدا عن الاحتكاكات العسكرية الخطيرة.

ولقد ذهب بعض المحللين إلى القول بأن بنيان القطبية الثنائية الواسعة الذي أسهمت حركة عدم الانحياز في خلقه، يحقق درجة من الاستقرار للنظام الدولي أعلى من تلك التي يحققها البنيان المتعدد الاقطاب، أو بنيان القطبية الثنائية المحكمة.

٢ - عدم الانحياز وميكانيزم ضبط الصراع داخل النظام الدولي المعاصر: يمكن للدول غير

ج - مرحلة التوازن ١٩٥٩ - ١٩٦٧ وفي بدايتها أخذت العلاقات بين مصر والغرب تتحسن نسبيا، في الوقت الذي شهدت فيه علاقات مصر مع الاتحاد السوفييتي أزمة ١٩٥٩، فقد اختفى دالاس عدو عدم الانحياز، وضعفت القوى العربية الموالية للغرب، وانخفضت أهمية التحالف الغربية في المنطقة، نتيجة للتكنولوجيا الحديثة.

د - عدم الانحياز والامن القومي المصري « ١٩٦٧ - ١٩٧٠ » : فرضت اعتبارات الامن القومي نفسها على السياسة المصرية في هذه الفترة، حيث اعتمدت مصر تماما على المساندة العسكرية السوفيتية في عملية بناء قواها المسلحة من جديد، الامر الذي أثر على استقلالية السياسة المصرية وتحركها الخارجي.

هـ - شخصية القائد والممارسة الفعلية لعدم الانحياز: يختلف أداء نفس الدور على المسرح العالمي وفقا لاختلاف شخصية القيادات شاغلة الدور الراجع إلى اختلاف تنشئتها السياسية. ولنضرب مثلا بالاختلاف بين شخصية عبد الناصر ونهرو.

أما عبد الناصر الذي انتهى إلى أسرة عادية من الصعيد، فقد اختلط بالشعب وعرفه وخلق لديه هذا الحس الوطني. ثم إن ظروف تعليمه، نمت اهتماماته بالشئون السياسية والعامة، إذ قضى أولى سنوات تعليمه بعيدا عن أسرته في حرم الموسيقى المليء بالتراث الوطني، وشارك في المظاهرات ضد الانجليز والقصر وهو لم يزل في سن صغيره، ودعمت قراءاته حسه الوطني. كما أتاح له عمله كضابط بالجيش، أن يكون رجل حركة.

وقد ولد لديه كل ذلك شعورا برفض النظام المصري، الامر الذي تبلور في شكل الإعداد لحركة سرية للإطاحة به. وكان لذلك انعكاساته على السلوك المصري غير المنحاز كما يلي:

أ - ارتبطت حركة ناصر السياسية بحسسه الوطني البارز، ولذا ارتبط سلوكه غير المنحاز بإرادة التحرر من السيطرة الأجنبية ومقاومة الاستعمار والامبريالية.

ب - تميزت حركة ناصر السياسية بالحزم الذي يصفه بعضهم بالتهور: ولقد كان ناصر من قيادات الجناح المتشدد داخل مجموعة عدم الانحياز.

المنحازة ، أن تسهم فى عملية ضبط الصراع داخل النظام الدولى بدعمها للفاعل العالمى - الأمم المتحدة . كما يمكن لهذه الدول ، أن تتدخل فى مختلف أنماط الصراعات الدولية ، ما عدا ذلك الصراع الذى يكون داخل أى من الكتلتين . كما تتمكن الدول غير المنحازة من التدخل لممارسة وظيفة ضبط الصراع فى مختلف مراحل تطور الصراع الدولى ، فيما عدا مرحلة تصاعد الصراع التى تسبق مرحلة التسوية مباشرة .

على أن قدرة الدول غير المنحازة على الاسهام فى ضبط الصراعات الدولية ، ترتفع حين تكون الاتصالات بين أطراف الصراع متعذرة ، وأيضا فى حالة الصراع بين دول تتبع النظام الدولى الفرعى غير المنحاز ، كما تتزايد تلك القدرة ازاء الصراعات التى تتشكل من مسائل مباشرة وواضحة ، مثل قضايا الحدود . أما اذا كان الصراع مرتبطا بقضايا دولية معقدة ، فإنه يصعب على دول عدم الانحياز لعب دور فعال .

ومن بين الصراعات الدولية التى تدخلت فيها دول غير منحازة للاسهام فى عملية ضبط الصراع والتحكم فيه ، نشير الى الصراع الكورى ، والنزاع الصينى - الهندى ، سنة ١٩٦٢ ونزاع الحدود بين الجزائر والمغرب فى الستينات .

والخلاصة :

هدفت هذه الدراسة الى « تمهيد الطريق » نحو بناء نظرية تفسر وتحلل السياسة الخارجية للعالم الثالث غير المنحاز . ولقد عملت على تحديد المتغيرات المؤثرة فى تلك السياسة ، وتوضيح العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليلها ، وبناء الروابط بين تلك الجزئيات المتناثرة من المعلومات ، لتصبح جسدا نظريا متكاملا يستطيع ان يحلل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وفقا لمستويات ثلاثة فى التحليل : دولى ، ووطنى ، وشخصى .

واذا كان « تمهيد الطريق نحو ذلك » هو الهدف المعلن لهذا العمل ، فنحن نقول انه بالفعل قدم اسهاما قيما ورائدا فى هذا الاتجاه . لكن لدينا بعض التساؤلات التى رأينا أنه لابد من طرحها ، والتى تتعلق بمجموعة من الملاحظات الشكلية والمنهجية على هذا العمل القيم :

١ - رغم تخصيص أجزاء كبيرة من الكتاب لدراسة عدم الانحياز كنظام دولى عسرى . ولدراسة تأثير عدم الانحياز فى النظام الدولى المعاصر ، لانجد تعبيراً عن علاقة التفاعل هذه بين ظاهرة السلوك الدولى غير المنحاز ، وظاهرة النظام الدولى فى عنوان الكتاب ، فلماذا ؟ !

٢ - رغم أن العنوان الذى يحمله هذا العمل يعلن علينا : « ... نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث » فان المؤلف لم يول اهتماما بدراسة عملية صنع السياسة الخارجية لدول العالم الثالث هذه ، فى خصائصها وملامحها وادوار المشاركين فيها وتأثيرها على مضمون واسلوب تلك السياسة ، اللهم الا فى ذلك الجزء الذى تعرض فيه لتأثير شخصيه القياده على ممارسة السياسة الخارجية . ونحن نرى أنها جزئية لا تستطيع أن تتحمل بمفردها مسئولية الوفاء بما اعلن عنه عنوان الكتاب من بناء نظريته لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث .

٣ - نحن لا نرى فرقا جوهريا بين النموذج الفكرى الذى قدمه الباحث لدراسة عدم الانحياز « نموذج الموقف - الدور » وبين نموذج منهج التحليل النظمى الذى يستخدم لتحليل السياسات الخارجية . فالجمع بين مستويات التحليل الثلاثة - الدولى والوطنى والشخصى - يتحقق ايضا فى منهج التحليل النظمى ، فضلا عن أن المنهج الاخير يستطيع ان يقدم دراسة نظامية لعملية صنع السياسة الخارجية فى كلياتها ، وهو الامر الذى لم يقدمه لنا نموذج الموقف - الدور .

٤ - كما نلاحظ أخيرا ، أن مفهوم « الموقف » قد استغرق اهتمام الباحث ، طاعيا على مفهوم « الدور » ، ففقدنا التوازن الواجب بين المفهومين فى بناء النموذج الفكرى الذى قدمه لنا الباحث . ورغم أن الباحث قال انه سيفرق فى التحليل بين عدم الانحياز كاتجاه عام - أى كدور متصور - وعدم الانحياز كسلوك - أى كممارسة فعلية لذلك الدور المتصور - نجده لدى دراسة عدم الانحياز كورى متصور ، أو كاتجاه عام ، يركن الى تحديد المقومات الدولية والقومية التى شكلت ظاهرة عدم الانحياز ، دون أن يقدم لنا تحليلا لتصور الدور غير المنحاز ، حتى يستبين لنا فى الوقت نفسه ،

١٣٩١
التركيز العكسي على مفهوم الدور . فذلك يمكن أن
يقود الى حصر التحليل في اطار تأثير الشخصيات
شاغلة الدور ، مع اهمال المتغيرات الاخرى سواء
الوطنية او الدولية ■

مصطفى عاوي

الفرق بين الدور المتصور والممارسة الفعلية
للدور ، أي أنه في المكان الذي كان يجب أن يركز
فيه على متغير « الدور » نجده وقد ركز اهتمامه
على متغير « الموقف » المحيط بسياسة عدم
الانحياز . ومن ناحية أخرى، ننوه بمخاطر

الأمم المتحدة في عالم متغير

نشوب الحرب من خلال المجهودات الجماعية
والمنسقة لأعضائها ، أنها كانت تشكل سابقة في
تاريخ التنظيم الدولي . كما ان المبدأ الذي أتى به عهد
عصبة الأمم ، والذي تضمن تعهداً من قبل الدول
الأعضاء ، باحترام الاستقلال السياسي والسلامة
الإقليمية لكل عضو ، كان يمثل هو الآخر معنى
جديداً افترقت اليه التنظيمات الدولية المحدودة
السابقة . وأخيراً ، فإن التدابير الجماعية ، من
اقتصادية ومالية وعسكرية ، التي توصل اليها
العهد ، كأداة لمقاومة العدوان ومعالجة
تشكل بعداً متطوراً آخر من الأبعاد التي انتهت
اليها المحاولات الدولية الرامية الى استكمال معالم
التنظيم الدولي العالمي ، والارتفاع بقوة تأثيره في
الواقع عن طريق تخويله بعض السلطة في الأمور
المصيرية التي تهم مستقبل المجتمع الدولي كله .

ثم يذكر أن عصبة الأمم أخفقت في أن تدفع
الحكومات الى انتهاج الحلول التي تكفل التصدي
لمشكلة الاختلال الاقتصادي العنيف الذي أحدثته
الحرب ، وهو ما كان بدوره يمكن أن يصفى
مصدراً مهماً من مصادر التوتر الدولي الذي يدفع
من جديد في اتجاه الصراع والحرب . الخ
ويضيف أن بروز أنظمة دكتاتورية ذات نزعة
عدوانية توسعية في كل من اليابان وألمانيا
وايطاليا ، كان يعني بداية حقبة جديدة وخطيرة من
الصراع الدولي . ومثل هذا التحدي للسلام ، لم
يكن في مقدور عصبة الأمم ان تواجهه في ظل غياب
الولايات المتحدة عن العصبة ، وبسبب العون
المحدود وغير الفعال الذي قدمته كل من بريطانيا
وفرنسائها .

ومن هنا ينتقل المؤلف الى توضيح الظروف التي
صاحبت التفكير في اقامة الأمم المتحدة كتتنظيم

— LELAND M. GOODRICH
— THE UNITED NATIONS IN A CHANGING
WORLD
— COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, NEW YORK,
1974

مؤلف هذا الكتاب ، هو دكتور ليلاند جودريش
أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا الأمريكية
بنيويورك ، وهو أيضاً صاحب المؤلف
المعروف « ميثاق الأمم المتحدة : تعليق ووثائق »
الذي صدر عن جامعة كولومبيا في ثلاث طبعات
مقتالية ، والذي يعتبر مرجعاً قيماً لدارسي التنظيم
الدولي ، كما أن له العديد من البحوث والدراسات
المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة ، وتدور
كلها حول مختلف جوانب التنظيم الدولي . وترجع
خبرة جودريش الواسعة بشئون التنظيم الدولي الى
أنه كان عضواً في سكرتاريه مؤتمر سان
فرنسيسكو الذي وضع ميثاق الأمم المتحدة . ومن
هنا فقد أتاحت له الفرصة في أن يقف عن قرب على
الظروف الدولية التي عاصرت نشأة هذه المنظمة
العالمية ، والأسباب التي أسهمت في تطورها منذ
قيامها حتى اليوم .

وفي الفصل الأول ، يشرح المؤلف الظروف التي
قامت فيها عصبة الأمم ، والتي نادت فيما بعد الى
انهيار هذه المنظمة وبروز الأمم المتحدة على
انقاضها ، وهو يسجل للعصبة ، أنها بعضويتها
العالمية ، وبمسئولياتها التي انصرفت الى منع

بديل أكثر فعالية من عصبة الأمم . ويقول أن ثمة اعتبارات رئيسية كانت ماثلة في أذهان الدول التي اضطلعت بمسئولية التحضير لميثاق سسان فرنسيسكو ، ومنها على سبيل المثال : أ - أن الدافع إلى تخصيص بعض المقاعد الدائمة للدول الكبرى في مجلس الأمن ، لم يكن مرتبطا فقط بالقوة العسكرية الضخمة لهذه الدول ، وإنما كان الهدف منه ، تعميق الشعور بالمسئولية الدولية لدى تلك القوى الكبرى ، ودفعها إلى تحمل التزاماتها الخاصة تجاه توحيد دعائم السلم والاستقرار الدوليين في عالم ما بعد الحرب . ب - أنه من خلال الدرس الذي انتهت إليه تجربة عصبة الأمم ، فإنه لم يكن يتوقع للأمم المتحدة أن تنهض بمسئولياتها إزاء قضية السلم الدولي على النحو المأمول ، ما لم تضم المنظمة الجديدة فسي عضويتها ، كل القوى الدولية الكبرى في العالم ، بل وأن تتجاوز ذلك إلى تهيئة الفرصة أمام هذه القوى لكي تلعب دورا إيجابيا في حياة المنظمة ، ودون أن يكون في ذلك تعارض مع حقهم في الدفاع عن مصالحهم المشروعة مادامت هذه الدول تحترم تعهداتها التي تضمنها الميثاق ، ج - أن دعم فرض السلم الدولي واحتمالاته ، لم يكن ليتأتى إلا بتعميق أو أصر التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنظمة ، أو بعبارة أخرى ، فإن السلم الدولي لا يمكن أن يتحقق بحظر استعمال القوة المسلحة وحدها ، وإنما يكون أيضا بتوفير المناخ الدولي القادر على امتصاص التوترات الدولية ، وتجاوزها إلى ما يخدم المصلحة المشتركة والمتبادلة لكل هذه الدول في ظروف من الأمن والسلام والاستقرار .

وعلى ذلك ، وكما يقول جودريش ، فقد أتت الأمم المتحدة لتعكس هذا التصور ونعبر عنه . ومن ذلك أنها أخذت طابع المنظمة العالمية المتعددة الأغراض ، فعلى الرغم من أن هدمها الأول هو صيانة السلم والأمن الدوليين ، إلا أنها أكدت على أهمية مبدأ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وفي مجال احترام حقوق الإنسان ، وفي مجال النهوض بأحوال المناطق المتخلفة . . الخ ، وهي كلها جوانب على صلة وثيقة بعملية حفظ السلم الدولي .

ثم يحاول المؤلف أن يعطى فكرة عن طبيعة التوقعات التي سادت مؤتمرات سان فرنسيسكو لحظة التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ، فيقول أن بداية

عصبة الأمم كانت مشجعة بدرجة أكبر مما كانت عليه الحال بالنسبة للأمم المتحدة . ومن ذلك أنه بينما وافق الاتحاد السوفييتي على إقامة منظمة عالمية جديدة لكفالة أسباب الأمن والسلام في العالم ، إلا أن وجهة نظره اختلفت عن الدول الغربية بشأن المسئوليات التي كان سيعهد بها إليها ، كما أنه أصر خلال المفاوضات السابقة على إعلان المنظمة ، على ضرورة احتفاظه بحريته في التصرف ، وبحقه في الاعتراض على أي قرار يرى فيه أضرارا بمصالحه . كذلك فسّاه بحكم أيديولوجيته التي جعلته مرتبطا بأهداف الحركة الشيوعية الدولية وبوسائلها في إدارة الصراع الدولي بين العالمين الشيوعي والرأسمالي ، وأيضا بحكم اختلاف مصالحه الدولية الجديدة عن مصالح القوى الكبرى الأخرى ، فإنه لم يكن من المتوقع أن يشترك الاتحاد السوفييتي الديمقراطيات الغربية آراءها حول مضمون السياسات والبرامج التي يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذ بها ، لكي تحقق الأغراض التي قامت من أجلها . ومثل هذا الاتجاه كان يتصادم بشدة مع التوقعات التي أظهرتها الدول فسي سسان فرنسيسكو ، فهذه الدول اعتقدت ، وكان لها مطلق الحرية في ذلك ، أنه لن يكون في دور المنظمة العالمية الجديدة ، أن تحقق نجاحا ملموسا في ظل فقدان التعاون والتنسيق بين القوى الكبرى ، كما برهنت على ذلك تجربة الحرب الثانية ، وما أوضحت قبلها تجربة عصبة الأمم . ولكن حقائق الواقع الدولي فيما بعد ، كانت بعيدة تماما عن كل هذه التوقعات .

وفي فصل آخر يتحدث المؤلف عن الأمم المتحدة كنظام سياسي متطور ، وهو يبدأ هذا القسم بتحديد الأساس القانوني للأمم المتحدة فيقول أن شرعية هذه المنظمة تستند إلى موافقة الدول الأعضاء ، وهي تختلف في ذلك عن النظم الفيدرالية ، إذ تكون سلطة هذه النظم مستمدة من التأييد الذي تمنحه إياها ، شعوب الدول التي تتألف منها ، أو في كلمة ، فإن الأمم المتحدة هي من صنع الحكومات . ومن ناحية أخرى ، فقد أوضح الميثاق ، بما لا يدع مجالا للشك أو التأويل ، أن الوظائف التي تقوم أجهزة الأمم المتحدة على تأديتها ، وكذلك السلطات المخصصة لها ، لا يمكن أن تكون متماثلة مع تلك التي تقوم بها أجهزة الحكم الداخلي . ومن ذلك مثلا ، أنه ليست لهذه الأجهزة الدولية سلطة التشريع ، أو سلطة فرض الضرائب . أو سلطة فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأفراد في

المؤلف في شرح الاجراءات التي يمكن ان يلتجأ اليها في تعديل الميثاق ، وهو يذكر انه مادام ان سلطة تفسير الميثاق قد انيطت بأجهزة الأمم المتحدة التي تتحكم فيها اتجاهاات وإرادات الدول الاعضاء ، فان هذه العملية تأخذ طابعا سياسيا واضحا ، وعليه فهي ليست عملية قانونية مجردة ، كما قد يتبادر الى الكثير من الاذهان الوهلة الاولى . وهو يقدم الدليل على ذلك بقوله ان تفسير نصوص الميثاق في موقف معين ، لا يتم في اطار قواعد ومعايير متفق عليها ، وانما يكون هذا التفسير في النهاية ، محصلة المساومات التي تحدث بين الدول للوصول الى اتجاه عام من بين كل اختلافات المصالح ووجهات النظر ، وهو ينتهي من هذا الى القول بان تفسير عملية التفسير ، يقود بالضرورة الى شيء غير قليل من التضارب والفوضى حول الكيفية التي يمكن ان يفسر بها الميثاق ويعدل . وهذا في حد ذاته ، يخلق صعوبة في وجه محاولات التعديل ، بصورة لا يستهان بها .

وفي فصل آخر يتحدث المؤلف عما يسميه بالهيكل المتغير للقوى في الأمم المتحدة فيقول ان انماط القوة والنفوذ في هذه المنظمة العالمية ، قد انتابها الكثير من اوجه التغيير ، ويشكل لم يكن ليخطر على البال عندما انبثقت الى حيز الواقع منذ نيف وثلاثين عاما . ويضيف ان تلك التغييرات قد حدثت دون ان يسببها او يصاحبها تعديل رسمي في الميثاق . وفي مقدمة الاسباب التي افرزت هذه التغييرات : سياسات الحرب الباردة وتصفية الدول الغربية لارتباطاتها الاستعمارية ، وظهور عدد كبير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، والتي تركزت جهودها حول تأكيد شخصيتها القومية المستقلة في المجتمع الدولي . الخ . ويستطرد الى القول بأن آثار التغيير قد امتدت في الواقع الى ثلاثة قطاعات رئيسية هي : ١ - التغيير في تشكيل أجهزة المنظمة ، ٢ - التغيير في علاقة مجلس الامن بالجمعية العامة في النواحي الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين ، ٣ - التغيير في ترتيب الاولويات بالنسبة لاهداف المنظمة ، نتيجة الاتساع في حجم عضويتها .

اولا - فبالنسبة للتغيير في تشكيل أجهزة المنظمة . يقول جودريش ان جهاز الجمعية العامة بالذات ، هو أكثر أجهزة المنظمة التي تناولتها آثار

قوات الأمم المتحدة . الخ ٢ وفي علاقة المنظمة بالدول الاعضاء ، فان الاساس في هذه العلاقة ، هو ان قرارات الأمم المتحدة ليس لها صفة الالتزام بالنسبة لهذه الدول ، والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة ، يتركز في دائرة القرارات التي يتخذها مجلس الامن لصيانة السلم الدولي ، وحتى لكي تصدر هذه القرارات ، فانها لابد ان تحظى بموافقة الدول الخمس الدائمة ، وهو نادرا ما يحدث .

وعلى الرغم من ان الأمم المتحدة لا تمثل سلطة فوق قومية ، وكذلك على الرغم من انها ليست اجماعا اختياريا من بين الدول المنضمة اليها ، فانها كمنظمة دولية ، لها شخصيتها القانونية الذاتية والمتميزة ، فمستولياتها قد حددها الميثاق واقترت بها الدول ، وهي تشتمل على أجهزة تقرر لها اختصاصاتها ، وتحددت طريقة تشكيلها ، كما تحددت القواعد والاجراءات التي يسلكها انجاز العمل فيها . ومن هنا ، فان القرارات التي تتوصل اليها هذه الأجهزة ، تكون لها بعض الآثار القانونية بالنسبة للدول الاعضاء ، ومن امثلة ذلك ، ان الجمعية العامة تتمتع ببعض السلطات في دائرة اتخاذ القرارات المتعلقة بانتخاب اعضاء الأجهزة او الوكالات المتخصصة التابعة لها ، وكذلك قراراتها فيما يتعلق بتحديد الميزانية السنوية للمنظمة وكيفية انفاقها ، والقرارات التي يمكن ان تتوصل اليها - بناء على توصية من مجلس الامن - في موضوع قبول الدول الجديدة في عضوية المنظمة . وينطبق هذا الوضع أيضا على مجلس الامن ، وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية .

ومن هذه النقطة ، ينطلق جودريش الى القول بأنه على الرغم من كل هذا التحديد والتخصيص الذي اشتمل عليه الميثاق ، سواء ما تعلق من ذلك بصلاحيات المنظمة الدولية وأجهزتها المختلفة ، او بسبل التعاون الدولي واجراءاته ، الا انه تحت ضغط الظروف والحاجات الدولية المتغيرة ، فان كل هذا يحتاج الى نوع من المراجعة واعادة التفسير ، وذلك اذا ما كان للمنظمة ان تواجه مثل هذا التحدي بدرجة أكبر من الفاعلية والايجابية . فالأمم المتحدة تعمل على حد قوله ، في عالم ديناميكي سريع التغيير ، ومن ثم ، فانه لكي يستطيع التنظيم العالمي ان يحتفظ لنفسه بالمقدرة على الاستمرار والتدعم ، فانه لابد ان يكون مرنا وقادرا على اعسادة تكيف اوضاعه في أكثر الاتجاهات ملائمة لأغراضه . وبعدها يدخل

أخرى فإن الضغوط التي تضعها مثل هذه الدول الصغرى والجديثة على مجلس الأمن يوسع من الفجوة ، كما حدث في الجمعية العامة ، بين علاقات القوة والنفوذ في داخله .

ثانياً - وبالنسبة للتغيير الذي طرأ على العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة في موضوع حفظ السلم والأمن الدوليين ، يقول المؤلف أن مناخ الحرب الباردة بكل ما تولد عنه من توترات حادة ومن أزمات عدم ثقة بين القوى الكبرى أدى إلى تعطيل مجلس الأمن عن ممارسة مسؤولياته في حفظ السلام على النحو الذي كان مقرراً له . ولعل الإسراف في استعمال حق الفيتو ، وتعذر الوصول إلى حلول وسط مقبولة تكون أساساً للتدابير الجماعية التي ينفذها مجلس الأمن في وجه التهديدات التي يتعرض لها السلم الدولي ، هي التي دفعت إلى إصدار توصية الاتحاد من أجل السلام في عام ١٩٥٠ والتي أعطت الجمعية العامة سلطة جديدة في هذا الأمر ، وذلك في الحالات التي يتعذر فيها على مجلس الأمن أن يتوصل إلى اتفاق . وكان التطبيق العملي الأول لهذه التوصية خلال حرب السويس في عام ١٩٥٦ ، ثم تأكد هذا الدور للجمعية العامة خلال أزمة الشرق الأوسط في عام ١٩٦٧ ، ومن وقتها أخذت سلطة الجمعية العامة هذه تتدعم وتستقر . وعلى الرغم من أن توصيات الجمعية العامة ليست بمنزلة قانوناً ، إلا أن صدور هذه التوصيات بأغلبية كبيرة ، يمنحها ثقلاً سياسياً لا يمكن التغافل عنه .

ثالثاً - بالنسبة للتغيير في ترتيب الأولويات في اهتمامات المنظمة نتيجة اتساع حجم العضوية فيها ، يقول جودريش أن من أبرز الاهتمامات الجديدة التي خلقها هذا التغيير ، الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنصيف الاستعمار ومحاربة التفرقة العنصرية وقد طغت كل هذه الاهتمامات على الهدف الأول الذي قامت من أجله الأمم المتحدة ، وهو صيانة السلم والأمن الدوليين . ثم يذكر أن هذه الأمور تقع كلها ضمن اختصاص الجمعية العامة ، وفي نصيب مسؤولياتها المباشرة ، ومعنى هذا أنه عندما تنشئ الجمعية العامة إلى مناقشة أي من هذه القضايا ، فإن كل دولة تتمتع بفرصة متكافئة في اظهار وجهة نظرها ، وبالمساواة في التصويت ، بغض النظر عن مدى قوتها ، أو نوع مصالحها ، أو حجم الامكانيات التي تسهم في تحقيق اغراض الأمم المتحدة .

باختصار يمكن القول وهذا كلام جودريش ، ان

التغيير ، ويأتى ذلك بالاساس نتيجة تضاعف عدد الدول الاعضاء فيها ، إذ أصبحت أغلبية اعضائها دولاً غير غربية ، ونامية ، وحديثة عهد بالاستقلال . ويضيف أن أكثر من ستمين في المائة من دول المنظمة ، هي دول افريقية وآسيوية ، وقد ترتب على هذا الوضع الجديد ، أن أصبح في مقدور هذه المجموعة من الدول ، أن توفر أغلبية الثلثين اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة في الجمعية العامة ، وهو ما يعنى في التحليل الأخير ، فقدان علاقة التناسب التقليدية ، أو على الأقل تدهورها ، بين عاملى القوة والنفوذ في الجمعية العامة : أو بمعنى آخر ، فإن التأثير الذي اعتادت القوى الكبرى أن تمارسه في المنظمة العالمية ، قد ضعف كثيراً عن ذي قبل .

وبالنسبة لمجلس الأمن ، يقول المؤلف ان المبدأ الذي روعى في الاختيار للعضوية عبر الدائمة في المجلس حتى أواخر الخمسينات ، كان يتمثل في ضرورة الحفاظ على تطبيق قاعده التمثيل الجغرافى العادل لمناطق العالم المختلفة ، غير ان ازدياد عدد الدول الافرو آسيوية على هذا النحو الضخم ، أدى الى مطالبة هذه الدول بالتوسع في تمثيلها داخل المجلس . وربما كان هذا السبب أكثر من غيره ، هو الذى انتهى بزيادة عدد المقاعد المخصصة للدول غير الدائمة في مجلس الأمن من ست الى عشر دول . وفى التوصية التى صدرت عن الجمعية العامة متضمنة هذا التعديل الجديد ، تقرر أن يعاد توزيع هذه المقاعد غير الدائمة على النحو التالى : خمسة مقاعد لآسيا وافريقيا ، ومقعد لاوريا الشرقية ، ومقعدان لأمريكا اللاتينية ، ومقعدان لاوريا الغربية والدول الأخرى . ومن هنا أصبح مبدأ التوزيع الجغرافى يعنى التمثيل الاقليمى ، ومغزى ذلك انه لكى تنتخب دولة في مجلس الأمن ، فإنها لابد أن تكون متمتعة بتأييد المجموعة الاقليمية التى تنسب اليها .

ومثل هذا الاتساع في حجم العضوية غير الدائمة داخل مجلس الأمن يؤدي كذلك ، وبصورة أو أخرى الى اضعاف تأثير الدول ذات المقاعد الدائمة على مايجرى داخله . وقد ساعد على هذه النتيجة ايضاً ، انه بينما كان يشترط الميثاق فى السابق ضرورة ان تحصل القرارات التى تتخذ بخصوص المسائل الاجرائية أو الموضوعية على موافقة الدول الخمس الدائمة ، فإنه مع التعديل الجديد ، أصبح يكفى لصدور قرار فى إحدى المسائل الاجرائية ، الحصول على موافقة تسع دول فقط دون اشتراط موافقة الدول الدائمة . ومرة

بذلتها الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام ، والتي تمت أساسا عن طريق الوجود بلجان للمراقبة العسكرية أو بقوات طوارئ دولية في بعض مناطق التوتر والصراع المسلح في العالم «فلسطين» كشمير ، حرب السويس ، أزمة الكونغو ، الحرب الأهلية في قبرص .. الخ . ويلاحظ إلى الاعتراض الذي كان منذ أثاره الاتحاد السوفيتي حول دستوريته الاجراء المتعلق بتشكيل قوة الطوارئ الدولية أثناء حرب السويس ، بسبب صدوره عن الجمعية العامة وليس عن مجلس الأمن ، ويقول أنه عندما وافقت مصر على قبول هذه القوة الدولية في أراضيها ، فإن الاتحاد السوفيتي لم يشأ أن يدفع اعتراضه إلى النقطة التي تؤدي إلى تعويق هذه القوة عن أداء مهمتها ولكن عندما نشبت أزمة الكونغو في سنة ١٩٦٠ ، وتعدر الوصول إلى قرار مجلس الأمن ، وأحيلت المشكلة إلى الجمعية العامة لبحثها هنا دفع الاتحاد السوفيتي مرة أخرى ، بعدم اختصاص الجمعية العامة في الموضوع . ثم برز التحدي السوفيتي بصورة أقوى عند مناقشة كيفية تحويل عمل هذه القوة الدولية ، وكان من رأى الاتحاد السوفيتي ، الذي انضمت إليه فرنسا وبعض الدول الأخرى ، أن مجلس الأمن وحده هو الذي كان له حق مناقشة تلك الأمور لأن القرار الخاص بتشكيل قوة عسكرية دولية كان من سلطته وليس من سلطة الجمعية العامة ، ولم تكن الولايات المتحدة ومؤيدوها من هذا الرأى الذي أبدت اعتراضها عليه .

وقد أدت الخبرة المتزايدة للأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام ، إلى استقرار بعض المبادئ العامة التي تحكمها والتي أصبحت الدول تقبل بها دون نزاع ، من ذلك المبدأ الذي يقول بأن هذه العمليات لا يمكن أن تنفذ إلا إذا حظيت بالموافقة المسبقة من جانب أطرافها المعنيين وفي الواقع أن هذا المفهوم تختلف عما نصت عليه في الأصل المادة ٤٢ من الميثاق التي منحت مجلس الأمن حق اتخاذ القرار الخاص بتشكيل قوات عسكرية دولية ، وأرسالها إلى مناطق الصراع دون اشتراط الحصول على مثل هذه المواقع المسبقة كذلك استقر العمل بالمبدأ الذي يقول أن مشاركة الدول في مثل هذه التدابير الدولية الجماعية ، إنما هي عملية اختيارية ، لا يمكن أن تتم ضد إرادتها ، أو أن تكلف بها ضد إقناعها . وبالمثل فإنه لا يحق للقوة الدولية أن تبقى في أراضي إحدى الدول في الحالات التي تسحب فيها موافقتها على هذا البقاء ، وإنما يتعين

الجمعية العامة نتيجة التغييرات السابقة مجتمعة ، أصبحت تحتل مركز الصدارة في المنظمة كلها ، وذلك بالنظر إلى المهام والمسؤوليات الجسيمة التي القيت على عاتقها ، والتي هي في حالة من التضخم المستمر .

ومن ذلك يبدل المؤلف إلى تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين سيفون أن هذا الهدف بالذات ، كان على رأس المسؤوليات التي قامت الأمم المتحدة على تحقيقها ، وقد انيطت هذه المهمة أساسا بمجلس الأمن . وقد تعددت السبل التي اقترحها الميثاق لبوع هذه الغاية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : معهد الدول الأعضاء - لا يمنع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة ، والتعهد بالعمل على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية . ودعوة الدول إلى تنظيم سباق التسلح وإلى المشاركة في مسئولية تنفيذ التدابير الجماعية على النحو الذي يكفل معاقبة العدوان وأحياء أثاره الدولية ... الخ .

وبعد هذا يستعرض المؤلف أسس نظام الأمن الجماعي الذي اصطلحت الأمم المتحدة بتطبيقه ، ويسير إلى الصعوبة الرئيسية التي أعاققت تنفيذه في صورته فعالة والتي تمثلت في الخلافات الحادة بين الاتحاد السوفيتي من ناحية وبين الدول الأخرى الدائمة في مجلس الأمن من ناحية أخرى . وكان ذلك الوضع وراء عدم افتتاح الولايات المتحدة والدول الغربية بفاعلية المجلس كأداة قادرة على تدعيم احتمالات السلم والأمن في العالم ، ومن ثم فقد كان الاختيار المطروح أمامهم يتمثل في أحد بديلين :

١ - أما استخدام حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس الذي حفلته المادة ٥١ من الميثاق ب - وأما التحول بمركز التقل في عمليات حفظ السلام من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وهذا بدا البديل الأول أكثر قبولا وواقعية بالنسبة لهذه الدول ، وكان ذلك بمثابة الأساس في إقامة حلف الأطلسي في أبريل عام ١٩٤٩ . ثم بدا التفكير في استخدام البديل الثاني أيضا خلال الحرب الباردة . وكانت نقطة البدء في ذلك ، هي إصدار توصية الاتحاد من أجل السلام بالصورة التي سبقنا الإشارة إليها ، والتي خلصت الأمم المتحدة من المازق الذي كان قد وصل إليه الوضع في مجلس الأمن ، نتيجة تعذر الاتفاقية بين أعضائه الدائمين . ويشير جودريش إلى الجهود الكبيرة التي

أن تسحب على الفور وقد حدث هذا في عام ١٩٦٧ عندما طالبت مصر بسحب قوة الطوارئ الدولية منها ، وقام السكرتير العام للأمم المتحدة بتلبية هذا الطلب دون إبطاء .

ومن المبادئ الأخرى التي استقر العمل بها ، أن استخدام هذه القوات العسكرية الدولية تكون تحت التوجيه والرقابة . المباشرة للسكرتير العام الذي يكون محكوما في أدائه لمهامه ، بالتوجيهات التي يلقاها من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة . ويقول جودريش أن السبب وراء تكليف السكرتير العام هذه المسؤولية ، يرجع إلى عاملين : أولهما أن الميثاق قد نُس صراحة على أنه في الحالات التي يقوم فيها مجلس الأمن أو الجمعية العامة بتفويض جانب من السلطة المخصصة لأي منهما ، فإن هذا التفويض يكون مركزا في السكرتير العام دون سواه ، ويشانهما ، أن السكرتير العام بحكم استقراره في منصبه ، وبحكم الخبرة والدراية الدبلوماسية الواسطة السعة التي يتمتع بها ، وأيضا بحكم وجود أجهزة من الإداريين والفنيين الذين يمكنهم بذل العون الضروري له ، كل ذلك يجعله أجدر من يمكن أن تفوض اليهم هذه السلطة ، واقدروهم على تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها .

أما المبدأ الآخر المستقر فيتمثل في أنه عند قيام هذه القوة الدولية بعملها ، فإنها يجب أن تسلك مسلكا حياديا ، وأن تتجنب اقحام نفسها في خضم الخلافات السياسية التي تفصل بين الأطراف المتنازعة .

ويقول جودريش إن أهم التحديات اطلاقا التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ عمليات حفظ السلام ، هو التمويل ، وفي هذا الصدد فإنه تم التأكيد على مبدئين أساسيين ١ : - أن التكاليف المالية لهذه العمليات تعامل كنفقات للمنظمة يجب أن تتحملها الدول الأعضاء على النحو الذي تعينه الجمعية العامة ٢ - يكون لمجلس الأمن وحده السلطة النهائية والكاملة في شأن تحديد الكيفية التي يتم بها هذا الانفاق .

ولا يخفى أن مبدأ المسؤولية الجماعية في تمويل عمليات حفظ السلام قد ووجه باعتراضيين فالانحد السوفيتي كان من الرأي الذي يقول بأن السلطة المختصة بتحديد كيفية الحصول على النفقات ، إلزامه لعمل هذه القوات الدولية ، هي مجلس الأمن وليس الجمعية العامة أما فرنسا فقد تذرعت بالحجة التي تقول أنه سادمت هذه العمليات اختيارية في طبيعتها ، أنها تعتمد على موافقة

الدول المعنية بها ، فإن المشاركة المالية والعسكرية يجب أن تكون اختيارية في الأخرى وعندما فشلت الجمعية العامة في حسم المشكلة ، لجأت إلى محكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها في الموضوع ، وجاء رأي المحكمة مؤيدا مبدأ المسؤولية الجماعية ، في التمويل . ولم يستطع هذا الرأي أن يغير من اتجاه الدول المعارضة التي ظلت على اقتناعها وقد تبع هذا ، أن شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة أنيط بها البحث في مختلف جوانب عمليات حفظ السلام ، وفي مقدمتها مسألة التمويل ، ولم تنته اللجنة بعد إلى أية نتائج مقبولة بصورة عامة وعلى العموم فإن القاعدة المعمول بها حتى الآن هي أن مشاركة الدول في نفقات هذه القوات الدولية تتحدد بنسبة الانصبة التي تسهم في الميزانية السنوية للأمم المتحدة .

ومن هذا الموضوع ، ينتقل المؤلف إلى البحث في الانجازات التي أمكن للأمم المتحدة أن تحققها في مجال حماية حقوق الإنسان ، ويقول إن ذلك تمثل أولا في إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو الإعلان الذي لم يؤكد فقط على ضرورة احترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد في كل مكان من العالم ، بل تجاوزها إلى دائرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كذلك . ولكنه يقول إن الأمم المتحدة صادفتها عدة مشكلات فيما يتعلق بكيفية جعل الدول تنفذ بتطبيق هذه المواثيق ، وكفالة الظروف التي تساعد على احترام الحقوق والحريات الأساسية التي تضمنتها . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة لمشكلة التفرقة العنصرية ، مثلما هي الحال مع حكومة جنوب افريقيا ، التي تطبق سياسات الإبارتهد التي تقوم على تكريس هذه المشكلة ، وتعميق آثارها اللاإنسانية . ويقول جودريش إن ما يعجز المنظمة الدولية عن غرض الاحترام الواجب لمواثيق حقوق الإنسان ، هو عدم وجود اتفاق دولي عام حول طبيعة العقوبات التي يتعين اتخاذها في مواجهة الدول التي لا تتقيد في سلوكها بمثل هذه المواثيق ، خاصة وأن الدول المتمردة تتعلل بسبب السيادة الذي يجعلها حرة في أن تقبل أو ترفض مثل هذا الالتزام الأخلاقي . ويخلص من ذلك إلى القول بأنه قد وضح من تجربة السنوات الماضية ، أنه ليس في مقدور الأمم المتحدة أن تفعل الكثير في هذا الخصوص ، وكل ما يمكنها أن تقوم به ، هو أن تمارس نوعا من الاقتناع الأخلاقي والسياسي للدول التي تنتهك هذه القيم الإنسانية ، مما قد يضطرها في النهاية إلى التراجع عن مسلكها هذا . ويضيف

لازم من شروط مقدرتها على التوصل الى الدرجة القصوى من الفاعلية والتأثير . ثم يلخص احتمالات المستقبل واتجاهاته على النحو الآتي :

١ - أنه بالنسبة لأجهزة المنظمة ، فإن الجمعية العامة ستستمر في أداء دورها كمؤتمر دولي واسع ، وكساحة لإبداء مختلف الآراء ووجهات النظر ، بأمل التوصل من خلالها في النهاية الى اتفاق عام حول المسائل التي تهم المجتمع الدولي ككل . وأما مجلس الأمن الذي أعاقته خلافات القوى الكبرى في الماضي عن النهوض بمسئوليته على النحو المفروض ، فإنه يمكن أن يستعيد جانباً كبيراً من ثقته الضائع في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، وذلك فيما إذا اتفقت هذه القوى فيما بينها على الفائدة المشتركة التي يمكن أن تؤل لها من وراء تدعيم هذه السلطة . ولكن هذا الاحتمال بالذات يبدو بعيداً عن التحقيق . مع الاتساع الذي طرأ على حجم العضوية غير الدائمة في المجلس ، وبسبب الفجوة التي نشأت وتعمقت بين القوة العسكرية للدول الكبرى ، وبين النفوذ الدبلوماسي الذي تتمتع به داخل المجلس .

كذلك فإنه لا يبدو أن دور السكرتير العام سينمو ويتدعم بالدرجة التي تجعل منه مركز القيادة التنفيذية العليا في المنظمة ، لأن ذلك سيتطلب إجراء تعديل جوهري - وهو احتمال مستبعد في اتجاه الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول التي تصر على إبقاء هذا الدور محدوداً في إطار معين وبخاصة إزاء مسائل السلم والأمن الدوليين .

٢ - أنه من المستبعد أن ينتج عن التحسين في العلاقات الأمريكية السوفيتية ، تنشيط لفاعليات أجهزة الأمم المتحدة المختلفة ، لأسباب ما تعلق من ذلك بعمليات حفظ السلام ، بل أن العكس هو الأقرب تماماً الى الاحتمال فقد يؤدي هذا التقارب الى اقتناع القوتين العظميين بالمصالحة المشتركة التي يمكن أن تعود عليهما من خلال اتباعهما وسيلة التشاور والتباحث خارج نطاق المنظمة العالمية ، ومن ثم يكون استخدام المنظمة العالمية بالنسبة لهما ، مقصوراً على اتخاذها كأداة ، مجرد أداة ، للتصديق على المقترحات التي يتوصلان إليها في دائرة العلاقة الثنائية البحتة فيما بينهما .

٣ - أنه على الرغم من أن عمليات حفظ السلام تمثل حتى الآن إنجازاً قيمياً من إنجازات الأمم المتحدة ، إلا أنه من المشكوك فيه أن تستمر في أداء هذا الدور على نفس المستوى من الفاعلية مستقبلاً . ويبدو ذلك واضحاً على احتمال حدوث

أن مجرد اهتمام الأمم المتحدة بقضية حقوق الإنسان ، يمثل تقدماً ملحوظاً في فكر التنظيم الدولي وسلوكه ، إذ لم تعد المنظمة الدولية مشغولة فقط بتوفير أسباب الأمن والسلام للدول ، بل أصبحت معنية بتأكيد حقوق الإنسان في كل مكان ، واعتبار ذلك واقعا ضمن صميم مسئوليتها الأدبية والأخلاقية .

وفي فصلين آخرين ، يتعرض المؤلف لقضية تصنيف الاستعمار ، وللمجهودات التي بذلتها الأمم المتحدة في سبيل النهوض الاقتصادي والاجتماعي للدول الاعضاء فيها ، وهو يؤكد على النتيجة الايجابية التي انتهت اليها المنظمة العالمية في كل منهما .

ثم يعالج المؤلف في فصل آخر ، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمقابلة التحديات الخطيرة التي يواجه بها التطور التكنولوجي العالم في الآونة الراهنه . ويجمال المؤلف الأسباب التي تخلق تحديات التكنولوجيا هذه في الاتجاه نحو التوسع في التطبيقات المدنية للطاقة الذرية ، بكل ما يمكن أن يتولد عن هذا الاستخدام من آثار ومضاعفات جانبية ، يساعد عليها أن العديد من هذه الدول ، لا تتوفر لديها الخبرة أو القاعدة العلمية القادرة على توقي هذه المضاعفات ، وابتداع الحلول الملائمة لها . ويضيف الى ذلك ، المشكلات الناتجة عن عمليات استكشاف الفضاء الخارجي . والحاجة الى توجيهها توجيهاً سلمياً بحثاً ، ثم هناك ايضاً المشكلة الأخرى التي تتصل بمدمع الذرة من تلويث قاع البحار والمحيطات بتحريك أسلحة نووية فيها ، وذلك حتى يمكن استغلال هذه البحار والمحيطات ، كموارد مهمة للماء والغذاء في العالم ، وهكذا .

ومن هنا وكما يقول ، تولد الدافع الى عقد مؤتمر ستكهولم في عام ١٩٧٢ لبحث حول كيفية حماية البيئة الإنسانية في العالم من أخطار التلوث . وقد أحرز المؤتمر نجاحاً ملموساً في مهمته إذ ضم ما يزيد على ألف ومائتين ممثل عن ١١٢ دولة ، أوصى المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامة مجلس محافظين يكون مسئولاً عن برامج البيئة ، وإنشاء صندوق لتمويل الاختياري لهذه البرامج . وقد وافقت الجمعية العامة بالفعل على معظم المقترحات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمر خلال دورة انعقادها في عام ١٩٧٢ .

وفي الفصل الأخير الذي أطلق عليه المؤلف « نظرة الى المستقبل » ، يقول أنه بسبب التطورات الدولية السارية ، فإن الأمم المتحدة قد اقتربت كثيراً من العالمية في عضويتها ، وهو شرط

خلافات حادة بين القوى الكبرى ، وانجاء بعضها الى افتعال عراقيل في طريق تشكيل هذه القوات الدولية ، او اعاقاة ادائها لمهامها .

٤ - انه بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان وتصفية الاستعمار ، فإن كل الدلائل تشير الى ان جهد الامم المتحدة فيهما سيزداد قوة وايجابية .

٥ - ان المشكلة التي يبدو انها ستستحوذ على اهتمام المنظمة العالمية في السنوات القادمة هي المشكلة الناتجة عن تزايد اعتماد الدول على بعضها بعضا في موضوع التعاون العلمي والتكنولوجي . ومن المتوقع ان تدفع بها هذه المشكلة التي اقامة اجهزة ووكالات متخصصة جديدة ، تستطيع ان تجابهها وتوفر الحل الملائم لها . وقد يتخذ هذا التعاون من خلال الامم المتحدة ، شكل انشاء ترتيبات اقليمية محددة ، او ترتيبات تكون عضويتها وقفا على الدول المعنية مباشرة بهذه المشكلة . ولكن ، وكما اوضحت التجربة ، فإن المدخل الى حل هذه المشكلة على وجه الخصوص ، يجب ان يكون عالميا ، وليس اقليميا او محدودا .

٦ - وأخيرا فإن أهمية الدور الذي تقوم به الامم

المتحدة في السنوات القادمة ، ترتبط الى ابعده حد - وهو ما اكدته كل تجارب التنظيم الدولي في الماضي والحاضر - بمدى التأييد الذي ستوفره القوى الكبرى لها . فهذا التأييد ، أكثر من أي شيء آخر ، هو الذي سيضمن للمنظمة ان تمارس دورها كعامل أساسي وفعال في العلاقات الدولية . ومن خلال هذا الدعم لدور الامم المتحدة ، يمكن للدول الكبرى ان تخدم مصالحها أيضا في إطار من الفهم الواعي المستنير ، وبأنوع من النظرة البعيدة المدى وبعد ، فإن هذا الكتاب « الامم المتحدة في عالم متغير » للاستاذ ليساندا جودريش يقدم صورة تفصيلية دقيقة للامم المتحدة ، كتظيم دولي عالمي ، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها . واذا كان الكتاب يتحلى بروح الموضوعية والحياد العلمي ، وبقوة المنطق وسلاسة العرض والترتيب ووضوح الأسلوب ، فإن هذا كله ليس بكتير على استاذ باحث يتمتع بمكانة علمية مرموقة في مجال تخصصه . والكتاب بصورته هذه ، قراءة لازمة لكل من يريد التعمق في دراسة الامم المتحدة ، باعتبارها اكبر التجارب وأعظمها في تاريخ التنظيم الدولي حتى الآن . ■

د . اسماعيل صبرى مقلد

المؤلفات العربية السياسية

وأوافق ايضا المؤلف على التحليل الفلسفي الرائع الذي جاء في الفصل الثاني من كتابه والذي جعل عنوانه : « الحوار المجرد » .

ولكنني لا أوافق على كثير مما جاء في الفصل الثالث من الكتاب وعنوانه : « الحوار من خلال حياة مشتركة » ، فعندما تتبع عناصر الحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين في مصر ، تفادى ذكر العناصر المعوقة للحوار ، وكأنها لا توجد . فكيف نستطيع ان نتكلم عن حوار ما ، دون ان نتعرض لمعوقات هذا الحوار التي اختلفت باختلاف العصور ، وباختلاف أهواء الحكام ، وباختلاف الظروف الاقتصادية التي احاطت بالبلاد ؟ ثم كيف نستطيع ان نتكلم عن مصر الحديثة ، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، بمعزل عن الدول العربية المجاورة لها ، والمرتبطة بها ، والمتكاملة معها ؟ هل يعقل ان يصدر كتاب في منتصف ١٩٧٦ عن الحوار بين المسلمين والمسيحيين ، دون ان نجد سطرا واحدا عما يجري في لبنان ؟

وثمة ملاحظة أخرى ، وهي انه ، في رأى المؤلف ، لا حوار حقيقى الا بين المسيحية والاسلام . أما الحوار بين المسيحية واليهودية ، أو بين الاسلام واليهودية ، أو بين

الديان : الحوار بين الاديان
المؤلف : د . وليم سليمان
الناسر : الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - ١٩٧٦

قرأت باعجاب كتاب الزميل العزيز الدكتور وليم سليمان ، وكما يقول الاستاذ الدكتور عبد العزيز كامل ، الذي تفصل بتقديم الكتاب ، مؤكدا بذلك ابعاد الحوار من الفاحية التطبيقية : « فأننا قد نتفق مع الدكتور وليم سليمان وقد لا نتفق ، والامر قبل كل شيء وبعده امر حوار مستمر ، والحوار لا يعرف الكلمة الاخيرة » .

أخنى أتفق مع المؤلف في شرحه لقطر نظرة الغرب الى المذاهب والاديان غير الغربية . سواء كانت مسيحية أو غير مسيحية ، لاسيما أن هذا التطور يلزم مرحلة تصفية الاستعمار الاوربي في افريقيا وآسيا .

القرن الرابع عشر أعد ماريثو ساندونق من البندقية عدة خرائط ذكر فيها لأول مرة دير سانت كاترين . ويذكر المؤلف بهذه المناسبة أن ماريثو هو أول من وضع في كتابه خطة للاستعمار الأوربي لاستعمار مصر . ففي كتابه المهدى إلى البابا الكاثوليكي بروما سنة ١٢٢١ اقترح على الدول المسيحية احتلال مصر نظرا لموقعها الجغرافي ووضع كذلك خطة جهرها :

• احكام الحصار الاقتصادي على مصر لمنع البضائع الواردة من الهند من المرور فيها .

• نقل سير القوافل إلى طريق العراق وسوريا .
وتكون النتيجة لذلك هي عزل مصر نهائيا حتى لا تتمكن من القيام بأي نشاط تجاري . وبعد انقضاء مدة مقدرة بثلاث سنوات تكون مصر فقدت ثروتها واصبحت على حافة الافلاس . ولا يبقى بعد ذلك سوى اعداد جيش مكون من ١٥ ألف جندي من المشاة مع ٢ آلاف من الفرسان للنزول إلى مصر وغزوها تحت حماية الاسطول .

وبعد ان يقدم الكتاب وصفا تفصيليا لسيناء من حيث الطبيعة الجيولوجية والزراعة والحيوان ينتقل إلى دراسة السكان حيث يسجل عرضا للملح السكان الاصليين من البدو والقبائل وعاداتهم وتقاليدهم والقوانين التي تحكم مجتمعهم .

وبعد ذلك يعرض الكتاب رحلة التاريخ ابتداء من العصر الفرعوني حتى اليوم وتبدأ بتسجيل حقيقة أن مصر استقلت معادن سيناء منذ أكثر من ٣ آلاف سنة قبل الميلاد . ويتضح من هذه المرحلة أن مصر جعلت من سيناء أرضا مكملة لها منذ مهد التاريخ . وأنه قد حدث امتزاج كامل بين بدو سيناء وممثلي الإدارة المصرية منذ خمسة آلاف سنة ، وتجسم هذا الامتزاج في تشخيص الالهة والازدواج في طقوس الديانة والعبادة . وتأكيدا لهذه الحقيقة نجد أن أقدم أثر مصري في سيناء معروفه إلى الآن هو ما سمي « بصخرة سمرخت » وهو سبع ملوك الاسرة الاولى . ثم يمضي الكتاب معدادا للآثار الفرعونية التي عثر عليها في سيناء وهي دليل مادي ملموس على أن سيناء مصرية منذ فجر التاريخ .

ومن هذه الحقيقة وهي الدليل المادي على الوجود يتعرض المؤلف لقضية بالغة الأهمية وهي البحث عن أسس تاريخية لاساطير اليهود عن سيناء وخاصة ما سمي برحلتهم في سيناء وتغريبهم منها أربعين عاما . ويقول المؤلف أنه من الأمور المحيرة خلق شبه الجزيرة من كل أثر من الآثار التي تعبر عن تقديس المكان الذي تلقى العبريون فيه الوصايا ونواميس شريعتهم » .

ويسجل المؤلف حقيقة بالغة الأهمية وهي أن المصادر التاريخية باستثناء التوراة خالية من كل نص . حتى المؤرخ اليهودي فلافيوس جوزيف الذي عاش في القرن الاول من الميلاد لم يضيف كلمة واحدة إلى التفاصيل التي وردت في التوراة ، بل ولم يبال بتحديد الامتساكن الجغرافية . وكل شيء يدل على أنه كان يجهلها . ويشير ذلك سؤال حول حقيقة خروج اليهود فعلا من مصر أم أن القصة لا تزيد عن أسطورة . . .

فالغريب أن الآثار المصرية العديدة من عهد الهكسوس ومن العهود السابقة واللاحقة خالية من أية إشارة إلى هذا الموضوع . وغير صحيح أن المصريين كانوا يسجلون

البوذية والمسيحية ، أو بين الهندوكية والاسلام ، فإنه حوار هامشي ، لم يحظ باهتمام المؤلف ، على الرغم من أن هذه الديانات غير السماوية ، تمثل الاغلبية الساحقة من شعوب العالم ، والمسيحيون والمسلمون في خاتمة المطاف ، ليسوا الا أقلية . . . لذلك كان يستحسن أن يغير عنوان الكتاب ، ليحمله اسما على مسمى ، فيكون عنوانه الحوار المسيحي الاسلامي ، وليس الحوار بين الاديان .

وهناك ملاحظة هامشية أحب أن أذكرها ، عندما يتكلم المؤلف عن مجلس الكنائس العالمي في صفحة ١٥ من كتابه ، فإنه يفرد له سطرين ، مفترضا أن القارئ يعرف عن هذه المنظمة الدولية الكثير .

و « بعد » ، فإن هذه الملاحظات ، لا تقلل من اصاله كتاب الدكتور وليم سليمان ، ولا عمقه الفلسفي والديني ، ولا كونه من أوائل الكتب التي صدرت بالعربية ، وتعرضت لهذه القضية المصيرية .

د . بطرس بطرس غالي

الكتاب : سيناء المصرية . . عبر التاريخ

تأليف : ابراهيم أمين غالي

الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ١٩٧٦

يقدم الكتاب رحلة علمية مع سيناء على مدى آلاف السنين ويقدم خلالها عشرات من الوثائق التاريخية وهي توضح مدى الجهد الحقيقي الذي بذل في هذه الدراسة .

يبدأ الكتاب بتحديد جغرافية سيناء التي تتحدد بمثلث ترتكز زواياه الثلاث على رفح وبور سعيد ورأس محمد . فيمتد الضلع الشمالي من بور سعيد إلى رفح مسافة تزيد قليلا عن ٢٠٠ كيلو متر ، بينما يبلغ محيط سيناء كله ١٢٠٠ كيلو متر منها ٢٠٠ على البحر الأبيض المتوسط مع ٢٦٠ كيلو مترا بمحاذاة قناة السويس غير ٢٤٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج السويس ثم ١٦٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج العقبة ثم ٢٤٠ كيلو مترا في الخط الفاصل الشرقي . وتبلغ مساحة سيناء في مجموعها ٤٠ ألف كيلو متر مربع . ويستعرض المؤلف الجبال والوديان والزراعة والحيوانات في سيناء .

ويذكر المؤلف أن المنطقة لم توضع لها خريطة الا ابتداء من القرن الثاني الميلادي باستثناء خريطة السواحل . وأن أول محاولة معروفة لنا لعمل خريطة شبه جزيرة سيناء ترجع إلى القرن الثالث سميت بلوحة بوتنجر ومرجودة بدار الكتب بفيينا .

ولم تنشر أي خريطة جيولوجية لمصر قبل سنة ١٨٣٨ وهي خريطة روسبيرج وإن كانت كثيرة الأخطاء . وفي

انتصاراتهم فقط لأن هناك آثارا كثيرة حول عهد الفوضى والاحتلال التي تعرضت لها مصر .

ويمضي المؤلف مع تفاصيل الاساطير اليهودية كما سجلتها التوراة ومناقشة علماء التاريخ لها مما ينضج معه التخطيط الشديد في التاريخ . فتواريخ العهد القديم لا تتمشى مع التاريخ المعروف . كما يقع الخطأ أيضا في الطريق الذي سلكه اليهود بعد الخروج من مصر . ونتيجة التخطيط يستحيل تحديد خط سير الخروج جغرافيا . ومما يحير الباحث أن العهد الاغريقي ثم الروماني بل ورجال الدين اليهود لم يكلفوا أنفسهم مشقة الكلام في هذا الموضوع بأكثر مما جاء في التوراة .

فإذا كانت الحقيقة أنه لا التاريخ ولا الاماكن الجغرافية تنطبق على طبيعة ما جاء في العهد القديم فهل خط السير يوحى بأن مثل هذا العبور قد وقع فعلا ؟

وينقل الكتاب بعد ذلك لمرحلة تاريخية أخرى لسيناء وفي المرحلة المسيحية فيقرر أنه عند انتشار المسيحية في الشرق عادت ذكرى موسى إلى التقديس وامتلات شبه الجزيرة من جديد بشخصية المصلح ونحمل الآن اسمه أماكن كثيرة في سيناء مثل عيون موسى وحمام موسى وجبل موسى وبلاد التيه التي تقضى التقاليد عند العرب بأنها الصحارى التي تاه فيها بنو اسرائيل .

وسيج الخيال عند الاقدمين إلى حد أن لقبوا نوعا من السمك باسم موسى وهو السمك المعروف في سوريا بالمر . وهو مسطح البطن كأنه شطر إلى قسمين .

واخذت أرض الميعاد في العهد الجديد معنى آخر فأصبحت حيث سيتقابل المؤمنون بعد الحياة الزائلة المليئة بالالام والهموم للتمتع بالسعادة الابدية . ومن هذا المنبر الروحاني فتحت أمام تاريخ سيناء صفحة جديدة وتحولت بعد انتصار المسيحية إلى مكان مقدس يحج إليه المؤمنون في الوقت الذي أحجم فيه اليهود عن مسامرة الحركة العقائدية وابتعدوا عنها كأن شبه الجزيرة لا تمثل شيئا في تاريخ دينهم أو في تراثهم العقائدي .

وقد استعادت سيناء أهميتها في المسيحية مع حركة الترميز التي انتشرت إلى حد أن قدرها بعض العلماء بجوالي ١٠ في المائة من مجموع سكان مصر من الذكور . وأمام ما تعرض له الرهبان من مخاطر اعتداءات البدو ظهرت فكرة بناء دير يكون حصنا لرجال الدين . فسافر وفد منهم إلى القسطنطينية حيث التمس من الامبراطور جوستينيان بناء حصن مزدوج الأغراض منها تأمين الطريق من العقبة إلى مصر من ناحية وحماية الرهبان من شر الغزوات من ناحية أخرى . وقد تم بناء الدير سنة ٥٤٥ وفي الدير وثيقة مؤرخة عام ٥٣٠ قيل أنها الطلب الذي قدمه الرهبان إلى الامبراطور . وقد نقل المؤلف نص هذه الوثيقة . وتعرض بعد ذلك للروايات المتعددة لقصة تسمية الدير والوصف التفصيلي للدير نفسه مع صورة كبيرة له .

وانتقل الكتاب بعد ذلك إلى الفتح العربي لمصر عن طريق سيناء ويشير إلى أنه ليس هناك أي دليل على أن العرب أقاموا حصونا في سيناء مما يدل على أن السكان الاصليين اندمجوا بدون قتال في النظام الجديد ، كما لم تصطدم جيوش المسلمين بأية مقاومة من جانب الهيئة الوحيدة المنظمة التي يعمل لها حساب في تلك البقاع وهي

دير سانت كاترين ، ثم عرض المؤلف وضع الدير في العهد الاسلامي وناقش عددا من الوثائق الاسلامية التي تعرضت لذلك . ونمضي رحلة الكتاب مع سيناء إلى الحروب الصليبية ثم العصر المملوكي ثم الاحتلال التركي لتصل إلى تاريخ سيناء في القرن ١٩ .

فبعد احتلال بونابرت لمصر في سنة ١٧٩٨ تغير وضع سيناء تغيرا جوهريا فأصبحت فاصلا بين الدولة العثمانية والادارة العسكرية الفرنسية بمصر ، وبرزت من جديد أهميتها الاستراتيجية للمنطقة . وقد انتهت الحملة الفرنسية بقيادة كليبر إلى اتفاق صلح عقد في مدينة العريش يسمح للفرنسيين بالجلء إلا أن شروط بريطانيا فرضت على الجيش الفرنسي الحرب من جديد إلى أن تم الجلاء عن مصر في أكتوبر سنة ١٨٠١ . وخلال تلك السنوات الثلاث تركت آثارا عميقة . وقد اهتم كليبر بحماية دير سانت كاترين وتوفير كل وسائل الأمن له . إلى أن تولى محمد علي ولاية مصر وفي سنة ١٨٢٦ قام ابراهيم باشا بغزو سوريا ولذلك قامت الادارة المصرية باعداد سيناء لتكون طريقا ممهدا للمواصلات بين القطرين ، فقامت بترميم كثير من الابار وتعيين حراس عليها وانشاء بريد منظم بين غزة ومصر إلى أن تجمعت أوروبا على محمد علي وهزمته فقام السلطان بتوليته على مصر . وقدم المؤلف عرضا لقرار السلطان الذي أرفق به خريطة تبين حدود مصر وواضح منها أن سيناء جزء من مصر والتي تعرض الكتاب لوصفها في ظل خلفاء محمد علي .

والواقع أن القرن ١٩ كان بادرة للبحث العلمي الدقيق بخصوص سيناء سواء من الناحية الطبوجرافية أو من الناحية الاثرية .

فقد اتجه فريق من العلماء إلى التعرض للتفاصيل التاريخية الواردة في التوراة . وسرعان ما نقض ما ورد بها بخصوص سيرة شعب اسرائيل ومال فريق آخر إلى عدم التماهي في النقد مدفوعا إلى الرغبة في تفسير نصوص التوراة بأن أسماء الاماكن قد تغيرت . ومنذ القرن ١٧ كان ديلا فال أول من لفت نظر العلماء إلى الكتابات المحفورة على الصخور ولكن الاهتمام بحل الغازها يبدأ إلا في القرن ١٩ . وفي مطلع القرن اهتم رجال البحث أيضا بالعلوم الاسلامية ولاحظوا التناقض الكامل بين النظرية اليهودية والنظرية الاسلامية بخصوص اسطورة الخروج . وكان دير سانت كاترين مصدر الثروة العلمية لتفسير الكثير مما غمض . وبدأت البعثات العلمية تدرس جيولوجية سيناء . ونشرت دراساتها في أكثر من كتاب .

ومع بداية عهد الخديوي عباس حلمي الثامن ظهرت الازمة حول سيناء التي بدت أهميتها تتزايد بعد فتح قناة السويس مما لفت نظر الباب العالي إليها فأراد أن يفصلها عن مصر . وفعلًا جاء فرمان تولية عباس خديوي على مصر مختلفا عن غيره حيث أدخل الباب العالي تعديلا على حدود مصر ولكن التدخل البريطاني اثناء الاحتلال البريطاني لمصر منع تحقيق أهداف الباب العالي . وقدم المؤلف عددا من الوثائق التاريخية التي تتعلق بتأييد الموقف المصري وانتهت الازمة بالاعتراف بأن سيناء تدخل ضمن ولاية عباس .

وقد عرض المؤلف للنص القانوني الذي أعدته الصهيونية ويشمل ١٤ بندا وذلك لمشروع استقلال سيناء للصهيونية . وهو ما يستحق الدراسة والشامل بالفعل . وقد بعث بطرس باشا غالي وزير الخارجية المصرية خطابا قدم الكتاب صورة زكوغرافية له يعلن فيه وزير الخارجية المصري رفض المشروع الصهيوني بشكل قاطع . ووضع شروطا أهمها أن من يريد البقاء في سيناء فعليه أن يقبل كتابة أنه من رعايا الدولة العلية ويقبل اختصاص الحاكم الأهلية والسلطات المصرية ، وهو ما يتعارض مع آمال الصهيونية في إقامة دولة . ثم بدأت سلسلة من الدراسات حول المشروع الصهيوني بين كرومر ووزير الخارجية البريطانية والحكومة المصرية التي أصرت على الرفض . وإن كان ذلك لم يضع حتما نهاية لاطماع الصهيونية في سيناء .

ثم يقدم الكتاب عرضا لدور سيناء في الحرب العالمية الأولى وموقعها في الاستراتيجية البريطانية خلال فترة الحربين لينتهي الى موقف سيناء بعد الحرب العالمية الثانية مقاما عرضا كاملا لموقف سيناء في الحرب الاسرائيلية العربية الأولى والثانية والثالثة ليصل الى خاتمة الكتاب بحرب أكتوبر سنة ٧٣ وفجر يوم جديد . وقدم الكتاب صور ١٢ وثيقة تاريخية تتعلق بسيناء المصرية .

والكتاب بذلك يعتبر جهدا علميا كان ينقص المكتبة العربية ولعله يدفع الى المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال البالغ الحيوية هذه الأيام وسيناء لازالت أسيرة الاحتلال الصهيوني منذ سنة ١٩٦٧ .

د . سامي منصور

الكتاب : بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي
المؤلف : حسين أبو النمل
النشر : مركز الأبحاث - منظمة التحرير

يتضمن هذا الكتاب ، أربعة بحوث قامت على الحقائق والأرقام التي سجلتها الجداول والرسوم البيانية عن معدل الناتج القومي السنوي ، وتزايد الهجرة والتي غطت السنوات منذ عام ١٩٥٨ حتى ١٩٧٢ : وبعضها غطى الفترة منذ ١٩٥٠ وحتى الآن . ففي البحث الأول ، يتحدث المؤلف عن دور القرار السياسي في صنع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، ويتناول عدة نقاط ، انتهى فيها الى أن الأهداف السياسية وليس المعايير الاقتصادية ، هي التي تحكم سياسة اسرائيل الاقتصادية ، وأن اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد لصالح القرار السياسي في اسرائيل ، لا يعنى تعطيل ولا نفيا للقانون الذي

ولم يكن الاتفاق نهاية لاطماع تركيا في سيناء . فقد وقعت أزمة أخرى بين تركيا ومصر حول الحدود مما دفع الحكومة المصرية الى أن تطلب من الباب العالي تعيين لجنة مختلطة من المصريين والأتراك لتحديد حدود مصر بين سيناء والممتلكات التركية في الحجاز والشام . ولكن تركيا لم ترد على الاقتراح المصري ونشرت الأزمة حول طابا بالعقبة . إذ قامت تركيا باحتلالها ولكن مصر رفضت ذلك وأيدتها بريطانيا في اعتبار طابا مصرية . وقدم المؤلف عرضا تفصيليا للمراسلات والانصالات التي جرت لاعادة طابا الى السيادة المصرية . وقد وصل الأمر الى أن قدمت بريطانيا اندارا الى تركيا في ٢ مايو سنة ١٩٠٦ بالانسحاب من طابا فإن رفض الباب العالي أو تأخر الرد خلال عشرة أيام فسوف تكون النتائج وخيمة وكانت قد حشدت مظاهرة بحرية امام الشواشيء التركية وأعلن تعيينه بحرية في ميناء بيريه . وسببت الأزمة بتشكيل لجنة مشتركة من تركيا ومصر لتحديد الحدود وعادت طابا الى مصر . وانتهت الأزمة وحدها نذرت اتارا بعيدة فقد غيرت في رأي المؤلف النيارات الفكرية في مصر واصمحلال الحرب الوطني الذي كان يؤيد الموقف التركي تحت راية الجامعة الاسلامية ، وتغيير السياسة البريطانية ازاء مصر وابعاد الحديد عن العرش وتوجيه حركة التحرر الوطني نحو افاق جديدة أبعدها عن الجامعة الاسلامية وجعلتها تحتضن مبدأ الجامعة القومية بظهور الوفد .

ولعل في الظروف الحاضرة يصبح الباب العاشر من الكتاب هو أكثرها أهمية باعتباره يتعرض بالتفصيل والوثائق لاطماع الصهيونية في سيناء وقد بدأت مع رحلة هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية الى لندن في أوائل يونيو سنة ١٩٠٢ وعرضه على بريطانيا ، الدخول في مفاوضات من أجل الحصول على أرض يجمع فيها اليهود . فاقترح أن تتنازل بريطانيا عن جزيرة قبرص لليهود ويقوم اليهود بمقاومة قبرص بفلسطين مع الباب العالي . وقد تقدم هرتزل فعلا بهذا الاقتراح العجيب الى مؤتمر بازل الخامس ثم استقر الرأي على احسد ثلاثة مواقع لاقامة وطن لليهود وهي قبرص أو سيناء أو أوغندا . ومنذ ذلك الوقت واطماع الصهيونية في سيناء مستمرة خاصة وأن بريطانيا لم تكن معترضة على تقديم سيناء لليهود . وفعلا وصلت بعثة فنية صهيونية لمصر في آخر يناير سنة ١٩٠٢ وتوجهت البعثة في شهر فبراير الى سيناء حيث مكثت هناك حوالي الشهر وفي ٢٦ مارس قدمت تقريرها . وقد حاولت البعثة التقليل من تعداد سكان سيناء لابرار أكذوبة أنها خالية من البشر . وقد ناقش المؤلف بالتفصيل تقرير اللجنة وراجع على الوثائق والدراسات الأخرى التي كشفت ما فيه من أكاذيب . وانتهت البعثة في تقريرها الى تحديد الحدود التي تطلب من مصر التنازل عنها للصهاينة وهي تمتد من البحر الابيض شمالا والحدود التركية شرقا ومساقط مياه وادي العريش ومرتفعات وادي التيه جنوبا وقناة السويس وخليجها غربا . ووضعت مشروعا لتحويل مجرى نهر النيل الى وادي الفرما وانشاء الترغ والمصارف والعجيب أن البعثة الصهيونية تريد أن يقوم بكل هذه الاعمال الفلاحون المصريون .

يقول ، بأن السياسة اقتصاد مكثفة ، وبأن للمصالح الاقتصادية دوراً في تقرير المسائل السياسية . ولذا فإن القرار السياسي الإسرائيلي الذي يبدو متعارضاً مع المنطق الاقتصادي ، إنما هو قرار يخدم في الأساس المصالح الاستراتيجية العليا لـإمبريالية ، أي مصالحها الاقتصادية . ويتطرق حديثه بعد ذلك ، إلى الالتزامات التي تخلفها أو تفتعلها إسرائيل ، والتي تتمثل في بعض الأحيان في التصريحات والبيانات المذعورة التي يدلي بها المسؤولون الإسرائيليون ، حينما يتحدثون عن الأزمات الاقتصادية التي تتهدد الاقتصاد الإسرائيلي ، لاستجداء القناعات والمساعدات من دول ويهود العالم ، إذ يتبين فيما بعد ، أن لا أساس حقيقي لهذه البيانات ، وأن إسرائيل بوسائلها تلك ، إنما تحاول أن تستفيد من تحالفاتها وارتباطاتها ، بأشكال الذي يخدم تصوراتها هي لهذا التحالف ، وليس تصورات حلفائها .

وعن مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين الاسرائيليين ، تعامل وجود أو عدم وجود للكيان الاسرائيلي ، يقول أن وتيرة تزايد المهاجرين المنضبطة مع وتيرة ارتفاع الناتج القومي ، وبالتالي قدرة إسرائيل على توفير مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها ، تؤكد بما لا يقبل الجدل ، صحة القول بأنه بلا مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة ، وبلا هجرة لا توجد إسرائيل . وحول صحة القول بأن إسرائيل دولة إمبريالية بالمعنى الاقتصادي ، يوضح الكاتب أن إسرائيل لا تمتلك سمات الدولة الإمبريالية ، لعجزها حتى الآن في مجال تصدير السلع ورأس المال في هذه المرحلة على الأقل . كما أن رفاهية الدول الإمبريالية ، رهن بعوامل تستطيع هذه الدول التحكم فيها ، وبالعكس درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي . وهنا تكمن أهمية التفرقة بين وضع هذه الدول ووضع إسرائيل ، وأن إسرائيل غير قادرة حتى الآن ، على التحكم في عوامل رفاهيتها لارتباطها بالمساعدات الخارجية . كذلك يبدو ملاحظاته عن التحويلات المالية لإسرائيل ، كغير مستقبل على اقتصاد إسرائيل ، ويقول أن معظم هذه التحويلات غير قابلة للاسترداد . ويبرز هنا أهمية التفرقة بين اعتماد إسرائيل على التحويلات المالية من الخارج والقروض والمساعدات ، وبين اعتماد ميزانية أية دولة أخرى على المساعدات الخارجية كالاردن مثلاً ، حيث تذهب هذه المساعدات - على ضالتها - بشكل مصروفات غير قابلة للاسترداد «مرتبات» . وفي ختام بحثه الأول ، يتناول كاتبنا حقيقة البطالة في مجتمع العدو ، ويرى أن المخرج الإسرائيلي لحل مشكلة البطالة يتأتى إنما بالسماح بهجرة العقول ، وهذا ما لا تسمح به دولة العدو . وأما بتغيير تركيب الطاقة العاملة ، وهذا ما اختصته إسرائيل ، فقد بدأت تمتص الطاقة العاملة من المناطق المحتلة ، للاستفادة من الطاقة البشرية العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية . هو المظهر السلبي الرئيسي لمظاهر البطالة في إسرائيل .

أما إذا انتقلنا إلى البحث الثاني ، فإشفا نجد أنه يتعرض لدور العمال العرب في الاقتصاد الإسرائيلي ، يقول مؤلف هذا الكتاب على لسان البروفيسور برنار كريس من جامعة تولوز ، أن مشكلة الهجرة العمالية إلى أوروبا ، هي هبة من الموارد يقدمها للفوزاء التي

الاغنياء . فالحاجة لليد العاملة العربية ، حاجة ماسة لخلق التناسب المطلوب في علاقات الإنتاج في إسرائيل . والحل الوحيد الذي يوفق بين الحاجة الماسة لليد العاملة العربية ، وبين عدم قدرة واستعداد إسرائيل لاحتوائهم في أحشائها ، هو الاستفادة منهم اقتصادياً ، وفي الوقت نفسه ، عدم تحمل مسؤوليتهم سياسياً ، بحيث تصبح صلتها بالعمال العرب ، صلة عمل فقط ، تنتهي بانتهاء يوم العمل .

ثم يطرح المؤلف بعد ذلك البحث الثالث ، وهو عن الاقتصاد الإسرائيلي والسلام ، فيقول أن زوال الخطر عن إسرائيل ، سيؤدي بالتالي إلى انخفاض تأييد يهود العالم والصهيونية العالمية ، وبالتالي الإمبريالية لإسرائيل . وهذا بدوره سيؤدي إلى تضائل حجم المساعدات التي تقدم لها ، باعتبار أن تزايد درجة التأييد والمساعدات لها ، مرتبط بارتفاع درجة الخطر عليها . ويستدل أصحاب وجهة النظر تلك ، بدور حرب ١٩٦٧ في إخراج إسرائيل من أزماتها الاقتصادية الخائفة ، التي كانت قد عاشتها منذ مطلع العام ١٩٦٦ . هذا بالإضافة إلى عدد آخر من الاعتبارات السياسية والأيديولوجية ، التي تركز عليها نظرية خطر السلام على إسرائيل .

وأخيراً ينهي مؤلفنا أبحاثه الأربعة ، وهي عن الاقتصاد الإسرائيلي وحرب تشرين ، ويوضح هنا أنه عندما نقول نتائج حرب تشرين على الاقتصاد الإسرائيلي ، فإن ذلك يشتمل على ثلاثة أمور أساسية ، أولاً : التكاليف المباشرة وغير المباشرة لأيام القتال الفعلي ، والفترة التي تلتها مباشرة ، والتي سيتحمل عبؤها الاقتصاد الإسرائيلي ، ويدفع ثمنها مستقبلاً . ثانياً : جو التعيشة الذي عاشته إسرائيل منذ الحرب وحتى الآن ، وإن كان بنسب متفاوتة في ضوء التعرجات السياسية ومحاولات إيجاد حل سلمي للمشاكل القائمة . ولكن هذه النسبة لم تصل لدرجة العودة إلى الأوضاع الطبيعية التي كانت تعيشها إسرائيل قبل الحرب الأخيرة . ولهذا الأمر أثره الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي بكافة فروعه وجوانبه . ثالثاً : محاولات إسرائيل لاستعادة قدرتها العسكرية سواء على صعيد التسليح ، أو على صعيد تعويض القوى البشرية التي فقدت أثناء الحرب . وانعكاس هذه المسألة على ميزان المدفوعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، على جميع فروع الإنتاج في إسرائيل ، نتيجة لعسكرة جزء من الاقتصاد الإسرائيلي ، لاستعادة القدرة العسكرية .

هذه العوامل الثلاثة ، أتت لتعصب في بنية اقتصادية تعاني أساساً من مجموعة نقاط ضعف ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد تفاقم مظاهر الضعف في البنية الاقتصادية لدولة العدو .

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يضعنا أمام نموذج شبه فريد في السياسة الاقتصادية ككل ، وفي سياسة التنمية بشكل خاص ، كيفية فهمه بطريقة صحيحة ، تفرض الأمام بالاعتبارات العديدة ، التي تتحكم في القرار ، الذي يتحكم بدوره في رسم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية .

اسلام عفيفي

لمصر خاصة . وقد يرد علينا الكاتب الكبير ، بأن كتابه ينصب على تطلعات الاتحاد السوفيتي ، ولا ينصب على تطلعات الولايات المتحدة ونعلق بدورنا بأنه لا يجوز معالجة التطلعات السوفيتية ، دون الحديث عن التطلعات الأمريكية ، ولو بطريقة هامشية ، لاسيما أن هناك علاقة وثيقة بين الاستراتيجية السوفيتية والاستراتيجية الأمريكية ، تتخذ حيناً صورة المواجهة ، وحيناً آخر صورة الوفاق ، وحيناً ثالثاً صورة تقسيم مناطق النفوذ

وعلى الرغم من عداؤ المؤلف الصريح للشيوعية ، فإنه يحتفظ إلى حد كبير بالموضوعية العلمية ، فنراه يهنيء أحمد طه وأبو سيف يوسف لشجاعتها باعتبارهما العضوين الوحيدين في مجلس الشعب ، وكانا قد صوتا ضد مشروع القرار الخاص بانتهاء العمل بالمعاهدة ويقول : « حسبنا تلك الشجاعة في ابداء الرأي في وقت افتقدنا فيه هذه الصفة »

والكتاب ملئ بهذه الانطباعات الجريئة مما يلطف من حدة التحليلات القانونية وهو في مجموعه اسهام اصيل في التاريخ الدبلوماسي المصري الحديث يجمع بين الدراسة العلمية والتجربة الشخصية ■

د. بطرس بطرس غالي

رسالة جامعية : الوظيفة الاتصالية
لجامعة الدول العربية
اعداد : عبد الخبير محمود عطا
الكلية : كلية الاقتصاد جامعة القاهرة
نوفمبر ١٩٧٦

الرسالة تبحث في الاعلام العربي الجماعي على مستوى المنظمة الاقليمية جامعة الدول العربية من زاوية الوظيفة الاتصالية ، القائم بالاتصال - الرسالة - الوسيلة - الجمهور المستقبل ، لتحديد المقومات التي يتوقف عليها مدى فاعليتها سواء على مستوى المقومات الذاتية أو المقومات الموضوعية ، فهو بحث في واقع الاعلام العربي على كافة المستويات لبحث الاسباب التي تحد من الفاعلية على كافة المستويات .

ومن ناحية اخرى طرح للتصورات والخطط اللازمة للقيام بحرب اعلامية مضادة لصالح العرب . والرسالة تعتبر عملاً جيداً وبذل فيها الكاتب مجهوداً يستحق التقدير . ويقع البحث في ٢٩٢ صفحة من القطع الكبير ، وقد تناول الباحث الموضوع على مستويين نظرياً وتطبيقياً فقسم بحثه الى خمسة ابواب وتمهيد . ينقسم كل باب الى فصل نظري عن عنصر من عناصر الوظيفة الاتصالية وفصل عملي عن ممارسة الجامعة العربية لهذا

الكتاب : العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة

المؤلف : دكتور وحيد رافت
الناشر : منشأة المعارف - ١٩٧٦

كتابات و آراء الدكتور وحيد رافت ، سواء كانت دراساته الفقهية القانونية أو مقالاته السياسية ، معروفة للقارئ العربي منذ مايقرب من نصف قرن . فقد كان الدكتور وحيد رافت استاذاً ذائع الصيت في كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ثم مستشاراً لوزارتى الخارجية ، والعدل حيث عهد اليه بالبت في أهم وأخطر القضايا السياسية التي مرت بها البلاد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وبعد قيام الثورة ، كان الدكتور وحيد رافت من الشخصيات الفذة التي كانت لها الشجاعة في أن تحذر الحاكم من خطر الارتواء في احضان السوفيت وكان من نتائج هذه الشجاعة ، اعتقاله في سجن القلعة ، ثم تحديد قامته . وقد سافر بعد ذلك الى الكويت مستشاراً للديوان الاميري ، واستمر اشغاله الفقهى والسياسي في الخليج ، في الدراسات التي وضعها بصفتها مستشاراً ، والمقالات التي نشرها في الصحافة المحلية . وعندما عاد الى مصر عام ١٩٧٢ كانت العلاقات قد بدأت تسوء بين القاهرة وموسكو ، لاسيما بعد قرار الاستغناء عن الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت في يوليو ١٩٧٢ ، وانتهى الامر بقرار القيادة المصرية في ١٤ مارس ١٩٧٦ بانهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي .

والكتاب الذي وضعه د. وحيد رافت بين يدي القارئ العربي ، هو قصة المؤلف في تتبعه للزحف السوفيتي على مصر ثم انسحابه فجمع بين انطباعاته الشخصية وتجربته التي مر بها من اجل الدفاع عن استقلال مصر ، والتحليل القانوني للسياسات والاستراتيجيات السوفيتية في المنطقة ، فخصص مبحثاً لتطلع الاتحاد السوفيتي الى السيطرة العالمية ، ثم تطلعهم للسيطرة على الشرق الاوسط ، وتطلعهم للسيطرة على البحار ، كما خصص مبحثاً لتحليل نظرية بريجينيف ، التي تنادي بالسيادة الناقصة للدول الداخلة في المعسكر السوفيتي وينتقل من هذه المباحث ، الى تتبع العلاقات المصرية السوفيتية من تاريخ اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي واقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، حتى الغاء المعاهدة السوفيتية المصرية ، التي يقدم تحليلاً قانونياً دقيقاً لها .

وقد اختلف مع بعض الآراء التي تقدم بها الدكتور وحيد رافت ان ركز تحليلاته على مخاطر الاستراتيجية السوفيتية ناسياً مخاطر الاستراتيجية الأمريكية ، التي لا تقل عنها خطورة بالنسبة للوطن العربي عامة ، وبالنسبة

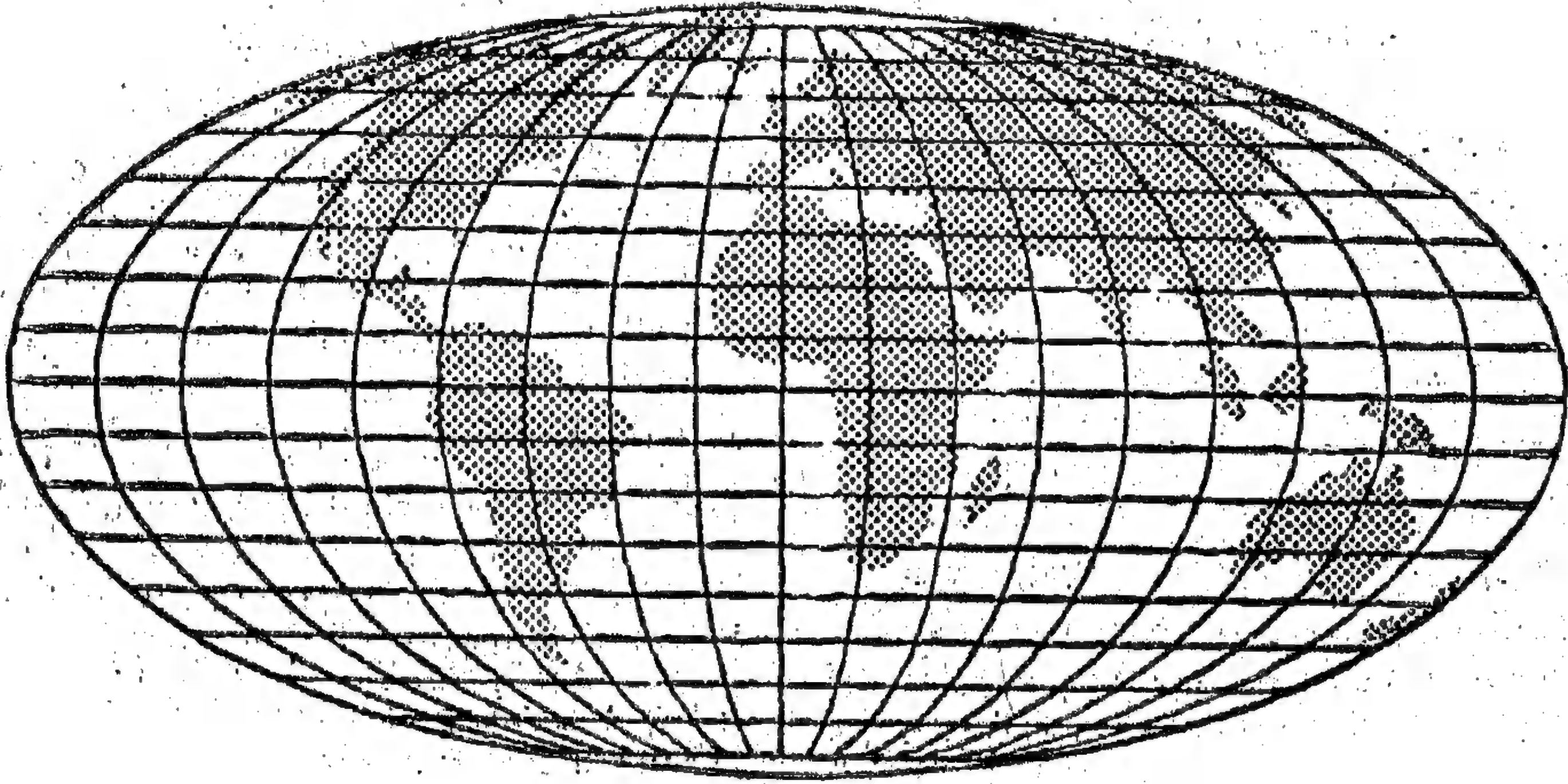
والبحث غلب عليه الجزء النظرى وهال فى التناول .
مما كان يستدعى من الباحث أن يراعى التوازن فى
العرض وقد استعمل عدة أساليب منها التسايرى
والوظيفى والمقارن لتناول الموضوع .

وقد غلب على المقترحات التى اقترحها الباحث الطابع
العملى وهذا يحسب له . والرسالة فى مجملها تعكس جهدا
علميا ، وإن كانت النتائج التى توصل إليها لا تقدم جديدا
فى كل ما جاء بالرسالة من موضوعات ، إذ سبقه إلى
تناول هذا الموضوع عدد من الباحثين العرب فى جامعة
القاهرة وعدد من الباحثين العرب فى جامعات الولايات
المتحدة ومع ذلك فالرسالة توضح وتكشف عن الاهتمامات
الجديدة التى أصبح جيل الشباب من الباحثين المصريين
ينشغل بها وهى قضايا الحياة والمستقبل فى الأمة
العربية .

جهاد عبد الملك عودة

العنصر وتم ذلك فى أربعة أبواب أما الباب الخامس فهو
يتحدث فيه عن المتغيرات الثانوية التى تتمثل فى مركز
القائم بالاتصال ومكانته أى هو ما يسمى بالظرف
الاتصالي . وبعد ذلك ينتهى البحث إلى خاتمة تنقسم إلى
قسمين فى القسم الأول يتحدث عن النتائج العامة للبحث
والقسم الثانى يتحدث عن التوصيات العامة للبحث .

ومن النتائج الهامة التى توصل لها الباحث أن الاتصال
الدعائى ليس سوى انعكاس لمدى قوة القائم به ولامكانياته
الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبما أن الدول تتراوح
بين الغنية والفقيرة ، فإنه يمكن القول بأن الدول الغنية
هى التى تتولى التحكم بشكل أساسى فى عملية الإرسال
أما الدول الفقيرة فهى عادة الدول المستقبلة . كما توصل
أيضا إلى أن أساليب إدارة العمل الدعائى على مستوى
الجامعة العربية لابد أن تتطور لتلاحق المتغيرات وتتكيف
معه على كافة المستويات .





الصهيوييه العنصريه ، ولكنهم لا يضمرون أى عدااء لليهودية . فيكون رد اليهود على ذلك ، ان الاولى ما هى سوى صورة للشأنية .

ويدافع الكاتب عن وجهة نظر اليهود بقوله ، ان هذا التمييز ان كان ممكنا فى الماضى ، الا انه منذ قيام الدولة الاسرائيلية ، لم يعد له مكان ، اذ لم يعد هناك تمييز بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية . ولهذا السبب ، لم يتردد العالم المسيحى فى مساندة اسرائيل ، فكان قرار ادانة الصهيونية الذى وافقت عليه الامم المتحدة بمثابة صدمة له ، فان الوريث الوحيد للحضارة اليهودية التى دأب الغرب فى الماضى على محوها ، هو اسرائيل .

اما العرب فما زالوا يرددون ان اليهود ما هم سوى اتباع لمذهب دينى ولجموعه عرقية ، ولنظرية فلسفية . هذا فى حين ان عرب فلسطين ، لم يشككوا فى وقت ما دولة ، او حتى امه ذات سمات مميزة . . هذا ما يراه الكاتب الصهيونى ، الذى يضيف ان اليهود على عكس ذلك ، كانوا يثوارثون اقدم التقاليد ، ويحملونها الى موطنهم الاصلى . . وخلال القرن الماضى ، بدأ اليهود يتجهون الى القومية السياسية - تحت ضغط الاضطهاد الذى امتد من دولة الى أخرى حتى عم العالم - ويطالبون بمكان ما تحت الشمس ، يحيون فيه حياة يهودية حقيقية . وقد ساندتهم فى ذلك المعظم المسيحى ، انطلاقا من الشعور بالذنب ، واصبح يرى فى القضاء على اسرائيل ، خنجر مغمدا فى قلب اليهودية ، لحجوى بقايا التاريخ والحضارة اليهودية .

ويرى الكاتب الصهيونى ، الفارق بين وضع الاسرائيليين ووضع الفلسطينيين ، فى انه حتى فى حالة محو الوجود الفلسطينى كلية فى الضفة الغربية ، فان الحضارة العربية التى تمتد من المحيط الى الخليج ، والتى تضم ٢٢ دولة مستقلة ستبقى حية . وهو امر لا ينطبق على

THE NEW REPUBLIC

المجلة : نيويورك تايمز واشينغتون

العدد : ١٨ سبتمبر ١٩٧٦

المقال : المعاداة للسامية : القديمة والجديدة

الكاتب : ج . ل . تالمون

يتشكل هذا المقال ، مظاهر الحملة الجديدة التى تقوم بها الصهيونية للرد على ادانتها فى المحافل الدولية . وهو يعتمد على ان يعيد الى اذهان القراء ، الاضطهاد الذى لاقاه اليهود فى العالم على يد الذين يعادون السامية ، ليؤكد فى النهاية حق اليهود فى حياة مستقرة .

ويبدأ الكاتب بذكر الايام التى كان الجنرال دى جول فيها ، مازال يرى اسرائيل دولة صديقة وحليفة لفرنسا . فلقد كتبت صحيفة فرنسية «لورور» المعروفة بميولها اليمينية ، مقالا تتعامل فيه : « هل يمكن ان يكون المرء صديقا لاسرائيل ، وفى نفس الوقت مناهضا للسامية ؟ » . وكان كاتب هذا المقال ، يؤكد ان هذا ممكن ، لان اسرائيل دولة من الفلاحين والجنود ، اما «روتشيلد» فهو ليس كذلك . ومن وجهة نظر الكاتب ، ان هذا التمييز يتكرر اليوم ، عندما يصرح المسئولون فى جبهة التحرير الفلسطينية ، بانهم يكافحون ضد

الإسرائيليين ، إذا ما تم القضاء على إسرائيل .

ثم يحاول الكاتب اصفاء مبررات على سياسات الحكومة الإسرائيلية التي يراها بعضهم قائمة على التحجر والتحكم والاهتمام المتزايد بأنها مثلاً لم تفصح هذه الحكومة على نحو واضح ، عن نيتها قبي أن تحتفظ بالأراضي المحتلة إلى الأبد ، أو أعادتها ، فيجد المبرر لهذا الموقف المبهم ، في الالتزام المذهبي والعاطفي الذي يتخذه الصهيوني إزاء ما يسميه الحق التاريخي لليهودي في بناء إسرائيل الكبرى . أن غزو الأرض ، كان دائماً أساس العقيدة الصهيونية ، وبالإضافة إلى التأثير السحري للامكان التاريخية على اليهود ، فهناك فوق كل شيء ، العداوة العربية المستحكم ، والخوف من عدم القدرة على الدفاع عن الحدود . وأخيراً مراعاة عدم التعرض لانتقاد اليمين اليهودي . وإذا أضفنا إلى تصور الحكومة الإسرائيلية ، التقويم الخاطيء لقدرة العرب ، كل هذا يفسر به الكاتب ما اتبعت به السياسات الإسرائيلية من جمود ، وأيضا بتشجيع المتطرفين في إسرائيل ، على المطالبة بقرار وطني لصالح مبدأ ضم الأراضي المحتلة بالكامل . وكانت نتيجة هذه السياسات ، أن ثبت عند العرب ، التصوريان الغزوي الزاحف ، هو الكفيل الوحيد باقتلاع جذور إسرائيل .

وبعد ذلك ينتقل الكاتب إلى لقاء اللوم على العرب قائلاً أنهم لو كانوا قد اعترفوا بوجود دولة إسرائيل ، وكانت الأغلبية العظمى في إسرائيل ، بها فيها من المتطرفين ، قد اختارت الانسحاب من معظم الأراضي المحتلة . أما الشعارات التي تروجها الدعاية العربية حول إقامة دولة فلسطينية علمانية ، فإن الكاتب يرى أنه لا يمكن الأخذ بها ، خاصة بعد ما حدث في لبنان ، وما آل إليه مصير الأكراد والاشوريين . وعلى أية حال ، فإن أي يهودي لا يمكنه قبول الاقتراح الذي يقدمه زعماء جبهة التحرير الفلسطينية ، لأن إقامة اليهود في وطن قومي ، كان نابعا عن ضرورة إيجاد ملجأ يحميهم من الاضطهاد ، ويتيح لهم حياة يهودية أصيلة .

ومع ذلك يؤكد كاتب ، أن عددا كبيرا من الإسرائيليين ، قد يكتفون باعتراف عربي لوجود إسرائيل ، دون التركيز على توضيحه على نحو قد يثقل على مبادئ القومية العربية . ويهتج اليهود عبر العالم على قرار أدانة

الصهيونية ، كصورة من العنصرية ، بأنه يتجاهل الجذور العميقة للمشكلة اليهودية ، وكذلك الأبعاد العالمية لازمة الشرق الأوسط . ثم أن القرار يصف أكبر ضحايا العنصرية بأنهم عنصريون . وحتى وقت قصير ، كانت معاداة السامية والعنصرية تعنيان نفس الشيء ، فقد كان اليهود في أوروبا هم وحدهم الذين يمثلون الجنس المضطهد ، وقد قامت مكافحة الصهيونية أولا حيث كان اليهود .

ثم يعطى الكاتب تعريفه للعنصرية ، فيراها حتمية بيولوجية تحدد الطبع والميول وردود الفعل والأفكار والمعتقدات ، كما تقوم النشاط الفني والثقافي .

فإن فكرة «نقاء الدم» توحى لأصحابها الشعور بالثقة بالنفس ، وتعد أسلوباً مميزاً ، مما يؤدي إلى نفورهم من أي مزج لدم آخر بهم . أما اليهود ، فيدحر الكاتب أنهم هم أول من قام بنشر فكرة الدولية ، وكان ذلك طبيعياً ، بحكم اقتصادهم للأرض . لهذا فإنهم كانوا ينادون بفكرة المساواة بين الأجناس ، وبالليبرالية والديموقراطية وأيضا بالسلام . فقد كانوا وراء الرأسمالية والمالية ، كما كانوا أنبياء يدعون إلى أيديولوجيات تورية ، مثل الاشتراكية ، كما نادوا بنظريات فردية مثل التحليل النفسي . ولكنهم على أية حال ، كانوا دائماً من الداء أعداء ثبات الأجناس . ومذ عهد موسى حتى لينين ، كانوا يحثون الجماهير التابعة ، لما يسمى بالأجناس المنحلة ، على التمرد على الأجناس المختارة . لهذا تعرضوا للقتل واللفناء . وهنا يتساءل الكاتب الصهيوني : ما علاقة كل هذا بالنظرية الصهيونية أو بالممارسة الإسرائيلية ؟ هل رأي أحد في إسرائيل بوادر تشير إلى تمييز بين العرب واليهود ؟ ألم يقبل العرب في المدارس وفي الجامعات ؟ وهل تحرم القوانين الزيجات المختلطة ؟ أن عدم وجود زواج مدني في إسرائيل ، ما هو في نظره سوى تنازل للأقلية الدينية اليهودية ، ولكن إذا بحثنا على صعيد أعمق ، نجد أن تفور العناصر العلمانية من المراسم الدينية ، إنما هو نابع عن القلق ، أن يؤدي ذلك إلى تشتيت الحياة اليهودية بعد مجازر أوشفيتز ، وأن الشعب الإسرائيلي يهفو بياس إلى البقاء وإلى الوحدة .

ويسترسل الكاتب الصهيوني قائلاً : أنني لا أصف التعايش العربي اليهودي في إسرائيل بأنه مثالي . وعلى كل حال ، كيف يمكن أن يكون بعد هذه العقود من الحروب والفكرات التي أولدت ونمت الشعور بالخوف والريب ؟ ولكن مهما كانت

أمريكية امبريالية ان هذه الاسطورة الثانية ، قد نبعت في اعتقاد الكاتب عن تصور لانقسام العالم الى معسكرين : الاول معسكر الامبرياليين ، والثاني معسكر الشعوب التي تكافح للتحرر الوطني .

وهكذا يرى الكاتب الصهيوني ان دولة اسرائيل قد تحولت في عزلتها الكبرى . الى ان يراها العالم من خلال تصور اليهودي الخارج على القانون القديم . فاصبح الشعب الاسرائيلي . الشعب المنبود الذي يحيا داخل دولة منبوذة ، بينما اصبح الرجل الحفاه الاقدام ، الذين يجلسون تحت الحيام على جبال من الذهب ، هم الذين يحددون الاتاوات التي على العالم ان يدفعها . وهم في كل هذا لم يتكبدوا حتى عناء العمل للحصول على هذه الكنوز الطائلة التي تنهل عليهم . (يقصد الكاتب هنا امراء البترول العرب) بل اكتفوا بتحصيل الرسوم . كل هذا على حساب عرف الشعوب الاخرى الكادحة . وهنا كم يبدو هزيلا ، الربا الذي كان يمارسه اليهودي في الماضي . ان هؤلاء العرب يسمعون اليوم الى فرض سيطرتهم على قمة الاقتصاد العالمي .

ويذكر الكاتب وقت افتتاح محاكمة ايخمان في القدس ، عندما سال د . سير فاسيوس الفقيه اليهودي : ما هو السبب في دوام وعنايه ظاهره المعاداة للسامية ؟ وهل لليهود دخل في الابقاء على هذه الظاهرة ؟ ويرد الكاتب على هذا السؤال ، بان المعاداة للسامية ، لها جذور عميقة في التاريخ الانساني . ففي عهد الحضارة الرومانية والاغريقية ، بحثت السلطات في اقضاء الشعوب التي هزمتها ، او على الاقل الصفوة المدنية منها عن تراثها اللغوي والثقافي ، باستثناء الشعب اليهودي الذي كان ينادى بالوحدوية الالهية . اما المسيحيون ، فلم يذكروا من اليهود الا يهوذا .

وبعد ذلك اختار اليهود ممارسة النشاط التجاري والمالي ، فالتصقت بهم صورة المرابي شاييلوك . ومع ذلك لم يذكر احد الدور الرائد الذي قاموا به في تطور الحياة الحضريية في بداية العصور الوسطى ، الى ان تم طردهم من معظم دول أوروبا الغربية ، فاستقروا في شرق القارة ، في شكل الطبقة الوسطى الاولى والوحيدة .

وقد توافق تحرر اليهود من فلول الليبرالية ، مع وضع العلمانية والتصنيع الرأسمالي في القارة الأوروبية . فنجاء تحركهم في شكل جنشني

السياسات والمواقف في اسرائيل ازاء العرب ، فانها لا تقارن بها لحق بالبولنديين في عهد الرايخ الثاني ، او بالاوكرانيين والبيوروسيين خلال الحرب الداخلية في بولندة ، او بموقف المملكة المجرية من رعاياها السلافيين والرومانيين ، او بمصير الايرلنديين في عهد الحكم البريطاني ، وغير ذلك من الحالات التي شهدتها أوروبا في وقت ما .

اما عن حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم ، فان الكاتب لا يذكر انه حدث ان عاد لاجئون الى موطنهم بعد كارثة اصابتهم . دولية او ثورية . لا في جنوب شرقي القارة الهندية ، ولا في وسط او شرق أوروبا ، ولا في افريقيا . اما اذا عاد اللاجئون العرب الى فلسطين ، فان كل ما سيخ من اسس لحياة ما يقرب من مليون من النازحين اليهود الى اسرائيل قادمين من الدول العربية ، فسوف يهدم تماما .

ولكن ما يثقل على قلوب العديد من الاسرائيليين ، هو ما يصرح به العرب حول مصير اليهود ، وحول الاسباب التي جعلت اليهود يقيمون وطننا قوميًا لهم ، فيصفهم العرب بأنهم فرقة من الامبرياليين ، اتفقوا على خطه لغزو دولة عربية ، واحتلوها لا لشيء سوى لحب السيطرة .

ويرد الكاتب على هذا التصور ، بان ما يبرر الصهيونية ، هو الارادة الحازمة في تفادي المصير الذي جعلهم دائما يبدون نكبة على التاريخ . وثانياً التطلع الى ملجأ آمن ، حيث يحيا اليهود حياة اصيله وحره ، بعيدا عن التعقيدات الدولية والقومية والاجتماعية والثورية ، التي اصبحت في عالمنا اليوم ، الصفة المميزة . ولكن المعزب يصورون اليهود ، على انهم الاداة التي أدت الى تسميت شعبي آخر .

ويسترسل الكاتب قائلا : طوال اجيال عديدة ، ساد الاعتقاد لدى اليهود ، بان اليسار لا يعاديهم ، وانه المناصر الطبيعي لكافة المضطهدين على الارض . لهذا انتبوا الى هذا اليسار ، حيث قاموا بدور الانبياء والرواد والزعماء والممارسين للتطور الانساني . ولكن مع كل هذا ، تكررت المأساة القديمة ، عندما تمردت كنيسة دين الثورة على الشعب الذي كان من اشد مناصريها وهي في يدها . وهكذا حلت محل الاسطورة القديمة الخاصة بوجود مؤامرة دولية ماركسية يهودية اسطورة أخرى ، مفادها وجود مؤامرة صهيونية

اليهود قد يبالفون في ذلك الى حد ما ، ولكن هذا الشعور له مبرراته في نظره . فقد أظهرت التجربة مرة أخرى ، ان الانسان تسرب به اوقات يتحول الى حيوان متعطش للدماء ، وفاقد السيطرة على اعصابه ، فيؤدي به ذلك ، الى هدم مقابر يهودية . وهنا يلوح مرة أخرى في الافق شبح مجازور « اوشفيتن » وغيرها

ويعترف الكاتب انه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبحت المسألة اليهودية لا محل لها ، وذلك بعد ان قامت دولة اسرائيل ، كحل جذري لهذه المشكلة . ولكن هذه الدولة ، هي التي أصبحت مشكلة العالم ، لاسيما بعد ان أظهر شعب اسرائيل ، قدرات هائلة في الفنون العسكرية ، طغت على تصور اليهودي الجبان ولكن في الوقت نفسه ، بدأت اسرائيل تحيا داخل « جيتو جديد للمنتصرين » . داخل مدينة محاطة بالعدو ، وداخل دولة منبوذة .

فان اسرائيل اليوم ، سجيئة لمشاعر والتزامات متناقضة : انها تتطلع الى السلام ، ولكنها في الوقت نفسه ، تواجه عدوا يهددها بالفناء . انها تذكر مجازر « ميونيخ واوشفيتن » ، فينتابها الخوف من اتخاذ قرار . انها مدفوعة الى المصير المجهول ، لهذا فهي ترفض قيام دولة فلسطينية يرأسها اربابى أتاحت له الظروف ان يحقق بعض الانتصارات ، ويقوده شعوره بانه على قمة موجة ، وانه في طريقه الى الانتصار التام على المدى الطويل . ويرى الكاتب هنا ، ان الصراع العربي الاسرائيلي ، كان خلال هذه الفترة الاخيرة ، متأثرا بمجموعتين من الاحداث ذات طبيعة متناقضة : الاولى مأساة عنيتيبي التي أحييت الثقة لدى الاسرائيليين ، واحداث لبنان الدامية ، التي فندت المقترحات حول اقامة دولة علمانية فلسطينية يهودية .

ان احداث عنيتيبي ، قد عززت موقف الحمايم في اسرائيل التي ترى انه اذا ايقن العرب بعدم قدرتهم على التغلب على الاسرائيليين ، فان الواقعية ستدخل ضمن حسابات الفكر العربي ، فيخون لدى العرب بذلك الاستعداد للاتفاق . وكانت حرب أكتوبر ، قد اولدت ايضا لدى العرب ، الايمان بأن اسرائيل في طريقها الى الانهيار على مر الوقت ، لهذا فان احداث عنيتيبي حدثت من هنا التفكير ، خاصة عندما قامت احداث لبنان الدامية .

ويأمل الكاتب الصهيوني ، في ان يأتي اليوم

هدف ، حاملا ذخيرة من الطاقة ، ودراية عميقة بالدين والقانون ، والقدرة على الحصول على المال . وبالطبع ، كان ترتيبهم في المقدمة . ولهذا السبب ، حملتهم الشعوب الاخرى ، وزر فسلها في هذه المنافسة ، واستقرت في الازهان ، صورة الجنس اليهودي ، على انه جنس من الغزاة . وهكذا قام تازم وصراع بلغا ذروتها ، عندما تولى النازيون قيادة حملة لا جبار اليهود على التراجع ، فكانت النتيجة مجازر اوشفيتن وغيرها . أما في ظل الانظمة الشيوعية ، فقد كان لليهود نفس المصير المأسوي . فقد عانى اليهود الروس من قمع الحكم القيصري ، ولهذا انضموا الى صفوف الثوار ، وقاموا بدور قيادي في جميع الاحزاب الاشتراكية ، وكان ذلك قبل ثورة ١٩١٧ . فكانت جميع الاحزاب الاشتراكية والثورية والمنشييفية ، تضم في صفوف طلائعها ، عناصر يهودية ممتازة . ولكن عندما استولى لينين على الحكم ، كانت الصفوة اليهودية مترددة في التعاون مع السلطات البلشفية ، مما أدى الى مجازر هائلة . ومبذ ذلك التاريخ ، اقصى اليهود من كافة المراكز الكبرى في الدولة البلشفية . وفي بولنداني نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان لدى اليهود من الاسباب العديدة التي دفعتهم الى الترحيب بالنظام الجديد خاصة وان بولندا ما قبل الحرب ، كانت متشعبة بالمعاداة للسامية ، وكان الجيش الاحمر ، هو الذي قام بانقاذ ما تبقى من اليهود البولنديين . ولكن من جهة أخرى ، فان الحكم السوفيتي ، يعتمد في بولندا على العناصر اليهودية اكثر من العناصر الاخرى . فكانت النتيجة انه بعد مرور ٢٠ عاما ، قام الحزب الشيوعي البولندي بشن حملة عنصرية واسعة النطاق ، ضد العناصر اليهودية ، واعتبر هذه الاخيرة مجموعة دخيلة تتمتع بنفوذ واسع . ويؤكد الكاتب ان العلاقة التي قامت عبر التاريخ بين المسيحيين واليهود ، كانت قائمة على اساس مريضة ، فقد كان الشعور السائد لدى العالم المسيحي ، ان الانتشار اليهودي يفوق حجمه . وبعد ان اتهم اليهود بموالاةهم للرأسمالية ، أصبحوا فيما بعد مصدرا للخوف ، لانهم كانوا ثوريين .

ثم يتناول الكاتب ما جاء في صحيفة « التايمز » اللندنية حول ما سمي بارانويا اليهود الامريكيين « جنون العظمة » بان اليهود لا يحتملون اي نقد يوجه اليهم ، ويرون في ذلك مظهرا من مظاهر معاداة السامية الحاقدة . فيرد على ذلك ، بأن

السياسي الحاكم في الدولة النامية . وهي نابعة عن شعور بالارتياح والشك ، تكنه الحركة الشعبية للمؤسسات التي تخرج فيها كوادر تستوعبها النخبة وهي كوادر تراها معقلا للفردية والوصولية . وفي بعض الاحيان ، يسود هذا الشعور أيضا السلطات ، التي ترى في الجامعة أرضا خصبة ، ومركزا ثوريا مولدا للاضطرابات ، وللتنمية السياسية للشباب ، التي تستهدف أساسا مناهضة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الصفوة السياسية من مركز القمة . وفي بعض الاحيان ، يثار نزاع نتيجة لوضع استعماري في بلد ما ، فيؤدي ذلك الى أن ينظر المسؤولون الى الجامعة ، على انها نقطة التقاء للأنشطة القومية المتطرفة . وفي كل الحالات ، تسفر المواجهات عن نتيجة واحدة : اغلاق الجامعة .

ومع كل هذا ، يؤكد الكاتب أن هذا التشابه الظاهري في الاوضاع الجامعية ، هو الذي يحصل دون قيام الدارس باجراء تحليل لكل حالة فردية . فينبهي به الامر ، الى القاء اللوم على الطلبة بصفة عامة ، بدلا من البحث الجدي عن جذور المشكلة . ولهذا فإنه يستعرض بعض أنواع النزاعات :

النوع الاول من النزاعات ، هو الذي تناوله الكاتب النيجيري « نكيم نوانكدو » وكان من أوائل حريجي جامعة ابدان في الخمسينات . وهو يروي تجربته الشخصية من خلال الصوافز الانتقائية التي تحركه عند التحاقه بالجامعة ، فيجد مثلا أن البدء قد استهلك ثلث الموارد السنوية ، وهو يبرن بين الاحياء السكنية الفقيرة . وكل هذا يفي لدى الطالب المستجد ، الشعور بأنه يتمتع بميزة الندرة ، فيكتب « نوانكدو » :

« في السنة الثانية ، كانت الحياة قد قسنت على اساس الفردية القامة ، فأصبح الالتزام الوحيد الذي يبقى للطالب ، هو أن يستكمل شخصيته ويحقق ذاته . أما باقي العالم ، فعليه أن يتصرف وحده . »

هذا النوع الاول من النزاعات ، يجده الكاتب أيضا في جامعة تنزانيا ، التي انتهت بها الحال الى اغلاقها في النهاية ، لما كانت تتسم به من فارق كبير بين وضع الطلبة فيها ، وبين مثاليات الحركة الشعبية التي يقودها حزب « تانوا » . كذلك اضطرت اثيوبيا في عهد الامبراطورية ، الى مناهضة ظاهرة النخبة المشددة التي بدت على

الذي ترى فيه القيادات العربية ، داخل الاراضي المحتلة ، ان تتحسّر من منظمة التحرير الفلسطينية ، لتنظم نفسها ، وتشرع في التعامل المثمر مع السلطات الاسرائيلية . اما على الصعيد الدولي ، فإنه يرى ان اسرائيل مهددة بموجة جديدة معادية للسامية ، قد تنتهها بسالوالة المزدوج ، هذا في حين ان كل ما تنصبو اليه هذه الدولة الصغيرة ، هو البقاء على قيد الحياة في امن ثابت ، لكي تشارك في نسج الحضارة العالمية ، وفي تطلع الانسانية الى مجتمع عادل .

وينهي الكاتب مقاله بتعبيره عن أسفه ، لان العالم مازال لا يعتبر حق اليهودي في الحياة على اسس مساواة فعلية ، حقا مكتسبا له ، وحقا طبيعيا . ■

LE MONDE diplomatique

المجلة : ليموند دبلوماسيك

عدد : سبتمبر ١٩٧٦

المقال : دور الجامعات في العالم الثالث

الكاتب : جيرالد مور

يشغل كاتب هذا المقال ، وظيفة أستاذ بمركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاساسية بجامعة « سوسيكس » ، ويعد متخصصا في شؤون العالم الثالث . وقد أقام تحليله لدور الجامعات في العالم الثالث ، على تساؤل إذا هل تقوم هذه المؤسسات بعد النخبة في الدولة النامية بالكوادر ، أم أن وظيفتها هي خدمة المجتمع النامي ؟

وفي بداية مقاله ، يلاحظ الكاتب وجود سمة مشتركة بين جامعات العالم الثالث هي أن حالة التآكل القائمة بين المؤسسة الجامعية والجهاز

مطلباتها في بداية الستينات ، فشرعت في وضع برنامج للخدمة الوطنية ، يستهدف إعادة ادماج الطالب داخلك جماعة التي تحصل مصروفاته . ولكن هذا النداء استقبل بالاستنكار الشديد ، اذ كان الشباب يضع نفسه ضمن الصفوة ، التي تطأ بقدميها السجاجيد الحمراء ، وتحيا في ترف .

ويرى الكاتب احسن تعبير لهذا النوع من التازم ، في الصراع الطويل الذي قام بين حكومة كوامي نكروما وجامعة غانا . وهو يؤكد اليوم أن الخمسة عشر عاما التي قضاها الرئيس نكروما في الحكم ، قد وضحت ، لأنها كانت أول محاولة في هذا العهد ، تستهدف دفع المجتمع الافريقي الى اتجاه جديد ، يضمن له حماية ذاته وامكانيات ، بعد أن أصبح الاستعمار في حالة احتضار . وكان نكروما يقف معزولا ، تحيط به شرذمة من السياسيين الفاسدين والبيروقراطيين والمنتفعين . ووسط كل هؤلاء كان يحاول أن يضع هذه الاهداف ، ويعمل جاهدا على النهوض بالتربية السياسية للرجل الافريقي . وفي ذلك الوقت ، كانت الجامعة تقف على مرتفعات ليجون ، غارقة في ممارسة طقوس منقولة عن تقاليد اكسفورد . ويمكن اعتبار نظام د . كوني بوزيا ، الانتاج النمطي لهذه السياسة الليبرالية الديمقراطية التي لا تلائم مطلقا الجامعة .

ويؤكد الكاتب أن عملية انشاء الجامعات خلال السنوات العشر الاخيرة للعهد الامبريالي في العالم الثالث ، كانت تشكل في الواقع جزءا من الاستراتيجية الاستعمارية ، لتسهيل عملية انتقال السلطة الاسمية الى الصفوة المحلية ، دون أن يؤدي ذلك الى المساس بالعلاقات الحقيقية التي لذي السلطة داخل المجتمع النامي . وفيما يخص غانا ، فإن هذه الدولة ، لم تجد في صفوف كوادرها الاكاديمية ، من يتولى الكشف عن هذه

السياسة ، وتحليلها على حقيقتها . اما النوع الثاني من الصراعات ، فيراه الكاتب ممثلا فيما جرى خلال السنوات الاخيرة في جامايكا ، بعد طرد د . والتسر رودني ، وفي ترينداد وتوباكو وزامبيا ونيجيريا وكينيا والسنغال . كانت أنظمة الحكم في هذه الدول ، أميل الى تفضي أية مواجهة يمكن أن تنال من الصورة البراقة التي يقدمها البلد للمستثمرين الاجانب الغربيين . لهذا قام صراع بين هذه الأنظمة والطبقة والاساتذة ، وقد بدا هؤلاء أكثر

ولكن في افريقيا ، اخذ القادة الزنوج ، يتصرفون كما لو كانت باريس ولندن أقرب اليهم من الجزائر أو فيتنام ، أو حتى زمبابوي . وهذا التصرف هو الذي يشكل اليوم الجذور الحقيقية للصراع القائم بين هؤلاء القادة وبين الجامعات ، التي أصبحت تضم شبابا مزودا بالمعلومات ، وعازما على أن يسمع الجميع صوته .

اما النمط الثالث من التازمات ، فإنه ينطبق على الجامعات التي تحاول القيام بدور معقل القومية والراдикаلية ، مثلما حدث في الباكستان الشرقية

أما النمط الثالث من التازمات ، فإنه ينطبق على الجامعات التي تحاول القيام بدور معقل القومية والراдикаلية ، مثلما حدث في الباكستان الشرقية

أما النمط الثالث من التازمات ، فإنه ينطبق على الجامعات التي تحاول القيام بدور معقل القومية والراдикаلية ، مثلما حدث في الباكستان الشرقية

فى جوهر الواقع . بل ان الامر قد يؤدى الى تنافس دولة للحصول على نفوذ أكاديمى . بل ان الكاتب يؤمن بان « أفرقة » هيئة التدريس ، لا يغير من هذا الوضع ، الا اذا أجرى الاساتذة الافارقة تغييرا جذريا فى مواقفهم وفى نواياهم ، والا فان الاتجاهات الحالية ستدعم .

وقد وصو رئيس موزمبيق سامورا ميتشيل هذه المشكلة على النحو الآتى :

« ان التربية لا تعنى بالنسبة لنا ، تعلم القراءة والكتابة . او تخريج صفوة من الحاصلين على شهادات ليست لهم أية علاقة مباشرة بأهدافنا . وبمعنى آخر ، كما يمكن قيادة كفاح مسلح دون أحداث ثوره ، يمكن للمرء أيضا ان يتعلم ، ولكن دون أن يحون له تكوين ثورى . واننا لا نريد أن يتربى العلم أقلية ، وأن يجمع الانسان وتخنق القدرات الخلاقة لدى الجماهير ، التى هى المنبع الاساسى للتقدم الجماعى » .

ومن وجهة نظر الكاتب ، فان هناك العديد من الدول النامية ممن لديها الاستعداد للاعتراف بأن صيغة التربية التى يفرحها سامورا ميتشيل ، أفضل من تلك التى تتبع النماذج الغربية . وعلى أية حال ، فان هذا الموقف لسامورا ميتشيل ، قد تناوله فرانز فانون فى كتابه « المعذبون على الارض » . عندما قام بتحليل التومية البورجوازية . . . ولكن المشكلة فى تضمينها نظريتين ، تكمن فى انها أسهل استيعابا فى المجتمعات التى مرت بها تجربة الحرب الثورية التى شارك فيها الشعب بأكمله . فى هذه الحالة ، فان الجيش الثورى هو الذى يعطى للدولة كوادى التعليم . أما الدول التى تعتبر نفسها رسميا ، أنها مستقلة ، فان هذه السياسة قلما يتقبلها المستوطنون .

فى حالات الاستعمار الاستيطانى ، كما هى الحال فى زيمبابوى وأنجولا وموزمبيق أو الجزائر ، كانت جميع الوظائف الهامة وكافة الممتلكات الكبرى بين أيدي البيض ، ولم يكن للصفوة المحلية سوى حياة هامشية . وفى هذه الحالة ، كان من السهل اجتذاب أغلبية السكان الى النضال التحررى الوطنى . أما فى دول أخرى ، مثل غانا ونيجيريا وساحل العاج والسنغال ، فان ثراء الصفوة المحلية ، مرتبط بتاريخ الاستعمار . وهى اليوم تسيطر على جهاز الدولة . كل هذا يؤدى الى وضع يسهل معه أحداث إصلاح جذرى للتعليم .

عندما تعرضت جامعات دكا وشيتاونج وراشماجى ، لهجمات دامية من الجيش الباكستانى . ولكن هذه الجامعات ، عندما أرادت مواصلة دورها فى بنجلاديش الجديد ، كانت قد تحولت الى مؤسسات مشلولة لا جدور ثورية لها . وهناك مثل آخر يجده الكاتب فى جامعة روديسيا ذات الاغلبية السوداء ، فى ظل نظام حكم ايان سميث ، والنزى فشلت فى اتخاذ قرار ، عندما كانت البلاد تتأرجح أمام حرب ثورية وشيكة الوقوع ، أما جامعات السود هى جنوب افريقيا ، فان وضعها يختلف ومهما كانت القيود المفروضة على الاعلام ، فقد بقيت هذه الجامعات ، مرتعا للاستياء والرفض .

كذلك كانت أيضا الغارات التى شنها الجيش الاسرائيلى على الجامعة العربية فى الضفة الغربية . فقد كانت المدارس والجامعة هما مراكز المقاومة للاحتلال الاسرائيلى ، فى الوقت الذى ظلت فيه السلطات المدنية العربية ، غارقة فى المواقف المبهمة ، والحلول الوسط ، الى ان فرضت عليها الضغوط الشعبية ، اتخاذ موقف واضح .

وبعد ان استعرض الكاتب هذه الانماط الثلاثة للتأزمات بين الجامعات والسلطات ، يرى أن هذه التأزمات قلما حلتها الصحافة العربية . ثم ان مجرد تغيير نظام الحكم ، لن يؤدى الى تسويتها ، لان الفكر الاساسى ، هى ان اقامة جامعة داخل مجتمع فقير ، كان الهدف منها أن لا تمس وجود المؤسسات . لهذا فان السلطات ستحاول دائما اثبات ان الطلبة المتمردين ، هم الذين يقع عليهم اللوم وليست الجامعة . ومع ذلك فان الكاتب يرى أن اقامة هذا الهرم الضيق والعالى ، ليست أفضل وسيلة للتعليم فى هذه المجتمعات النامية . ومهما كانت الحجج البليغة التى تقدم ، فان النماذج المتبعة هى فى النهاية مستمدة من الخارج . ثم ان الجامعة العصرية ، تتطلب تكتلا فى رؤوس الاموال اللازمة لبنائها ، كما تتطلب مصروفات دائمة للانفاق عليها . كل هذا لصالح أقلية صغيرة من الشعب ، أكثر اعضائها سوف يعملون خارج بيئتهم . وفى الحقيقة ، فان الجامعات فى الدول النامية ، هى مراكز للامبريالية الثقافية .

وقد تقوم الدولة بتنويع فى هيئة التدريس ، بحيث لا يأتى الاساتذة أساسا من الدولة المستعمرة بالامس ، ولكن احلال اساتذة كنديين فرنسيين محل اساتذة فرنسيين أو اساتذة امريكيين محصل اساتذة بريطانيين . كل هذا لا يغير

وفى النهاية يتساءل الكاتب : هل عملية وضع نظام يقوم على ادماج كل مدرسة داخل البيئة المحيطة فيها ، يعد عملا جبارا الى هذا الحد ؟ يمكن للتلاميذ ان يعضوا جزءا من العام فى الدراسة ، أما الجزء الآخر فيخصص للعمل فى الحقل ، أو داخل المجتمع الذى أفرزهم . وإذا كان من الضرورة بمكان إعادة تركيب التعليم الثانوى ، فإن ذلك سيؤدى الى تغيرات أيضا على الصعيد الجامعى ، وربما على النحو الذى يتناهى سامورا ميتشيل . وقد تكون النتيجة ، ان يقل عدد المنح التى تعطىها أكسفورد أو هارفارد أو السوربون لطلبة الجامعات فى العالم الثالث . ولكن مع ذلك ، فإن هذه الجامعات ، ستكون أقدر على خدمة المجتمع الذى أنتجها . ■

بالرغم من وجود الكوميكون ، أكثر مما تحققت بفضلها . فقد بقيت هنا فجوة عميقة بين التعهدات المتخذة والانجازات كما لا يجد الكاتب أثباتا واضحا يشير الى نجاح الدول الاعضاء فى الكوميكون ، فى تنحية نوع من الموقف الجماعى أو السلوك الموحد . وهما فى نظره الشرطان اللذان لتكامل مثير . ومن جهة أخرى ، فإن التطورات التى جرت فى السنوات الأخيرة ، قد أبطلت فى حركة التعاون الاقتصادى داخل الكوميكون . وأهم هذه التطورات : أولا ، التزايد الواضح فى المبادلات التجارية بين الغرب وبعض الدول الاعضاء فى الكوميكون . وثانيا ، الظهور المفاجئ لنقص عالمى فى المواد الأولية . هذان العاملان كانت لهما انعكاسات عميقة على التعاون الاقتصادى فى أوروبا الشرقية .

ويركز الكاتب على الانظمة السياسية القومية داخل الكوميكون ، وخاصة على الشروط الاساسية التى كان لها تأثير على صانعى القرارات ، ويحدد تحركهم فى اتجاه أو آخر . ثم يتناول فى نهاية بحثه ، الموضوع على نحو شامل ، ليجتث فى الاقتراح القائم على مواصلة التزايد فى العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وهو العامل الذى لا يتوافق فى وضعه الحالى ، مع حركة التكامل الاقتصادى داخل شرق أوروبا .

ويبدأ الكاتب بوضع بعض الحلول عن المفاهيم والتسريقات . فيرى التكامل الاقتصادى فى مفهومه الواسع ، حركة دول عديدة فى منطقة محددة لتنمية اطارها المشترك ، الذى يتيح لها جميعا مواصلة تحقيق بعض الاهداف ، ودعم بعض السياسات . ان الكوميكون يمثل هذه الحركة فى شرقى أوروبا . وهو يركز على سياسات التخطيط ، وعلى تقسيم العمل الدولى ، والتخصص فى الانتاج والتجارة الاقليمية . أما عن الاهداف النهائية لهذه الحركة ، فإن الكاتب يجد صعوبة فى تحديدها ، لأنه يلهمس مدى اختلاف مفهومها من دولة الى أخرى . وفى البداية ، كان الهدف الرئيسى لدول الكوميكون ، هو فرض الاشراف الاقتصادى السوفيتى على الدول الصغرى فى شرقى أوروبا ، وذلك بغرض عزلها عن الغرب ، واستقلالها عنه لصالح الاتحاد السوفيتى . أما اليوم ، فإن الاهداف التى تبرر وجود الكوميكون ، أصبحت أقل وضوحا ، إذ تعكس تركيبة أكثر توازنا ، وأكثر تعقيدا ، عن المطالب السياسية والاقتصادية ، وكذا المصالح التى تعبر عنها الدول الاعضاء فيه .

WORD POLITICS

المجلة : وورد بوليتكس

عدد : يوليو ١٩٧٦

مقال : التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا

الكاتب : أندريش كوربونسكى

يتناول الكاتب موضوع العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب الاوروبى من زاوية معينة ، وهى مدى انعكاس النشاط التجارى بين الشرق والغرب ، على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا ، والتى يعمل لها الكوميكون . وهو يرى أن الكوميكون ، بالرغم من كونه يمثل احدى المحاولات الاولى لاقامة تعاون اقتصادى على مستوى المؤسسات والاقليمية ، فإن منجزاته لم تؤخذ فى الاعتبار ، لا فى الشرق ولا فى الغرب . بل ان المكاسب الاقتصادية العديدة التى تحققت فى المنطقة ، أو على صعيد كل دولة ، قد اكتسبت ،

لصالح التعاون الاقتصادي الأقليمي ، أصبحت
بطيئة .

ويؤكد الكاتب أنه لأسباب مازالت غير واضحة ، فإن القيادة السوفيتية ، لم تبذل جهدا حقيقيا لإنشاء وكالة تغطي القوميات ، وقادرة على مراقبة وتوجيه حركة التكامل الاقتصادي في المنطقة . فطوال حياة ستالين ، بقي الكوميون مجرد ورقة مكتوبة ، بينما كانت الحواجز السياسية والاقتصادية قائمة بين الدول . وقد سلك ستالين سياسة « فرق تسد » . لهذا كان يحافظ على هذا الوضع . وعلى هذا النحو اتخذت حركة جماعية الزراعة ، سمات مختلفة في كل دولة .

وفي بداية الستينات ، قرر خروتشوف اخلاء الكوميون ، وجعله أداة كبرى للتعامل . ولكن هذه المبادرة السوفيتية كان نصيبها الفشل في ١٩٦٢ ، إذ لم تصمد أمام مقاومة بعض الدول ، وعلى رأسها رومانيا . لهذا اكتفى بتحقيق بعض التقدم من الناحية التنظيمية ، وإن كانت بعض الدول قد ناهضت التعاون الوثيق على النحو المطلوب . وطوال الستينات ، كانت أهم تطورات في الكوميون ، هي : أولا البرامج الإصلاحية الاقتصادية التي أدخلت . وثانيا العودة التدريجية إلى العلاقات التجارية مع الغرب . وخلال السنوات الأخيرة ، ازداد حجم المبادلات التجارية بين الشرق والغرب ، على نحو سريع ، وإن كان مازال لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع التبادل التجاري في معظم الدول الغربية ، ولكنه مع ذلك كان يشكل جزءا هاما من حجم المبادلات التجارية في الدول الشرقية ، وخاصة المجر وبولندا ورومانيا .

ويتساءل الكاتب هنا : ما هي الأسباب التي حثت الدول الشرقية على التوسع في تجارتها مع الغرب ؟ مع الملاحظة أن القرار الخاص بذلك كان سياسيا في مضمونه ، وبالتالي فلا بد من الأخذ في الاعتبار ، سلوك وتصور الصفوة الحاكمة في هذه الدول ، بما فيها الاتحاد السوفيتي الذي بقي رغم التحديات القوة المهيمنة في المنطقة .

وفي رأي الكاتب ، أن التوسع في التجارة بين الشرق والغرب ، هو جزء لا يتجزأ من محاولة إصلاح وتحديث النظم الاقتصادية في أوروبا

وإذا كان من الممكن قياس حركة نمو العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، فإنه على عكس ذلك ، يصعب قياس مدى نمو حركة التكامل لدول الكوميون .

وفي البداية ، خلال ربع القرن الأول الذي تلا الحرب العالمية الثانية ، أدت التطورات السياسية والاقتصادية التي جرت في شرقي أوروبا ، إلى جمع دول هذا الجزء من القارة باستثناء تشيكوسلوفاكيا - إلى التعامل بجزء فقط من قدراتها الاقتصادية الحقيقية لإعادة بنائها . وهذا الأمر قد جعلها أكثر احتياجا للمعونة الخارجية . وإذا كان من المتوقع أن تأتي هذه المعونة أساسا من الغرب ، إلا أن الحرب الباردة سرعان ما وضعت حدا لهذا الاعتقاد . فقد دأب الاتحاد السوفيتي على تحويل نشاط هذه الدول إلى الشرق ، وهو تحول بلغ ذروته عندما نشأ الكوميون في يناير ١٩٤٩ .

ولكن مع ذلك حتى نهاية الخمسينات ، بقي الكوميون دون نشأة . ويفسر الكاتب هذا الركود ، بأنه السمة المميزة الأولى للشسرة الصناعية التي شرعت فيها أوروبا الشرقية ، هي النظام الصناعي العصري الذي كان يركز على حيز ضيق جدا من المواد الأولية تملكها هذه الدول . لهذا كان لابد أن تعتمد أساسا على الإمدادات السوفيتية - هذا باستثناء بولندا ورومانيا . ومن جهة أخرى ، ظلت هذه الدول لفترة ما ، في وضع لا يسمح لها بتنمية موارد بديلة يمكنها أن تحصل عليها من العالم الغربي ، وهكذا تمكن الاتحاد السوفيتي ، طوال الستينات ، من الحفاظ على وحدته التحالف بدون الاتجاه إلى إجراءات سياسية ، مكثفيا باذتهجاس وسائل اقتصادية .

أما السمة المميزة الثانية لحركة التصنيع في أوروبا الشرقية ، غيرهاها الكاتب في دعم ونمو الاتجاهات « الأوتاركية » ، فإن هذه السدود باعتبارها الكلي على النموذج السوفيتي في التنمية ، قد أفرزت ملامح صناعية متشابهة ، إلى حد طغى هذا التشابه على الاتجاه إلى التقسيم الإقليمي للعمل ، وتنمية التبادل التجاري الإقليمي . فقد حد بناء قدرات إنتاجية متوازية من التخصص ، بل دعم الاتجاه القومي في مجالات الاقتصاد . وكانت النتيجة أن الحركة التلقائية

قدرة النظام السياسى على «دفع فتح الانفتاح» دون معاناة . وفى قدرة استيعابها للتكنولوجيا والادارة الرأسمالية .

وبالطبع فان القرار النهائى بتأييد الإصلاحات ، بقى محصورا داخل قمة القيادة السياسية التى كان عليها فى تشيكوسلوفاكيا والمجر ، أن توازن بين الصفوات المتنافسة . وفى نهائية الستينات وافقت على البرامج الإصلاحية . وقد قامت القيادة السياسية بدور رئيسى فى بولندا ورومانيا ، فبعد أكتوبر ١٩٥٦ اندفع نظام جومولكا فى سياسة محافظة للغاية . ولم يأخذ بالخطط الاقتصادية الجريئة التى وضعت فى نهاية الخمسينات ، فساد الركود الاقتصاد البولندى ، الى أن تمت تنحية جومولكا فى ديسمبر ١٩٧٠ .

وفى رومانيا ، كان الوضع مختلفا ، وان كان يعكس أيضا مدى أهمية الدور الذى قامت به قمة القيادة السياسية . ويلاحظ أن القرار المتخذ لاضعاف علاقة هذه الدولة بالكوميكون ، وبالحث على التقارب مع الغرب ، يبدو أنه نتيجة لمزج الاعتبارات المنطقية وغير المنطقية . فان رفض رومانيا الانضمام الى خطة التقسيم الدولى للعمل التى وضعها الكوميكون ، كان على أساس أن هذا التخصص يؤدى الى مزايا اقتصادية ، ولكن من جهة أخرى ، فان قرار التصنيع على جبهة واسعة ، قد بدا مكلفا للغاية ، وغير مجد .

وقد أوضح شاوشسكو قراره بشأن الالتجاء الى واردات من التكنولوجيا الغربية ، وهو فى ذلك يعكس موقف أكثر من رئيس دولة فى العالم الثالث .

أما فى ألمانيا الشرقية ، فانها تتمتع بأعلى نصيب للفرد بالنسبة الى الدخل الوطنى . وكانت ظاهريا أول دولة شرعت فى اجراء اصلاح فى نظامها الاقتصادى ، ولكن اذا تعمقنا فى الامر ، نجد أن هذا الاصلاح كان شبحا أكثر مما هو جوهر . ثم ان ألمانيا الشرقية راعت تنمية علاقاتها التجارية بألمانيا الغربية ، بالرغم من عدائها تجاه هذه الأخيرة . فكانت ألمانيا الغربية تمدّها بالتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من السلع ، بل ضمت أيضا لها دخولا غير مباشرة فى السوق المشتركة .

وبالتالى يمكن القول بأنه طوال الستينات وبداية

الشرقية ، وبالتالى فهو يفتى أى اتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية ، ولكن من جهة أخرى ، فان استيراد التكنولوجيا الغربية ، التى تفوق الانتاج السوفيتى ، كان لابد على المدى الطويل ، أن ينعكس على النظم الاقتصادية فى الدول الشرقية ، وهو ما حدث فى رومانيا وبولندا . ويبدو أن الصفوة الحاكمة قد تحققت فى النهاية ، من أن توثيق علاقاتها بالعالم الرأسمالى ، سيتيح لها وضع قواعد جديدة ، وان كانت ظلت متيقظة للمخاطر السياسية الناتجة عن هذا التقارب الاقتصادى مع الغرب .

وقد تعددت اليوم ، الكتابات التى تناقش أسس ومبررات الاصلاح الاقتصادى فى شرق أوروبا . ويلاحظ الكاتب أن الدولتين اللتين ذهبتا أبعد من غيرهما فى هذه الحركة - تشيكوسلوفاكيا والمجر - تعتمدان أكثر من غيرهما على تجارتها الخارجية ، كما تقتقران أكثر من غيرهما ، الى المواد الأولية ولكنهما مع ذلك مجهزتان بصناعات متقدمة ، فأصبحتا تصدران انتاجهما الصناعى ، مقابل حصولهما على المواد الأولية .

أما مرحلة صناعة القرار ، التى تؤدى الى اجراء الاصلاح المطلوب ، فيلاحظ الكاتب أن الكفاح الأساسى الذى جرى داخل هذه الدول ، كانت تقوده عادة الصفوة البيروقراطية الاقتصادية من رجال الاقتصاد التابعين لمعاهد الابحاث والمعاهد العليا . والذين كانوا يرون فى التوسع فى الواردات الغربية وفى السلع الاستهلاكية ، عنصرا أساسيا لاقامة المنافسة التى ستحدث المنتجين المحليين على زيادة حجم الانتاج وتحسينه . كما أن حقن الاقتصاد بالتكنولوجيا الغربية وبالوسائل الادارية الحديثة ، قد يسهم فى تحسين مجموع العمليات الاقتصادية على كافة الجبهات .

وكان موقف الحزب والبيروقراطية الحكوميين من هذه الإصلاحات ، معاديا بصفة عامة . فقد كانوا يرفضان اذابة سلطتهما لصالح ذاتية ادارية أوسع . ومن جهة أخرى ، كان بعض منهم يخشون التوسع فى الاتصالات مع الغرب ، ويرونه بمثابة حضان طروادة لتوغل القوى الغربية داخل المعسكر الشيوعى . ولكن العناصر البيروقراطية الشبابية ، كانت تؤيد الإصلاحات ، لما سيقضى اليه ذلك من تآكل النظام القديم . فكانت أكثر ثقة فى

كذلك فإن هذا يفترض موقفاً السوقية غير المعارض للتوسع في العلاقات التجارية مع الشرق الذي شرعت فيه الدول الأخرى . وإن النموذج الأساسي للتجارة السوفياتية - الشرقية الأوروبية في الستينات وبداية السبعينات ، يتمثل في إمداد سوفيتي من المواد الأولية ، مقابل صادرات من السلع المنتجة والاستهلاكية . وبالرغم من قلق موسكو من الفجوة التكنولوجية المتزايدة في العمق بينها وبين الغرب في نهاية الستينات ، إلا أن الاتحاد السوفياتي ، كان ما زال غير راغب في دخول الأسواق الغربية على المدى الواسع . لهذا ظلت أوروبا الشرقية تقوم بدور الوسيط الهام ، والقناة التي تصل الغرب بالاتحاد السوفياتي .

ثم يتساءل الكاتب . . كيف انعكس التسامح السوفياتي إزاء الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في أوروبا الشرقية ، والتوسع في التجارة مع الغرب ، على حركة التعامل داخل الكوميكون ؟ هناك على الأقل وضوح يشير إلى أن التعاون الاقتصادي الإقليمي ، لم يكن مدرجا ضمن الاختيارات الكبرى السوفياتية . ويفسر الكاتب اتسام الحماس السوفياتي في هذا الأمر ، بالمعدل المنخفض الذي أبدته هذه المنظمة في نشاطها . . . وبالرغم من تحقيق عدد من المشروعات التنظيمية ، فإن الأهداف الأساسية لم تتحقق . ويمكن إيجاد جذور الركود الذي ساد الكوميكون في المراحل الأولى من نشاطه . . . فبالرغم من أن الاتجاهات الأوتاركية قد بدأت تقل ، إلا أنها لم تختف كلية . وحتى في ملامح الصناعات الوطنية ، بدت اختلافات تدريجية ، كانت تشكل إمكانيات قليلة للتوسع في التخصص أو للتجارة بين الدول داخل المنطقة . إن القومية الاقتصادية لم تنخفض مع الوقت ، وأصبحت تغذي التصارع داخل الكوميكون ، فابقت على الجواز التي وضعها ستالين في الماضي .

وكانت النتيجة ، أن التعاون الإقليمي الحقيقي كان قليلا وافترقت المنظمة الثقة والقدرة والرغبة في التعاون بين الدول ، إلى حد كان من الأسهل على هذه الأخيرة ، أن تقيم تعاونا مشترا مع الدول الغربية .

كذلك كانت المصلحة القومية ، تقف حائلا أمام المصلحة الجماعية ، التي لم تحصل على تأييد سوى من الدول التي قد تجد منها فائدة على حساب الأخرى . هكذا أيدت تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية مبدأ التقسيم الدولي للعالم .

السبعينات ، كانت هناك مجموعتان من القرارات الرئيسية تسيطر على معظم دول الكوميكون . لإجراء إصلاح في نظامها الاقتصادي ، والثانية للتوسع في علاقاتها الاقتصادية مع الغرب .

وكان موقف الاتحاد السوفياتي من الإصلاحات الاقتصادية والتوسع في التجارة مع الغرب ذا وجهين . كان لا يعارض تحديث الاقتصاديات القومية ، والعودة إلى معدلات نمو أعلى ، ولكنه في نفس الوقت ، أدخل عناصر فيما سمي بنظرية ليبرمان داخل النظام الاقتصادي السوفياتي . لهذا لم يعارض السوفيات في البداية ، الإصلاح الاقتصادي في تشيكوسلوفاكيا ، ولكن في المراحل التالية ، هاجمها على أنها تمثل العودة إلى الرأسمالية ، والقضاء على النظام الاشتراكي .

ولقد جنت الجسر دروس أحداث تشيكوسلوفاكيا . لهذا نجحت في إدخال التغيرات دون التعرض للمعارضة السوفياتية . ولهذا لم يبد السوفيات معارضتهم الا فيها بعد .

أما في بولنده ، فإن التوسع في تجارتها مع الغرب ، الذي شرعت فيه في السبعينات ، لم يجد عدا من قبل السوفيات . . ويرجع السبب في ذلك ، إلى أن الاضطرابات العمالية التي جرت على ساحل البلطيق ، جعلت القيادة السوفياتية تخشى أن يتكرر ذلك في الدول الأخرى . لهذا لم تعارض التحديث السريع في الاقتصاد البولندي ، حتى لو أدى ذلك ، إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع الغرب .

وقد اهتم المراقبون الغربيون ، بالموقف الغريب الذي اتخذته السوفيات إزاء استقلالية شاوتشيسكو ودون أن ينجحوا في إبداء تفسير مقنع له . هل كان مقبولا لما للحزب من سيطرة محكمة في هذا البلد ، أم أن افتقار رومانيا إلى مساندة من الدول الأخرى ، هو الذي جعل السوفيات لا يناهضونها .

والملاحظ أيضا أن ألمانيا الشرقية تتمتع بمكانة ممتازة داخل الكوميكون ، نظرا لأنها تعد أهم ممول للسلع الاستثمارية بالنسبة للاتحاد السوفياتي . ويمكن القول بأن الاتحاد السوفياتي كان بالفعل يشجع هذه الدولة على تنمية علاقاتها بألمانيا الغربية وبسائر دول السوق المشتركة ، لإيجاد قناة مناسبة له ، تضمن له التكنولوجيا المتقدمة الغربية .

وأيدت المجز وبولنذه سياسة التحويل الجزئى أو القام ، لما كانت تتمتع به كل منهما من فائض هام فى ميزان مدفوعاتهما . وبينما كانت رومانيا تتعارض التخصص فى الإنتاج ، كانت بلغاريا تؤيد التعاون بين الحكومات وبين القطاعات . وقد أثر الاتحاد السوفييتى عدم التدخل ، وترك الكوميكون غارقا فى الركود .

ثم يتناول الكاتب مرحلة الوفاق وأزمة الطاقة . فيجد أن الوفاق قد هيا الأرضية لتطورين من التطورات ، يراها أكثر أهمية من التقارب بين الثوتين العظميين . وهما النقص العالمى فى النفط الأساسى وفى المواد الأولية ، والثانى القرار السوفييتى بدخول ساحة التجارة الشرقية الغربية ، على نحو ضخم ، وفى شكل مهمون أساسى للمواد الأولية ، مقابل التكنولوجيا الغربية . هذان الحادثان ستكون لهما انعكاسات ضخمة على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا .

وبالنسبة للاتحاد السوفييتى ، كان السؤال المطروح أمامه هو : هل يداوم على امداد حلفائه الشرقيين بكميات متزايدة من النفط والمواد الأولية بأسعار رخيصة نسبيا ، أم يحول بعضا من هذه الكميات الى الغرب لبيعها بأسعار مرفوعة وبالعمليات الصعبة التى قد تتيح له الحصول على مزيد من التكنولوجيا الغربية ؟

أما الدول الشرقية الأخرى ، فكان عليها اتخاذ قرار آخر : هل تواصل التوسع فى تعاملها التجارى مع الغرب ، أم تحول جزءا من صادراتها الى الاتحاد السوفييتى مقابل حصولها على مواد أولية بأسعار معقولة ؟

يؤكد الكاتب أن الاتحاد السوفييتى ، كان الفائز الوحيد فى هذه اللعبة . أما بالنسبة للدول الشرقية الأخرى ، فإن الحد من حجم تجارتها مع الغرب ، كان يعنى الحد أيضا من وارداتها المتعلقة بالتكنولوجيا الغربية التى أقامت عليها بعض هذه الدول المجر ، بولنذه ، رومانيا ، أسس خططها التصنيعية الحديثة . ومن جهة أخرى ، فإن انخفاض الامدادات السوفييتية من النفط والمواد الأولية ، كان سيضرب الى حد بعيد ، دولا مثل تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر ، التى تعتمد أساسا على هذه الامدادات .

وقد اختار الاتحاد السوفييتى عدم الانتفاع من

وضعه المتميز لفترة على الأقل . فأعلن عن قراره فى تكيف أسعار أهم موارده الأولية ، بالأوضاع داخل الكوميكون . ولكن هذا الاجراء ترك مع ذلك الاسعار أقل من الاسعار العالمية ، وخاصة بالنسبة للنفط ، مما أكد صدق رغبة الاتحاد السوفييتى فى دعم صادراته لدول الكوميكون . كذلك كان من الواضح أيضا ، أن الاتحاد السوفييتى ، تمسك بالحصول على السلع الواردة من أوروبا الشرقية ، وخاصة المتقدمة منها . وكان الاتحاد السوفييتى دائما ، يحث حلفاءه على المشاركة فى تمويل تنمية الموارد الطبيعية ، ولكن الدول الشرقية كانت تقاوم هذا الضغط حتى بداية السبعينات . ومن الواضح هنا أن النقص الاجمالى فى المواد الأولية هو الذى أجبرها على تلبية المطالبات السوفييتية فى هذا المجال .

ولكن مع ذلك ، ونتيجة للوفاق ، فإن التغيير السياسى الذى طرأ على القيادة السوفييتية ، قد جعل هذا الأخير راضيا عن دفع ثمن زعامته على التحالف السياسى والعسكرى والاقتصادى . وهكذا بعد أن كانت أوروبا الشرقية فى الماضى ، تشكل مجالا اقتصاديا يمكن استغلاله لصالح الاتحاد السوفييتى ، أصبحت اليوم عبئا عليه ، لابد من مراعاته لصالح القوة العظمى .

ويتساءل الكاتب هنا : كيف انعكس هذا الوضع الجديد على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا ؟ لا شك فى أن الفرص لتوثيق التعاون أصبحت متاحة اليوم ، أكثر من الماضى ، وأن الكوميكون سيلقى تأييدا من أعضائه ما دام قد ضمن امدادات كافية من المواد الأولية بأسعار معقولة . أما فى حالة عدم وجود هذا الضمان ، فإن الدول الاعضاء ، ستضطر الى البحث عن امداداتها لدى الغرب أو لدى دول العالم الثالث .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا الافتراض يمتد أساسا على قدرة هذه الدول على دفع ثمن وارداتها من خارج العالم الشيوعى . ويرى الكاتب أنها غير قادرة على ذلك . فإن ميزان المدفوعات مع الغرب لدول مثل المجر وبولنذه ورومانيا ، يشكل عجزا يزداد حجمه عاما بعد عام ، ولا بد أنه سيأتى الوقت الذى ستتوقف فيه هذه الامدادات ، وخاصة بعد أن تعرض الغرب لازمة التضخم والطاقة . وإذا حدث ذلك ، فإن فرص التوسع فى الصادرات الغربية الى الشرق

مصارف الكوميكون لتنمية التجارة داخل المنطقة التابعة له ، بل وايضا الخطة التكاملية . كل هذا يؤكد احياء فكرة التعاون الوثيق بين دول الكوميكون

وبالاضافة الى العامل الاقتصادى الذى فرض نفسه لاجيئ الاتجاه الى التكامل ، هناك عوامل أخرى : قدرة الجيل الجديد من الصفوة السياسية على استيعاب المزايا الكامنة فى التكامل الاقتصادى الاقليمى ، وعدم وجود ضغط سوفيتى لصالح التشابه الوثيق والتعاون ، مما أدى الى تحسين صورة الكوميكون . واخيرا بداية افول « الشوفينية » الاقتصادية التقليدية ، التى كانت تشكل العائق الاساسى فى طريق التعاون بين الدول .

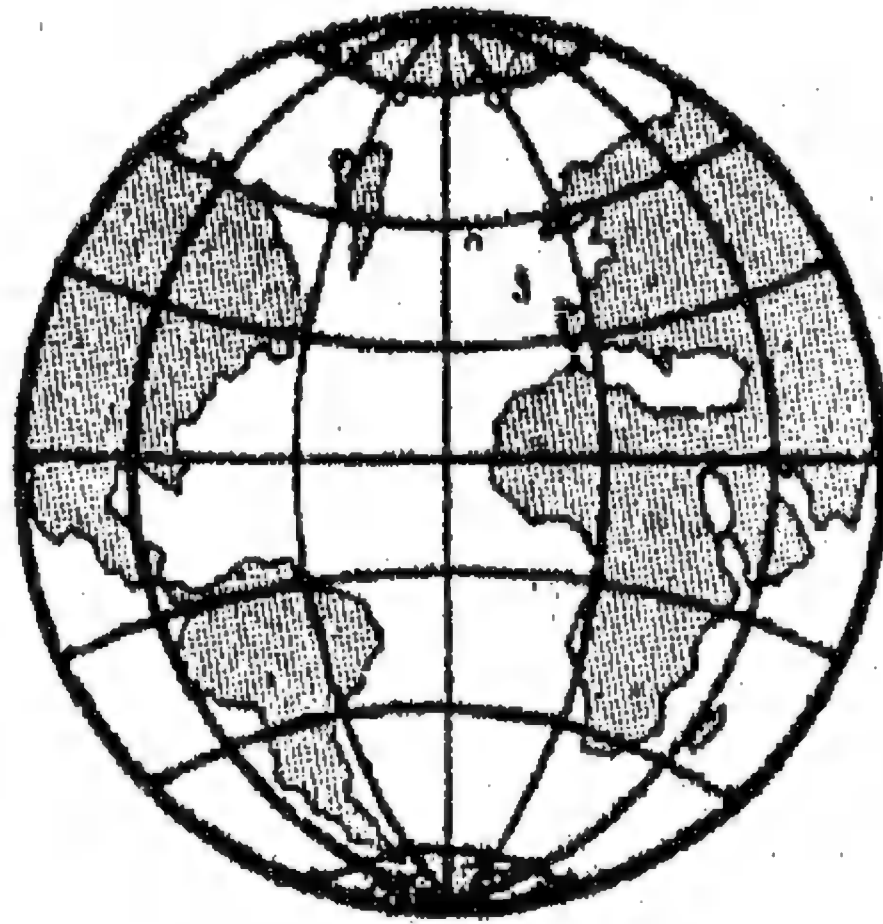
كل هذا أدى الى عقد مؤتمر القمة الاوروبى فى هلسنكى فى اغسطس ١٩٧٥ الذى لم يفعل سوى القليل لتفتيت الحواجز التى تقصل بين جزءى أوروبا ، واقامة رابطة بين السوق المشتركة والكوميكون . وعلى أية حال ، فان أزمة التضخم والردة الاقتصادية التى تعاني منها الدول الغربية ، قد حدثت من الحماس فى تقبل أى تعاون مثمر ، ولو فى المجال التجارى .

وفى مثل هذه الظروف ، فان مزيدا من التعاون الاقتصادى فى شرقى أوروبا ، يبدو أكثر تقبلا من التكامل . وان نجاح هذا الامر ، يتوقف على عدة عوامل منها : موقف الاتحاد السوفيتى ، والوضع السياسى الداخلى فى دول شرقى أوروبا ، والوضع الاقتصادى الاجمالى ، وموقف الغرب . ■

الاوروبى ؟ سوف تقل أيضا . واخيرا فسان التغيرات التنظيمية التى طرأت على غرب أوروبا ، ومنها ادخال رسوم مشتركة وميكانيزم مشترك للتفاوض داخل السوق المشتركة ، يمكن أن يؤدي الى الحد من حجم الصادرات الشرقية الى الغرب الاوروبى .

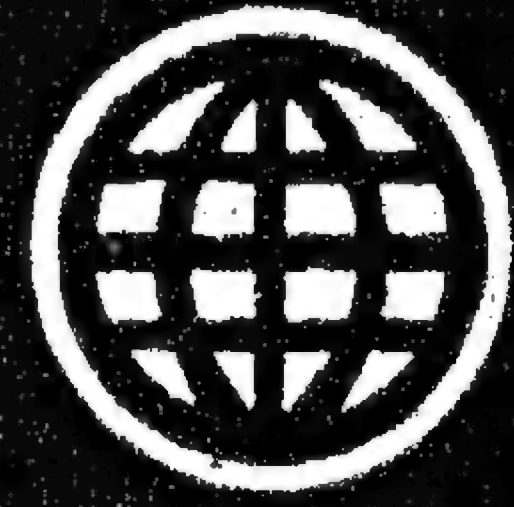
اما الوضع بالنسبة للعالم الثالث ، فليس أفضل . وفى ضوء التجربة التى جرت خلال العامين الاخيرين ، بدا واضحا أن دول الاوپيك ، عازمة على الحصول على أكبر قدر من الارياح من صادراتها ، دون أى اعتبار ايدىولوجى أو غيره ، وانها لن تتخلى بأى حال عن أسعار السوق . ثم انها تتطلع الى الحصول على أحدث ما وجد من التكنولوجيا ، التى لا يتسنى لها الحصول عليها من شرقى أوروبا . . ان السلع الوحيدة التى يمكنها أن تشتريها من الشرق الاوروبى ، هى الاسلحة . وحتى فى هذا المجال ، لا توجد بين دول أوروبا الشرقية سوى اثنتين - الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا - قادرتين على امداد هذه الدول بالاسلحة .

يبدو اذن واضحا ، أن معظم الدول الصغرى فى شرقى أوروبا ، لن تجد أمامها سوى التطلع الى الكوميكون ، للحصول على المواد الأولية اللازمة لها . وتشير الانباء الى تزايد مشاركة هذه الدول ، فى عملية تنمية موارد جديدة فى الاتحاد السوفيتى ، وفى بناء انتاج مشترك جديد ، وتسهيلات النقل فى هذا الاخير . كذلك يتزايد عدد الشركات الصناعية المشتركة ، وكذا نشاط



سبتمبر ١٩٧٦
أكتوبر ١٩٧٦
نوفمبر ١٩٧٦

شهريات



سبتمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

- ١٥ : حذر الاتحاد السوفيتي في بيان رسمي اذاعتبه وكالة تاسي السوفيتية ، الحكومة اليابانية ، من أن العلاقات بين البلدين ، قد تأثرت بشدة ، وذلك بعدما رفضت اليابان إعادة الطيار السوفيتي الهارب فيكتور بيلنكو والطائرة الميج ٢٥ الى الاتحاد السوفيتي بعد هبوطها في اليابان يوم ٦ سبتمبر .
- ٢٥ : أطلق الاتحاد السوفيتي سفينة الفضاء سويوز ٢٢ تحمل اثنين من رواد الفضاء .
- ١٦ : أعلن الجنرال فلاديمير شاتالوف مديرا لمركز تدريب الفضاء ، أن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ في تنفيذ برنامج فضاء عالمي مشترك عام ١٩٧٨ ، يشارك رواد فضاء من دول الكتلة الشرقية ومنغوليا .
- ٢٣ : استقبل المارشال ديمتري أوستينوف وزير الدفاع السوفيتي والجنرال نيكولاي شيشيلوفوف وزير الداخلية ، اسعاد الدوري وزير الداخلية العراقي الذي يزور موسكو ، وقد أجرى الجانبان محادثات تناولت مسائل استراتيجية ومشكلة الشرق الأوسط والموقف في لبنان .
- ٢٥ : قام الاتحاد السوفيتي ، باحتجاز قارب صيد ياباني ، وهو القارب السادس الذي يستولى عليه الاتحاد السوفيتي في شمال المحيط الهادي وميساه كوريا الشمالية ، في غضون الاسابيع القليلة السابقة ، كحالة للانقسام من الحكومة اليابانية لعدم

قيامها بإعادة الطائرة السوفيتية الميج ٢٥ وقائدتها الى الاتحاد السوفيتي .

انظر أيضا : إيران ٢٥ - السودان ١٤ - سوريا ١٩ - الصين [٦ - ٢٦] الولايات المتحدة ٧ - اليابان [١٩ - ٢٥] .

الأردن

- ١٩ : أعلنت وكالة الأنباء الاردنية الرسمية ، أنه قد تقرر أخيراً ، أن تمد الولايات المتحدة ، الأردن بشبكة صواريخ هوك في إطار صفقة قيمتها ٥٤٠ مليون دولار ، تمولها حكومة المملكة العربية السعودية .
- ١٩ : تم في عمان ، توقيع اتفاق بين الأردن والمانيا الغربية ، تحصل بمقتضاه الأردن على ٥١ مليون مارك [٣٤٠ ألف جنيه استرليني] لتمويل شراء معدات وأجهزة لبناء العقبة ، وذلك كجزء من المساعدات المالية التي تقدمها المانيا الغربية للأردن في عام ١٩٧٦ والتي تصل الى ١٤ مليون جنيه استرليني .
- ٢٩ : وقعت الأردن والولايات المتحدة ، على اتفاقية تحصل الأردن بمقتضاها على ٥١ مليون دولار اسهاماً في سد عجز الميزانية للسنة المالية سنة ١٩٧٦ ، وبذلك يصبح إجمالي المساعدات الأمريكية التي حصلت عليها هذا العام ٧٥ مليون دولار .
- انظر أيضا : سوريا ٢ - المملكة المتحدة ٧

اسبانيا

- ٢ : افتتحت الاتصالات التي كانت تجري بين الحكومة الاسبانية وأحزاب المعارضة ، حول إيجاد صيغة للمفاوضات بينها بشأن مستقبل الديمقراطية في اسبانيا بالفشل بسبب اصرار المعارضة على الانهاء التام لعهد فرانكو ، والبدء في المرحلة الدستورية ، بينما تصر الحكومة على أن يتم الإصلاح خطوة خطوة .
- ٤ : عقد زعماء أحزاب المعارضة الاسبانية الذين توافقوا على مدريد من مختلف أنحاء البلاد ، اجتماعاً يهدف الى التوصل الى برنامج مشترك ، يتخذ كأساس ، لإجراء مفاوضات مع حكومة أدolfo سواريز ، ولدراسة إمكانية تشكيل تنظيم موحد للمعارضة على مستوى البلاد .
- ١٤ : شهدت اسبانيا واحداً من أضخم الاضرابات العمالية التي اشترك فيها ما يزيد على ٢٠٠ ألف من العمال في مدن سان سباستيان وبامبولونا وبيلباو وبرتغال وباسووري وسيسيتاو ، في المناطق الأربع لاقليم الباسك .
- ١٥ : أعلن أدolfo سواريز رئيس الوزراء الاسباني ، أنه قد قرر ابقاء دودلفو سسارتيين وزير الداخلية الى اقليم الباسك لتقويم الموقف السياسي المتدهور هناك في أعقاب الاضطرابات العمالية .
- ٢٩ : تلقى أدolfo سواريز رئيس الوزراء الاسباني ، ومعه كيني

الأمريكي والرئيس نيريري حول

مشاكل جنوبى أفريقيا .

٢٩ : أعلن الرئيس التزاني جوليوس

نيريري ، أن زعماء « دول

المواجهة » الافريقية يريدون

تحقيق الاغلبية الافريقية فى

روديسيا خلال ٤ أو ٦ أسابيع ،

لا خلال عامين كما جاء فى

مقترحات كيسنجر الخاصة

بالتوصل الى حل سلمى لمشكلة

روديسيا .

انظر ايضا : زامبيا ٢٦ -

الجزائر

١٤ : وصل الى الجزائر ، فاروق

قدومى رئيس الدائرة السياسية

لمنظمة التحرير الفلسطينية :

لاجراء مباحثات مع الرئيس

الجزائرى هوارى بومدين حول

أحداث لبنان .

انظر ايضا : المملكة المغربية

- ١٢

جمهورية افريقيا الوسطى

٥ : اذاع راديو جمهورية افريقيا

الوسطى ، انه تم حمل حكومة

افريقيا الوسطى ، وحل محلها

مجلس للثورة يرأسه مدى الحياة

الرئيس بديل بوكاسا الذى تخلى

من مناصبه الوزارية ، واحتفظ

بمهام منصبه كقائد أعلى للقوات

المسلحة فى افريقيا الوسطى .

جمهورية مصر العربية

٢ : وجه الرئيس السادات ، نداء

عاجلا الى كافة اطراف الجرب

الاهلية فى لبنان ، يطالبهم فيه

بوقف هذه المأساة التى تنذر

بأوخم العواقب على الامة العربية

بأسرها .

٦ : أعلن الدكتور أحمد أبو اسماعيل

وزير المالية ، انه تم تدبير مبلغ

١٣٠٠ مليون جنيه من عجز

الموازنة العامة للدولة خلال

العام الحالى ، ولم يبق شيز

مبلغ ٥٠٦ ملايين جنيه لتغطية

بقية العجز .

١٤ : وصل الى القاهرة ، الامام موسى

الصدر زعيم طائفة الشيعة فى

لبنان قادما من دمشق ، فى اطار

الاتصالات التى تجريها القاهرة

الرئى الرئيسية باقليم بلوشستان

بباكستان . وقد اكتسحت المياه

فى طريقها ٢٦ قرية .

تركيا

٢ : اعترضت زوارق الحراسة التابعة

للاسطول التركى ، سبعة

هربية سورية مضادة للغواصات

أثناء عبورها مضائق الدردنيل ،

فى طريقها الى احد الموانئ

السوفيتية على البحر الاسود .

٢١ : طالب احسان صبرى كاجليا نجل

وزير خارجية تركيا ، حكومة

الولايات المتحدة ، برفع الحظر

المفروض على شحنات السلاح

الامريكى لتركيا ، وهدد بأن

استمرار هذا الحظر ، قد يرغم

بلاده على تغيير نظامها الدفاعى

كله .

انظر ايضا : اليونان ٢

- ١١

تشيكوسلوفاكيا

٥ : بدأت السلطات التشيكوسلوفاكية

ببناء شبكة واسعة من المخابىء

تحت الارض ، لحماية سكان

المدن الكبرى والمراكز الصناعية

من الانفجارات النووية .

انظر ايضا : الصين ١٤ -

تنزانيا

٦ : بدأ رؤساء خمس دول افريقية ،

هى تنزانيا وزامبيا وموزمبيق

وانجولا وبوتسوانا ، اجتماعاتهم

فى دار السلام ، لمناقشة مسألة

توحيد الحركات الوطنية فى

روديسيا وناميبيا ، وبحث أهمية

تيسام كيسنجر بجولة جديدة فى

جنوبى افريقيا .

٧ : اختتم مؤتمر القمة الافريقى

الخماسى أعماله فى دار السلام

ببيان مقتضب جاء فيه أن الرؤساء

الافارقة اتفقوا على تصعيد

النضال المسلح فى زيمبابوى .

كما اتفقوا على ضرورة تلقى

تقارير دورية من سفير حركة

الكناح المسلح فى جنوب افريقيا

وناميبيا وروديسيا .

١٥ : بدأت المصادمات الرسمية بين

هنرى كيسنجر وزير الخارجية

من الوزراء الاسبان ، تهديدات

مديدة بالافتتال ، وسط موجة

من الاضطرابات والمظاهرات فى

عدد من المدن الرئيسية فى اقليم

الباسك ، فى الوقت الذى واصل

فيه مهال البريد اضرابهم لليوم

السابع على التوالى .

المانيا الغربية

١٠ : أعلن جورج ليبير وزير الدفاع فى

حكومة بون ، أن ألمانيا الغربية

والمانيا الشرقية قررتا تبادل

ملحقين عسكريين بينهما فى

المستقبل القريب .

انظر ايضا : الاردن ١٩ -

الولايات المتحدة ١٤ -

اندونيسيا

٢٢ : أعلن الرئيس الاندونيسى سوهارتو ،

انه تم كشف مؤامرة لقلب

نظام الحكم فى اندونيسيا ،

يتزعمها وزير الزراعة السابق ،

ونائب الرئيس السابق سوهارتو

ورئيس الاركان السابق ، وأثنان

من الزعماء الدينيين .

ايران

٢٥ : أذاعت السلطات الايرانية ، أن

طيارا سوفيتيا هرب من الاتحاد

السوفيتى وهبط بطائرته فى مدينة

آهار فى الجزء الشمالى الغربى

من مقاطعة أذربيجان . وهو

الطيار الشبانى الذى يهرب من

الاتحاد السوفيتى خلال شهر

واحد . وقد طلب بدوره حق

اللجوء السياسى للولايات المتحدة

ايرلندا الجنوبية

(جمهورية ايرلندا)

٢ : وافق برلمان جمهورية ايرلندا ،

على اعلان حالة الطوارئ فى

البلاد ، فى أول خطوة تتخذها

الحكومة فى حيلتها ضد الجيش

الجمهورى الايرلندى .

باكستان

٦ : أتهار سكرولان ، وهو اخصاص

بهدف التوصل إلى تسوية للأزمة اللبنانية .

١٢ - ١٥ : وصل إلى القاهرة كل من رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان ، والشيخ بيار الجليل زعيم حزب الكتائب اللبنانية ، وصائب سلام رئيس وزراء لبنان الأسبق ، والشيخ حسن خالد مفتي لبنان ، تمهيدا لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف المتصارعة ، وذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي في أكتوبر .

١٢ : تلقت مصر ٥٥ مليون دولار من دولة الامارات ، قيمة الدفعة الثانية من القرض الذي اتفق عليه خلال رحلة الرئيس السادات لدول الخليج في شهر فبراير الماضي .

١٧ : تدخلت مصر ، بوساطة الاخوة الحميدة ، بين كل من العراق والكويت ، وذلك لتطويق الأزمة التي نشأت على الحدود بين البلدين ، والتي أحاطت بها الكويت القاهرة علما ، بعد أن أعلنت أن حوالي ١٥٠ جنديا عراقيا دخلوا حدودها ، وتوغنوا إلى ٤ كيلومترات في الأراضي الكويتية .

٢٢ : أعلن الرئيس السادات ، أن مصر مستعدة لحضور مؤتمر قمة سداسي في السعودية ، لبحث الأزمة اللبنانية وحلها ، بشرط أن تعلن الدول الأخرى ، وهي السعودية وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، استعدادها لحضور المؤتمر .

٢٧ : وصل إلى القاهرة كمال جنبلاط زعيم الجبهة الوطنية في لبنان .

٢٩ : تم توقيع كتاب متبادل بين مصر والولايات المتحدة ، تحصل مصر بهقتضاه على ١٠٠ ألف طن قمح من الولايات المتحدة بشروط ميسرة وبذلك يبلغ إجمالي كميات القمح الأمريكي لمصر مليوناً و ٣٥٠ ألف طن خلال السنة المالية الحالية .

٢٩ : دعا مجلس الأمن القومي المصري ، إلى عقد مؤتمر قمة عربي سداسي خلال يومين ، لبحث الموت المتدهور في لبنان ، نتيجة تصعيد العمليات السورية ضد المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ، يحضره رؤساء مصر والسعودية والكويت وسوريا ولبنان ونائب رؤساء رئيسي

منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٠ : تم التوقيع على ٤ اتفاقيات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تتعلق بهقتضاه مصر ٨٩ مليون دولار ، إلى جانب منح ١١ مليون دولار .

انظر أيضا : فلسطين [١٣ - لبنان ٢٥ - الولايات المتحدة ٢٨ -

جنوب أفريقيا

٢ : وافق جون فورستر رئيس حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، على إجراء محادثات مع الزعماء الوطنيين الأفريقيين ، بعد ٤ أسابيع ، لبحث أسباب موجة الاضطرابات التي تجتاح جنوب أفريقيا منذ عدة شهور .

٨ - ٩ : تجددت اضطرابات الوطنيين الأفريقيين ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، واتسع نطاقها لأول مرة ، لتشمل أراضي شبه جزيرة الكاب بأكملها .

١٢ : أعلنت وزارة الخارجية في بريتوريا ، أن الحكومة الإسرائيلية أرسلت إلى سلطات جنوب أفريقيا ، تعويضا ماليا عن حادث احتجاز الرهائن في القنصلية الإسرائيلية في جوهانسبرج في ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٥ .

١٤ : اجتمع جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا ، مع ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصري في روديسيا ، لاجراء مشاورات تتعلق بالحركة الوطنية الأفريقية في البلدين .

١٧ : بدأت في بريتوريا ، جلسة المحادثات الأولى بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ، وجون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا ، وتتركز المفاوضات حول إمكانية موافقة حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا ، التي يرأسها ايان سميث ، على تسليم السلطة للأغلبية الأفريقية ، وعلى منح الاستقلال لاقليم ناميبيا الذي تسيطر عليه حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

١٩ : عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ، أول اجتماع له مع

ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصري في روديسيا ، مع السفير الأمريكي في بريتوريا .

٢٦ : استمرت مظاہرات الوطنيين الأفريقيين عسك نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ، وذلك رغم التهديدات التي أعلنها كوني مولدر وزير الداخلية والاعلام في الحكومة العنصرية ، باستخدام قوات الجيش لتقمع المظاهرات .

انظر أيضا : سويسرا ٤ - تنزانيا ٧ -

دولة الامارات العربية

٥ : أعلن الشيخ احمد بن حامد وزير اعلام دولة الامارات ، أن بلاده لن تطبق القرار الذي اتخذته إثر عدم الانحياز في كولومبو الخاص بفرض الحظر البترولي على فرنسا .

١١ : تجددت الجهود لتسوية الخلافات على الحدود بين دول الامارات العربية ، في محاولة لدعم الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات لتجديد فترة رئاسته التي تنتهي في ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

١٢ : تلقى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية ، برفقة مناجلة من الملك خالد ملك السعودية ، يناشده فيها الدعاء في منصبه ، وعدم التخلي عن رئاسة الدولة بسبب النزاع على الحدود بين الشارقة ودبي .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٣ .

روديسيا

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ، موافقة حكومة الأقلية البيضاء على مقترحات هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الخاصة بنقل السلطة في روديسيا إلى الأغلبية الوطنية . ويتضمن الاتفاق الذي أقرته الحكومة البيضاء ، تشكيل حكومة من الأغلبية الأفريقية ، ووضع دستور جديد للبلاد خلال عامين .

انظر أيضا : تنزانيا [٢٩ - ٦]

جنوب أفريقيا [١٩ - ١٤] - زامبيا ٢٦ - سويسرا ٤ - المملكة المتحدة ٣٠ -

زامبيا

٢٥ : استقبل كينيث كاوندرا رئيس زامبيا ، هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ، واجسريا مباحثات حول نتائج اجتماعات كيسنجر في بريتوريا مع ايان سميث رئيس الحكومة العنصرية في روديسيا ، بشأن تسليم السلطة الى الاغلبية الوطنية هناك .

٢٦ : أعلن الرؤساء الأفريقيون الخمسة المجمعون في لوزاكا ، وهم رؤساء زامبيا وتنزانيا وموزمبيق وأنجولا وبنسوانا ، رفض الشروط الواودة في تسوية المشكلة الروديسية التي اقترحها هنري كيسنجر على ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاغلبية البيضاء في روديسيا ، وأعربوا عن اعتقادهم ، بأن الشروط الموضوعية لتولى الاغلبية الافريقية السلطة ، تعتبر تقنيا للهيكل الاساسي للديمقراطية والعنصرية في روديسيا . وطالب الزعماء الخمسة ، بأن تعقد بريطانيا فوراً مؤتمراً دستوريا خارج روديسيا ، يشترك فيه ممثلو الشعب الافريقي في روديسيا لتحديد شروط نقل السلطة للاغلبية الافريقية .

انظر ايضا : تنزانيا ٦ -

سري لانكا

١٧ : أعلن رسمياً في كولمبو ، أن سيمبيريمانو باتدرانيسكة رئيسة وزراء سري لانكا ، قد أصدرت قراراً برفع المراقبة ورفع كل القيود على حرية التنقل بالنسبة للعشرة آلاف شخص الذين كانوا قد اتهموا بالتواطؤ في محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في أبريل عام ١٩٧١ .

السودان

١٤ : أعلن الرئيس السوداني جعفر نميري ، أن الاتحاد السوفيتي يستخدم الطموح المختل للمعبد الثقافي ، من أجل استعادة مكانته المفقودة في العالم العربي ولذا لاستراتيجية جديدة .

١٩ - تم التوقيع في الخرطوم على اتفاقية اتصالات فضائية ، من طريق استخدام القمر الصناعي بين السودان وشركة هاريس الأمريكية ، يتم بمقتضاها ربط المدن السودانية الكبرى بكل انحاء العالم ، من طريق التليفون والهبرق والشكس .

انظر ايضا : المملكة المغربية ١٢

سوريا

٢ - وصل الى دمشق ، في زيارة مفاجئة لسوريا ، الملك حسين ملك الاردن ، يرافقه مضر بدران رئيس الوزراء الاردني ، ومساعد رئيس الركان ، ورئيس المخابرات العامة الاردنية .

٤ - بدأ الوفد الاقتصادي والفني الروماني ، برئاسة ابون بائان نائب الوزراء ووزير التجارة والتعاون الدولي ، مباحثات مع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والنقل والنقطة في سوريا ، بهدف عقد اتفاق جديد للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

٦ - وقعت كل من سوريا ورومانيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادي والتجاري .

٦ - وافقت سوريا على اقتراح اسرائيلي بتحويل خط نك الاشتباك في مرتفعات الجولان الى « سوزوالمية » على قرار نماذج الحدود اللبنانية الاسرائيلية

١٩ - استقبل عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري ، فلاديمير نينوف جرادوف ممثل الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف وتبادل وجهات النظر حول الاوضاع العربية ، وخاصة الوضع في لبنان ، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية .

٢٦ - اقتضت مجتمعة من الفدائيين ، اضخم فنادق سوريا في دمشق ، واحتجزوا نزاله كرهائن ، مطالبين بالانفراج من الفلسطينيين المحتجزين في سجون سوريا . وقد تمكنت السلطات السورية من القبض على الفدائيين بعد معركة عنيفة لقي فيها أربعة منهم مصرعهم .

٢٧ - اعدت السلطات السورية

١٩٩٩

ثلاثة من الفدائيين الذين اشتركوا في عملية اقتحام الفندق في دمشق .

انظر ايضا : تركيا ٢ - فلسطين ١٤ - لبنان ٢٨-٢٩

السويد

٢٠ - (١٤) - قدم أولوف پالم رئيس وزراء السويد ، استقالة من منصبه ، وذلك عقب ظهور نتائج الانتخابات العامة التي فازت فيها كتلة الاحزاب السياسية المحافظة باغلبية شرة متقدمة على تحالف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية التي ظلت في الحكم لمدة ٤٤ عاماً متصلة وبدأت احزاب المعارضة الثلاثة ، الوسط والمحافظة والليبرالية ، مشاوراتها لتشكيل الحكومة الجديدة في السويد .

تسوييسرا

٤ - بدأت في زيوريخ الجولة الاولى من المباحثات التي تجري بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكى وجون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، وذلك في محاولة من جانب الولايات المتحدة ، لحث حكومة جنوب افريقيا على العمل على نقل السلطة للاغلبية السوداء في روديسيا والاسراع باعلان استقلال اقليم ناميبيا ، واعادة النظر في سياسة التمييز العنصري التي تمارسها .

الصين

٦ - اتهمت وكالة انباء الصين الجديدة ، الاتحاد السوفيتي ، بالتدخل في الشؤون الداخلية لايران ، بعد ان نشرت صحيفة الزينشيا السوفيتية ، مقالا ينتقد البرنامج العسكري الايراني .

٩ - أعلن راديو بكين على العالم وفاة الزعيم الصيني ماوتسى تونج « ٨٢ عاماً » .

١٤ - رفضت الحكومة الصينية قبول رسائل العزاء التي ارسلتها الاحزاب الشيوعية للانداسا السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر

بمناسبة وفاة الزعيم ماو .
واعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ، ان بلاده لا تقبل رسائل العزاء من هذه الدول التي لاتربطها مع الصين أية علاقات حزبية قائمة .

١٤ - هاجمت وكالة الانباء الرسمية للصين ، السياسة الاقتصادية التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي ، في تعامله مع دول العالم الثالث ووصفتها بأنها سياسية لا تستهدف غير السيطرة والتوسع الامبريالي .
١٥ - رفضت الصين ، وسائل التعزية في وفاة الزعيم ماو التي بعثت بها الاحزاب الشيوعية الايطالية والفرنسية ، في الوقت الذي اذاع فيه راديو بكين نصوص برقيات العزاء التي ارسلتها الاحزاب الشيوعية المحظورة في العديد من الدول الاسيوية ، والتي تساندها بكين ، مما يعتز مؤشرا على استمرار سياسة الصراع العقائدي التي كانت تتبعها الصين قبل وفاة الزعيم ماوتسي تونج .
٢١ : اعادت الصين تأكيد عزمها مرة ثانية ، وتمسك وفاة الزعيم ماو على تحرير فورموزا ، والاصرار على مؤتمرها المتشدد الخاص بالارخبيلات الاربعة الواقعة في بحر الصين الجنوبي . وهي المناطق التي تنازع على ملكيتها كل من الصين الشعبية والفلبين وفورموزا وبيتنام .

٢٦ - شنت الصين هجوما عنيفا ضد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، بسبب مطالب الدولتين في مؤتمري قانون البحار ، واعلنت وكالة انباء الصين الجديدة ان مطالبات الدولتين بكافة انواع الحرية البحرية ، ابتداء من حرية الملاحة وحتى البحث العلمي ، ليست في الحقيقة سوى حرية مصالحتها التجارية لنهب ثروات الصين ، وانتهاك المجالات الإقليمية للحصول على معلومات عسكرية

عمان :

١٥ - اعلنت وزارة الدفاع العمانية ، ان السلطان قابوس قام بإخصيا وتقديم منحة ميدالية قيمتها مائة

الف ريال عماني ، لبناء منازل للجنود الذين اصابوا بعماهات خلال الحرب الاخيرة التي جرت في منطقة ظفار .

فرنسا :

١ - اعلن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان ، ان سياسة فرنسا الخارجية ستظل دون تغيير في ظل الحكومة الجديدة .

٢ - بدأت الحكومة الفرنسية الجديدة في مواجهة ضغوط شديدة من جانب النقابات العمالية والمزارعين وذلك بعد ان بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن الجفاف الذي اصاب فرنسا حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار . ويعد ان قفز معدل التضخم الى ١٣٪ .

٧ - اذاعت السفارة الفيتنامية في باريس ، قائمة تضم اسماء ١٢ من الجنود الامريكيين الذين قتلوا في الحرب ، وكانوا في عداد المفقودين في حرب فيتنام ، وذلك كإهداء ودية جديدة نحو الولايات المتحدة ، تستهدف الحصول على موافقتها على طلب فيتنام الانضمام للأمم المتحدة .

٢٢ - وافقت الوزارة الفرنسية ، في اجتماع برئاسة الرئيس الفرنسي ديستان ، على برنامج للتشجيع الاقتصادي الذي قدمه ريمون بار رئيس الوزراء ، لمواجهة التزامات التضخم والجفاف .

٢٣ - هاجم زعماء اتحادات نقابات العمال الرئيسية الفرنسية ، برنامج التشجيع الاقتصادي الذي اعلنه ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، ووصفوه بأنه اعلان للحرب على العمال ، وعملية انتقاد لصالح رجال الأعمال .

٢٩ - اعلن وزير الخارجية الفرنسي ضرورة تنفيذ قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، وتطبيق المبادئ الثلاثة التي يتعين ان تقوم عليها التسوية ، وهي جلاء اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني وحق كل دولة في المنطقة في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة .

انظر ايضا : دولة الامارات العربية ه - فلسطين :

٨ - ابلى مالكولم تون سفير الولايات المتحدة في اسرائيل ، اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي استياء حكومته من الحوادث التي تعرضت لها سفينة التفتيش التابعة لشركة امكو الامريكية للبترول ، والتي تعمل لحساب مصر ، من جانب زوارق البحرية الاسرائيلية .
١١ - اعلن خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح ، ان العلاقات بين القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، علاقات استراتيجية ودائمة سواء في الماضي او الحاضر او المستقبل .

١٢ - قامت السلطات الاسرائيلية ، بهدم اساسات مسجد جديد يقوم سكان الخليل ببنائه ، بحجة ان العرب لم يخصصوا على ترخيص رسمي لبنائه .

١٣ - اعلن الجنرال هرتزل شافير قائد القوات الاسرائيلية على جبهة سيناء ، ان مصر انتهكت بصورة خطيرة ، اتفاقية فصل القوات المؤقتة مع اسرائيل ، على اساس ان التحصينات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ، تعتبر مؤشرا على وجود شبكة هجومية ، مما يتعارض مع روح الاتفاقية .

١٤ - اعلن ايجال آلون وزير الخارجية الاسرائيلي ، ان اسرائيل وافقت على طلب سوريا بفتح احدى النقاط القائمة على خط ايتساق النار في مرتفعات الجولان ، كي تخصص مكان للقائه اسرات الدروز الموجودة على جانبي خط الهدنة ، وذلك لأول مرة منذ ٦٧ .

١٧ - اقترح ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ، ان تقوم اسرائيل باجراء انسحاب واسع النطاق من المناطق العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، على ان تقام مناطق مجردة من السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من دولة فلسطينية اردنية .
١٩ - وجه البرلمان الاسرائيلي ، اللوم الى ايجال آلون وزير الخارجية بسبب مقترحاته الاخيرة بشأن

كوريا الشمالية :

- ١ : استأنفت قيادة قوات الامم المتحدة وكوريا الشمالية مباحثاتها في قرية بانمونجوم ، لبحث ترتيبات الأمن الجديد التي تتخذ في أعقاب حادث مقتل الفلبينيين الأمريكيين في ١٩ أغسطس الماضي .
 - ٦ : أمكن التوصل الى اتفاق لفصل القوات المشتركة على جانبي خط الهدنة الذي يفصل بين كوريا الشمالية والجنوبية ، وذلك في الاجتماع السابع خلال أسبوع واحد بين ممثلي القوات الأمريكية والكورية .
 - ٢٦ : اتهمت كوريا الشمالية قوات الطوارئ الدولية التي تتحرك على الحدود بين شمالي الدولة الكورية ، بانتهاك الهدنة في قرية بانجونج ، وذلك بالتسبب منشورات دعائية على مواقع الحراسة التابعة لكوريا الشمالية .
- انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي ٣ -

لبنان :

- ٢ : اشتملت المعارك في الأجزاء الشمالية والجنوبية والشرقية من لبنان ، بين القوى الوطنية والفلسطينية من جهة ، والقوى اللبنانية والقوات السورية من جهة أخرى .
- ٦ : تصاعدت في لبنان ، عمليات مقاومة وجود الجيش السوري ، خصوصا في منطقة البقاع .
- ٩ : قامت الطائرات السورية بقصف مدينة بعلبك ، انتقاما منها على الاضراب الشامل الذي نظمته المدينة ، احتجاجا على الاحتلال السوري للبنان .
- ١٠ : دعمت القوات السورية بتعزيزات من الجيش الاردني قوامها ١٠٠٠ جندي و ١٠٠ دبابة أمريكية وبريطانية ، رابطت في القطاعات الشرقية والجنوبية من لبنان .
- ١١ : أحبطت القوى الوطنية والفلسطينية ، محاولة للتسوية اللبنانية لاختراق خطوطها الى منطقة غرب بيروت ، وهي أول محاولة من نوعها منذ هذه

ولا بالتفوق القامية ، على أن تكون الزيادة بمستوى زيادة أسعار المواد المستهلكة .

- ١٧ : وقع الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني وزير المالية والبترو في قطر ، القرارات الخاصة بأبولة الحصص الباقية في ملكية مجموعة الشركات المكونة لشركة بترو قطر الى الدولة . وأعلن الوزير القطري ، أنه بتلك دولة قطر لهذه الحصص وتساوي ٤٠٪ تكون الدولة قد استوتت على كل مصادرها .

كمبوديا :

- ٢٧ : أذاع راديو بنوم بنه ، أن الجمعية الوطنية والحكومة في كمبوديا قررتا إعفاء بول بوت رئيس الوزراء الكمبودي من منصبه ، وتعيين ميون شيا رئيس الجمعية الوطنية رئيسا للوزراء بالنيابة ، مع احتفاظه برئاسة البرلمان .
- انظر أيضا : اليابان ٧ -

كوبا :

- ٢٩ : أعلن فيدل كاسترو رئيس كوبا ، أن بلاده تواجه مشكلة اقتصادية خطيرة ، بسبب انخفاض أسعار السكر في الأسواق العالمية ، وارتفاع تكاليف البترول والمواد التي تستوردتها كوبا من الدول الغربية .

الكويت :

- ١ : قررت وزارة الاعلام الكويتية ، وقفنا كافة الاعلانات الدعائية للدول العربية والاجنبية في الصحف الكويتية ، حتى لا تستغل صحافة الكويت في مراعات عن أي مستوى .
 - ٦ : أعلن في الكويت ، تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ جابر الاحمد ولي العهد ، وقد دخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد .
 - ٢٧ : أمرت الكويت عن تأييدها الكامل لوقف السعودية في رفض أي تشريع يصادر عن الكونجرس الأمريكي ، لواجهة المناطحة العربية لإسرائيل .
- انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٧ -

للسوية أزمة الشرق الأوسط .

- ٢٢ : أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، أن تعداد اليهود في إسرائيل قد تجاوز ثلاثة ملايين ، وأنه أصبح يمثل ٨٢٪ من تعداد إسرائيل الشامل الذي يبلغ ٣٥٠ مليون نسمة .

- ٢٤ : أكد اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل ، وشيمون بيريز وزير الدفاع ، بمناسبة العام اليهودي الجديد أن إسرائيل ستقاوم أي ضغط من جانب الولايات المتحدة لقبول أية اتفاقية سلام في الشرق الأوسط ليست في صالحها .
- ٢٨ : بدأ السكان العرب في إسرائيل والخفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة ، اضرابا شاملا عن العمل احتجاجا على الاجراءات الاسرائيلية التعسفية ضدهم .
- ٢٨ : أعلن رئيسها خلفي قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ١٨٪ وبذلك تكون إسرائيل قد خفضت قيمة عملتها منذ نوفمبر عام ١٩٧٤ بنسبة ١٠٠٪ .

انظر أيضا : الجزائر ١٤ -

- جنوب افريقيا ١٢ - سوريا
» ٦ - ٢٧ « فرنسا ٢٩ -
لبنان ٢٦ - الملكة المغربية
السعودية ١٠ - الولايات المتحدة
٧ يوغوسلافيا ٩ -

قبرص :

- ٦ : أقيمت نتائج انتخابات الجمعية الوطنية القبرصية ، في الجزء الذي يسيطر عليه اليونانيون من الجزيرة ، وذلك لأول مرة منذ التدخل العسكري التركي في قبرص . وقد فاز مرشحو « الجبهة المشتركة » التي شكلها الحزب الشيوعي القبرصي « اكيل » ، وحزبها الجبهة الديمقراطية ، وحزب الوسط الديمقراطي الاشتراكي ، بجميع مقاعد الجمعية الوطنية فيما عدا مقعدا واحدا .

قطر :

- ٤ : أعلن الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني وزير المالية والبترو في قطر ، أن بلاده تؤيد رفع أسعار النفط بين دول اوبك ، بنسبة لا تقل عن الدول الصناعية ،

دولة الامارات ١٢ - الكويت
٢٧ - الولايات المتحدة [١٥]
- [٢٤] -

المملكة المتحدة :

٧ : وصل الى لندن ، الملك هسبن ملك الاردن ، ويسدا مباحثاته الرسمية مع جيمس كلاهان رئيس وزراء بريطانيا ، حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

١١ : وصل الى لندن ، محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية ، في زيارة رسمية لبريطانيا ، يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين حول التطورات الاخيرة في أزمة الشرق الاوسط ، والعلاقات العربية البريطانية .

٢٩ : ألغى دينيس هيلي وزير الخزانة البريطانية ، رحلته المقررة الى هونج كونج لحضور مؤتمر وزراء المالية لدول الكومنولث ، بعدد أن انخفض سعر الجنيه الاسترليني الى أدنى مستواه له في التاريخ وهو ١٦٣ شلن امريكي ، وسط الاحساس المتزايد بالتشاؤم بشأن مستقبل الاقتصاد البريطاني .

٣٠ : دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر عاجل لمناقشة تشكيل حكومة مؤقتة في روديسيا خلال أسبوعين على الأكثر « في أي مكان بأفريقيا الجنوبية تتفق عليه كافة الأطراف » وأعلن أنتوني كروسلاند وزير خارجية بريطانيا ، في بيان أصدرته وزارة الخارجية ، أن بريطانيا تقترح أن يرأس هذا المؤتمر أيفون ريتشارد ممثل بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة
أنظر أيضا : زامبيا ٢٦ - المملكة العربية السعودية ١٣ -

المملكة المغربية :

١٢ : أعلن عبد الرحيم بوعبيد السكرتير الأول لحزب القوى الاشتراكية المعارض في المغرب ، أن هناك خطرا حقيقيا في الوقت الراهن من تجدد الحرب بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية .

٢٨ : بدأت القوات السورية هجومها الشامل على مواقع القوى الوطنية والفلسطينية في منطقة جبل لبنان ، يواكبه هجوم مماثل على نفس المواقع من القوى اليمنية .
أنظر أيضا : الجزائر ١٤ - جمهورية مصر العربية [٢٩-٢] - يوجوسلافيا ٩ -

مالطة :

٢٠ : حقق حزب العمال الحاكم في مالطة بزعامة دوم مينتوف رئيس الوزراء ، انتصارا على الحزب الوطني ، بزعامة جورج جورج أوليفر المعروف بميله الغربية .
فقد كشفت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في أنحاء مالطة ، من حصول حزب العمال على ٥٣٪ من جملة الأصوات ، مقابل ٤٧٪ حصل عليها الحزب الوطني .

المملكة العربية السعودية :

٤ : تم في الرياض ، توقيع ثلاث اتفاقيات شاملة مع عدد من شركات التعدين العالمية ، للتعقيب عن المعادن في ثلاث مناطق في السعودية ، ضمن سياسة الدولة التي تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومي .

١٠ : أكدت المملكة العربية السعودية في بيان رسمي ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

١٣ : وقعت المملكة العربية السعودية ، وهيئة الطيران البريطانية ، عقدا قيمته خمسمائة مليون جنيه استرليني ، تقوم بمقتضاه هيئة الطيران البريطانية بإنشاء مطارات سعودية .

١٤ : أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي ، أنه تم اكتشاف معادن مشعة في مناطق متعددة من السعودية ، وتنبأ بأن السعودية ستصبح من أكبر الدول المصدرة للمعادن ، وفي مقدمتها الذهب والنحاس والفوسفات .

أنظر أيضا : الاردن ٥ -

المنطقة التي تشترك عليها التوى الوطنية .

١٥ : أجرى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ، تعديلا وزاريا مفاجئا ، سحب بمقتضاه من رشيد الصلح رئيس وزراء لبنان وزارات الدفاع والمالية والاعلام ، وأسند الى كميل شمعون وزارة الدفاع بالاضافة الى وزارتي الداخلية والخارجية .

١٦ : أعلن التجمع الاسلامي الذي يضم الشخصيات التقليدية للطائفة السنية ، رفضه القاطع للتعديل الوزاري المفاجيء الذي أجراه الرئيس اللبناني فرنجية . كما أكد حزب الكتائب أنه لم يستشر في هذا التعديل .

٢١ : شهدت كافة الجبهات في لبنان ، تصعيدا عسكريا هادئا ، في محاولة لمنع عقد مجلس النواب وعرقلة الرئيس اللبناني المنتخب الياس سركيس من أداء اليمين الدستورية .

٢٣ : أدى الرئيس اللبناني المنتخب الياس سركيس ، اليمين الدستورية كسادس رئيس لجمهورية لبنان بعد استقلالها .

٢٥ : أكد الرئيس اللبناني الياس سركيس ، في رسالة بعث بها الى الرئيس أثور السادات ، ترحيبه البالغ بأي اجتماع للجنة العربية تشترك فيه جميع الدول العربية أو بعض منها ، وذلك لأن هذا الاجتماع « مطلب ضروري لمساعدة لبنان على الخروج من محنته » .

٢٥ : استمرت المشاورات السياسية المكثفة بين مختلف الأطراف اللبنانية ، في محاولة للتوصل الى قرار جديد بوقف إطلاق النار يلتزم به كل الأطراف ، وذلك بعد أن استجابت قوات المقاومة الفلسطينية لأوامر ياسر عرفات ، بوقف إطلاق النار من جانب واحد كبادرة طيبة تجاه الرئيس اللبناني الجديد الياس سركيس .

٢٦ : أعلن كميل شمعون ، أن وقف إطلاق النار من جانب القوات الفلسطينية « ليس كافيا لانهاء الحرب الاهلية في لبنان » وقال أنه لن يكون هناك سلام في لبنان ، حتى تسحب المقاومة الفلسطينية من كافة جبهات القتال .

١٣ : أعلن ويليام سكرانتون رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض ضد طلب انضمام فينلاند إلى المنظمة الدولية .

١٤ : أصدر الرئيس الأمريكي فورد قراراً بتميين مالكولم تون سينير أميركا في إسرائيل ، سميراً لها في موسكو ، خلفاً لسفيرها السابق والتر ستونيسل الذي نقل سفيراً لبلاده في ألمانيا الاتحادية ، وذلك تعبيراً عن التوتر الذي طرأ على علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي ، وخاصة بعد مساهمة السوفييت للجهة الشعبية في أنجولا .

١٥ : وصل الأمير سعود بن فيصل وزير الخارجية السعودي إلى واشنطن في زيارة للولايات المتحدة ، تستغرق أكثر من أسبوعين ، يجري خلالها محادثات مع كبار المسؤولين الأمريكيين حول العلاقات السعودية الأمريكية ، والوضع في منطقة الشرق الأوسط .

١٧ : نشرت الجولة الأولى من المباحثات بين الوفدين الأمريكي والإسرائيلي في الوصول إلى اتفاق حول موضوع التقييد من البترول في خليج السويس ، والتي بدأت في مقر وزارة الخارجية الأمريكية .

٢٢ : أجلت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي ، الموافقة على تصورات الحكومة الأمريكية الخاصة ببيع صفقة الأسلحة الضخمة التي تشتعل على حوتى ٦٥٠ من الصواريخ المتطورة من طراز مافريك إلى المملكة العربية السعودية (٦ مليارات دولار) .

٢٢ : ذكر ليليب جنيب وكيل الخارجية الأمريكية خلال شهادته أمام مجلس النواب الأمريكي ، أن الولايات المتحدة قدمت إلى إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أكثر من خمسة ملايين دولار لشراء معدات عسكرية .

٢٣ : وافق مجلس النواب بالكونجرس الأمريكي ، بأغلبية ٣١٨ صوتاً ضد ٦٣ صوتاً على قانون يقضي بتسريح الشركات

ووديسيا وأتليم ناميتيا من أن تولى الأغلبية الوطنية الحكم ، أمر لا مفر منه . وقال أنه ينبغي على هؤلاء البيض ، أن يدركوا هذه المسألة ، وكل ما في الأمر هو الشكل أو الصيغة التي سيتم بها توليهم الحكم .

٤ : منحت الحكومة الأمريكية حق اللجوء السياسي لرام جيتالني تقيب المحامين في الهند ، وهو من أشد معارضي أنديرا غاندي ورئيسة الحكومة الهندية .

٧ : أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الأمريكي التي تحقق في أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل ، أن هذه المقاطعة أسفرت عن خسائر قدرها ٤٥ مليار دولار بالنسبة للأعمال التجارية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال العامين الماضيين .

٧ : أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي طلب من الولايات المتحدة ٢٧٥ ألف طن من القمح ، وذلك طبقاً للاتفاقية البرمة بين البلدين ، والتي يشتري الاتحاد السوفيتي بمقتضاها من ٦ إلى ٨ ملايين طن في العام من الحبوب الأمريكية .

٧ : أعلن الرئيس الأمريكي فورد ، أن الولايات المتحدة قررت منح حق اللجوء السياسي للطيار السوفيتي الذي هبط بطائرته الميج ٢٥ في مطار هاكودات بجسيرة هوكامبرو اليابانية ، في اليوم السابق ٦ سبتمبر .

١٠ : أعلن البيت الأبيض ، أن الرئيس الأمريكي فورد ، أصدر أمراً مباشراً لهنري كيسنجر وزير الخارجية ، بأن يقوم فوراً برحلة إلى أفريقيا الجنوبية .

١٠ : وافق مجلس النواب الأمريكي ، على ميزانية الدفاع القومي التي تبلغ ١٠٤٣ مليار دولار ، بأغلبية ٣٣٨ صوتاً ، ضد ٤٥ صوتاً ، وأحالها إلى مجلس الشيوخ للتصديق .

١١ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية ، أن الولايات المتحدة تعتزم تبني صواريخ ومعدات حربية أخرى تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليون دولار ، إلى كل من تونس وألمانيا والكويت .

١٢ : غادر الدار البيضاء ، موسى سعيدي وزير الدولة المغربي لشئون التجارة والصناعة والمعادن والبحرية التجارية ، على رأس وفد إلى الخرطوم لإجراء مباحثات حول مشروعات اقتصادية مشتركة بين المغرب والسودان .

النمسا :

١١ : وصل إلى فيينا ، أحمد بن نور وزير الدولة التونسي لشئون الدفاع ، في زيارة رسمية للنمسا ، طلبية لدعوة من وزير الدفاع النمساوي لإجراء مباحثات حول برنامج للتعاون بين الجيشين التونسي والنمساوي بشأن تبادل الخبرات .

الهند :

١٦ : أعلنت الخارجية الهندية ، إلغاء الرقابة التي كانت مفروضة على المراسلين الأجانب في الهند ، منذ إعلان حالة الطوارئ في العام الماضي .

أنظر أيضاً : الولايات المتحدة

٤ -

هولندا :

١٠ : صدر مرسوم ملكي يقضي بتجريد الأمير برنارد زوج ملكة هولندا رسمياً ، من جميع ألقابه ومناصبه العسكرية ، بسبب دوره في فضيحة رشاي شركة لوكهيد الأمريكية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : هاجم الرئيس الأمريكي جيرالد فورد مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية ، مقترحات مناصبه الديمقراطية جيمي كارتر ، بشأن أعضاء سحب تدريجي للقوات الأمريكية في الخارج ، وقال أن هذا الرأي يصدر من منطلق سلبي تجاه قضية السلام العالي .

١ : حذر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ، البيض في

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ١٥ - ٢٠

يوجوسلافيا :

٩ : طالب الرئيس اليوجوسلافي تيتو بضرورة حل الازمة في لبنان سلميا ، كما دعا الى حماية مصالح الشعب الفلسطيني . جاء ذلك في الكلمة التي القاها الرئيس تيتو في حفل تكريم الرئيس السروماني نيكولايتش شوشيسكو ، بمناسبة زيارته ليوجوسلافيا .

١٦ : أعلن متحدث رسمي يوجوسلافي تأجيل جميع الزيارات الرسمية لرؤساء السدول الاجنبية أو زعماء الاحزاب ليوجوسلافيا ، بسبب مرض الرئيس تيتو .

اليونان :

٢ : بدأت القوات اليونانية ، مشاورات بحرية وجوية واسعة في بحر ايجه ، وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه سفينة الابحاث التركية سيسميك ، برحلة جديده في بحر ايجه ، لإجراء ابحاث خاصة بالتنقيب عن البترول .

١١ : رفض الطلب المقدم من اليونان الى محكمة العدل الدولية ، بشأن اتخاذ اجراءات تحفظية في النزاع بينها وبين تركيا حول حقوق التنقيب عن البترول في بحر ايجه .

انظر ايضا : قبرص ٦ -

الحزب الاشتراكي الياباني ، أن المتطرفين اليابانيين المتورطين في حوادث خطفه الطائرات والهجوم على السفارات في العام الماضي ، يعيشون حاليا في طرابلس بلبيسا .

٧ : وصل الى طوكيو ، اينج تشاري نائب رئيس وزراء كيبسوديا للشئون الخارجية ، في زيارة رسمية تستغرق يوما واحدا ، لاجراء محادثات مع وزير الخارجية الياباني حول الموقف في الهند الصينية ، وامكانية تبادل السفراء بين البلدين .

١٦ : أعلن تاكيو ميكي رئيس الوزراء الياباني ، تشكيل الحكومة الجديدة ، بعد مشاورات مطولة مع زعماء الاجنحة الرئيسية في الحزب الليبرالي الحاكم السدين قلوا يطالبون باستقالته حتى آخر لحظة .

١٩ : أعلنت مصلحة الدفاع اليابانية ، أن فريقا من الفنيين الامريكيين يتألف من ١١ شخصا ، انضم الى مجموعة من الخبراء اليابانيين وبدأوا معا عملية فك الطائرة السوفيتية « الميج - ٢٥ » .

٢٥ : استدعت وزارة الخارجية اليابانية فيكتور فيتسوف مستشار السفارة السوفيتية في طوكيو ، وسلمته بمفكرة من الحكومة اليابانية ، تنفي فيها ما ادعاه الكرملين مؤخرا ، من أن الطيار السوفيتي فيكتور بليتيكو ، قسد أرغم على طلب اللجوء السياسي الى الولايات المتحدة .

الامريكية من الاستجابة لشروط المقاطعة العربية ضد اسرائيل في الوقت الذي حذر فيه المستوطنون في حكومة الرئيس الامريكي فورد ، من أن العلاقات التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والدول العربية ، سوف تصاب بأضرار بالغة وخطيرة ، من جراء تنفيذ ذلك القانون .

٢٤ : رفضت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ، طلب الحكومة بيع ٦٥٠ صاروخا من طراز مايفريك أرض - جو للسعودية .

٢٥ : وافق الكونجرس الامريكي ، على قانون المساعدات الخارجية للعام المالي ١٩٧٧ والذي يبلغ اجمالي «مساعداته» ١٠.٥٠٠ مليون دولار ، تحصل منها اسرائيل على مبلغ ٧٣٥ مليونًا مساعدات و ١.٠٠٠ مليون كرونة عسكرية للبيعات السلاح . وتحصل مصر على ٧٠٥ مليون دولار ، وسوريا على ٨٠ مليونًا ، والاردن على ٧٥ مليونًا .

انظر ايضا : الاردن ١١ -

٢٩ : إيران ٢٥ - تركيا ٢١ -

توانيا ١٥ - مصر ٢٩ - ٢٠ -

رونيشيا ٢٤ - زامبيا ٢٠ -

٢٦ : السودان ١٩ -

سويسرا ٤ - الصين ٢٦ -

فرنسا ٧ - فلسطين ٨ -

٢٤ : اليابان ١٩ -

اليابان :

٤ : أكد - إيسامو أكاميتسو نائب رئيس

أكتوبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

دعا الاتحاد السوفيتي في بيان اذاعته وكالة تاس جميع الاطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط الى عقد مؤتمر جنيف خلال شهر اكتوبر لبحث اقتراح سوفيتي لحل الازمة يتضمن ، بنود اولها

٢ : واجهت وكالة تاس السوفيتية في تعليق لها التدخل السوري عند الفلسطينيين في لبنان والذي يؤث على الموقف الذي تدعي سوريا أنها تتخذه ضد الامبريالية العالمية

٥ : أكد ليونيد بريجنيف السكريتر العام للحزب الشيوعي السوفيتي حصر الاتحاد السوفيتي على

الانسحاب من اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومنها حقه في انشاء دولة وضمان حق الوجود المستقل لجميع الاطراف المعنية وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل .

أشرفت الدولة وأعطت العمال الحق في تنظيم نقاباتهم .

١٤ : وافقت الحكومة الاسبانية على تقديم مشروع القانون الخاص بالاصلاحات الديمقراطية الى البرلمان .

٢١ : حذر فرتانديز جيراوند رئيس البرلمان الاسباني العناصر اليمينية المتطرفة في البرلمان من ان الملك خوان كارلوس توسع ان يحل البرلمان اذا برز برنامج الاصلاحات الديمقراطية .

انظر ايضا : فرنسا [٢٨-٣٠] .

المانيا الاتحادية

٤ : فاز الائتلاف الوزاري الحاكم في ألمانيا الغربية الذي يرأسه المستشار هيلموت شميت بأقلية ثمانية مقاعد في البرلمان الألماني اذ حصل على ٢٥٢ مقعدا وحصلت أحزاب المعارضة على ٢٤٤ مقعدا .

١٧ : قرر وزير المالية ومحافظة البنوك المركزية للدول الاعضاء في نظام التضامن النقدي الاوربي في فرانكفورت اذ رفع سعر المارك الألماني بنسبة ٢٪ .

٢٢ : أعلن هانز ديتريش جينشر وزير خارجية ألمانيا الاتحادية ان اختيار بلاده لعضوية مجلس الأمن يزيد من مسؤوليتها السياسية على المستوى الدولي .

انظر ايضا : السودان ٢١ -

المانيا الشرقية

٢٣ : انتخب البرلمان الجديد في ألمانيا الشرقية ايريك هونيك سكرتير عام الحزب الشيوعي رئيسا للدولة .

اوغندا

١٣ : قرر الرئيس الاوغندي هيدى أمين اعفاء اللواء أندريك مصطفي من مناصبه كوزير للدفاع ورئيس للاركان العامة ومجلس الدفاع الوطني ، وإيمساده الى خارج البلاد .

انظر ايضا : الصين ٢٨ -
المراق ١٩ - فرنسا ١٢ -
لبنان ١ - المملكة المتحدة ٤ -
الولايات المتحدة [١ - ٣٠] -
اليابان ٢٢ -

اثيوبيا

٣٠ : بدأ في أديس أبابا المؤتمر الدولي الاول غير العادي للتضامن مع شعب جنوب أفريقيا الذي تنظمه منظمة تضامن الشعوب الافريقية للاسيوية وذلك لبحث وسائل تدعيم التضامن وتأييد شعب جنوب أفريقيا للتوصل ولوطريق الكفاح المسلح الى قلب نظام الحكم العنصري .

الارجنتين

٢ : نجا جورج فيديلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله في أحد المواقع العسكرية .

٢٦ : أدمنت ماريا استلا بيرون رئيسة الارجنتين السابقة بتهمة اختلاس ما يقدر بنحو نصف مليون دولار من أحد الصناديق الخيرية وأمر القضاء بحبسها حبسا احتياطيا الى حين صدور الحكم النهائي .

الأردن

١١ : بعث الأردن بمذكرات عاجلة الى دول الجامعة العربية والدول الاسلامية لابلاغها بانتهاك اسرائيل للمقدسات الاسلامية في الضفة الغربية المحتلة .

اسبانيا

٢ : شمل مدينة مدريد بأضراب عام اشترك فيه عشرات الاف من العمال والشباب ونظمته الاحزاب والجماعات اليسارية احتجاجا على أعمال العنف التي تقوم بها منظمات اليمين .

٤ : اغتيل في إقليم الباسك خوان ماريافيلا رعضو البلاط الاستشاري وهو أعلى سلطة استشارية للملك خوان كارلوس .

٥ : قررت الحكومة الإسبانية حل نقابات العمال التي كانت تحت

التعاون مع الغرب وتخاضة فرقتا :
١٥ : أعلنت وكالة تاس السوفيتية ان سفينة الفضاء السوفيتية « سويوز ٢٢ » تستعد للعودة الى الأرض بعد ان فشلت في الالتحام مع محطة ساليوت ٥ .

١٨ : شوهد اليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي لأول مرة منذ ٢٢ يوليو الماضي في مناسبة هامة .

١٨ : تمكنت فرق الانقاذ السوفيتية من انتشال رائدي سفينة الفضاء سويوز ٢٢ بعد ان هبطت هبوطا اضطراريا في بحيرة تينجيز على مسافة ١٢١ ميلا من سخالينجراد .
١٥ : أبرمت اتفاقية تجارية بين الاتحاد السوفيتي وإيران تسدرها ثلاثة مليارات دولار لتصدير الغاز الإيراني الى الاتحاد السوفيتي .

١٥ : دعا ليونيد بريجنيف زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي الى بناء صرح من العلاقات الطيبة بين الاتحاد السوفيتي والدول الاسيوية على اساس مرحلي .

٢٥ : بدأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي اجتماعاتها لتحديد مسار الدولة الاقتصادي والاجراء بعض التعديلات في القيادة العليا .

٢٦ : أطلق الاتحاد السوفيتي تمرا صناعيا جديدا في سلسلة أتمار كوزموس يحمل رقم ٨٦٣ .

٢٧ : بعث ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي برقية تهنئة الى هواكو فينج بمناسبة تعيينه رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني كما أذاع راديو موسكو في إذاعة موجهة لبكين ان الاتحاد السوفيتي يتبع سياسية ايجابية تجاه الصين ويعمل على إعادة العلاقات معها الى مجراها الطبيعي .

٢٨ : أذاع راديو موسكو ان إيران أعادت الطيار السوفيتي الذي كان قد هرب الى طهران خلال شهر سبتمبر وطلب اللجوء السياسي للولايات المتحدة .

٢٩ : وافق مجلس السوفييت الاعلى بالاجماع على قانون خطة الدولة لثنية الاقتصاد القومي لعام ١٩٧٧ و١٩٧٧ التي تصل الى ٢٢٨ مليارا و ٥٢٩ مليوناً في ٥٧٢ ألف روبل .

قد بدأها في واشنطن مع الهادي
نويره رئيس الوزراء والمسؤولين
في وزارة الدفاع .
انظر أيضا : الولايات المتحدة
٢٣ -

تايلاند

١٢ : وقع انقلاب عسكري في تايلاند
واعملن وزير الدفاع الاميرال
سانجاد شالايو الاستيلاء على
السلطة في تايلاند وقرض
الاحكام العرفية في البلاد
والغاء العمل بالدستور وجعل
البرلمان وتعميم القوانين العسكرية
واقام جميع الصحف .

١٣ : أعلن تانين كرايفيشين رئيس
وزراء تايلاند الذي وضعه
الانقلاب العسكري على رأس
الحكومة الجديدة ان المشاكل
التي تواجه بلاده هي مكافحة
الشيوعية واليوس والفساد ودعا
الشعب الى التمسك بالدين
والملك والديمقراطية .

١٤ : قامت سلطات الانقلاب في تايلاند
باحرق أكثر من مئتين كتاب
وثيقة للافكار الشيوعية كانت
قد استولت عليها خلال حملة
تفتيش واسعة النطاق شملت
المكتبات العمامة والجامعات
والاتحاد الوطني للطلاب .

١٥ : أعلن راديو تايلاند طرد الجنرال
شالارد هيرانيا سيري نائب قائد
القوات المسلحة من الخدمة
العسكرية ووضعه تحت المراقبة
وذلك لتزعجه حركة مناوئة داخل
الجيش التايلاندي ضد الانقلاب
الجديد .

١٦ : أعلن راديو تايلاند فرض حظر
التجسس في بانكوك بسبب
«الموقف غير المأمون» في البلاد .
١٧ : أعلن راديو تايلاند اغلاق جميع
المدارس لمدة اسبوعين . كما أعلن
رئيس الوزراء الجديد برنامجا
« لامادة الديمقراطية الى تايلاند »
خلال ١٦ عاما .

١٨ : أصدرت سلطات الانقلاب
العسكري في تايلاند قرارا جديدا
يحظر على المواطنين البقاء في
بعض مناطق البلاد باعتبارها
مناطق واقعة تحت سيطرة
الشيوعيين .

مسألة تدقيق القرآن في قريش
الأنبياء بالخليل وهو الحادث
الذي أدى الى تفاقم الاضطرابات
من إنباء الضلة الغربية المحتلة .
١٩ : بدأت في اسلام اباد المحادثات
بين الملك خالد ملك السعودية
مع ذوق الفكار على بوتو رئيس
وزراء باكستان وتناولت مشكلات
الشرق الاوسط وجنوب شرق
آسيا والوضع الراهن في لبنان
واقترح باكستان الخاص لعقد
مؤتمر قمة لدول العالم الثالث
لمناقشة مسألة عدم التوازن بين
الدول الفقيرة والغنية .

البحرين

٢٠ : وصل الى المنامة الامير نايف بن
عبد العزيز وزير الداخلية
السعودية في زيارة رسمية
للبحرين لاجراء محادثات مع
المسؤولين حول مسائل الامن .

٢١ : افتتحت في المنامة الندوة الدولية
لصناعة البناء في العالم وخاصة
في منطقتي الخليج والشرق
الاوسط وتنظيمها وزارة الاشغال
في البحرين ويحضرها نحو ٢٠٠
من ممثلي المؤسسات الاستشارية
الهندسية في العالم .

٢٢ : غادر المنامة وليام كليمانتن نائب
وزير الدفاع الاميركي متجها الى
صنعاء ضمن جولة يقوم بها في
هدد من دول المنطقة .

بولندا

٢٣ : بدأ الرئيس الفرنسي ديستان
زيارة لبولندا تستغرق يومين
حيث يجري مباحثات مع ادوارد
جيريك زعيم الحزب الشيوعي
البولندي حول مسألة الوفاق
الاوربي والمؤتمر الدولي المزمع
ليبحث مدى تطبيق اتفاق هلسنكي
بين الشرق والغرب .
انظر أيضا : ليبيا ٢٤ -

تونس

٢٥ : وصل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع
الاميركي الى تونس في زيارة
رسمية لمدة ٢٤ ساعة وذلك
لمواصلة المشاورات التي كان

٢٦ : وصل الى طهران الرئيس الفرنسي
ديستان في زيارة رسمية لايان
لعدة ايام من اجل تعزيز الروابط
والعلاقات التجارية بين البلدين
وتطوير التعاون بين البلدين في
الجال النووي والاجراء
مباحثات مع الشاه حول أزمة
لبنان والعلاقات بين ايران
والسوق الاوروبية المشتركة .

٢٧ : أعلن الرئيس الفرنسي ديستان في
طهران ان فرنسا عقدت اتفاقيات
تجارية مع ايران قيمتها ٣٠ مليار
فرنك بالإضافة الى مشروعات
أخرى قيمتها ٣٠ مليار فرنك .

٢٨ : دعت فرنسا وايران في البيان
المشترك الصادرين زيارة الرئيس
الفرنسي لايان الى انسحاب
اسرائيل من كافة الاراضي
العربية المحتلة وتنفيذ قرار
مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٢٣٨
والاعتراف بحقوق الفلسطينيين .
انظر أيضا : الاتحاد السوفييتي
[١٩ - ٢٨] - المملكة
السعودية ٢٤ -

ايرلندا الجنوبية

٢٩ : بدأت حكومة جمهورية ايرلندا في
بحث مسألة تعيين رئيس جديد
للجمهورية وذلك عقب استقالة
الرئيس او دالاي المفاجئة والتي
وضعت البلاد في خضم أزمة
سياسية ودستورية هادة .

إيطاليا

٣٠ : بدأت على شاطئ قرب العاصمة
الاطالية مناورات حلف الاطالطي
التي أطلق عليها « استعراض
الامراز » والتي تتضمن خطة
هجوم برمائي للتوات البحرية
الامريكية والاطالية والبريطانية .
٣١ : تصاعدت معارضة اتحادات
العمال الايطالية لاجراءات
التتشف الجديدة التي اتخذتها
الحكومة الايطالية .

باكستان

٣٢ : طالبت باكستان بتشكيل لجنة
خاصة تابعة للأمم المتحدة لبحث

لبحث التمويل اللازم لتوسيع قنصاة السويس والذي تتراوح تكاليفه بين ٧٥٠ و ٨٥٠ مليون دولار ويحضره خبراء من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق التنمية الكويتي .

٢٥ : بدأ في القاهرة مؤتمر القمة العربي الشامل للنظر في ٣ موضوعات رئيسية هي : [١] قرارات مؤتمر القمة المحدود بالرياض . [٢] التضامن العربي . [٣] خطة توزيع قوات الامن العربية لصون السلام في لبنان . وفي الجلسة الاولى للمؤتمر وافق الملوك والرؤساء العرب على مقررات الرياض .

٢٥ : وافق بالاجماع ممثلو الهيئات الدولية وصناديق التنمية العربية الذين حضروا المؤتمر الدولي لتمويل مشروع تعميق وتوسيع قنصاة السويس على تمويل النقد الاجنبي اللازم للمشروع . وتبلغ تكاليف المشروع حوالي ٩٠٠ مليون دولار حتى سنة ١٩٨٠ .

٢٥ : بعثت مصر بطلب الى المؤتمر الاسلامي العالمي المنعقد في الرياض لبحث مسألة سوء معاملة العرب في الاراضي المحتلة وانتهاكات اسرائيل للحرم الابراهيمى .

٢٦ : أكد الملوك والرؤساء العرب في البيان الصادر عن ختام أعمال المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية ، التزامهم بالعمل على توفيق الضمانات اللازمة لتثبيت وقف إطلاق النار في لبنان والحفاظ على المقاومة الفلسطينية كما أعلنوا رفضهم تقسيم لبنان تحت أى صورة .

وأكدوا الالتزام بعدم التدخل في شؤونه الداخلية . ووافق الملوك والرؤساء على اجتهاداتهم على تشكيل قوات الامن العربية من ٢٠ ألف جندي منهم ١٠ آلاف من سوريا و ٥ آلاف من المقاومة الفلسطينية وكتيبة من كل من دولة الامارات العربية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وليبيا وكتيبتان من السودان .

٢٧ : أعلن وزير الاقتصاد المصرى أنه قد تم تدبير الاموال اللازمة لتمويل مشروع خط أنابيب البترول الجديد « رأس شستير - السويس - القاهرة » وذلك بمعاونة الصندوق الكويتي للتنمية .

المستقلين اليمنيين حول مساهمة العراق في تمويل عدد من مشاريع التنمية في اليمن .
أنظر أيضا : الصومال ٢٠ -

جمهورية مصر العربية

٢ : بدأ قدم وزير الخارجية اسماعيل فهمي الى الرئيس السادات تقريراً عن مهمته الاخيرة في باريس والمباحثات التي أجراها مع الرئيس ديستان حول دور كل من مصر وفرنسا إنفاذاً لوحدة لبنان وحماية المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية الفلسطينية .

٥ : أعلن الرئيس السادات أنه رفض إرسال قوات مصرية الى لبنان بالرغم من الطلب الذي قدم اليه ولعرب من ممارسته لانشاء قوة سلام مصرية - فرنسية تحل محل القوات السورية في لبنان .

١٠ : وصل الى القاهرة الرئيس بيدل بوكاسا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام لأجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول العلاقات بين البلدين والوضع في أفريقيا والازمة اللبنانية .

١٤ : بعث الرئيس السادات برسائل عاجلة الى كل الملوك والرؤساء العرب حول التطورات الاخيرة في الازمة اللبنانية والناجمة عن قرار سوريا بمقاطعة مؤتمر القمة العربي وتعيين وزير خارجيتها عبد الحليم خدام ممثلاً لها في اجتماعات القمة .

١٥ : تم الاتفاق بين مصر والسوق الاوروبية المشتركة على قرض طويل الاجل قيمته ٢٠٤ ملايين دولار للمشروعات الزراعية والصناعية في مصر ، وتم الاتفاق على أن تحصل المصارف المصرية ومنها جميع السلع الصناعية على إعفاءات جمركية في دول السوق وذلك بنسبة ٨٠٪ ترتفع الى ١٠٠٪ في سنة ١٩٧٧ .

١٦ : أدى الرئيس السادات اليمين الدستورية كرئيس لجمهورية مصر العربية عن فترة الرئاسة الثانية للجمهورية .

٢٢ : بدأ في القاهرة أول مؤتمر دولي

٢٥ : أعلنت حكومة الانقلاب العسكرية في تايلاند أنها أجرت حركة تطهير في صفوف كبار موظفي الدولة الذين تمسبرهم من العناصر المناهضة للولايات المتحدة .

٢٥ : ازداد التوتر القائم في العلاقات بين فيتنام وتايلاند بعد أن اتهمت الحكومة الفيتنامية النظام العسكري اليميني الجديد في تايلاند باعتقال ما يزيد عن ٧ آلاف من الرعايا الفيتناميين في إقليم نونج كاي التايلاندي .

٢١ : ازدادت هجمات قنصات الشيوعيين على المنشآت الحكومية في المناطق النائية في تايلاند ، في الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة خميس طائرات هليكوبتر الى تايلاند لمكافحة تهريب المخدرات .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٠ -

جابون

١٩ : بدأت في ياؤندي حلقة دراسية دولية عن استخدام أجهزة الحاسب الالى « الكومبيوتر » في خدمة الاقتصاد الوطنى في القارة الافريقية .

الجزائر

٤ : وقعت الجزائر وتشيكوسلوفاكيا اتفاقاً ثنائياً ينص على تباعد العلاقات الثقافية .

٢٢ : بدأ في العاصمة الجزائرية المؤتمر المشترك لجمعية روما الاقتصادية والمعهد الدولي للبصار ولمدة أربعة أيام لمناقشة التقرير الذى أعده الاقتصادى الهولندى جان تهرجن بشأن إقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

٢١ : وصل جاستون ثورن رئيس وزراء لوكسمبرج الى الجزائر في زيارة رسمية لأجراء مباحثات مع المسؤولين حول العلاقات بين البلدين .

الجمهورية العربية اليمنية

٥ : وصل الى صنعاء وفد اقتصادى يرافقه لأجراء محادثات مع

٢٧ : جرت سلسلة واسعة من المشاورات الجانبية بين الملوك والرؤساء العرب قبل مغادرتهم القاهرة حول الوسائل التنفيذية لقرارات مؤتمر القمة العربية من أجل إعادة السلام الى لبنان وتعميره .

٢٧ : اتفق الرئيسان السادات وحافظ الأسد على تعيين الفريق أول عبد الغنى الجبلى قائد عام القوات المسلحة المصرية ، قائدا عاما للجبهة المصرية - السورية .

٢٨ : توجه ٩٥ مليون ناخب مصرى للدلاء بأصواتهم فى أول انتخابات من نوعها لمجلس الشعب يتم اجرائها فى اطار التنظيمات السياسية الجديدة وبلغ عدد المرشحين فى هذه الانتخابات ١٦٦٠ مرشحا يجرى التنافس بينهم لاختيار ٢٤٦ عضوا للمجلس الجديد .

انظر ايضا : السودان ١٤ - الكويت ٢ - الفلبين ٨ - المملكة العربية السعودية [١٦ - ١٨] - النمسا [١٠ - ٢٢] .

جنوب افريقيا

١٧ : اقامت حكومة جنوب افريقيا احتفالات فى كيب تاون بمناسبة ما يطلق عليه حكومة بريتوريا العنصرية « استقلال اتسليم ترانسكاي » فى دوله جديدة .

١٨ : وقعت مصادمات عنيفة بين رجال البوليس والمتظاهرين الوطنيين الافريقيين فى ضواحي العاصمة جوهانسبرج احتجاجا على السياسة العنصرية لتلك الحكومة فى البلاد . انظر ايضا : اثيوبيا ٣٠ - زامبيا ١٤ -

دولة الامارات العربية

٤ : وصل الى ابو ظبى نخر الدين على أحمد رئيس جمهورية الهند فى زيارة رسمية .

٤ : ناشد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية باسم الثورة الفلسطينية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العدول من قراره بالتفخى عن منصبه .

٢٩ : بدأت المحادثات الرسمية الفرنسية فى ابو ظبى حول المشاركة الفرنسية فى مشروعات التنمية

فى دولة الامارات : البشروكيناوية والانشاءات .
انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ٢٨ -

روديسيا

١ : اعلن ركس نونجوقائد جيش شعب زيمبابوى [روديسيا] ان الجيش سيستمر فى القتال ضد نظام الحكم العنصرى حتى تحصل الاغلبية الاربعية الى السلطة .

٢ : دارت أعنف معركة بين قوات الحكومة العنصرية فى روديسيا ورجال جيش التحرير من قواعدهم فى موزمبيق .

٤ : اعلن جوشو نكومو رئيس الجناح الداخلى للمجلس الوطنى الافريقى ان بريطانيا قدمت خطة جديدة للتسوية وأن زعماء ذول مواجهة الحمس قد وافقوا عليها .

٧ : اعلن ايان سبيث رئيس وزراء روديسيا ان المؤتمر الذى دعت اليه بريطانيا يقتصر على مناقشة المبادرة الامريكية البريطانية الخاصة بالتسوية فى روديسيا .

١١ : دعا جوشو نكومو زعيم الجناح الداخلى للمجلس الوطنى الافريقى الافريقى بريطانيا الى تأجيل موعد عقد المؤتمر الدستورى الخاص بروديسيا وذلك لاتاحة الفرصة لاجراء مزيد من المشاورات مع الزعماء الافريقيين وطالب بضرورة الاجراج عن الزعماء المحتجزين فى روديسيا وعودة المثقفين الى الخارج حتى يتسنى اشتراكهم فى المشاورات الجارية .

انظر ايضا : زامبيا ١٧ - سويسرا [٢٤ - ٢٩]

زامبيا

١٤ : وصلت الى زامبيا أنديرا فاندى رئيسة وزراء الهند فى زيارة رسمية لمدة ٤ ايام لاجراء محادثات مع الرئيس كنيث كاوندوا حول الموقف فى جنوب افريقيا وشئون العالم الثالث .

١٧ : بدأت فى لوزاكا اجتماعات زعماء ذول مواجهة الافريقية لبحث تشكيل وفد الوطنيين الروديسيين فى مؤتمر جنيف لبحث نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية .

السودان

٢ : بدأ فى الخرطوم المؤتمر الصحى العالمى الذى تنظمه وزارة الصحة السودانية مع هيئة الصحة العالمية .

٥ : بدأت مجموعة من الشركات الالمانية والانجليزية بمد انابيب نقل المياه من ميناء بورسودان الى الخرطوم وانشاء ٤ محطات ضخ للمياه .

١٤ : اعلن الرئيس السودانى نميرى أن دعم وتقوية دول المنطقة العربية فى البحر الاحمر وهى مصر والسودان والسعودية ، له اكبر الاثر فى الاستراتيجية العربية والعالمية .

٢١ : حصلت السودان على قرض يبلغ ١٥٠ مليون مارك من المانيا الغربية وذلك لبناء ميناء على البحر الاحمر عند سواكن واعادة رصف طريق فى غرب السودان .

سوريا

٣ : وصل الى دمشق اللواء عثمان الحميد رئيس أركان حرب الجيش السعودى لوضع ترتيبات مغادرة القوات السعودية لاراضى سوريا التى كانت ترابط فيها منذ حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

انظر ايضا : الاتحاد السوفينى ٢ - جمهورية مصر العربية ٢٧ - فلسطين [١ - ٩] - لبنان [١ - ١٦] - ليبيا ٧ - السعودية [١٦ - ٢٤] - يوغسلافيا ٢ -

السويد

٨ : اعلن ثوريجون فايلدين رئيس وزراء السويد تشكيل أول وزارة غير اشتراكية فى السويد منذ ٤٤ عاما . وتضم الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف ٣ احزاب هى حزب الوسط والحزب الحر والحزب المحافظ .

٢٦ : نجحت السويد فى تطوير عملية الضباب الصناعى الى الحد الذى يحجب فيه الاهداف العسكرية من الصواريخ الموجهة بأشعة الليزر كما يخجب الدبابات والسفن من الاسلحة تحت الحمراء والصواريخ الموجهة بالتليفزيون .

سويسرا

٢٦ : أعلن في جنيف ملاحدث باسم
باسم انتوني كروسلاند وزير
الخارجية البريطانية انه لا توجد أية
بنود سرية في المبادرة الأمريكية
البريطانية التي تستهدف نقل
السلطة الى الاغلبية الوطنية
الأمريكية في روديسيا وأكد أن كل
ماورد في المبادرة يمثل ورثة عمل
يتفاوض على بنودها في مؤتمر
جنيف المزمع .

٢٤ : وصل الى جنيف زعماء روديسيا
الأمريكيون الوطنيون .

٢٦ : قررت الحكومة البريطانية الموافقة
على مطالب الزعماء الأفريقيين
بشأن الاسراج عن المعتقلين
السياسيين في روديسيا .

٢٨ : عقد مؤتمر جنيف الخاص ببحث
مشكلة روديسيا جلسته الاولى
تلا خلالها ايفور ريتشارد السفير
البريطاني لدى الامم المتحدة ورئيس
المؤتمر رسالة من جيمس كالاها
رئيس وزراء بريطانيا أكد فيها
أن بريطانيا تؤيد المؤتمر من أجل
التوصل الى استقلال روديسيا
بما يحقق مصالح كل الأطراف .

٢٩ : اتخذ الزعماء الأفريقيون الاربعة
الممثلون للحركات الوطنية الروديسية
وهم القس ايل موزوروا وجوشوا
نكومو وروبرت هوجابي وندا بننجي
سيولتي ، خطا موحدا متشددا
في الكلمات التي القوها في
الجلسة الثانية لمؤتمر جنيف الخاص
ببحث مشكلة روديسيا .

٣٠ : وصل ويليام شوفيل مساعد وزير
الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية
الى جنيف للاشتراك في مؤتمر
روديسيا كوسيط بين الوفود .
وذلك بمسند أن أعلن الزعماء
الروديسيون ضرورة نقل السلطة
فورا الى الاغلبية الأفريقية وتحديد
موعد خلال مؤتمر جنيف للاستقلال
الكامل لزيمبابوي .

٣١ : استمرت الجهود البريطانية
للتقريب بين وجهات نظر الزعماء
الوطنيين وحكومة سميث العنصرية
في روديسيا .

الصومال

٤٠ : وصل الى مقديشو المندم ابراهيم

الحمدى رئيس مجلس قيادة الثورة
بالجمهورية العربية اليمنية ، في
زيارة رسمية للصومال لمدة ٤ ايام
بدعوة من الرئيس الصومالي محمد
سياد بري .

الصين

٩ : ظهرت في شوارع بكين ملصقات
ضخمة تعلن أن هواكو مينج رئيس
وزراء الصين قد عين رئيسا للجنة
المرورية للحزب الشيوعي الصيني
خلفا لماوتسي تونغ .

١٥ : رددت الدوائر الصينية أن شيانج
شنج ارملة الزعيم الصيني الراحل
ماوتسي تونغ ورفاقها الراديكاليين
الثلاثة وهم وانج هينج دين نائب
رئيس الحزب وشناسون شيواو نائب
رئيس الوزراء وياو وين يوان
المفسر الايديولوجي للحزب في
شنغهاي ، قد خططوا لاغتيال
هواكو مينج خليفة الزعيم ماو
والاستيلاء على السلطة .

١٧ : أذاعت وكالة انباء الصين الجديدة
أن الصين أجرت بنجاح تجربة نووية
جديدة .

١٩ : شنت وكالة الانباء الصينية
هجوما جديدا على الدبلوماسية
السوفيتية واساليبها المستخدمة
مع دول الشرق الاوسط والدول
النامية وجيرانها في أوروبا .

٢٠ : استمرت المظاهرات الجماهيرية
في ميناء شنغهاي وحملات الملصقات
العنيفة التي تندد بالزعماء
الراديكاليين الاربعة المتهمين
بمحاولة انتزاع السلطة في الصين .

٢٢ : أكد راديو بكين لأول مرة بشكل
رسمي نيا تعيين هواكو مينج رئيسا
للحزب الشيوعي الصيني ورئاسة
اللجنة العسكرية التابعة للجنة
المرورية للحزب . كما أعلن راديو
بكين أن « عضابة » شيانج شنج
ارملة الزعيم ماو التي تأمرت
لاغتصاب السلطة قد تم سحقها
وتصفيتها تماما .

٢٤ : أقيم في بكين مؤتمر شعبي ضخم
اشترك فيه أكثر من مليون صيني
للاحتفال بتعيين هواكو مينج رئيسا
للحزب الشيوعي الصيني ولادانة
مؤامرة الاربعة المتهمين بالقياس
بمحاولة الانقلاب .

٢٨ : أعلنت بكين رفضها برقيات التهاني
التي بعثت بها «موسكو وحلفاؤها»
الى هسوا كوفينج رئيس الوزراء

الصيني بمناسبة تعيينه زعيما
للحزب الشيوعي . وأوضحت بكين
أن هذا الرفض يتم لعدم وجود
علاقات حزبية بين الصين وهذه
الدول .

٣٠ : أعلنت وكالة انباء الصين وراديو
بكين طرد القيسادات الراديكالية
المعروفة بثلاثي شنغهاي وهم شيانج
شان شيواو . وياو يوان ووانج
هانج وين من جميع مناصبهم في
الحزب والحكومة .

٣١ : أعلن جيش التحرير الشعبي
الصيني لأول مرة بشكل رسمي عن
ثقتته في هواكو مينج الرئيس الجديد
للحزب الشيوعي الصيني .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
١٧ - فرنسا ١٣ - الولايات
المتحدة [٩ - ٢٠] .

كوبا

١٦ : أمر بديل كاسترو رئيس وزراء
كوبا عن اعتقاده بأنه ما يزال
هدفا لمؤامرات الاغتيال التي تحيكها
المخابرات المركزية الأمريكية وقال
أن لديه من الأدلة ما يثبت ذلك .

الكويت

٢ : وافقت الكويت في تأجيل سداد
ترويض تبلغ قيمتها ٢٢ مليون دينار
كويتي كانت قد حصلت مصر عليها
خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ حتى
سنة ١٩٦٥ وذلك لمدة عامين .

١١ : شددت حكومة الكويت المقويات
على كل من يخالف قانون الصحافة
الجديد كما قررت انشاء وكالة
انباء وطنية تملكها الدولة .

١٢ : أعلن ملاحدث رسمي أن انتساج
الكويت من البترول الخام سجل
رقما قياسيا لم يسبق له مثيل
منذ عدة سنوات حيث بلغ معدل
الانتاج مليونين و ٢٥٠ ألف برميل
يومية .

٢٠ : تم التوقيع على اتفاقية قرض بين
الصندوق الكويتي للتنمية
الاقتصادية العربية ومالي يقدم
الصندوق بموجبها قرضا تسدده
خمسة ملايين دينار كويتي للاسهم
في مشروع سد سلنجر في مالي .
أنظر أيضا : المملكة السعودية

١٠ : وصل إلى الدوحة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي في زيارة رسمية لقطر تستغرق ٣ أيام لإجراء مباحثات مع وزير الداخلية القطري حول موضوع الأمن في المنطقة وتنمية العلاقات بين البلدين .

عمان

٣ : اكتشفت سلطنة عمان ٣ حقول جديدة غنية بالبترول كما اكتشفت لأول مرة مناجم غنية بخام النحاس .
٤ : أعلن راديو عمان أن خمسة من الأعضاء السابقين في « الجبهة الشعبية لتحرير عمان » قد سلموا أنفسهم وأسلحتهم إلى السلطات العمانية بعد أن عبروا الحدود من جمهورية اليمن الجنوبية إلى سلطنة عمان .

العراق

٤ : وصل إلى العراق داوود أنالز وزير الصحة البريطانية في زيارة رسمية لمدة ٤ أيام .

١٩ : تم الانتهاء من إمداد خط الأنابيب السوفييتي المصنوع الذي يبلغ طوله ٤٥ كيلومترا والموصل بين بغداد والبصرة وتبلغ طاقته ٥٠٠ مليون طن بترول سنويا .
٢٥ : أعلن رسميا في العراق أن حوالي ٤ آلاف من الأكراد قد هادوا إلى البلاد بمقتضى العفو الذي صدر في أغسطس الماضي .

انظر أيضا : الجمهورية العربية اليمنية ٥ -

فرنسا

١٢ : وجه الرئيس الفرنسي ديستان حديثا تليفزيونيا إلى شعب الاتحاد السوفييتي حيا فيه سياسة الوفاق التي تنتهجها موسكو .

١٢ : اتخذ المجلس الفرنسي الأعلى للسياسة النووية قرارا بتنسيق سياسة مبيعاتها النووية في المستقبل مع سياسة الولايات المتحدة في هذا وإن كانت تتحدأكدت أن صفقة المصنع النووي لباكستان مازالت قائمة على الرغم من الاعتراض الأمريكي .

١٢ : اجتمع الرئيس ديستان مع شيانكو وان هو وزير خارجية الصين لثأر وصوله إلى العاصمة الصينية وحضر الاجتماع وزير الخارجية الفرنسي لوي دي جيرانجو .

١٦ : طردت السلطات الفرنسية مايكل صولونييف أحد العاملين في قسم الخدمات التجسارية بالسفارة السوفيتية في باريس بعد اتهامه بالتجسس .

١٧ : تعرض ريمون بار رئيس وزراء فرنسا لمشكلات جديدة عقب إعلان تزايد نسبة العجز في الميزان التجاري الفرنسي واستطلاعات الرأي العام التي تحذر من فتور الجماهير في تأييدها للحكومة .

٢٢ : أعلن متحدث رسمي باسم قصر الإليزيه أن الرئيس ديستان يؤيد قرارات مؤتمر الخمسة العربى السداسى الذى عقد في الرياض بشأن حل الأزمة اللبنانية .

٢٢ : أدان ممثلو الحزب الشيوعى الفرنسى لأول مرة القمع السياسى الذى تمارسه دول أوروبا الشرقية ومطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون هذه الدول

٢٨ - ٣٠ : قام الملك الاسباني خوان كارلوس بزيارة لفرنسا لمدة ٣ أيام اطلق خلالها مع الرئيس الفرنسي ديستان على الاستقرار اجراء الاتصالات بين البلدين بشكل دورى على الرغم من موجة الاحتجاجات والانفجارات التي اثارها هذه الزيارة في العاصمة الفرنسية .
انظر أيضا : ايران [٤ - ٨]
- بولندا ١٥ - مصر ٣ - دولة الامارات ٢٦ -

الفلبيين

٤ : بدأ في مانيلا الاجتماع السنوى لمحاظلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والذي حضره ٣٠٠٠ من وزراء المالية ومحاظلى البنوك المركزية في ١٢٨ دولة .

٥ : رفض وليام سايمون وزير الخزانة الامريكية في الكلمة التي القاها في المؤتمر المشترك لصندوق النقد والبنك الدولى ، الاستجابة الى مطالب الدول النامية لاعادة جدولة ديونها والحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة . وأعلن أنه يجيب

على الدول النامية أن تركز اهتمامها على حل مشكلات الانحجار السكانى وتحسين مستوى كفاءتها الاقتصادية .

٨ : أعلن في مانيلا موافقة الصندوق الخاص للدول المنتجة للبترول على تخصيص مبلغ ١٤ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات في مصر . كما تم في مانيلا الاتفاق بين وزير الاقتصاد المصرى والمسؤولين في السوق الأوروبية المشتركة على أن يقدم البنك الاستثمارى الأوروبي التسابع للسوق مبلغ ١٧٠ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية في مصر .
١٠ : خرج آلاف من المتظاهرين بقيادة تساوسه كاثوليك في مظاهرات ضخمة في مانيلا احتجاجا على الاستفتاء على تعديل الدستور والاحكام العرفية منذ سنة ١٩٧٢ .

١٨ : صدر بيان عسكري فلبينى أعلن أن ١٨ شخصا قد قتلوا خلال الاشتباكات بين قسوات جيش الفلبين وبين الثوار المسلمين في مناطق الجنوب .

فلسطين

١ : أعلن شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى أن هدف بلاده هو نفس هدف سوريا بالنسبة للمسألة اللبنانية وهو تجنب وقوع لبنان تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية .

٢ : أعرب شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى عن اعتقاده بأنه « ليس من المستبعد أن تشن الدول العربية مرة أخرى هجوما خاطئا على اسرائيل على غرار حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ »

٤ : دعى الخبيست من أجازته السنوية لاجتماع عاجل لبحث الاضطرابات الأخيرة والتي امتدت من الخليل إلى رام الله ونابلس بالضفة الغربية .

٩ : اذاعت وكالة الانباء الفلسطينية أن منظمة الثوار السوريين أعلنت مسئوليتها عن عملية الانفجارات التي وقعت في عدد من المدن السورية .

٩ : اعترضت البحرية الاسرائيلية سفينة تهرسية بعد مغادرتها ميناء صور اللبناني وأجبرتها

مصر [٣ - ٢٧] فرنسا ٢٢
- فلسطين ١ - السعودية
[١٦ - ١٨] - يوغسلافيا ٢

ليبيا

٧ : أذاع راديو ليبيا أن المؤتمر الشعبي العربي لسدعم ونصرة الثورة الفلسطينية المنعقد في طرابلس قد بعث ببرقية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد طالبه فيها بوقف العمليات العسكرية ضد الثورة الفلسطينية وسحب الجيش السوري فوراً من أرض لبنان .

٢٣ : أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي مرسوماً بتعيين العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة قائداً أعلى للقوات المسلحة .

٢٤ : وصل إلى ليبيا في زيارة رسمية هنريك يابلونسكي رئيس مجلس الدولة في بولندا .

المملكة العربية السعودية

١٦ : بدأ في جدة مؤتمر التنمية الاقتصادية لدول الخليج لمدة ٤ أيام لبحث التعاون الاقتصادي والتنسيق الصناعي وتنمية الموارد البشرية بين هذه الدول .

١٦ : بدأت في الرياض سلسلة من اللقاءات الجانبية بين الملك والرؤساء العرب تمهيداً لمؤتمر القمة السداسي لدراسة أزمة لبنان بين زعماء السعودية والكويت وسوريا ومصر ولبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٧ : قدم الرئيس السادات إلى مؤتمر القمة السداسي في الرياض مبادرة سلام مصرية لوقف القتال في لبنان على الفور وبدء حوار سياسي لتسوية النزاع على أساس الحفاظ على وحدة لبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٨ : اتفق الرئيسان المصري السادات والسوري الأسد في اجتماع تم في الرياض على إعادة العلاقات الطبيعية بين مصر وسوريا .

١٨ : قرر مؤتمر القمة السداسي في الرياض بشأن أزمة لبنان خطة سلام تدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً وانسحاب جميع القوات النظامية وغير النظامية في النزاع

١٢ : شنت القوات السورية هجوماً شاملاً تعززه المدرعات والمدافع الثقيلة على مواقع القوات الوطنية والفلسطينية في مدينة صيدا وذلك بعد مرور ساعات قليلة على إعلان التوصل إلى اتفاق مبدئي في شتورا لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان .

١٧ : ساد جبهات القتال التقليدية في الحرب اللبنانية هدوء نسبي وذلك أثر عمليات قصف واشتباكات جرت طوال الليل في جبل لبنان وفي الجنوب وفي بيروت . وذلك على أثر إعلان «اتفاق الرياض» من أذاعات طرفي الحرب الأهلية

١٩ : عاد إلى بيروت كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية بعد جولة استغرقت ٢٤ يوماً قام خلالها بزيارة لمصر والسعودية والعراق وفرنسا والجزائر وليبيا . تدهور الموقف في منطقة جنوب لبنان بسبب استمرار القتال بين القسوات الانعزالية من جانب والقوات الفلسطينية والوطنية من جانب آخر .

٢٦ : وقع للمرة الأولى منذ بدء القتال في لبنان صدام مسلح بين القوات السورية والقوات الانعزالية في قرية روم بجنوب لبنان . وأذاعت هذا النبأ مصادر المقاومة الفلسطينية وأكدته حزب الكتائب اللبناني .

٢٨ - ٢٩ : بدأ الرئيس اللبناني إلياس سركيس مشاورات سياسية مكثفة مع مختلف الأطراف اللبنانية المتنازعة لبحث ترتيبات المرحلة القادمة لتسوية الصراع في لبنان على ضوء نتائج اجتماعات القمة العربية في الرياض والقاهرة ولتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراطيين المحايدون ، بينما وقعت في منطقتي بيروت والشوف بجبل لبنان اشتباكات عنيفة بين القسوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية المشتركة وبين القوات الانعزالية .

٣٠ : أصدر الرئيس اللبناني إلياس سركيس أوامره إلى قيادة قوات الأمن العربية بفرض الهدنة على جميع جبهات القتال في لبنان بدون استثناء متجاهلاً بذلك اعتراض الانعزاليين .

أنظر أيضاً : الاتحاد السوفيتي ٢ - إيران ٤ - باكستان ١١ -

على التوجه إلى إسرائيل بركابها ١٥ : تزايد حدة الخلاف القائم بين اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل وشيمون بيريز وزير الدفاع وذلك بعد أن انتقد بشدة رابين الأسلوب الذي عالجت به السلطات العسكرية الإسرائيلية الانتفاضة العربية في مدينة «الخليل» .

١٦ : أعلن شلومو افنيري مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن هناك اتفاقاً تاماً بين إسرائيل والولايات المتحدة على أنه «لا يمكن أن يعقد مؤتمر جنيف إلا بالأطراف التي اشتركت فيه أولاً» مما يستبعد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر .

٢٨ : أصيبت الحركة الجوية والبحرية في إسرائيل بالشلل حيث بدأ عمال الطيران المدني في إسرائيل اضرابهم عن العمل احتجاجاً على عدم الاستجابة من جانب السلطات الإسرائيلية لمطالبهم بزيادة الأجور ٣١ : خفضت إسرائيل عملتها بنسبة ١٩٪ للمرة الثالثة عشرة وبذلك أصبح الدولار الأمريكي يساوي ٨٦٢ ليرة .

أنظر أيضاً : الاتحاد السوفيتي ١ - الأردن ١١ - باكستان ١٥ - مصر ٢٥ دولة الإمارات ١٤ - المملكة المتحدة ٢ - الولايات المتحدة ٣ - يوغسلافيا ٢ -

لبنان

١ : استقبل الرئيس اللبناني إلياس سركيس فلاديمير سالكسان القائم بالأعمال السوفيتي في بيروت الذي صرح عقب الاجتماع بأن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ بمبادرة دبلوماسية لتحقيق السلام في لبنان .

١ : رفضت قيادة المقاومة الفلسطينية انذاراً سوريا تلقتته في أعقاب معارك الجبل وانسحاب القوات الفلسطينية والوطنية ، بانسحاب جميع هذه القوات من الجبهات اللبنانية والعسودة إلى المخيمات خلال ١٥ يوماً .

٢ : تمكنت القوات الوطنية والفلسطينية من وقف تقدم الهجوم السوري - اليمني على مدينة عاليه في لبنان

ودعم قوات الامن العربية بالرجال والمعدات .

٢٤ : وصل الى الرياض الفريق اول حسين طوغانيان نائب وزير الحربية الايراني لشئون التسليح الى الرياض في زيارة رسمية للسعودية لمدة ٥ ايام .

٢٤ : افتتح الامير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية المؤتمر الاسلامي العالي الذي تنظمه جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ويشترك فيه شخصيات اسلامية من ٢٦ دولة ووزراء اوقاف مصر والمغرب وسوريا .

٢٨ : اعلن رسماً اتفاق السعودية وابو ظبي على انشاء جهاز للتعاون في مجال الامن من اجل « ضمان الامن والاستقرار في الدولتين » .

انظر أيضا : باكستان ١١ - البحرين ٢ - السودان ١٤ - سوريا ٣ - قطر ١٠ -

الملكة المتحدة

١ : حذر جيمس كالاهاان رئيس وزراء بريطانيا الشعبية البريطاني من أن البلاد سوف تتعرض لحكم دكتاتوري أما من اليمين أو اليسار إذا فشلت حكومته في إيجاد حل للمشكلات الاقتصادية وانتفاذ الجنيه الاسترليني .

٢ : أعلنت المصادر المالية والاقتصادية في لندن أن جيسويرة دول الكومبيون التي تضم بالاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية الشرقية مدينة لمجموعة الدول الغربية بنحو ٤٠ مليار دولار .

٥ : أكدت مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين المعارض في بريطانيا أن أيام الحكومة العمالية أصبحت معدودة وأنه ينبغي الاستعداد لإجراء الانتخابات العامة قبل مواعيدها .

٧ : أعلن بنك إنجلترا رفع الحد الأدنى لسعر الفائدة ليصبح ١٥٪ بهدف جذب رؤوس الأموال الاجنبية الى بريطانيا .

٢٠ : أذاع راديو لندن أن الولايات المتحدة سحبت صفقة مقترحة لضمان واردات الحبوب الى إسرائيل لمدة ٥ أعوام وذلك بسبب سوء تفاهم ثنائي .

٢٥ : انخفض سعر الجنيه الاسترليني

هولندا

٥ : أكدت الملكة جوليانا ملكة هولندا أنها لن تتنازل عن العرش بعد أن تورط زوجها الامير برنارد في فضيحة لوكبيد .

انظر أيضا : الجزائر ٢٦ -

الولايات المتحدة الامريكية

١ : التقى هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة شن فيه هجوماً عنيفاً على الاتحاد السوفييتي لمحاولته الحاق الفشل بمجهوداته الدبلوماسية لتسوية مشكلات القارة الافريقية تسوية سلمية .

٣ : دعا دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي الى زيادة مبيعات الاسلحة الامريكية للدول العربية ووضع حد للوضع الذي يتيح لإسرائيل أن تتلقى أكثر من نصف الصادرات الامريكية من السلاح منذ عام ١٩٧٢ .

٤ : قدم ايرل بونز وزير الزراعة الامريكي استقالته من منصبه في ختام أزمة دبلوماسية بينه وبين الرئيس الامريكي فورد .

٥ : أبلغت وكالة المخابرات المركزية الامريكية الكونجرس الامريكي أن الاتحاد السوفييتي أنفق على الدفاع في العام الماضي أكثر مما أنفقته واشنطن بنسبة ٤٢٪ .

٥ : اجتمع كيسنجر وزير الخارجية الامريكي مع شياو كوان هو وزير خارجية الصين وأجرى مباحثات حول العلاقات الصينية الامريكية نشرت وزارة التجارة الامريكية قائمة باسماء سبع شركات امريكية بتهمة عدم الالتزام بالتوجيهات الرسمية الخاصة بالمقاطعة العربية .

٦ : بدأ الجيش الامريكي في تنفيذ برنامج تطوير الصاروخ هلفاير ويتكلف نحو ٧٣٥ مليون دولار .

١٢ : اتهمت الولايات المتحدة كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة بالخضوع للضغط السياسي التي تمارسها الدول الاعضاء فيما يتعلق بالتعيين في وظائف الأمم المتحدة .

١٥ : اعترف الرئيس الامريكي نسورد

الى أدنى معدل له اذ بلغت قيمته ١٥٧ دولار بسبب الخلاف الدائر بين جيمس كالاهاان رئيس وزراء بريطانيا وبين أعضاء الجناح اليساري في اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني .

٢٩ : بدأت الحكومة البريطانية مفاوضات للحصول على قروض دولية ضخمة تقدر قيمتها بنحو ١٠ مليارات دولار في محاولة لحماية احتياطياتها من الدولارات وتقليل المضاربة العنيفة على قيمة الاسترليني .

انظر أيضا : روديسيا [٧-١١] - سويسرا [٢٢ - ٣١] - العراق ٤ -

النمسا

١٠ : أعلن أرنست فلكس المسئول عن شئون التعاون الاقتصادي بمجلس الوزراء النمساوي أن المباحثات بدأت بين النمسا ومصر من أجل انشاء هيئة مشتركة يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون دولار لتطوير حرية التبادل التجاري بين البلدين وتشجيع الصادرات المصرية الى الاسواق الخارجية .

٢٢ : أعرب عدد كبير من رجال الأعمال والصناعة النمساويين عن رغبتهم للمساهمة في تنفيذ مشروعات خطة التنمية في مصر خلال المرحلة القادمة .

نيجيريا

٨ : قررت الحكومة الاتحادية العسكرية في نيجيريا تصفية جميع الاحتكارات الأجنبية التي تتم بموجب عقود مبرمة بين الشركات الأجنبية ومؤسسات الاستيراد النيجيرية المتخصصة .

الهند

٣٠ : قررت الحكومة الهندية عدم إجراء انتخابات عامة في البلاد لمدة عام آخر على الأقل ومد فترة البرلمان الحالي لعام اضافي اعتباراً من مارس سنة ١٩٧٨ انظر أيضا : زامبيا ١٤ - دولة الامارات ٤ -

هذا الصاروخ من الاسلحة الشرىة للبحرية الامريكية .

- انظر ايضا : ايطاليا : ٩ -
البحرين ٢٥ - تونس ١٧ -
سويسرا ٣٠ - كوبا ١٦ -
فرنسا ١٢ - الفلبين ٥ -
فلسطين ١٦ - المملكة المتحدة ٢٠ -

اليابان

٢٢ : اشتدت حرب المخابرات للفوز باسرار عسكرية بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، فقد اعلنت ادارة البوليس فى طوكيو انها تستجوب رجل اعمال استراليا بعد الاشتباه بأنه تجسس لحساب الاتحاد السوفيتى على تحركات القوات الامريكية فى القواعد اليابانية .

يوغوسلافيا

٢ : ادان حزب التحالف الاشتراكى اليوغوسلافى رسميا التدخل السورى العسكرى فى لبنان ومساندة سوريا للانعزالين ضد الثورة الفلسطينية والوطنيين اللبانيين .

تونس ان الولايات المتحدة ستمنح تونس حتى نهاية العام القادم مساعدات اقتصادية قيمتها ٦٥ مليون دولار على شكل قروض ومنح منها ٢٥ مليون دولار لتمويل شراء اسلحة ومعدات عسكرية امريكية .

٢٨ : أعلن الرئيس الامريكى فورد مقترحات خطة امريكية جديدة تستهدف الحد من انتشار الاسلحة النووية فى العالم عن طريق السيطرة تكنولوجيا على أية كمية يتم انتاجها من مادة البلاتونيوم .

٣٠ : أعلن روبرت الزورث نائب وزير الدفاع الامريكى ان الاتحاد السوفيتى أصبح قادرا على « شن هجوم مفاجئ مدمر على حاملات الطائرات الامريكية الضخمة التى تسير بالطاقة النووية بعد ان طورت البحرية السوفيتية صواريخها وأنظمة دفاعها التكتيكية المضادة للسفن الحربية .

٣١ : تمكنت البحرية الامريكية من انتشال الصاروخ فينكس الذى كان بداخل طائرة من طراز « ف - ١٤ » سقطت فى قاع المحيط الاطلسى فى ١٤ أكتوبر الحالى من على ظهر حاملة الطائرات جون كيندى . ويعتبر

انه تجاوز وزارتى الخارجية والدفاع عندما اتخذ قرار تزويد اسرائيل بصفقة الاسلحة الجديدة المتطورة .

١٧ : تزايدت حدة المعارضة داخل البنتاجون لصفقة السلاح الامريكى الاخيرة لاسرائيل فقد أعلن الجنرال جورج براون رئيس مجلس الاركان المشترك ان اسرائيل عبء على الولايات المتحدة .

٢٠ : أعلن متحدث عسكري امريكى ان القوات الجوية الامريكية تستخدم قاعدة تاخلى الجوية فى تايلاند لتكوين طائراتها المتمركزة فى الفلبين والمحيط الهندي .

٢٥ : وجهت الحكومة الامريكية الى مكتب الاتصال الصينى فى واشنطن احتجاجا رسميا ضد التفجير النووى الذى أجبرته الصين فى ٢٦ سبتمبر الماضى والذي ترتب عليه سقوط غبار ذرى فوق ولاية بنسلفانيا .

٢٥ : اعترف الرئيس فورد بان اسرائيل كانت تمثل مينا عسكريا على الولايات المتحدة أثناء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٢٣ : أعلن البيان الامريكى التونسى المشترك الذى صدر فى واشنطن فى ختام الاجتماع بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى والحبيب الشطى وزير خارجية

نوفمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتى

٧ : أعلن المارشال ديمتري اوستينوف وزير الدفاع السوفيتى بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لثورة أكتوبر فى الميدان الاحمر ، ان الدفاع فى الاتحاد السوفيتى « متين على كافة المستويات » .

٩ : ندد الاتحاد السوفيتى ، فى بيان نشرته وكالة تاس ، بمطالبة الدول الغربية بشأن منح اليهود السوفيت ، تأشيرات خروج ، ووهنها بأنها تدخل فى الشؤون الداخلية لموسكو . كما اشار

الى انه لا يعترف بالامثال لهذه المطالب .

٢٣ : دعا الاتحاد السوفيتى الى نزع السلاح الشامل لكافة دول العالم بلا استثناء ، وذلك على أساس أن « الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن تسويته بالقوة المسلحة نظرا لعلاقات القوى التى نشأت فى العالم » .

٢٦ : أعلنت وكالة تاس السوفيتية ، أن الاتحاد السوفيتى سيقوم بتجارب لاطلاق صواريخ حاملة لرؤوس ذرية فى شمال المحيط الهادى ، خلال الفترة من ٣٠

نوفمبر الى ٣٠ ديسمبر ، فى منطقة مساحتها ٥ بلا بحريا مربعا .

٢٩ : تمت فى موسكو ، المباحثات الاقتصادية بين وفدى ليبيا والاتحاد السوفيتى ، وأسفرت عن الاتفاق على توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين البلدين فى مجال الطاقة الذوية ، على أن يقوم الاتحاد السوفيتى ببناء مركز للأبحاث النووية بليبيا .

انظر ايضا : بلغاريا ٣ - جمهورية مصر العربية ١٤ - رومانيا ٢٢ - ٢٤ - الصين ٢٧ - الكويت ٢٨

أثيوبيا

١ : انتهت في أديس أبابا ، أعمال أول مؤتمر لتأييد نضال شعب جنوب أفريقيا . وطالب المؤتمر في بيانه الختامي ، بإنشاء لجنة تحقيق دولية ، للنظر في الجرائم التي ارتكبتها أنظمة الحكم المنصرية في جنوب القارة الأفريقية ، ولإستطلاع مدى تطبيق هذه الدول للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في جنوب القارة .

الأردن

١١ : صدق مجلس الوزراء الأردني على الأحكام التي أصدرتها محكمة أردنية خاصة غيايبا ضد ستة من أهالي الضفة الغربية المحتلة لقيامهم ببيع أراضي لسلطات العدو الإسرائيلي ، مخالفين بذلك القوانين الأردنية .

١٦ : أعلن الملك حسين ملك الأردن ، أنه يؤيد مشاركة الفلسطينيين في أية مباحثات قادمة لتحقيق السلام في المنطقة وتقرير المصير .

١٧ : أحبطت القوات الأردنية ، محاولة قام بها أربعة من الفلسطينيين المسلحين لاحتلال فندق انتركونتنتال واحتجاز عدد من رواده كرهائن .

١٨ : اتهمت حكومة الأردن ، العراق ، بتنظيم الغارة الفاشلة على فندق انتركونتنتال .

٢١ : عاد الملك حسين ملك الأردن إلى عمان ، قادما من دمشق بعد زيارة خاطفة لسوريا ، أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد ، حول تطورات الموقف العربي الراهن والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٨ : أجرى مضر بدران رئيس وزراء الأردن ، تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه ٦ من الوزراء الذين كانوا أعضاء في حكومة زيد الرقامي رئيس الوزراء السابق ، كما زاد عدد الفلسطينيين المشتركين في الوزارة من ٣ إلى ٤ شخصيات ، بإنضمام نجم الأمين دجاني كوزير للصناعة والتجارة .

إسبانيا

١٧ : استأنف البرلمان الإسباني مناقشاته حول مشروع تعديل نظامه الداخلي ، بحيث تصبح عضويته بالانتخاب ، على غرار النظام البرلماني في دول غرب أوروبا .

٢٨ : عقدت أحزاب المعارضة في إسبانيا ، اجتماعا لتسيق مواقفها ، أصدرت على أثره بيانًا طالبت فيه الحكومة الإسبانية بالاعتراف بشرعية جميع الأحزاب السياسية ، كأساس من أساس إرساء الديمقراطية في البلاد في فترة ما بعد عهد فرانكو .

ألمانيا الغربية

١ : أعلن جورج ليبير وزير الدفاع في ألمانيا الغربية ، إقصاء الجنرال والتر كروبينسكي قائد عام السلاح الجوي ومساعدته الجنرال كارل هنزفرايك ، لدفعهما عن الطيار النازي الذي تصف روتتردام ووارسو بالقتال خلال الحرب العالمية الثانية .

أنظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٣٠ -

إيران

٢٣ : استقبل شاه إيران ، حسني مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية ، الذي وصل إلى طهران في زيارة تستغرق ٢٤ ساعة ، لإجراء مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، وبشأن الموقف الحالي في منطقة الشرق الأوسط .

أنظر أيضا : دولة الإمارات العربية ١٣ -

إيطاليا

٢٩ : اضرب عمال وكالات الأنباء الإيطالية ، تهيدا لبسده أضخم إضراب في تاريخ إيطاليا ، يشترك فيه ٧ ملايين عامل ، وذلك احتجاجا على إجراءات التتشف التي اتخذتها الحكومة ، لمواجهة الأزمة الاقتصادية ،

والنضج ، والعجز الكبير في ميزان المدفوعات .

البرتغال

١ : أعرب زعماء الأحزاب الاشتراكية الأوروبية ، عن تأييدهم لحكومة ماريو سواريز التي تساندها الأقلية في البرتغال ، في مؤتمر تولى نظيمته الحكومة البرتغالية .

٢ : أعيد انتخاب ماريو سواريز رئيس وزراء البرتغال ، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي البرتغالي ، كما فاز الجناح المعتدل على اليساريين بأغلبية الثلثين .

بلغاريا

٢ : وصل إلى صوفيا ، اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري ، وبدأ محادثاته مع بيتر ملدوف وزير خارجية بلغاريا والمسؤولين البلغاريين ، وقد تناولت تلك المحادثات القضايا الدولية التي تهم البلدين ، وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط ، وسجل دعم العلاقات بين مصر وبلغاريا .

٣ : بدأت في صوفيا ، الجولة الأولى من المحادثات بين اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية ، وأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي حول المسائل التي تهم البلدين .

بنجلاديش

٣٠ : تخلى محمد مساييم رئيس بنجلاديش عن سلطاته العسكرية ، وعين الجنرال ضياء عبد الرحمن قائد الجيش حاكما عسكريا لبنجلاديش وهو المنصب الذي كان يشغله الرئيس .

أنظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٢٥ -

بوروندي

٢ : وقع انقلاب عسكري في بوروندي بزعامة اللفتنانت كولونيل « نيل بياجازا » أطاح بالرئيس ميشيل ميكومبورو ، الذي حكم البلاد طوال السنوات العشر الماضية .

الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان ، برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء المصري ، والرئيس الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان واشترك فيها ١٣ وزيرا سودانيا و ٩ وزراء مصريين .

٢٥ : نجحت مفاوضات مصر وسري لانكا ، في التوصل الى اتفاق بين الهند وبنجلاديش ، من أجل استمرار المفاوضات الثنائية حول موضوع تحويل واستخدام مياه نهر الجانج الى سد فاراكا .

٢٧ : استقبل الرئيس السادات ، لايني ميخوفو رئيس وزراء سوازيلاند ، الذي سلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من الملك سوبورا الثاني ملك سوازيلاند .

٣٠ : استقبل الرئيس السادات ، ايجون بار وزير التعاون الاقتصادي بألمانيا الاتحادية ، الذي سلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من المستشار الألماني شبيت تنساقطت العلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر أيضا : إيران ٢٢ - بلغاريا ٢ - ٣ - سوريا ١٦ - ٢٤ - يوغوسلافيا ٥ -

جنوب أفريقيا

١ : بدأ العمال الوطنيون في مدينة «سويتو» إضرابا عسكرا عن العمل لمدة ٥ أيام ، احتجاجا على سياسة الأزداب والفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا .

٨ : ذكر راديو جنوب أفريقيا ، نقلا عن مصادر مدينتي أوشاكاتي العاصمة الإدارية لاقليم ناميبيا ، أن معارك عنيفة دارت جنوب أنجسولا بين قوات الحكومة ، وتسائدها الوحدات الشكوبية والفدائيون في منطقة شسوعوب جنوب غرب أفريقيا [سوابو] وبين قوات حركة يونتيا ، وهي إحدى حركات التحرير السابقة في أنجولا ، التي كانت تتنافس مع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، التي نجحت في تولي السلطة بالبلاد .

انظر أيضا : اثيوبيا ١ -

للمتعاون الاقتصادي بين مصر ونيوزيلندا .

٥ : استقبل الرئيس السادات ، ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٩ : أصدر الرئيس السادات ، قرارا جمهوريا بتشكيل الوزاري الجديد برئاسة ممدوح سالم . وقسمت تضمين القرار الجمهوري تعيين ٧ وزراء جدد ، وأجراء تغييرات في بعض المناصب الوزارية .

١١ : أعلن الرئيس السادات ، قرارا بتحويل التنظيمات السياسية الثلاثة الى أحزاب .

١٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، على رأس وفد رسمي ، في زيارة لمصر يجرى خلالها محادثات سياسية واقتصادية .

١٤ : أكد الرئيس السادات ، أنه ليس أمام إسرائيل سوى الذهاب الى جنيف ، ومواجهة العرب والعالم وحمل الرئيس القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - مسئولية عقد مؤتمر جنيف ، وإشراك الفلسطينيين فيه .

١٥ : أسفرت مباحثات ريمون بار ، رئيس وزراء فرنسا ، وممدوح سالم رئيس وزراء مصر ، عن الاتفاق بين الجانبين ، على أن يقوم بيت الخبرة الفرنسي الحكومي «سوفريتو» بإنشاء نفق مترو الاتفاق في القاهرة ، بحيث يتم المشروع بجميع مراحلها في ٤ سنوات ، مع اسهام فرنسا في تمويله بمبلغ ٢٦٠ مليون فرنك ومصر بمبلغ ٣٢٥ مليون ، والدول العربية والصديقة بباقي التكاليف التي تبلغ ٨٠٠ مليون فرنك .

كما تم إبرام اتفاق لتنفيذ نفق الدفرسوار ، واتفاق آخر لتجديد الشبكات الإذاعية والتليفزيونية ، حتى يغطي الإرسال جميع أنحاء الجمهورية .

١٨ : وصل الى القاهرة ، الرئيس لويس كابرال رئيس جمهورية غينيا بيساو ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام ، وذلك لأجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول مختلف القضايا الدولية .

٢١ : بدأت في القاهرة ، اجتماعات اللجنة الوزارية العليا للتكامل

تانزانيا

٦ : بدأ زعماء دول مواجهة الافريقية [جوليوس نيريري رئيس تانزانيا وكينيث كاوندا رئيس زامبيا ، وسامورا مانشيل رئيس موزمبيق واجستينو نيتو رئيس أنجولا] مباحثات القمة المفلقة ، التي تتركز حول وضع استراتيجية للقضاء على الحكم العنصري الأبيض في روديسيا ، ومغزى الغارات الروديسية الأخيرة على موزمبيق .

الجزائر

٦ : قرر المؤتمر الوطني الجزائري بالاجماع ، ترشيح الرئيس الجزائري هواري بومدين في انتخابات الرئاسة ، التي تجرى مع الانتخابات التشريعية في الجزائر .

٩ : أذاعت الحكومة الجزائرية ، نص الدستور الجديد الذي يخسول رئيس الجمهورية سلطات أكبر من تلك التي كان يمنحها له الدستور القديم .

٢٠ : أعلنت الحكومة الجزائرية ، أن نتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد ، وصلت الى ٩٩ ٪ .

٢٢ : غادر الرئيس بومدين الجزائر في طريقه الى طرابلس ، لأجراء محادثات مع الرئيس الليبي معمر القذافي ، تدخل في نطاق المشاورات الدورية بين البلدين .

انظر أيضا : المملكة المغربية ٢١

الجمهورية العربية اليمنية

٢٧ : أصدرت وزارة الخارجية في اليمن الشمالية ، بيانا رسميا جاء فيه أن عدة طائرات معادية اخترقت المجال الجوي لليمن بالقرب من مضيق باب المندب .

٢٩ : حذرت جمهورية اليمن الشمالية كل الطائرات الأجنبية من الاقتراب من منطقة مثلثة مساحتها ١٧٠ كيلومترا مربعا ، على الساحل الشرقي لمضيق باب المندب .

جمهورية مصر العربية

١ : تم في القاهرة ، توقيع اتفاق

١٨٦ دولة الإمارات العربية

١٢ : غادر أبو ظبي متوجها الى طهران احمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الامارات العربية ، في بداية جولة يزور خلالها كلا من ايران والعراق والكويت .

٢١ : وسيل جيرالد الدبارسكي نائب وزير الخزانة الامريكي الى أبو ظبي ، قادما من الكويت ، في زيارة لدولة الامارات المتحدة ، ضمن جولته في دول منطقة الخليج ، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه المنطقة والولايات المتحدة .
انظر ايضا : عمان ١٧ .

روديسيا

١٧ : أعلن متحدث عسكري في سسالبوري ، أن الثوار الروديسيين يثمنون يوميا هجوما شديدا على روديسيا ، بهدف الاطاحة بالنظام العنصري .

٢٥ : اذاعت الحكومة العنصرية في روديسيا ، الجدول الزمني الذي أعدته بشأن تولي الاغلبية الامريقية السلطة ، بعد أن قررت أن يتم نقل السلطة بعد ٢٢ شهرا ، وذلك في الوقت الذي ذكر فيه بيان عسكري روديسي أن القوات الروديسية تسنت هجوما جويا على مواقع موزمبيق على الحدود .
انظر ايضا : تانزانيا ٦ -

رومانيا

٢٢ : وصل الى بوخارست ، ليونيد بريجنيف في أول زيارة رسمية يقوم بها لرومانيا منذ عام ١٩٦٥ لاجراء مباحثات مع الرئيس الروماني شاوشيسكو ، لتحقيق تقارب جدي بين بوخارست وموسكو ، على أساس احترام سيادة رومانيا الاستقلالية ، وعلى أساس مقتضيات التعاون الثنائي المتزايد لمصلحة البلدين في المجال الاقتصادي والتجاري والنووي .

٢٢ : وقعت رومانيا والولايات المتحدة ، اتفاقا تجاريا لمدة عشر سنوات ،

يقضى بقيام تعاون واسع النطاق بين البلدين ، في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية وانشاء شركات مشتركة ، بحيث يصل حجم التبادل التجاري بينهما الى حوالي ١٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ .

٢٤ : أعلن ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعي السوفيتي في كلمة ألقاها أمام ٧٥٠٠ من كبار المسؤولين في الحزب الشيوعي الروماني ، أنه يأمل في مواصلة المفاوضات الخاصة بتقييد الاسلحة الاستراتيجية ، التي تجرى مع الولايات المتحدة ، وذلك بعد أن تولى الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر مهام منصبه .

٢٧ : غادر رؤساء احزاب وحكومات دول حلف وارسو ، بوخارست بعد انتهاء مؤتمر القمة للجنة السياسية للحلف ، الذي كسنت اهم قراراته تقديم اقتراح الى دول الغرب ، يقضى بإبرام معاهدة جديدة ، لحظر استخدام الاسلحة النووية ، على أن تكون هذه المعاهدة ، مكملة لمعاهدة هلسنكي حول ضمان الامن الاوزوبى .

السودان

١ : صدر في الخرطوم ، بيان مشترك من زيارة الملك خالد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية للسودان ، جاء فيه حرص السودان والسعودية على امن وسلام البحر الاحمر ، والبدء من استراتيجيات الدول الكبرى وصراعاتها وأكد زعيما الدولتين ، عزمهما على المضي في دعم القضية الفلسطينية ، والوقوف بجانب شعب فلسطين في كفاحه العادل .

١٣ : تسلم الرئيس السوداني جعفر نميري ، قرار مجلس الشعب السوداني الخاص بتأييد ترشيحه لفترة الرئاسة الثانية .

١٥ : أكد الرئيس السوداني جعفر نميري ، أن السودان ومصر والسعودية ، وهي من الدول

المطللة على البحر الاحمر ، تدرك أن سلامة هذا الممر الهام ، تتمثل في ابعاده عن استراتيجيات الدول الكبرى ، وتأمينه ضد تحويله الى ساحة للصراع .

١٨ : وصل الى الخرطوم ، الرئيس الاوغندي عيدي أمين ، في زيارة تستغرق يومين ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السوداني . حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، لاسيما مشاكل النقل والاتصالات والتجارة والموقف العام في القارة الافريقية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢١ - الولايات المتحدة الامريكية ١٧ -

سوريا

٢ : أعلن بيان رسمي سوري ، أن العراق قد أغلق حدوده مع سوريا . وذكر البيان أن دوريات عسكرية عراقية كثيفة ، ظهرت عند الحدود العراقية - السورية .

١٠ : وصل الى دمشق ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث عقد اجتماعا مع عدد من القادة الفلسطينيين الموجودين في دمشق .

١٢ : وصل الى دمشق ، قرائنوا ارتولى رئيس لجنة السوق الأوروبية المشتركة ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق أيام ، لاجراء محادثات مع المسؤولين السوريين .

١٣ : وصل الى دمشق قادما من عمان بهجت التلهوني رئيس مجلس الاعيان الاردني ، على رأس وفد من المجلس ، في زيارة رسمية يجرى خلالها مباحثات مع رئيس مجلس الشعب السوري ، تناولت شتى وتدعيم التعاون بين المجلسين التشريعيين السوري والاردني ، في اطار سياسة التنسيق والتشاور والتكامل التي ينتهجها البلدان .

١٤ : أعلن اللواء عبد الرحمن خليفواي رئيس الوزراء السوري ، أن جميع الدول العربية والاطراف الاجنبية المعنية ، تصالون أن تجعل من عام ١٩٧٧ عامها لتسوية مشكلة الشرق الاوسط .

الاربعة « التي حاولت القيام بانقلاب للاستيلاء على السلطة » .

العراق

٣ : استدعى العراق رئيس بعثته الدبلوماسية في دمشق .

٨ : افتتح في بغداد ، المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، واشتركت فيه ٤٦ دولة ، يمثلها ٣٠٠ من الشخصيات العربية والاجنبية من مفكرين وباحثين .

١٣ : أصدر المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، بياناً ختصامياً ، تنادى فيه جميع المنظمات والحركات التي تعمل من أجل السلام والعدل أن تتحد ضد الصهيونية .

أنظر أيضاً : الأردن ١٨ - دولة الإمارات ١٣ - سوريا ٢ - يوغوسلافيا ١ -

عمان

٧ : وصل الى مسقط الامير نايف بن عبد الميز آل سعود وزير الداخلية السعودي ، في زيارة رسمية تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات حول المسائل المتعلقة بالامن في منطقة الخليج .

١٧ : وصل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية ، في زيارة لمدة ٤ أيام لسلطنة عمان ، تلبية لدعوة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

فرنسا

١ : بسدا ايفون بورج وزير الدفاع الفرنسي ، زيارة للسعودية ، يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين السعوديين ، حول اسدادات السلاح الفرنسي للسعودية ، والاعداد لزيارة الرئيس الفرنسي ديستان للسعودية في سنة ١٩٧٧ .

١٢ : عقد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان ، وجيمس كالاها ن رئيس وزراء بريطانيا ، اجتماعاً مغلقاً في باريس ، بحثا خلاله الموقف الاقتصادي العالمي ، واث ر ذلك على المشكلات الاقتصادية

أول مارس ١٩٧٨ . وحسب الزعماء الوطنيين المشتركين في مؤتمر السلام الخاص بروديسيا ، من أنه اذا اتفقت المبادئ ، فان البديل هو الحرب ، الامر الذي ستقف امامه بريطانيا عاجزة من حماية مصالح الاقلية البيضاء الحاكمة .

٢٦ : بدأ مؤتمر الدولية الاشتراكية اجتماعاته في جنيف ، لبحث مستقبل الاشتراكية الديمقراطية في العالم ، والقضايا السياسية والاقتصادية الراهنة . واشترك في المؤتمر ممثلو ٥٦ حزباً سياسياً ، معظمهم من الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا الغربية .

٢٧ : وافق الزعماء الافريقيون ، على الخطوط العريضة للصيغة البريطانية المطروحة ، والتي تقضى بأن تلزم بريطانيا بمنح الاستقلال لروديسيا في أول مارس ١٩٧٨ ، بشرط أن تكون الاجراءات الدستورية والشرعية ، بما في ذلك الانتخابات العامة ، قد استكملت في هذا الوقت .

الصين

٢ : وجه بيسان رسماً للخارجية الصينية ، اللوم الى الولايات المتحدة ، على عدم اعادة العلاقات السياسية بينها وبين الصين الى حالتها الطبيعية ، رغم التحسن الكبير الذي طرأ على هذه العلاقات ، اثر اعلان شنغهاي في فبراير ١٩٧٢ .

٢٥ : أعلن هواكوفينج في أول خطاب له منذ تنصيبه زعيماً للحزب الشيوعي الصيني ، أن اللجنة المركزية للحزب ، ستحافظ على الخط الثوري ، وعلى أسلوب السياسة الخارجية والداخلية للزعيم الراحل ماوتسي تونغ .

٢٧ : وصل الى بكين ، ليونيد ايليتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتية ورئيس الجناح السوفيتي في مفاوضات الحدود ، التي تجري مع الصين منذ عام ١٩٦٩ .

٢٨ : ذكر راديو اقليم فوكيين الصيني ، أن الجيش الصيني قد تدخل في الاقليم ضد مؤيدي « عصابة

١٦ : أعلن عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية ، أن الوفاق السوري - المصري ، عنصر أساسي في كفاح العرب ضد الصهيونية .

٢٥ : أعلنت سوريا موافقتها على تجديد فترة بقاء قوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة على الجولان لمدة ٦ أشهر أخرى .

٢٤ : استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد ، هسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصري ، وتناولت مباحثات الجانبين ، الوضع في المنطقة ، في سبيل زيادة دعم التضامن العربي .
أنظر أيضاً : الأردن ٢١ - العراق ٣ - فلسطين ٢٢ -

سويسرا

٢ : وافق الزعماء الوطنيون ، وايمان سبيت رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، على أسلوب [خطوة - خطوة] لتحقيق استقلال روديسيا قبل تحديد موعد لانامة الدولة الروديسية المستقلة .

٥ : أعلن ايفور رينشارد مندوب بريطانيا ورئيس مؤتمر جنيف الخاص ببحث المستقبل السياسي لروديسيا ، تأجيل جلسات المؤتمر الى أجل غير مسمى ، وذلك بعد أن فشل الاجتماع الموسع ، في التوصل الى حل وسط بشأن تحديد موعد اعلان استقلال زيمبابوي .

٨ : أعلن متحدث باسم جوشوانكومو زعيم الجناح الداخلي للاتحاد القومي الافريقي ، أن الزعماء الوطنيين الافريقيين الاربعة ، مارالوا ملتزمين بموقفهم الخاص بضرورة أن يتحدد موعد اعلان استقلال روديسيا خلال ١٢ شهراً على الأكثر ، قبل مناقشة البنود الأخرى في مؤتمر جنيف الخاص لبحث مشكلة روديسيا .

١٦ : أعلن الزعيمان الافريقيان روبرت موجهي القائد العسكري لجيش تحرير زيمبابوي ، وجوشوانكومو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقي . رفضهما للموعد الذي حددته بريطانيا لاعلان استقلال روديسيا ، وهو

التي يواجهها البلدان . وجرت محادثات منفصلة ، بين وزراء كل من الخارجية والتجارة والزراعة للبلدين ، لبحث سبل توسيع علاقات التعاون بينهما في هذه المجالات . ثم غادر كالاهاان باريس عائدا الى بلاده .

١٣ : عقد في باريس ، أول اجتماع ثنائي يتم بين ممثلي الولايات المتحدة وبنينام ، بعد انتصار الحكومة الثورية في سنة ١٩٧٤ ، لمناقشة المسائل الخاصة بإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، دون أن يتمكنوا من التوصل الى اتفاق نهائي بشأن المسائل المتعلقة بينهما .

٢١ - ٢٥ : قام الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، بزيارة رسمية لفرنسا ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسي ديستان ، حول العلاقات الثنائية والدولية والشرق الأوسط ، وبحث مشروع إقامة محطة نووية فرنسية في المغرب .

٢٩ : أصدر الحزب الديجولي الفرنسي قرارا بالاجماع ، بانتخاب جاك شيواك زعيمها للحزب .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية [١٢ - ١٥]

فلسطين

٧ : وصل الى تل أبيب ، وفد من ١٣ نائبا أمريكيا ، لدراسة « برامج الطاقة النووية » في منطقة الشرق الأوسط .

٨ : اتسع نطاق الاضطرابات العمالية التي تجتاح اسرائيل ، للمطالبة بزيادة الاجور .

٩ : أعلن حاييم بارليف وزير الصناعة الاسرائيلي ، أمام وفد الشيوخ الأمريكيين الذي يزور اسرائيل ، أن السياسة الاسرائيلية تهدف الى الاحتفاظ بأحتياطات بترولية تكفي لمدة ٩ أشهر قادمة .

١٤ : أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي بياناً أيد فيه بالاجماع ، موقف إيجال آلون وزير خارجية اسرائيل والذي أعرب بمقتضاه للكونغرس الأمريكي في اسرائيل ،

من استثنائه من التصويت الأمريكي على البيان الذي أصدره مجلس الأمن ، وأدان فيه سياسة اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة .

١٨ : انضمت الاحزاب المشتركة مع حزب العمل الاسرائيلي ، في تشكيل الائتلاف الحاكم في اسرائيل الى المعارضة ، في مطالبتهما بحل الحكومة وأجراء انتخابات عامة قبل موعدها المقرر في نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

٢٢ : أعلنت اسرائيل ، موافقتها على مد فترة بقاء القوات الدولية التي تفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية في الجولان لمدة ٦ أشهر .

٢٣ : تقرر في القدس ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢ ٪ .

٢٤ : واهلت اسرائيل حشد قواتها على حدودها الشمالية مع لبنان واستمر زعمائها في إطلاق تحذيراتهم ، من دخول القوات السورية والفدائيين الفلسطينيين الى جنوب لبنان .

انظر أيضا : الاردن [١١ - ٢٨]
جمهورية مصر العربية [٥ - ١٤]
سوريا ١٠ -
الكويت ٢١ - الولايات المتحدة [٤ - ٢٣]

السكويت

٢ : أبدلت الكويت الجامعة العربية ، أنها اعتمدت مبلغ ١٨ مليون دولار ، قيمة اسهامها في نفقات قوات الأمن العربية بنسبة ٢٠ ٪ من الاعتمادات المقررة .

٩ : اسفرت الاتصالات التي جرت بين المسؤولين في كل من السكويت والبحرين بهدف تدعيم التعاون بينهما ، من اسهام الكويت في برامج التنمية البحرينية بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتي .

٢١ : قامت حكومة الكويت ، بتنفيذ قرار مقاطعة مجموعة بنسوك باركليز البريطانية ، ووقف التعامل معها لتعاملها مع اسرائيل

٢٨ : أعلن متحدث باسم الحكومة الكويتية ، ان الاتحاد السوفيتي وافق على طلب الحكومة بشراء أسلحة سوفيتية .
انظر أيضا : دولة الامارات العربية ١٣ -

لبنان

٣ : تم اعداد الخطة الشاملة لإعادة الأمن والسلام الى لبنان . وأعلن اللواء محمد حسن غنيم قائد قوات الأمن العربية ، ان هذه الخطة ستطبق سلميا اذا تجاوزت كل اطراف النزاع .

٦ : وافق الطرفان المتحاربان ، على السماح لقوات الأمن العربية بالدخول الى المناطق الخاضعة لسيطرتها ، في الوقت الذي انفجر فيه الموقف على الجبهات اللبنانية .

١١ : نجحت قوات الردع العربية ، في تنفيذ المرحلة الاولى من انتشارها طبقا للخطة الموضوعة .

١٥ : بدأت قوات الردع العربية ، في دخول مدينة بيروت ، وذلك في بدء المرحلة الثانية لانتشار هذه القوات في لبنان .

١٦ : احكمت قوات الردع العربية ، سيطرتها على مدينة بيروت ، وبدأت تستعد لدخول مدينتي طرابلس وزغرتا في الشمال ، ومدينة صيدا في الجنوب .

٢٧ : نشبت أزمة حادة بين الفلسطينيين والانعراليين في لبنان ، حول قضية نزع الاسلحة الثقيلة للطرف المتصارعة ، وتسليمها الى قيادة قوات الردع العربية .

٣٠ : تمكن العقيد احمد الحاج قائد قوات الردع العربية ، من التوصل خلال اجتماعاته مع مختلف اطراف الأزمة اللبنانية ، الى حل وسط بشأن قضية نزع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الاطراف المختلفة .

انظر أيضا : فلسطين ٢٤ -

ليبيا

٢٣ : اذاعت وكالة الأنباء الليبية ، ان المتعيم الغدافي أعلن في مؤتمر

يتم إدخالها على الدستور ، خلال
العامين التاليين ، للتغلب على
المصاعب التي يقابلها .
انظر أيضا : جمهورية مصر
العربية ٢٥ -

الولايات المتحدة الأمريكية

٣ : فاز جيمى كارتر المرشح الديمقراطي
بالرئاسة الأمريكية على منافسه
الجمهورى الرئيس فورد ، في
معركة من أعنف معارك انتخابات
الرئاسة الأمريكية . كما اكتسح
ممثلو الحزب الديمقراطي ،
انتخابات مجلس الشيوخ والنواب
في الكونجرس الأمريكى ، وفي
مناصب حكام الولايات .

٤ : أعلن بنك أوف أمريكا ، وهو
أضخم بنك في العالم ، أنه سوف
يتوقف عن مساندة المقاطعة العربية
لإسرائيل ، بسبب القانون الذي
صدر في ولاية كاليفورنيا ، والذي
ينص على تقديم أى شركة من
شركات الولاية للمحاكمة ، يثبت
تعاونها مع المقاطعة العربية
لإسرائيل .

٥ : أكد الرئيس الأمريكى المنتخب جيمى
كارتر ، في أول مؤتمر صحفى
له بعد فوزه ، استمرارا لسياسة
الخارجية الأمريكية وأمل حكومته
في أن تتمكن من الاسهام في
تخفيف حدة المشكلات القائمة
في الشرق الأوسط .

١٧ : رفع الرئيس الأمريكى جيرالد
فورد ، حظر تصدير شحنات
السلاح الأمريكى الى السودان ،
وذلك مالم يعترض الكونجرس
على أية صفقة سلاح للسودان
تزيد قيمتها على ٢٥ مليون دولار
في خلال شهر واحد .

٢٣ : رفضت وزارة الخارجية الأمريكية
طلب منظمة التحرير الفلسطينية
فتح مكتب اعلامى لها في واشنطن

٢٣ : وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل
٣ اتفاقات ، تحصل إسرائيل
بهتفئها على مساعدات قيمتها
٧٣٥ مليون دولار ، خلال عام
١٩٧٧ لشراء السلع الزراعية
والصناعية .

٢٤ : تقدم جورج بوش مدير وكالة
المخابرات المركزية الأمريكية
للاستخبارات من منصبه .

على اللائحة التنظيمية لمجلس
الموانئ ، في الوقت الذى طالب
فيه ٥٠ عضوا عماليا ، بحل
مجلس اللوردات البريطانى .

٢٦ : أعلن انطونى كروسسلاند وزير
خارجية بريطانيا ، أن فشل
مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا
« يمكن أن يؤدي الى عواقب
وخيمة بالنسبة لافريقيا ، بلوالى
اشعال نزاع بين الشرق والغرب »

المملكة المغربية

٢ : طالبت المغرب وبولندا ، المجتمع
الدولى ، باتخاذ خطوات فورية
لضمان حل مشكلة الشرق الاوسط
حلا كاملا ودائما . جاء ذلك في
بيان مشترك صدر عن زيارة
احمد العراقي وزير الدولة المغربى
للسنئون الخارجية الى بولندا .

١٣ : اكتسح المستقلون معظم مقاعد
المجالس البلدية ، وفقا للنتائج
الرسمية التي اعلنتها السلطات
المغربية ، عن الانتخابات التي
شاركت فيها الاحزاب الرئيسية
لاول مرة منذ ١٦ عاما .

٢١ : أعرب الملك الحسن الثانى ملك
المغرب ، عن استعداده للاجتماع
بالرئيس الجزائرى هوأرى بومدين
لبحث مشكلة الصحراء .

٢٢ : أكد البيان المشترك الصادر عن
محادثات الملك الحسن الثانى ملك
المغرب والامير نهد بن عبد العزيز
ولى عهد السعودية ، تصميم
البلدين على الوقوف الى جانب
الشعب الفلسطينى ، حتى يتحقق
الانسحاب الكامل لإسرائيل من
الأراضي العربية المحتلة ، بما
فيها القدس .

انظر أيضا : فرنسا [٢١-٢٥]

الهند

١١ : وافق البرلمان الهندى ، بأغلبية
مطلقة ، على تعديلات فى الدستور
تمنح حكومة انديرا غاندى
سلطات تنفيذية واسعة ، منها
اعادة بناء المؤسسات ، وخاصة
الجهاز القضائى ومنع المحاكم من
اعساده النظر فى الاجراءات
الدستورية او التعديلات التي

شعبى ، أن ليبيا أصبحت تسمى
الجمهورية العربية الشعبية
الليبية .

٢٩ : أعلنت وزارة الخارجية الليبية ،
أن حكومة ليبيا قررت سحب
قواتها المشتركة في قوات الردع
العربية من لبنان ، وأن التعليمات
صدرت بالفعل الى القوات الليبية
بالموعدة الى ليبيا .
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى
٢٩ -

المملكة العربية السعودية

٢٢ : وصل الى الرياض ، الحبيب
الشاطى وزير خارجية تونس ،
في زيارة رسمية للسعودية
تستغرق ٤ ايام ، لاجراء محادثات
مع المسؤولين السعوديين ، حول
الأوضاع العربية والدولية ومشكلة
الشرق الاوسط .

٣٠ : قررت السعودية تخصيص مبلغ
١٨٨٥ مليون جنيه استرلينى ،
لتسويل عمليات البحث عن
المصادر ، في نطاق خطتها
الخمسية للتنمية ، وذلك لاحتلال
الثروة المعدنية بحمل الثروة
البتروية ، كمصدر للدخل القومى
انظر أيضا : السودان - ١٥
- عمان ٧ - فرنسا ١ - المملكة
المتحدة ٨ - المملكة المغربية
٢٢ -

المملكة المتحدة

٥ : فقد حزب العمال الحاكم في بريطانيا
أغلبته في مجلس العموم
البريطانى ، اثر الهزيمتين اللتين
منى بهما في دائرتى والسول
وتكتون ، خلال الانتخابات
الفرعية في شمال بريطانيا .

٨ : وصل الامير سلطان بن عبد العزيز
وزير الدفاع السعودى ، الى لندن
في زيارة رسمية لمدة ٥ ايام
لتوقيع عقود سلاح جديدة ، تبلغ
قيمته ٣ ملايين جنيه استرلينى .

١١ : تجددت المطالبة باستقالة حكومة
العمال ، بعد أن صوتت مجموعات
المعارضة داخل المجلس على
تعديلين أدخلهما مجلس اللوردات

٢٥ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية ،
انها ماضية في تنفيذ خططها بشأن
إغلاق سبع قواعد عسكرية في
ست ولايات من أجل تخفيض
التكاليف .

انظر أيضا : جمهورية مصر
العربية ١٤ - دولة الامارات
العربية ٢١ - رومانيا ٢٢ -
الصين ٢ - فلسطين ٧ - ١٤

اليابان

٨ : قدم تاكيو فوكودا استقالته من
منصب نائب رئيس الوزراء والمدير
العام لوكالة التخطيط اليابانية ،
وذلك بعد ان انتقد رئيس الوزراء
ودعا الى اعادة بناء الحزب
الليبرالي الديمقراطي الحاكم .
٩ : توصلت اليابان والاتحاد السوفيتي
الى اتفاق نهائي حول اعادة
الطائرة « الميج ٢٥ » التي هرب

بها قائدتها الى اليابان في سبتمبر

الماضي .

يوغوسلافيا

١ : وصل الى بلجراد ، وفد عسكري
عراقي برئاسة قائد القوات
الجوية والدفاع الجوي العراقي
في زيارة رسمية ليوغوسلافيا
بدمية من القوات المسلحة
اليوغوسلافية .

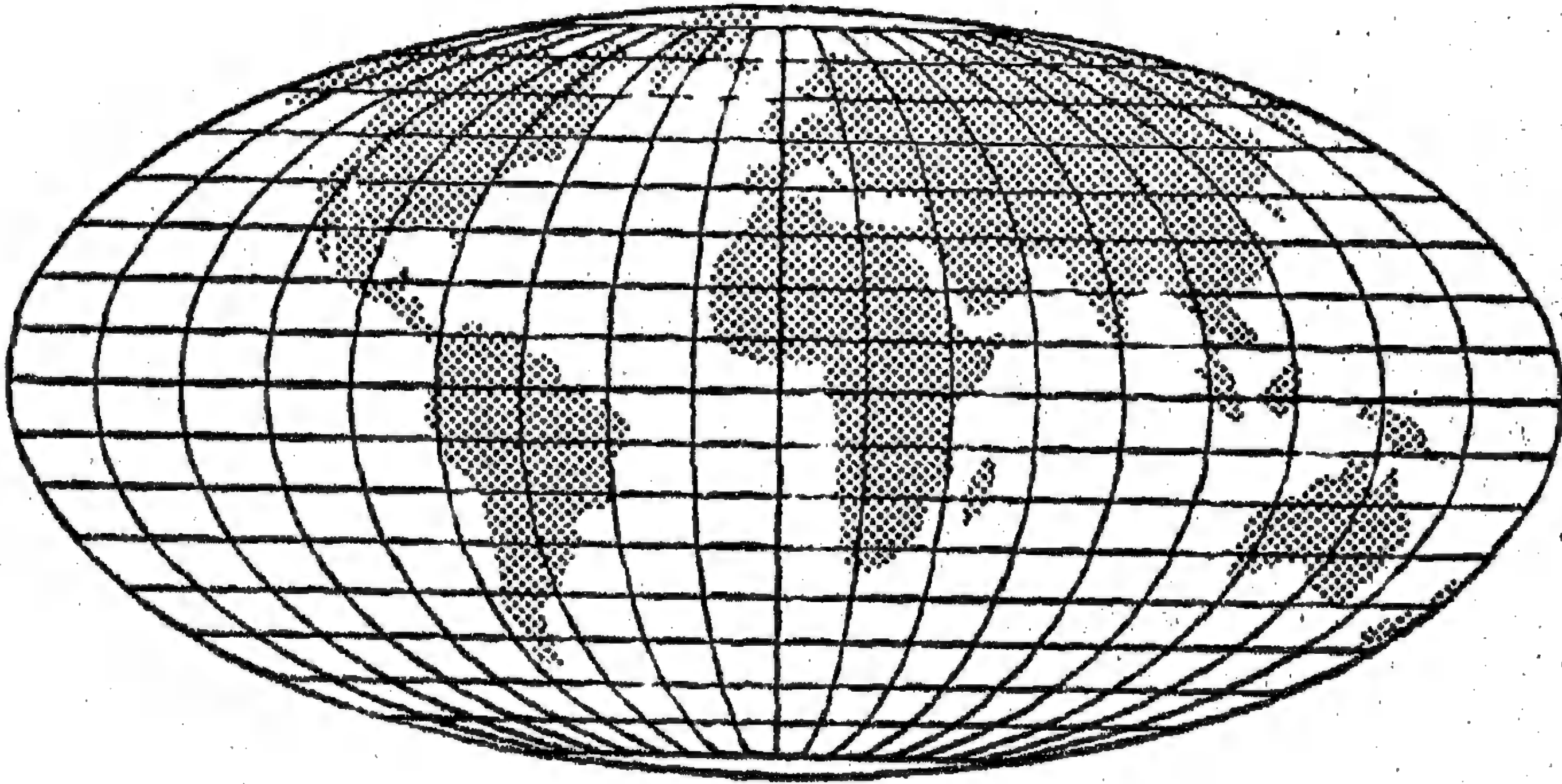
٤ : ظهر الرئيس اليوغوسلافي تيتو ،
لاول مرة ، في اجتماع اللجنة
المركزية لرابطة الشيوعيين
اليوغوسلاف ، منذ ان احتجب
عن الظهور في الحياة العامة
للملاج .

٥ : وصل الى بلجراد ، وزير خارجية
مصر ، في زيارة رسمية تستغرق
٣ ايام ، لاجراء مباحثات مع
المسؤولين اليوغوسلاف ، بشأن
العلاقات الثنائية بين البلدين .

١٥ : وصل الى بلجراد ، الزعيم
السوفيتي ليونيد بريجنيف ، في
زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ،
لاجراء مباحثات مع الرئيس تيتو ،
حول المسائل ذات الاهمية
بالنسبة للسلام والامن والتعاون
الاوربي ، وتطور العلاقات بين
الحزب الشيوعي ، وتطورات
الموقف في اوروبا ، ومجموعة
كبيرة من القضايا الاقتصادية .

١٧ : أكد البيان المشترك الصادر في
ختام مباحثات القمة في بلجراد ،
بين ليونيد بريجنيف ، والرئيس
تيتو ، ان العلاقات بين الحزبين
الشيوعيين في البلدين ، سوف
تقوم على أساس التعاون الاختياري
والاخوة الدولية .

٢٦ : أعلن الرئيس تيتو ، ان بلاده
احبطت محاولات الجاسات
الاتصالية لتقويض الاستقرار في
يوغوسلافيا .



الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى



المؤتمرات الدولية

بدأت الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وكما يحدث في كل عام ، تركز نشاط منظمة الأمم المتحدة حول أعمال الدورة والاجتماعات المتواصلة ، سواء في إطار الاجتماعات المكتملة للجمعية ، أو في اللجان العامة السبع ، التي تتولى تصريف غالبية المسائل المدرجة بجدول أعمال الدورة ، قبل أن تعرض هذه المسائل في صورة مشروعات قرارات تتولى الجمعية العامة التصويت عليها .

ولقد اجتمعت الدورة ٣١ في ظروف دولية ، ربما تعتبر أفضل مما كانت عليه في دورات سابقة ، من حيث التهديد المباشر للسلام العالمي ، ولكن ذلك لا يعنى أنه ليست هناك عدة مشكلات خطيرة ، تحمل امكانية الانفجار في أى وقت ، ونقصد بذلك مشاكل الشرق الأوسط ، وجنوب القارة الافريقية ، وقبرص - ولا تقل أهمية عن تلك المشاكل التي تهدد الامن والسلام الدوليين ، مشكلة أخرى هي الحرب ضد الفقر والجوع والتخلف الاقتصادي والاجتماعي . كما قال رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة في افتتاح الدورة الجديدة ، فإنه من غير المعقول ان ينفق العالم ٣٠٠ مليار دولار سنوياً على التسليح ، بينما لا يخصص حتى عشر هذا المبلغ في الكفاح ضد التخلف .

وقد بدأت الدورة بالمناقشة العامة التي استمرت حتى ١٤ أكتوبر ١٩٧٦ ، ثم بدأت الجمعية العامة مناقشة عدد من المشاكل المدرجة في الجزء المخصص لها من جدول الأعمال ، بينما استمرت اللجان الرئيسية في بحث المشاكل التي كانت من نصيب كل منها - ويضم جدول أعمال هذه الدورة ١٢٥ مسألة .

ومن جانب آخر ، بحث مجلس الامن عدداً من المسائل ، كان من أهمها الشكوى التي تقدمت بها مصر ضد الأعمال التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة . وخصص مجلس الامن أربع جلسات لمناقشة هذا الموضوع ، وتوصل في النهاية الى الاتفاق على نص بيان يدين أعمال اسرائيل ضد الأماكن المقدسة ، ومحاولة تغيير المعالم السكانية للمناطق التي تحتلها . وأيدت الولايات المتحدة هذا البيان ، وهذه هي المرة الاولى التي تقف فيها الولايات المتحدة مؤيدة لادانة اسرائيل عن الأعمال التي ترتكبها ضد مصالح السكان العرب في الاراضي المحتلة .

وفيما يخص الوكالات المتخصصة ، فإن المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو ، انعقد للمرة الاولى في مدينة افريقية ، حيث اجتمع في دورته العادية التاسعة عشرة في نيروبي عاصمة كينيا . وقد وافق المؤتمر على ضم انجولا الى المنظمة ، التي أصبح عدد اعضائها الآن ١٤١ دولة . وفي سبتمبر ١٩٧٦ صدر التقرير السنوي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . وقد أبرز التقريران الاتجاهات العالمية للوضع الاقتصادي . ويبدو أن الأمور تسير في اتجاهين متعارضين ، فبينما تتحسن الأوضاع بالنسبة للدول الصناعية نتيجة للإجراءات السريعة التي اتخذتها حكوماتها لمحاربة التضخم وانعاش الاقتصاد ، على أساس زيادة الانتاج ، وخفض البطالة ، نجد ان الدول النامية أقل حظاً ، لان معدلات التنمية البسيطة التي تنجح في تحقيقها تستهلك في الزيادة السكانية ، وتبقى هذه الدول على حالها ، مع استمرار زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها تجاه الدول الصناعية .

أما العالم العربي ، فقد كانت الشهور الاخيرة ايجابية للغاية بالنسبة للعمل السياسي العربي ، إذ ان إعادة توحيد الصف العربي الذي تحقق في مؤتمر القمة المحدود ، ثم التأييد الذي لاقته قرارات القمة المحدودة في مؤتمر القمة الموسع في القاهرة ، مكن أخيراً من التحرك الفعلي نحو تسوية المشكلة اللبنانية ، وتحقيق فعلاً وقف القتال ، كما أن الجهود الجدية بدأت فعلاً لايجاد التسوية السياسية . هذا وقد قامت جمهورية مصر العربية ، بمجهود كبير ابتغاء هذا التوافق العربي ، وبذلت جميع الدول العربية جهدها لانجح المساعي الطيبة ، ومن أهم النتائج الاخرى لمؤتمر القمة المحدود عودة الصفاء الى العلاقات المصرية السورية . وقد اوردنا في صلب نشاط الجامعة العربية ، النصوص الكاملة للبيانين الصادرين عن مؤتمر القمة وقرار مؤتمر القمة السادس ، الذي ايدته مؤتمر القمة الموسع .

هذا ، وقد اعاد مؤتمر القمة انتخاب السيد محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية . ونقدم فيما يلي ملخصاً لأهم جوانب النشاط في المنظمات الدولية خلال شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ .

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

الدورة ٢١ : بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها العادية ٢١ في نيويورك يوم ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ . والمفروض أن تستمر الدورة حتى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ .

وقد افتتح الدورة ، جاستون ثورن رئيس الدورة السابقة ، ثم انتخبت الجمعية العامة هاملتون شيرلي اميراسنج من سريلانكا - ووافقت الجمعية العامة بعد ذلك على قبول سيشيل عضوا جديدا في الأمم المتحدة ، التي أصبحت بذلك تضم ١٤٥ دولة .

وقد اختارت الجمعية العامة تسع دول لعضوية لجنة أوراق اعتماد وفود الدول الاعضاء . والدول التسع هي : الصين واكوادور والسلفادور وساحل العاج وماليزيا وهولندا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وزامبيا .

وفي يوم ٢٢ سبتمبر ، بدأت اللجان الرئيسية السبع عملها ، باختيار رؤسائها ونواب الرؤساء والمقررين ، كما تم انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة ، وعددهم ١٧ خانما .

واوصت اللجنة العامة التي تتولى شئون تنظيم أعمال الدورة الجمعية العامة ، بالموافقة على جدول أعمال يضم ١٢٢ بندا ، وذلك علما بأن مشروع جدول الأعمال الذي اقترحتة السكرتارية العامة يضم ١٢٥ بندا . ولقد سحبت مسألة كوريا من جدول الأعمال ، وكانت ستناقش في بندين (١٢١ و ١٢٢) ، كما أوصت اللجنة العامة بحذف البند ١١٦ الخاص بتعديل المادة ٢٢ من النظام الأساسي لحكمة العدل الدولية من جدول الأعمال . وتولت اللجنة أيضا توزيع البنود على اللجان الرئيسية السبع المنبثقة عن الجمعية العامة ، وهي اللجنة الاولى (شئون سياسية وأمن) ، واللجنة السياسية

الخاصة ، واللجنة الثانية (شئون اقتصادية ومالية) ، واللجنة الثالثة (شئون اجتماعية وإنسانية وثقافية) ، واللجنة الرابعة (الوصاية والأقاليم غير الحكومة ذاتيا ، « واللجنة الخامسة (شئون إدارية وميزانية) ، واللجنة السادسة (شئون قانونية) .

وقد وافقت الجمعية العامة في ٢٤ سبتمبر على توصية اللجنة العامة واعتمدت جدول أعمالها الذي يضم ١٢٢ بندا ، ووافقت على التوزيع المقترح لهذه البنود بين اللجان الرئيسية .

وفي يوم ٢٧ سبتمبر ، بدأت المناقشة العامة واستمرت حتى يوم ١٤ أكتوبر . هذا وقد اشترك ١٢٦ متحدثا في تلك المناقشة ، من بينهم ١٠٥ وزراء للخارجية .

هذا وفي أثناء الفترة المخصصة للمناقشة العامة ، بحثت الجمعية العامة مسألتين : الاولى بخصوص توصية من اللجنة الثانية بمنح عضوية مجلس مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، لجميع الدول الاعضاء في المؤتمر ، بدلا من قصر تلك العضوية على عدد محدود من الدول (٦٨ دولة) . وقد وافقت الجمعية العامة على تلك التوصية بدون تصويت في ٢٩ سبتمبر ، وذلك باعتبار أن هذه المسألة عاجلة ، لأن مجلس المؤتمر يعقد دورته من ٥ إلى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٦ .

والمسألة الثانية بحثتها الجمعية العامة في يوم ٤ أكتوبر ، وقررت إضافة بندين جديدين إلى جدول الأعمال : بند خاص بوضع معاهدة دولية لمواجهة خطف الرهائن ، وبند خاص بعقد معاهدة دولية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

وفي ١٨ أكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث البنود المدرجة في جدول الأعمال ، ليجري بحثها في إطار الاجتماعات المكتملة للجمعية العامة ذاتها ، وذلك إلى جانب المسائل التي

تم توزيعها على اللجان الرئيسية السبع .

وقد استهلكت الجمعية العامة عملها هذا بمسألة « جزيرة مساويوت » وهي جزيرة من مجموعة جزر كومور ، ظلت فرنسا تحتلها بعد أن منحت للكمور الاستقلال في يوليو ١٩٧٥ ، على أساس أن استفتاء جرى في ٨ فبراير و ١١ أبريل ١٩٧٦ قرر بقاء الجزيرة مع فرنسا .

وقبل أن تبدأ الجمعية العامة مناقشة هذه المسألة ، وافقت بلا تصويت ، على إشراك سكرتارية منظمة الكومنولث في جلسات الجمعية العامة بصفة مراقب .

وفي ١٩ أكتوبر ، تقدمت مجموعة من ٤٦ دولة ، بمشروع قرار يطلب من فرنسا الانسحاب فورا من مساويوت . وفي ٢١ أكتوبر ، وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٠٢ صوت ضد صوت واحد (فرنسا) وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، على مشروع القرار الذي كانت تسانده جميع الدول الأفريقية .

وفي ٢١ أكتوبر ، انتخبت الجمعية العامة الاعضاء الجدد في مجلس الأمن وهم : كندا والمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا . وهذه الدولة تبدأ عضويتها لمدة عامين في أول يناير القادم بدلا من جويانا وإيطاليا واليابان والسويد وقانزانيا . والدول الخمس الأخرى غير الدائمة في المجلس هي : بنين وليبيا وباكستان وبناما ورومانيا .

كما اختارت الجمعية العامة سبع دول جديدة لفترة ثلاث سنوات في لجنة البرامج والتنسيق .

وفي ٢٦ أكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث تقرير لجنتها الخامسة بشأن ميزانيات قوة الطوارئ الدولية ، وقوات مراقبة فك الاشتباك في الشرق الأوسط . وقد وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على تدمير نلسكرتير العام ، باتخاذ الالتزامات اللازمة لهذه القوات حتى

١٩٦٣

وفي ١٦ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على قرار حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . ويمقتضى هذا القرار ، أشادت الجمعية العامة بالدور البناء الذي تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية في داخل الأمم المتحدة ، وفي البحث عن حلول سلمية للمشاكل الأفريقية ، ويطلب السكرتير العام للأمم المتحدة ، بالاستمرار في تدعيم التعاون بين المنظمتين .

هذا ، وسنقدم في العدد القادم ، ملخصاً لأعمال باقى الدورة ، وأهم القرارات التي تصدر عنها .

اللجان الخاصة :

- لجنة الارتهايد : استمر نشاط اللجنة الخاصة بمكافحة سياسية الارتهايد ، وفي ٨ سبتمبر ، وافقت اللجنة بالإجماع ، على تقرير حول العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، أوضح جوانب التعاون المتزايد بين نظام جنوب أفريقيا العنصرى وحكومة إسرائيل . وقررت اللجنة رفع هذا التقرير الى الجمعية العامة ، والى منظمة الوحدة الأفريقية .

وبحثت اللجنة عدداً آخر من المسائل المتعلقة بمكافحة الارتهايد ، وحول الوضع العام في جنوب أفريقيا والارتهايد والرياضة .

وفي ٩ سبتمبر ، أصدر ليزلى هاريمان رئيس اللجنة ، بياناً حول التوسع العسكرى والبحرى لنظام جنوب أفريقيا . وفي نفس اليوم ، توجه رئيس اللجنة الى واشنطن في مهمة رسمية ، للتشاور مع الحكومة الأمريكية ، وعدد من أعضاء الكونجرس حول مكافحة سياسة الارتهايد .

وفي ١٧ سبتمبر ، استمعت اللجنة الى هورست كلاينشمت ، وهو رئيس سابق لاتحاد طلاب جنوب أفريقيا ، كما استمعت الى رئيس مجلس السلام بمقاطعة كويبيك الكندية ، بمناسبة إقامة مركز لمكافحة الارتهايد والفرقة العنصرية بالمقاطعة .

وفي ١١ أكتوبر ، احتفلت اللجنة بيسوم التضامن مع المعتقلين

واستأنفت الجمعية العامة بعد ذلك مناقشة مسألة الارتهايد .

وقدمت ٢٧ دولة مشروع قرار ، تصدر بناء عليه الجمعية العامة نداء عاجلاً الى جميع الدول ، لمزيد من الاسهام في تمويل صندوق جنوب أفريقيا .

وفي ٢ نوفمبر ، تم تقديم ٨ مشروعات بقرارات حول الارتهايد الى الجمعية العامة .

وقد اختتمت الجمعية العامة في يوم ٩ نوفمبر ، مناقشاتها حول هذه المسألة ، بإصدار عشرة قرارات عناوينها كالاتى : صندوق جنوب أفريقيا - التضامن مع المسجونين السياسيين في جنوب أفريقيا - حظر تصدير السلاح الى جنوب أفريقيا - العلاقة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا - الارتهايد والنشاط الرياضى - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمكافحة الارتهايد - التعاون الاقتصادى مع جنوب أفريقيا - الموقف في جنوب أفريقيا - برنامج العمل ضد الارتهايد - الاستثمارات في جنوب أفريقيا .

وعقب انتهاء بحث مسألة الارتهايد ، انتقلت الجمعية العامة لمناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية . وكان أمام الجمعية العامة مشروع قرار ، يطالب الدول بالاستمرار في التعاون مع الوكالة ، وتدعيم جهودها في سبيل الاستخدام السلمى للطاقة النووية .

وفي ١٠ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرار بقبول تقرير الوكالة ، ومطالبة الدول الاستمرار في التعاون مع الوكالة وتدعيم جهودها .

وفي ١٠ نوفمبر أيضاً ، بدأت الجمعية العامة مناقشة مسألة قبرص . وقد اختتمت هذه المناقشة في ١٢ نوفمبر بإصدار قرار بأغلبية ٩٤ صوتاً ضد صوت واحد (تركيا) ، وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت . وهذا القرار يؤكد القرارات ٣٢١٢ - ٢٩ و ٣٣٩٥ - ٣٠ ويطلب بتطبيق ما جاء في هذين القرارين ، ويطلب بالتعاون منع السكرتير العام ، واستمراره في بذل المساعي الحميدة بين أطراف النزاع في قبرص .

شهر نوفمبر ١٩٧٦ ، على أساس أن يتم بعد ذلك دراسة وسائل وامكانيات التمويل بعد هذا التاريخ .

وفي ٢٦ أكتوبر ، بدأت الجمعية العامة مناقشة سياسة الارتهايد التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا . وقدم مقرر اللجنة الخاصة بمكافحة سياسة الارتهايد ، تقرير اللجنة أمام الجمعية العامة ، كما تحدث أمام الجمعية العامة رئيس لجنة محافظى صندوق الأمم المتحدة لجنوب أفريقيا ، وممثل موريشيوس مندوباً عن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وممثلو عدد من حركات التحرر الأفريقية .

وكانت الجمعية العامة قد قررت في ٢٤ سبتمبر ، أن تتولى بحث مسألة الارتهايد في الجلسات المكتملة ، بدلا من بحثها في اللجنة السياسية الخاصة ، كما كان عليه الوضع قبل ذلك .

واستعرضت الجمعية العامة ، في مستهل دراسة الارتهايد ، تقرير اللجنة الخاصة بسياسة الارتهايد ، وتقريراً خاصاً عن مذابح سويتو ، وتقرير صندوق جنوب أفريقيا ، وتقريراً عن العلاقة الخاصة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا .

وقدمت مجموعة من الدول الأفريقية ، مشروع قرار الى الجمعية العامة حول دولة ترانسكي ودول البانتوستان الأخرى ، وهى دول مضطهدة تقيمها جنوب أفريقيا ، كمناطق مخلقة يعيش فيها المواطنون الأفريقيون الاصليون ، وتضفى على هذه الدول صفة الدولة المستقلة ذات السيادة .

ومشروع القرار هذا ، يدين بشدة هذه السياسة ، ويرفض إعلان استقلال ترانسكي ، ويطلب من جميع الدول رفض الاعتراف بهذا الاستقلال .

وقد وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٣٤ صوتاً ضد لا شيء ، مع امتناع دولة واحدة عن التصويت (الولايات المتحدة) على القرار ، بعد ادخال تعديل عليه ، بحذف الفقرة الأخيرة من مشروع القرار الاول التي كانت تشير الى بقاء سكان ترانسكي ودول البانتوستان الأخرى مواطنين في جنوب أفريقيا . وكانت عشر دول غائبة منها جنوب أفريقيا .

السياسيين في جنوب أفريقيا ، وذلك
بمجرد اجتماعين خاصين .

وكانت اللجنة قد نظرت في ٥
أكتوبر ، في تقريرها السنوي الى
الجمعية العامة ، ووافقت عليه في
نفس اليوم .

وفي ١١ نوفمبر ، اجتمعت
اللجنة ، وقررت بدء حملة دولية
لتطبيق البرنامج الذي تبنته الجمعية
العامة في ٩ نوفمبر ، حين أصدرت
عشرة قرارات بشأن مكافحة
الابرتهايد .

وتنام رئيس لجنة الابرتهايد في
منتصف نوفمبر ، بزيارات لكل من
دبلن وجنيف ولندن ، حيث أجرى
مباحثات حول البرنامج الدولي ضد
الابرتهايد .

- المحيط الهادي : عقدت اللجنة
الخاصة للمحيط الهادي اجتماعات في
١٥ و ١٦ و ١٧ سبتمبر ، اختتمت
بها أعمالها لهذا العام ، ووافقت على
تقريرها الى الجمعية العامة .

- الميزانيات العسكرية : في يوم ٧
سبتمبر ١٩٧٦ ، وفي جنيف ،
اختتمت لجنة الخبراء بشأن خفض
الميزانيات العسكرية ، أعمال دورتها
الثالثة والاعيرة . وكانت الدورة قد
بدأت في ٣٠ أغسطس . وقد أنشئت
هذه اللجنة بمقتضى قرار الجمعية
العامة رقم ٣٤٦٣ - ٣٠ . وتضمن
تقرير اللجنة ستة فصول ، تتناول
تفاصيل وتعريفات خاصة بالميزانيات
العسكرية وموارد الانفاق العسكري ،
ومقارنة بين حجم وقيمة الانفاق
العسكري في عدد من الدول .

الامم المتحدة ونزع السلاح : في
يوم ١٠ سبتمبر ، اختتمت لجنة
مراجعة دور منظمة الامم المتحدة في
ميدان نزع السلاح أعمالها ،
واعتمدت تقريرها الى الجمعية
العامة . وبهذا تكون اللجنة قد
اختتمت أعمالها بهذه الدورة الثالثة
والاعيرة ، التي كانت قد بدأت يوم ٧
سبتمبر ١٩٧٦ .

النظام الاقتصادي والاجتماعي :
عقدت لجنة إعادة بناء التنظيم
الاقتصادي والاجتماعي لسلام
المتحدة ، دورتها الرابعة من ٢٣
سبتمبر الى ٦ أكتوبر ١٩٧٦ . وكانت
هذه اللجنة قد شكلت بناء على القرار

رقم ٣٣٦٢ الصادر في ١٦ سبتمبر
١٩٧٥ من الدورة الخاصة السابعة
للجمعية العامة .

لجنة العلاقات بالدولة المضيفة :
في يوم ١٣ سبتمبر وافقت اللجنة
على الجزء الاول من تقريرها الى
الجمعية العامة . وفي ٩ نوفمبر ،
وافقت اللجنة على الجزء الاخير من
هذا التقرير .

تصفية الاستعمار : في شهر
سبتمبر ، بحثت اللجنة الخاصة
بتصفية الاستعمار (لجنة الاربع
والعشرين) عددا من المسائل المتعلقة
بالوضع في بورتوريكو ، وتقديم
العون لحركات التحرر وتيسير
الشرقية وجزر العذراء وفالكلاند .

مجلس الامن :

- ناميبيا : بدأ مجلس الامن في
٢١ أغسطس ١٩٧٦ في مناقشة مسألة
اقليم جنوب غرب افريقيا
« ناميبيا » . وقد طالبت الدول
الافريقية بتوقيف العقوبات على حكومة
جنوب افريقيا ، لامتناعها عن تنفيذ
قرارات الامم المتحدة بشأن هذا
الاقليم .

وكانت حكومة جنوب افريقيا قد
قدمت بيانا قبل ذلك من المؤتمر
الدستوري لجنوب غرب افريقيا ،
يعلن أنه يمكن تحديد نهاية ديسمبر
عام ١٩٧٨ تاريخا لمنح ناميبيا
الاستقلال واستئناف المجلس مناقشة
المسألة في ٢٨ سبتمبر . وفي ١٨
أكتوبر ، قدمت سبع دول مشروع
قرار الى المجلس ، يعتبر استمرار
احتلال جنوب افريقيا لناميبيا تهديدا
للسلام ، ويطلب فرض حظر على
السلاح لجنوب افريقيا ، يكون تطبيقه
اجباريا على جميع الدول . وفي ١٩
أكتوبر جرى التصويت على مشروع
القرار ، فتمت موافقة ١٠ دول ،
ورفضته ٣ دول من الاعضاء الدائمين
(بريطانيا وفرنسا والولايات
المتحدة) وامتنعت دولتان (ايطاليا
واليابان) عن التصويت . وهكذا
فشل المجلس في اصدار القرار ، بعد
تسع جلسات من المناقشة .

- عضوية فيتنام . نظر مجلس
الامن في ١٠ سبتمبر ١٩٧٦ مسألة
عضوية جمهورية فيتنام الاشتراكية

في الامم المتحدة ، واحالها الى لجنة
العضوية .

- تقرير المجلس : في جلسة مغلقة
عقدتها يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ ، وافق
مجلس الامن بالاجماع . على تقريره
الى الجمعية العامة عن نشاطه في
الفترة من ١٦ يونيو ١٩٧٥ الى ١٥
يونيو ١٩٧٦ .

- في أول نوفمبر ١٩٧٦ ، انتقلت
رئاسة مجلس الامن من ممثل باكستان
اقبال اخوند ، الى ممثل بناما جورج
اليوكا .

- الاراضي العربية المحتلة : في
أول نوفمبر ١٩٧٦ بدأ المجلس
اجتماعاته لبحث شكوى مصر حول
الموقف الخطير في الاراضي العربية
التي تحتلها اسرائيل . بسبب أعمال
القمع الاسرائيلية المستمرة ضد سكان
هذه الاراضي . وكانت مصر قد
تقدمت بطلبها الى المجلس في ٢٠
أكتوبر .

وبعد مناقشة المسألة ، واجراء
المشاورات ، انتهى المجلس في يوم
١١ نوفمبر الى اصدار بيان من جانب
رئيسه جاء فيه :

« أنه بناء على طلب مصر المقدم
في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ عقد مجلس
الامن أربعة اجتماعات فيما بين أول -
١١ نوفمبر ١٩٧٦ لبحث الموقف في
الاراضي العربية المحتلة ، باشتراك
ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وبعد
التشاور مع جميع الاعضاء ، فإن
رئيس المجلس يقرر أن المجلس قد
وافق على الاتي :

١ - التعبير عن القلق البالغ ازاء
الموقف الصعب في الاراضي المحتلة ،
والناتج عن استمرار الاحتلال
الاسرائيلي .

٢ - إعادة تأكيد مطالبته لحكومة
اسرائيل . بضمان أمن ورخاء
وسلامة سكان هذه الاراضي ، وتيسير
عودة من كان قد هرب منها أثناء
المعارك .

٣ - إعادة تأكيد ضرورة تطبيق
اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية
المدنيين في اوقات الحروب ، على
السكان العرب في الاراضي التي
تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .
وعلى هذا ، فإن الدولة المحتلة
مطلوب منها مرة أخرى ، الالتزام
بدقة نصوص تلك الاتفاقية والامتناع
عن أي عمل يعتبر خرقا لها - وفي
هذا الصدد فإن الاجراءات التي

١٩٥

يهدف مناقشة الاحتياجات والامكانيات
الاfrيقية في مجال الطاقة .

اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا :

- اشرفت اللجنة على ندوة دولية
عن جمع المعلومات والاحصاءات
السكانية ، عقدت في جامعة الاردن
بعمان في الفترة من ٢٠ أكتوبر الى
١٠ نوفمبر ١٩٧٦ .

اللجنة الاقتصادية لآسيا

والمحيط الهادى :

- اشرفت اللجنة على اجتماع
الدورة الثالثة للجنة الموارد الطبيعية
التابعة لها ، والتي عقدت في بانجوك
من ٢١ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

- اجتمعت الدورة ٢٠ للجنة
التجارة في بانجوك من ٢ الى ٨
نوفمبر ١٩٧٦

الشركات المتعددة الجنسيات :

كون المجلس الاقتصادي
والاجتماعي لجنة جديدة مؤقتة ،
هدفها البحث في مسألة الاعمال غير
الشرعية التي ترتكب في العمليات
التجارية الدولية من جانب الشركات
المتعددة الجنسيات .

وقد عقدت اللجنة دورتها الاولى في
نيويورك من ١٥ الى ١٩ نوفمبر
١٩٧٦ . وتضم اللجنة ١٨ عضوا ،
وهدفها وضع نظام دولي لمنع
عمليات الرشاوى والمدفوعات غير
المشروعة في المعاملات التجارية
والمالية الدولية .

السكرتير العام :

- نشر في يوم ٣ سبتمبر ١٩٧٦ ،
تقرير السكرتير العام للدورة الحادية
والثلاثين للجمعية العامة للأمم
المتحدة . وفي مقدمة التقرير ،
استعرض الدكتور كورت فالدهايم ،
اهم جوانب نشاط الامم المتحدة ، كما
تناول اهم المشاكل التي يتعرض لها
المجتمع الدولي ، وعلى رأسها الشرق
الاوسط وقبرص وجنوب افريقيا .
وفيما يخص الشرق الاوسط ، قال

وقرارات الجمعية العامة في دورتها
الثلاثين ، تنفيذاً لتوصيات المؤتمر .
وينصب برنامج العمل أساساً ، حول
عقد الامم المتحدة للمرأة ، الذي
يغطي السنوات العشر ١٩٧٦ -
١٩٨٥ .

وبحثت اللجنة وضع معاهدة دولية
لمكافحة التفرقة ضد المرأة . والغرض
من الوثيقة ، وضع أداة لها قوة
قانونية ضد أية تفرقة بين الرجل
والمرأة سياسياً أو اقتصادياً أو مدنياً
أو في أي نشاط .

كما تبنت اللجنة ، برنامج عقد
المرأة ، وهو يدور حول « المساواة
والتنمية والسلام » .

لجنة مكافحة المخدرات : اجتمعت
في جنيف من ١ الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦
مجموعة العمل التابعة للجنة
والمختصة بدراسة وسائل خفض
الطلب غير القانوني على المخدرات .
ووضعت مجموعة العمل مشروع تقرير
عن هذا الموضوع ، لعرضه على
اللجنة .

هذا ، وكان مجلس مكافحة
المخدرات قد عقد دورته ١٩ في جنيف
من ١٤ أكتوبر الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

- اجتمع في أديس أبابا ، في
الفترة من ٢٠ الى ٢٤ سبتمبر
١٩٧٦ ، مؤتمر اقليمي افريقي لتقويم
الموارد المائية في القارة الافريقية ،
والاستخدامات القائمة والممكنة لتلك
الموارد . وجاء هذا المؤتمر ضمن
الاعمال التحضيرية .

- ناقشت لجنة تضم ممثلين
الحكومات الاعضاء في اللجنة
الاقتصادية لافريقيا ، في اجتماعات
عقدت من ٢٨ سبتمبر الى ٤ أكتوبر
١٩٧٦ ، انشاء محطتين للارسال
والاستقبال بواسطة الاقمار
الصناعية ، على أن تكون المحطة
الاولى في كينشاسا ، والثانية في
واجدوجو .

- اجتمعت في أديس أبابا من ٤
الى ٨ أكتوبر ، مجموعة تضم ٢٧
دولة افريقية ، لمناقشة التعاون الفني
بين الدول النامية .

- اجتمع في أكرا من ٨ الى ١٩
نوفمبر ، مؤتمر افريقي للطاقة ،

اتخذتها اسرائيل فسي الاراضى
المحتلة ، لتغيير تكوينها السكاني ،
واقامة المستعمرات ، يتم ادانتها
بشدة - فهذه الاجراءات التي ليست
لها اية قوة قانونية . ويمكن فقط ان
تؤثر سلباً على البحث عن اقامة
السلام ، تعتبر عرقلة لبلوغ هذا
السلام .

٤ - يعتبر أن كافة الاجراءات
القضائية والادارية وأعمال
اسرائيل ، بما في ذلك مصادرة
الاراضى والممتلكات ونقل السكان ،
والتي تعمل على تغيير الوضع
القانوني للقدس ، هي اجراءات
وأعمال باطلة . ويطالب المجلس
اسرائيل مرة أخرى ، بالغاء كافة هذه
الاجراءات والامتناع عن القيام بمثلها
في المستقبل - وفي هذا الصدد ،
يعبر المجلس عن أسفه لفشل اسرائيل
في الانتباه الى قرارات مجلس الامن
رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) و ٢٥٢
(١٩٦٨) و ٢٩٨ (١٩٧١)
وقرارى الجمعية العامة ٢٢٤٣
٢٢٥٤ « دورته الخامسة الخاصة »
في يوليو ١٩٦٧ .

٥ - يعترف أن أي انتهاك للاماكن
المقدسة والمباني والاماكن الدينية ،
أو أي تشجيع أو تواطؤ لمثل هذا
العمل ، يمكن أن يهدد السلام والامن
الدوليين .

وقرر المجلس الاستمرار في متابعة
الموقف باستمرار ، للاجتماع مرة
أخرى إذا لزم الامر .

وقد انضمت الولايات المتحدة الى
باقي أعضاء المجلس في مساندة هذا
البيان وتأييده . وصرح ممثلها أمام
المجلس ، أن سبب هذا التأييد ، هو
أن الولايات المتحدة ، تعتقد أن البيان
أكد عدداً من المبادئ الهامة بشأن
الاراضى المحتلة .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

لجنة المرأة : عقدت لجنة وضع
المرأة دورتها ٢٦ في جنيف من ١٢
سبتمبر الى أول أكتوبر ١٩٧٦ .
وهذا أول اجتماع للجنة ، منذ انعقاد
المؤتمر الدولي للمرأة في المكسيك عام
١٩٧٥ .

وتولت اللجنة التي تضم
عضويتها ٣٢ دولة ، بحث برنامج
للعمل لتطبيق قرارات مؤتمر المرأة

السكرتير العام انه من الحيوى استئناف المفاوضات بشأن الشرق الاوسط . . . و اضاف انه من الضروري التعرض للمسألة الفلسطينية ، على اعتبار انها العنصر الاساسى فى تسوية المشكلة .
- و اشار فالدهايم الى مسألة لبنان ، وعلاقة هذه المسألة بأزمة الشرق الاوسط ، وضرورة اضطلاع المجتمع الدولى بمسئوليته ، فى تقديم العون الانسانى الضرورى واعادة بناء لبنان .

- وتعرض الدكتور فالدهايم ، لعدد آخر من المسائل الدولية التى تشغل الامم المتحدة ، ومنها حماية حقوق الانسان ومكافحة الارهاب .

- اجتمع كورت فالدهايم فى ٢ سبتمبر ، مع الدكتور هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة وبحثا سويا عددا كبيرا من المسائل الدولية التى ستعرض فى الدورة ٣١ للجمعية العامة .

- فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٧٦ ، ارسل السكرتير العام برقية تعزية الى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية ، على اثر اعلان نيا وفاة ماوتسى تونج السكرتير الاول للحزب الشيوعى الصينى وقائد الثورة الصينية . وفى ١٠ سبتمبر القى الدكتور فالدهايم بيانا قصيرا أمام مجلس الامن ، رثا فيه الزعيم ماوتسى تونج ، وقدم تعازيه لمثل الصين .

- عقد الدكتور فالدهايم فى نيويورك يوم ١٦ سبتمبر ، مؤتمرا صحفيا ، وذلك قبل ايام من بدء الدورة الجديدة للجمعية العامة . وكان السكرتير العام قد قام بزيارة للمكسيك فى ١٣ و ١٤ سبتمبر ، حيث اشترك فى افتتاح مؤتمر للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، تنظمه مجموعة السبع والسبعين . كما حضر حفل افتتاح مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث .

- التقى الدكتور فالدهايم فى ٢٢ سبتمبر مع سام نوجوما ، وهو زعيم من زعماء حركة تحرير سواجو (منظمة شعب جنوب غرب افريقيا)

اعلن الدكتور كورت فالدهايم فى ١٤ أكتوبر ، انه يعتبره أمرا مشرفا له ، لو جددت الجمعية العامة مدته كسكرتير عام لخمس سنوات أخرى .

- وكان الدكتور فالدهايم قد امتنع حتى هذا التاريخ ، امتناعا تاما عن ابداء رأيه فى هذا الموضوع ، علما بأن مدته الحالية تنتهى مع نهاية هذا العام (١٩٧٦) .

فى يوم ٢٤ أكتوبر ، اصدر السكرتير العام بيانا بمناسبة يوم الامم المتحدة قال فيه « أن اول واجبات الامم المتحدة هو حفظ السلم والامن فى كثير من بقاع العالم . وفى الامم المتحدة تستطيع جميع الامم ان تلتقى على أساس التساوى فى السيادة » .

فى ١٨ أكتوبر ، اصدر الدكتور فالدهايم بيانا طالب فيه دول المنظمة ، الاسهام فى تقديم المساعدات العاجلة للرأس الاخير .

اصدر السكرتير العام فى ١٢ نوفمبر ، نداء الى جميع الدول ، لتقديم العون للبنان لمواجهة الظروف الصعبة القائمة هناك ، بسبب آثار الحرب الاهلية .

محكمة العدل الدولية :

- قضية الجرف القارى لبحر ايجيه :
فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٦ ، أصدرت محكمة العدل الدولية برئاسة القاضى جيمينز دى ارشاجا قرارا حول مسألة الجرف القارى فى بحر ايجيه ، بأغلبية ١٢ صوتا ضد صوت واحد ، جاء فيه : ان الظروف كما هى واضحة فى صورتها الحالية فى الوضع المقدم الى محكمة العدل الدولية ، لا تحتاج الى ممارسة المحكمة لسلطاتها بمقتضى المادة ٤١ من نظامها الاساسى فى تقرير تدابير مؤقتة لحفظ الحقوق وتنص الفقرة (١) من المادة المذكورة على أن للمحكمة ان تقرر التدابير المؤقتة التى يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الاطراف وذلك متى رأت ان الظروف تقتضى بذلك » .

هذا وكانت اليونان قد رفعت دعوى فى ١٠ اغسطس ١٩٧٦ ضد تركيا بخصوص نزاع حول الجرف القارى فى بحر ايجيه وتضمنت طلبات اليونان الى المحكمة ، تحديد مسار الحدود بين البلدين ، مع توضيح ما لكل دولة بالنسبة للجرف القارى ، وان تصدر المحكمة قرارا بأنه ليس لتركيا القيام بأى أعمال بحث وتنقيب واستغلال فى

الجرف القارى اليونانى بدون موافقة اليونان وفى نفس اليوم ، قدمت اليونان طلبا الى محكمة العدل بتطبيق المادة ٤١ من النظام الاساسى ، واطدار قرار بوقف كل الاعمال فى المنطقة محل النزاع الى أن يصدر الحكم النهائى للمحكمة .

وفى ١٤ أكتوبر حددت المحكمة يوم ١٨ أبريل ١٩٧٧ تاريخا لتقديم اليونان مذكرتها الى المحكمة ، ويوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٧ تاريخا لرد تركيا على هذه المذكرة .

مؤتمر قانون البحار :

الدورة الخامسة : عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، دورته الخامسة فى نيويورك فى الفترة من ٢ اغسطس الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٦ ، حيث استمرت ١٤٨ دولة فى السعى الى الاتفاق حول نص معاهدة دولية تحكم استخدام البحار والمحيطات .

والمشكلة الرئيسية التى تواجه المؤتمر فى المرحلة الحالية ، هى التوصل الى اتفاق بشأن استغلال قاع البحار العميق ، وهو الموضوع الجارى بحثه فى اللجنة الاولى المختصة بقانون البحار ، واللجنة الثالثة المختصة بشئون البيئة البحرية والابحاث العلمية وتكنولوجيا البحار .

صندوق الامم المتحدة للطفولة :

- فى يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، اجتمع فى نيويورك المؤتمر السنوى لاسهام الدول فى ميزانية صندوق الامم المتحدة للطفولة لنشاط عام ١٩٧٧ وافتتح السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم المؤتمر بكلمة أكد فيها الدور البناء الذى يقوم به الصندوق منذ ثلاثين عاما ، فى خدمة الطفولة وانقاذها من المرض والجوع . وقد أعلنت ٨٦ دولة اسهامها بمبلغ يزيد على ٨١ مليون دولار ، ومن المنتظر ان تعلن دول أخرى تبرعاتها فى القريب ، بعد الحصول على الموافقات اللازمة .

- قدم صندوق الطفولة فى شهر سبتمبر ١٩٧٦ اغذية ومعدات قيمتها أكثر من ١٥٠ ألف دولار ، الى الاسر التى اضيرت واضطرت الى ترك

كذلك فإن الهدف للسنوات الخمس القادمة ، كما حدده البرنامج ، هو جمع ٢٥ مليار دولار (للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١) .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

عقد مجلس التجارة والتنمية اجتماعات دورته ١٦ في جنيف ، من ٥ إلى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٦ ، بهدف متابعة تنفيذ القرارات التي صدرت عن المؤتمر الرابع الذي انعقد في نيروبي في مايو ١٩٧٦ .

وهذه أول مرة ينعقد فيها المجلس بتكوينه الجديد الموسع ، الذي يضم جميع الدول الأعضاء في المؤتمر (١٥٤ دولة) بدلا من العدد المحدود (٦٨ دولة) .

قررت تقديم تبرع خاص إلى الوكالة ، قيمته نصف مليون دولار ، وذلك بالإضافة إلى التبرع العادي الذي بلغ ٦٠ ألف دولار .

برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

عقد في ٢ نوفمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر جمع التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية . وهدف المؤتمر ، الحصول على تبرعات من الدول الاعضاء ، لتمويل ميزانية البرنامج ، التي يجب أن تغطي مشاركته في حوالي ٨ آلاف برنامج في ١٤٧ دولة ، يسهم فيها بحوالي ٢ مليار دولار في السنوات ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ . وهدف هذا المؤتمر جمع حوالي ١٥ مليار دولار ، لتغطية الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ .

ديارها بسبب الحرب الدائرة في لبنان .

مكتب المندوب السامي الاجئين :

اجتمعت في جنيف . ابتداء من ٤ أكتوبر ١٩٧٦ ، الدورة ٢٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج المندوب السامي وقد تولى المجلس دراسة نشاط المكتب في عام ١٩٧٧ ، واعتمد برنامجا تقدر مصروفاته بمبلغ ١٦٧ مليون دولار ، مع تخصيص مبلغ ٦٦ مليون دولار للقارة الافريقية وحدها .

وكالة الأمم المتحدة للاثانة الاجئين الفلسطينيين :

اعلنت الوكالة في ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، ان حكومة امارة قطر ،

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

المجلس التنفيذي : بدأ المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو ، دورته العادية المائة في باريس يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ . وقد وافق المجلس على جدول اعمال الدورة التي اكملها في نيروبي والتي تنتهي في ٣٠ نوفمبر .

وفي ٢٨ سبتمبر ، وافق المجلس على توصية بقبول عضوية أنجولا في المنظمة . ومن الامور التي يتولى المجلس بحثها في هذه الدورة ، مشروع لخدمة عملة متوسطة المدى للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٢ بالإضافة إلى مشروع خطة العمل لعام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

المؤتمر العام : عقدت الدورة ١٩ للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في نيروبي عاصمة كينيا من ٢٦ أكتوبر وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ . وقد ضم المؤتمر ممثلي الدول ١٤٧ الاعضاء في اليونسكو . ويجيء هذا الاجتماع بمناسبة الذكرى الثلاثين لانشاء المنظمة في ٤ نوفمبر عام ١٩٤٦ .

وقد افتتح الرئيس الكيني جومو كينياتا المؤتمر ، وألقى كلمة ترحيب بالوفود ، أثنى فيها على اختيار مدينة افريقية لعقد هذه الدورة ، وأكد على احتياجات القارة الافريقية الملحة إلى جهود اليونسكو .

وهذه هي المرة الاولى ، التي يعقد المؤتمر العام لليونسكو دورة في مدينة افريقية ، كما أنها المرة الاولى منذ عام ١٩٥٦ التي يعقد فيها دورة خارج المقر الرئيسي بباريس .

وقد وافق المؤتمر العام في أول نوفمبر على قبول أنجولا عضوا في اليونسكو ، التي أصبحت بذلك تضم ١٤١ دولة . وجاء التصويت في صالح هذا القرار بأغلبية ١٠٤ أصوات وامتناع ٣ دول عن التصويت .

وفي ٨ نوفمبر ، وافق المؤتمر العام على مشروع قرار بخصوص تكوين المجموعات الاقليمية داخل المنظمة .

كذلك قرر المؤتمر توسيع عضوية المجلس التنفيذي ليضم ٤٥ دولة ، بدلا من ٤٠ دولة .

واعتمد المؤتمر بأغلبية ٨٩ صوتا مع امتناع ١٤ دولة عن التصويت ، حدا أقصى قدره ٢٢٤١٣ مليون دولار لميزانية برنامج عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

منظمة العمل الدولية :

- انعقدت في جنيف من ١٣ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٦ السدورة ٦٢ (البحرية) من مؤتمر العمل الدولي ، برئاسة مودولف هاريد من النرويج . وتتولى الدورة التي تهدف إلى تنظيم ودراسة شئون عمال البحار ، العمل على وضع مقاييس دولية جديدة للعمل في البحار . والمقدر الآن أن العاملين به يصل عددهم إلى قرابة مليوني شخص .

- تشير الدراسات التي قامت بها منظمة العمل الدولية ، إلى أن معدل الاضرابات والاضرابات العمالية انخفض عام ١٩٧٥ بالمقارنة بالعام السابق ، إلا أن عدد العمال الذين انضموا لحركات الاضراب زاد في ١٩٧٥ عما كان عليه في ١٩٧٤ .

- عقد مكتب العمل الدولي الدورة

٢٠١ لمجلس ادارته في جنيف من ٨ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

منظمة الاغذية والزراعة :

- عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته ٧٠ في روما في الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

- عقدت لجنة المعونة الغذائية دورتها الثانية في روما من ١٥ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ .

- عقدت اللجنة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، أول دورة لها في روما من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ .

- عقد في تونس من ٤ الى ١٢ أكتوبر ، المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة لافريقيا في دورته ١٣ .

منظمة الصحة العالمية :

نشرت منظمة الصحة العالمية في ١٧ نوفمبر ، معلومات بشأن انتشار مرض السل في بابوا ، غينيا الجديدة . وجاء بهذه الدراسة ، أن المرض أكثر تفشيا في المناطق التي بها سياحة عنه في المناطق الداخلية ، مما يدل على أن المرض يزداد في الاماكن التي حدث فيها اتصال بأوروبيين مع نسبة زيادة كثافة هذه الاتصالات .

منظمة الطيران المدني الدولية :

- عقدت في مونتريال بكندا الدورة ٨٩ لمجلس منظمة الطيران المدني الدولية .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

عقدت في ريودي جانيرو ، في الفترة من ٢٢ الى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦ ، الدورة العشرون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية . وقد شكل المؤتمر مجلس محافظين جديد للوكالة يضم ٣٤ عضوا .

وقد اعتمد المؤتمر ميزانية قدرها ٤٣ مليون دولار لعام ١٩٧٧ كما ناقش برنامج العمل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ .

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ احتفلت الوكالة بمرور عشرين عاما على انشائها ، علما بأن نظامها الاساسي بدأ سريانه يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٧ .

منظمة الامم المتحدة

للتنمية الصناعية :

- استأنف مجلس المنظمة دورته العشرين في فيينا يوم ٦ سبتمبر ، وكان الجزء الاول من الدورة قد انعقد من ٢٠ الى ٣٠ ابريل ١٩٧٦ . وأمام المجلس بصفة أساسية عدد من المسائل المالية والادارية .

- احتفلت منظمة التنمية الصناعية في ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ بذكرى مرور عشر سنوات على انشائها . وقد وجه السكرتير العام للأمم المتحدة للمنظمة رسالة خاصة بهذه المناسبة .

منظمة الحكومة

الاستشارية البحرية :

- في يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٦ انضمت البحرين الى المنظمة الاستشارية البحرية التي أصبحت بذلك تضم في عضويتها ١٠٠ دولة .

- انعقد في لندن من ١ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ المؤتمر الدولي لتحديد المسؤوليات للمطالبات بالتعويضات البحرية .

الاتحاد الدولي للمواصلات

السلوكية واللاسلكية :

انضمت جمهورية ساو تومي وبرانسيب في أول سبتمبر ١٩٧٦ الى الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية الذي يضم الان في عضويته ١٥٠ دولة .

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت لجنة النظم الاساسية التابعة للمنظمة الدولية للارصاد الجوية دورة خاصة لمدة أسبوعين في جنيف في نوفمبر ١٩٧٦ ، لمواجهة عدد من المسائل الهامة التي لا يمكن ارجاؤها حتى الدورة العادية التي تقمدها عام

١٩٧٩ ، وهي تنعقد مرة كل أربع سنوات . وتتصل غسالبية هذه المسائل ، ببرنامج الابحاث الجوية الذي يعتمد على نظام جديد للاقمار الصناعية .

صندوق النقد الدولي :

في ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ ، انضمت جزر الكومور الى صندوق النقد الدولي ، الذي أصبح بذلك يضم ١٢٩ دولة . وتساوى حصة الكومور في الصندوق ١٩ مليون وحدة سحب خاصة ، وبذلك يصل مجموع حصص الدول الاعضاء في الصندوق الى ٢٩٢١٣٣ مليون وحدة سحب خاصة .

انعقد في مانिला عاصمة الفلبين ، الاجتماع السنوي المشترك لمحاظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وذلك في الفترة من ٤ الى ٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وقد انتخب ممثل سوريا ووزير اقتصادها محمد عمادي رئيسا للمؤتمر . وفي أثناء انعقاد المؤتمر ، قامت المجموعات الفرعية بعقد عدة اجتماعات لمناقشة المشاكل النقدية والاقتصادية التي تواجه العالم .

هذا وكانت اللجنة الفرعية لمجلس محافظي الصندوق ، قد عقدت دورتها العادية السادسة في مانिला أيضا يوم ٢ أكتوبر برئاسة وزير مالية بلجيكا .

صدر في ١٩ سبتمبر ١٩٧٦ التقرير السنوي عن ١٩٧٦ لصندوق النقد الدولي . وجاء في هذا التقرير أن الاقتصاد العالمي بدأ مع النصف الاول من عام ١٩٧٥ يسترد قوته ، إذ عادت معدلات النمو في الدول الصناعية الى الارتفاع ، كما أن نسب التضخم كانت أقل بشكل ملحوظ ، عما كانت عليه في عام ١٩٧٤ وفي النصف الاول من عام ١٩٧٥ . ولكن التقرير أوضح أنه بمعايير الماضي ، لا يزال التضخم مرتفعا ، كما أن نسب البطالة تعتبر عالية .

واكد التقرير على ضرورة اتخاذ حكومات الدول الصناعية ، الاحتياطات والتدابير اللازمة للقضاء على الاتجاهات التضخمية . ولا حظ

الزيادة الحقيقية تبلغ ٩ في المائة فقط : أما منظمة التنمية ، فلم تكن هناك زيادة حقيقية ، فرغم زيادة المبالغ بنسبة ٥ في المائة ، فإن التضخم ألغى هذه الزيادة ، وهبط بها إلى انخفاض فعلي قدره واحد في ورسن جانب آخر ، فإن إيرادات البنك بلغت ٢٢٠ مليون دولار ، بانخفاض ٢٠ في المائة عن العام السابق ، ويرجع الانخفاض ، بصفة أساسية ، إلى ارتفاع تكاليف الديون ، وانخفاض ناتج العائد من الاستثمارات قصيرة الاجل .

وأوضح التقرير ، الاجراءات التي اتخذها البنك لزيادة موارده في السنوات القادمة ، والنظام الجديد المزمع استخدامه ، لتحديد الفائدة على القروض والتي تبلغ الآن ٨ر٨٥ في المائة . ويتلخص النظام الجديد في مراجعة سعر الفائدة كل ثلاثة شهور ، وتعديله بما يناسب معدل تكلفة المبالغ التي اقترضها البنك طوال ١٢ شهرا سابقة . وتضاف إلى هذا الرقم نسبة نصف في المائة .

وبناء على النظام الجديد الذي بدأ سريانه في أول يوليو ١٩٧٦ ، كان سعر الفائدة ٨ر٩ في المائة في الشهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٧٦ .

الدولي ، وأوضح حصص الدول الاعضاء ، وحساب السحب الخاص ، ووحدات السحب الخاصة .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

صدر في ٢٣ سبتمبر ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ للبنك الدولي ومنظمة التنمية الدولية . وقد أوضح التقرير ، أن حالة الكساد التي سادت العالم في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بدأت تنقشع ، على اثر الاجراءات المضادة للتضخم التي اتخذتها الدول الصناعية .

وأوضح التقرير الصعوبات التي تواجهها الدول النامية ، وبصفة خاصة الافريقية جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا ، حيث تلاشت نسبة النمو البالغة ٢ر٨ في المائة بسبب ازدياد السكان .

وعن عمليات البنك ومنظمة التنمية ، جاء في التقرير ، أن قيمة القروض المقدمة في العام المنتهى في ٣٠ يونيو ١٩٧٦ بلغت ٦٦٣٢ مليون دولار ، بزيادة ٧٣٦ مليون دولار عن العام السابق . وكان نصيب البنك ٤٩٧٧ مليون دولار ، بزيادة ١٥ في المائة عن عام ١٩٧٥ ، وإن كانت

التقرير أن الدول الصناعية الكبرى ، بدأت في سحب جزء من الدفعة النقدية التي كانت قد بدأتها في فترة الكساد لتنشيط الاقتصاد ، وأن هذه الدول تتجه الآن إلى انتهاج سياسة الحرص في نسب السيولة المسموح بها .

وتناول التقرير تأثير التقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية على التجارة العالمية ، فقد انخفض حجم إجمالي التجارة الدولي في عام ١٩٧٥ بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة عن عام ١٩٧٤ ، إلا أنه منذ النصف الثاني لعام ١٩٧٥ ، انعكس هذا الاتجاه ، وبلغ في بداية عام ١٩٧٦ معدل زيادة قدره ١٠ في المائة .

وتناول التقرير أيضا تأثير التغيرات في أسعار البترول . وقد تمكنت الدول الصناعية من إعادة موازين المدفوعات لصالحها في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٥ . وقد نتج هذا التحسن من جراء خفض الواردات من الدول غير الصناعية ، إلى جانب نجاح الدول الصناعية في توفير الجزء الأعظم من المواد والخدمات التي حصلت عليها الدول المصدرة للبترول ، والتي زادت بشكل مطرد . وعرض التقرير لوضع السيولة النقدية العالمية والمخزون النقدي ، ثم استعرض نشاط صندوق النقد

المنظمات الإقليمية

العالم العربي

جامعة الدول العربية :

مؤتمر الملوك والرؤساء :

انعقد في القاهرة يومي ٢٥ و ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ مؤتمر ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية ، لبحث الوضع القائم في لبنان ، والاضاع العربية عامة .

وكان قد سبق بدء المؤتمر ، اجتماع مصغر انعقد في الرياض ، حضره ملوك ورؤساء مصر ولبنان وسوريا والكويت والسعودية

وفلسطين ، وذلك في ١٦ و ١٧ و ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وقد توصل المؤتمر المحدود إلى قرار بوقف إطلاق النار فوراً في لبنان ، وإنهاء القتال بصورة نهائية ، مع تعزيز قوات الامن العربية .

وفيما يلي نص البيان الذي صدر عن المؤتمر السداسي :

اجتمع في الرياض ، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر ، كل من الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، والرئيس اليعاس سركيس رئيس الجمهورية اللبنانية ، والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير

الفلسطينية ، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، وصاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، في مؤتمر سداسي ، لبحث الازمة في لبنان ، ودراسة وسائل حلها ، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان ، واللجوء إلى الحوار بدلاً من القتال ، والحفاظ على أمن لبنان وسلامته واستقلاله وسيادته ، وحماية المقاومة الفلسطينية ، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

وانطلاقاً من موقع الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية ، بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي ، بما يكفل حسم الموقف في

لبنان ، والحيلولة دون تفجره في المستقبل ، وانطلاقاً من الحرص على تجاوز سلبيات الماضي ورواسبه ، وضرورة التحرك الى المستقبل بروح المصالحة والسلام والبناء والتعمير ، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان ، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وصيانة السيادة اللبنانية ، واستمرار الصمود الفلسطيني ، درس المؤتمر الوضع في لبنان ، والخطوات والاجراءات اللازمة لاعادة الحياة الطبيعية في اطار الحفاظ على سيادته واستقلاله ، وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني ، والضمان العربي الجماعي لكل ذلك .

وقرر اعلان وقف اطلاق النار ، وانهاء القتال بصورة نهائية ، والالتزام به التزاماً كاملاً من كافة الاطراف ، كما قرر تعزيز قوات الامن العربية الحالية ، لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان ، تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً .

ودعا المؤتمر كافة الاطراف لبنان تحت أي صورة ، وبأي شكل قانوني أو واقعي ، صراحة أو ضمناً ، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الإقليمية ، وعدم المساس بوحدة أراضيها ، أو التدخل في شئونه الداخلية بأي صورة .

ودعا المؤتمر كافة الاطراف اللبنانية لاجراء حوار سياسي ، يهدف الى تحقيق المصالحة الوطنية ، وتشبيث دعائم الوحدة بين أبناء الشعب اللبناني . وتم الاتفاق على تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها التي أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها . وفي هذا الصدد ، قرر تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

وقد أكد المؤتمر التزامه بمقررات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية

ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين ، وتعهده جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية ، بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل في شئونها . وأكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي بلد عربي . وفي هذا الصدد ، أكد المؤتمر ضمان الدول المشتركة فيه سلامة لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله .

وكذلك بحث المؤتمر موضوع إعادة تعمير لبنان ، والاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني ، وسوف تعرض قرارات هذا المؤتمر على مؤتمر القمة العربي الموسع .

وفيما يلي نص القرار الذي اتخذه المؤتمر السداسي :

ان مؤتمر القمة العربي المحدود المنعقد في الرياض في المدة من الثالث والعشرين الى الخامس والعشرين من شوال ١٣٩٦ هجرية الموافق السادس عشر الى الثامن عشر أكتوبر ١٩٧٦ ميلادية ، بناء على مبادرة من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، بعد استعراض قرارات مجلس جامعة الدول العربية في ادوار انعقاده غير العادية في ٨ الى ١٠ يونيو ١٩٧٦ و ٢٣ يونيو ١٩٧٦ ، أول يوليو ١٩٧٦ ، وفي دور انعقاده في الرابع من سبتمبر « ايلول » ١٩٧٦ ، وانطلاقاً من الالتزام القومي بالحفاظ على وحدة لبنان وأمنه وسيادته ، وكذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات الرباط ، وتصعيد قدرتها على الصمود في وجه كافة المحاولات التي تستهدف كيان الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره ، واستعادة ترابه الوطني ، وإيماناً بوحدة الهدف والمصير بين الشعبين اللبناني والفلسطيني ، واستحالة قيام أي تناقض في المصلحة بينهما ، ومن موقع الاصرار على تجاوز الماضي بسلبياته ورواسبه ، والاتجاه الى المستقبل بروح المصالحة والحوار والتعاون ،

ووجوب الاسراع بتوفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان ، وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق أهدافها القومية ، وانطلاقاً من الروح الإيجابية البنّاءة التي أبداه القادة المجتمعون في هذا المؤتمر ، مما يكشف عن رغبة صادقة لديهم جميعاً في إنهاء الأزمة في لبنان إنهاء حاسماً لا رجعة فيه ، وتطويق أي خلاف يمكن أن يقع في المستقبل ، يقرر المؤتمر ما يلي :

■ أولاً : وقف اطلاق النار وانتهاء الاقتتال في كافة الاراضي اللبنانية من قبل جميع الاطراف بصورة نهائية اعتباراً من الساعة السادسة صباحاً يوم ٢١ - ١٠ - ١٩٧٦ والتزام الاطراف بذلك التزاماً تاماً .

■ ثانياً : تعزيز قوات الامن العربية الحالية ، لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً ، على ان تكون في حدود الثلاثين ألف جندي ويكون من مهامها الاساسية :

أ - فض الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع أي مخالف .
ب - تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها .

ج - حفظ الامن الداخلي .

د - الاشراف على سحب المسلحين الى الاماكن التي كانوا فيها بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٧٥ وازالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول المبين في الملحق المرفق .

هـ - الاشراف على جمع الاسلحة الثقيلة من مدفعية وهاون وقواعد صواريخ وآليات مدرعة . الخ تحت مسئولية الاطراف المعنية .

و - مساعدة السلطة اللبنانية عند الاقتضاء ، على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيداً لاعادة تسييرها ، وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية .

■ ثالثاً : إعادة الحياة الطبيعية في لبنان الى الحالة التي كانت عليها البلاد قبل بدء الاحداث أي قبل تاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٧٥ ميلادية كمرحلة أولى طبقاً للجدول الزمني المبين في الملحق المرفق .

سابعاً : يتم تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقتها كمرحلة ثانية ، ولا سيما لجهة وجود الاسلحة والذخائر في المخيمات ولجهة خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت يوم بدء الاحداث ، على ان ينتهى هذا التنفيذ خلال ٤٥ يوماً اعتباراً من تاريخ تشكيل قوة الامن العربية الرادعة .

أما مؤتمر الملوك والرؤساء فقد أصدر في ختام أعماله بياناً لخص فيه النتائج التي توصل اليها الملوك والرؤساء في مشاوراتهم وفيما يلي نص البيان :

ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ، في اجتماعهم بالقاهرة ، بمقر جامعة الدول العربية يومي ٢ و ٣ من ذي القعدة لعام ١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٥ و ٢٦ من أكتوبر (تشرين الاول) لعام ١٩٧٦ م .

وبعد ان تدارسوا الوضع الراهن في لبنان ، ونتائج أعمال مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض ، الصادرة في ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ، واهمية دعم التضامن العربي ، يقررون ما يأتي :

اولاً :- الوضع الراهن في لبنان :

١ - المصادقة على البيان والقرارات وملحقاتها الصادرة في مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض في يوم ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ، والرفقة بهذا ، (لم يوافق وفود الجمهورية العراقية على هذه الفقرة)
٢ - ان تساهم الدول العربية كل حسب امكانياتها ، في اعادة تعمير لبنان ، وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني ، وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانياً :- دعم التضامن العربي :

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب بأحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في هذا الشأن ، وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في ١٥ - ٩ - ١٩٦٥ والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ التام الفوري .

الاراضي اللبنانية ، من قبل جميع الأطراف بصورة نهائية اعتباراً من يوم ٢١ - ١٠ - ١٩٧٦ ميلادية الساعة السادسة صباحاً .

ثانياً : وضع نقاط مراقبة من قوة الامن الرادعة بعد انشاء مناطق عازلة في الاماكن المتوترة ، لتثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال .

ثالثاً : سحب المسلحين وجميع الاسلحة الثقيلة وازالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول الزمني التالي :

أ - جبل لبنان : يتم خلال خمسة أيام .

ب - الجنوب : يتم خلال خمسة أيام .

ج - بيروت وضواحيها : يتم خلال سبعة أيام .

د - الشمال : يتم خلال عشرة أيام .

رابعاً : فتح الطرقات الدولية :

١ - تفتح الطرقات الدولية التالية خلال خمسة أيام : بيروت - المصنع ، بيروت - طرابلس - صيدا مرجعيون - المصنع .

ب - توضع نقاط مراقبة دورية على الطرقات غير الامنة من عناصر قوة الامن الرادعة بالاتفاق مع الأطراف المعنية وقائد القوة المذكورة .

خامساً : تتولى السلطات اللبنانية الشرعية المرافق والمؤسسات والمنشآت العامة من عسكرية ومدنية مع اتخاذ الاجراءات التالية :

أ - اخلاؤها من المسلحين وغير الموظفين ، وتكليف قوة الامن العربية بحراستها وتسهيل تشغيلها من قبل موظفيها بعد استلامهم لها ، وذلك خلال عشرة أيام .

ب - تسليمها الى لجنة لبنانية رسمية مركزية تكلف بدورها لجاناً فرعية خاصة بكل مرفق أو مؤسسة في سبيل جرد محتوياتها ، وتسليمها .

سادساً : يتم تشكيل القوات المطلوبة لتعزيز قوات الامن العربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية اللبنانية ، على ان يتم وصول هذه القوات خلال أسبوعين .

رابعاً : تنفيذ اتفاقية القاهرة ، وملحقاتها ، والالتزام بمضمونها نصاً وروحاً ، وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعة . وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت ، تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقتها ، وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

خامساً : تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية ، احترامها لسيادة لبنان وسلامة وعدم تدخلها في شئونه الداخلية ، انطلاقاً من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية . وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية بالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، سلامة وجودها وعملها على الاراضي اللبنانية ضمن اطار اتفاقية القاهرة وملاحقتها .

سادساً : تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وأرضه .

سابعاً : تؤكد الدول العربية المجتمعة ، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط ، ومساندة المقاومة الفلسطينية بدعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل واسترداد حقوقه الوطنية .

ثامناً : الشؤون الاعلامية .
أ - وقف الحملات الاعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل كافة الأطراف .

ب - توجيه الاعلام بما يكرس وقف الاقتتال ، وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والاخاء بين الجميع .

ج - العمل على توجيه الاعلام الرسمي .

ثاسعاً : اعتبار الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القرارات جزءاً لا يتجزء منها .

الجدول الزمني لتنفيذ

قرارات مؤتمر الرياض

اولاً : الاعلان عن وقف اطلاق النار ، وانهاء الاقتتال في كافة

المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

القارة الافريقية :

منظمة الوحدة الافريقية :

في يوم ٦ أغسطس ١٩٧٦ ، اجتمع وليام ايتكي سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، مع ممثلي كل من كينيا وأوغندا ، حيث تم توقيع اتفاق للتصالح بين البلدين ، عقب التوتر الذي وقع بسبب حادثة الهجوم الاسرائيلي على مطار عنتيبي . وكانت الدولتان قد تبادلتا الاتهامات ، وقامت بحشد قواتهما على الحدود بينهما .

وقد قام السكرتير العام للمنظمة ، بالتوسط بين البلدين ، ونجحت مساعيه الحميدة في التوصل الى الاتفاق المذكور آنفا ، والذي نص على سحب القوات المحتشدة من الجانبين ، وعلى ضمان سلامة المواطنين الكينيين في أوغندا ، كما تعهدت حكومة أوغندا بتسديد الدين الذي يستحق عليها لكينيا .

منظمة الدول الافريقية

ومورثشيوس :

في يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ قررت الجابون الانسحاب من منظمة الدول الافريقية ومورثشيوس (الاوكام) ، فأصبحت المنظمة تضم تسع دول فقط هي : بنين وساحل العاج وفولتا العليا وجزر موريس والنيجر ورواندا وجمهورية افريقيا الوسطى والسندغال وتوجو .

الا أن جابون ستظل عضوا في الوكالات المتخصصة لمنظمة الاوكام .

القارة الاسيوية

الحلف المركزي :

اجتمع في طهران ، في الفترة من ٣ الى ٥ اكتوبر ، خبراء من

العربية ، وأكد أن الرئيس اللبناني سركيس هو الذي يتولى وحده الاشراف على هذه القوة

مجلس الجامعة :

بدأ في القاهرة يوم ١٥ اكتوبر ١٩٧٦ ، اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ، لبحث الوضع في لبنان والتحضير لانعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء وقد استمر انعقاد المجلس حتى يوم ٢٣ اكتوبر .

هذا ، وكان مجلس الجامعة العربية ، قد انعقد في بداية سبتمبر ، وقرر الموافقة على الاقتراح التي تقدمت به مصر ، بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا ممثلا لفلسطين في جامعة الدول العربية ، وبذلك تصبح فلسطين العضو الحادي والعشرين في الجامعة العربية .

الامانة العامة :

اعيد انتخاب السيد محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية .

بعث الاردن في ١٠ اكتوبر ، بمذكرة الى الامانة العامة يبلغها فيها انتهاكات اسرائيل للمقدرات الاسلامية في الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل

بعث الامين العام لجامعة الدول العربية ، رسالة في ١١ اكتوبر الى السكرتير العام للأمم المتحدة حول اعمال اسرائيل في جنوب لبنان ، والاعمال التي تقوم بها القوات الاسرائيلية ضد سيادة وأمن لبنان ، وحذر محمود رياض من خطورة هذه الاعمال .

قام محمود رياض ابتداء من ٦ نوفمبر ، بجولة زار خلالها سوريا والعراق ولبنان وتسع دول عربية أخرى ، وقد تضمنت هذه الجولة ، بذل المساعي الحميدة بين سوريا والعراق ، لتخفيف حدة التوتر بينهما ، وكذلك بذل الجهود لتحسين الوضع بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان .

في ١٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، اصدرت الجامعة العربية بيانا بمناسبة مرور عام على قرار الجمعية العامة للأمم

ثالثا - تمويل قوة الامن العربية :

توفيراً للموارد المالية اللازمة للانفاق على قوات الامن العربية في لبنان ، والمنصوص عليها في القرار الثاني من مقررات مؤتمر قمة الرياض .

وبعد الاطلاع على تقرير الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية في هذا الشأن .

يقرر مؤتمر القمة ما يأتي :

١ - انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الامن العربية في لبنان .

٢ - تساهم كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة ، حسب طاقتها .

٣ - يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق ويضع بالتشاور مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة ١٠ في المائة على الاقل ، نظاما عاما للصندوق ، يوضح طريقة الانفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته ، ويعمل بالنظام الحالي لقوات الامن العربية الى أن يتم وضع نظام جديد لها

٤ - تحدد مدة الصندوق بفترة ستة شهور قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية .

وهكذا ايد مؤتمر القمة الموسع ، قرارات مؤتمر الرياض ، التي بدأت فور انتهاء المؤتمر ، اجراءات تنفيذها .

وكانت جلسات المؤتمر الخاصة بمناقشة المواضيع المطروحة في جدول اعمال المؤتمر سرية . وجدير بالذكر ، أن هذا المؤتمر هو التاسع في سلسلة اجتماعات القمة العربية ، الا انه اعتبر مؤتمرا استثنائيا .

وقد أعاد المؤتمر انتخاب محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية .

وقد عقد السيد محمود رياض مؤتمرا صحفيا في اعقاب الجلسة الختامية للمؤتمر ، شرح فيه الجوانب المختلفة لقراراته وقال انه تم اعتماد مبلغ ٦٢٥ مليون دولار لتمويل الاتفاق على قوة الامن

الجماعة الأوروبية الاقتصادية :

- اجتمع وزراء خارجية الدول التسع الاعضاء في الجماعة الأوروبية في بروكسيل يوم ٢٧ يوليو الماضي ، الا انهم أرجأوا اتخاذ قرار في شأن الانتخابات العامة المزمع اجراؤها لاختيار البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام المباشر . وقد تأخر اتخاذ القرار ، بسبب عدم تمكن الوزارة البريطانية من دراسة المقترحات الخاصة بالوثيقة التشريعية التي ستعرض على برلمانات الدول التسع .

وفي نفس اليوم ، بدأت المفاوضات بين مجلس الجماعة والحكومة اليونانية بشأن انضمام اليونان الى الجماعة الأوروبية .

وقد عاد وزراء الخارجية الى الاجتماع في ٢٠ سبتمبر ، ووقعوا رسميا على الوثيقة الخاصة بانتخاب البرلمان الأوروبي في مايو - يونيو ١٩٧٨ .

وتبدأ بعد ذلك عملية تعديل التشريعات الوطنية لكل من الدول التسع ، للسماح بإجراء هذه الانتخابات .

وبهذه الخطوة ، فإن الجماعة الأوروبية تكون قد اقتربت أكثر وأكثر من الوحدة الكاملة .

- عقد وزراء مالية الجماعة ، اجتماعا في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ خصص لبحث موقفها في المؤتمر السنوي المشترك لمحافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

- اجتمع وزراء الزراعة للدول التسع في سبتمبر ، وبحثوا وضع خطة طويلة الأمد لمواجهة احتمالات الجفاف المستقبلية ، وطرق توفير المياه في هذه الحالات ، لتفادي الكارثة التي واجهتها الزراعة الأوروبية ، بسبب هذا الجفاف الناجم عن عدم تساقط الامطار لغترات طويلة .

وعاد الوزراء الى الاجتماع في ٤ أكتوبر ، وبحثوا تأثير انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني على السوق الزراعية للجماعة الأوروبية .

١٥ الى ٢٢ سبتمبر ، وافقت بالاجماع على قبول البرتغال عضوا بالمجلس . وفي ٢٢ سبتمبر أصبحت البرتغال العضو التاسع عشر في المجلس السالف الذكر .

- هذا وقد خصصت الجمعية البرلمانية دورتها هذه ، لعدد كبير من المشاكل التعليمية والثقافية ومشاكل التنمية والحفاظ على تراث مدينة اسطنبول وتجارة السلاح . واختتمت الجمعية أعمالها بمناقشة حول الأوضاع في النصف الجنوبي من القارة الأفريقية .

- عقدت لجنة حقوق الانسان لمجلس أوروبا دورتها ٢١٤ في ستراسبورج من ٢٧ سبتمبر الى ٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وفي هذه الدورة ، نظرت اللجنة في حوالي ١٦٠ طلبا من أشخاص ، وقررت قبول ثلاث قضايا من بين هذه الطلبات .

اتحاد غرب أوروبا :

- اجتمعت لجنة الشؤون العامة لاتحاد غرب أوروبا في أثينا يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٦ ، وتناولت الوضع العام للاتحاد ، والنظام الدفاعي ، وتطور الخلاف التركي اليوناني حول بحر ايجه .

حلف الاطلنطي :

- جرت في شهر أغسطس الماضي ، مشاورات داخل منظمة حلف شمال الاطلنطي ، بخصوص الخلاف التركي اليوناني في بحر ايجه . وقد أوصى الحلف كلا من الدولتين بممارسة قدر كبير من ضبط النفس والاعتدال وتفادي اتخاذ أي عمل منفرد ، من شأنه خلق صدام بينهما .

- هذا وقد أعرب الحلف عن قلقه الشديد ازاء احتمالات انفجار الموقف بين تركيا واليونان ، لما لذلك من تأثير سلبي على قوة الجبهة الجنوبية الشرقية لحلف الاطلنطي .

حلف وارسو :

- تم في أكتوبر ١٩٧٦ تعيين الجنرال السوفييتي اناتول جريبكوف قائدا لاركان حرب القوات الموحدة لحلف وارسو ، خلفا للجنرال ستيمكو المتوفى .

الدول الخمس الاعضاء في منظمة الحلف المركزي ، في مؤتمر خاص بدراسة التطبيقات الممكنة للطاقة الشمسية .

- انعقدت في تركيا من ٢٥ الى ٢٩ يوليو ١٩٧٦ ندوة خاصة بالحلف المركزي ، لدراسة تسويق المنتجات الزراعية في دول حلف .

- اجتمع في اسطنبول ، في الفترة من ٢٩ أغسطس الى ٢ سبتمبر ١٩٧٦ ، مديرو جامعات الدول الخمس الاعضاء في الحلف ، لتقويم الدور الذي تسهم به الجامعات في مجال الابحاث العلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الانزوس :

اجتمع وزراء دفاع الدول الاعضاء في منظمة حلف الانزوس في كانبرا يومي ٣ و ٤ أغسطس ١٩٧٦ . وناقش الوزراء دور الولايات المتحدة الدفاعي في المحيط الهندي والمحيط الهادئ ، لمواجهة النشاط السوفييتي في هاتين المنطقتين .

والجدير بالذكر ، ان الحلف يضم ثلاث دول هي استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية .

لجنة جنوب المحيط الهادئ :

عقد مؤتمر لجنة جنوب المحيط الهادئ دورته ١٦ في أواخر شهر أكتوبر في نويا .

القارة الأوروبية

مجلس أوروبا :

- وجهت البرتغال خطابا الى مجلس أوروبا ، تطلب فيه قبولها عضوا ، وذلك في خطاب الى جورج كاهن اكرمان السكرتير العام لمجلس أوروبا . وجاء في طلب عضوية البرتغال ، أن المؤسسات الديمقراطية التي نص عليها دستور البرتغال ، أصبحت الآن تعمل بصورة كاملة ، مما يؤهل البرتغال لعضوية المجلس .

وفي الدورة التي عقدتها الجمعية البرلمانية للمجلس في ستراسبورج من

مجموعة الانديز :

يوتمر المنظمة الان بأزمة شديدة ومن أهم أسبابها الخلاف الذي نشب بين شيلي ودول المجموعة والذي انتهى بخروج شيلي . وكان الخلاف الاساسي يتصل بنظام المجموعة ، بشأن الشروط الموضوعية لدخول رؤوس الاموال الاجنبية ، اذ يحاول هذا النظام ، الحد من ذلك ، ووضع قيود له ، وتعتبر شيلي أن ذلك يقيد التنمية الاقتصادية . كذلك فان شيلي كانت تعتبر أن التعريف المشتركة للجمارك بالنسبة للعالم الخارجي ، محافظة وانها تهمي الجماعة أكثر من اللازم .

قررت شيلي الانسحاب من مجموعة الانديز ، وقد جاء ذلك عقب اجتماع اللجنة خاصة ضمت الدول الست الاعضاء يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٧٦ .

ومما هو جدير بالذكر ، ان مجموعة الانديز ، كانت قد شكلت عام ١٩٦٩ . وهي تضم الى جانب شيلي : كولومبيا واكوادور وبيرو وبوليفيا : وقد انضمت اليها فنزويلا في عام ١٩٧٣ .

القارة الامريكية**منظمة الدول الامريكية :**

عقدت الجمعية العامة للجمعية الصحفية الامريكية دورتها ٢٩ في وليامسبرج بولاية فرجينيا الامريكية من ١٢ الى ١٥ اكتوبر ١٩٧٦ - وتعمل الجمعية في اطار منظمة الدول الامريكية .

منظمات أخرى**البوليس الدولي :**

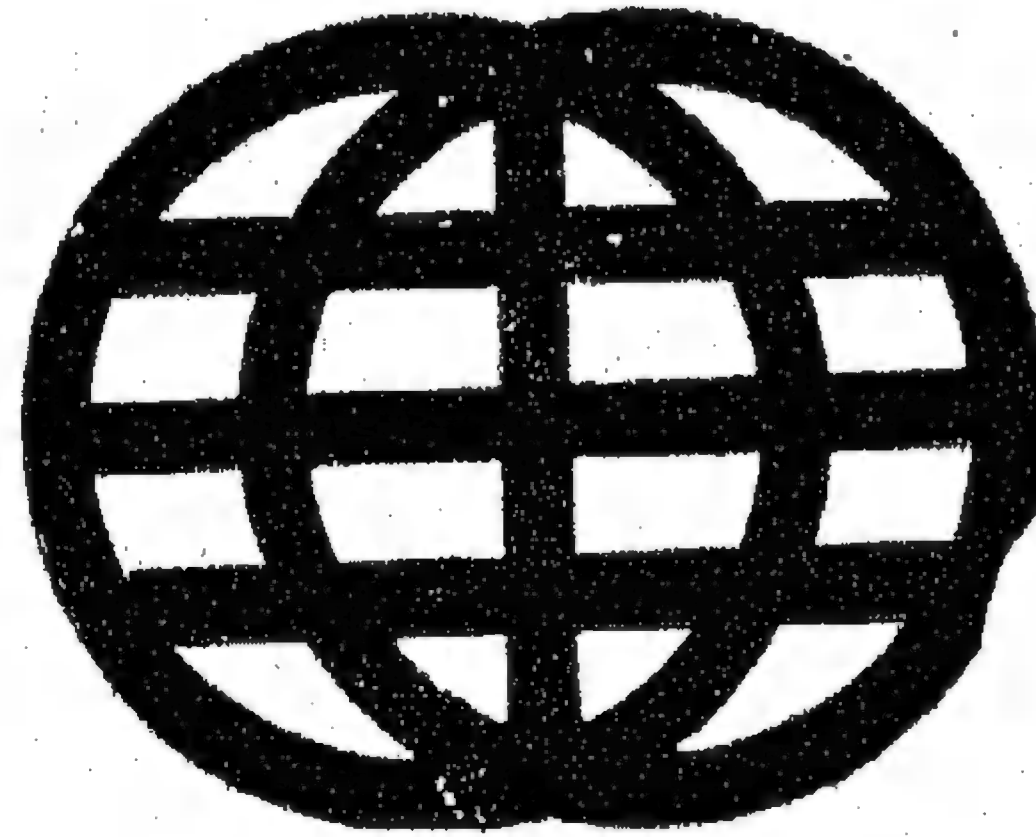
انعقدت الدورة العادية ٥٤ للجمعية العامة لمنظمة البوليس الدولي « الانتربول » في اكرا عاصمة غانا في الفترة من ١٤ الى ٢٠ اكتوبر ١٩٧٦ .

الصليب الاحمر :

كان للجنة الدولية للصليب الاحمر دور نشط في رعاية ضحايا الحرب اللبنانية ، من ذلك الاشتراك في عملية اجلاء سكان تل الزعتر في شهر اغسطس ، رغم كل المصاعب التي واجهتها هذه العملية . اعلنت لجنة الصليب الاحمر ، انها قدمت معونة لصالح ضحايا الحرب

في انجولا خلال العام المنتهي في نهاية يونيو ١٩٧٦ تبلغ قيمتها ٧٠ مليون مجموعة الانديز

قام ممثلو الصليب الاحمر ، بزيارة عدد كبير من السجون في الفلبين واكوادور . هذا ولم يتمكن مندوبو الصليب الاحمر من زيارة سجن بيكوتان في الفلبين بسبب رفض الحكومة السماح لهم بمقابلة المسجونين بدون شهود .



النشاط

الدبلوماسية

الاجتماعات الدولية المأدبة

- ينعقد في مدينة مارديل بلاتا في الأرجنتين من ٧ الى ١٨ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمياه ، وينعقد للمرة الاولى تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، لبحث ودراسة كافة المسائل المتعلقة بتوفير المياه والحفاظ عليها ، باعتبارها عنصرا حيويا لازما لحياة الانسان .

- يجتمع في مدينة سالزبورج في النمسا من ٢ الى ١٢ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولي للقوى النووية والوقود النووي ، ضمن مجموعة الأعمال من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

- في جنيف ، تعقد لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات دورتها من ١ الى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ .

- ينعقد في واشنطن من ١ الى ٩ مارس ١٩٧٧ مؤتمر دولي لمناقشة مخاطر التلوث الجوي على الطبقات العليا المحيطة بالأرض التي نحوى مادة الاوزون . والمعروف أن مادة الاوزون ، تحمي كوكبنا من العديد من الاشعاعات الضارة القادمة من الفضاء الخارجي . وينعقد المؤتمر في ضيافة الحكومة الأمريكية ، وتشترك فيه هيئات حكومية وغير حكومية .

الاعياد الرسمية القارة

اول يناير ١٩٧٧ : عيد استقلال السودان .

- اول يناير : العيد القومي لهائيتي .

- اول يناير : يوم التحرير لكوبا .

- ٤ يناير : يوم استقلال بورما .

- ٢٦ يناير : يوم أستراليا .

- ٢٦ يناير : عيد الجمهورية الهندية .

- ١٨ فبراير : عيد استقلال جامبيا .

- ٢٥ فبراير : العيد الوطني للكويت .

- ٣ مارس : العيد الوطني للمغرب .

- ٦ مارس : العيد الوطني لغانا .

- ١٢ مارس : عيد استقلال جزر موريس .

- ٢٢ مارس : يوم جامعة الدول العربية .

- ٢٣ مارس : يوم باكستان .

- ٢٥ مارس : عيد استقلال اليونان .

- ٢٦ مارس : عيد استقلال بنغلاديش .

السلك الدبلوماسي في مصر

في ٣ أكتوبر ١٩٧٦ ، تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد عشرة سفراء الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :

- السيد ماريو الفونسو بيبى ، سفيرا للأرجنتين .

- السيد حسن يحيى السحولى ، سفير الجمهورية العربية اليمنية .

- السيد الفونسو هيريرا سالسيو ، سفيرا للمكسيك .

- السيد يانوس اوجست وورم بالودان ، سفيرا للدانمارك .

- السيد عبد الرحمن عبد الله أبا الخيل ، سفيرا للمملكة العربية السعودية .

- السيد عبد الحق عثمان ، سفيرا لموريشيوس .

- السيد إدوارد أبو شيبية آشو ، سفيرا لكولومبيا .

- السيد الدكتور روبرتو نونو دى أوليفرا ، سفيرا للبرتغال .

- السيد عبد القادر زيلانى محمود ، سفيرا لنيجيريا .

- السيد ايريك هنرى هالستيد ، سفيرا للنرويج .

أهم الأحداث الدولية

اختيار « سيروس فانس » وزيرا لخارجيته . وسيخلف فانس الدكتور هنرى كيسنجر رئيسا للدبلوماسية الأمريكية . وقد رحب كيسنجر بهذا الاختيار ، ووصفه بأنه موفق للغاية . ويعتبر فانس دبلوماسيا محنكا ، ويتمتع بسمعة دولية طيبة للغاية ، ولكن من المعروف عنه أيضا ، أنه يعتبر منفذا للسياسة بشكل جيد ، أكثر منه خالقا وواضعا للسياسة . ويبدو أن الرئيس كارتر ، يريد أن يحتفظ لنفسه باتخاذ القرارات فى مجال السياسة الخارجية .

تشاد حدودها مع ليبيا رهد اتخذت حكومة تشاد هذا الاجراء ، بسبب موقف الحكومة الليبية المؤيد لاعضاء جبهة فرولينات المتمردة على حكومة الجنرال معلوم رئيس تشاد .

- بدأت فى باريس يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ اتصالات دبلوماسية رسمية ، بين ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام ، فى محاولة لاعادة المحادثات السياسية بين البلدين ، سعيا الى اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية طبيعية بينهما .

- أعلن الرئيس الأمريكى المنتخب جيمى كارتر فى يوم ٣ ديسمبر ١٩٧٦

- فى يوم ١٧ يوليو ١٩٧٦ ، سرى الجريدة الرسمية الاندونيسية ، القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ ، تحت عنوان ضم شرق تيمور الى الدولة الموحدة لجمهورية اندونيسيا وتكوين محافظة تيمور الشرقية وبمقتضى هذا القانون ، ضمت اندونيسيا هذا الاقليم الى أراضيها بصفة رسمية ، وجعلته محافظة من محافظات ، وقد بعثت اندونيسيا الى السكرتارية العامة للأمم المتحدة ، بصورة من هذا القانون ، الذى تم توزيعه على جميع الدول الاعضاء فى ٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

- فى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٦ أغلقت

المستتركون في الندوة
وفقا للترتيب الهجائي :

د. اليكس فاسيليف
د. بطرس بطرس غالي
بيتر مانسفيلد
توماس ليبمان
د. تيم سوليفان
جميل مطر
دانييل بريولييه
رافائيل موسييف
د. سعد الدين ابراهيم
د. على الدين هلال
د. مالكولم كير
محمد سعيد احمد



الرئيس الأمريكي الجديد وأزمة الشرق الأوسط

في ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، بالتعاون مع مجلة السياسة الدولية ، ندوة حول « كارتر وأزمة الشرق الأوسط » وقد حضرها لفيف من المتخصصين الاجانب والعرب في الشؤون السياسية الدولية ، وهم وفقا للترتيب الهجائي د. اليكس فاسيليف مراسل صحيفة البرافدا السوفيتية في القاهرة ، د. بطرس بطرس غالي رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ورئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وبيتر مانسفيلد الصحفي الشهير بجريدة الجارديان البريطانية ، وتوماس ليبمان مراسل جريدة الواشنطن بوست في المنطقة العربية ، و د. تيم سوليفان رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، وجميل مطر مدير ادارة التخطيط والمتابعة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ودانييل بريولييه مراسل وكالة الانباء الفرنسية في القاهرة ، ورافائيل موسييف مراسل صحيفة افرستيا السوفيتية في القاهرة ، و د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، و د. على الدين هلال مدرس بكلية الاقتصاد ورئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات ، و د. مالكولم كير استاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا ومحمد سعيد احمد المحرر بالاهرام .

والشخصيات ، ولقد سمعنا ان روزينسكي ربما يعين مساعدا لشئون الامن القومي ، وانه سيلعب دورا هاما في رسم السياسة الخارجية . واستطيع ان افهم أيضا سر الاتهامات العربية له بالتشنج ، من واقع تصريحاته عن المقاطعة العربية ، وتهديده بالحرب الاقتصادية ضد العرب ، اذا أعادوا

كارتر سياسي فعال . وانه سيعتمد على تنظيمات وشخصيات جديدة وقد نشر انه سيجري تغييرا شبيه كامل في التمثيل الدبلوماسي الامريكي او على الاقل في مكتبه . وسواء كان الموضوع عن الشرق الاوسط ، او عن غيره فلن يكون هناك تغيير جذري في السياسة الخارجية ، وربما حدث ذلك في الاساليب

د. بطرس غالي : ان الهدف من هذه الندوة ، هو اجراء حوار حول النتائج المترتبة على انتخاب جيمي كارتر بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية ، وبالتحديد تجاه منطقتنا . ومن واقع ملاحظتي لانتخابات الرئاسة الامريكية ، حين كنت في واشنطن مؤخرا ، استطيع القول بان الجميع متفقون على أن

أمريين : أما لان الرئيس لا يريد ان يفعل شيئاً ، وأما لأنه يجعل الموضوع محل القرار . ولنفترض جدلاً ، ان شخصاً ما يستطيع اقناع كارتر بضرورة اجراء تحرك بغير انتظار ، ربما يكون برزبنسكى أو طرفاً آخر خاصة اذا أخذ في اعتباره - أى الرئيس - ان الانتظار الطويل ، يمكن ان يوقعه في مشاكل مثل الانتخابات الاسرائيلية وانتخابات الكونجرس القادمة . انى أريد ان أسأل الدكتور ابراهيم سؤالاً ، اذا رمزت على تقرير بروكنجز كمؤشر لما سيفعله جيمى كارتر ؟

د . سعد الدين ابراهيم : هناك ثلاثة اسباب لذلك : الاول ، ان تصريحاته عن الشرق الاوسط ، كانت قريبة خاصة فى المرحلة الاولى من الحملة الانتخابية ، من الفتوحات التى وردت فى التقرير . والثانى علاقة برزبنسكى بالتقرير ، اذ كان احد محرريه ، والثالث ، ان هذا التقرير ، له وزن كبير فى جلسات الاستماع بمجلس الشيوخ ، ولا نستطيع اغفال هذه الوسيلة التى اعتقد أنها عامل فى تشكيل السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط . وقد تبنت افكارا عن الشرق الاوسط ، قريبة الصلة بما جاء فى تقرير بروكنجز .

مالكولم كير : تقرير بروكنجز مثله مثل القرار رقم ٢٤٢ الجميع يؤيدونه ، ولكن لا أحد يعرف ما يعنيه .

د . على الدين هلال : أعتقد ان هناك اتفاقاً ، على أن السياسة الخارجية الامريكية ، يشترك فى صنعها عدد من المؤسسات ، أهمها الكونجرس على سبيل المثال . ومن ثم ليس من الدقة ، التركيز على دور الافراد فى رسم السياسة . وأود التعليق على ما ذكره الدكتور كير ، ان أى رئيس يمكن أن يتذرع بعنصر الوقت للتأخير ، ومن ثم فان الامر مرتين بدورنا كعرب ، علينا التفكير فيما يمكن اللجوء اليه لاقتناع الرئيس ومعاونيه ، بان التأخير لن يكون فى صالح الولايات المتحدة ، وان هناك ما يمكن كسبه بالتنازل السريع لقضية الشرق الاوسط . وأمام الدبلوماسية العربية ، خطوات كثيرة يمكن أن

لجنة بروكنجز عن الشرق الاوسط . أما فى المرحلة الثالثة ، فقد خان على نقيض ما كان عليه فى المرحلة الثانية ، فقد بدا أكثر موالاة لاسرائيل ، وهدفت تصريحاته الأخيرة الى ارضاء المؤسسات الصهيونية فى الولايات المتحدة . ومن ثم لا يجب التهويل من شأن هذه التصريحات . كما لا يجب اغفالها ، خاصة وانها يمكن أن تستغل فى الضغط عليه فيما بعد .

واعتقد ايضا أن رد الفعل الغربى لكارتر مبالغ فيه الى حد ما ، فقد كانت لفورد تصريحات مثل تصريحات كارتر حول المقاطعة العربية والحظر البترولى ، بل أن فورد اختتم عهده بالموافقة على اتفاقية سلاح لاسرائيل من أنواع لا تستخدم على نطاق واسع فى الجيش الامريكى ذاته . وعلى أية حال فأننى أرى أنه ايا كان شخص الرئيس الامريكى . فان أفعاله ستحدد وفقاً لما يفعله العرب ، ومن هنا تأتى أهمية التضامن العربى ، وتكوين جبهة عربية موحدة ، والاعداد المنظم للفترة المقبلة .

د . بطرس غالى : هل أستطيع ان أسألك سؤالاً : ان التخوف العربى ، يرجع الى اعتبارات عملية تتعلق بعنصر الوقت وامكانية تأجيل القضية ، ريثما يتسنى لكارتر فهمها - كما أنه فى نهاية ١٩٧٧ ستجرى الانتخابات الاسرائيلية ، وهذا سبب آخر للتأجيل ، الا ترى ان تلك اسباب حقيقية للتخوف العربى ؟

د . سعد الدين ابراهيم : بالتأكيد ، وانا لم أفكر كل العوامل المضافة للتخوف العربى ، ومن المعروف ان كل رئيس جديد ، يحتاج الى ستة أو سبعة أشهر على الأقل ، حتى يتأكد من الماهة الحقيقى بالمشكلة فى الشرق الاوسط ، خاصة ما يتعلق منها بحساسيات تمس الموقف الامريكى ذاته ، ولا شك ان عامل الوقت يتيح لاسرائيليين ذريعة المعاطلة والانتظار بعض الوقت لكسب سعة أخرى .

مالكولم كير : لى تعليق سريع على ما ذكره الدكتور سعد الدين ابراهيم . لست متأكداً من ضرورة التسليم ، بأن أى رئيس يحتاج الى مدة تبلغ عدة أشهر لدراسة الموضوع ، وفى الحقيقة ، يحدث التأجيل لواحد من

الى استخدام الحظر البترولى وعلى أية حال لا أزعج ان لدينا معلومات كافية وبقية عن جيمى كارتر ، ومن ثم ستدور مناقشتنا على أساس الانطباعات الشخصية ، على الاخص فيما يتعلق برؤيته للشرق الاوسط .

بيتر مانسفيلد : من المؤكد ان معلوماتنا قليلة ، فيما يتعلق بسياسة كارتر ، ولكنى أرى ان تصريحاته فى الحملة الانتخابية ، ليس من الضروري ان تؤثر فى سياساته بعد أن يتولى الرئاسة ، خاصة وأنه كان متفهماً للقضية الفلسطينية فى المراحل الاولى للانتخابات ، وان كان قد حدث تغير فى موقفه فى الامميين الأخيرة حيث وضحت أرائه المؤيدة لاسرائيل . واعتقد ان اسرائيل والقوى الصهيونية المؤيدة لها سوف تواصل الضغط على كارتر خشية أن تتطور أرائه فى اتجاه لا يرضون عنه . وستعمل اسرائيل على توثيق علاقتها بنائب الرئيس السناتور مونديل ، حتى لا يتخرب الخطا القديم ، عندما تجاهلت فورد ، وقت أن كان نائباً للرئيس .

د . سعد الدين ابراهيم : يمكن تبرير التخوف العربى من انتخاب كارتر ، من زاوية ان الحزب الديمقراطى ، أكثر موالاة لجماعات الضغط الصهيونية فى أمريكا ، وفى كل مرة يقع فيها عدوان اسرائيلى ، تكون الحكومة الامريكية تحت ادارة ديمقراطية ، وفى كل انسحاب اسرائيلى من الاراضى العربية تكون تحت ادارة جمهورية . الا أنه من الضروري التسليم ، بأن السياسة الامريكية لا تتشكل بشخص أو بجهة واحد ، ذلك ان اطرافاً عديدة تشارك فى هذا التشكيل .

وانطلاقاً من التسليم بهذه الملاحظة ، يمكن القول بأن الحملة الانتخابية مرت بثلاث مراحل الاولى ، بدا فيها كارتر معتدلاً ومتفهماً للقضية الفلسطينية ، وقد اشار الى أهمية الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، وإلى احتمال قيام دولة فى الضفة الغربية ، متحدة فيدرالياً مع الاردن . وفى المرحلة الثانية التى بدأت بعد الانتخابات الاولى ، فتر تأييده للفلسطينيين . وان كان لم يهاجمهم . وقد تبنى ما عرف بتقرير

تسير فيها ، منها ضرورة الاتصال
الفعال والوثيق بعمالي كارتير ،
والاحتفاظ بقنوات اتصال مع الاتحاد
السوفيتي ، وبمنظمة تحرير
فلسطينية قوية ، والتخلص من الآثار
السلبية للآزمة اللبنانية ، هذا كله
يحدث في ظل تضامن عربي مؤثر .

د . بطرس غالي : هل الاتصال
بموسكو ، يعود إلى تولي كارتير
للرئاسة ، وبمعنى آخر ، لو كان
الرئيس فورد هو الذي نجح في
الانتخابات ، هل كنت تطلب نفس
الشيء ؟

د . علي الدين هلال : نعم ،
ولكن الحاجة إلى ذلك الآن أكثر
الحاجة . أننا نواجه رئيساً جديداً ،
والشكوك حوله متزايدة ولا نعرف
بالضبط أين يقف من مشاكلنا . ومن
هنا فالحاجة للاتصال بموسكو تكون
ملحة .

قوماس ليمان : أرى أن على
الدول الغربية ، أن تتفهم الظروف
التي يعمل فيها أي رئيس جمهوري
جديد ، فهو ليس مستقلاً عن الظروف
السياسية والتاريخية التي سبقت
مجيئه للسلطة . هذا الأمر ينطبق
على باري جولد ووتر أو ماكجفرن .
وعلى هذا أتساءل ماذا يمكن أن يفعله
العرب للتأثير في السياسة
الأمريكية ؟ أعتقد أن واحداً مما يمكن
أن يفعله ، هو فهم جذور هذه
السياسة . ولعل ذلك يجيب في جانب
منه ، عن بعض الأسئلة التي وجهت
إلي ، وأنا أزور بعض البلاد
العربية ، وكان أهمها ، أتساءل عن
سبب انحياز قوة كبرى مثل الولايات
المتحدة ، إلى دولة تعد بالتعبير
الجيبولتيكي مصادرة الوزن ،
بالنسبة لمنطقة تحوي مائة مليون
عربي .

وأعتقد أن هناك مسائل أخرى يجب
أن تشغل الاهتمام العربي ، بعضها
تو أهمية حاسمة على الأقل في المدى
القصير ، مثل وجود التفاء الثقافي
أمريكي مع أولئك الذين يحكمون في
إسرائيل ، وأعني بهم اليهود ذوي
الأصل الأوروبي ، وبالتحديد هم
أوروبيون قبل أن يكونوا يهوداً .
وهؤلاء يشاركون الأميركيين ،
الميراث الثقافي واللغوي والسياسي ،
وأما العرب فلا . وبالإضافة إلى
ذلك ، فإن التأييد الشعبي الأمريكي ،

قد اتجه تقليدياً إلى رعاية « الطرف
الأصغر » الذي يبدى وكأنه يستحق
التعاطف معه . حقيقة فإن
الإسرائيليين ، هم الذين اعتدوا على
العرب أكثر من مرة ، ولكن المسألة
ليست مفهومة على هذا النحو عامة
من جانب الرأي العام الأمريكي . بل
إن نقص معلومات الشعب الأمريكي ،
عما يجري في المنطقة على وجهه
الحقيقة واضح مما كتبه مجلة
نيوزويك ذات مرة عن غزو مصر
لإسرائيل عام ١٩٧٣ . وأنا لا أعتقد
شخصياً بصحة هذا ، ولكنني أعتقد
أن معظم الناس اعتقدوا أن إسرائيل
الصغيرة تقاتل بشجاعة . وإذا عدنا
إلى منتصف الستينات نجد اتجاهها
أمريكي للنظر إلى أجزاء من العالم
العربي ، وخاصة مصر والعراق ،
كمخالب للاتحاد السوفيتي ، وأدوات
تدور في فلكه ، وإلى اعتبار أن
الشيوعية السوفيتية قد بسطت
نفوذها على هذه المنطقة من العالم ،
التي تعتبرها ذات أهمية
استراتيجية ، في حين اعتبرت
إسرائيل معقل الديمقراطية الذي يمثل
المصالح الغربية في مواجهة الخطر
السوفيتي .

إن مثل هذه المقولات ، لا يمكن
محوها بسهولة . وأعتقد أنه سيتعين
على جيمي كارتير ، أن يتعامل معها
عندما يمسك بمقاليد السلطة . وهنا
أود أن أشير ، إلى شيء لاحظته في
جولة لي لدولة الإمارات العربية
وهو أن المثقفين أمضوا يوماً
في حلقة نقاش واسعة
للاحتفال بذكرى وعد بلفور . ولقد
وجدت أن هذا بمثابة تدريب علمي
مثير للاهتمام ، ولكنني أعتقد أنه كان
غير ذي مغزى ، على ضوء الظروف
الحالية في العالم العربي .

د . بطرس غالي : شكراً للسيد
ليمان ، وأود أن أشير إلى أن
المركز سوف يشر كتاباً حول
الانتخابات الأمريكية ، وكيف تدار ،
وهذا هو أسهامنا في فهم ما يحدث .
جميل مطر : لاحظت أننا كنا

نتحدث عن الوقت الذي يحتاجه
كارتير ، لكي يتعامل مع الآزمة ، ولكن
الحديث عن الوقت ، عكس تخوفاً
وقلقاً عربياً . وأريد أن أتساءل لماذا
العجلة ، ألا نستطيع الانظار حتى
نتخلص من الورطة التي صنعها
كيسنجر في السنوات الثلاث
الآخيرة ؟ لماذا يتعين وضع كارتير في

وضع حرج ، خاصة والخيار أمامه
وأمامنا الآن هو نتائج تحركات
كيسنجر . . . ألا ننتظر حتى تتغير
أوراق اللعبة ، ويكون الوطن العربي
في وضع أفضل ؟

محمد سيد احمد : أعتقد أن
الموضوع الرئيسي في النقاش ، هو
مشكلة كارتير والشرق الأوسط . إن
كارتير شخص مجهول المواقف تجاه
قضايا كثيرة ، ولكن الجزء المجهول
في سياسة كارتير إزاء الشرق
الأوسط ، يتسم بأبعاد ضخمة ، لأن
هناك نوعاً من عدم التزامن بين الموقف
القائم في المنطقة الآن موضوعياً ،
وبين ما يعلنه كارتير حول مسائل
أخرى .

وأود أن أطرح بعض النقاط ، أولاً
نحن لا نعرف ما الذي ينتوي كارتير
القيام به ، لأنه لم يارم نفسه بأي شيء
محدد . ولعله يكون أكثر تملكا
للسلطة ، ولديه الفرصة لأن يفعل
ذلك ، ولأن يملك موقفاً أكثر حرية
إزاء المشكلات ، عن الرؤساء
السابقين ، الذين كانوا أكثر ارتباطاً
بمؤسسات أو بجماعات ضغط ، أو
بوعود بعينها ، وهكذا فمجال المجهول
في كارتير كبير .

وثانياً ، أننا في الوطن العربي
اليوم ، وربما أكثر من أي وقت
مضي ، نتوقع تحركات من جانب
أمريكا ، أي هناك اتفاق عربي عام ،
يدور حول أن أمريكا يجب أن تفعل
شيئاً . وكانت سياسة مصر واضحة
جداً ، في أن أمريكا يجب أن تلعب
دوراً محورياً في التسوية ، ولم يكن
الأمر بنفس الوضوح بالنسبة
لسوريا . وعندما وقعت الآزمة
اللبنانية - وكانت في أحد جوانبها رد
فعل لعملية التسوية - ظهر شيء
جديد ، هو انتشار الفوضى في
لبنان ، إلى جانب بروز دور
الفلسطينيين كعامل تفجير للبلدية
العربية ، وربما توافق هذا مع منطق
كانت مصر فقط هي التي تتبناه ، وبدأت
أطراف متعددة تخشى من انتشار
حالة الاضطراب بعدما حدثت
في لبنان ، تحسباً من انتقاله
إلى أجزاء أخرى في العالم العربي .
وأكثر من ذي قبل ، وجدت حاجة
للسيطرة على الموقف ، وهذا ما ترجم
في قرارات الرياض والقاهرة ،
وللاستفادة من حقيقة أن منظمة

الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ . وهناك ثانياً ، ثلاثة ملايين من الشعب الفلسطيني ، لا بد من الوفاء بحقوقهم المشروعة بما في ذلك حقهم في إقامة دولتهم الخاصة . ومن زاوية ثالثة فإن إحدى الحجج التي تستخدم في تسليح إسرائيل ودعم أمريكا لها هي أمن إسرائيل . ولذا فمن الضروري وجود نظام دولي لضمان حدود وأمن دول المنطقة . وكما هو معروف اليوم ، أنه لا بد من إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط .

والآن بشأن التفاصيل الخاصة بالسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ، أريد أن أوضح شيئاً بالنسبة لما ذكره الدكتور على الدين هلال ، بأنه من الضروري الآن وجود قنوات اتصال مع موسكو . أنني لا أوافق على هذا الأسلوب لمواجهة المشكلة ، لأنه يعني وجود لعبة سياسية في المنطقة ، والأمور ليس كذلك ، بل هو في حقيقته خطر الحرب ، وحقوق ومصالح كل شعوب المنطقة ، ومن ناحية أخرى ، فإن خط السياسة السوفيتية في المنطقة ، لا يحدد بواسطة شخص ، بل تحدده مؤتمرات الحزب

أما بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة ، فأني أتفق مع ما قيل ، بأن تأثير كارتر الشخصي ، لن يكون هو العامل الوحيد . فلا شك أن للحقائق الموضوعية الأخرى دورها . وفيما يتعلق بمصالح العرب ، هناك نقطة لم تذكر حتى الآن ، هي دور البترول . ففي خلال العامين الماضيين ، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستورد للبترول في العالم ، وتعتمد على بترول الشرق الأوسط ، وخاصة بترول الخليج ، وإن كان ليس بنفس الدرجة . بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية . ومن ثم فعدد هزيمتها في فيتنام ، لم يعد هناك في العالم الثالث . مكان أكثر أهمية للولايات المتحدة من الشرق الأوسط . وقد حدث نوع من فقدان التوازن بالنسبة للسياسة الأمريكية يحد من أنه بينما كانت المصالح السياسية في صف إسرائيل ، فإن المصالح الاقتصادية خاصة بعد ١٩٧٣ أصبحت مركزة في منطقة الخليج . والعلاج هذا - الخلل ،

وأزمة الشرق الأوسط ، فإن الوقت يصبح مبكراً للغاية ، لتحديد الدور الذي سيلعبه في حلها ، أو بخصوص أي أزمة أخرى في العالم . ويمكن تبرير ذلك ببعض الأسباب ، منها أن كارتر لم يدل بأية تصريحات يمكن أن تشكل في مجموعها خطأ سياسياً محسباً . واتفق مع القسول بعدم المبالغة في وزن الاعتبارات الشخصية بالنسبة لحسن المشكلات الدولية ، ولا أريد أن أقلل من مغزى انتخاب كارتر ، وإنما أرى وجود العديد من العوامل ، التي سيكون لها تأثيرها على التطور المقبل لأزمة الشرق الأوسط .

وإذا عدنا ثانية إلى أزمة الشرق الأوسط ، فأني أعتبر أنها أزمة تحتاج إلى تسوية شاملة ، ولا أدري ما إذا كان بمقدورنا عمل هذا الآن . والاطار المعترف به هو مؤتمر جنيف . والذي ستشارك فيه جميع البلدان والاطراف المعنية بالأزمة . وفي هذه الحالة ، سنتوصل إلى حل ضروري بغض النظر عن يوجت في البيت الأبيض

• الأيحيى فاسيلييف : لقد تطورت مناقشتنا على نحو كان فيه كل واحد مما يحاول أن يصنع نفسه موضع كارتر . وأعتقد أن هذا هدف صعب . ولذا أود أن استمر في متابعة ما قاله زميلي موسييف عن الحقائق والعوامل الموضوعية في الموقف ، وليس حول رغبات ونوايا زعيم سياسي بعينه ، حتى لو كان رئيس أقوى دولة رأسمالية في العالم . هناك احتلال إسرائيلي لأراضي عربية ، وسياسة إسرائيلية في المناطق المحتلة تهدف إلى طرد السكان الفلسطينيين منها ، لبناء مستعمرات جديدة على الأراضي الفلسطينية ، أي الضفة الغربية وقطاع غزة . هذه الحقائق الموضوعية ، يتعين على أي رئيس للولايات المتحدة ، أن يتعامل معها . وكذلك العرب . وإذا أمكن إنجاز تقدم في ظل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فإن هذا سوف يوفر الأمن الضروري لكل البلدان والاطراف المعنية ، بالإضافة إلى حقوق شعوب المنطقة . هذا الحل الشامل ، أن يفترض أولاً انسحاب القوات

التحرير الفلسطينية اليوم ، ليست في وضع يمكنها من معارضة توافق عربي عام ، على أن التسوية يجب أن تتم من خلال الولايات المتحدة . هذا عن الجانب العربي .

وإذا أخذنا الجانب الإسرائيلي . فسلاحظ عدم وجود «مزاج» أو اتجاه نحو مفاوضات سريعة ، ورغم أن الإسرائيليين لم يكونوا في موقف أفضل من هذا في الشرق الأوسط ، وذلك في ظل فتح الحدود مع لبنان ، والضفة الغربية لنهر الأردن ، والاتفاق التعاقدى مع مصر ، وانتشار الجيش السوري في كل مكان إلا الجولان .

وهكذا لدينا رئيس أمريكي مؤيد لإسرائيل للغاية ، استنفاداً إلى تصريحاته خلال الفترة السابقة على الانتخابات مباشرة . وهناك «مزاج» عربي عام ، بأن يفعل الرئيس شيئاً وبسرعة . وهناك عدم رغبة إسرائيلية في مفاوضات سريعة . والسؤال إذن هي هل هذه العناصر حقيقية وصادقة ؟ وفي حالة صدقها ، ما الذي يتعين علينا أن نفعله ؟

بيتر مانسفيلد : لقد أثبتت منذ عدة أيام ، من محادثات فلسطينية هليمة ، أنهم قد أخبروا بواسطة الحكومة السوفيتية ، وبصفة خاصة من السيد جروميكو ، بأن هناك خطة سوفيتية لإعادة عقد مؤتمر جنيف ، تركز على تشكيل ثلاث لجان مستقلة داخله . أولاًها مصرية إسرائيلية ، وثانيها سورية إسرائيلية ، وثالثها فلسطينية إسرائيلية . والأمور المثيرة للاهتمام ، هو أن جروميكو جعلهم يعتقدون ، أن حكومة الولايات المتحدة توافق على هذا الاقتراح . وفي حالة كون هذا صحيحاً ، فإن هذه الحكومة الأمريكية هي حكومة الرئيس فورد . وما أريد معرفته هو ، هل هناك دليل على صحة هذه المسألة ، وإلى أي مدى يظل الأمر صحيحاً في ظل حكم الرئيس كارتر ؟

رافائيل موسييف : فيما يتعلق بسؤال كهذا ، ليس لدى لاسيف معلومات بخصوص الإجابة عنه ، ولكنني أقول أن هناك خطوات عملية محددة ، تتخذ نحو الخروج من المازق في الشرق الأوسط . وأود أن أضيف ، أننا عندما نتحدث عن كارتر

فأنتنا نرى محاولات أمريكا للتدخل في منطقة الخليج . وحسب الأساس في هذه المحاولات ، هو إيران ، التي يجرى تسليحها لتصبح القوة العسكرية الأولى في الشرق الأوسط .

ولقد ظهر كتاب أمريكي عن فيتنام ، يتضمن خطط الحروب الأمريكية الثانية ، جاء فيه أنه لم يعد من الضروري أن يتدخل جنود أمريكيون في الشرق الأوسط ، فهناك تدخل بالفعل من جانب ٢٠ ألفا من الأمريكيين سواء بزيهم العسكري أو بدونه كمستشارين في إيران وهناك آلاف من الخبراء على الجانب الآخر من الخليج . وهكذا فأنتنا نرى أن في هذه المنطقة المتفجرة للغاية مركزا آخر لتوتر والتفجر ، في الخليج العربي . وفي الوقت الحالي ، يلاحظ أن معدل التسليح في الشرق الأوسط ، يوازي سبعة أمثاله في خارج المنطقة ، ولعل هذا يزيد من عناصر توتر الموقف . لذلك كله نؤيد تسوية شاملة في المنطقة .

د . تيم سوليفان : اننى أختلف مع بعض الافتراضات الأساسية التي طرحت في الندوة . هناك نوع من الاتفاق ، على أن كارتر جاهول ، ولكنى لا أوافق على ذلك الرأي . أنه على العكس ، كان واضحا في كثير من القضايا الأساسية . فقد صرح بأنه يفضل أن يكون لديه وزير خارجية قوى ، وأنه يرغب في العمل مع شخصيات قوية ، كما أبدى اهتمامه بتطوير العلاقات مع دول أوروبا الغربية ، التي يعتقد أنها تضررت خلال حكم كل من نيكسون ، وفورد ، وأنه مهتم أيضا بتدعيم التعاون مع اليابان ومع كندا والمكسيك . وهو يعارض نظام حكم البيض في جنوب أفريقيا ، خاصة إذا أخذ في الاعتبار ، حصوله على ٨٤ في المائة من أصوات الزنوج . واعتقد أنه سيستجيب لاهتمام السود في الولايات المتحدة ، بإزالة نظام البيض في جنوب أفريقيا ، خاصة في روديسيا .

أما بالنسبة للشرق الأوسط ، فأعتقد أنه أيضا على اتصال بالقضية ، من خلال عدد كبير من المستشارين ، على الرغم من عدم التكهن بوزير الخارجية الجديد . وقد

قرر جميع هؤلاء المستشارين ، أنه ينبغي التخلي عن دبلوماسية الخطوة خطوة ، وأنهم يؤيدون قيام الولايات المتحدة بتقديم مبادرة أمريكية كبيرة وسريعة ، لتحقيق التسوية الشاملة ، من خلال المفاوضات لمشكلة الشرق الأوسط .

ان كارتر ليس مدينا في نجاحه لأصوات اليهود ، فقد حصل على ٥٥ في المائة منها ، وهذا يعد قليلا بالنسبة لما حصل عليه كيندي أو جونسون . ومع ذلك ، فقد حقق أغلبية في الأصوات ، قد تكون ضئيلة ، ولكنها تفوق تلك التي فاز بها كل من كيندي ونيكسون . ويمكن القول في ضوء قدراته الذاتية التي تتسم بالطموح ، أنه يميل إلى التقدم بمبادرة ، عن أن يطلب مهلة لدراسة المشكلة . والسؤال الآن هو ماذا سيفعل العرب ؟ ، أعتقد أنهم يمكن أن يعدوا أنفسهم لعمل رد فعل لهذه المبادرة ، أو التقدم بمبادرتهم الخاصة . كما أن هناك امكانية وجود مبادرة أمريكية سوفيتية .

د . علي الدين هلال : أعتقد أن هناك سوء فهم بالنسبة لما ذكرته بشأن الاتصال بموسكو ، ومن ثم يهمني تصحيحه . اننى أعتقد أن من المصلحة القومية لبلادي ، أن تحافظ على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ، كنقطة مبدئية ، وليس كلعبة ، أو كتيكتيك . هناك موضوع آخر أثير في الندوة ، ولم يأخذ حظه من النقاش ، وهو المتعلق بالتوقيت . من الواضح أننا كعرب ، نتعجل عقد مؤتمر جنيف ، كما نرغب في عمل شيء مباشر ، إلا ينبغي الانتظار ، ريثما تتسعم قدرتنا التفاوضية . وهل نحن في حاجة فعلا إلى مؤتمر جنيف بشكل عاجل ؟

د . بطرس غالي : هل تتصور أن الوقت يعمل لصالحنا ؟

د . علي الدين هلال : إذا ما جعلناه كذلك . والمسألة ليست عدد السنوات ، وإنما إعداد القوة الذاتية لنا ، والإسراع بالتخلص من السلبات التي تشوب الوضع في المنطقة .

محمد سيد أحمد : في رأيي أن سياسة الخطوة خطوة قد حققت أهدافها وانتهت ، واتساعا عما إذا كان هناك اتفاق يمكن توقيعه بين الدول العربية ، وتتجاوب معه إسرائيل أو

يتمشى مع ما أراده كيسنجر ، ويمكن للإدارة الحالية أن توافق عليه . قد يحدث هذا ، ولكنه سيكون مكلفا بالنسبة للفلسطينيين ، وسوف تجهض القضية الفلسطينية ، لأن اللحظة الحالية هي أفضل لحظة لذلك . وعلى هذا ، فإن التخلي عن سياسة الخطوة خطوة ، يعد الشيء الطبيعي الذي يمكن عمله الآن . والمسألة هي ، ما إذا كان كارتر بالشكل الذي عرفناه به أم غيره ، سوف يرى ضرورة العمل ، أم أنه سيتعلل بالافتقار إلى المعلومات حول الشرق الأوسط .

د . سعد الدين إبراهيم : أولا بالنسبة لسياسة الخطوة خطوة ، لم يتم التخلي عنها بعد . وفي حديث لكارتر لمجلة نيوزويك في مايو حول هذه من مسائل السياسة الخارجية ، أبدى عدم اعتراضه على سياسة الخطوة خطوة . ورأى أن الخطوات التالية المطلوبة ، هي خفض اشتباك آخر على الضفة الغربية ، ثم على الجبهة اللبنانية !! - وهذا يعكس عدم دراية بموضوع فصل القوات ثم على الجولان . وقد يزداد تمسك الأمريكيين بسياسة الخطوة خطوة ، إذا ما استمر الإسرائيليون في مقاومة التسوية الشاملة التي ستتقضى انسحابا فوريا من الأراضي المحتلة .

وثانيا بالنسبة للمبادرة الأمريكية - السوفيتية ، صرح كارتر ، وفي نفس المقابلة المدورة مع مجلة نيوزويك ، بأنه يفضل مبادرة أمريكية سوفيتية مشتركة ، تبسدا بمفاوضات غير علنية بين القوتين العظميين ، يتلوها عقد مؤتمر جنيف ، كنوع من المنتدى الدولي حيث يمكن للأطراف الأخرى ، أن تتعرف على ما يكون قد توصلت إليه الدولتان العظميان . بل إن كارتر أعلن خلاله ، وفي أكثر من مناسبة ، مع حكومة فورد ونيكسون ، حول تنحية الاتحاد السوفيتي جانبا من المفاوضات الجادة ، وأعلن رغبته في مشاركة جديدة للاتحاد السوفيتي لاعتقاده بأهمية ذلك في نجاح أية مفاوضات .

وأما بشأن عامل الوقت وما إذا كان مناسبا للقيام بمبادرة جديدة ، فأعتقد أن ذلك يتوقف على ما يبدو لي ، على أنه إحدى خصائص العقلية

منظمة التحرير الفلسطينية أو المسألة الفلسطينية عموماً ، كعائق يجب التغلب عليه للوصول إلى الحل ، واخشي بعد كل ما حدث في المنطقة ، ان تفقد المسألة الفلسطينية ابعادها وثقلها الخاص في التسوية ، او يضحى بها من أجل تقديم التسوية والاستقرار في المنطقة .

مالكولم كير : ان الكثير مما سوف يحدث ، وخاصة بالنسبة للباحث مع كارتر ، يتوقف على ما يجري في المنطقة العربية وعلى التوصل إلى رأي موحد ومتفق عليه بين البلاد العربية ، كذلك لابد أن تتحرك القوات العظمى الأمريكية والاتحاد السوفيتي للمشاركة في وضع تسوية تضمن حقوق كل الأطراف والسألة ليست هي هل الوقت مناسب ام لا ، وانما توظيف كل الامكانيات ، لتحسين الوضع العربي . وإذا لم يستخدم العرب قوتهم ، فلا يمكنهم التحويل على أن يقدم كارتر أو طرف آخر على المبادرة الايجابية . يجب الا يغفل العرب ، عن ضرورة استخدام أداة الحرب كوسيلة لدفع الولايات المتحدة على التحرك بفعالية ، لتحقيق باقرار السلام في المنطقة . واتفق مع من يرون ان القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الاوسط ، وأي منطق يعترض تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني والوصول إلى تسوية دون الفلسطينيين ، لن يكون الحل الحقيقي للمشكلة .

د . بطرس غالي : اعتقد ان ثمة اتفاقاً عاماً على الاقل بين المتخصصين العرب ، على ضرورة وجود مبادرة عربية سريعة ، تعبر عن الحد المنفق عليه بين الدول العربية ، وحول عديد من المسائل ، وسواء كان رئيس الولايات المتحدة هو كارتر أو غيره ، فان العامل الرئيسي ، هو الاتجاه العربي نحو المشكلة ، وليس ترك الامور يحددها من هم في خارج المنطقة ، قلن يقدم السوفييت أو الأمريكيون المساعدة اذا لا لو ساعدنا انفسنا ؟

اشكركم ، وأود ان يكون هذا اللقاء بداية للقاءات عديدة نهم القضية العربية .

واحد التناقضات الاخرى فيما يملئ ، أنه اتخذ موقفاً مؤيداً للعرب بأكثر مما يطمون إذ لم يتوحد في إعلان اختلافه مع بيانات الحزب الديمقراطي ، حول السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط ، ومنها الاعتراف بالقدس العاصمة الموحدة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس .

محمد سيد أحمد : أود أن ألقت النظر ، إلى ضرورة التمييز بين عدة مظاهر . على المستوى العربي ، فان مايو ١٩٧٦ ليس نوفمبر ١٩٧٦ فبينهما كانت ثمة محاولات تصالح عربي ، أو على الأقل تصالح عربي ضمنى تبلور في مؤتمر القمة . ويجب أن نميز من ناحية أخرى ، بين المبادرة الأمريكية السوفيتية المشتركة ، وعقد مؤتمر جنيف ، فهما ليسا نفس الشيء . فمن المتصور عقد مؤتمر جنيف ، دون أن تسبقه مبادرة أمريكية سوفيتية ، أو حتى اتفاق في وجهات النظر بينهما . ومن ناحية ثالثة ، بين ضرورة وجود دور استراتيجي للاتحاد السوفيتي ، وإدراك بقية الأطراف المعنية لهذا الدور . وأما بالنسبة لإسرائيل ، فان القيادات الحاكمة فيها ، لم تدرك بعد ، التغير الواقع في المزاج العربي . أو قد يفضلون « اغفال » المزاج العربي الجديد . وتلافى مزيد من الابتزاز .

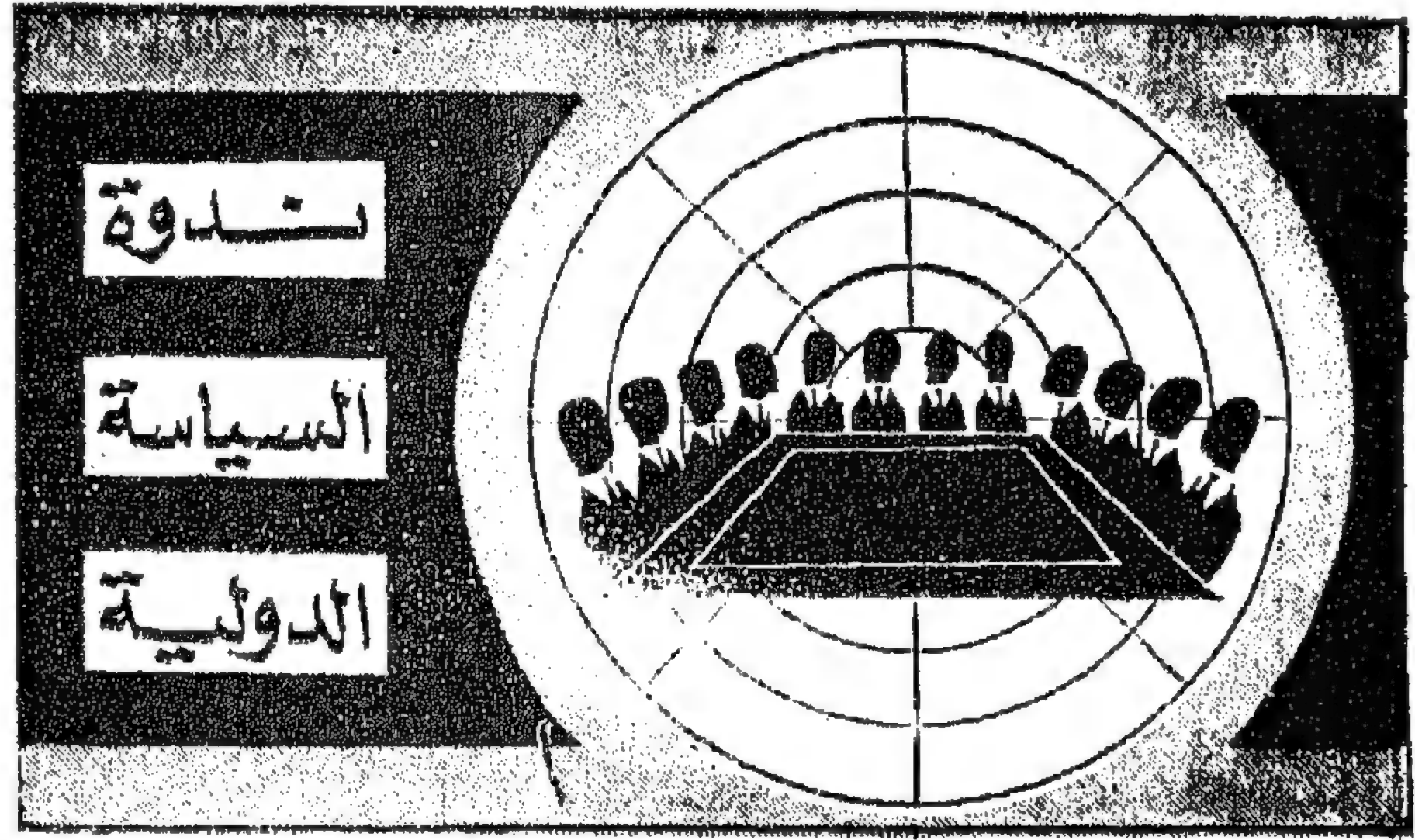
جميل مطر : رأيي انه يجب التخلص من الاثنان الجانبية لسياسة الخطوة خطوة ، واقصد بها مظاهر عزل القضايا الاساسية عن بعضها بعضاً ، مثلما حدث بعزل البترول عن الصراع العربي الاسرائيلي ، وعزل البلاد العربية ، عن بعضها بعضاً ، وتجاهل القضية الفلسطينية والحديث عنها ، وكأنها منفصلة عن مشكلة الشرق الاوسط . مثل هذه المسائل يجب الخلاص منها ، قبل الذهاب إلى مؤتمر جنيف ، كما يجب الاتفاق على عدم عودة استخدام أسلوب الخطوة خطوة داخل المؤتمر ذاته .

محمد سيد أحمد : انني أريد ان اقدم حالة محددة . لقد بدت مسألة

العربية ، وهو « القدونية » ، ورغم انني أكره استخدام هذا التوضيف ، والقضية هي لانه منذ الآن ، وحتى تولي كارتر للسلطة في يناير ، علينا التحرك ، وتحديد مواقفنا ، وتدعيم صفوفنا . ولا بد للعرب أن يجيبوا على أكثر من تساؤل ، ماذا سيفعلون مع الفلسطينيين ومع أنفسهم ، وما هو مسلكهم تجاه القوى الكبرى . وانني أتصور أنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لم يكن ثمة قوتان عظيمتان في المنطقة ، وانما قوة واحدة ، هي الولايات المتحدة . وأما الاتحاد السوفيتي ، فقد تم تجميد دوره ليس فقط بسبب تأثير التحركات الأمريكية ، ولكن بسبب الاستعداد العربي لمثل تلك التحركات . وإذا لم يسهم الاتحاد السوفيتي بدور بارز مرة أخرى ، فأننا نعتقد أن العرب لن تكون لديهم قوة مساومة كبيرة . وأنا اتفق مع قول الدكتور على الدين هلال ، بأن تدعيم قنوات الاتصال بالاتحاد السوفيتي ، ضرورة استراتيجية ، وليست تكتيكية . وثمة أخطاء كثيرة في السلوك العربي تجاه السوفييت ، كما كان للسلوك السوفيتي مثالبه العديدة أيضاً . وقد حان الوقت لان يصحح الجانبان الأخطاء .

د . بطرس غالي : أوافقك على أنه من الأهمية بمكان للعرب ، أن تكون لهم علاقاتهم الطيبة مع الاتحاد السوفيتي ، مثلما هي مع الولايات المتحدة . وأريد أن أسألك سؤالاً ، ما رأيك في تصريح كارتر حول مقابضات سرية مع الاتحاد السوفيتي ، ألا تعتقد أن هذا يعد تناقضاً مع هجومه على الدبلوماسية السرية لكيسنجر ، وتأكيداته على أن دبلوماسيته ستكون علنية ، وفي تعاون وثيق مع الكونجرس ؟

د . سعد الدين إبراهيم : أعتقد أن ذلك ليس التناقض الوحيد فيما يعلنه كارتر من تصريحات ، فقد راجع نفسه عدة مرات في عدة قضايا ، وتناول قضايا معينة بطرائق مختلفة . في الحقيقة لم يستخدم كلمة « سرى » بل كلمة « غير علني » ، أي اجراء مقابضات غير علنية مع الاتحاد السوفيتي ، مثل عقد مؤتمر جنيف .



الدول النامية وقانون البحار

ان التقدم التكنولوجي الهائل، الذي حققه العالم منذ بداية الستينات، قد حرك اهتمام العديد من الدول بالبحار. فحسب وقت قريب، كان استخدام البحار والمحيطات، مقصورا على الملاحة والنقل واجتلاب الغذاء. ولكن منذ أصبح استكشاف قاع البحار في متناول التكنولوجيا الحديثة، غدا من الطبيعي، ان تجد الدول في البحث عن الموارد والثروات التي يخبئها قاع المحيطات. كل هذا استوجب إعادة النظر في قانون البحار الكلاسيكي، ولهذا تولت الأمم المتحدة هذه المسؤولية فنظمت حتى الان ٣ مؤتمرات، في محاولة للتوفيق بين المصالح المختلفة. وقد عقد المؤتمر الأول في ١٩٥٨ و ١٩٦٠ بحضور ممثلين لـ ٨٦ دولة اما المؤتمر الثالث، فقد عقد دورة اجرائية له في نيويورك في ١٩٧٣ ودورتين موضوعيتين في كاركاس في ١٩٧٤ وفي جنيف في ١٩٧٥. واخيرا كانت له دورة رابعة في نيويورك في المدة من ١٥ مارس - ٧ مايو من هذا العام. وقد ضمت ممثلين عن ١٥٠ دولة.

ونظرا لاهمية صياغة قانون دولي جديد للبحار، وانطلاقا مما جرى من مناقشات حادة خلال المؤتمر الثالث لقانون البحار، فقد انتهزت مجلة السياسة الدولية، فرصة وجود «البروفسور رينيه جان دوبوي» وهو من كبار المتخصصين في القانون الدولي، لكي تعقد ندوة في أكتوبر ١٩٧٦ بمقر الاهرام - تتناول بالبحث موقف دول العالم الثالث من قانون البحار.

وقد حضر هذه الندوة:

- البروفسور رينيه جان دوبوي الاستاذ في القانون الدولي، والمتخصص في قانون البحار

الاستاذ وحيد رافت الاستاذ في القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا ومستشار الرأي بمجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل سابقا.

- الاستاذ سميح صادق مدير بالجامعة العربية

- الاستاذ نبيل احمد حلمي من قسم الدراسات العليا بكلية الحقوق - جامعة نيس - بفرنسا

- الاستاذ عبد العزيز العجيزي رئيس الادارة القانونية بشركة اموكو.

اما عن المجلة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، فقد حضر:

- الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ومستشار المركز.

- الاستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

- نبيهه الاصطفهاني سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية

- سوسن حسين باهة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

المشاركون في الندوة

وفقا للخروف الهجائية:

السيد ياسين

د. بطرس بطرس غالي

سميح صادق

سوسن حسين

د. رينيه جان دوبوي

عبد العزيز العجيزي

نبيل احمد حلمي

نبيهه الاصطفهاني

د. وحيد رافت

عام ١٩٥٨ ، ولكن منذ ذلك التاريخ ، أبرز التقدم التكنولوجي الذي استجد ، مدى عدم صلاحية بنود اتفاقيات جنيف (١٩٥٨) وعدم توافقها مع الاوضاع الجديدة . وهناك تغيير آخر طرأ على المستويين السياسي والاقتصادي : فقد تضاعف منذ ذلك التاريخ ، عدد دول العالم الثالث ، مما أدى الى تغيير شامل في أسس المشكلة . فان دور العالم الثالث التي شاركت في المؤتمر الاخير لقانون البحار ، تواصل العمل الذي شرعته داخل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة - وخاصة في دورتها غير العادية التي تناولت مناقشة التنمية - مما أدى الى تحديد الاستراتيجيات العالمية في هذا المجال ، وثانيا الى وضع المبادئ التي تراها واجبة لان يقام عليها نظام اقتصادي دولي جديد ، وثالثا الى اعتماد ميثاق اقتصادي لحقوق جميع دول العالم . وان هذه الدول ، ستواصل هذا العمل أيضا داخل مجموعة الـ ٧٧ من خلال « اليونيكفاد » الذي أجرى حوارا مع الدول الصناعية ، بهدف وضع مؤسسات ونظام وعلاقات اقتصادية جديدة ، تحل محل تلك المعمول بها حتى الان .

ولكن يجب الاعتراف من جهة أخرى ، بأن دول العالم الثالث ، ليست متحدة تماما ، وهي تفقد هذا النضال . فانه قد يكون بينها اتفاق حول بعض النقاط . ولكن هناك أيضا اختلافات حول بعضها الآخر . وفيما يخص صياغة قانون جديد ينظم استغلال واستعمال المساحات البحرية ، فان هذه الدول ، تستهدف وضع أنماط جديدة له ، لا تختص فقط بسطح هذه المساحات البحرية بهدف الملاحة ، بل تشمل أيضا كيفية استعمال قاع البحار والمحيطات ، على نحو يكفل التنمية لهذه الدول بالذات ، وهذا يعني أن الاعتبارات الاقتصادية ، هي التي تغلب على أي شيء آخر أما النقاش الاساسي ، فانما يحكمه هو المعطيات الجغرافية ، وأعني هنا انتماء كل دولة من هذه الدول الى هذه القارة أو غيرها ، أو الى المجموعة الأمريكية اللاتينية ، أو الى المجموعة الأفريقية ، أو الى المجموعة الآسيوية . فان لهذه الانتماءات أهميتها : مثلا فان الدول

أخرى ، فان اهتمامي الشديد بدول العالم الثالث هو الذي دفعني الى قبول اقتراح صديقي د . غالي فان المعهد الذي انشأته يهدف أساسا الى دراسة دول العالم الثالث ، من موقع الدارس المتفاهم . وكما تعلمون فان التفهم هو إحدى أدوات المعرفة .

من هذا المنطلق اذن ، سحاول ان أحدد موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار . وبما انني قد شاركت في نشاط هذا المؤتمر كعضو في اللجنة الفرنسية . فان ما سأبديه من آراء هنا ، هي آراء شخصية بحثة .

في نظري ان مؤتمر قانون البحار ، قد أكد منذ البداية ، المكانة الأساسية التي تحتلها دول العالم الثالث داخل ما أصبح معروفا بمجموعة الـ ٧٧ ، والواقع ان هذه هي المرة الاولى التي تشترك دول العالم الثالث في عملية وضع قانون جديد خاص بالبحار والمحيطات . كانت هذه الدول قبل ذلك ، قد سئحت لها فرصة القيام بدور هام في وضع قانون دولي جديد ، وذلك من خلال منظمة الأمم المتحدة ، وهي ما حدث في فيينا عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ عندما شرعت هذه المنظمة في تقنين قانون للمعاهدات ، ولكن الجدير بالملاحظة ، ان مؤتمر قانون المعاهدات ، كان مؤتمرا قانونيا بحتا . أما مؤتمر قانون البحار ، فيمكن أن تصفه بأنه مؤتمر اقتصادي : وان الانتقال من المجال القانوني الى المجال الاقتصادي ، هو بمثابة الانتقال من « الكيف » الى « الكم » أي من النوعية الى الكمية . واذا كان المجال القانوني يتيح تحديد الفئات الجديدة ، فان المجال الاقتصادي ينطلق من معطيات ملموسة واوضاع حقيقية . هذا هو التغير الذي حدث ، وهو يبرر في نفس الوقت ، وجود دول العالم الثالث في مؤتمر قانون البحار ، كما يضيف على هذا الوجود صبغة شبيهة ثورية .

ان ما تهدف اليه دول العالم الثالث ، هو إعادة النظر في القانون الكلاسيكي العتيق ، الذي صيغ في الماضي ، دون مشاركة هذه الدول . وكانت آخر صياغة لقانون البحار في

د . بطرس بطرس غالي : انه لمن دواعي سرور « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية » ان يكون البروفسور دوبروي « صيفنا اليوم » ليحدثنا عن « موقف دول العالم الثالث من قانون البحار » فان ضيفنا الكريم ، لا يعد خبيرا في قانون البحار فحسب ، بل انه أيضا عضو في اللجنة الدولية المكلفة بدراسة مشروع جديد لقانون البحار ان مثل بلاده ، فرنسا . هذا بالإضافة الى انه قد انشأ أخيرا في مدينة نيس « معهدا لقانون السلام والتنمية » . ولكن قبل كل شيء فان البروفسور دوبروي صديق كبير وقديم لمصر وللعالم العربي .

وانني انتهز هذه المناسبة ، أيضا ، لتوجيه الشكر لاحد اعلامنا في القانون الدولي . وهي الاستاذ وحيد رافت ، الذي تكرم بالمشاركة في هذه الندوة . وان الاستاذ وحيد رافت في غنى عن التقدير ، فهو أصبح ينتمي الى تاريخ مصر المعاصر ، ولا شك في ان وجوده بيننا اليوم لهو مبعث سرور عظيم لنا .

البروفسور ج . دوبروي ، قبل كل شيء ، اود أن أعبر عن سروري الكبير لوجودي هنا اليوم في هذا المبنى العظيم للاهرام ، حيث لا يسع المرء الا ان يشعر بالنشاط الذي يجري فيه . واجب أن أقول انني كنت اتابع بانتظام مانعبد نشره الصحف والمجلات الفرنسية من مقالات للاهرام ، وبذلك اتيتحت في الفرصة لتابعة أكثر من مشكلة تتعلق بالعالم العربي ، وبمصر بصفة خاصة .

وانه ليس مني كل السرور ، ان التقى بالاستاذ وحيد رافت ، وكذا بالشخصيات الأخرى التي تكثرت بدعوتي الى هذا الاجتماع ، وخاصة صديقي القديم الدكتور بطرس بطرس غالي . فانا مدين له بـ وجودي في القاهرة ، بل وهنا في هذا المبنى .

والواقع انني أشعر ببعض الحرج في التحدث عن موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار ، لانني لا أنتمي الى إحدى دول هذا العالم الثالث ، وبالتالي فانني في موقف المراقب الخارجي ، لهذا أشعر بشيء من التردد ، في جازلتى تحليل مواقف هذه الدول . ولكن من جهة

الأمريكية اللاتينية ، قد اشتهرت « بنهما » في الحصول على مساحات بحرية - وهي تطالب دائما باقتطاع مناطق بحرية شاسعة ، لتشملها بسلطانها الوطنية - والجدير بالذكر هو الجانب الفردي لهذا الوضع الجغرافي - مثلا : أن كل الدول التي تبعت بوفد عنها إلى مؤتمر قانون البحار ، لابد لها أن تستعرض أولا هذا الوضع الجغرافي الخاص بها : هل هي دولة مغلقة أم دولة ساحلية ؟ وفي الحالة الثانية ، هل وهبتها الطبيعة ساحلا شاسعا أم نحिला ؟ وهل لديها جرف قاري يمتد بعيدا في البحر أم أن لها جرفا قصيرا ؟ وهل يحتوى هذا الجرف القاري على البترول ؟ ثم هل تقع على ساحل مضيق أو قناة مفتوحين للملاحة الدولية ، أم تطل على آفاق بعيدة من المحيط ؟ ثم هل لديها جزر خاضعة لسيادتها الوطنية أو هل توجد بالقرب من سواحلها جزر خاضعة لسيادة دولة أخرى ؟ إن جميع هذه المشاكل تنقسم بطابع ملموس وفردي للغاية ، فلا عجب أن يؤدي ذلك إلى انقسامات وخلافات بين الدول المعنية .

ومن جهة أخرى ، فإن مؤتمر قانون البحار ، يختص بمجالين مميزين : الأول يتعلق بقانون البحار العتيق الذي ينبع عن تقاليد تولت الدول البحرية الكبرى تقنينها عبر القرون ، أي منذ القرن السادس عشر ، وهو ما يسمى بقانون الملاحة . أن التقدم التكنولوجي قد قلب هذا القانون رأسا على عقب ، لأن الأمر اليوم ، لم يعد يقتصر على حقوق الملاحة ، بل امتد أيضا إلى حقوق الإقامة على البحار والمحيطات ، بل في قاعها أيضا .

لهذا فإن المشاكل التي طرحت في عام ١٩٥٨ لم يعد لها نفس المفهوم اليوم ، لأن الأمر لم يعد يقتصر على تحديد جزر البحر الاقليمي الذي تشمله السلطة الوطنية للدولة الساحلية ، بل أصبح يستوجب وضع قانون جديد ، يحدد موضع هذه الدولة على المضائق ، وكذا وضع الارخبيلات والدول الارخبيلية . وإذا كان المؤتمر الأخير لم يصل إلى اتفاق حول هذا القانون الجديد ، إلا أنه قد أظهر اكتشافا هائلا ، وهو الاجماع فيما بين الدول المشاركة فيه ، حول وجود

حقوق معترف بها للدولة الساحلية على ما يسمى « بالمنطقة الاقتصادية » والتي يبلغ عرضها ٢٠٠ ميل بحري . وأصبح النقاش يتعلق بتوضيح الحقوق التي يمكن أن تمارسها الدولة على هذه المنطقة الاقتصادية ، وهل هذه الحقوق محددة ، أم هي فرض سلطتها الوطنية الكاملة ؟ أن التطور الذي حدث هو إذن الاجماع في الاعتراف بفكرة وجود هذه المنطقة الاقتصادية .

أما المجال الثاني من المشاكل ، فإنه يتعلق بكيفية استكمال قساع البحار ، التي تقع خارج نطاق القانون الدولي ، وخارج المنطقة الاقتصادية ، بل وخارج الجرف القاري . في عام ١٩٧٠ أعلنت الأمم المتحدة أن « قاع البحار تراث مشترك ملك للإنسانية » وبالتالي لابد من وجود سلطة دولية ، تتولى إدارة واستغلال هذا التراث لصالح الجميع .

في ضوء هذه التميزات ، يمكنني استخلاص الآتي : هناك انقسام بين دول العالم الثالث ، حول الفئة الأولى من هذه المشاكل ، أي تلك التي تتعلق بقانون البحار الأصلي . ولكن من جهة أخرى ، هناك اتحاد حول مشاكل الفئة الثانية ، وهي تتعلق بقساع البحار وبالقانون والنظام الذي سيطر عليها . ويرجع هذا الموقف المتحد ، إلى أن دول العالم الثالث ، تجد نفسها هنا أمام المشاكل الكبرى ، التي أدت إلى الحوار الذي بدأ بين الدول الفقيرة والدول الغنية . أما فيما يخص المشاكل المتصلة بقانون البحار الأصلي ، فإن الوضع الجغرافي والفردي لكل دولة ، هو العامل المؤثر . وبالتالي فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الايديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هي نابعة عن الوضع الجغرافي الذي منحته الطبيعة لكل منها .

هذا هو إذن الموقف المزدوج لدول العالم المؤثر ، وبالتالي فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الايديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هي نابعة عن الوضع الجغرافي الذي منحته الطبيعة لكل منها .

هذا هو إذن الموقف المزدوج لدول العالم الثالث إزاء قانون البحار : فيما يخص القانون الأصلي ، فإن الانقسامات قد برزت حول موضوع المنطقة الاقتصادية التي تحدد عرضها بـ ٢٠٠ ميل بحري . أولا : أن الدول المغلقة لا تستفيد من هذه المنطقة الاقتصادية . ثانيا : أن عددا مهما من دول العالم النامي ، يمكن أن نصفها بأنها ذات طابع جغرافي متضرر Disadvantaged states ، وكذا عدد آخر من الدول الصناعية أيضا ، ومجموع هذه الفئة من الدول ، يصل إلى ٥٢ دولة ، أي ما يقرب من ثلث الدول التي شاركت في المؤتمر !

وبالتالي ، عندما يحدثن الوقت الذي سيعرض فيه قانون البحار الجديد للاقتراح ، فإننا سنجد دولا اشتراكية - مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر - ودولا أمريكية لاتينية - مثل بوليفيا وباراجواي - ودولا افريقية - مثل زامبيا - تنتمي إلى فئة الدول ذات الوضع الجغرافي المتضرر . ومن جهة أخرى ، سنجد دولا ساحلية ، وضمن هذه الأخيرة ، سنجد عددا من الدول الصناعية ، ولكن في نفس الوقت ، سنجد أيضا عددا كبيرا من الدول النامية !

إن الاختلافات في المواقف ، ستظهر حتمسا في المؤتمر ، عندما يشرع هذا الأخير في تهاديد حقوق الدولة الساحلية . وسواء كانت هذه الأخيرة متقدمة أو نامية ، فإنها ستطالب بأن يعترف لها بأكثر قدر من الحقوق ، إلى حد قد يصل ببعض منها ، إلى المطالبة بادماج المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، ضمن مياهها الإقليمية . فمن الزاوية النظرية ، تتميز المنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) عن المياه الإقليمية (١٢ ميلا) في أن للدولة الساحلية حقوقا محددة عليها ، لا يمكن أن تصل بأية حال ، إلى السيادة الوطنية الكاملة ، كما هي الحال بالنسبة للبحر الاقليمي . ولكن من الوجهة العملية ، فإن الاتجاه السائد في صفوف الدول الساحلية ، هو العمل على مضاعفة حقوقها على المنطقة الاقتصادية ، وإلى حد ، تحويل هذه الأخيرة إلى منطقة تخضع لسيادتها الوطنية . وعلى عكس ذلك ، فإن

نيويورك ، كانت تختص بكيفية ضمان الوصول الى قاع البحار . التي تخرج عن نطاق السيادة الوطنية للدول الساحلية . والمعروف أن هذا القاع ، يحتوى على كميات هائلة من المعادن **Polymetalliques**

كيف يمكن الوصول الى هذه المعادن ؟ يتلخص موقف الدول النامية فى الاتى : تتولى الهيئة الدولية عملية التنقيب والاستكشاف والاستغلال لموارد القاع البحرى ، مع مشاركة دول أو شركات ، ولكن تحت اشرافها ، ووفقا لخطة تضعها بنفسها . أما مسوقف الدول الصناعية ، فهو كالاتى : على هذه الهيئة ، أن تمارس نشاطها ، ولكن بالإضافة الى ذلك ، يمكن إبرام عقود مع شركات خاصة أو دول ، لتتولى هذه الأخيرة أعمال الاستكشاف عن المعادن . هذا ما يسمى « بالنظام الموزى » ، وهو يفترض تخصيص مساحات ، أى أنه كلما أبرم عقد ، فإن جزءا من المساحة البحرية ، يمنح للدولة الموقعة أو الشركة ، بينما يوضع جزء آخر تحت اشراف الهيئة الدولية .

هذا هو التعارض فى الموقفين الذى أدى الى فشل المؤتمر الأخير . وهو تعارض نابع عن مشكلة عويصة جعلت بعضهم ييأسون من توصل المؤتمر الى أى اتفاق . ولكننى لست متشائما الى هذا الحد ، فأنى أرى أن المؤتمر لم تكن له فقط نتائج سلبية ، إذا أنه على الأقل ، قد أوضح المواقف والآراء من الجانبين . وهذا فى نظرى يشكل خطوة أولى ، للوصول الى الحلول الوسط الخالية من الانكسارات ، والملتزمة بالواقعية اللازمة ، لكي تكون فعالة عند التطبيق .

وعلى أية حال ، لا اعتقد أن المؤتمر سيفشل فى النهاية ، لأن موضع الصراع القائم كبير جدا . فإن الامر يتعلق باستغلال موارد يجد العالم نفسه اليوم ، فى أشد الحاجة اليها وأن لم يكن اليوم ، فعلى الأقل فى المستقبل القريب . لهذا فلا بد أن يتسم استغلال هذه الموارد ، بالترشيد الكافى الذى سيخدم مصالح جميع الشعوب .

د . بطرس غالى : لى ملاحظة صغيرة حول تردد البروفيسور

التقسيم التقليدى القائم بين الدول الصناعية ، والدول النامية . وتتعلق الثانية الى نظام لاستغلال موارد قاع المحيطات ، على نحو يخدم المعايير التى وضعتها هذه الدول لما يجب أن يكون عليه النظام الاقتصادى الدولى .

لهذا كانت مشكلة السلطة التى ستمنح للسلطة الدولية لاستغلال موارد قاع البحار ، بمثابة الفرصة المتاحة امام دول العالم الثالث لاعادة تأكيد موقفها الجماعى فى مواجهة الدول الصناعية . ولكن يجدر بنا أن نذكر أيضا ، أن وحدة هذا الصف ، ليست تامة أيضا : فقد تثار بعض خلافات ترجع الى مستوى نمو كل دولة نامية ، ولكن بصفة عامة ، يمكن القول بأنه توجد وحدة فى المواقف ، على أية حال ، هناك حاليا حوار كبير بين مجموعة الـ ٧٧ من جهة ، والدول الصناعية من جهة أخرى ، حول مسألة السلطات التى يجب أن تحصل عليها السلطة الدولية التى ستباشر عملية استغلال قاع البحار . فإن الدول النامية ، تطالب بأكبر قدر ممكن من السلطات لهذه الهيئة الدولية ، وبأن تجري الاقتراعات فيها ، وفقا لمبدأ الاغلبية ، مما قد يعطى هذه الدول نفوذا كبيرا داخل هذه الهيئة . وتعمل الدول النامية هذا المطالب ، بأن « التراث المشترك للإنسانية لابد سيخصص للتنمية » ولهذا فلا بد لهذه الدول ، من أن تكون لها الكلمة الحاسمة بل أن بعضا منها يرى صلاحية تطبيق « اشتراكية توزيع موارد قاع البحار » لخدمة الجميع ، ولصالح الدول النامية بصفة خاصة ، إذ أنها أكثر احتياجا من غيرها لهذه الموارد .

أما موقف الدول الصناعية ، فهو على عكس ذلك ، فأنها وإن كانت تقبل مبدأ تخصيص موارد قاع البحار للتنمية ، إلا أنها تطالب بأن تأخذ اجراءات الاقتراع داخل الهيئة الدولية بعين الاعتبار ، النفوذ الاقتصادى والوسائل التكنولوجية التى تملكها الدول الصناعية ، والتى بدونها لن يمكن أن تمول الهيئة الدولية . وهذا الامر يتطلب بعض انضمامات لصالح الدول الصناعية . والواقع أن المشكلة الرئيسية التى واجهها مؤتمر

الموقف السائد فى صفوف فريق الدول المغلقة أو الدول ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، هو رفض الاعتراف بالسيادة النازية للدولة الساحلية على المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، واقتصار حقوق هذه الأخيرة ، على ما تحدده الاتفاقية الدولية .

كذلك فيما يخص عملية استغلال الموارد البيولوجية وموارد الصيد ، نجد أيضا تعارضا فى مواقف الدول المعنية . فإن الدول المغلقة أو ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، التى تنتمى الى العالم الثالث ، لا تتفق مع الدولة الساحلية التى تجاورها ، حول كيفية استغلال موارد الصيد فى المنطقة الاقتصادية . وما يحدث الآن ، هو أن الدول الساحلية التى تحدد كميات الموارد السمكية التى يمكنها أن تحصل عليها من هذه المنطقة ، وكذا قدراتها الحجمية منها ، ثم تترك ما يتبقى بعد ذلك للدول الأخرى . هذا الأسلوب فى الاستئثار بالموارد السمكية والتنازل عن الفائض ، هو ماتعارضه الدولة المغلقة أو ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، التى تطالب بمنافسة الدولة الساحلية فى جزء متساو من الموارد السمكية داخل المنطقة الاقتصادية . وهذا المطالب لا يقتصر على دول العالم الثالث ، فقد تقدمت به قنات كبيرة من الدول مثل السويد وبولندا والكاميرون ، وكل منها ينتمى الى فئة مختلفة (غربية - اشتراكية - عالم ثالث) .

وهناك أيضا مجموعة أخرى من المشاكل ، وهى تدور حول تحديد النظام الذى سيعطى على المنطقة الدولية - أى قاع البحار - وحول السلطات التى يجب أن تمنح للسلطة الدولية ، التى ستباشر استغلال موارد قاع البحار « هذا التراث الذى هو ملك للإنسانية » . لهذا أنشئت اللجنة الاولى الفرعية ، لتعالج هذا النوع من المشاكل . أما اللجان الثانية والثالثة ، فهما مكلفتان بمعالجة المشاكل المتعلقة بتنازل البحار . وكما قلت سابقا فإن دول العالم الثالث تقف حفا واحدا ازاء المشاكل الناتجة عن كيفية استغلال موارد قاع البحار . ويرجع ذلك الى أن هذه المشاكل ، تخرج

دوبوي في التحدث عن العالم الثالث ، بينما هو لا ينتمي اليه . اعتقد أننا هنا أمام مشكلة حقيقية ، فإن معظم الذين يتناولون العالم الثالث ، لا ينتمون اليه ، كما أنه يمكن أن ينتمي المرء الي العالم الثالث ، ولا يكون مؤمنا بنظرياته . فقد نجد في العالم الثالث أناسا يفكرون بعقلية استعمارية ، بينما يظهر في العالم المتقدم ، آخرون لديهم رؤية للأشياء تعكس رؤية العالم الثالث . وصديقي رينيه جمان دوبوي من هؤلاء . وهنا اقتسادل : ربما كانت المشكلة الحقيقية تكمن بالذات ، في أن معظم المدافعين عن آراء العالم الثالث ومفكره ، لا ينتمون الى هذا العالم ، بل وفي أن العالم الثالث لم يتوصل بعد الى التعبير بنفسه عن مشاكله . هذا سؤال اطرحه على الحاضرين للمناقشة .

الاستاذ سميج صادق : اود ان اشير الى انني لست من رأي د . بطرس غالي « وعلى أية حال فإن العرض الذي تقدم به البروفسر دوبوي كان ممتازا . اذ اتاح لي توضيح أمور كثيرة خاصة بقانون البحار . وربما أقول له ان المشكلة أصعب مما اراد ان يظهرها ، ربما لأنها تحتوي على الامل والتفاؤل على كل حال ، هناك دائما الامل .

د . وحيد رافت : لم أكن أتوقع ان يدور النقاش اليوم باللغة الفرنسية ، التي لم أحضر بها منذ وقت طويل ، وان كنت في وقت ما قد درست بالفرنسية كان ذلك عند عودتي نهائيا من البعثة الى فرنسا في عام ١٩٢٥ . ومن جهة أخرى لم أحضر جلسات مؤتمر قانون البحار لهذا كنت اود أن يكون زميلي د . مفيد شهاب الذي مثل مصر في هذا المؤتمر حاضرا معنا اليوم ليطلعنا على ما جرى في دورات هذا المؤتمر ، ولكنه للأسف اعتذر عن عدم الحضور .

ومع ذلك سأطرح بعض التساؤلات أو النقاط : الاولى تتعلق بما ذكره د . بطرس بطرس غالي الآن من أنه ليس من الضروري ان يكون المرء منتشيا للعالم الثالث . لكي يتولى الدفاع عن نظريات الدول المنتمة لهذا العالم . ولربما تجدونني رجوعا جدا أو امبرياليا بعض الشيء بمعنى أنني وأن

كنت أنتمي الى إحدى دول العالم الثالث الا أنني لا أريد كل ما تطالب به هذه الدول في مؤتمر قانون البحار فعندما تحدث الاستاذ دوبوي منذ قليل عن بعض دول أمريكا اللاتينية ذكر كلمة « نهم » أو جشع واعتقد أنه يقصد هناصفة خاصة دولاً مثل شيلي والارجنتين اللتين ارادتتا مد بحرها الاقليمي والمنطقة الملاصقة له الى مسافة ٢٠٠ ميل بحري واسارع الى القول أن أي دارس في القانون الدولي قتلذ في مدرسة الجيل الذي أنتمى اليه لن يوافق على مثل هذا « النهم » . والواقع أنه قد جرى تطور هائل في الأوضاع خلال الشطر الأخير من هذا القرن . وقد ترسخ ذلك بفضل مؤتمر جنيف للبحار الذي انعقد في عام ١٩٥٨ ثم أخيرا في مؤتمر نيويورك للبحار الذي تفضل الاستاذ دوبوي بعرض بعض ما أثير فيه من مشاكل في القانون الدولي الكلاسيكي (التقليدي) كان يوجد بالإضافة الى « البصر الداخلي » ما يسمى « بالبحر الاقليمي » ، ثم أعلى البحار . لكن طرأت في بداية هذا القرن (١٩١٢ - ١٩١٣) فكرة جديدة هي ما عرف « بالمنطقة الملاصقة » (أو المتاخمة) وأصبح بذلك أمامنا في القانون الدولي للبحار ثلاث مناطق متميزة : البحر الاقليمي ، والمنطقة الملاصقة ، ثم منطقة أعالي البحار . ثم ماذا نرى اليوم ان الوضع قد ازداد تعقيدا خلال السنوات الأخيرة : فبالإضافة الى البحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة وأعالي البحار ، ظهرت فكرة أخرى جديدة عام ١٩٤٥ عندما « أعلن الرئيس ترومان لأول مرة عما سمي « بالجرف القاري » وكان هذا شيئا جديدا على القانون الدولي . وحتى هذه الساعة لم يتم التوصل بعد الى اتفاق تام حول مكنون الجرف القاري أو الامتداد العاري كما يسميه البعض . ومع ذلك فإن اتفاقيات جنيف لقانون البحار قد أكدت وجوده . ثم بعد ذلك كله أخذوا يتحدثون اليوم عن « المنطقة الاقتصادية » وأيضاً عما يقع بعدها أي عن منطقة أعالي البحار التي يتركز الاهتمام حاليا على استكشافها واستغلالها استغلالا تجاريا مشمرا .

وإذا تناولنا موقف دول العالم الثالث في ضوء هذه التطورات أو

التغيرات ، لوجدنا أنها حصلت على مزايا عديدة لا يستهان بها ، ومن رأيي أنه أولى بها ان منفع هذا ولكنها تطلب المزيد ! لنأخذ مثلا موضوع البحر الاقليمي الذي كان تحديد نطاقه (أو عرضه) محل نقاش طويل فقد ظلت بريطانيا متمسكة بتحديد عرض البحر الاقليمي بثلاثة أميال بحرية ، وكذلك كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية الى ان حدث تغيير ملحوظ لموقفهما في السنوات الأخيرة . بينما ترى ان دول العالم الثالث تجاهلت هذا الصدد - ٣ أميال - وأخذت تتوسع في بحرها الاقليمي فمدت عرضه الى ٦ أميال بحرية ثم الى ١٢ ميلا (وهو ما فعلته مصر) . والمعروف ان البحر الاقليمي خاضع خضوعا تاما للسلطة الوطنية للدولة الساحلية . اذن فالعالم الثالث قد حقق هنا كسبا هاما ولموسا خلال هذا القرن وهو مكسب امتد تدريجيا الى سائر الدول ومن بينها الدول البحرية الكبرى التي كانت تتمسك بقاعدة الثلاثة أميال !

كذلك يعترف القانون الدولي اليوم « بالمنطقة الملاصقة » وبهذا أصبح لمصر وللدول الخليج العربي مثلا منطقة «ملاصقة» تمتد بعد البحر الاقليمي (١٢ ميلا) الى مسافة تبلغ ٦ أميال بحرية أخرى ، وأصبح لدول العالم الثالث عموما بحر اقليمي عرضه لا يقل عن ١٢ ميلا زائد منطقة ملاصقة عرضها ٦ أميال . وقد يقال هنا ان حقوق هذه الدول على « المنطقة الملاصقة » محدودة لا تجاوز حقوق الصيد والرقابة الصحية والأمن . الخ ولا تصل الى مرتبة السيادة الكاملة . الا أن هناك مكسبا ثالثا هو « الجرف القاري » الذي اعترف به صراحة في القانون الدولي المعاصر فأصبح لمصر مثلا جرف قاري يمتد داخل البحر الابيض المتوسط الى مدى ٥٠ ميلا بحريا وآخر يمتد على طول ساحلها على البحر الاحمر الى مسافة أبعد . وهكذا أرى ان هذا الكشف الجديد الذي ابتكرته أمريكا في عام ١٩٤٥ قد أفادت منه أيضا دول العالم الثالث في وقتنا هذا .

والآن لنتناول المنطقة الدولية أي المنطقة البحرية الخارجة عن نطاق الولاية الاقليمية للدول الساحلية .

ذلك) ، بل هو أولا وأخيرا الاستفادة من حصيلة تلك العمليات بالمنطقة البحرية الدولية .

ولعلنا نذكر ما تقرر في بعض المؤتمرات الدولية من دعوة الدول الصناعية الغنية ، دون جدوى ، لتخصيص نسبة لا تقل عن ١ في المائة من مجموع دخلها القومي لمصالح التنمية في دول العالم الثالث . ومن الطبيعي أن تفكر هذه الدول الأخيرة في تخصيص نسبة معينة من حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ، لأغراض التنمية ، على أن تقرر الجمعية العامة للوكالة الدولية تلك النسبة دوريا . وفي ذلك تنفيذ على أية حال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بأن يجري استغلال قاع البحار والمحيطات في المنطقة الدولية المذكورة لمصالح الانسانية جمعاء ومع « مراعاة مصالح العالم الثالث » أنني أرى أن هذا التحفظ الأخير هو في ذاته ، كسب كبير لدول العالم الثالث .

ويأتى هنا سؤال أو عدة أسئلة : هل ستأخذ الوكالة الدولية المشار إليها شكل الشركة المساهمة ؟ وعلى أي أسس ؟ وما سوف يكون عليه نصيب كل دولة في حصص رأس المال ؟ وهل سيؤخذ في الاعتبار الحجم السكاني لكل دولة ؟ أم حجم الموارد التي تملكها ؟ ثم هل سيتم توزيع الناتج من الاستغلال وفقا لاحتياجات كل دولة ؟ عملا بالشعار الشيوعي مثلا « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » ؟ أم وفقا للسوضع الجغرافي (كامتداد سواحلها مثلا) ؟ هذا في نظري هو جوهر المشكلة . وهي عويصة حقا . فإذا سيكون عليه نصيب جمهورية مصر مثلا ، أو نصيب جمهورية الدومينيكان أو جمهورية بناما ؟ إن هذه التساؤلات هي التي أدت على ما يبدو إلى التفكير في إقامة منظمة أخرى ملحقة بالوكالة الدولية (للنظر في أمر توزيع ثمرات استغلال قاع أعالي البحار والمحيطات على الدول المعنية » .

ومهما يكن من أمر فاني شخصيا أميل إلى الاعتقاد أن مصالح العالم الثالث قد روعيت حتى الآن على نحو مرضي ، باستثناء عملية التوزيع هذه التي لم تتحدد معالمها بعد . لهذا

التي يترشح بها قاع المحيطات في المنطقة الدولية أنفة الذكر . وقد توضع هذه الوكالة تحت إشراف الأمم المتحدة أو قد لا توضع . وقد يناقش البعض الكيفية التي سيتم بها التصويت داخل هذه الوكالة ، كل هذه المسائل ثانوية في نظري وفي تصوري أن إجراء التصويت واتخاذ القرارات يمكن أن يكون مماثلا لما يجري داخل الأمم المتحدة ، فيكون لهذه « الوكالة » جمعية عمومية ، ومجلس تنفيذي ، وأمانة عامة وربما أيضا لجنة لتسوية المنازعات إذا اقتضى الأمر ذلك . كل هذه أمور يمكن حلها بسهولة . ولكن المشكلة الكبرى تتعلق بالجانب التكنولوجي والمالي . وإذا كان الوصول إلى قاع المحيطات واستغلالها كما سبق أن رأينا ، لا تستطيعه إلا عدد قليل من الدول الكبرى ، فأغلب أظن أنها لن تبشر ذلك بنفسها بل بواسطة شركات أو مؤسسات خاصة . إذن فالمشكلة الرئيسية تتعلق بالتصاريح أو التراخيص اللازمة لتلك الهيئات . وحتى إذا اقيمت وكالة دولية لاستغلال ناتج أعالي البحار والمحيطات - وهذا يتطلب أموالا طائلة - فقد لا تتوفر لها الجراحة اللازمة في بادئ الأمر . فلا بد إذن للوكالة الدولية ذاتها من أن تأخذ بنظام التصاريح أو التراخيص إلى شركات دولية كبرى ، باعتبارها الوحيدة القادرة على تولي عمليات خطيرة وبهاظفة التكاليف ، كاستخراج الثروات الطبيعية المعدنية من قاع أعالي البحار والمحيطات .

وهذا يعني أن على دول العالم الثالث الاعتراف بهذا الواقع ، وأن تقنع بما حصلت عليه حتى الآن من مكاسب في عالم البحار . ويمكنها إضافة إلى ذلك أن تمثل داخل الجمعية العامة للوكالة الدولية حيث سيكون لكل دولة صوت ، دون أن تكون ممثلة لزاما داخل المجلس التنفيذي أيضا . وفي تصوري أن نظاما نسبتهما بحق « الفيتو » يمكن أن يطبق داخل هذا المجلس التنفيذي لمصالح الدول الأعظم .

وعلى أية حال فإن المهم بالنسبة لدول العالم الثالث ليست هي المشاركة فسي عمليات الاستغلال (فهي معالجة عسنة

وهنا يغلب الجانب الاقتصادي على أي شيء آخر . هناك أولا حقوق الصيد وهي مكفولة لجميع الدول في أعالي البحار بدون استثناء وفقا لأحكام القانون الدولي التقليدي . ولكن هناك أيضا مسألة استغلال قاع هذه المنطقة البحرية الدولية وما تحت القاع . وهنا يجدر بنا أن نتساءل : من سيقدر عمليا على القيام بهذا الاستغلال ؟ بالطبع الدول التي تملك الوسائل التكنولوجية والموارد المالية اللازمة لذلك . وهذا يعني عمليا عددا قليلا جدا من الدول : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وكندا وربما بريطانيا ، ومع ذلك ماذا نجد ؟ نجد الدول الأخرى ، الدول الصغيرة « النهمه » التي لا تملك الوسائل اللازمة لاستغلال تلك المنطقة ، تطالب هي أيضا بالمشاركة في هذا الاستغلال وينصحبها في الناتج الذي سيتحقق أو سيستخرج من قاع هذه المنطقة البحرية الدولية الشاسعة . إن دول العالم الثالث تفكر كالاتي « بما أن منطقة أعالي البحار والمحيطات قد أصبحت ملكا للجميع وتسراشا مشتركا للانسانية (حسب التعبير الحديث) فإنه يجب علينا أن نشارك في استغلال هذا التراث وأن نحصل على نصيبنا من ثمراته » .

هذه هي المشكلة الرابضة وهي تفرض علينا سؤالين : أولا - كيف الوصول إلى قاع أعالي البحار والمحيطات لاستغلال هذا المجهول ؟ ثانيا - كيف سيتم توزيع الناتج من هذا الاستغلال ؟ وفي رأيي أن الوصول إلى قاع أعالي البحار والمحيطات هو حق طبيعي للدول القادرة على ذلك ولا يمكن بحال حجبها عنها إذا تعذر الوفاق ، أما الدول الأخرى - ومنها الدول العربية التي تهتمنا بوجه خاص ومعظمها لم يستغل بعد بما فيه الكفاية الجرف القاري التابع لسواحلها - فنحسبها أن تطالب بنصيب في ثمرات المنطقة البحرية الدولية . ولكن كيف وعلى أي أساس ؟

وأرى أنه لحل هذه القضية لابد من إقامة الوكالة الدولية التي حدثنا عنها الأستاذ دويوي . فهي التي يمكن أن تتولى نيابة عن المجتمع الدولي استكشاف واستغلال الموارد الهائلة

سأكتفى بطرح هذا السؤال الأخير على ضيفنا الجليل الأستاذ «دوبوى» : على أى أساس سوف يجرى توزيع حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ؟ وهل ستتم الموافقة على انقطاع نسبة معينة من تلك الحصيلة لغراض التنمية ، قبل التوزيع على حصص رأس المال ، للتعويض عن نسبة الـ ١ في المائة التى فُضرت الدول الصناعية الغنية فى أدائها لصالح التنمية فى العالم الثالث ، أم ماذا ؟

د. بطرس بطرس غالى : سأطرح سؤال مكمل لما ذكره الأستاذ وحيد رأفت . ماذا يحدث فى حالة وجود جرف قارى يتعدى عرضه الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، أى يتعدى نطاق المنطقة الاقتصادية ؟

البروفيسور دوبوى : ان السؤال الاول الذى طرحه الأستاذ وحيد رأفت ، هو فى الحقيقة سؤال محرج جدا . ان لم يتنازل المؤتمر هذا الموضوع بالذات بالدراسة . ولكن مع ذلك يمكننى القول بأنه قد طرح من خلال تخصيص المنطقة الدولية لصالح التنمية . فقد أثار بعضهم تساؤلا حول ملائمة قيام جهاز منفصل وحول احتمال تولي الوكالة الدولية ، عملية التوزيع . ثم هن سبب ذلك على أساس نسبي ووفقا لمعايير لم تحدد بعد ، لأنها فى الحقيقة صعبة التحديد ؟ ولكن آخرين يرون أن يتم هذا التوزيع على يد ما يسمى برئامج الأمم المتحدة للتنمية ، بل ان بعضا آخر قد اقترح للقيام بذلك « المنظمة العالمية للتنمية » . وهو فى نظري اقتراح غريب ، لان هذه الوكالة مختصة بالتغذية اساسا ، فى حين ان الموارد التى ستستخرج من قاع البحار ، هى موارد معدنية ، تحتوى على النيكل والماسانغيز والكوبالت والالمنيوم . الخ .

وعلى أية حال ، فان هذا السؤال قد طرح ، وسيزال يطرح ، فى ضوء حلين بديلين ، ان تعطى السلطة اما للوكالة الدولية واما الى هيئة ، مثل البرنامج التابع للأمم المتحدة للتنمية . اما عن النسبة التى ستقرر ، وكذا المعايير التى سيؤخذ بها ، فان الامر من الصعب تحديدهما . وعلى كل حال ، فان

المؤتمر لم يتناولهما بالدراسة الكافية حتى الان .

بل يمكن القول بأن جهود المؤتمر كانت عكسية الى حد ما : فقد ركزت على أهمية استخلاص الناتج من قاع البحار ، واشراك الدول فى هذا الناتج . أما مسألة نظام الادارة الذى سيطبق ، فلم يهتم به المؤتمر . ولكن دول العالم الثالث ، هى التى تولى اهتماما كبيرا لنظام الادارة . واذا استعرضنا موقفها فى هذا ، سنجد أيضا شيئا من الدمار فى صفوف هذه الدول : فان الدول التى تمارس التأميمات ، والتسى نجحت داخل الامم المتحدة ، فى اعتماد قرار ينص على السيادة الدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية - هذه الدول قد نقلت على الصعيد البحرى بمساحاته الشاسعة ، فلسفتها القومية . وهكذا نجد فى صفوف مجموعة الـ ٧٧ عددا من الدول تطالب بأن تكون للوكالة الدولية سلطة حقيقية وحاسمة ، تتيح لها ممارسة تشريع دولى حقيقى ، ينظم عمليات الاستكشاف والاستغلال لموارد قاع البحار داخل المنطقة الدولية . وبالتالي فان الاهتمام الرئيسى فى صفوف هذه المجموعة ، منصب فى نظري ، على النقطة التالية : كيف يمكن اقامة هيئة تمتلك السلطة الاقتصادية ؟ اذا تحقق ذلك ، فسبقى مطروحا أمام المؤتمر : اختيار المعايير المناسبة لهذا التوزيع ، وهو أمر ينصبون اختيارا صعبا ، مهما كان الحل الذى سيعطى للسؤال الاول الذى طرحه الأستاذ وحيد رأفت ، وهو : عن كيفية الوصول الى قاع البحار داخل المنطقة الدولية ؟ ان الدول الصناعية تطالب بأن يكون ضمان هذا الوصول تاما ، من حيث الزمن والمدى . وبالنسبة للمساحات ، فان الدول الصناعية ، ترغب فى تطبيق ما يسمى بالنظام المزدوج ، بمعنى أن يخصص للوكالة جزء من المساحة تديره كما تشاء ، على أن يخصص جزء آخر لجميوعات من الدول والشركات الخاصة او العامة ، مع ضمان ثابت من حيث الزمن . وهذا يعنى أنه فى نظر الدول الصناعية ، يصبح النظام المزدوج ثابته على الدوام . هذا الموقف تعارضه دول العالم الثالث . وحتى الدول المعتدلة من هذه

المجموعة ، قد تقل هذا النظام المزدوج ، ولكن لفترة من الزمن ، وعلى نحو يتيح للوكالة الدولية على مر الوقت ، عندما تحصل من خلال عملياتها على الموارد الكافية ، احلال الادارة المباشرة ، محل هذه الادارة المزدوجة المؤقتة .

أما السؤال الذى طرحه د. بطرس بطرس غالى ، وهو خاص بالجرف القارى ، الذى يفوق عرضه الـ ٢٠٠ ميل ، فانه سؤال يؤثر اهتمام العديد من الدول . ومن المدهش حقا ، أنه عندما نطلع على وثائق العمل داخل المؤتمر ، نكتشف بابا مخصصا للجرف القارى ، يلى السبب المخصص للمنطقة الاقتصادية . وهذا يعنى ان مسألة الجرف القارى ما زالت مطروحة . واعتقد أن ذلك يرجع الى أن بعض الدول قد منحتها الطبيعة جرفا قاريا شاسعا ، يتعدى حدود الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، بل قد يصل الى بعض الحالات الى الـ ١٠٠٠ ميل ! وان الأستاذ حلمى حنا الذى يعد رسالة حول الجرف القارى ، لم تتماما بصعوبات هذه المشكلة . فان ما يقرب من ١٢ دولة ، قد ترى انها حتى عقد هذا المؤتمر ، كانت تعتبر أن لها سلطة وطنية تامة على الجرف القارى التابع لها وذلك وفقا لما نصت عليه القوانين القومية والدساتير المحلية . وبالتالي فان هذه الدول ، ترى أنه اذا كان المؤتمر قد ابتكر مفهوما جديدا ، وهو المنطقة الاقتصادية فان هذا الابتكار ، لا يعنى أن تتخلى هذه الدول عن هذا الجزء « الجرف القارى » الذى أصبحت تعدده مكمل لاقليمها الوطنى . وبالتالي فهى تطالب المؤتمر ، بأن يتبع نظاما للجرف القارى الذى يمتد الى ما بعد المنطقة الاقتصادية . أن لهذه المشكلة انعكاسات هامة : فمثلا نجد إيرلنده تمتلك جرفا قاريا واسعا جدا . لذلك تقدمت هذه الدولة ، بمشروع يتضمن اعتبار الجرف القارى ما يمتد الى منحدر الماء ، وهذا يعنى أنه بالإضافة الى الجرف القارى - كما هو معروف - سيشمل هذا الأخير أيضا ، الجزء المرتفع ، ما دام أن هذا الأخير يشكل حواجز رسوبية . ولكن بعض الدول النامية ، وخاصة الدول المخلقة والدول التى لا تملك جرفا قاريا واسعا - تعارض المشروع

مرتفع ، تملك رؤوس أموال قد تجعلها تحاول المشاركة في تمويل عمليات لاستغلال قاع البحار . والواقع أن المعايير هنا تزداد تعقيدا ، مما كانت عليه منذ ١٠ سنوات مضت ، مما يؤدي إلى تعقيدات أيضا في مراقف الدول النامية داخل اللجنة الأولى . فبالرغم من وجود اجماع بين هذه الدول ، فإن هذا الاجماع يغطي بعض الحواجز القائمة ، نتيجة ما هنالك من تباين في مراحل النمو لهذه الدول . كذلك هناك حواجز قائمة بين الدول النامية : فنجد على جانب الدول المنتجة للمواد الأولية ، وعلى جانب آخر ، الدول التي لا تنتج مواد أولية ، ثم أن الدول التي تنتج النيكل والنحاس والالمنيوم والمنغنيز والكوبالت ، لا ترى ، من مصلحتها أن تسارع الوكالة الدولية بالبحث عن هذه المعادن في قاع البحار ، لأن مثل هذا الامر ، قد يؤدي إلى تدهور في الاسعار العالمية لمنتجاتها . أما الدول التي لا تنتج هذه المعادن ، فانهما ترغب في التعجيل في البحث عنها ، حتى تتاح لها المشاركة في الانتاج المجنى . أما المجموعة الأولى ، فهي تطالب بوضع برنامج تدريجي لاستغلال معادن قاع البحار ، تضعه الوكالة الدولية على نحو يحافظ على الأوضاع الاسواق العالمية ، بالنسبة للدول المنتجة لهذه المعادن .

الاستاذ حلمي : اود أن أطرح سؤالا : ان بعض دول العالم الثالث ، مقتنعة تماما بشأن فكرة الجرف القاري ، ما هي سوى قفزة للاستعمار الاقتصادي ، لانها تتيح للدول الكبرى التي تملك الوسائل المطلوبة للاستكشاف والاستغلال الانتفاع من الموارد الطبيعية التي تضمها سواحل البحر وقاعه ، خاصة وان اتفاقية جنيف « ١٩٥٨ » قد حددت الجرف القاري وفقا لمعيارين : العمق : ٢٠٠ متر ، وامكانية الاستغلال . لهذا السبب تطالب دول العالم الثالث في المؤتمر الثالث لقانون البحار بالمنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) للحصول على أكبر قدر من احتياطي الموارد الطبيعية ، التي أن يحين الوقت الذي ستكون فيه قادرة على استغلالها . ما هو رأي البروفسور دوبوي في هذا الامر ؟

البروفسور دوبوي : اعتقد ان هذه

العالم الثالث ، في حالة قيام صراع او تنافس بين الدول الصناعية للوصول الى المنطقة الدولية واستغلال قاعها . ان ما هو عالق في ذهني هو الصراع الذي جرى في الماضي ، في القرن التاسع عشر ، بين الدول الأوروبية الكبرى ، عندما اندمجت في سباق محموم لاستغلال موارد المناطق غير الأوروبية ، وهي لذلك قد اجأت الى الاحتلال العسكري . في حالة قيام صراع او تنافس جديد حول استغلال قاع البحار ، ماذا سيكون موقف دول العالم الثالث ؟

البروفسور دوبوي : اعتقد انكم تعنون صراعا سلميا لان اتجاه مؤتمر قانون البحار ، هو الذي أمرته الامم المتحدة في ١٩٧٠ ، وهذا يعني أن استغلال قاع البحار سيتم لأغراض سلمية بحتة ، انني لا أعلم ماذا سيكون رد فعل دول العالم الثالث إزاء هذا الاحتمال . ولكن أود أن أشير الى أن ما ذكرته عن دول العالم الثالث ، يمكن أن ينطبق أيضا على الدول الصناعية ، إذ توجد بين هذه الاخيرة ، انقسامات ناتجة عن الموقع الجغرافي الفردي لكل دولة منها ، وايضا عن موقف كل منها حول نظام ادارة منطقة قاع البحار . ان هذه الدول متحدة حول عدد من النقاط ، تجمع بين مصالحها ، ولكنها منقسمة حول نقاط أخرى . فإن جميع الدول الصناعية ، ليست لديها الامكانيات الكافية التي قد تتيح لها استغلالا سريعا للموارد المعدنية ، إذ يتطلب هذا الاستغلال امكانيات تكنولوجية ومالية هائلة . وإذا كانت هذه الدول متفقة حول ضرورة ضمان حرية الوصول الى قاع البحار ، وادماج هذا الحق ضمن اتفاقية عدم ترك اقرارها للوكالة الدولية ، الا أنها منقسمة حول كيفية القيام باستغلال قاع البحار : هل يحق لدولة ما الحصول على عدد كبير من العقود ، ام هل يجب أن يكون هذا العدد محدودا ، وان على الوكالة الدولية أن لا تضع كل ثقل العقود المبرمة على بعض الدول . حقا ان الامر لم يصل الى حد اندلاع صراع او حرب اقتصادية بمعنى الكلمة ، ولكن ما من شك ، في أن هناك بعض نقاط الخلاف في الرأي .

ولكن من جهة أخرى ، فإن بعض الدول النامية ذات مستوى نمو

الايروبي ، وهي ترى أن الاعتراف بحقوق السيادة الوطنية على الجرف القاري الذي يفوق عرضه ٢٠٠ ميل ، يشكل محاولة للحد من مساحة « التراث المشترك للإنسانية » وهي بذلك تطالب بحماية هذا التراث أو « هذا المجال العام الدولي » الذي لا يمكن التفريط فيه ، وجعله مفتوحا لجميع الدول دون استثناء . بل قد نجد أيضا بعض دول العالم الثالث ، تعارض التوسع في مساحة الجرف القاري ، وتصفه بأنه إجراء تعسفي ، هذا بينما ترى بعض دول أخرى ، ان هذا التوسع مناسب ، وان له مبرراته القانونية .

كذلك نجد مشكلة الارخبيلات أو الدول الارخبيلية . وعلى سبيل المثال : ان الدولة الارخبيلية تطالب بأن تعتبر وحدة شاملة من وجهة النظر الاقتصادية . وهذا يعني عدم ضم البحر الذي يفصل بين الجزر الى المنطقة الدولية . وفي الوقت نفسه ، تطالب الدولة الارخبيلية ، بأن يعترف لها بمنطقة اقتصادية عرضها ٢٠٠ ميل بحري ، مما يثير اعتراض الدول الأخرى ، التي ترى في هذا أساسا جديدا بما يسمى « التراث المشترك للإنسانية » .

كل هذه مشاكل تجري بشأنها مفاوضات ، ولا نعلم حتى الآن ماذا سيكون الحل الوسط الذي سيؤخذ به في النهاية .

الاستاذ وحيد رافت : في ضوء التفسيرات التي أعطاها البروفسور دوبوي ، يمكن القول بأنه يوجد عدم توافق أو استحالة تعايش بين الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية ، ولكن ماهو رأي الاستاذ دوبوي في مسألة المنطقة الملاصقة ؟

البروفسور دوبوي : لقد ذكرت في أعمال المؤتمر ، ولكن على اعتبارها من رواسب الماضي ، التي مازالت تطفو الى السطح . واعتقد ان الكلام عنها نابع عما اسميه بوفاء رجال القانون الذين ينتمون الى الفئة القديمة ، ولكن في رأيي فإن المنطقة الملاصقة أصبحت الآن لا فائدة منها ، وهي غارقة داخل المنطقة الاقتصادية .

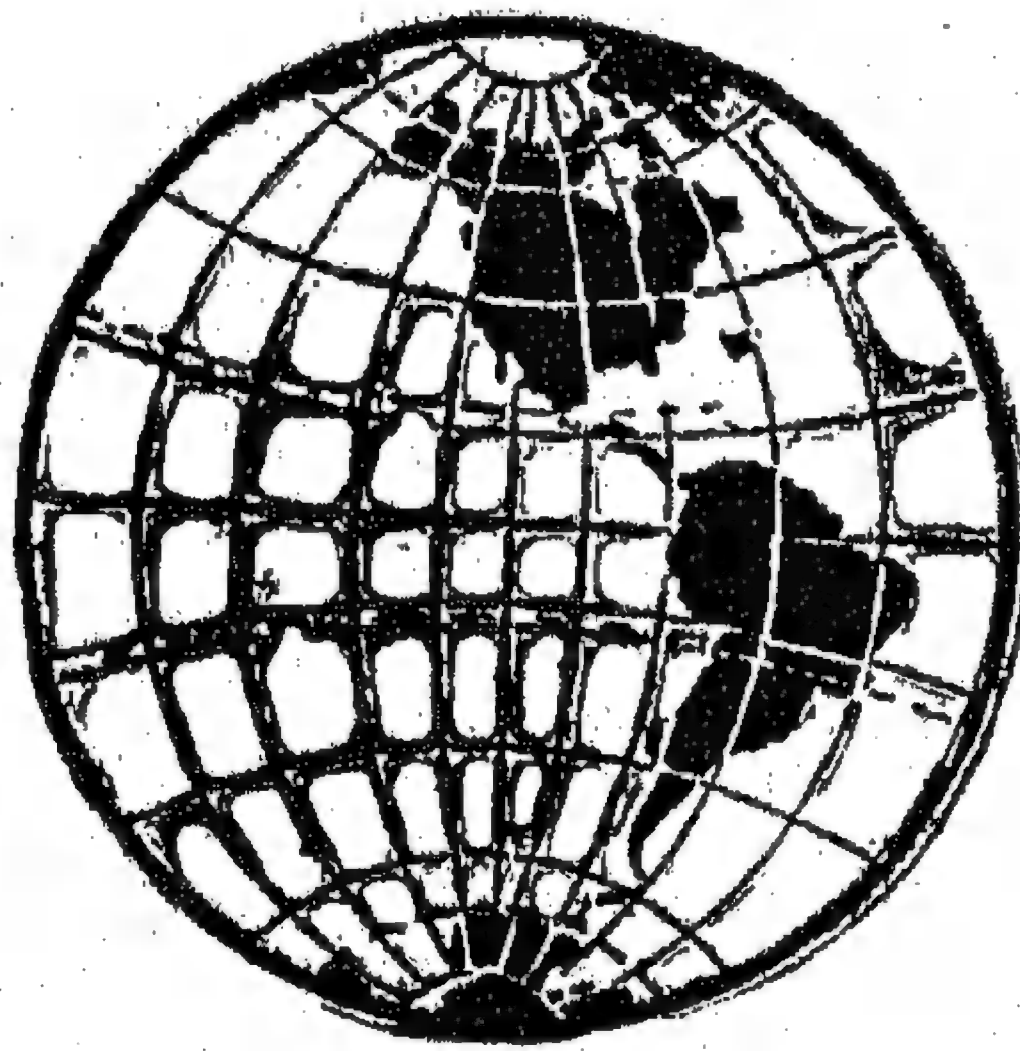
الاستاذ عبد العزيز العجيزي : أود أن أطرح على البروفسور دوبوي ، سؤالا حول موقف دول

هي المشكلة الرئيسية التي تتعلق بممارسة الدولة الساحلية لسيادتها الوطنية على المنطقة الخاضعة لقوانينها المحلية ، سواء كان الامر يتعلق بالجرف القاري ، او بالمنطقة الاقتصادية والسؤال هو : هل ستكون للدولة الساحلية ، سلطات مطلقة أم سلطات محدودة ؟ ان احدى المسائل التي يواجهها المؤتمر ، تتعلق بالمنطقة الاقتصادية . هل يجب أن تعتبر جزءا من اعالي البحار أم لا ؟ ولعلكم تذكرون ، ان المنطقة الملاصقة كانت مدمجة ضمن منطقة اعالي البحار . ولكن الدول الساحلية ترى المنطقة الاقتصادية منفصلة عن منطقة اعالي البحار . وحتى الآن ، نجحت في أن يعتمد هذا الرأي لأن اوراق عمل المؤتمر ، وكذلك الوثائق التي صاغها رؤساء اللجان ، تعهد منطقة اعالي البحار الى ما بعد المنطقة الاقتصادية . هذا الامر مهم للغاية ، لأن الدول المغلقة والدول ذات الوضع الجغرافي المتضرر ، مازالت تدافع عن المنطقة الاقتصادية ، كجزء من اعالي البحار ، وإذا وافقنا على أن المنطقة الاقتصادية جزء من اعالي البحار فإن هذا يعني أن المبدأ المعتمد

هو مبدأ الحرية . بل وأن كل النظام المطبق على هذه المنطقة ، يجب أن يحل على أنه مجموعة من الاستثناءات لنظام اعالي البحار . اما اذا كانت هذه المنطقة منفصلة عن اعالي البحار فإن حرية الملاحة وحرية التحليق الجوي ووضع الكابلات البحرية وانابيب البترول ، هي التي تعتبر استثناءات لنظام المنطقة الاقتصادية .

هل ستقبل نظرية الدولة الساحلية ؟ حتى الآن كانت هي الفائزة . فان مجموعة الدول الساحلية ، قد تكونت خلال المؤتمر الأخير الذي عقد في نيويورك ، منذ بداية الدورة ، ويرأسها سفير المكسيك السيد « انسدريه كاستانبيرا » ، وهي تضم ٦٠ دولة . هذا في حين أن مجموعة الدول الاخرى (المغلقة وذات الوضع ٥٢ دولة . ويلاحظ ان هذه المجموعة الجغرافي المتضرر) لا تضم سوى للدول الساحلية ، تضم دولاً متباينة من وجهة النظر الابدولوجية والاقتصادية والجغرافية ، بل ومستوى النمو . وفي حالة تغلب

نظرية الدول الساحلية ، فإن السياسة التي يمكن أن تسلكها الدول الكبرى التي ترغب في العمل في منطقة خاضعة لقوانينها ستوضع وفقا للسيادة التي تمارسها هذه الدولة على اقليمها . لهذا السبب ، فإن مفهوم المنطقة الاقتصادية ، يلقي تقبلا وتقديرا كبيرين من الدول النامية ، أنه بذلك ستتاح لها الفرصة لأن تستغل مواردها الطبيعية ، التي تزخر بها المنطقة الاقتصادية . ولكن من جهة اخرى ، فإن لبعض الدول الصناعية جرفا قاريا واسعا جدا او منطقة اقتصادية كبيرة ، وبالتالي فإن هذه الدول ستستفيد من المنطقة الاقتصادية ايضا . وهذا يعني ان الدول النامية ليست وحدها المستفيدة من هذا التطور في قانون البحار . وفي النهاية فإن لب المشكلة ، هو الكيفية التي عاملت بها الطبيعة كلاً من هذه الدول : هل منحها مساحات بحرية شاسعة ، أم وضعت أمامها جزيرة وتحلق فوقها راية اجنبية ، وتقطع عليها كل رؤية للأفق البحري ؟ هذا هو العامل الذي يقوم في النهاية بدور كبير .





الصين الشعبية بعد ماوتسى تونج

تقديم :

د. بطرس بطرس غالى

ملف خاص

- ١ - تقديم الملف ٢٢٣
- ٢ - أيديولوجية المجتمع الصينى قبل ماو ٢٢٥
- ٣ - الديمقراطية الشعبية فى الفكر الماوى ٢٣٠
- ٤ - صياغة القرار السياسى فى العهد الماوى ٢٣٧
- ٥ - القفزة الاقتصادية للصين فى عهد ماو ٢٤٣
- ٦ - الصين الماوية والوفاق الدولى ٢٤٧
- ٧ - موقع العالم الثالث من الفكر الماوى ٢٥٢
- ٨ - السياسة الماوية فى جنوب شرقى آسيا ٢٥٧
- ٩ - صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو ٢٥٩
- ١٠ - أيام فى تاريخ ماو (١٨٩٣ - ١٩٧٦) ٢٦٤

اعداد :

عبد المطلب محمد
د. عبد الله الانسفل
عبد المنعم سميد
محمد السيد السعيد
محمد نعمان جلال
مستطفي علوى
نزيهة الافندى
وحيد محمد عبد المجيد



في بداية الخمسينيات ، كان امام الزعيم الصيني التجربة السوفيتية التي استطاعت ان تصمد امام التحصار الرأسمالي فيما بين الحربين العالميتين ، كما استطاعت ان تصمد امام الغزو النازي الذي وصل الى ابواب موسكو حيث شارت عشرات القوميات على النظام السوفييتي مطالبة بالاستقلال ، كما صمدت التجربة السوفيتية امام تهديدات الحرب الباردة .

كان كل ذلك مشجعا للصين على ان تقلد تلك التجربة بحذافيرها كما فعلت كثير من الدول حينما ارادت ان تنهض وتنمو . فمصر مثلا نقلت فيما بين الحربين التجربة الدستورية البلجيكية ونقلت في عهد عبد الناصر خليطا من التجربة اليوغوسلافية والتجربة السوفيتية . اما ماوتسي تونج فقد نجح في ان يبتكر تجربة خاصة لبلاده على الرغم من ارتباطات الصين بالاتحاد السوفييتي وعلى الرغم من حاجة بلاده الى المعونة والمساعدة السوفيتية .

- هل مساهمة ماوتسي تونج في تطوير الفكر الماركسي هي مصدر اشعاعه ؟ وقد يقول قائل : ألم يوجد عشرات من المفكرين قد جددوا في الفكر الماركسي وساهموا في تطويره فهناك أكثر من مفكر آسيوي استطاع ان يؤقلم الماركسية اللينينية لمطالبات بلاده ، وهناك أكثر من مفكر افريقي قد حاول ان يؤقلم التجربة الماركسية في البيئة المحلية التي يعمل فيها ، كالدكتور نكروما في غانا ، وسيكوتوري في غينيا .

الا ان المساهمة الجديدة التي قدمها ماوتسي تونج للفكر الثوري ، هي ان الثورة لا نهاية لها ، وانها ظاهرة مستمرة لانها لا تقضى على تناقضات مجتمع ، ولا تقضى على صراع الطبقات ، بل تولد تناقضات جديدة وصراعات طبقية جديدة .

وبمعنى آخر ، الشيوعية المنشودة التي كانت تراود كارل ماركس ليست هدفا يمكن تحقيقه ، لانه بمجرد تحقيق الهدف ستولد تناقضات جديدة وطبقات جديدة ذات امتيازات جديدة يجب القضاء عليها .

ان الدرسين الهامين اللذين يكونان مساهمة ماوتسي تونج الكبرى في الفكر التقدمي في العالم هما : ان الثورة يجب ان تكون منبعثة من المجتمع الذي قامت فيه ، متلائمة مع حاجاته ، بعيدة عن المفاهيم والاصول المستوردة من ثورات أخرى .

والدرس الثاني ان الثورة يجب ان تكون مستمرة . بمعنى ان تتلوها ثورة تصحيح ، ثم تصحيح للتصحيح للقضاء على التناقضات التي تتولد نتيجة الظروف الجديدة التي تلحش عن الثورة ثم عن ثورة التصحيح .

وقد سبق لجلة السياسة الدولية ان قدمت منذ عدة سنوات -لغلا- عن الثورة الثقافية الصينية «عدد يناير» ١٩٦٩ ، وهي اليوم من خلال هذا الملف تقدم للقارئ



«وهب الزعيم ماو حياته من أجل اعلاء مكانة شعبه وقاده بحكمه وشجاعة من نصر الى نصر لتحقيق عزته ورفاهيته ولسوف يخلد التاريخ ذكراذ كزعيم وفيلسوف كرس جهوده لخدمة وطنه»

انور السادات

من برقية الغزاء في وفاة الرئيس ماو في ١٠-٩-١٩٧٦

[١] تقديم الملف

د. بطرس بطرس غالي

ما هو سر دوام الاشعاع الدولي للزعيم ماوتسي تونج لماذا يعتبر أحد رواد الحضارة الانسانية واحد رواد تحرير العالم الثالث ، هذا ما سنحاول البحث عنه في دراسات هذا الملف . ولكن يمكننا بادىء ذي بدء ان نتقدم بسؤالين ، ستكون المحاولة للاجابة عنهما بمثابة مقدمة لهذا الملف الذي تقدمه مجلة السياسة الدولية .

- هل ثورة ماوتسي تونج على وصاية موسكو هي اصل اشعاعه الدولي ؟ وقد يقول قائل : ألم يشر المارشال تيتو على هذه الوصاية في ظروف سياسية واقتصادية أكثر صعوبة من تلك التي مرث بها الصين ؟

ويبدو لنا ان عبقرية ماوتسي تونج ترجع الى انه استطاع ان يرفض التجربة السوفيتية كإطار للعمل السياسي وكمثل أعلى لبلاده . فحينما وصل الى الحكم

مجموعة من الدراسات قام بها عدد من الباحثين تتناول بعض جوانب التجربة الصينية .

وتبدأ الدراسة الأولى بطرح بعض الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصيني قبل قيام الجمهورية عام ١٩٤٩ على أساس أن هذه الخصائص قد تساعد على فهم التجربة الثورية التي قادها الزعيم ماو وشعبه وهي من اعداد الاستاذ محمد نعمان جلال .

اما الدراسة الثانية فهي تتعمق في مفهوم الديمقراطية الشعبية في فكر ماو وهي للاستاذ محمد السيد سعيد . وتليها دراسة ثالثة عن التنظيم السياسي ونظام القرارات عند ماو وهي من اعداد الاستاذ وحيد محمد عبد المجيد . وأخيرا دراسة رابعة عن الانجازات الاقتصادية في عهد ماو وهي للانسنة نزيهة الافندي .

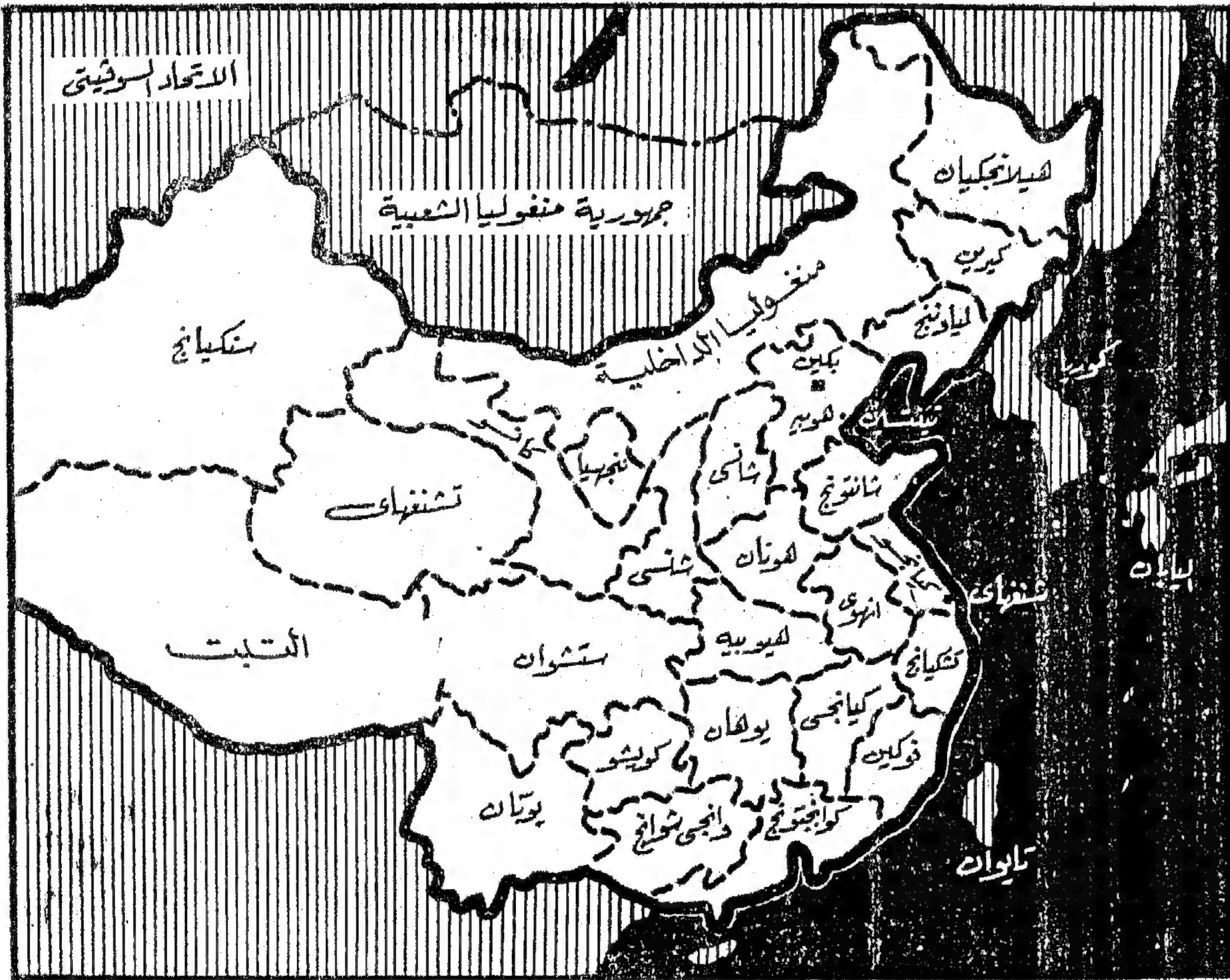
ثم تلى ذلك دراسة خامسة عن ادراك ماو السياسي لظاهرة الوفاق الدولي وهي تحاول أن توضح ما تتطلع اليه الصين من مكانة على المسرح الدولي وهي للسيد مصطفى علوي . وتليها دراسة سادسة عن موقف ماو من قضايا العالم الثالث وهي للاستاذ عبد العاطي محمد ثم دراسة سابعة عن السياسة الصينية في منطقة جنوبشرق آسيا وهي للدكتور عبد الله الاشعل .

اما الدراسة الاخيرة وهي من اعداد الاستاذ عبدالمعزم سعيد فهي تتناول الصين بعد ماو .

وبالاضافة الى هذه الدراسات يضم الملف أيضا شهریات عن أهم التواريخ في حياة الزعيم الراحل ماو وهي تبرز العلاقة الجدلية المثمرة التي تربط الشعب الصيني بالزعيم والمفكر العملاق ماو .

وعلى أي حال فإن التجربة التي خاضها الشعب الصيني أن يفاجيء العالم في كل فترة بانبثاقه ثورية كان يصعب في بعض الاحيان الاخذ بها في دولة أخرى - كما أنها زاهرة بالمنجزات - لهذا يمكننا اليوم أن نؤكد بأنها تراث لا يسهان به في تاريخ العالم الثالث المعاصر . فمذ اللحظة التي وقف الشعب الصيني وراء ماو ماضيا في ثورته اخذا بفكره اعتقاد الشعب الصيني أن يفاجيء العالم في كل فترة بانبثاقه ثورية جديدة كان أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت تجعل العالم يقف أمامها مشدوها مذهوبا .

لهذا فإن هذا الملف الذي نقدمه اليوم لا يمكن أن يعد الكلمة الفاصلة والخاتمة في حق الزعيم الراحل ماو والصين التي خلقتها من جديد ولكنه يلقي أضواء على بعض جوانب الثورة الصينية وهي تكشف مدى الفكر العميق - بما فيه من مفاهيم استراتيجية وتكتيكية - الذي قاد به الزعيم الراحل ماو ثورة الشعب الصيني والذي كان يريده لكافة دول العالم الثالث .



في هذا المجتمع ، عبر مراحل تطوره ، والمشاكل التي واجهها المجتمع ، واثرت ذلك كله في الطابع القومي الصيني

اولا : المبادئ السياسية والفكرية للمجتمع الصيني :

عرف التاريخ السياسي الصيني ، اربعة مبادئ اساسية هي :

(١) الاقرار للشعب بحق الثورة (٢) اعلاء مكانة الطبقة المثقفة (٣) مبدأ الانسانية (٤) مبدأ النسبية .

الاول : الاقرار للشعب بحق الثورة :

عرف الفكر السياسي الصيني ، مفهوم الثورة ، واقر للشعب بحقه في القيام بها في حالة انحراف الحاكم ، عن تادية واجباته . ويمكن ارجاع هذا الحق في الفكر السياسي الصيني ، الى مصدرين رئيسيين هما :

١ - نظرية التفويض الالهي : ابرز المفكرون الصينيون وبصفة خاصة منشيوس ، مفهوم ان الحاكم يدير شئون البلاد ، بتفويض من السماء ، وان هذا التفويض ينتهي ، اذا اساء الحاكم في تصرفاته ، ومن ثم فانه اذا وقعت مثل هذا الاساءة ، فمن حق الشعب ان يثور ضده . وقد فرق منشيوس بين نوعين من الحكومات ، الاولى تستند الى محبة الشعب ، والحكم على اساس الفضيلة ، والثانية تستند الى القوة . وقد عبر مفكرون عديدون عن نظرية التفويض هذه منذ كنفوشيوس ، ثم صاغها منشيوس ومفكرو اسرة الهان (٢٠٦ ق م . حتى ٢٢٠ ميلادية) ، وقبلهم موتزو ، بحيث اصبحت هذه النظرية ، من ابرز خصائص الفكر السياسي الصيني .

٢ - نظرية الطيره : ومدار هذه النظرية ، ان الافعال الشريرة ، وخاصة فساد السياسة ، تنتهي بانفكاك النظام الطبيعي وتفسخه ، وتدفع الى تعطله ، بما تسببه من ظهور المذنبات والخوف والكسوف والجراد والقحط والابنية . الخ . ويتوالى الايام ، اصبحت لهذه النظرية تأثير كبير على الفكر السياسي الصيني ، فقد زودت البيروقراطية باداة ساعدتها على نقد العرش نقدا غير مباشر - حيث كان النقد المباشر محفوقا بالمخاطر - وذلك بقيام الموظفين الساخطين على سياسة الامبراطور ، بارسال تقارير عن سوء احوال اقاليمهم بفعل الظواهر الطبيعية ، التي يعتبرها الصينيون علامات شؤم ، وتذر نحس وسوء ، ويعيدونها قرائن لغضب السماء على اهل الارض ، بسبب فساد الحكام وكثيرا ما كانت تنتهي هذه الحالة بخلع الامبراطور ، او باجباره على تغيير سياسته .

من هذين المصدرين ، استمد مفهوم حق الثورة جذوره في الفكر السياسي الصيني . وقد مثل الفلاحون دورا بارزا في القيام بالثورات في المجتمع . ومرجع ذلك طبيعة المجتمع الصيني ، كمجتمع زراعي يعتمد على مياه الانهار والمطر في رى المحاصيل ، ولم تكن الصناعة ذات تأثير كبير فيه .

الثاني : الاعلاء من شأن الطبقة المثقفة :

اهتمت المدرسة الكونفوشية ، بالاغلاء من شأن الطبقة المثقفة ، وذلك في غمار الصراع على السلطة بين المثقفين والارستقراطية . ودعا كونفوشيوس الحكام ، للتخلي عن الحكم وتركه لرجال اغاضل اكفاء متعلمين . كما



« الرجل الفاضل حقا ، هو من يرغب في تثبيت اقدام الناس كما يرغب في تثبيت قدميه ، يريد لنفسه النجاح ويكافح ليساعد الآخرين لينجحوا ويوجد في أمنيات قلبه المبدأ لسلوكه تجاه الغير في منهج من الفضيلة الحقة » .

كونفوشيوس - المقطعات الادبية ٢٨/٦

[٢] الخصائص الايديولوجية

للمجتمع الصيني قبل ماو

محمد نعمان جلال

عرف المجتمع الصيني ، عدة فلسفات سياسية واجتماعية ، عبرت كل منها بصورة او بأخرى ، عن مرحلة معينة من مراحل تطوره السياسي والفكري ، كما تركت كل منها اثارها في الطابع القومي الصيني من ناحية ، وفي التطور الفكري والسياسي من ناحية اخرى . فقد عبرت الكونفوشية عن بداية الفكر الصيني ، وعن بدائية هذا الفكر ومفاهيمه القائمة على سيادة الفضيلة والمحبة ، باعتبارهما اساس المجتمع الصالح ، بينما جاءت التاوية والبوذية لتعبرا عن الاخفاق ازاء قيام مثل هذا المجتمع . ومن ثم اتجهت اتجاها باطنيا تصوفيا ، كرد فعل للنزعة العملية والدينيوية التي اتسم بها الفكر الكونفوشي ، على حين عبرت مدرسة المشرعين ، عن مرحلة متطورة من مراحل التقدم الفكري والوعي السياسي للمجتمع ، اذ اكدت مبدأ سيادة القانون والسلطة المركزية ، كأساس لقيام الدولة .

وفهم الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصيني يقتضى معرفة اهم المبادئ السياسية والفكرية التي تبلورت

أبرز الفكر السياسي الصيني ، دور الحاكم الاسطوري « يائو » الذي لم يترك الحكم لابنه من بعده ، وانما لوزيره المقدير « شون » الذي كان يتصف بالحكمة والفضيلة . وقد أصبح الاثنان بمثابة القدوة الحسنة في الصين . وسلك منشيوس نفس مسلك كونفوشيوس ، في معارضته مبدأ الوراثة ، والاشادة بالحكم الفاضل المثقف ، وترتبت على ذلك عدة أمور ،

١ - تحديد علاقة العالم بالحاكم . وهذه العلاقة يجب أن تقوم على أساس احترام وتقدير الحاكم للعلماء . وفي هذا الصدد ، يقول منشيوس « علاقة الحاكم باستاذ ، كعلاقته بأبيه أو بأخيه الأكبر . فهو أعلى من الحاكم منزلة ، ولا يمكن أن يكون مجرد واحد من رعاياه ، وأن الفلاسفة في الماضي ، لم يكونوا يأذنون للحكام ، بأن يزورهم الا اذا اظهروا غاية الاحترام والتقدير لهؤلاء الاساتذة » .

٢ - الغاية من التدريس لدى كونفوشيوس ، هي تنمية ملكات الفرد الذهنية ، وتنقيف عقله ، وتوسيع مداركه . . اما الهدف النهائي من وراء ذلك كله ، فهو تخريج موظف صالح في الدولة ، على أساس ان هذا الموظف المثقف ، يستطيع ان يؤدي دورا ديناميكيا في الحكومة التي يلتحق بها باخضاعه الاداة الحكومية لاحتياجات الشعب . ومن ثم فإن دور الفرد المثقف في المجتمع ، ليس دورا سلبيًا ، وانما هو ايجابي . فالفرد كائن اجتماعي ، يقع عليه عبء هداية المجتمع للصواب ، وحمله على السير في الاتجاه السليم ، وهذا المفهوم ، هو مفهوم ثوري ، ويعبر عن الطابع النضالي للفرد المثقف في الفكر الكونفوشي .

٣ - أكدت الكونفوشية ضرورة وجود المعلم وأهميته . وفي هذا الصدد يقول هسون تزو « ان المرء لا بد له من معلم يقوم اعوجه ، وسنن تهديه سواء السبيل . فالمعلم والسنن أعظم ذخيرة يحرزها المرء . والمرء الذي يفتقر الى معلم وسنن ، فانه يزيد من حدة طبعه الاصلية القائمة على الشر ، في حين ان المعلم والسنن يؤكدان التنقيف الذاتي » . وهكذا نجد ان هسون تزو ، يبرز لنا أهمية عاملين ، هما المعلم والفكر . فالسنن هنا تعبر عن القواعد أو الاسس الايديولوجية للمجتمع ، كما أنه يجعل الدراسة والتحصيل ، هما أساس الارتقاء البشري .

٤ - مبدأ ديموقراطية التعليم . وقد أكد كونفوشيوس هذا المبدأ وطبقه عمليا ، وذلك بالسماح لأي فرد ، مهما كان مركزه الاجتماعي ، أو أصله الطبقي ، بالانضمام الى مدرسته ، مادام يبدي استعدادا طيبا للدراسة والتحصيل . وهذا المبدأ لدى كونفوشيوس ، يتسجم معه وينطلق من مفهومه في دور الشباب المثقف في المجتمع . وحيث ان الثقافة تحول الشباب الى قوة ضاغطة للتأثير في الحياة السياسية ، بأن يضغطوا على الحاكم لكي يسند المناصب السياسية الى العناصر الصالحة ، على أساس العلم والفضيلة .

ولم تشارك المدارس الاخرى في الصين ، الكونفوشية في ابرازها لدور المثقفين وأهمية العلماء ، بل نجد ان أحد مفكرى مدرسة المشرعين « لي سو Li Shu » يدعو الحاكم لحرق جميع المؤلفات الصينية ، واعداد

كل من يعترض على ذلك ، وينادى بفرض الوصاية الفكرية على تفكير الناس ، على أساس ان كل من يريد ان يتعلم ، عليه ان يلجأ الى الدولة ، لتعين له معلما ، وفقا لمنهج خاص . بل أكثر من ذلك ، ان المدرسة المتأوية ، تقدم لنا فكرة على درجة كبيرة من الخطورة ، فيقول فيلسوفها لاوتزو « ان الحاكم الاريب ، هو من يفرغ اذهان الناس ، ويشبع بطونهم ويضعف ارادتهم ، ويقوى عظامهم ، يجاهد في ابعادهم عن المعرفة ، وبذا يقعدهم عن التفكير في الانقضاء عليه ، ويثبط عزائمهم عن الشغب ، فيستتب النظام » .

وهكذا نخلص الى ان الاعلاء من شأن المثقفين ، كان من اهم المبادئ التي برزت في الفكر السياسي الصيني . وقد لعبت المدرسة الكونفوشية ، دورا بارزا في هذا الصدد ، وادت الى تكوين طبقة من المثقفين ، كان لها شأن كبير في الحضارة الصينية ، وفي المجتمع الصيني واستعان بها الباطرة الصينيون في حكم البلاد .

الثالث ، مبدأ الانسانية :

اولى الفكر السياسي الصيني ، أهمية كبرى للانسان ، باعتباره انسانا ، فنجد منشيوس يرى ان الشعب هو اعظم عناصر الدولة أهمية ، اما الحاكم فهو اقلها أهمية . ويستمد مبدأ الانسانية في الفكر السياسي الصيني مصادره من عدة أمور :

١ - اهتمام الفكر الكونفوشي بمفهوم الانسان الفاضل ، وسعيه الدائب لتنمية الفضائل لدى الانسان الفرد .

٢ - مبدأ التنقيف الذاتي ، وهو يعنى مثابرة الفرد على اكتساب المزيد من المعرفة ، حتى يصبح معلما فاضلا ، مما يؤهله لان يصبح حاكما صالحا ، ومن ثم الربط لدى الفكر الكونفوشي ، بين الانسان الفاضل والحاكم الصالح .

٣ - يعتبر كتاب المتغيرات - احد المراجع الكلاسيكية - ان الانسان هو مركز الأحداث ، وان الانسان المدرك للمسئولية ، يقف ندا لقوى الكون - السماء والارض ، فالأحداث وان تكونت بفعل عوامل خارجية ، الا ان في وسع الانسان التأثير في سيرها .

٤ - الاهتمام بابراز اتصال علاقات الافراد بعضهم ببعض اتصالا وثيقا ، وهذه العلاقات هي :

- (١) علاقة الحاكم بالرعية
- (٢) علاقة الاب بالابن
- (٣) علاقة الزوج بالزوجة
- (٤) علاقة الاخ الأكبر بالاخ الاصغر
- (٥) علاقة الاصدقاء بعضهم ببعض

٥ - تأكيد ان مبدأ رفاهية الشعب ، هو المبدأ الاساسي الذي يجب ان يسعى اليه الحاكم ، ومن ثم وجوب تغيير القوانين والنظم ، وفقا لظروف العصر ، وتعديل الطقوس والشعائر تبعا لمطالب الناس . وهنا نجد ان مبدأ رفاهية الشعب ، يرتبط بمبدأ النسبية السياسية ، أو وجوب تغير القوانين ، كلما تغيرت الظروف .

ويعتبر الفيلسوف مونتزو ، من أهم من عرض لمبدأ الانسانية في الفكر السياسي الصيني ، على أساس

التوازن ، وبصفة خاصة لدى المدرسة التاوية ، التي ترى ان من شروط التقدير السليم ، كفاية التوازن بين الادراك لما يمكن تنفيذه ، وما لا يتأتى القيام به . وهذا المعنى تعبير بدائي عن مبدأ التوازن ، اذ لم يوضح لنا الفكر السياسي الصيني ، مدلول هذا المبدأ ، او الحدود الفاصلة بين طرفي التوازن ، او العناصر التي يشملها التوازن ونحو ذلك .

ج - الارتباط بين مفهوم النسبة ومفهوم التطور السياسي ، اذ بما ان القيم نسبية ، والقوانين والاحكام نسبية ، فانها تتغير باستمرار حدوث التطور السياسي . وهذا المعنى مستمد مما ورد في رسالة هوإ فان تزو السابق ذكرها .

ثانيا : المشاكل التي واجهها المجتمع الصيني عبر مراحل تطوره السياسي :

واجه المجتمع الصيني ، عبر مراحل تطوره السياسي ، ثلاث مشاكل اساسية هي :

١ - مشكلة الوحدة : وهي اهم المشاكل التي واجهها المجتمع الصيني ، وتركت آثارها عليه ، وما تزال قائمة حتى الان . وبرز مظاهرها الحالية ، انقسام الصين الى دولتين .

٢ - مشكلة السند القانوني للسلطة .

٣ - مشكلة العلاقة بين النزعة الدينية التأملية ، والنزعة الدنيوية العملية .

ونتناول فيما يلي كلا من هذه المشاكل بايجاز :

المشكلة الاولى : مشكلة الوحدة في المجتمع الصيني :

يبدأ تاريخ الصين ، بظهور خمسة أباطرة اسطوريين ، اعتبرهم الصينيون انصاف آلهة ، وعبدوهم ، ثم تلاهم الامبراطور (يار) وهو اول حاكم بشري في الصين ، وخلفه وزيره القدير «شون» الذي خلفه الامبراطور «يو» مؤسس اول اسرة مالكة صينية عرفت باسم «هسنا» ، ثم تتالت الاسر بعد ذلك . ولكن اهم ما برز في التاريخ السياسي الصيني ، ان الصين لم تكن وقتذاك دولة موحدة ، وانما تالفت من عدة دول متنازعة ، تصارع احداها الاخرى ، مع اقرار الجميع بالولاء للامبراطور .

وهكذا عاشت الصين فترات من المد والجزر ، بالنسبة لمشكلة الوحدة ، وان كانت في معظم فترات تاريخها غير موحدة ، من حيث خضوعها لسلطة مركزية قوية ، ومن ثم اعتبرت الصين حضارة اكثر منها دولة .

والسؤال الان ما هو موقف الفكر السياسي الصيني من هذه المشكلة ، وهي من اهم المشاكل التي واجهت المجتمع الصيني .

لم يتعرض كونفوشيوس وغيره من مفكري المدرسة الكونفوشية ولا المدرسة التاوية لمشكلة الوحدة ، بل اعتبروها أمرا واقعا . فكان كونفوشيوس وغيره من المفكرين ، يتنقلون من دولة لاخرى . بينما نجد لوتزو - المدرسة التاوية - يعبر عن كراهيته للحرب ، ويؤثر السلام في علاقات الدول الصينية بعضها ببعض .

ولكن اذا كان معظم قادة الفكر السياسي الصيني ، قد اتخذوا موقفا سلبيا من مشكلة الوحدة . فان مدرسة

نظريته في المحبة الجامعة . ومن ثم فانه ندد بالشحناء والبغضاء المتفشية في صفوف الشعب ، وبالصرع الضاري الذي ينشب بين الدول بعضها بعضا . ويرجع لوتزو كوارث العالم ، الى عجز الناس عن ان يحب بعضهم بعضا . ومن رأيه ان حل معضلات العالم ، يكمن في اعتناق الناس مذهب المحبة الجامعة ، وان تطبيق هذا المذهب ، لا يعود بالفائدة على المحبوب فحسب ، بل على من يحب أيضا . ويربط لوتزو بين نظرية المحبة الجامعة ومذهب المنفعة ، على أساس ان المحبة الجامعة ، تعود بالفائدة على كلا الطرفين (من يحب ومن يحب) . وهذا عكس مبدأ العداء ، كما أنه ربط نظريته بالدين ، اذ اعتقد بوجود اله يعاقب الناس على تصرفاتهم السيئة ، ويثيبهم على التصرفات الحسنة .

الرابع : مبدأ النسبية السياسية :

أشار الفكر السياسي الصيني لهذا المبدأ في عدة مواضع منها :

١ - يقول تشونج تزو (من فلاسفة التاوية) « ليس الصواب صوابا مطلقا ، كما لا يمكن اعتبار الخطأ خطأ مطلقا ، فلنعمل على تنسيق مظاهر الحياة ، داخل اطار الكون الشامل ، ولنندعها تنطلق في سبيلها » .

٢ - ما ورد برسالة « هوإ - فان تزو » احد المفكرين الكونفوشيين - انه اذا تبين قصور النظم التي ابتدعتها الملوك السابقون ، عن الوفاء باحتياجات العصر ، فيجب إلغاؤها . واذا ثبت صلاحية مناهج العصور المتأخرة ، يجب الاستمرار في تطبيقها .

٣ - ما ذهب اليه اتباع الفيلسوف موتزو ، من القول بتغير الاحكام وفقا للظروف والملابسات ، واننا نحكم على حاكم قديم ، بأنه عادل ، لاننا نحكم على تصرفاته بمقياس حاضرننا . ولو اقام القدماء بين ظهرانينا ، لتغيرت نظرهم الى نفس الحاكم .

٤ - اوضح الفيلسوف « هان في تزو » من مدرسة المشرعين ، ان لكل عصر دولة ورجالا ، وان الحرص على ان تواصل البلاد تقدمها وسيرها في معراج الرقي ، يتطلب رجالا صالحين لكل عصر ، وبالتالي فان تقديس عصر من العصور الماضية - مهما يكن من أمر ازدهار البلاد خلاله - يعوق تقدم البلاد ، ويعرقل ارتقاءها . ويخلص تزو من رأيه هذا ، الى التنديد بأراء كونفوشيوس في صلاح الفطرة البشرية ، وان حكم الناس يجب ان يكون على أساس المحبة والشفقة .

مما سبق نجد ان مختلف المدارس الفكرية في الصين (الكونفوشية والتاوية ومدرسة موتزو ومدرسة المشرعين) تشير الى نسبة القيم والاحكام ، وذلك رغم الاختلاف الكبير بين هذه المدارس في القضايا الاخرى .

ومن المفيد ان نذكر الحقائق التالية حول مبدأ النسبية في الفكر السياسي الصيني :

١ - ان هذا المبدأ لا ينطبق على الوقائع والاشياء فحسب ، بل يتعداها الى القيم ومعايير الخطأ والصواب ب - ان هناك ارتباطا بين مفهوم النسبية ومفهوم

المشرعين ، هي المدرسة الوحيدة التي استجابت ، بطريقة واضحة ، لهذه المشكلة . فقد شهدت هذه المدرسة اشتداد حدة الصراع بين الدول الاقطاعية ، ومن ثم دعت القائمين على الحكم ، في كل دولة منها ، لوضع مصالحها قبل جميع الاعتبارات الانسانية والخلقية . ومجد حكماء المشرعين السلطة لذاتها ، وأسقطوا عن الكائن البشري ، كل قيمة واعتبار ، الا بمقدار فائدته لاغراض الدولة . واستفحلت هذه النزعة عند بعض مفكرى العصر ، حتى نبذوا فضيلتى القسط (العدل) والشفقة ، وهما فضيلتان جعل أساتذة الكونفوشية منهما شرطا لازما لاهلية الحاكم للحكم ، وسببا لولاء المحكومين له . وقد برر المشرعون الحرب ، باعتبارها أداة تعزيز سلطة الحاكم ، وتوسيع رقعة الدولة ، ووسيلة بث روح النظام والطاعة ، والشعور بالقوة في نفوس عامة الناس . كما نادوا بضرورة قيام نظام سياسى ، يجتث جذور الانقسامات التي سادت الصين . ويكون هذا النظام على أساس السلطة المركزية الموحدة ، وأن تسير هذه السلطة على هدى تشريعات تحدد الواجبات والمسئوليات ، وأن يطبق العقاب الصارم ، لكبح جماح الخارجين على النظام .

ونخلص مما سبق الى الحقائق التالية :

- ١ - أن المجتمع الصينى ، عاش كحضارة فى معظم مراحل تطوره التاريخى ، أكثر منه دولة ، وأن وجدت السلطة الموحدة فى بعض مراحل هذا التطور التاريخى .
- ١ - أن المفكرين الصينيين ، رغم كونهم عاشوا مرحلة انعدام وجود الدولة الموحدة ، فانهم وقفوا موقفا سليما منها . بل ان بعضهم وجد فى تعدد الدول الصينية ، ملاذا للجوء والافتقال من دولة لآخرى ، اذا ضاقت ذرعا بالحكام فى هذه الدولة أو تلك .
- ٣ - أن المدرسة الصينية الوحيدة التي حاولت التوصل لايجاد أساس فعال لتحقيق هذه الوحدة ، هي مدرسة المشرعين . وقد استطاعت مملكة « تشين » التي اعتنقت آراء المشرعين ، ان تندفع بقوة لتوحيد الصين ، مستخدمة فى ذلك جميع الأسلحة ، بما فيها الرشوة والخداع والقتل ، واستطاعت بذلك أن توحد البلاد عام ٢٢١ ق م .

المشكلة الثانية : مشكلة السند القانونى للسلطة :

برزت نظريتان أساسيتان فى الفكر السياسى الصينى بشأن السند القانونى للسلطة ، هما :

- ١ - النظرية الكونفوشية ٢ - نظرية المشرعين
- ١ - النظرية الكونفوشية : ترى هذه النظرية ، ان قيادة المجتمع تكون باحدى وسيلتين :
- أ - القوة والعقاب الرادع . وهذه فى اعتقادها تكون نتيجتها مؤقتة ، وسرعان ما تنهار .

ب - الفضيلة والقوة الحسنة والعرف والعادات التي يحترمها الشعب . وهذا هو الاسلوب الصحيح . ومؤدى ما سبق ، أن النظرية الكونفوشية ، ترى أن أساس السلطة وسندها القانونى ، هو مدى انتهاج الحاكم سبيل الفضيلة ، ومدى انسجام أحكامه مع العرف والعادات التي يحترمها الشعب . فالحاكم وفقا للنظرية الكونفوشية ، يحكم بفضائله . فاذا انحرف ، فقد أساس سلطته ، وأخل بالتقويض السماوى

الممنوح له ، ومن ثم فمن حق الشعب ، الثورة ضده .

- ٢ - نظرية المشرعين : نبذ المشرعون القيم الاخلاقية كلية ، واستبدلوا بها القانون ، لتأكيد سلطان الحكومة ، ونادوا بتطبيق العقاب الصارم ، على كل من يخل بالقانون ، ويعدوا الدعوة لقيام حكومة مركزية قوية . ولكن أسرة « تشين » التي تولت تطبيق آراء المشرعين ، فرضت الارهاب الفكرى ، وقمعت المعارضة بشدة ، مما أدى الى اندلاع الثورات ضدها ، فانهارت نظرا لان آراء المشرعين القائمة على استبدال القانون بالفضيلة ، لم تكن تتفق مع التراث الصينى ، الذى يولى أهمية عظمى للعلاقات الانسانية والقيم البشرية .

وقد ارتبط بالنظريتين السابقتين ، موضوعان فرعيان هما :

أ - دور العسكريين فى السلطة : وهذا الدور بالنسبة للمدرسة الكونفوشية مرفوض ، لأنها تنبذ استخدام القوة . ويذهب نفس المذهب ، الفيلسوف موتزو الذى يقول « انه يستحيل غزو العالم بالسيف ، ولكن يتأتى فتحه بالفضيلة والعدالة والايمان السليم ، وأن هذه هي العوامل التي تدفع الناس - عن رضا واختيار - للخضوع للحاكم والتعاون معه .

أما مدرسة المشرعين ، فقد أيدت القوة . ومن ثم أبرزت دور العسكريين فى السلطة ، بل ان أحد فلاسفة المشرعين ويدعى « شانج يانج » أكد مبدأين أساسيين فى هذا الصدد هما :

- ١ - مكافأة البسالة العسكرية ، بمنح الحاكم أصحابها ، ألقاب الشرف وفقا لنظام محدد .
- ٢ - حرمان أعضاء الاسرة المالكة من الانتساب اليها ، الا اذا أبدوا كفاءة عسكرية .

ب - النظرة للطبيعة البشرية : وفى هذا المجال ، نجد الاختلاف فى الفكر السياسى الصينى ، لا بين المدارس المختلفة نحسب ، وانما أيضا بين المفكرين الذين ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة . همنلا منشيدوس : يرى أن الطبيعة البشرية خيرة : وأن البشر جميعا يملكون طبيعة واحدة ، ومن ثم يمكن ان يكونوا حكماء وفلاسفة ، اذا عمدوا الى ترقية أنفسهم ، والارتقاء بالتنقيف بذواتهم . بينما نجد أن هسون تزو : وهو فيلسوف كونفوشى أيضا ، يرى انتقاء الخير من نفسية الانسان ، الا بالعمل الدائب والجهد الشاق ، فالانسان شرير بطبيعته ، وصفاته الطبيعية مكتسبة وليست أصيلة . وسلك نفس المسلك : فلاسفة المشرعين الذين قالوا بسوء الطبيعة البشرية : ومن ثم دعوا لاستخدام القوة لتقويمها .

المشكلة الثالثة : العلاقة بين النزعتين الدينية القاملية والديوية العملية :

لم تهتم المدرسة الكونفوشية كثيرا ، بسالجانب الروحى ، وانما تركز اهتمامها حول الجانب الدنيوى . ومن هنا لم يعر كونفوشىوس الغيبيات اهتماما واضحا ، وركز على ضرورة توجيه الالهان ، الى مشكلات المجتمع البشرى الجوهرية ، وأن برز الجانب الروحى لديه ، فى الاهتمام بالطقوس والعادات وسيرة الاسلاف ، ولكن ليس بالغيبيات وما بعد الموت . وفى هذا الصدد ، قال لاهد تلاميذه « انك لا تفهم الحياة ، فكيف يتأتى لك أن تفهم الموت » .

احساس الصينى ، بتضامنه مع الطبيعة ، أو ما يعبر عنه بمبدأ التوافق ومرد هذا الاحساس هو الايقاع المنتظم لاستمرار الفصول وتواليها ، وتأثير ذلك على حياة الفلاح الصينى ، ومن ثم نجده آمن بوجود كائن أعلى هو السماء . يحكم الكون ، وينوب عنه الامبراطور على الارض . ومن هنا استهدفت الطقوس والشعائر فى الصين ، العمل على استمرار هذا التوافق بين السماء والارض ، بين الانسان والطبيعة ، حتى يعم الانسجام فى المجتمع ، سواء بين الاحياء فيه أو الاموات . ولذا نجد مبدأ عبادة الاسلاف ، من أهم المبادئ فى الكونفوشية وهى الفلسفة التى تركت آثارها على المجتمع الصينى كله . كما يرتبط بمبدأ التوافق بين الانسان والطبيعة فى الطابع القومى الصينى ، مفهوم الين واليانج Yin & Yang وهما التعبير عن تكامل الحياة وتفاعلها واستمرارها . فالين يمثل الرطوبة والظل والبرد والركود والانثى واليانج يمثل الحرارة والشمس والنشاط والانتشار والذكر . وبتوالى هذين المبدأين وتفاعلها ، تستمر دورة الحياة ودورة الانسان .

والظاهرة الثانية المعبرة عن الطابع القومى الصينى ، هى الربط بين السياسة والاخلاق ، لفلسفة كونفوشوس سعت لاقامة نظام سياسى ، على اساس الفضيلة والعلم . واعتقد الكونفوشيون أن الاخلاق هى المبدأ الرئيسى لقيام أى نظام اجتماعى مستقر . ومن هنا برز الاهتمام بالثقافة والتعليم ، كما تبوأ المتعلمون مكانا مرموقا فى المجتمع ، وارتبط مفهوم الانسانية فى الصين ، بالمفهوم الاخلاقى الخاص بتربية الافراد وتنشئتهم . وتميز هذا المفهوم ، بتركيزه على النشاط فى الحياة الدنيا ، دون ما اهتمام كبير بما وراء الطبيعة ، إذ أنها حتى فيما يتعلق بالطقوس وعبادة الاسلاف ، كان هدفها اسعاد الانسان فى الدنيا ، بالوصول الى حالة التوافق مع الطبيعة والسماء ، وليس هدفها اسعاد الانسان فى الآخرة أو ما بعد الموت ، كما هو شأن الاديان السماوية .

والظاهرة الثالثة بالنسبة للطابع القومى الصينى ، هى امتزاج مختلف المدارس الفكرية الاساسية (الكونفوشية التاوية ، المشرعين) لتصبح جميعها معبرة عن ذاتية الفرد الصينى ، رغم ما بينها من تعارض ظاهرى فعبرت الكونفوشية عن عقل الانسان الصينى وفكره بينما عبرت التاوية ، بنزعها الصوفية التأملية ، عن الاساس او الرباط القانونى لبناء المجتمع وتنظيمه وهذه المدارس امتزجت معا ، وتفاعلت فى تكوين الشخصية الصينية التقليدية ، التى سيطر عليها الاطار الكونفوشى المتسم بالتفاعل المستمر مع الفلسفات الاخرى ، واثرت ذلك فى بروز النزعة العملية للفرد الصينى ، مع الايمان بحقه فى الثورة ، فى ظل ظروف معينة ، واقراره بواجب الخضوع للقانون ، سواء كان ذلك فى صورة القانون الوضعى ، كما دعت لذلك مدرسة المشرعين ، أو القانون الاخلاقى ، كما أكدت المدرسة الكونفوشية وقد اوجد الاعتراف بحق الشعب فى القيام بالثورة تربة صالحة لبث الافكار الثورية ، التى كانت تبرز فى الصين من حين لآخر ، بينما ارسى مبدأ الخضوع

وسلك منشوس نفس المسلك ، وإن ترددت فى كتاباته عبارة ما وراء الطبيعة ، وهى تشير فى أغلب الاحيان ، الى حالة تتحد فيها جميع الاشياء ، وتكون جسما واحدا ، أى انه اعتقد بإمكان اندماج الفرد فى الكون بأسره . وهذا نجد بدء الاهتمام بالميتافيزيقيا . بينما ذهب الفيلسوف هسون تزو - وهو كونفوشى أيضا - الى أن السماء تقف موقفا سلبيا من أفعال البشر ، وأنه لا علاقة للسماء بفقر البشر أو غناهم ، وهكذا استبعد تأثير العامل الدينى أو القوى الغيبية فى حياة البشر .

أما المدرسة التاوية ، فقد اهتمت بالميتافيزيقيا ، بدرجة أكبر من المدرسة الكونفوشية ، ومن ثم نجد لوتزو ، يضيف معنى ميتافيزيقيا لكلمة التاو - وهى تعنى الطريق أو النهج - حيث اعتبرها المبدأ الشامل الذى انبثقت منه الكون . وفى هذا الصدد يقول « ثمة شئ لا صورة له الا انه كامل قائم ، قبل أن توجد السموات والارض ، لا صوت له ولا جوهر ، موجود لا يتغير يتخلل كل شئ ، انه منشأ جميع ما فى الكون ، لا نعرف اسمه ، لكن نصطلح عليه بكلمة تاو وكنيته العظيم . ويسلك التاو العظيم هذا الطريق أو ذلك ، ويدين له بالوجود الالاف المؤلف ، ولا حصر لماثره ، وهو الرءاء الذى يكسو ملايين الاشياء ويرقى بها » .

وهكذا نجد أن مفهوم التاو لدى لوتزو ، يكاد يقترب من مفهوم الله فى الاديان السماوية . كما اهتم لوتزو بالموت ، ورأى فيه تأكيدا لشخصية الانسان تجاه عالم الكون اللانهائى ، كما رأى فيه تحررا للمرء من العبودية . واعتقد لوتزو ، أن الانسان القوى ، ليس هو من يتغلب على بقية الناس ، ولكنه من يقهر نزواته ، ويكبح جماح نزعاته .

ونفس الشئ بالنسبة للفيلسوف سوتزو ، الذى آمن بوجود اله علوى يثيب أولئك الذين يزاولون المحبة الجامعة ، ويعاقب المنحرفين عنها . ولكن اهتمام سوتزو بالميتافيزيقيا ، أساسه سعيه الدائب للبحث عن مختلف الأدلة للدفاع عن نظريته فى المحبة الجامعة ، ولكنه فى نفس الوقت ، لا يجعل مصير الانسان يتوقف كلية على القدر المجهول ، بل انه عارض ذلك ، وأوضح انه اذا كان الثواب والعقاب ، يبعث بهما الله والارواح القدسية الى أهل الارض ، فإن فعل الناس وسلوكهم ، يحدد نوع الجزء أكثر مما يحدده القدر .

أما الاهتمام بالنزعة الروحية والتأملية ، فهو العنصر المسيطر فى الفلسفة البوذية ، فحياة التنسك والتأمل والسعى الدائب للخلاص ، هى لب هذه الفلسفة . وقد انتشرت البوذية فى الصين ، فى فترة كانت البلاد تعاني فيها من محنة قاسية اقتصاديا وسياسيا ، كما اختلطت بالاساطير والخرافات والمعتقدات السائدة فى أوساط عامة الصينيين ، مما ساعد على سرعة تقبل الصينيين لها .

ثالثا : انعكاس المبادئ الفكرية للمجتمع الصينى على الطابع القومى الصينى :

تركزت المبادئ الفكرية والسياسية فى الحضارة الصينية ، آثارها على طبيعة الصينى كفرد ، وعلى هذا الانسان كنضو للجماعة السياسية . والظاهرة الاولى التى تواجها بخصوص تأثير هذه المبادئ الفكرية على الطابع القومى الصينى ، هى ظاهرة



« ان المقصود من الديموقراطية داخل الحزب
سواء في الجيش او في الهيئات المدنية ، هو تكوين
النظام ورفع القدرة الكفاحية لا اضعافها »

ماوتسى تونج - اكتوبر ١٩٣٨

[٣] الديمقراطية الشعبية

ومفهومها في الفكر الماوى

محمد السيد سعيد

في السنوات القليلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية
الثانية ، تلاحق انبثاق عدد من الانظمة السياسية
الجديدة في اوربا الشرقية ، انتظمت في سلسلة واحدة ،
وتوجت بالثورة التي تكللت بالظفر في شرق آسيا ، وأعلن
معها مولد جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر
١٩٤٩ .

ومع مولد هذه الجمهوريات برز نمط جديد من النظم
السياسية أطلق عليه اسم الديموقراطية الجديدة ، أو
الديموقراطية الشعبية . واكتسب هذا المفهوم دلالة
متميزة ، رغم تعبيره عن شكل سلطة الدولة ، في
مجتمعات وقعت السلطة السياسية فيها ، بيد الاحزاب
الشيوعية والجهات الشعبية ، التي تزعمتها وأكد
المفكرون الماركسيون ، أن هذا المفهوم يختلف - في كثير
أو قليل - عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، الذي دأبت
الاحزاب الشيوعية على اعتباره شعار الثورة
الاشتراكية .

القانون والفضائل الخمس ، أساسا للتقاليد الاستبدادية
في المجتمع الصينى .

ويمكن القول ان دراسة الخصائص الايدولوجية
للمجتمع الصينى التقليدى ، توضح لنا الظواهر التالية :
١ - ان الفكر السياسى الصينى ، لم يعرف بصورة
واضحة ، مبدأ الحرية الفردية ، وانما نظر للفرد في
اطار المجتمع ، بل وكبله بكثير من القيود ، حتى وان
كانت تلك القيود تحت اسم الفضائل . ويظهر ذلك من
الفضائل الخمس لدى الكونفوشية ، والتي تجعل علاقة
الفرد بالحاكم ، مثل علاقته بوالده ، ومثل علاقة الزوجة
بزوجها ، ونفس الشيء نجده في مدرسة الشرعيين ، التي
أهدرت حرية الفرد ، وأرست دعائم القوة والاستبداد
باسم القانون والنظام . وان وجدت بعض المدارس
الفكرية ، التي نادى بحرية الفرد ، مثل المدرسة
التاوية .

٢ - وقف الفكر السياسى الصينى ، موقفا سلبيا
بدرجة كبيرة ، من مشاكل المجتمع الذى عاشه
فالكونفوشية رغم سيطرتها على المجتمع الصينى ، ركزت
معظم اهتمامها على اصلاح الفرد بالفضيلة ، ولم تتعرض
لمشكلة الوحدة التي كانت تمزق المجتمع الصينى ، كما لم
تناقش مشكلة الحريات العامة ، وأقرت بالوضع القائم
في ظل نظام الاقطاع . بينما اتجهت التاوية اتجاهها
صوفيا ، وعزف ، مفكروها عن المشاركة الفعلية في الحياة
السياسية ، فالفيلسوف التاوى تشوانج تزو لم ينشد
اصلاح المجتمع الذى عاش فيه ، ولا حتى ابقاءه على
حاله ، وانما سعى للتسامى عليه ، وقدم فلسفة هي نوع
من العشق الروحى بين الانسان والطبيعة لتحرير الفرد ،
كما أنه مجد الموت باعتباره راحة بعد اجها ، وشفاء
لاوجاع الحياة ولا شك أن مثل هذا المنحى الفكرى ، هو
غاية السلبية . ونجد نفس الشيء بالنسبة للمدرسة
البوذية . والمدرسة الوحيدة التي حاولت أن تشارك في
الحياة السياسية ، هي مدرسة الشرعيين ، ولكنها
بتأكيد على مفهوم القانون والسلطة المركزية للمجتمع
فإنها تجاهلت حرية الفرد ، كما أنها لم تنافس المشكلة
الاجتماعية ، بل ان مبادئ هذه المدرسة استغلها الحكام
قيما بعد ، لارساء دعائم النظام الاستبدادى . عن طريق
القانون والتنظيمات الادارية الحكومية .

٣ - لم يعرف الفكر السياسى الصينى مبدأ الصراع ،
وانما عرف مبدأ الانسجام والتوافق ، وأكد اتوافق بين
الانسان والطبيعة . ومع أن الفكر الصينى عرف مبدأ
التناقض تحت اسم الين واليانج الا أنه نظر له ، باعتباره
يدعو للتكامل ، أكثر مما يدعو للصراع .

٤ - اتسم الفرد الصينى بسمتين أساسيتين هما :

الاولى : الجلد والصبر والعمل الطويل المستمر
الشاق . ولم يقتصر هذا العمل على الرجال ، بل أن
النساء شاركن فيه بالاضافة الى عملهن بالمنزل .

الثانية : ان أكثر ما يهتم به الفرد الصينى ، ان يعيش
مرتاحا سعيدا في دنياه ، وهو لا يطلب من الله وعبادته
نعيم الجنة ، بل يطلب الخير لنفسه في العالم الارضى .
ولذا لم يعرف المجتمع الصينى حروبا دينية ، او تعصبا
دينيا ، بل ساد التسامح ، كما اعتنق الصينى الديانات
الآخري ونادى بالمدارس الفكرية المتنوعة في آن واحد في
بعض الاحيان .

تتنمى فيها السلطة الى الشعب ، مع التذكير بالطابع الانتقالي لهذه النظم ، كما بدأ عدد من القادة الشيوعيين فى اوربا الشرقية ، فى صياغة مفاهيم الطرق النوعية للتطور ، مؤكدين على امكانية الوصول الى الاشتراكية بطرق مختلفة عن النمط السوفييتى . فذكر جومولكا فى بولندا ، أن التغيرات الثورية فى بلاده : لم تستلزم العنف ، ومن ثم فيمكنها أن تتجاوز دكتاتورية البروليتاريا كليا ، وانتهاج طريق الديمقراطية البرلمانية . وأشجار كليمنت جوتوالد فى تشيكوسلوفاكيا ، الى أن بلاده تتبع طريقا مختلفا فى الوصول الى الاشتراكية ، على أن هذا التفسير للطرق النوعية للاشتراكية ، لم يستمر طويلا فى أوروبا الشرقية ، فحصر ديمتروف التباين بين الديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا ، فى مبدأ التعدد الحزبى ، وشدد على أن كليهما يعنى بالضرورة النظام الاشتراكى على أن السمة الأكثر أهمية التى أعطاها ديمتروف للديمقراطية الشعبية ، هو احتفاظها بالشكل البرلماني ، مع وجود الاحزاب المتعددة ، فى تحالف لا يؤثر على دكتاتورية البروليتاريا ، والدور الحاسم للحزب الشيوعى .

أما ماوتسى تونج ، فقد أصر على الطابع المميز للديمقراطية الشعبية لفترة طويلة بعد الاستيلاء على السلطة فى الصين ، ولم يضمن الا مع طرح سياسة « القفزة العظمى الى الامام » فى ١٩٥٨ ، عندما وضعت أسس الاقتصاد الاشتراكى فى الزراعة ، وانعطفت الصين عن سياسة تشجيع الرأسمالية فى الصناعة والتجارة (فى حدود معينة) .

لقد صدر فكر ماو عن منطق مختلف ، وهو يبلور مبدأ الديمقراطية الجديدة فى الصين ، فرغم إخلاصه العميق للماركسية اللينينية ، الا أن تطبيقه لها على الواقع الصينى زوده بخبرة هائلة ، مما أضفى على معالجته لهذه القضية ، درجة هامة من الاصاله الفكرية . لقد تلقى ماو ميراث لينين النظرى ، واستوعبه جيدا ، فبدأ بتحليل المجتمع الصينى ، من حيث بنائه الطبقي ، والتناقضات المتشابكة فى الواقع الصينى ، والظروف المحددة التى يمر بها ، وبالتالي فقد أجلى التناقض الرئيسى والتناقضات الثانوية ، وميز بينها فى التشكيلات الاجتماعية - التاريخية ، وبين موقع الطبقات المختلفة من الثورة ، واشتق المعادلة الثورية التى يتبغى للحزب الشيوعى أن يحسبها بدقة لاحتراز النجاح فى شن الهجوم ، لتحقيق شعار الثورة التى تحدد طبيعتها بناء على هذه التناقضات الرئيسية . ومن ثم فإن شعار « الديمقراطية الجديدة » ارتبط عند ماو ارتباطا وثيقا بتحليله لطبيعة الثورة الصينية ، ومن هنا نبدأ :

أولا : فكر ماو ونظرية الثورة الصينية :

ترى الماركسية اللينينية ، ان المهمة التاريخية للطبقة العاملة - أكثر الطبقات ثورية فى المجتمع الرأسمالى - هى القيام بالثورة الاشتراكية ، غير أن الثورة لن يتم انجازها بضربة واحدة ، وانما على حلقتين . وقد شرح

لقد دلف هذا المصطلح الى المعجم السياسى بعناد ، خاصة مع انتصار الثورة الصينية ، بل ويمكن القول بأن دول أوروبا الشرقية ، قد استعارت المصطلح من فكر ماوتسى تونج . حقا ان ماو لم يخرج عن السياق العام للماركسية - اللينينية فى هذا الصدد ، بل لقد ظل أمينا أكثر من غيره ، للمناهل الاولى للماركسية ، فى شرحه للديموقراطية الجديدة . الا أنه أعطى هذا المفهوم درجة عالية من التفرد ، كما وهبه قوة الاندفاع ، من التطبيق الصينى فى السنوات الاولى من عمر الدولة .

وقد جنح الادب السياسى الغربى الى معالجته لهذا المفهوم ، الى نوع من التطرف ، فسعى بعض المحللين الى طمس الفوارق بين هذا المبدأ والنظام الذى يقوم عليه ، وبين النظام السوفييتى ، واجتهد بعضهم الآخر ، فى تصويره على أنه مبدأ لنموذج متكامل للثورة الصينية أدرجوا ما بينه وبين « النموذج السوفييتى » من فوارق حاسمة فى نظرهم ، بين أعرق جذور النزاع الصينى - السوفييتى . أما فى حقل الماركسية نفسها ، فقد اجتذب هذا المفهوم ، أفضل اهتمام المفكرين ، وكثيرا ما أثار صراعا ضاريا بينهم ، فهو يتعلق أولا بمهام الاحزاب الشيوعية فى البلاد المتخلفة ، التى يتضاءل حظها من التطور الصناعى ، وتتسع فيها قاعدة الفلاحين ، كما أنه يرتطم مباشرة بقضية الديمقراطية فى المجتمعات الاشتراكية ، أو تلك التى وصفت بأنها فى طور الانتقال اليها . ثم ان هذا المفهوم ، يحتل مكانة هامة من زاوية مضمونه سياسى فى الدول الاشتراكية الآن ، بل ويصبح من المستحيل ، دراسة التطورات السياسية الراهنة فى الصين ، دون العودة الى مرحلة الديمقراطية الجديدة ، ورأى ماو فى هذه المرحلة وتجاوزها .

وفى السنوات التى شاع فيها هذا المفهوم ، دار الحوار بين المفكرين والزعماء الشيوعيين ، حول مدى التمايز النوعى بين « الديمقراطية الشعبية » ومبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » . وعلى حين انعطفت أوروبا الشرقية الى تطبيق هذا التمييز ، فقد بدا أن الفكر الماوى ، يكاد يضع خطا فاصلا بينهما من الناحية النظرية .

ففى البداية ، نشر الاقتصادى السوفييتى ايوجين فارجا بحثه الشهير بعنوان « ديموقراطية من نمط جديد فى مارس ١٩٤٧ » ، عرف فيه الديمقراطية الجديدة بأنها النظام الاجتماعى الذى يتم فيه تصفية الملكيات القطاعية فى الزراعة ، وتمتلك فيه الدولة المشروعات المصرفية والصناعية الضخمة ، ولكن تستمر فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى المجالات الأخرى ، وأكد فارجا أنه فى الديمقراطية الشعبية ، لا يسود مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، لان الاحزاب الممثلة للطبقات غير البروليتارية ، تشارك فعليا فى الحكومة . ومن ثم فإن هذا النمط من النظم ، هو طريق ثالث بين دكتاتورية البروليتاريا ، ودكتاتورية البورجوازية ، وصرح بأن حكم البروليتاريا يمكن تأسيسه فى شكل الديمقراطية البرلمانية ، دون الحاجة لنظام الحزب الواحد .

وأكد زهادانوف أيضا على جدة وتفرد النظم السياسية للديمقراطية الشعبية ، وعرفها بأنها النظم التى

ماركس أن البروليتاريا تشترك في الثورة البرجوازية التي تطيح بالقطاعية والاستبداد السياسي ، لكي تحظى بالحقوق والحريات الديمقراطية . وفي ظلها تعمس البروليتاريا الى تحطيم الرأسمالية ، والهيمنة السياسية للبرجوازية ، لكي تؤسس الاشتراكية والديمقراطية البروليتارية .

اما لينين ، فقد طور نظرية الحلفتين في واقع دولي جديد . وواقع قومي محدد . ففي عصر الامبريالية ، لم تعد الثورة ممكنة وحتمية في البلاد المتقدمة اقتصاديا كما كانت الحال قبل أن تلج الرأسمالية مرحلة الامبريالية ، وانما أصبحت ممكنة في أكثر حلقات السلسلة الامبريالية ضعفا في البلاد المتأخرة اقتصاديا ، التي لم تزال تعاني من القطاعية وتمتاز باتساع القاعدة الفلاحية ، وتواجه البروليتاريا واقعا جديدا ، وهو خور البرجوازية وخيانتها لاهداف الثورة الديمقراطية ، وبالتالي فلا بد أن تصبح الثورة الوطنية الديمقراطية ذات قيادة بروليتارية فيجب على البروليتاريا أن تتحالف مع الفلاحين ، لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية ثم تجذب الفلاحين الفقراء لتنجز الثورة الاشتراكية بينما يجب على البروليتاريا أن تسير بالثورة الديمقراطية البرجوازية الى الامام ، دون أن تسمح بتقييدها باصلاحية البرجوازية والنسبة بين القوى الطبقية كما حددتها البلاشفة في الثورة الديمقراطية البرجوازية هي : تجذب البروليتاريا الفلاحين الى جانبها ، وتحصل البرجوازية على التزام الحياد ، وتقضي كليا على الملكية وبقياء القرون الوسطى والملكية العقارية الكبيرة . ثم ان البروليتاريا تضم اليها الفلاحين الفقراء وتحمل الفلاح المتوسط على التزام الحياد وتسقط البرجوازية .

ورغم أن نظرية الثورتين كانت منبع خط وبرنامج حزب لينين ، الا أنها لم تطبق جديا ، والغى شعار الثورة الديمقراطية في مقالة لينين أطروحات أبريل . ولذلك فقد اضطلع ماوتسي تونج بتحليلها بطريقة أكثر اسهابا وتفصيلا ، وكان عليه أن يجتاز بها المنعطفات الخطيرة والهائلة للثورة الصينية .

وقد رأى ماو ، ان التناقض الرئيسي في الصين شبه المستعمرة وشبه القطاعية ، هو التناقض بين « كل » الشعب الصيني وبين الامبريالية التي تستغل الصين وتمنع وحدتها . وكذلك عملاؤهما البرجوازية الكبيرة ، التي تعوق تقدم المجتمع الصيني . وحول هذا التناقض تتجمع كافة التناقضات الثانوية ، وبالتالي فهي تشكل مركز مهام الحزب .

وقد استنتج ماو ، ومنه الحزب الشيوعي الصيني ، قبل وبعد زعامته للحزب ، أن طبيعة الثورة الصينية هي أنها « ثورة ديمقراطية برجوازية » . فمنذ ١٩٢٧ أبرز ماو أن الثورة الديمقراطية التي تزعمتها الطبقة البرجوازية ، قد سارت الى طريق مسدود ، « ان لم تكن الثورة البرجوازية الديمقراطية التي انطلقت من

قواشجوق ، تبلغ منتصف الطريق » ، حتى اغتصبت قيادتها طبقة الكومبرادور وطبقة القيادة والوجهاء ، وحولتها الى طريق معاد للثورة . أما عامة الناس من العمال والفلاحين ، وحتى البرجوازية ، فلم يحصلوا على شيء من التحرير السياسي والاقتصادي . ولذلك فلم تزل الصين « في حاجة ملحة الى ثورة ديمقراطية برجوازية » . ان محتوى الثورة الصينية حسب توجيهات الاممية الشيوعية واللجنة المركزية لحزبنا ، هو الاطاحة بحكم الامبريالية وأداتها أمراء الحرب في الصين ، لانتماء الثورة الوطنية ، وتحقيق الثورة الزراعية للقضاء على الاستغلال القطاعي . وأكد ماو في رسالته الى اللجنة المركزية للحزب في أبريل ١٩٢٩ أن « الثورة في المرحلة الحاضرة ، هي ثورة ديمقراطية وليست اشتراكية » .

وفي دراسته لحركة ٥ مايو القومية ، الح ماو على نفس الفكرة ، مشيرا الى انه لا يمكن أن نعتبر أن الثورة الديمقراطية البرجوازية قد تم انجازها ، الا بعد القضاء بصورة أساسية على القوى الامبريالية الاجنبية ، والقوى القطاعية الداخلية ، وتأسيس دولة ديمقراطية مستقلة ، وان انجاز الثورة الديمقراطية التي بدأها ها صن يات صن ، يعتمد على الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمقسم التقدمي من البرجوازية القومية .

وفي مرحلة متأخرة ، ردد ماو هذا عن طبيعة الثورة الصينية ايان الكفاح ضد اليابان في كتابه « الثورة الصينية والحزب الشيوعي » . وفي ذلك الوقت ، تضافرت المهام الوطنية ، أي تحرير الصين من الاحتلال الياباني ، وهو أمر اقتضى جهودا هائلة من مجمل الشعب الصيني ، الذي تهدده التحول من وضع « شبه المستعمر الى وضع المستعمر » . فذكر ماو « لقد كانت ثورة ٢٤ - ١٩٢٧ ثورة ديمقراطية برجوازية ، الا أنها لم تنجز ، بل باءت بالفشل ، وأن الثورة الزراعية التي نقودها منذ عام ١٩٢٧ حتى اليوم ، هي ثورة ديمقراطية برجوازية أيضا ، ان أن مهمة الثورة هي مناهضة الامبريالية والقطاعية ، وليست مناهضة الرأسمالية ، وسوف تبقى الثورة كذلك لفترة طويلة من الزمن » . ان هذه العبارة الاخيرة حاسمة في تتبع تطور فكر ماو ، ان أن الحزب الصيني كان مستغرنا في فهم طبيعة الثورة ، لكنها لم تكن واضحة التمايز عن الثورة الاشتراكية ، بل كان الاعتقاد السائد ، هو أن الديمقراطية يمكن ان تتحول فورا الى الاشتراكية . وهكذا اذا كانت الثورة الديمقراطية منفصلة ومتميزة نظريا من حيث الزمن والمضمون ، فقد اضاف ماو أيضا أنها منفصلة ومتميزة عمليا من حيث الزمن . وسرعان ما بدأ مفهوم طبيعة الثورة الصينية في الجلاء والتمايز بقوة عن كل من الثورة الاشتراكية والديمقراطية البرجوازية التقليدية . ولقد بدأ هذا التمييز عند ماو وبين الديمقراطية « الجديدة » وتلك « التقليدية » في كتابه « مهام الحزب الشيوعي في مرحلة مقاومة اليابان » في مايو ١٩٣٧ . وليس في كتابه « الديمقراطية الجديدة » كما يشاع في الدراسات الغربية ، ففي هذا الكتاب ،

واشترك الحزب الشيوعي بمقتضاه في ثورة صين يات
صن ، ليكتسب ملامحه الكاملة عند ماو ، مستندا الى
حتمية التطور التاريخي ، والمعادلة الخاصة
للثورة الصينية . ففي التقرير السياسي للجنة
المركزية الذي قدمه ماو للمؤتمر القومي السابع للحزب
الشيوعي ، أكد أن المنهاج العام للثورة يتلخص في :

١ - رفض أن يكون نظام الدولة في الصين ، اقطاعيا
فاشيا معاديا للشعب . ٢ - استحالة اقامة دولة
للبرجوازية تمارس فيه الدكتاتورية الديمقراطية ليبرالية
الطراز . ٣ - استحالة اقامة نظام اشتراكي في المرحلة
المحددة من التطور التاريخي الاولى للصين ، حيث المهام
الاساسية هي معارضة الاضطهاد القومي والاقطاعي ، مع
غياب الشروط اللازمة للاقتصاد الاشتراكي ، وبالتالي فلا
سبيل امام الصين ، سوى السلطة السياسية لحلف
الطبقات الاربع ، حيث الطبقة هي الطبقة العاملة ،
والقوى المحركة الرئيسية هي الفلاحون ، والبرجوازية
الصغيرة حليف يمكن الاعتماد عليه ، والبرجوازية القومية
قوة اقتصادية - اجتماعية ينبغي كسبها ، رغم طابعها
المذبذب . وقد ظل هذا الشعار « الجمهورية
الديموقراطية » بالمعنى الذي فهمه ماو ، مسروحا
باعتباره شعار الثورة الصينية وهدفها لفترة كبيرة . بعد
انتصار الثورة ، على أن المشكلات العملية الخاصة
 بالتنمية الاقتصادية في الصين . أجبرت ماوتسي تونج
على التخلي التدريجي عن مفهوم « الديمقراطية
الجديدة » باعتباره أساس سلطة الدولة . فقد استلزم
تطبيق « القفزة العظمى الى الامام » في الزراعة
الصينية ، انتزاع الاراضي التي وزعتها الدولة ابان فترة
« الديمقراطية الجديدة » ، وتطبيق اصلاح
الزراعي . فقد اعتبر ماو أن الانتاج الصغير هو قوة
دائمة للرأسمالية . بيد أن خطورته الحقيقية ، تكمن في
تعطيله للتنمية الاقتصادية ، على ان انشاء الكوميوونات
الزراعية ، كان يستهدف وضع الضوابط على الاقتصاد
التلقائي والتبادل الحر . وبالتالي ضاع الفساض
الزراعي ، لاحداث التراكم السلزم للاستثمار في
الصناعة . وغالبا ما كان ذلك معاكسا للمصالح الوقتية
للفلاحين . وثار التناقض بين البروليتاريا والرأسمالية
« بما فيها من اقتصاد سلعي صغير ، اقتصاد الفلاحين
الصغار » ، وبالتالي كان الحل الامثل لهذا التناقض عند
ماو ، هو التطور نحو الاشتراكية . اما معالجة
التناقضات « النانوية » بين العمال والفلاحين ، فقد
خصص لها كتابه « ازالة التناقضات بين صفوف
الشعب » ، مجتهدا في ايجاد الصيغة الصحيحة لنجاح
التنمية الاقتصادية التي تستلزم الاشتراكية ، والحفاظ
على التحالف الطبقي ، الذي يقتضي التنازل لصالح
الاقتصاد السلعي الصغير .

اما المبدأ الدولي الذي يشكل الاساس الموضوعي
لانتصار الديمقراطية الجديدة . فهو عند ماو ظهور
ورسوخ المجتمع الاشتراكي السوفيتي ، فتحدد امكانية
قيام نمط جديد من الديمقراطية ، في وجود اوضاع
عالية ، تمثل فيها الاشتراكية السوفيتية ، ونهوض

أوضح ماو أن الدولة التي ستندشها الثورة
الصينية « ستكون دولة بورجوازية ديموقراطية من حيث
الشروط الاجتماعية الاقتصادية . على أنها ستختلف عن
الجمهوريات البرجوازية التقليدية ، لأنها من حيث
الشروط السياسية المحددة ، يجب أن تقوم على اساس
التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية
الصغيرة والبرجوازية » .

وبدأ هذا المفهوم يكتسب صلابة خاصة وقدر أكبر من
العمومية في ارتباطه بمجمل الظروف المشابهة في بعض
البلاد المتخلفة « بيد أن الثورة الديمقراطية البرجوازية
الجارية حاليا في الصين ، ليست ديموقراطية من الطراز
القديم والعام ، بل هي ثورة ديموقراطية بورجوازية من
طراز جديد وخاص . ويأخذ هذا الطراز من الثورة ، في
النهوض حاليا في الصين وفي كافة البلاد المستعمرة
وشبه المستعمرة الاخرى ، ونحن نسميه ثورة
الديموقراطية الجديدة » . ويمكن أن نلمح بسهولة
تجديدات معينة في هذه الفقرة : ١ - ثمة تمييز أصبح
حاسما بين الديمقراطية الجديدة ، والبرجوازية
الليبرالية التقليدية : ٢ - اتسم المفهوم بصالحيات
اوسع للتطبيق خارج الصين في الظروف المشابهة : ٣ -
تشترك الديمقراطية الجديدة في بعض ملامحها مع كل من
الاشتراكية والرأسمالية ، فهي تسلم السلطة السياسية
للطبقات الشعبية ، تحت قيادة الحزب الشيوعي ، على
أنها تستند الى بناء اقتصادي تحتى رأسمالي ، ومن ثم
فهي من جهة ، تمهد السبيل للرأسمالية ، على أنها تخلق
الشروط الاولى للاشتراكية .

لقد عمقت هذه الرؤية الاضافات المنهاجية التي اضافها
لينين للماركسية ، فقد اعتبر ماركس أن الديمقراطية هي
صيغة البناء الفوقي السياسي ، الذي يعكس علاقات
الانتاج السائدة . وحيث أن أسلوب الانتاج الرأسمالي
يقوم على سيطرة الطبقة الرأسمالية على أدوات الانتاج ،
فلا يمكنه الا أن يضع السلطة السياسية أيضا في يدها .
على أن لينين عندما طالب البروليتاريا الروسية بخوض
الكفاح الديمقراطي ، بالتحالف مع الفلاحين ، أكد أن
شعار « ثورة الاشتراكية هو تحقيق « دكتاتورية العمال
والفلاحين الديمقراطية الثورية » . ومن ثم فقد تصور
شكلا للدولة ، يعتبره التناقض بين البناء التحتي
الرأسمالي « حيث ان روسيا تعاني من نقص التطور
الرأسمالي لا من افراطه » ، والبناء الفوقي الذي ينكر
دكتاتورية البرجوازية وينفيها في شكل للسلطة ، تمارس
فيه الطبقات الثورية دكتاتوريتها .

وكرس ماوتسي تونج هذا التعميم المنهاجي ، وطبقة
ليس فقط على الواقع الصيني ، وانما أيضا على البلاد
المتأخرة اقتصاديا ، والتي تعاني من الامبريالية
والاقطاعية .

وهكذا تطور شعار « الجمهورية الديمقراطية »
باعتباره هدف الثورة الصينية الذي رفعه ماو منذ ١٩٢٧

حركة البروليتاريا في الغرب الرأسمالي ، وحركات التحرر الوطني في المستعمرات ، فترة عاتية « في العصر الذي تقوم فيه الامبريالية ، يستحيل ان تحرز ثورة شعبية حقيقية في أى بلد كان ، النصر بدون المساعدة المختلفة الاشكال من القوى البشرية العالمية » .

ثالثا : ماو وقضايا الديمقراطية الشعبية في الصين :

هذا الفهم لطبيعة الثورة الديمقراطية عند ماو ، لم يكن ادراكا هندسيا لضرورات نظرية مجردة ، وانما كان تطبيقا واعيا وخلاقا للماركسية ، والاساس النظرى لمهام الحزب ومسار الثورة عبر الدروب الوعرة في الشروط المحددة التي عايشتها الصين ، بما تشتمل عليه من منعطفات وانكسارات . وتكشفت عظمة مساو كمفكر وزعيم ، في قدرته على النقاط العناصر الجوهرية والمزج بينها وبين الضرورات العارضة الهامة ، دون افلات القوى الرئيسية . ان عبقرية ماو تكمن بالضبط في أنه قرأ الواقع الصينى بالنظرية بقدرة بالغة ، وفي معالجته لقضايا الثورة الديمقراطية في الصين ، برؤية ثاقبة . ويظهر ذلك في تحليل طبقات المجتمع الصينى ، وفي تحديد شكل الثورة ، والموقف من البورجوازية وجلائه لاداة الثورة :

١ - ففي دراسته « تحليل لطبقات المجتمع الصينى » التى تعود الى عام ١٩٢٦ ، رأى ماو أن المجتمع الصينى ينقسم الى طبقة كبار ملاك الاراضى ، وطبقة الكومبرادور ، وهما تمثلان أشد انواع العلاقات الانتاجية تأخرا ورجعية ، وتؤلفان معا أقسى خصوم الثورة ، والبورجوازية الوسطى التى تمثل علاقات الانتاج الرأسمالى في مدن الصين وأريافها . وقد أسماها « البورجوازية القومية » ، وتقف موقفا معارضا من الثورة ، فهى تتعرض لاضطهاد الامبريالية والاقطاعية . على أن الشكوك تساورها في البروليتاريا ايضا ، عندما تخوض غمار الثورة . ويتوقع ماو أن تنقسم هذه الطبقة على نفسها ، الى جناح يسارى ينضم الى موكب الثورة ، وجناح يمينى ينضم الى أعدائها . أما البورجوازية الصغيرة التى ينتمى اليها الملاك الصغار في الريف ، وأصحاب الحرف والمثقفون في المدينة ، فيمكن أن يجرفها تيار الثورة . أما أشباه البروليتاريا في الريف والمدن ، والفلاحون الفقراء ، فيشكلان الأغلبية الساحقة من الشعب الصينى ، وهم أشد الطبقات حاجة للثورة . أما البروليتاريا فهى رغم قلة عددها ، تمثل قوى الانتاج الجديدة في الصين ، وهى أكثر الطبقات تقدمية في الصين ، وقائدة الحركة الثورية ، والحزب الشيوعى هو ممثل هذه الطبقة . ومن هذا التحليل ، خلص ماو الى أن أعداء الثورة هم امراء الحرب والاداريون الكبار وطبقة الكومبرادور وطبقة كبار ملاك الاراضى ، والقوة القائدة للثورة هي البروليتاريا الصناعية ، واقرب أصدقائها هم اشباه البروليتاريا والفلاحون الفقراء والبورجوازية الصغيرة بمختلف تراتبها ، كما يمكن كسب قطاع هام من البورجوازية

القومية . واعتبر ماو أن مهمة الحزب ، هي قيادة الثورة . على أن هذا التحليل بدأ يتصف بدرجة أكبر من التحديد ، وخاصة في الموقف من الفلاحين ومن البورجوازية القومية . ففي كتابه « الثورة الصينيه والحزب الشيوعى الصينى » عام ١٩٣٩ انقسمت البورجوازية الى بورجوازية كبيرة ذات طابع كومبرادورى ، وبورجوازية وطنية ، فالكبيرة هي طبقة تخدم مباشرة مصالح البلاد الامبريالية ، وتنقسم الى كتل مختلفة من حيث انتمائها لعدة دول . أما البورجوازية القومية ، فهى طبقة ذات وضع مزدوج . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ ماو يستخدم تعبيرى « بورجوازية قومية » ، « بورجوازية متوسطة » بمعنى واحد ، بطريقة متبادلة . وهو في ذلك يصدر عن منطلق مختلف عن مدلول المصطلح في الفكر الماركسى ، الذى يقسم الطبقات ليس وفقا لانتماءاتها القومية ، وانما بناء على موقعها من علاقات الانتاج ، فما أسماها « بورجوازية وسطى » هى لدى الماركسية كبيرة ، رغم اتسامها بالطابع القومى .

أما الفلاحون فقد وصفوا بأنهم « حليف طبيعى للبروليتاريا ، والقوة الرئيسية في صفوف الثورة الصينيه » ، على أنه لا يمكن للفلاحين أن يحققوا تحررهم الا بقيادة البروليتاريا . ان تعبير القوة الرئيسية والقوى المحركة الأكثر اتساعا ، قد أدخل فهما جديدا لقضية الثورة الصينيه ، ابتكره ماو في مواجهة الماركسية التقليدية في الحزب ، بزعماء لى لى سان وتسو دوشيو . وبهذا المفهوم ، حطم ماو نهائيا عدم الثقة في قدرات الفلاحين الثورية التى ورثها الصينيون عن بعض فصائل الحركة الشيوعية . وكان ماو قد بدأ حملته على هذا المفهوم التقليدى منذ ١٩٣٠ ، عندما رد على التقليديين قائلا « ولكن اذا كان من بين أعضاء الحزب ، من يخاف من نمو قوى الفلاحين ، ظنا انها تتفوقها على قوى العمال ، سوف تلحق الضرر بالثورة ، فاننا نعتبر نظريته هذه خاطئة أيضا . ذلك انه في مجرى الثورة في الصين شبه المستقرة ، يمكن أن تفشل نضالات الفلاحين فقط ، في حال حرمانها من قيادة العمال . أما ان تصاب الثورة بضرر بسبب نمو نضالات الفلاحين وتفوقها على قوى العمال ، فهو أمر مستحيل » ، على أنه فيما بين هذين العامين « ١٩٣٠ - ١٩٣٥ كان قد تخلص عن تصور نضالات الفلاحين باعتبارها مجرد نصير للانتفاضات في المدن ، الى اعتبار أن شكل الثورة الصينى ، يتحدد في الارياف بين الفلاحين الذين يهبون في ثورة مسلحة تحت القيادة الصينيه ، وهو ما أسمى بعد ذلك « تطويق الريف للمدن » .

٢ - وعلى نقيض التصور التقليدى المستمد من مفهوم ماركس ولينين وتروتسكى والقادة الآخرين للحركة الشيوعية ، عن شكل الثورة المزمع تفجيرها ، القائم على انتفاضة مسلحة في المدن تحسم الصراع في فترة قصيرة ، ولا تبدأ قبل أن تتمكن الدعاية السياسية الثورية من عقل البروليتاريا . أما الريف والفلاحون ،

اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر ١٩٧٥ ضرورة « نقد وجهة النظر العاطفية في الحزب ، والقائلة باستحالة تحالف البرجوازية القومية مع العمال والفلاحين ، من اجل مقاومة اليابان . وأوضح ماو ضرورة هذا التحالف مع الطبقة ككل ، دون تقسيمها الى يمين ويسار ، بل لقد لجأ الى تقرير امكانية جذب كتل معينة من البرجوازية الكبيرة للنضال ضد الغزو الياباني ، مؤكدا أن الضرورة التكتيكية تجيز للبروليتاريا اضعاف العدو ، وتعزيز قواها الاحتياطية ، عن طريق الاتحاد بدرجة معينة ، وفي شروط محددة ، مع تلك الكتل المعادية للغزو الياباني .

وفي فترة الحرب الاهلية . ادخل ماو مصطلحا جديدا هو « البرجوازية البيروقراطية » واعتبرها حليفا للامبريالية والاقطاعية « وهي الطبقة التي تستغل من خلال سيطرتها على جهاز الدولة الانتاجي والحكومي ، وهي ممثلة في بعض قيادات الكومنتانج » . وأكد ماو أن ان الانتصار على خصوم الثورة للديموقراطية رهن بنجاح الجبهة الشعبية ، وبالتالي الموقف الصحيح من البرجوازية القومية .

رابعا : السياسة الاقتصادية والنظام السياسي للديموقراطية الجديدة عند ماو :

اثر الانتصار التام في الحرب الاهلية على الكومنتانج ، أعلن ماو أن « للبرجوازية القومية أهمية كبيرة جدا في المرحلة الراهنة ، فالامبريالية التي تقف في وجهنا ، عدو شرس جدا . كما أن الصناعة الحديثة في الصين ، مازالت تشكل قسما ضئيلا جدا في مجمل الاقتصاد الصيني . ولجابهة الاضطهاد الامبريالي ، ودفع الاقتصاد المتأخر الى أعلى ، ينبغي للصين أن تفيد من رأسمالية المدن والريف ، باستخدام جميع عواملها المفيدة . ان سياستنا الراهنة تقوم على تحديد الرأسمالية وليس ازلتها » . وقد أكد ماو ، منذ مدة طويلة ، ان السياسة الاقتصادية للديموقراطية الجديدة ، لن تعتمد الى نزع الملكيات الخاصة ، ولا الى مصادرة المشروعات الصناعية والتجارية التابعة للبرجوازية القومية ، بل ستشجع نموها ، غير أنها لما كانت تعارض مجتمعا تمارس فيه البرجوازية الدكتاتورية ، فانها تهدف في المجال الاقتصادي ، الى تأميم رؤوس الاموال الضخمة ، ومصادرة المشروعات الاحتكارية ، وتلك التابعة للخنه والرجعيين ، بالإضافة الى توزيع الاراضي التي في حوزة كبار الملاك . وهكذا يمكن القول ، بأن السياسة الاقتصادية للديموقراطية الشعبية عند ماو ، تجري على الاسس التالية : ١ - اصلاح الزراعي الذي يحطم الاقطاعية . ٢ - تحديد الرأسمالية بمصادرة المشروعات الاحتكارية والضخمة ، وتشجيعها في الوقت نفسه ، بحماية ملكيات ومشروعات البرجوازية القومية

أما النظام السياسي للديموقراطية الجديدة فلم يكن عند ماو تصور واضح عنه . فعندما كان يقوم بجمع المعلومات عن حركة الفلاحين في هونان ، يبدو أنه وجد ضالته ، واتفقت لديه صورة اتحادات الفلاحين ، مع

فهما عضد ونصير كفاح البروليتاريا ، فقد أدرك ماو أن الظرف الدولي المحيط بالصين ، والذي أدى الى تقاسم عدة دول امبريالية كبرى للنفوذ داخلها ، والطابع العسكري للحكم الطبقي ، والضعف الشديد للبروليتاريا في المدن ، يجعل الامر مختلفا في الصين . وينبغي للثورة أن تتخذ شكل الانتفاضة المسلحة التي تستطيع أن تحرر مناطق ارتكاز رئيسية للثورة ، يمكن توسيعها عبر الكفاح طويل الامد . بوسائل الحرب الشعبية ، التي تستند الى ظهير فلاح لا ينفذ . ولقد تعلم ماو من الدروس الثمينة للحركة القومية ، أن من يكسب الريف يربح الصين . وقد استوعب هذه الخبرة منذ اضطراره بكتابة تقرير عن حركة الفلاحين في هونان ، عارض فيه وجهة النظر السائدة في الحزب وقتئذ ، التي تدين حركة الفلاحين ، مؤكدا أن « الجماهير العظيمة من الفلاحين ، قد نهضت لاداء رسالتها التاريخية ، وأن القوى الديمقراطية في الريف ، قد نهضت للاطاحة بالاقطاعية ، التي هي أساس الحكم الاستبدادي ، وكانت منذ آلاف السنين حجر الزاوية الذي ارتكزت اليه الامبريالية وامراء الحرب والموظفون الفاسدون . وهدف الثورة الوطنية هو الاطاحة بهذه القوى . وفي سبتمبر ١٩٢٧ قاد ماو انتفاضة الفلاحين في منطقة حدود هونان وجيانجشي الشهيرة . وانشأ نواة الجيش الاحمر ، وقاده الى جبال جينكيانج حيث انشا قاعدة الثورة الاولى . وبهذا استلهم ماو أسلوب الثورة الرئيسي من خبرة الشعب الصيني وتجاريه الطويلة ، وأدرك أن « ظهور منطقة واحدة صغيرة أو عدة مناطق ذات سلطة سياسية حمراء ، وسط تطويق السلطة السياسية البيضاء في بلد واحد - وهي ظاهرة لم تعرفها سوى الصين وقتئذ - هو أمر ممكن ، وان هذه الظاهرة تعود الى الانقسامات والحروب المستمرة داخل الطبقة الحاكمة ، وبالتالي عارض ماو التيار التقليدي القائل بوجوب كسب الشعب قبل شن الهجوم المسلح ، باعتباره نظرة لا تتفق مع الظروف الواقعية للثورة الصينية ، ان ينبغي ادراك أن الضعف الملازم لاجهزة الطبقات الحاكمة القائمة على اقتصاد متأخر ، يتيح امكانيات وحيية ، يمكن أن تتطور على امتدادها الثورة الصينية المنطلقة من قواعد محررة » .

٣ - وقد خلص ماو ، الى أن حلف الطبقات الاربع ، لا بد أن يستخدم أداة سياسية ، هي « الجبهة الشعبية » ، ومهمتها هي الاستيلاء على السلطة . وهذه الجبهة تتسع وتضيق حسب الظروف المحددة للكفاح ، ولكن مركز الثقل في هذه الجبهة هو مسألة البرجوازية القومية . ولقد حملت الكتابات الاولى موقفا متشددا من البرجوازية . نتيحة للمذابح التي دبرها الكومنتانج للحزب الشيوعي في ١٩٢٧ . ففي كتابه « تحليل لطبقات المجتمع الصيني » قسم البرجوازية الوسطى التي وصمها بالتذبذب ، الى يمين ويسار ، وبالتالي فقد حتم التحالف مع الثانية ضد الاولى ، بل لقد برزت شكوكه ايضا تجاه « البرجوازية الصغيرة » . على أن موقفه قد تطور ابان الكفاح ضد الغزو الياباني ، فقرر في

النموذج الذي هو الوجدان الثوري المصيفي ، والذي تحدث عنه ماركس في كومونة باريس ، وتكلم عنه لينين في سوفيت بتروجراد ، وهي منظمات جماهيرية أفرزها الكفاح الفلاحى التلقائى ، نظمت العنف ضد الطبقات الرجعية ، وجمعت بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة .

على أن تصور ماو للنظام السياسى للديموقراطية الشعبية ، قد تطور عندما طرح شعار « الجمهورية الديمقراطية » واعتبر أن المدلول السياسى والتنظيمى لهذا الشعار ، هو : أ - ينبغي ألا تكون الدولة والحكومة خاضعتين لطبقة واحدة . ب - أن الشكل التنظيمى الحكومى ، يقوم على نظام المركزية الديمقراطية ، أى أنها تمارس الديمقراطية والمركزية فى وقت واحد ، وتتحدان لديها فى شكل محدد . ج - أن على الحكومة أن تمنح الشعب ، جميع الحريات السياسية اللازمة ، وخاصة حق التنظيم .

وفى كتابه « الديمقراطية الجديدة » ، قطع ماو شوطاً أطول فى إيضاح هذا النظام ، فميز بين نظام الدولة الذى يعنى مسألة مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدولة ، و « نظام السلطة » الذى يعنى الشكل الذى تبنى عليه السلطة السياسية وجهاز الحكم . وهنا فإن نظام السلطة مرة أخرى ، يقوم على مبدأ المركزية الديمقراطية ، فاقترح أن تقوم الصين وقتها بتبنى نظام مجالس نواب الشعب المتسلسلة من مجلس نواب الشعب القومى ، حتى مجالس نواب الشعب فى المقاطعات والمحافظات والمراكز والنواحي ، وكل مجلس فيها يجب أن ينتخب الهيئة الحكومية التى على مستواه ، بحيث يطبق نظام انتخاب ، يتمتع فيه الجميع بالمساواة الحقة .

وأكد ماو فى ١٩٤٥ أن الجمع بين المركزية والديموقراطية ، هو الحل المناسب لمشكلة الصين السياسية . وقبيل انتصار الثورة ، أعلن ماو فى تقريره أمام الدورة العامة الثانية للجنة المركزية ، أن جميع الظروف ناضجة لعقد مؤتمر استشارى سياسى ، وتشكيل حكومة ائتلافية ديموقراطية . وقد انعقدت هذه الهيئة بعد التحرير ، وأصدرت ثلاث وثائق أهمها « البرنامج المشترك » الذى أعلن أن القاعدة السياسية للصين هى « الديمقراطية الجديدة » . ثم أعلنت جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر ١٩٤٩ . وصدر قانون الانتخاب فى أول مارس ١٩٥٣ ، وفيه أقر حق الانتخاب العام لكل الراشدين البالغين من العمر ١٩ عاماً فيما عدا ملاك الأراضي الفاسدين ، وأعداء الثورة ، وكل هؤلاء المحرومين من حقوق التصويت بناء على القانون ، ويشملون كل من يخرج عن تصنيف وتعريف الطبقات الأربع المذكورة .

ثم أعلن الدستور فى ٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وأعلن فيه أن الصين الآن فى مرحلة انتقالية للتقدم نحو المجتمع

الاشتراكى ، وأن الدستور يعكس احتياجات البلاد خلال فترة الانتقال . وتحت عنوان مبادئ عامة ، بدأ الدستور بالإشارة إلى الأنماط المختلفة للملكية وسائل الانتاج ، ورتبت المادة « ١٠ » حماية قانونية للملكية الرأسمالية ، مع تقييدها وتحويلها . واختفى مصطلح الديمقراطية الجديدة تماماً بإعلان دستور يناير ١٩٧٥ أن جمهورية الصين الشعبية ، دولة اشتراكية لدكتاتورية البروليتاريا .



من العرض السابق ، تأكد لدينا افتراض رئيسى ، مفاده أن ماوتسى تونج ، لم يتمرد على المنهج العام للماركسية - اللينينية وعناصرها الرئيسية بصدد قضية الديمقراطية الشعبية ، فقد أكد ماركس أن الثورة الاشتراكية تترث منجزات الديمقراطية ، وشدد أنجلز على ضرورة اشتراك البروليتاريا فى الثورة الديمقراطية البرجوازية ، وعالج لينين على أساس نظرية الثورتين ، المهام الثورية للبروليتاريا فى البلاد التى تقتصف باقتصاد متأخر شبه اقطاعى ، ولاحظ أن مهام الثورة الديمقراطية ، تنتقل فى عصر الامبريالية الى عائق البروليتاريا ، بالتحالف مع الفلاحين ، دون أن تستطيع تحطيم علاقات الانتاج السائدة فوراً ، وطور ماوتسى تونج هذا الخط ، وطبقه على ظروف الصين ، مما أكسبه درجة محددة من التفرد .

وهكذا نخلص بإمكان إيجاز تعريف الديمقراطية الشعبية عند ماو ، بأنها الدولة التى لا تقوض علاقات الانتاج الرأسمالية ، ولكنها تتميز بشكل للسلطة تسيطر فيه الطبقات الثورية . فعلى الصعيد الاقتصادي ، تتسم هذه الدولة بعلاقات انتاج تختلط فيها الرأسمالية مع الاشتراكية وتنسفن الاقطاعية ، وعلى الصعيد السياسى تتميز هذه الدولة بما يلى

١ - وجود أداة للحكم الشعبى المباشر ، لا يتوقف عند مجرد الادلاء بالأصوات فى الانتخابات الدورية ، وإنما يجسد سلطة الطبقات .

٢ - كافة الحقوق الديمقراطية متاحة للكادحين فقط ، وتحرم منها العناصر الاقطاعية والمعادية للثورة .

٣ - يجمع جهاز الديمقراطية الجديدة ، بين مميزات الحكم المباشر ، وفضائل المركزية . فهذا الجهاز ينتشر فى كل مستويات الحياة الاجتماعية : القرية والمصنع والمدينة والمقاطعة والجمهورية القومية ، ويجمع كل من لهم حقوق الانتخاب وغيرها من الحقوق .

٤ - يحل هذا الجهاز محل جهاز الدولة القديم ، حيث لا ينفصل العمل الفنى للإدارة ، عن الممارسة المباشرة للسلطة ، وإنما يتوحدان فى جهود العمال والفلاحين الفقراء ، وخاصة حينما تتكشف هذه الطبقات ، بعلوم الحساب ومبادئ الرقابة والتوزيع ، وبالعوى السياسى .

١٩١٧ بعنوان « دراسة التربية البدنية » وقد عكس هذا المقال ، تبجيلا واضحا لقيمة الحرية وروح المبادرة الفردية والعمل الواعي غير المقيد بأطر أو ضوابط يلتزم بها ، وتحد من انطلاقه وحرية . وكذلك مقال « الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية » الذي أكد فيه على أهمية الوعي والارادة ، مضيفا الى ذلك « عنصرا جديدا » وهو فكرة اتحاد قومي كبير ، يتم الوصول اليه ، عن طريق تجميع « اتحادات » أضيق نطاقا ، يضم كل منها فئة خاصة من السكان .

وقد خلق على هذا الاتحاد ، أهمية عظمى ، تعبر عن ولع مبكر بالعمل التنظيمي ، سيؤثر بعمق على مجرى حياته السياسية على امتدادها ، يقول « ان انحطاط الدولة وآلام الانسانية وصلت الى نقطة الذروة ، ومن بين الوسائل الكفيلة بايجاد العلاج ، توجد وسيلة أكثر جوهرية : الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية . . ومن الواجب ان يتحقق هذا الاتحاد . ان عصرنا الذهبي ، عصر عظمتنا واثرائنا لفي انتظارنا . »

- ولكن هذه المارحلة التي أكد فيها ماو على الحرية الفردية وروح المبادرة ، لم تطل ، فما لبست « ماو » ان اتجه الى الاخذ بالتصور اللينيني . عن المركزية الديمقراطية منذ اواخر عام ١٩٢٠ ، وهي المرحلة التي بدأ فيها اعتناق « ماو » للأفكار الماركسية ، وتكرين الحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد مؤتمره الاول في يوليو ١٩٢١ .

ومن أهم ما كتبه « ماو » آنئذ تعبيراً عن هذا التحول « يجب ان نطبق يحزم ، في مجال التنظيم ، مبدأ الحياة الديمقراطية الموجهة في ظل المركزية ، وينبغي لاجهزة الحزب القيادية ، ان تضع خطا صحيحا في التوجيه ، حتى تؤهل نفسها لتكون في مراكز القيادة . . وتنبولر افكاره التنظيمية » في هذا الاطار بشكل أكثر تحديدا ، عندما يكتب « ضد الليبرالية » عام ١٩٢٧ فيقول « ان الليبرالية في المنظمات الثورية مضرّة للغاية ، وهي تشق الوحدة ، وتفتت العلاقات وتسبب الخمول في العمل ، وتورث الخلاف ، وهي تجرد الصفوف الثورية من التنظيم الدقيق والضبط القوي المحكم ، وتقف حاجزا دون تنفيذ السياسات بصورة كاملة . . انها اتجاه مضر خطير . » ثم يزداد انعطافا نحو المركزية ، عندما يكتب في العام التالي عن « دور الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الوطنية » « يجب علينا ان نؤكد من جديد ، على النظام الحزبي ، وذلك بخضوع الافراد للمنظمة ، وخضوع الاقلية للاغلبية ، وخضوع المستويات الدنيا للمستويات العليا ، وخضوع كل الحزب للجنة المركزية . ان كل ما يخرق اي بند من بنود هذا النظام يعتبر مخربا لوحدة الحزب . »

ثم يكتب عام ١٩٤٥ عن « الحكومة الائتلافية » فيشير في سياق حديثه الى انه « يجب ان نوجد جميع قوى حزبنا ، وفقا لمبادئ التنظيم والانضباط التي تقضي بها المركزية الديمقراطية . »



« ان احدي قواعد النظام الحزبي هي خضوع الاقلية للاغلبية ، فيجب على الاقلية بعدما ترفض آراءها ان تدعم القرار المتخذ من قبل الاغلبية . »

ماوتسي تونج - ديسمبر ١٩٢٩

[٤] صياغة القرار السياسي

في العهد الماوي

وحيد محمد عبد المجيد

على قدر ما كان ماوتسي تونج ، يؤمن بأن الافكار تنبثق من التاريخ ، فقد كان على قناعة راسخة - في الوقت ذاته - بأن هذه الافكار ، تؤثر في مسنح التاريخ . . وان فكره - بنوع خاص - اداة لتغيير المجتمع .

وربما من هذه العلاقة ، تنبع أهمية دراسة تطور فكرة التنظيم السياسي عند ماو ، وتجسيدها العملي في بناء الحزب الشيوعي الصيني . ويلزم لذلك ان نتتبع ، على ضوء ما هو متاح من معلومات ، فكر ماو التنظيمي ، على مدى تطوره ، بدءا من مرحلة ما قبل الماركسية ، الى مرحلة ما بعد الثورة الثقافية .

فكرة التنظيم السياسي عند « ماو » قبل ١٩٤٩ :

- من أهم الوثائق التي يعتمد عليها لدى البحث في المراحل الاولى لتكوينه الفكري ، المقال الذي نشره عام

ولئن كان « ماو » يبدو مقصاعا للأفكار الماركسية الكلاسيكية حول المركزية الديمقراطية ، فإن هذا لم يحل دون تميزه الواضح ، في رؤيته للطبيعة الاجتماعية للتنظيم السياسي ، ذلك أن « ماو » - وبالدقة منذ عودته الى مسقط رأسه في هونان ربيع ١٩٢٥ - بدأ يسير في طريق بناء « تنظيم سياسي » ، تكون قاعدته الرئيسية من الفلاحين ، فبدأ في تنظيم روابط فلاحية ، في نفس الوقت الذي ينقلب فيه في عديد من المناصب الادارية في جهاز الحزب الشيوعي وجهاز الكونتانج « الحزب القومي الليبرالي » الذي كان يقود الحركة الوطنية في الصين ، حيث دفعت الامة الثالثة الشيوعيين الصينيين ، الى الانتماء للكونتانج بذواتهم الفردية .

ويذكر ادجار سنو ، الصحفي الامريكى فى « النجم الاحمر فوق الصين » ، ان « ماو » ذكر له بنفسه « انه لم يع أهمية الفلاحين وطاقتهم الثورية الا منذ عام ١٩٢٥ » ، ومنذ ذلك الوقت ، اخذ « ماو » يتجاوز فكرة « الثورة العمالية » وتأكدت افكار ماو ، الخاصة عن الفلاحين بعد مذابح ١٩٢٧ التي قام بها « شيانج كاي تشيك » ضد الشيوعيين ، وذهب ضحيتها حوالى ثلاثين الفا منهم ، مما ترتب عليه تدمير قاعدة الحزب المدينية ، فاتجه ماو مباشرة الى انشاء منظمة ذات اصل فلاحى خالص ، هادفا من ذلك الى ان قلب هذه المنظمة الدور الذى جعله السوفيت وقفا على « حزب البروليتاريا وجدير بالذكر ان تطوير هذه الفكرة بصراحة ووضوح ، كان امرا تكتنفه صعوبات ، نظرا لما تمثله من خروج على الخط الذى فرضه الكومنترن على الحزب الشيوعى الصينى ، فقد ورد فى قرار اللجنة التنفيذية للاممية فى اغسطس ١٩٢١ « ان هيمنة البروليتاريا ، وتطور الثورة ، لا يمكن ضمناهما الا اذا أصبح الحزب الشيوعى الصينى حزبا بروليتاريا ، لا فى خطه السياسى فحسب ، بل أيضا فى تركيبه ودور العمال فى اجهزته القيادية » ، ورغم ذلك ، ظل « ماو » على قناعته بأن « من يكسب الفلاحين يكسب الصين » وتابع استراتيجيته التنظيمية المستندة الى الفلاحين والمراكز الريفية ، رغم ماواجهه من ضغوط متزايدة .

ماو وزعامة الحزب الشيوعى الصينى :

ان الصيغة الرئيسية فى افكار « ماو » عن التنظيم السياسى منذ ارتقاؤه الى زعامة الحزب الشيوعى الصينى فى يناير ١٩٣٥ ، هي صيغة « كتلة الطبقات الاربع المؤلفة من الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية » ، واذا كانت هذه الصيغة تجد اساسا لها فى بعض الادبيات الماركسية ، فانه مما تميز به « ماو » ، انه لم يعتبرها مجرد مرحلة مؤقتة ، وانما « تعاون طويل المدى على نحو أثبت وأكثر دواما » ، فيما اسماء بالظروف الخاصة بالثورة فى بلد تابع . وكانت هذه الفكرة كذلك ، محور خلاف مع الكومنترن ، الذى لم يكن مستعدا لتقبل صيغة التعاون مع عناصر بورجوازية ، بينما كانت سياسته الرسمية تصف

الاشتراكيين الديمقراطيين بأنهم « عدو رئيسى » ، ويرى ستيفارت شرام ، فى دراسته عن « ماو » نصوص مختارة ، ان استراتيجية « ماو » التنظيمية فى هذه المرحلة ، كانت تشمل بالاضافة الى تلك المشكلة - مشكلة الفئات غير العمالية فى التنظيم السياسى - مسألة اخرى تتعلق بكيفيات الحركة الثورية ، وتثير بدورها عددا آخر من المشكلات عن الروح العسكرية وحرب الانصار ودور الجيش الاحمر . فى اطار الروابط بين السياسة والحرب - ومن المهم القاء الضوء على حقيقة ان ماو ظل على ايمانه بأهمية المبادرة الفردية والنشاط الواعى فى حرب الانصار « باعتبارها حربا من صنع وحدات صغيرة ومعزولة » . والواقع ان الدور المتزايد الذى ستلعبه المؤسسة العسكرية فى الصين فيما بعد - ابان الثورة الثقافية - يمكن ان نلمح اساسه الاولى ، فى أحد مبادئ حرب الانصار عند ماو ، وهو المزج بين الفتح العسكرى واعادة البناء والتعمير ، وهو ما يعنى اضطلاع الجيش الاحمر بمهام تنظيمية ، تقع فى نطاق دور التنظيم السياسى أصلا . ذلك أن محاولة ماو لان يكسب الفلاحين ، دفعته الى اصلاح الارياض ، فون تحرير أى اقليم مهما كان صغيرا ، وعدم انتظار النصر النهائى ، للشروع فى مرحلة البناء ، وهكذا بات على عاتق الجيش الاحمر ، ان يجرى عملية اصلاح زراعى فى الاقاليم التى يدخلها .

وفى هذه المرحلة ايضا ، حرص ماو - عندما كتب حول حكومة التحالف فى ١٩٤٥ - على التمايز عن النموذج السوفييتى « يتساءل بعضهم عما اذا كان الحزب الشيوعى الصينى سيلجأ ، بعد استيلائه على السلطة ، الى اقامة دكتاتورية البروليتاريا نظام الحزب الواحد ، على غرار نموذج روسيا » . وجوابنا على ذلك ، ان هناك فارقا مبدئيا بين دولة الديمقراطية الجديدة ، القائمة على اساس تحالف عدة طبقات ديمقراطية ، وبين دولة دكتاتورية البروليتاريا . فطوال فترة الديمقراطية الجديدة ، لن نستطيع ، ولن يكون واجبا علينا ، ان نقيم فى الصين نظاما دكتاتوريا تمارسها طبقة واحدة ، ووضعنا احتكاريا ممنوحا لحزب واحد . ليس ثمة ما يدعونا الى رفض التعاون مع أى حزب أو تجمع اجتماعى أو شخصية ، اذا أبدوا استعدادهم للتعاون معنا . ان النظام الروسى نتاج لتاريخ الروسى ، ولنسوف يكون النظام الصينى نتاج التاريخ الصينى » .

وجدير بالذكر ، ان تعاون ماو ، مع العناصر البورجوازية ، الذى قام فى الاصل على اساس براجماتى ، تسكرس نظريا بادراج هذه العناصر ضمن « الشعب » حيث تبلورت افكار ماو ، فى مجرى أعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ووجدت صياغتها النهائية فى مفهوم « دكتاتورية الشعب الديمقراطية » .

ماوتسى تونج فى الحكم :

طوال الفترة الممتدة من قيام الجمهورية الصينية الشعبية ، وحتى حوالى عام ١٩٥٦ ، لم تكن الجمهورية الفتية تتميز عن النموذج السوفييتى الا من حيث شكل

اعتقاد ، بأنه اذا ما أطلقت الحرية للمواطنين ، فلن يستخدموها الا في انتقاد مظاهر سوء استخدام السلطة فقط ، ولن يشككوا في مبادئ النظام الجديد ، ولكن هذا الحساب لم يكن صحيحا ، فقد راح المثقفون على وجه الخصوص ، يهاجمون بشدة سيطرة الحزب الشيوعي على مختلف جوانب المجتمع . وهنا - كما يقول ستيفارت شرام - دار ماو حول نفسه ١٨٠ درجة ، وفضل أن يحقق بوساطة المركزية والانضباط التنظيمي ، ما لم يستطع أن يحققه من خلال تحرير الارادة الفردية .

- وكانت هذه التجربة نقطة تحول هامة ، لا في البناء التنظيمي للحزب فحسب ، بل في حياة الصين كلها . فقد نتج عنها طرح فكرة القفزة الكبرى الى الامام ، في ميدان الانتاج ، وسياسة السير على قدمين ، في الصناعة ، أي التطوير المتوازي للوحدات الصناعية الكبيرة ، ولعدد ضخم من الوحدات الريفية الصغيرة والبدائية . ونلاحظ أن اللامركزية في القرارات الفنية ظلت قائمة ، بل لعلها اتسعت نسبيا مع السياسة الجديدة ، حيث اقتضى الاهتمام بتطوير مؤخرة البلاد ، درجة اكبر من تعبئة طاقات الشعب ، في اطار رحب من اللامركزية ، ومع ذلك فثمة مسائل أساسية ظلت وفقا على القرارات المركزية ، أهمها تخصيص الموارد المادية ، وأمسور الادخار والاستهلاك ، وتحديد أسعار السلع والخدمات ، والتجارة الخارجية .

- وتواكب مع هذه التطورات ، تأسيس الكومونات الشعبية ، في صيف ١٩٥٨ . والكومونة الشعبية عبارة عن اندماج عدد من التعاونيات في وحدة كبيرة ، وهي التنظيم الاساسي للسلطة السياسية على المستوى القاعدي ، من حيث انها تمارس كل وظائف الدولة : الامن عن طريق تسليح المواطنين وتشكيل الميليشيا ، العدالة والشرطة ، الادارة المالية ، التعليم والثقافة . وهي كذلك أداة التربية العقائدية للشعب وشحنه بالروح الاجتماعية ، بمعنى انه يمكن اعتبارها وحدة قاعدية لسلطة الدولة ، في الاطار المسموح من اللامركزية .

- ويجمع المتخصصون في الدراسات الصينية ، على انه كان يساور القيادة الصينية تفاؤل عريض ، بصدد نتائج هذه التجربة ، الا ان الامور سارت على نحو غير مرض ، ومع ظهور بوادر اخفاق التجربة ، بدا يظهر تيار داخل الحزب ينادي باعادة تقويم الكومونات الشعبية ، ويعترض على ما أسماه بنزعة المغامرة فيها ، ومنذ تلك اللحظة ، بدا الانقسام في صفوف الحزب الشيوعي الصيني ، بظهور جناح على يمين ماو يرى ضرورة عقلنة القرارات ، واعطاء أولوية للتطوير الاقتصادي ، والاستفادة من التكنولوجيا الغربية .

وكان هذا التمايز داخل الحزب ، هو أساس اتجاه ماو ، الى احداث « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » ، التي ما أن أنجزت « تطهير الجامعات واجهزة الثقافة » حتى اتجهت الى « تطهير الحزب الشيوعي الصيني » .

التنظيم السياسي وتصور الدولة . وقد أشار ماو ، الى هذا الفارق بقوله « ان النظام الذي قام في روسيا ، كان مشروطا بتطور روسيا التاريخي ، وقد أفضى الى دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد . وتطور الصين التاريخي في العصر الراهن ، سيولد بنية مطابقة له . فليسوف يقوم ، لفترة طويلة من الزمن ، شكل مناسب من أشكال الدولة وتنظيم السلطة ، ضروري لنا ، ومختلف عن النظام الروسي : دولة الديمقراطية الجديدة » والذي يميز هذا التصور عن « الديمقراطية الشعبية » الاخرى التي أقيمت في أوروبا في العصر نفسه ، هو الاسهام الاكبر للعناصر البروجوازية ، لا في الثورة فحسب ، ولكن كذلك في دكتاتورية الشعب الديمقراطية . كما يعد نظام القرارات - خاصة القرارات الفنية - عنصرا هاما من عناصر الخلاف مع النموذج السوفييتي . فاللجنة المركزية في الصين ، هي التي ترسم الخطوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، ولكنها أقل اهتماما بالقرارات الفنية . ففي ميدان التخطيط ، يقوم النموذج السوفييتي على مستويات ثلاثة :

- ١ - صياغة الحزب للمشروع ، متضمنا الخط السياسي العام ومفصلا من الناحية الفنية .
- ٢ - ارساله الى الوحدات الجماهيرية أو مراكز الانتاج ، التي تضيف اليه تجاربها وخبرتها .
- ٣ - اعادته الى المستوى العلوي المركزي ، ليضعه في شكله النهائي .

وقد اتجه ماو ، الى الغاء المرحلة الاولى ، هادفا بذلك الى أن يبدأ التخطيط من القاعدة . وقد أتاح ذلك هامشا أكبر من الاستقلال الذاتي للوحدات القاعدية على الاقل ، من الناحيتين الفنية والمالية ، حيث تظل القيادة المركزية هي التي تقرر الخط السياسي العام ، والقرار بصده يظل محصورا في دائرة ضيقة لا يتعداها .

- وقد شهدت اللامركزية ، النسبية ، قدرا من الانتعاش أثناء اطلاق حملة دع مائة هرة تتفتح ومائة مدرسة فخرية تنبأ ، مع خطاب ماو في فبراير ١٩٥٧ ، حيث كان أعضاء الحزب ، بل والمواطنون العاديون ، يلقون التشجيع لانتقاد السلطات على مختلف الاصعدة : السياسية والادارية والاقتصادية . وقد اتسمت هذه المرحلة بمسحات ليبرالية ، ربما كان الهدف منها ، تجنب حدوث انفجار ، كذلك الذي حدث في المجر ، والذي ألقى ماو ، مستوينا على « روح الحكام البيروقراطية واساليبهم الفمعية » . ووضع ماو اطارا للنقد لا يتجاوزه « يتكون نظام مركزيتنا الديمقراطية من الوحدة بين الديمقراطية والمركزية ، وبين الحرية والنظام . وفي ظل هذا الوضع ، يتمتع الشعب بقسط وافر من الديمقراطية والحرية ، ولكن عليه في نفس الوقت ، أن يقيد نفسه بالنظام الاشتراكي » .

وكانت الافات الثلاث التي جرى التنديد بها رسميا هي : البيروقراطية ، والعصبوية ، والنزعة الذاتية .

ومع ذلك فان القيادة المركزية للحزب ، لم تتحمل استمرار حملة النقد طويلا . ويبدو أنه كان هناك

والمسؤولون الرئيسيون في جيش التحرير الصيني : وكان ذلك مؤشرا لاتجاه « ماو » الى تطعيم الحزب بدماء جديدة ، والاعتراف للجيش بدور تنظيمي ، كان مقصورا على التنظيم السياسي الرسمي في البلاد ويبدو أن الكاتبة البريطانية « هان سوين » لم تكن تبالي عندما تحدثت في كتابها « الصين عام ٢٠٠١ » عن أن صورة الصين في مطلع القرن القادم ، تعتمد كلية على الحرس الاحمر والثورة الثقافية !!

وبالمعايير الغربية ، فان دلالة تزايد دور المؤسسة العسكرية في العمل السياسي ، لا يعنى أكثر من احلال قيم الانضباط العسكري المتسلسل هرميا ، محل روح التفكير الشخصى ، والمناقشة الحرة ، والارادة الانسانية . ويرى الفكر الفرنسى « روجيه جارودي » أن « هذه التعبئة ذات النمط العسكري ، موجهة أساسا ضد المعارضة فى الحزب ، وأن كل من يبدى تحفظا تجاه الاساليب المستخدمة فى « القفزة الكبرى » أو « الكومونات » ، يتهم بأنه يسير فى طريق الرأسمالية ، وينطبق عليه مفهوم « مطاردة الشياطين » ويرى أن « الأساس الايديولوجى لمطاردة الشياطين ، هو قانون ستالين القائل بتزايد الصراع الطبقي بعد الاستيلاء على السلطة ، وأن هذا المبدأ ، هو الذى ألحق الأذى الفادح بالحزب والدولة فى روسيا ، وكلف العديد من المواطنين حياتهم أو حريتهم » .

بينما يذهب « بيرند أوليجارت » فى دراسته عن « ايدىولوجى اليسار الجديد » الى أن « ماو » فعله « ماو » هو « إعادة تنظيم الجهاز البيروقراطى للحزب الشيوعى ، واقصاء العناصر اليمينية عن قيادة الحزب ، وإعادة تثقيف العناصر غير المتكيفة مع الواقع الاجتماعى ، والتي قد تكون مرشحة لإعادة توطيد سلطة الرأسمالية » .

والحق أن مرحلة ما بعد الثورة الثقافية ، شهدت بالفعل تزايد سلطة « ماو » داخل الحزب والدولة ، فالمؤتمر الوطنى التاسع للحزب الذى انعقد ١٩٦٩ أجرى تعديلات على لائحة الحزب - وهى اللائحة التى كان قد اقرها المؤتمر الثامن فى سبتمبر ١٩٦٥ - فبعد أن كانت تنص على أن « الماركسية اللينينية هى بوصلة الحزب » ، أصبحت تحدد أن « أفكار الرئيس « ماو » هى أعلى مرحلة فى تطور الماركسية اللينينية » . كما طرأت تغييرات على شكل الحزب ، وأسلوب بنائه ، والقواعد التى تحكم حياته الداخلية ، كان من أهمها أن اللجان الحزبية ، على جميع المستويات ، بما فيها اللجنة المركزية والمكتب السياسى ، لم تعد تخضع لقاعدة الانتخاب ، بل وجاء فى مقدمة اللائحة نص يحدد أن « الرفيق « ماو » هو رئيس الحزب » . ومن هنا ذهب المراقبون الى أن الحركة الشيوعية ، باتت تواجه نموذجا جديدا من التنظيم ، بحيث بات الرجل الاول فى التنظيم السياسى ، يمثل نوعا من « الكاريزما » . ينعكس أثره على التنظيم السياسى فى صورة ضعفه أجهزته . وان كانت بعض الدراسات الماركسية - التى لا تعترف بدور الكاريزما ونظرية الدور - تحاول تفسير

ويشير البند الخامس من قرار ٨ أغسطس ١٩٦٦ حول الثورة الثقافية ، الى أن أحد الاهداف ، هو تطهير الحزب « أن الحركة القائمة ، تستهدف بصورة رئيسية ، أولئك الذين يتولون فى الحزب مناصب قيادية ، ويسيرون فى طريق الرأسمالية » . وبررت البيانات دوافع هذا التطهير على أساس « أن فئة من العناصر المناهضة للحزب وللإشتراكية ، استطاعت أن تستولى على مراكز قيادية فى بعض الوحدات والقطاعات التنظيمية » .

وفى ٥ نوفمبر ١٩٦٦ ، أشارت صحيفة « العلم الاحمر » لأول مرة الى « وجود خطين متصارعين داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى » ، وجاءت تعليمات « ماو » صريحة أن « وجهوا ضرباتكم الى القيادة العامة » ، وتحذر من خداع السميات « فالعدو الطبقي لا يتورع عن أن يشهر الراية الحمراء لضرب الراية الحمراء » .

والملاحظ الهامة فى هذا المجال ، أن « مساو » استحدث أسلوبا جديدا للتصفية السياسية ، تمثل فى أشكال تنظيمية جديدة من خلال أجهزة سلطة الثورة الثقافية ، وأهمها الحرس الاحمر . والاهم من ذلك ، أن النموذج الذى وقع الاختيار عليه لتنظيم الحرس الاحمر ، لم يكن الحزب وإنما الجيش « أن حرسنا الاحمر منظم على طريقة الجيش » . والشعار النضالى للحرس الاحمر ، هو « لتعلم على مدرسة جيش التحرير » . وقد وضع من البيانات الصادرة ابتداء من مارس ١٩٦٧ أن رجال جيش التحرير ، هم الذين سيتولون متابعة تنفيذ الثورة الثقافية ، بعد أن عاد معظم شبان الحرس الاحمر الى مدارسهم . وفى هذه الفترة ، وضع الجيش مدينة بكين تحت السيطرة العسكرية ، وتولى أعمال البوليس فيها بهدف « تعزيز دكتاتورية الطبقة العاملة ، وسحق العناصر المعادية للثورة » . وكان الجيش يوصف بأنه « الحارس لدكتاتورية العمال والفلاحين » . بل ونلاحظ أن صحيفة الجيش الصينى - وليست أجهزة التنظيم السياسى - هى التى تدعو الشعب الى اعلان الحرب على « زعماء النشاط المعادى للحزب وللإشتراكية » .

والواقع أن هذا الدور الذى اضطلع به الجيش ، وما اكتسبه من صفات « تنظيمية » ، أى منوطة أصلا بالتنظيم السياسى ، يكشف عن الوضع الخاص للجيش فى فكر « ماو » منذ أيام حرب الانصار « أن الجيش ليس قوة قتالية فحسب ، بل هو فى المقام الاول قوة عمل » . فالجيش مدرسة حقيقية كما أرجع بعض المحللين هذا الدور القيادى للجيش ، الى احساس العسكريين أكثر بخطورة التحديات التى تواجهها الصين من الخارج ، وخاصة مع تصاعد النزاع مع السوفييت ، وضرورة نوافر جبهة داخلية على اهبة الاستعداد .

ولما انعقدت الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٦٨ لم يقتصر الاشتراك فيها على أعضاء اللجنة والمرشحين لها ، كما كان يحدث تقليديا ، وإنما شارك فيها أيضا جميع أعضاء جماعة الثورة الثقافية

قيم الثورة الصينية ، وهي المرحلة التي أدرك فيها « ماو » أن الشعب الصيني قد استثمر بما فيه الكفاية ، وبات في حاجة إلى فترة من الهدوء والاستقرار النسبي . إذا كانت هذه هي المرحلة الأخيرة في فكر « ماو » ، فإنه يمكن تحديد سمات كل من الاتجاهين الآخرين كالتالي :

● اتجاه على يمين « ماو » يتسم بسمات « براجماتية » ويعطى الأولوية للتطوير الاقتصادي ، ويعتبر أن الحصول على تكنولوجيا الغرب وخبراته الصناعية ، أمر لازم لتقدم الصين ، ويطلب الاعتماد على الحوافز المادية بدرجة أكبر ، والاتجاه إلى ترشيد القرار الاقتصادي ، وتجاوز نزعة الغامرة ، ويرفض فكرة حرق المراحل ، ولا يستريح إلى مفاهيم « الثورة الدائمة » ويستريب في قدرات الحرس الأحمر والأجيال الجديدة ، ويشكك في كفاءتها على المستوى « العلمي » بسبب ضعف وسائل الاتصال مع العالم الخارجي وقلة خبراتها ، وعلى المستوى الثوري السليم ، بسبب أنها لم تعاصر مراحل الكفاح الحقيقي قبل عام ١٩٤٩ ، ولم تقلظ بسعيير المسيرة الكبرى وحرب الانصار ومعسرف ان « شواين لاي » كان يميل إلى هذا الاتجاه ويعطف عليه ، أما ابرر ممثليه ، فهو « تنج هيساو بنج » الذي وصل إلى منصب نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، ثم قامت ضده حملة ضارية أسقطته ، وهو صاحب المقولة الشهيرة « ليس بهم أن يكون القط أحمر أو أبيض ، بل المهم أن يعرف كيف يصطاد الفئران » .

● واتجاه على يسار « ماو » ، يتميز بأنه أكثر راديكالية ، ويرى أن التطوير الايديولوجي والثقافي ، أهم من التطوير الاقتصادي ، وأن تهديدات العصر ، يجب مواجهتها اعتمادا على الحوافز المعنوية ، ويعتبر أن الحافز المادي هو نكوص إلى الرأسمالية ، ويطرح افكارا طوباوية حول العدل والمساواة ويصل بفكرة الاعتماد على الذات إلى نهايتها القصوى ، بخلق تكنولوجيا صينية بحقة ، ورفض أي انفتاح على الخارج ، ويطالب بالاحتفاظ بمسافة كافية بين الصين وبين التأثيرات الآتية من الغرب . وأبرز ممثلي هذا الجناح شانشينج - أي النهر الأخضر - زوجة « ماو » ، الرابعة التي لعبت دورا بارزا في أحداث الثورة الثقافية ، وبلغ من تطرفها ، أنها كانت تفرض أن يتوقف التدريب المنتظم للمهندسين « مفضلة أن يتفرغوا اضطرابا إلى التعليم والثقافة الايديولوجي ، وهذا المسلك يعبر عن الشعار الاساسي لهذا الجناح « أن تكون أحمر ، خير من أن تكون خبيرا » .

وجاءت وفاة « ماو » التي أعلنت في ٩ سبتمبر ١٩٧٦ ، لتثير عددا من علامات الاستفهام حول مستقبل الصين .

ومواقف هذه الأجنحة من السلطة السياسية ، وأثر ذلك على « وحدة » التنظيم السياسي ، خاصة وأنه واضح أن « ماو » لم يترك خليفة رسميا له ، مما يترك

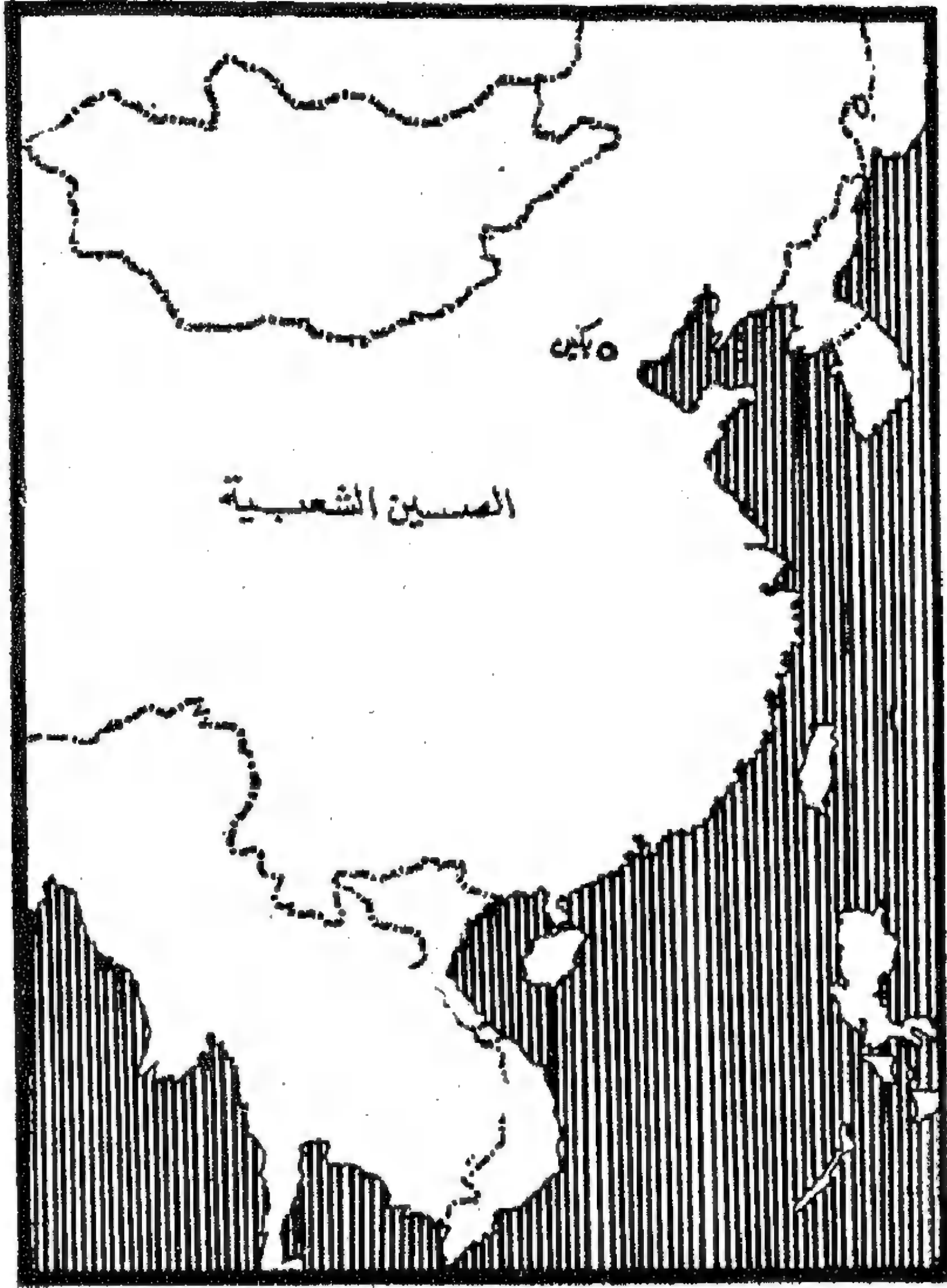
هذه الوضعية بأن « التشويهاات التي تنشأ عن قداخل مشكلة التراكم والتصنيع مع مشكلة بناء الاشتراكية ، تقود إلى ميل نحو تشخيص السلطة ، وتجسيد كل قوة الجهود الجماعية في شخص القائد ، فتعزى إليه كل النجاحات المتحققة ، وتنسب إليه القدرة على معرفة الحقيقة كلها » . ويرى « جاروديه » أن هذا الاتجاه يأخذ شكل « عبادة الشخصية » ، فكما قيل عن كتيب ستالين « المادية التاريخية والمادية الجدلية » أنه يشتمل على كل فلسفة الاشتراكية ، يقال كذلك عن « أقوال الرئيس ماو » و « الكتاب الأحمر الصغير » .

ولكن « ستيورات شرام » يرى ضرورة عدم الخلط بين « ماو » و « ستالين » فالتباين بينهما ليس بسيطا ، وإذا كان كلا الرجلين يجمعهما حب السلطة وموهبة التنظيم ، فإنه في حين كان ستالين ذا أفق بيروقراطي ضيق ، كان « ماو » يملك خيال الشاعر . وبينما كان ستالين قد انفرد بالسلطة إلى حد أنه جعل من الإرهاب مسألة روتينية ، كان « ماو » قد خرج حالا من سراع دام عشرين عاما ، استطاع أثناءها أن يفرض نفسه بقوة شخصيته الساحرة وحكمته . وإذا كان قد اكتسب في أواخر أيامه بعض صفات « الأوتوقراطي » الشيخ ، فإن هذا لا يعنى بآية حال ، أنه أصبح ستالين جديدا !

ويلخص أحد الباحثين فلسفة التنظيم عند « ماو » وما تتميز به عن النموذج السوفييتي فسي « أن شخصية « ماو » معقدة وتشتمل على تفهم غريزي للتنظيم ، بوصفه تكتيكا سياسيا . لكن التنظيم عند « ماو » هو وسيلة أكثر من كونه هدفا . والفارق بينه وبين السوفييت ، أنه إذا كانت طوباوية الأخيرين هي طوباوية العقلانية ، فإن طوباوية « ماو » هي طوباوية النضال . فوق ذلك ، فإنه إذا كان « ماو » نصسيرا للمذهب الجماعي ، وإذا كان يعرف كيف يمارس السلطة بصورة غير مشفقة عند الحاجة ، فإنه في أعماقه رومانسي ، أن لم يكن فردي النزعة في تصوره عن الحياة . ولب التنظيم السياسي في رأيه ، هو اظهار طاقة الجماهير ، باعتبار أنه هو نفسه ، تجسيد لارادة الجماهير ، فهو مزيج من لينين وغاريبالدي . مزيج غريب من الزعيم المتوقد ومن رجل الحكم الخبير . تماما كما أن صين القرن العشرين ، هي مزيج من عصر النهضة وعصر الآليات » .

قبل رحيل « ماو » بفترة ، بدا واضحا أنه قد تبلورت داخل التنظيم السياسي ثلاثة أجنحة متميزة ، وكانت هذه هي المرحلة الثالثة في حياة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة « ماو » ، حيث مر بمرحلة « الوحدة » أولا ، ثم « الانقسام الثنائي » أبان الثورة الثقافية ، حتى انتهى إلى « التمايز الثلاثي » . وإذا كان فكر « ماو » في مرحلته الأخيرة ، قد تحدد في الموازنة بين « التثوير الثقافي والتوعية الايديولوجية » وبين « البناء والتطوير الاقتصادي » ، وتجسد عمليا في سياسات أكثر مرونة تجاه الاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة في إطار

مجالا لاحتمال نزاع انقسامى حول الخلافة فى صفوف الحزب . وتبارت وكالات الانباء العالمية ، فى التنبؤ بالمجرى المحتمل لتطور الاحداث ، وتطوعت بعضها بالترشيح لخلافة « ماو » ، وكان اكثرها نجاحا « الاسوشيندريس » . عندما رجحت كفة « هواكوفينج » .



متناول الجميع . ومن الملاحظات الجديرة بالتأمل ، أن أحد المبررات التى سبقت فى معرض تفسير تأخير اعلان نيا تعيين « فينج » ، هو « الصعوبات الفنية المتعلقة بإبلاغ كوادر الحزب فى مختلف أنحاء البلاد ، مما يلقي ضوءا على درجة المشاركة السياسية الحقيقية ، فى الصين ، فالمستويات القاعدية على ما يبدو يقتصر اسهامها على « الاستقبال » دون « الارسال » .

والثانية : تتصل بدور المؤسسة العسكرية ازاء هذا الوضع الجديد ، بعد ما اكتسبته من نفوذ سياسى منذ الثورة الثقافية ، خاصة وأن الصراع الذى اعتل فى داخلها لفترة بين اتجاهى « التسييس » و « الخبرة العسكرية » وتمثل طرفاه فى الكادرات السياسية من ناحية ، والقيادات العسكرية المحترفة من ناحية أخرى . قد حسم لصالح « التسييس » بدرجة ما ، وذلك وفقا

للاقتراب المعروف فى الدراسات الغربية عن الصين

Red versus Expert approach

وهو نوع من الصراع يعود لفترة طويلة عندما كتب « ماو » « ان وجهة النظر العسكرية المحضة ، منتشرة جدا بين عدد من الرفاق فى الجيش الاحمر ، الذين يعتبرون ان الشئون العسكرية والشئون السياسية تتعارضان ، ولا يعترفون بان الشئون العسكرية ، ما هى

ولكن الاحداث لم تلبث ان قوالت ، فما كادت مراسيم الوداع الاخير تنتهى ، حتى بدأ الصراع ينفجر رويدا رويدا ، وكشف عن تكتيك ذكى وبارع من « هواكوفينج » - الذى وصل الى مرتبة الرجل الثانى فى الصين قبل خمسة أشهر فقط من وفاة « ماو » ، بعد أن كان ترتيبه الحادى عشر فى القيادة الصينية - ويعد أكثر المعبرين عن الخط الفكرى والسياسى « لماو » ، فى آخر مراحلها ، وفى اطار اميل الى الاعتدال . وتمثل هذا التكتيك فى تفصيل « فينج » ان يبدأ بتوجيه الضربة الى الجناح اليميني ، باعتبار أنه أكثر ضعفا ، من جراء ما لحق به من ضربات منذ الثورة الثقافية ، فأقال أبرز ممثله فى الوزارة « وان لى » ، وزير السكك الحديدية ، بعد أن اتهمه بأنه يسير فى « الخط الانحرافى لهيسياو بينج » .

وبذلك ضمن فينج التفرغ للجناح اليسارى ، واخذ يعمل على محاصرته ، بتنظيم حملة واسعة للدعاية للرئيس الجديد للحزب ، بدأت فى شكل ملصقات ، امتدت من جامعة بكين الى أنحاء المدينة ، وتنظيم مسيرات الى الميدان الرئيسى فى العاصمة تباعب فينج ، ثم كان امتداد حملة التأييد الى شنغهاى . وهى معقل الجناح اليسارى الذى تسميه الصحف الغربية « مافيا شنغهاى » - بمثابة اشارة الى قرب حسم الصراع ، فبدأت أجهزة الاعلام ، تشير الى معنى تعيين « فينج » فى ملامتها الاخبارية ، وفى افتتاحية صحيفة الشعب - الناطقة بلسان الحزب - وصحيفة العلم الاحمر - الناطقة بلسان جيش التحرير - مع تحذيرات مباشرة وحادة بأن « أية خيافة أو تأمر ، سوف يمينان بالفشل » ، ولم يصدر بيان رسمى بتعيين « فينج » الا وكان الجناح اليسارى قد تم تصفيته .

والواقع أن تطورات الاحداث فى الصين بعد « ماو » ، تثير علامات استفهام حول قضيتين بالغة الأهمية :

الاولى : تتعلق بكيفية اتخاذ القرار ، ومدى ديمقراطية العملية السياسية بمعيار حجم المشاركة القاعدية فى هذا القرار .

فالواضح أنه لم تعقد اجتماعات لمختلف المستويات التنظيمية لأعضاء الحزب - الذين يبلغون ٣٠ مليون عضو - كما لم يعرف بالدقة متى اجتمعت اللجنة المركزية ذاتها ، وهل كان ذلك قبل اتخاذ القرار أم بعده لجرد الموافقة عليه . فأسوار الصين ، وتقاليده المجتمع المغلق ، تخفى الكثير مما يعد فى المجتمعات المفتوحة فى



« يجب تطبيق مبدأ العمل المجد والاقتصاد في النفقة في إدارة المصانع والمتاجر وفي المشاريع الحكومية والتعاونية والمشاريع الأخرى هذا هو مبدأ الاقتصاد والتوفير وهو أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الاشتراكي »

ماوتسي تونغ
١٩٥٥

٥] القفزة الاقتصادية

للسين في عهد ماو

نزيهة الأفندي

ان حسم الصراع على السلطة في الصين ، بعد وفاة الرئيس « ماوتسي تونغ » ، لا تقتصر أهميته على الصعيد السياسي ، وإنما تمتد آثاره وتتسع ، لتشمل الصعيد الاقتصادي أيضا ، وما يكتنفه من علاقات انتاجية متشابكة فقد أدى وجود « ماو » على المسرح السياسي ، على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦ ، الى ارساء فلسفة اقتصادية محددة في مجال التنمية ، والخروج من نطاق التخلف ، مع مواجهة التحديات الناجمة عن الاعداد السكانية المتزايدة والموارد الطبيعية المحدودة .

والواقع ان فلسفة « ماو » الاقتصادية ، صمدت خلال السنوات الماضية ، أمام عوامل التعرية ، سواء كانت خارجية ممثلة في الفلسفة الاقتصادية الانمائية للدول الاشتراكية الأخرى ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، او كانت داخلية ممثلة في النماذج المختلفة والمتصارعة مع فلسفته ، والتي كانت تنطلق من الاتجاهات التحريرية الصبغة الراديكالية المتطرفة او ذات الاتجاهات التحريرية

الا وسيلة من الوسائل لانجاز المهام السياسية » .
والسؤال الى أي مدى يمكن أن يصل تطلع المؤسسة العسكرية في الصين الى المشاركة السياسية ، وتأثير ذلك على نمط العلاقات بين الجيش والحزب .

وتدل المؤشرات . على أن الجيش يلعب في هذه الازمة دورا نشطا لتدعيم الزعامة الجديدة ، وربما اعتبر في لحظة « العامل المرجح » لكفة « فينج » على الراديكاليين ، ففي اللحظات السابقة مباشرة على اعتقال زعماء الجناح اليساري ، كانت المصققات في بكين تحث الشعب على تأييد الجيش . في شعارات حماسية مثل « من في السماء او الارض ، يمكن أن يعتبر الجيش والشعب حين يكونان متحدين كرجل واحد » . وذكرت كل المصادر المطلعة ، أن القوات المسلحة كانت على أتم استعداد لمواجهة أية اضطرابات ، وأشارت وكالة « تانجوج » اليوغوسلافية الى أن عدد الجنود في بكين زاد بشكل ملحوظ ، وأن قوات الجيش تقوم بدوريات مستمرة في الشوارع الرئيسية ، بينما ترابط مجموعات أخرى امام المباني الرسمية .

ولكن .. يبدو ان ظروف الصين اليوم ، أصبحت تسمح بحسم الصراع السياسي ، بأقل قدر من الخسائر ، فتصفية قيادات الاتجاه الراديكالي ، تمت هذه المرة بسرعة وسهولة ، على الرغم من الوزن السياسي والشخصي لزعماء هذا الاتجاه :

« فشيانج شينج » ، هي أرملة « ماو » ، وشخصية سياسية بارزة مشهورة بالتكشف والتطرف ، ووصفت بأنها « أقوى امرأة في العالم » .
و « ياو وين يوان » هو عضو المكتب السياسي ، ومن كبار الايديولوجيين ، وكان أول من أشعل نيران الثورة الثقافية في مقال كتبه يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ ، وهو « منظر » الجناح اليساري .

و « وانج هونج وين » كان يحتل مرتبة عليا ، فهو نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، أما « شانج شون شيا » فهو نائب رئيس الوزراء .

ورغم أن بعض المحللين قد عزا اعتقال الزعماء الراديكاليين الى خشية « فينج » من محاولة قيام ثورة ثقافية جديدة تقودها « شيانج شينج » ، فالراجح أن هذا الاحتمال كان مستبعدا - كما يذهب الخبير الفرنسي آلان بيرنيت فالجماهير الصينية لم تعد في حاجة الى مزيد من الاستثارة والاضطراب ، بقدر ما ترغب في سنوات من الهدوء ، يمكن أن توفرها الزعامة الجديدة ، عن طريق تنظيم « عبادة ماو » ، واضفاء نوع من القداسة الهائلة على أعماله ومؤلفاته ، مثلما حدث في موسكو بعد وفاة لينين . ويزيد من أهمية ورجحان هذا الاحتمال ، أن « فينج » من الزعماء الذين يتصفون بالواقعية ، مما يشير الى بداية فترة استقرار في الحزب والدولة . ■

اليمنية . الا أن العامل الاساسى فى هذا « الصمود » كان يتمثل فى وجود « ماو » الرمز ، الذى تنطوى تحته قطاعات العمال والفلاحين والجيش ، وبصفة عامة « تحالف ديكتاتورية البروليتارية » ، ومن ثم وفى ظل اختفاء « الرمز » يكون التساؤل المطروح هو ماذا بعد ماو ؟

ان الرد هذا التساؤل ، يقتضى منا ايضاح الصورة العامة للواقع الاقتصادى الحالى فى الصين الشعبية ، ومنطلقاته الاساسية فى مجال فلسفة التنمية الاقتصادية . إذ أن هذه الفلسفة لم تكن وليدة العفوية ، وإنما هى نتيجة لسلسلة من المؤثرات الداخلية والخارجية المتشابكة على الصعيدين السياسى والاقتصادى . كما أن هذه الفلسفة يمكن ان تشكل نموذجا للتنمية الاقتصادية ، يمكن أن يطرح على صعيد دول العالم الثالث فيقدم بذلك « نموذجا خاصا » فى مجال التنمية ، بدلا من الانقسام القاطع بين النموذجين الاشتراكى والرأسمالى بصورتهما المطلقة ، او يرسم صورة لدى امكانية التطبيق المحلى للفلسفات الاقتصادية المستهدفة ، دون نبذ القيم والتقاليد الوطنية

الواقع الاقتصادى الحالى :

انجزت الصين ، على مدى السنوات السابقة ، اربع خطط خمسية فى مجال التنمية الاقتصادية . اما الخطة الخمسية الخامسة ، فتشمل السنوات « ١٩٧٦ - ١٩٨٠ » . وقد ترجمت الخطط السابقة ، فى زيادة الناتج الزراعى بمعدل سنوى يبلغ ٢ فى المائة على مدى السنوات العشر الماضية تقريبا ، ووصول هذا المعدل الى ٩ فى المائة بالنسبة للناتج الصناعى خلال نفس الفترة مع زيادة الناتج القومى الاجمالى على مدى السنوات منذ عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ بمعدل سنوى قدره ٦ فى المائة .

ونظرا للزيادة السكانية المتوالية والتى يبلغ معدلها السنوى ٢ فى المائة ، نجد ان السلطة الحاكمة فى الصين ، كانت مطالبة ، وستظل كذلك بضرورة توفير الغذاء الكافى لهذه الافواه المتكاثرة ، وحسب التقديرات الغربية ، يتوقع ان يصل عدد سكان جمهورية الصين الشعبية الى رقم يتراوح بين ١٠٨٢٠١٦ مليون نسمة عام ١٩٨١ ، بينما كانت التقديرات السكانية لعام ١٩٥١ لا تتجاوز ٥٤٢ - ٥٥٥ مليون نسمة . أى أن عدد السكان يقترب من الضعف على مدى اثنين وثلاثين عاما فقط . وعلى الرغم من هذا الوضع الحرج فى مجال السكان ، الا أن الصين استطاعت زيادة متوسط الناتج القومى الحقيقى للفرد من ٧٤ دولارا خلال الثورة ، الى ٢٤٣ دولارا عام ١٩٧٤ « مقومة بأسعار عام ١٩٧٣ » خلال الفترتين ، بحيث وصل اجمالى الناتج القومى ٢٢٣ بليون دولار مقابل مائة بليون عام ١٩٤٩

وقد يكون التقرير عن اعمال الحكومة « الذى قدمه » شواين لاي ، الى الدورة الاولى للمجلس الوطنى الرابع لنواب الشعب فى يناير ١٩٧٥ اكثر قدرة على ايضاح الواقع الاقتصادى للصين فقد « تم تحقيق محصول وفير فى القطاع الزراعى على مدى ١٣ عاما

متتالية بزيادة تقدر بحوالى ٥١ فى المائة خلال السنوات المقارنة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ، كما زاد انتاج الحبوب الغذائية بنسبة ١٤٠ فى المائة ، والقطن بنسبة ٤٧٠ فى المائة ، اما الانتاج الصناعى ، فقد ارتفع بنسبة ١٩٠ فى المائة خلال عام ١٩٧٤ بالمقارنة بعام ١٩٦٤ . كذلك زاد انتاج الصلب فى نفس الفترة بنسبة ١٢٠ فى المائة والفحم بنسبة ٩١ فى المائة ، والبتترول بنسبة ٥٦٠ فى المائة ، والطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠٠ فى المائة ، والاسمدة الكيماوية بنسبة ٣٣٠ فى المائة ، والجرارات بنسبة ٥٢٠ فى المائة وغزل القطن بنسبة ٨٥ فى المائة ، والالياف الكيماوية بنسبة ٣٣٠ فى المائة على التوالى .

ويعتبر القطاع البترولى ، صورة صادقة للانجاز الضخم الذى استطاعت الصين تحقيقه على مدى السنوات الماضية . فبينما كانت بكين تعتمد على الاستيراد من الاتحاد السوفيتى ، ورومانيا ، فى مجال اشباع احتياجاتها البترولية ، نجدها ابتداء من منتصف الستينات ، قد دخلت فى مرحلة الاكتفاء الذاتى ، بل تجاوزتها الى مرحلة التصدير ، فقد ارتفع الانتاج من ٥٥ مليون طن « عام ١٩٦٠ » الى ٣٠ مليون « ١٩٧٠ » ثم ٦٥ مليون ، ٧٥ - ٨٠ مليون خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى ، وفى ظل هذا التصاعد الذى أصبحت بموجبه الصين تعد الدولة الثالثة عشرة على الصعيد الدولى من حيث انتاج البترول ، دخلت مرحلة التصدير منذ عام ١٩٧٣ ، إذ صدرت خلال ذلك العام ما يقرب من مليون طن ، ارتفع الى حوالى ١٠ ملايين طن خلال عام ١٩٧٥ ، بحيث أصبحت هذه الصادرات تعادل ١٥ فى المائة من اجمالى الايرادات التى تحققها الصين من العملات الاجنبية .

وانطلاقا من فلسفة « ماوتسى تونج » الخاصة باعتبار الزراعة الاساس فى تنمية الاقتصاد القومى ، وأن الصناعة هى العنصر القائد فى هذا المجال . مع التركيز على الصناعات الخفيفة اولا ، ثم الثقيلة ، تتضح لنا ابعاد السياسة التصنيعية للصين الشعبية خلال فترة حكم « ماو » ، إذ نجدها قد تركزت بصفة اساسية ، فى صناعة المخصبات والبتروكيماويات ، بالاضافة الى الآلات الكفيلة بالاسراع فى عملية المكنة الزراعية . كما ان الصناعة الخفيفة ، كانت تستوعب ٧٠ فى المائة من انتاج القطاع الزراعى . وهكذا نجد ان العلاقة تبادلية يحفز كل منها الآخر . وتشير الدلائل الى أن صناعة الحديد والصلب وكذلك البترول ستمثل المجالات المستقبلية للاستثمارات الصينية خلال السنين القادمة ، إذ يتوافر لديها الحديد الخام وكذلك الفحم ، كما ان احتياجاتها تتزايد فى هذا المجال ويتضح ذلك من استعراض وارداتها من كل من اليابان والمانيا الفيدرالية . كما تحث السياسة التعليمية المعروفة باسم « سياسة الباب المفتوح فى ادارة المدارس » على الربط بين التعليم والعمل المنتج ، بحيث يكون التقدم فى المجال الاول ، حافزا للتطوير فى المجال الثانى ، وان يشكل الاخير مجال الاختبار العملى كما انجزه الاول . وقد ازداد عدد الطلبة خلال فترة حكم « ماو » بما يعادل المثلين بالنسبة للطلبة الجامعيين ، ٢٢ مثلا للمرحلة

ما ، سيطرة الشعاع الاول ، وفي مرحلة اخرى ارتفاع الشعاع الثاني . ولكن المحصلة النهائية كانت في اغلب الاحيان ، لصالح مبدأ « السياسة في الادارة » على النقيض من الفلسفة السوفيتية في التنمية الاقتصادية ، حيث سادت خلال فترة القفزة العظمى ١٩٥٨-١٩٦٠ وكذلك خلال وبعد الثورة الثقافية ، وان كان المبدأ الثاني قد برز ايضا خلال هذه الفترة ، ممثلا في اراء « ليسو تشاوشى » وكذلك « تينج تينج هسياوبنج » ، بالإضافة الى « صن يوه ثاينج » الذى اتفقت آراؤه مع « تشاوشى » حتى اختفا معا عام ١٩٦٦ .

وقد مرت سياسة التنمية الاقتصادية فى الصين ، بعدة مراحل على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى الان ، ان الفترة التى تمتد حتى عام ١٩٥٢ ، تميزت بالتركيز على اعادة بناء الاقتصاد بعد معركة التحرير ، ثم بدا العمل بالخطة الخمسية الاولى ، التى تضمنت التحول الاشتراكي لقطاعي الصناعة والزراعة ، والتى امتدت من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٧ . ويلاحظ ان هذه السنوات ، الى جانب الفترة من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ، والتى عرفت باسم « القفزة العظمى » واقامة الكيمونات الشعبية ، قد شهدت التعاون السوفيتي الصيني في مجال التنمية الاقتصادية كما شهدت في نهايتها ، انهيار هذا التعاون ، وانبثاق الفلسفة الصينية الذاتية ، فى التنمية ، بصورة أكثر وضوحا .

وبالنسبة للفترة منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥ ، فقد شهدت السياسة الاقتصادية الجديدة حتى عام ١٩٦٥ . ثم مرحلة الثورة الدائمة حتى عام ١٩٧٥ ، حيث كانت الثورة الثقافية « ١٩٦٦ - ١٩٦٩ » . ثم الحملة ضد « لين بياو » من ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، ثم الحملة من أجل التضامن مع البروليتاريا عام ١٩٧٥ . وقد اتسمت هذه الفترة ، بتأكيد أهمية القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة ثم الثقيلة ، بالإضافة الى أهمية الاعتماد على الذات . فى نطاق تمويل خطط التنمية الثلاث ، التى شهدت هذه الفترة ، وأن يكون النمو طبقا لنموذج « متوازن » ، أو ما يسمى « سياسة السير على رجلين » .

- مرحلة التعاون الصيني السوفيتي :

تميزت فترة الخمسينات ، بوضوح معالم التعاون الصيني السوفيتي الذى انعكس فى نموذج التنمية الاقتصادية للخطة الخمسية الاولى ، ان يلاحظ اتساعها بصفتين أساسيتين : احدهما كثافة رأس المال المستثمر فى القطاع الصناعى ، فقد استقطب ما يعادل ٤٧٩ فى المائة من استثمارات الخطة ، مقابل ١٤٩ فى المائة لقطاع الزراعة ، ١٥١ فى المائة للنقل والاتصالات ، ثم ٢٢ فى المائة لوجه الانفاق الأخرى .

أما الصفة الثانية ، فتتمثل فى استقطاب الصناعة الثقيلة لـ ٨٥ فى المائة من مخصصات القطاع الصناعى . وذلك الى جانب ارتكازها على التكنولوجيا المتقدمة ، والاساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة . وقد بلغ مجموع المشروعات المنفذة فى اطار

الثانوية ، وستة أمثال بالنسبة لمرحلة الدراسة الابتدائية ، وذلك بالمقارنة بفترة ما قبل عام ١٩٤٩ . وفى مجال السياسة الضريبية والسياسة التمويلية بصفة عامة ، استقطب القطاع الزراعى - ايضا - الاهتمام الاساسى ، فقد خفضت نسبة الضريبة الزراعية من ١٢ فى المائة على اجمالى الناتج الزراعى الفعلى عام ١٩٥٢ ، الى ٥ فى المائة فى الوقت الراهن ، وفى نفس الوقت خفضت نسبة الفائدة على القروض الزراعية التى زاد حجمها بأكثر من عشرين مثلا عن مستواها فى عام ١٩٥٢ ، كما زادت المخصصات الاستثمارية الخاصة بهذا القطاع بحوالى ٨٠ فى المائة .

وجدير بالملاحظة ، ان قطاع التجارة الخارجيه فى الصين ، منفصل تماما عن الاوضاع الاقتصادية الداخلية . وبالتالي فان التقلبات التى يشهدها هذا القطاع ، لا تنعكس بصورتها الحادة - كما هى الحال فى الدول الأخرى - على الاقتصاد الداخلى . ولكن هذا لا ينفى ان الصين ، عانت من ظروف الركود العالمى ، متمثلة فى نقص الطلب على صادراتها التقليدية « الحرير - القطن - السلع الصناعية الاستهلاكية ، بالإضافة الى البترول من جانب اليابان بصورة خاصة » . كما ان زيادة اسعار الواردات الصناعية ، كالالات وبعض المواد الغذائية . وزيادة الاستيراد بنسبة ١٥ فى المائة ، اسهمت جميعا فى زيادة العجز التجارى عام ١٩٧٤ ليصل الى حوالى بليون دولار ، وان كان قد انخفض الى خمسمائة مليون فقط خلال عام ١٩٧٥ ، طبقا لتقديرات المصادر الغربية .

فلسفة « ماو » فى التنمية الاقتصادية :

والواقع ان اشارتنا المسبقة الى ما يمكن ان يسفر عنه الصراع على السلطة بالنسبة للاوضاع الاقتصادية الداخلية ، واسلوب التنمية فى الصين ، نابع من تتبع طبيعة الفلسفة التى استند اليها « ماو » فى التنمية الاقتصادية والخلافات التى دارت حولها سواء مع الاتحاد السوفيتي ، أو مع الاتجاهات التحررية داخل الحزب الشيوعى ذاته .

وتتمثل فلسفة « ماو » فى التنمية فى قوله « عندما يكون من الصعب بالنسبة للقوى الانتاجية ، احداث التنمية دون تغير فى العلاقات الانتاجية ، فان التغيرات التى تشهدها الاخيرة ، تلعب الدور الاساسى والحاسم فى مجال التنمية » . أى ان الاهتمام يوجه بدرجة أكبر ، الى تحويل العلاقات الانتاجية القديمة ، الى علاقات جديدة اشتراكية ، عنه بالنسبة للتوسع الكمي فى القوى الانتاجية .

وينضوى الاهتمام بالعلاقات الانتاجية تحت شعار « السياسة فى الادارة » ، باعتباره الاستراتيجية الانمائية الملائمة لظروف الصين الشعبية وفلسفتها .

اما الاتجاه الآخر المدعم للقوى الانتاجية ودورها الكمي فى احداث التنمية ، فيندرج تحت شعار « الاقتصادية » .

ومن واقع تتبع جهود التنمية فى الصين ، نجد ان السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦ قد شهدت فى مرحلة

هذه الخطة ١٥٦ مشروعا ، اتسمت جميعا باسهام التكنولوجيا السوفيتية ، سواء فى صورة مصانع كاملة ، أو فى صورة آلات وبضائع ، تم تطويرها فى الصين بمساعدة الفنيين السوفيت . وجدير بالملاحظة ، ان هذه الخطة استقطبت نسبة تتراوح بين ٢٠ - ٢٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للصين ، لم يسهم فيها الاتحاد السوفيتى عن طريق المساعدة الاقتصادية ، الا بنسبة لا تتجاوز ١٥ فى المائة من اجمالى الاستثمارات المخصصة لهذه الخطة .

أما الاسهامات الأخرى من جانب الاتحاد السوفيتى ، فقد كانت فى صورة قروض ومساعدات عسكرية ، بالإضافة الى الخبراء والمتخصصين الفنيين . وقد بلغ مجموع القروض والمساعدات السوفيتية المادية ١٨٨٠ مليون دولار . وقامت الصين بتصدير منتجات للسوفيت لتسديد ٤٢٠ مليون دولار قيمة معدات المصانع ، ١٤٥٠ مليون دولار قيمة المساعدة والمعدات العسكرية ، ثم ١٧٥ مليون دولار قيمة انصبة الاتحاد السوفيتى فى المشروعات المشتركة ، ومائة مليون دولار مقابل خدمات الخبراء والمتخصصين ، الى جانب مبلغ يتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ مليون دولار لسداد فوائد المبالغ السابقة .

ولكن التعاون السوفيتى الصينى شهد خلال اواخر الخمسينات ، اختلاف الرؤية بين الدولتين ، تجاه نموذج التنمية الاقتصادية الأكثر ملاءمة لطبيعة الشعب الصينى . وقد اتضح ذلك فى خطاب القاه « ماوتسى تونج » عام ١٩٥٦ ، وأعلن فيه عدم التزامه بالاختلافات التى ارتكبتها بعض الدول الاشتراكية ، التى وضعت تأكيدات على الصناعة الثقيلة ، مع اهمالها الصناعة الخفيفة والزراعة ، . وقد كان أسلوب الادارة نقطة أخرى للاختلاف فى الرؤية تجاه نموذج التنمية الاقتصادية ، اذ وصف الاسلوب السوفيتى بأنه حكم « الرجل الواحد » ، ممثلا فى المدير من الناحية الادارية ، وكبير المهندسين من الناحية الفنية ، مع عدم اشتراك العمال فى عملية اتخاذ القرار . وجاء توتر العلاقات بين الدولتين والذى انتهى بالغاء جميع الاتفاقيات وسحب الخبراء السوفيت ، ليكون دافعا الى بلورة مبدأ « الاعتماد على النفس » فى سبيل تحقيق الاشتراكية .

١ - المبادئ العشرة للتنمية الصينية :

اشار « ماو » فى عام ١٩٥٦ ، الى ان هناك علاقات عشر تمثل علاقة بين اصدقاء ، وان الصراع بين هذه الاصدقاء ، يمثل العنصر المتحرك فى التاريخ . وتنصرف هذه العلاقات الى :

- ١ - العلاقة بين الصناعة والزراعة . وفى داخل القطاع الاول بين الصناعة الثقيلة والخفيفة .
- ٢ - العلاقة بين الصناعة فى المناطق الساحلية ، وتلك الواقعة فى اقاليم داخلية .
- ٣ - العلاقة بين البناء الاقتصادى والبناء الدفاعى
- ٤ - العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج والمنتجين الافراد .
- ٥ - العلاقة بين المركز والاقاليم
- ٦ - العلاقة بين القومية الكبرى والاقليات القومية .

- ٧ - العلاقة بين الحزب والافراد غير الاعضاء فيه
- ٨ - العلاقة بين الثوريين والمضادين لهم .
- ٩ - العلاقة بين الصواب والخطا .
- ١٠ - العلاقة بين الصين والدول الاخرى .

وفى ضوء هذه العلاقات العشر ، والناتج الذى استخلصت من تجربة التنمية على النمط السوفيتى . تحددت معالم نموذج التنمية الصينى ، القائم على التوازن فى العلاقات ، وفى مقدمتها التوازن بين الزراعة والصناعة ، التى تعد من جانب آخر ، التوازن بين العمال والفلاحين ، وبين المدينة والريف .

كانت وجهة النظر الصينية ، تنصرف الى صعوبة بناء القاعدة الصناعية القومية خلال فترة وجيزة ، وكذلك بالنسبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ، بالإضافة الى مواجهة التحدى الناجم عن متطلبات اطعام الافواه المتزايدة وتوفير فرص العمل الكافية لها . ولذا كان الاهتمام بالقطاع الزراعى ، أكثر وضوحا منه فى الاتحاد السوفيتى ومن هنا كان التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة المرتفعة ، والتى يتم تمويلها محليا ، وتستخدم الموارد المحلية كمواد اولية « تقدر بحوالى ٧٠ فى المائة من القطاع الزراعى » بالإضافة الى الاساليب التقليدية المتطورة فى الانتاج ، الى جانب القطاع الزراعى ، اذ ان هذه السياسة ، تؤدى الى تراكم رأسمالى سريع ، يؤدى بدوره الى امكانية تمويل الصناعات الثقيلة ، وما تحتاجه من كثافة رأسمالية عالية

والواقع ان المسرح السياسى الصينى ، قد شهد الصراع بين وجهتى النظر المتعارضتين فى مجال تحديد معالم واسس نموذج التنمية ، والتى سبق ان اشرنا الى ان الاولى كانت « السياسة فى الادارة » والثانية الاقتصادية « وقد امتد هذا الصراع مدى السنوات منذ اواخر الخمسينات حتى العام الحالى « ١٩٧٦ » فعلى سبيل المثال كانت رؤية « ليو تشاوشى » للعلاقات العشر تنصرف الى انه يفضل تنمية الكميات الخاصة بالانتاج ، أكثر من حرصه على العلاقات الانتاجية وكذلك « صن يوه فانج » مدير معهد الاقتصاديات فى الاكاديمية العلمية ، والذى انصرفت آراؤه الى « ضرورة ان يكون الاقتصاد محكوما بالمبادئ الاقتصادية بالإضافة الى اهمية دور الارباح فى الاقتصاد الاشتراكى » باعتبارها مقياسا أساسيا فى التخطيط .

كذلك كان من أهم الأسباب فى الهجوم الذى شن على « تينج تينج هسياوينج » وابعاده عن المسرح السياسى ، اتهامه باعتناق آراء مخالفة « للماوية » ومناذاته بدخول الاستثمارات الاجنبية للاسهام فى خطط التنمية الاقتصادية ، وهذا يعنى رفض مبدأ « الاعتماد على الذات »

والتساؤل المطروح حاليا ، هو اى من هذين الاتجاهين سيسود فى الصين خلال الايام القليلة القادمة ؟ وهل ستظل القيادة السياسية الجديدة ملتزمة بالعلاقات العشر التى وضعها « ماو » كأساس لنموذج التنمية الاقتصادية فى الصين ، أم سيحدث نوع من التحرر النسبى من قيود هذه العلاقات ؟ ■

ميزت علاقات الاعضاء داخل كل منهما في فترة الحرب الباردة ، بل أصبحنا أمام ظاهرة جديدة هي التعدد في مراكز التأثير داخل كل كتلة .

ولم تكن هذه التطورات المادية كافية بمفردها لخلق ظاهرة الوفاق الدولي الجديدة ، لو لم تكن هناك قيادات سياسية - خاصة لدى الدولتين الاعظم - قادرة على ادراك هذه التطورات واستيعابها والاستجابة لها والتفاعل معها بنمط جديد من التحرك الخارجى يقوم على احلال التعاون والانفراج محل الحرب الباردة والتوتر الدائم كسمة مميزة لعلاقتها المباشرة .

وفي دراستنا لموقف الصين الماوية من ظاهرة الوفاق الدولي نبدأ بتحديد مضمون ذلك الموقف . وننتقل الى الحديث عن مدى فاعليته في التأثير على الوفاق الدولي بالسلب أو الايجاب ، ثم نقدم تصور الصين لكونات الوفاق الدولي ، ونختم تحليلنا بالقاء نظرة مستقبلية يستعرض فيها احتمالات التغيير في الموقف الصينى من الوفاق الدولي بعد وفاة ماوتسى تونج .

أولاً :

ازدواجية موقف الصين من الوفاق الدولي :

ان أول ما يلاحظه الباحث في مضمون موقف الصين الماوية ازاء الوفاق ، هو ما يتميز به ذلك الموقف من ازدواجية . فالصين قدمت اسهاماً ايجابياً في دعم الوفاق وتمكينه ، وذلك بالانفتاح على الولايات المتحدة الامريكية ودعم علاقاتها - خاصة التجارية - معها . لكنها من ناحية أخرى تقف معارضة للوفاق في علاقات القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - ببعضهما البعض . وتصل هذه المعارضة الى حد رفض الصين الماوية وانكارها لوجود وفاق بين القوتين العظميين . فكان لموقف الصين الماوية من الوفاق بعدد من أحدهما ايجابى ذو اثر موافق ، والثانى سلبى ذو اثر غير موافق . والواقع ان منطلق هذه الازدواجية في الموقف الصينى يتمثل في أن كلا من بعدية - الايجابى والسلبى - انما يعمل لخدمة المصلحة القومية للصين الماوية خاصة في صراعها مع الاتحاد السوفيتى كما سيتضح تفصيلاً فيما هو آت .

١ - البعد الإيجابى : انفراج العلاقات الصينية الامريكية

كانت هناك مجموعة من العوامل وراء سيادة العداء المطلق في علاقة الصين بالولايات المتحدة فى السنوات العشرين التى أعقبت نجاح الثورة الماوية فى عام ١٩٤٩ . من بين هذه العوامل نشير الى الصراع الايديولوجى بين البلدين ، والالتزام الامريكى بفورموزا ، وتورط الولايات المتحدة فى منطقة الهند الصينية .

٢ - مظاهر الانفراج : ولما ضعف تأثير هذه العوامل منذ أواخر الستينات بدأنا نشهد درجة من الانفراج فى علاقات الدولتين تمثلت أولاً فى مجموعة من الخطوات الجزئية الصغيرة التى بدأتها الولايات المتحدة لكسر موجة العداء الحادة التى ميزت المزاج الامريكى العام فى الخمسينات والستينات ، مثل ازالة قيود سفر الامريكيين الى بكين . وفى يونيو ١٩٧١ ، رفع الحظر التجارى



« ... علينا ان نسعى لاقامة علاقات دبلوماسية طبيعية ، على اساس الاحترام المتبادل لوحدة الاراضى والسيادة والمساواة والنفع المتبادل ، مع جميع البلدان التى ترغب فى ان تعيش معنا فى سلام »

ماوتسى تونج - ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٦] الصين الماوية

والوفاق الدولى

مصطفى علوى

مع بداية السبعينات كانت ملامح التغيير التى دخلت الى النظام الدولى ، قد تبلورت لتكون واقعا جديدا فى علاقات الدول عرف اصطلاحاً بظاهرة « الوفاق الدولى » فبعد ان كانت الحرب الباردة والمواجهة تميز علاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أخذ العالم يشهد انفراجاً فى علاقات دونه من اجل دعم التعاون بينها وتخفيف حدة التوتر الدولى . وكان ذلك التحول انعكاساً للمتغيرات الكبرى الجديدة التى عرفها النظام الدولى مثل استحالة الحرب بين القوتين العظميين نتيجة لامتلاك كليهما اسلحة متطورة ذات قدرة تدميرية رهيبه يستحيل معها ان يكون هناك منتصر ومهزوم ، وظهور قوى كبرى تملك امكانيات كبيرة للتأثير المستقبلى ، وبصفة خاصة الصين الشعبية وأوروبا الغربية واليابان ، بالإضافة الى التحول الكمى والكيفى الكبير الذى طرأ على النظام الدولى ظهور هذا العدد الكبير من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال ومحاولة لعبها دور متميز على مسرح الاحداث الدولية . وفضلاً عن هذا وذاك ، لم تعد الكتلتين المتصارعتين تتميزان بتلك الدرجة العالية من التماسك والوحدة التى

للتناقضات بين صفوف الشعب ، في ٢٧ - ٢ - ١٩٥٧ ، وردت في الكتاب الاحمر الصيني . يقول ماو : « ... اما البلدان الامبريالية ، فينبغي لنا أيضا أن نتحد مع شعوبها وأن نسعى الى التعايش في سلم مع هذه البلدان ، وإلى اجراء تعامل تجارى معين معها ، وأن نحول دون نشوب أى حرب محتملة الوقوع ... »

هذه الكلمة تعنى أن ادراك ماو السياسى لم يكن يتضمن اضممار عدااء مطلق ومسبق نحو الغرب ، بل أن ماو كان يتصور امكانية التعامل ، بل والتعاون مع الغرب . لذلك حينما جاءت قيادة امريكية قادرة على أحداث تغيير جذرى فى أساليب السياسة الامريكية تحقق الانفراج بين الصين والولايات المتحدة .

وهناك احتمال أن تكون القيادة الامريكية قد أدركت الاثر الذى يمكن أن يترتب على دخول الصين فى علاقات مستمرة مع الغرب . وسحبها من الاطار المغلق الذى وضعت نفسها داخله لعقدين من الزمان ، فى شكل تخفيف درجة التهديد التى تمثلها الصين المايوية فى مواجهة دول شرق وجنوب شرق آسيا المرتبطة بالولايات المتحدة . وهناك احتمال ثان بأن تكون القيادة الامريكية قد أدركت أيضا اثر انفراج علاقات الصين مع الغرب على الصراع على السلطة داخل الصين بعد وفاة ماو ، فى شكل تدعيم مركز جناح المعتدلين فى ذلك الصراع السلطوى ، وهو الامر الذى يحقق مصلحة الولايات المتحدة .

- المجموعة الثانية ترتبط بالظروف الداخلية فى البلدين ، مثل بلوغ الصين درجة معقولة من النمو مكنتها من الاقدام على الانفتاح على العالم الخارجى - امتلاك القنبلة النووية على سبيل المثال - كما أن بدء مرحلة جديده من السمية الاقتصادية - حقق انطلاقا اكبر للمجتمع الصينى نشأت عن سقوط لين بياو وأعوانه العسكريين المتشددين . وما ترتب على ذلك من إعادة توزيع الموارد الصينية فى صالح التنمية الاقتصادية وتخفيض الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية .

ان هذه الانطلاقة الجديدة فى عملية التنمية كانت تحتاج الى استيراد مستلزمات الانتاج المتطور من رؤوس الاموال الضخمة والسلع الانتاجية الاساسية والتكنولوجيا المتطورة - ولا يخفى أن الولايات المتحدة تمثل مصدرا هاما لهذه المتطلبات - وقد سبق أن تحدثنا عن الزيادة الكبيرة فى حركة التبادل التجارى بين الولايات المتحدة والصين .

ويربط بهذه المجموعه ايضا رغبة مجموعة ماو - شواين لاي فى دعم مركزها فى مواجهة العناصر المناوئة بزعامة لين بياو فى الصراع على السلطة وذلك من خلال دعم علاقة الصين بالولايات المتحدة .

وربما كان الانفتاح الامريكى على الصين عاملا هاما فى خطة الرئيس نيكسون للعمل من أجل إعادة انتخابه فى خريف عام ١٩٧٢ .

الذى كانت تفرضه الولايات المتحدة على الصين . وكانت زيارة كيسنجر الاولى السرية لبكين فى يوليو عام ١٩٧١ تمهيدا هاما لتحقيق ذلك الانفراج توج بزيارة الرئيس الامريكى السابق نيكسون للصين فى فبراير ١٩٧٢ ، التى انتهت باعلان « بيان شنغهاى » المشهور الذى يعد محاولة للتوفيق بين مواقف البلدين غير المتناسقة ، حيث قدم كل طرف تنازلات معينة تمثلت فى التزام الولايات المتحدة بسحب قواتها المقاتلة من فورموزا ، حالما يخفى التوتر من المنطقة ، واعترافها بأن فورموزا جزء من الصين . أما الصين فلم تبد اعتراضا حول استمرار معاهدات الدفاع التى تربط الولايات المتحدة بكل من الصين الوطنية واليابان وكوريا .

ومن مظاهر الانفتاح الصينى على الولايات المتحدة أيضا أن اتجهت الصين الى دعم تبادلها التجارى مع واشنطن .

بل وصلت درجة انتفاخ علاقات البلدين الى حيث بدا الحديث عن رغبة الصين الشعبية فى شراء أسلحة امريكية متطورة . وفى حديث أدلى به جيمس شليزنجر - وزير الدفاع الامريكى السابق - لمجلة الامريكية الشهيرة - نشر فى أكتوبر ١٩٧٦ ، اجاب شليزنجر عن سؤال يقول : هل عبر الصينيون عن رغبتهم فى اسلحة متطورة مضادة للدبابات او فى كميات من الاسلحة المضادة للطائرات من التى يمكن للولايات المتحدة تزويدها بها ؟ ، اجاب بقوله : اظن أن هناك بعض الاهتمام بذلك - خاصة داخل المؤسسة العسكرية ، ولكنه أمر مخفى تماما لأسباب دبلوماسية .

ب - العوامل الدافعة الى الانفراج :

هناك عديد من عوامل التأثير التى دفعت الى تحقق ذلك الانفراج يمكننا تصنيفها فى ثلاثة مجموعات أساسية :

- المجموعة الاولى خاصة بالادراك السياسى للقيادة فى البلدين ودورها فى دفع علاقاتهما نحو الانفراج :

فلا شك أن وجود نيكسون وكيسنجر على قمة جهاز صنع السياسة الخارجية الامريكية كان له تأثيره فى هذا الصدد . فقد تمنعا بادراك سياسى منفتح يستوعب المتغيرات الدولية الجديدة ويستجيب لها . وكان من أبرز هذه المتغيرات تحول الصين الشعبية الى واحدة من الدول الكبرى . يرى بعض المطلعين أن اتجاه الصين نحو التخفيف من توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة كان يمكن أن يبدأ منذ الخمسينات ، فقد كانت هناك بوادر اتجاه صينى للاخذ بالتعايش السلمى فى العلاقة مع الغرب . لكن سياسة جون فوستر دالاس المريضة فى الخمسينات هى التى أوصدت الباب دون ذلك .

يتعم هذا التحليل بالرجوع الى عبارة للرغميم ماوتسى لونغ فى كلمته المعنونة « حول المعالجة الصحيحة

شعوب أفريقيا بينما تطور شعوب أفريقيا مقاومتها المسلحة ضدهم ، ويتوالى بلا انقطاع العدوان والنشاطات الهدامة والسيطرة والتدخل التي تمارسها القوتان العظميان ضد دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ومن الناحية الاقتصادية فتوسع يوما بعد يوم الفجوة بين الدول الغنية المتطورة والدول الفقيرة النامية ، وحتى الدول المتطورة تقوم بينها شتى التناقضات أيضا . لذلك فإن الحالة بعيدة كل البعد عن الوفاق .

ب - المنطق الصيني في معارضة الوفاق الأمريكي السوفيتي :

يقوم المنطق الصيني في معارضة الوفاق الأمريكي السوفيتي على مجموعة من الحجج يمكن تلخيصها في أن ذلك الوفاق لا يخدم السلام العالمي ، بل انه يزيد من حدة التوتر الدولي ، ذلك لانه محدود بآطار ضيق يتمثل في أنه وفاق على توزيع مناطق السيطرة بين الدولتين الاعظم . كما ان ذلك الوفاق لا يحقق مصالح شعوب العالم الثالث بل يضر بها ، فضلا عن ذلك فإنه وفاق يضر بمصلحة الصين حيث يدعم النفوذ السوفيتي في قارة آسيا . ونقدم فيما يلي شيئا من التفصيل لهذه الحجج :

ـ الوفاق الأمريكي السوفيتي لا يخدم السلام العالمي :

تري الصين أن الوفاق الأمريكي السوفيتي لا يخدم السلام العالمي ، ذلك ان الاتفاقيات المنشئة لذلك الوفاق اهتمت بتنمية مصالح الدولتين العظميين فقط دون ان تهتم بمصالح الدول الاخرى أو أهداف السلام العالمي . فالاتفاقية التي وقعتا الدولتان العظميان الخاصة بمنع انتشار الحرب النووية نصت على « التشاور العاجل » بين الطرفين عند حدوث نزاع بين أى منهما والبلدان الاخرى أو حتى بين أى بلدين آخرين . والصين ترى أن ذلك التشاور العاجل « المزعوم » لابد من أن يسفر عن أعمال تفرضها مصالحهما حيث أن الدولتين العظميين بما لديهما من ترسانات الاسلحة النووية يمكن أن تتدخلتا متى ارادتا في العلاقات بين كافة البلدان في العالم .

وقد هاجمت الصين الماوية أيضا مبدأ « مراعاة كل من الدولتين العظميين لمصلحة الامن الخاصة بالطرف الاخر وذلك على اساس المساواة بينهما » الذي اتفقت عليه الدولتان في عام ١٩٧٢ . وقالت ان هذا المبدأ يعني صراحة النزاع على الهيمنة على العالم ، فإينما يذهب طرف يصح للثاني أن يذهب .

فكان الوفاق الأمريكي السوفيتي - في الرؤية الصينية - يستخدم كوسيلة لسيط نفوذ الدولتين العظميين على مناطق العالم المختلفة واخضاع الارادة السياسية للدول المتوسطة والصغيرة . أى محاولة احتكار عملية توجيه العلاقات الدولية وتسييرها ، وهو الامر الذي يمكن أن يزيد من درجة التوتر الدولي بما يهدد السلام العالمي .

ـ الوفاق الأمريكي السوفيتي لا يحقق مصالح العالم الثالث

وقد انتقدت الصين بشدة موقف الدولتين الاعظم من قضايا تهم شعوب العالم الثالث ، ورأت أن اتحاد موقفهما راء هذه القضايا بالسلب انما يمثل تأمرا من جانبهما معا على مصالح الشعوب التي تنتمي الى العالم

ـ اما المجموعة الثالثة فتمثل في التغير الذي لحق بميزان القوة في شرق وجنوب شرق آسيا بفعل الصراع الصيني السوفيتي .

لقد كان ذلك التغير بالنسبة للولايات المتحدة يعني أن الصين لم تعد تمثل التهديد الخطير الذي كانت تمثله حينما كانت حليفا للاتحاد السوفيتي . أما بالنسبة للصين ، فقد كان ذلك التغير يعني أن الاتحاد السوفيتي قد احتل مكانة الولايات المتحدة كالعنصر الاول للصين الماوية . لقد أصبح الصراع الصيني السوفيتي أكثر العوامل الخارجية تأثيرا في توجيه سياسة الصين الخارجية منذ منتصف الستينات فالصين تحاول تفادي تزايد خطر التهديد السوفيتي لها من خلال انفتاحها على الغرب . ولذا فإن استمرار الصراع الصيني السوفيتي معناه استمرار اتجاه الصين الى تحقيق مزيد من الانفراج في علاقاتها بالغرب والعالم الثالث .

ومن ناحيه اخرى استمر القادة الأمريكيون العزف على وتر هذا الصراع الصيني السوفيتي لتحقيق مصلحة الولايات المتحدة . وقد لخص كيسنجر يوما لاحد اصدقائه موقفه من الصراع الصيني السوفيتي قائلا :

« لا يداعب جفوني النوم اذا شعرت بعودة الصداقة الروسية الصينية ، الى مجاريها ، أو بقرب انفجار الموقف على حدودهما . . . »

فكان مصلحة الولايات المتحدة تتحقق ببقاء درجة التوتر الحالية في العلاقات الصينية السوفيتية دون تصعيد فيها أو انقاص منها .

٢ - البعد السلبي: معارضة الصين للوفاق بين الدولتين العظميين .

١ - الرؤية الصينية المتميزة لحالة النظام الدولي المعاصرة :

يرفض القادة الصينيون الاعتراف بوجود حالة وفاق في العلاقات الدولية عموما وفي العلاقات بين الدولتين العظميين على وجه الخصوص . بل يزعمون ان الصراع المستمر بينهما سيؤدي الى حرب عالمية جديدة . ان ما يميز عالم اليوم ، إذن ، ليس وفاقا مستمرا ، لكنه بدلا من ذلك هناك خطر الاقتراب نحو اندلاع حرب عالمية ثالثة . وقد جاء في كلمة مندوب الصين لدى الامم المتحدة في اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين في أكتوبر ١٩٧٣ ، ودورتها الثلاثين في سبتمبر ١٩٧٥ .

يقول أحد بيانات تشياو كوان هوا - المندوب الصيني لدى الامم المتحدة : « ترى الحكومة الصينية . . . أن عالمنا هذا يعيش في اضطراب شديد وانقسام كبير . . . وتحتدم كل التناقضات الاساسية في العالم وخاصة التناقضات بين الامبريالية والاستعمار من جهة وبين الامم المظلومة والشعوب المضطهدة من جهة أخرى والتناقضات فيما بين الدول الامبريالية ولا سيما بين القوتين العظميين . . . ان حدة التوتر الوضع في الشرق الاوسط لم تخف مطلقا ، ويسارس الاستعماريون والعنصريون القمع المسلح ضد

الثالث . ويضرب القادة الصينيون مثالا على ذلك بموقف الدولتين العظميين المعارض لمطالبة بعض دول امريكا اللاتينية بأن تصبح حدود المياه الإقليمية للدولة مائتتى ميل بحرى . واعتبرت معارضتهما لهذا المطلب عملا امبرياليا يعمل على الحفاظ على بحار العالم واستنزاف ثرواتها .

كما نددت الصين بموقف الدولتين الاعظم المتناسق من قضية استقلال شعوب العالم الثالث لثرواتها الطبيعية . يقول مندوب الصين لدى الأمم المتحدة : « ٠٠٠ فى ٢ يونيو ١٩٧٢ طرح الاتحاد السوفييتى وحلفاؤه فى منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعى مشروعا جاء فيه أن سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية تتوقف الى حد كبير على قدرتها الصناعية على استغلال هذه الموارد . وفى ٢٢ أغسطس ١٩٧٢ زعم احد المندوبين السوفييت فى اجتماع لجنة قاع البحر المنعقد فى جنيف بأن الدول النامية حتى اذا حازت مائتتى ميل بحرى من المياه لا تستطيع رفع انتاج السمك نتيجة لافتقارها الى التكنولوجيا وطاقة الصيد . ومعنى كل هذه التصريحات أن من يملك قوة اكبر يتمتع بحقوق أكثر . وهذا منطق امبريالى سافر » .

ويواصل المندوب الصينى حديثه متسائلا :

« لماذا تعارض القوتان الاعظم بهذه الشدة موقف الدول المتوسطة والصغيرة فى توسيع المياه الإقليمية ؟ انه ليس من الصعب ادراك المآرب الخفية اذا ما نظر المرء الى تنازع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على الهيمنة البحرية فى البحر الابيض المتوسط والخليج والمحيط الهندى والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والمحيط الاطلىطى او تسابقهما الى اقامة القواعد فيها ونهب ثرواتها السمكية وموارد قاع البحر ، فاذا توسعت المياه الإقليمية ضاقت بحارهما الخاصة التى تنغطرسان فيها » .

— الوفاق الأمريكى السوفييتى يدعم الاتحاد السوفييتى فى صراعه مع الصين الشعبية :

لعل من اهم أسباب معارضة الصين المايوية للوفاق الأمريكى السوفييتى هو تخوفها من ان يدعم ذلك الوفاق الطرف السوفييتى فى صراعه مع الطرف الصينى ، سواء فى الصراع المباشر الذى يدور بين البلدين ببعديه المصلحى والايديولوجى ، أو فى الصراع بينهما فى صدد مبالاة توازن القوى فى شرق وجنوب شرق آسيا .

فالصين تخوفت من أن يؤدى الوفاق الأمريكى السوفييتى الى اتاحة فرصة أكبر للاتحاد السوفييتى ليتمكن من تجنيد قدر أكبر من موارده وطاقته وجهده فى مواجهته مع الصين .

وفضلا عن هذا ، فان الوفاق الأمريكى السوفييتى — وفق ادراك القيادة الصينية — يدعم النفوذ السوفييتى فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا . وبالتالى يحدث تغيرا ضخما فى توازن القوى القائم فى المنطقة ويمكن أن يهدد استقرارها . وبالفعل فان الانفراج فى علاقات السوفييت بالدول الغربية اتاح لهم توجيه مزيد من الاهتمام لتحقيق

النفوذ السوفييتى فى واحد من أكثر الاقاليم الدولية أهمية بالنسبة للصين الشعبية .

ولنقرأ من كلمة رئيس وفد الصين فى الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يقول : « ٠٠٠ وهكذا التقطوا » — يقصد السوفييت — « فى الونة الاخيرة من جديد البضاعة البالية ، نظام الامن الجماعى الاسيوى ، المزعوم ، التى قد أعرض عنها الناس منذ زمان . ياللدهشة ! ، انه يذكرنا بامريكى يدعى جون فوستر دالاس الذى المم فى عجلة بعد خرب الهند الصينية ٠٠ ما يسمى بمنظمة حلف جنوب شرقى آسيا التى وجهت حزبتها الى الصين ٠٠ ان الاتحاد السوفييتى دولة أوربية وقطب حلف وارسو ، فلماذا هو حريص الى هذا الحد على الاهتمام بالامن الجماعى للدول الاسيوية ؟ هل ذهب شبيح دالاس الى قصر الكرملين ؟ ٠٠٠ » .

وتجرى خلاصة المنطق الصينى فى رفض الاعتراف بوجود وفاق دولى على النحو التالى : ترى الصين أن الامبريالية تعنى الحرب ، وان خطر الحرب قائم ما دامت الامبريالية قائمة ، واليوم وفى الوقت الذى تحتدم فيه مختلف التناقضات الاساسية فى العالم ، فان خطر حرب عالمية جديدة لا يزال قائما ، ولذا على شعوب كافة البلدان أن تكون مستعدة والا تضلل « بظاهرة كاذبة من الوفاق السطحي المؤقت » .

ثانيا

مدى فاعلية الموقف الصينى من التأثير على الوفاق الدولى

بداية نقرر ان الازدواجية التى تميز موقف الصين من الوفاق الدولى تحد من فاعليته تأثيره على ظاهرة الوفاق الدولى .

ثم ان فاعلية الدور الصينى فى هذا الصدد ترتبط بمدى فاعلية التحرك الخارجى الصينى وتأثيره على توجيه العلاقات الدولية . ورغم أن المجتمع الصينى قد انفك من اسار الاطار المفلق ، الذى فرضته حول ذاته طوال عشرين عاما بعد نجاح الثورة المايوية ، لينفتح على العالم الخارجى ويقيم علاقات ايجابية مع معظم دول العالم مسهما فى تكوين أحد الاتجاهات التى تميز التطور الجديد فى النظام الدولى المعاصر — أى بروز قوى كبرى تستعد للعب دور فعال الى جانب القوتين الاعظم — رغم ذلك ، الا ان الصين لم تعتمد الى صياغة سياسته الخارجية تشمل كل أرجاء العالم ، ربما لأنها لم تصل بعد الى طور الدولة الاعظم التى يكون لديها الطاقة التى تمكنها من أن يكون لها مصالح عالمية شاملة أرجاء الكرة الارضية .

ولعل عوامل السياسة الداخلية — التى تعد السياسة الخارجية امتدادا وانعكاسا لها — من بين أهم المؤثرات فى هذا المجال — فالمواطن الصينى لا يمكن أن يضحى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل أن يسهم فى لعب دور عالمى فعال . ذلك أن فى تحديد أولوياته يضع البناء الداخلى فوق أى اعتبار آخر . وتعبيرا عن ذلك تتسم السياسة الخارجية الصينية بالحذر والتقدم

المرحلة التي تفيض فيها قوته القومية خارج حدوده ، لأن تلك القوة لا تزال تجد في الإطار الداخلي للمجتمع الصيني مجالا كافيا للتعبير عن ذاتها . وإذا جاز لنا التعبير بعبارة أخرى يمكن أن نقول أن الدول الكبرى تمر بمراحل متعاقبة في تطورها الاجتماعي والسياسي إلى أن تصل إلى مرحلة النمو القصوى التي لا بد وأن تمارس أثناءها وظيفة التدخل للمشاركة في توجيه علاقات غيرها من الدول ، أي بحيث تصل إلى مرحلة ممارسة دور امبريالي .

ونحن نرى الصين لا تزال خارج حدود هذه المرحلة ومن ثم فهي تعلن تبنيها لتصورات قد تكون مثالية حول مسائل العلاقات الدولية تعكس فيها طبيعة المرحلة التي تمر بها .

رابعاً

نظرة مستقبلية : الصين ما بعد ماو والوفاق الدولي :

ليس هدفنا هنا هو إجراء تنبؤ دقيق باحتمالات الاستمرارية أو التغيير في موقف الصين ، بعد وفاة ماوتسي تونج ، إزاء ظاهرة الوفاق الدولي . فالواقع أنه إزاء ندرة المعلومات يصعب القيام بعملية التنبؤ الذي تتوفر له درجة معقولة من الدقة والعلمية . لذا ، سنهتم بدرجة أكبر بوضع مجموعة من التساؤلات التي ستحدد الإجابة عليها تطور موقف الصين من الوفاق الدولي .

وهنا نسأل : هل ستستمر الازدواجية طابعاً مميزاً لموقف الصين من الوفاق بعد وفاة ماو ؟ ويحتوي هذا التساؤل على تساؤلات أصغر مثل : ما هو احتمال دعم بكين لعلاقاتها مع أو شنتشن وغيرها من العواصم الغربية ؟ ثم ما هو احتمال التوصل إلى تقارب جديد بين بكين وموسكو وتخليص علاقاتهما من طابع التوتر والعداء الحاد الذي لازمها منذ منتصف الستينات ؟

فإذا ما استطاعت بكين أن تستمر في دعم علاقاتها بواشنطن ، وفي نفس الوقت استطاعت أن تبدأ مرحلة جديدة من التفاهم الذي يمكن أن يصل إلى التقارب مع موسكو ، وإذا سمحت الظروف الدولية بذلك ، فإن هذا يعني تخلص الصين من طابع الازدواجية من موقفها من الوفاق الدولي . وسنكون في هذه الحالة أمام مرحلة جديدة من تطور النظام الدولي قائمة على التعاون بين الدول الكبرى الثلاث - الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي - والصين الشعبية - لكن الأمر هنا لا يعدو كونه حديثاً عن احتمال نظري حيث أنه من غير الممكن التنبؤ مسبقاً بمواقف الدولتين الأعظم من مثل ذلك التحول المفترض في العلاقات الدولية ، حتى إذا توفرت الرغبة لدى قادة الصين الجدد لدعم علاقاتهم بالدولتين الأعظم في وقت واحد ، فقد لا تكون إحدى هاتين القوتين مستعدة ليقول مثل ذلك الوضع ، الأمر الذي يمكن أن يهدد وبشدة الوفاق الدولي ذاته .

وحتى لا نسترسل في هذا التحليل النظري الذي يتضمن درجة كبيرة من التخيل السياسي ، نعيد توجيه الدفة نحو بحث إمكانية التقارب بين موسكو وبكين ثم بحث إمكانية استمرار الانفراج في علاقات بكين مع واشنطن .

التدرجي المحسوب في الانتقال من دائرة إلى أخرى من الدوائر المتاحة والممكنة لتحركها في مواجهة العالم الخارجي .

الخلاصة أن سياسة الصين ، لا تزال حتى الآن غير قادرة على أحداث تأثير فعال - خاصة بالسلب - على ظاهرة الوفاق الدولي . لأنها لم تملك بعد مقومات السياسة الخارجية العالمية القوية التي تستطيع الإبقاء على الأوضاع الدولية القائمة أو تعديلها ، أو تغييرها .

ثالثاً : مثالية التصور الصيني للوفاق الدولي

قدمت الصين الماوية تصوراً مثالياً لمتطلبات قيام حالة الوفاق كسمة أساسية للعلاقات بين الدول . وقد وردت عناصر هذا التصور المثالي في حديث أحد المسئولين الصينيين على النحو التالي :

« إننا ندعو دائماً إلى وجوب المساواة بين بلدان العالم أجمع كبيرة كانت أم صغيرة . وإقامة العلاقات الدولية الطبيعية بين جميع البلدان بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية ، ووفقاً للمبادئ الخمسة من الاحترام المتبادل لوحدة الأراضي والسيادة وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي وتساوية المنازعات الدولية سلمياً على أساس هذه المبادئ دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها . وينبغي أن ينطبق ذلك على العلاقات فيما بين الدول الكبرى ، وعلى العلاقات بين الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة أيضاً ، وبالأحرى على العلاقات بين الدولة القوية والدولة الضعيفة أو بين الدولة الغنية والدولة الفقيرة . »

« أن المبادئ المذكورة أعلاه هي الحد الأدنى من مبادئ المساواة في العلاقات الدولية كما أنها الطريق الصحيح لتخفيف حدة التوتر الدولي »

أن ذلك التصور المثالي للوفاق الدولي إنما يقوم على مجموعة من المبادئ النظرية العامة سبق أن تضمنتها مواثيق دولية هامة - أهمها ميثاق الأمم المتحدة - دون أن يؤخذ بها تماماً في توجيهه الفعلي للعلاقات الدولية . بل أن محاولة أعمال هذه المبادئ بشكل دائم يعني تجاهل واقع هذه العلاقات وتطورها الناتج عن الصراع بين إرادات الدول .

ولا شك أن الصين الماوية كانت تدرك هذا الواقع جيداً . لكننا نرى أن هناك مجموعة من الاعتبارات تكمن خلف إعلانها لهذا التصور النظري كاسلوب للتوصل إلى وفاق دولي حقيقي ، من بينها أنه رغم أن الصين تنتمي إلى مجموعة الدول الكبرى إلا أنها لما تزل بعد بعيدة عن الممارسات التقليدية للدول الكبرى - خاصة الدولتين العظميين . هذه الممارسات التي تتمثل في فرض إرادة هذه الدول على أطراف اللعبة الآخرين ، أن يمكن ذلك . فالمجتمع الصيني لم ينته بعد من استكمال بناء ذاته داخلياً حتى يتجه إلى الممارسات الخارجية المألوفة لدى مجتمعات الدول الكبرى الأخرى ، وفي كلمات أخرى ، أن المجتمع الصيني لم يصل بعد إلى

وفي صدد تطور العلاقات الصينية السوفيتية يختلف المحللون السياسيون ، فبعضهم يرى ان هناك نذر بداية جديدة في علاقات القطبين الشيوعيين توحى بالعودة الى التفاهم ، ومن ثم احتمال التوصل الى التعاون . ويبني هذا الرأي على الرسالة التي بعثت بها القيادة السوفيتية لحكومة الصين للتهنئة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثورية الصينية . وعبرت هذه الرسالة عن « أمنية السوفيت بعودة العلاقات الصينية السوفيتية الى طبيعتها استجابة لآمال الشعبين الصيني والسوفيتي » .

غير أن الرأي السابق بالصورة التي عرض بها يعوزه الشواهد القوية التي تسانده . ولذا فإن بعض المحللين يقول أنه ليس هناك احتمال في عودة علاقات التعاون بين موسكو وبكين ذلك أن هناك تركة ثقيلة من العداء وانعدام الثقة بين الدولتين . وقد صرح أحد المسئولين الصينيين أخيراً بقوله : « ان موقف الاتحاد السوفيتي لم يتغير ومن ثم فإن موقفنا لن يتغير ، ويعتقد بعض اصدقائنا أن الاتحاد السوفيتي يلح لنا بغصن الزيتون بينما هو في الواقع سهم سام » .

وفي صدد احتمالات تطور العلاقات الامريكية الصينية ، هناك درجة أكبر من الاتفاق بين المحللين السياسيين على أن هناك احتمالاً قوياً باستمرار الانفتاح في علاقات الصلت مع الولايات المتحدة والدول الغربية . فخطط الحكم الصيني يخضع الآن لعملية تطور هامة خاصة بعد اقضاء مجموعة شنغهاي المتطرفة بزعامة أرملة الزعيم ماو . ومن المتوقع أن يتجه النظام الجديد نحو تنمية الاقتصاد الصيني وتحسين احوال المعيشة للمواطن العادي . ولذا فإن الصين سوف تكون في حاجة الى التعاون مع الغرب بدرجة أكبر من حاجتها للتعاون مع موسكو للحصول على المتطلبات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف الاقتصادية .

بل من المتوقع ان تعمل السياسة الامريكية على توسيع وتعميق انفراجها مع الصين ذلك أن تقدير الولايات المتحدة للصين - حسب رأي شليزنجر وزير الدفاع الامريكي السابق - ينصرف الى اعتبارها عنصراً هاماً في الحفاظ على الاتزان والاستقرار السياسي للعالم . ولذا فإن من المهم للولايات المتحدة - أن تبقى الصين - رغم اختلافاتها معها - قوية بدرجة تسمح لها بمواجهة هجوم سوفيتي . هذا فضلاً عن أن الصين لا تمثل درجة عالية من التهديد في مواجهة الولايات المتحدة كما التي يمثلها الاتحاد السوفيتي . فالصين حتى الآن ليست دولة توسعية كما أنها لا تستطيع أن تطور قوة عسكرية ضاربة مثل قدرة السوفيت على ذلك .

وفي الختام لا يسعنا الا أن نقول ان تقديم صورة تنبؤية يتوفر لها درجة معقولة من الدقة والصحة غير ممكن في اطار الدراسة الحالية . ولندع التطورات المقبلة في سياسة الصين الخارجية تجيب على التساؤلات التي سبق أن طرحناها في صدد موقف الصين من الوفاق بعد رحيل زعيمها الكبير ماوتسي تونغ . ■



« على الشعوب والامم المضطهده الا تعلق آمالها في التحرر على « حكمه » الامبريالية وعمالها بتاقا ، إذ انها لن تكسب النصر الا بتدعيم وحدتها والمثابرة على نضالها » .

ماوتسي تونغ - ٢٩ اغسطس ١٩٦٣

[٧] موقع العالم الثالث

من الفكر الماوي

عبد العاطي محمد

احتلت قضايا العالم الثالث ، مكاناً جوهرياً من فكر الزعيم ماو ، سواء بحكم تشابه الواقع الصيني مع ظروف العالم الثالث ، أو المواقف العملية الصينية من حركات التحرر الوطني ومشاكل التنمية وانطلقت نظرة الصين في هذه المسائل ، من واقع خبرتها في الحرب الثورية وكثير من مظاهر تجربتها في التنمية ، بالإضافة الى حجم وطبيعة الدور الذي تلعبه في المعترك الدولي .

ولقد حدد ماو نظريته للعالم الثالث من ثلاث زوايا . فمن الناحية الاقتصادية ، يرى انه ريف العام ودولة الفقيرة ، في مقابل مدن العالم أو دولة المتقدمة . ومن الناحية السياسية ، قسم العالم الى دول استعمارية تقهر الشعوب التي تحتلها وتستغلها ، ودول تعاني من الاستعمار وتسعى الى التحرر والاستقلال بالثورة المسلحة . ومن الناحية الاستراتيجية ، قسم ماو العالم الى ثلاثة أقسام : الاول يشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والثالث يتكون من الامم الغامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وبينهما العالم الثاني من أوروبا واليابان وكندا ودول أخرى . وبهذه المعايير

للبلدان الفقيرة لتحقيق الاستقلال والتحرر ، وذلك لأنها حرب ثورية تختلف عن الحرب الاستعمارية وتتسم بأنها طويلة الأمد ومستمرة ، وتعتمد على قسوة الفلاحين ، وتستند إلى فكرة تطويق المدن بالريف . ومن زاوية أخرى ، يرى ماو أن أي حرب تحرير وطنيه ، يجب أن تنبع من واقع المنطقة التي تتم فيها . يقول ماو « من الضروري فهم قوانين الحرب ذات الصلة العامة ، ثم قوانين الحرب الثورية ذات الصلة العامة ، وكذلك قوانين الحرب الثورية الصينية التي هي أكثر خصوصية » . ويرفض تطبيق قوانين الحرب العامة حرفيا ، والا يكون هذا على حد قوله « أشبه بمن يبري قدميه لتلائم الحذاء » .

ولأن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تشكل أرياف العالم ، فإن الاستراتيجية الصينية لحرب التحرير تلائمها ، خاصة وأن هذه البلدان ، من وجهة نظر ماو ، هي بمثابة بؤرة الثورة العالمية . ومثلما الحال في حرب التحرير الشعبية ، يجب أن تتلاحم الجماهير مع قوات الثورة ، لاسيما إذا قادها حزب ثوري .

وفي مقالة لين بياو وزير الدفاع الصيني ورفيق الزعيم ماو في حرب التحرير الصينية بعنوان « عاش انتصار الحرب الشعبية منشورة في عام ١٩٥٥ » جاء أن التناقض الرئيسي في الوقت المعاصر هو بين الإمبريالية وشعوب المستعمرات ، وأن الحركة الوطنية هي القوة المحركة الرئيسية للثورة ، وأن قوة الفلاحين هي الرائدة في هذه الحركة . ووفقا للتصور الصيني ، بعد انطلاق الثورة من العالم الثالث ، الوسيلة الفعالة لفتح مزيد من الجبهات على الاستعمار ، وتشثيت قواه ، وتحطيمه في النهاية ، مع تأكيد انتصار الدول الضعيفة على الدول القوية . وقد كانت الثورة الفيتنامية ، أكثر الثورات أخذا بالاستراتيجية الصينية ، وربما يرجع ذلك إلى تشابه الواقعين الصيني ، والفيتنامي ، وإلى قوة العلاقة بين الطرفين منذ بداية وصول الشيوعيين إلى الحكم في الصين . ويقول الجنرال جياب مخطط حرب التحرير الفيتنامية « أن المبدأ الاستراتيجي لفيتنام ، هو أن تكون مسيطرين على الموقف ، ودائما في حالة الهجوم ، ويجب أن تكون الأمة متحدة كرجل واحد ، مصممة على إزالة الهزيمة بالمعتدى ، وأن يكون هناك خط سياسي وعسكري سليم يقود النضال » .

وإذا كان الصينيون قد رفعوا شعار « الاعتماد على الذات » بالدرجة الأولى ، فإن الجنرال جياب ، يعتبره العنصر الرئيسي لكسب الحرب ، إذ يقول « قد يكون من الصحيح توافر التأييد من العالم الاشتراكي ، غير أن أهم هذه العوامل جميعا ، هو الخط السياسي والعسكري السليم للحزب الطليعي في فيتنام » .

ب - الصراع مع الاتحاد السوفيتي :

تأثرت النظرة الصينية لقضايا التحرر إلى حد كبير ، بالخلاف مع الاتحاد السوفيتي ، وبالذات حول بعض المسائل التي تتعلق بالرؤية للماركسية اللينينية . فقد رأت

الثلاثة ، تعد الصين في فكر ماو ، دولة من الدول النامية ، تنتمي إلى العالم الثالث . فقد عدت من احتلال اجنبي واستغلال خارجي وداخلي كما أنها دولة فقيرة الثروات ، خاضت حرب تحرير ثورية لتحقيق استقلالها . وبحكم موقعها الجغرافي ، تعد دولة آسيوية ، أي أنها جزء من التقسيم الجغرافي للعالم الثالث .

١ - قضايا التحرر

بدأت الصين تفتتح على الدول الأفروآسيوية بشكل أكثر وضوحا في مؤتمر باندونج المنعقد في أبريل ١٩٥٥ فقد اجتمع شواين لاي رئيس الوزراء الصيني ، بوفود كثير من دول آسيا وأفريقيا ، وممثلين الحركات الثورية . وبعد ذلك التاريخ ، تزايد عدد دول العالم الثالث المعترفة بالصين ، ونشطت هذه الأخيرة دبلوماسيا وتجاريا ، وأعلنت استعدادها لنصرة قضايا التحرر والنضال ضد الاستعمار ، وأعطى برون الصين في الساحة الدولية ، دفعة قوية لحركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا ، خاصة على ضوء مساعدتها للثورتين الفيتنامية والجزائرية .

وفي نهاية عام ١٩٦٣ وبداية عام ١٩٦٤ قام شواين لاي بزيارة لعشر دول أفريقية ، هي : الجزائر والمغرب وتونس ومصر وإثيوبيا وغانا وغينيا ومالي والكاميرون والسودان . ثم قام بزيارة ثانية لأفريقيا في عام ١٩٦٥ . واستهدفت تلك الزيارات ، تدعيم أواصر الصداقة مع حركات التحرير والدول حديثة الاستقلال . وحتى عام ١٩٦٧ وقبل أن تبدأ الثورة الثقافية ، كانت أفكار ماو الثورية ، والشعارات التي ترفعها الصين ضد الاستعمار والتي أخذت تتجه صوب الاتحاد السوفيتي - تنتشر داخل أفريقيا وآسيا ، ويظهر أثرها في أسلوب حرب التحرير الشعبية ، وفي ميل الدول حديثة الاستقلال ، إلى قيادة الصين للعالم الثالث . ولكن فترة الثورة الثقافية وحتى بداية السبعينات ، شهدت انعكاسة لنفوذ الصين داخل العالم الثالث ، على ضوء سياسة العزلة والتزمت والعداء القوي للسوفييت ، وحدث شبه انقطاع بين الصين والعالم الخارجي من الناحية الدبلوماسية ، حين سحبت جميع سفرائها . ولم تبق إلا على سفيرها في مصر . ومع العودة إلى سياسة الرونة بعد انتهاء مرحلة الثورة الثقافية ، أعادت الصين علاقاتها مع الكثير من دول العالم الثالث ، وقوى تأييدها لحركات التحرر الوطني مرة أخرى . ولايفوتنا القول ، بأن الصين برغم سياسة العزلة ، كانت تناصر حركات ثورية في الكونغو ، وغينيا بيساو ، وموزمبيق وأنجولا في أفريقيا ، وفيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلاند في آسيا . ويمكن تفسير مظاهر المد والجزر في الموقف الصيني من قضايا التحرر ، والتعرف على وجهات النظر بشأنها ، من خلال ثلاثة عوامل ، هي :

١ - استراتيجية ماو في حرب التحرير الثورية

الحرب في نظر الزعيم ماو ، وسيلة مشروعة وعادلة

متنافسين ، وإن كان هذا لا ينفي ميلها الأقوى إلى جانب الذين ينتهجون تعاليم الحزب الشيوعي الصيني ، وكانت تشجع الوطنيين على محاربة أعدائهم . والحفاظ على وحدتهم الوطنية . أما بعد عام ١٩٦٥ فقد اختلف الأمر ، لأن كثيرا من حركات التحرير ، أخذت تميل إلى الاتحاد السوفيتي ومنذ ذلك الحين ، والشقاق يتعمق بين حركات التحرير ، على ضوء استمرار الخلاف الصيني السوفييتي .

وفي منتصف الستينات ، أيد كل من السوفيت والصينيين حركة بياج في غينيا بيساو . لأنها كانت الحركة الوحيدة ، وفي موزمبيق وقفت الصين وراء حركة الفريليمو ، لأنها كانت الوحيدة أيضا ، وقدمت لها العون المسح ، إلى أن استولت على السلطة ، ثم تحولت عنها بسبب علاقاتها الجديدة بالسوفييت . وهي جنوب غرب أفريقيا ، أيدت الصين حركة سوانو ، برغم محدودية تأثيرها وضعفها ، لا شيء إلا لأن السوفيت يؤيدون الحركة الأخرى سوابو القوية . وفي أنجولا ، وقفت الصين إلى جانب الحركتين المؤيدتين من الولايات المتحدة ، وهما فنلا « الجبهة الوطنية » ويونيتا ، ضد مبالا « الجبهة الشعبية » المؤيدة من السوفييت رغم أن الأخيرة هي التي كانت أقوى واحسرت النصر . ويرى بعضهم أن هدف الصين من تأييد الجبهة الوطنية ، إنما يعود إلى رغبتها في نشر نفوذها في منطقة غرب أفريقيا ، وخاصة في منطقة كابيندا الغنية بالبتروول . وإذا تحقق لها ذلك ، فإنه يدعم موقفها في جنوب القارة ، خاصة وأن لها تأثيرا ونفوذا في شرق أفريقيا .

ولا يخفى أن هناك مصلحة للصين في العالم الثالث ، إلى جانب الاعتبارات الأيدلوجية ، شأنها في ذلك شأن أية قوة تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية . ولكن اعتبارات المصلحة تبدو في كثير من الأحيان متناقضة مع الموقف الأيدلوجي المعلن ، فبينما ترفع شعار النضال الطويل الأمد المسلح ضد الاستعمار ، عدلت عن ذلك بشأن المفاوضات السلمية في جنيف عام ١٩٥٤ لحل المشكلة الفيتنامية ، فأيدت تلك المفاوضات ، وقبلت ما انتهى إليه المؤتمر ، من تقسيم فيتنام مؤقتا عند خط عرض ١٧ درجة إلى قطاعين ، وأجراء انتخابات حرة لتوحيد البلاد . صحيح أنها وقفت إلى جانب الثورة الفيتنامية فيما بعد ، وأمدتها بالسلاح ، بعد ما وضع عدم إمكانية تنفيذ الاتفاقية بسبب تباطق أمريكا في تنفيذ قراراتها ، إلا أن موقفها الأول ، نتج أساسا عن تقدير لوزن الولايات المتحدة ، وعدم الاصطدام معها ، لأن ذلك ليس في مصلحة الصين القومية . وتكرر الموقف ذاته بالنسبة للثورة الجزائرية ، ولكنه بشكل معكوس . فبينما أيدت الصين الثورة الجزائرية وأمدتها بالعون العسكري عام ١٩٥٨ ، رفضت اتجاه الجزائريين فيما بعد إلى التفاوض سلميا مع فرنسا ، وطالبتهم باستمرار العمل العسكري ، مع اقتناع الجزائريين أنفسهم ، بأن مصلحتهم تقتضي التفاوض مع فرنسا .

وتعتبر الصين ، مناطق مثل بورما وتايلاند وكامبوديا

الصين ، منذ بداية الستينات ، أن الاتحاد السوفييتي انحرف عنها ، واعتبرت نفسها الطرف الوحيد الذي يتبنى انتهاج هذه الفلسفة ، على النحو الصحيح ، وخاصة فيما يتعلق منها بحركة التحرر الوطني ، والثورة في البلدان المتخلفة . لقد رفضت ثلاث أفكار طرحها السوفيت ، هي التعايش السلمي مع الغرب ، وعدم حتمية الحرب بالضرورة . والانتقال السلمي إلى الاشتراكية ، وأخذت تقنع الحركات الوطنية التي تلقى المساعدة منها ، بأن حرب التحرير الشعبية حرب طويلة الأمد ومستمرة . وإذا كانت الثورة الوطنية الديمقراطية مرحلة ضرورية للوصول إلى الثورة الاشتراكية ، فذلك لا يغني عن استمرار الحرب الثورية والنضال المسلح . ورأت أن الانتقال السلمي للاشتراكية ، ما هو إلا وسيلة من الاتحاد السوفييتي - الذي أصبح في نظرها دولة إمبريالية - للسيطرة وفرض النفوذ على العالم الثالث .

وفي مقابل الاتهامات الصينية ، افكر السوفيت انتماء الصين للعالم الثالث ، وراوا أن ذلك لا يتفق وما لها من أهداف في المعترك الدولي ، ووصفوا سياستها بالشوفينية ، وأنها لا تقوم على مبادئ طبقية ، وإنما على رغبتها في السيطرة على العالم ، ومصلحتها القومية ، وأنها سياسة تهدف إلى الإطاحة بهيمنة الاشتراكية كنظام عالمي . وانتهوا إلى أن الصين تنظر للعالم الثالث ، ليس على أنه جزء من عملية الثورة العالمية كما تقول الماركسية اللينينية ، وإنما على أنه منطقة تحرر وطني فقط .

وحقيقة الأمر ، أن صراع الاتحاد السوفييتي مع الصين على قيادة حركات التحرر الوطني ، لا يستند على اعتبارات أيديولوجية ، أو إلى تباين جوهري في الأفكار ، وإنما هو صراع على النفوذ والهيبة الدولية ، ومظاهر الخلاف العملية تؤكد ذلك . وهي علاقات أبعد ما تكون عن مصالح حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، وخاصة من جانب الصين . وعلى سبيل المثال ، أدى الخلاف السوفييتي الصيني ، إلى عدم انعقاد مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي بالجزائر عام ١٩٦٥ ، نظرا لأصرار الصين على عدم اشتراك الاتحاد السوفييتي فيه وقد تلت ذلك فترة تدهور في العلاقات الصينية الأفريقية . وفي أمريكا اللاتينية ، لم تحظ الصين بأي ارتياح من جانب الحركة الثورية هناك ، بسبب ثقل الاتحاد السوفييتي وتأثيره بها . بل أن أحد زعماء الحزب الشيوعي في بيرو ، وجه اتهامات قويا للصين في مارس ١٩٧٢ بقوله « أن الشيء المهم في موقف الصينيين من حركات التحرر في العالم الثالث ، ليس من الحركة في حد ذاتها ، وإنما إمكانية استخدام الحركة لتحقيق الأهداف الخاصة للصين المعروفة ، وهي عزل الاتحاد السوفييتي ومعاداته ، والسعي نحو فرض السيطرة السياسية الصينية على العالم الثالث » .

وفي أفريقيا ، يبدو التنافس أكثر حدة . ففي بداية الستينات ، كانت الصين تساند الحركات الوطنية واحتفظت بعلاقات طيبة مع الجميع ، حتى لو كانوا

على حركات التحرر العربية ، أن تطرده من المنطقة ، وتقفل في وجهه كل المنافذ . ولقد رشح انر الخلاف الصيني السوفييتي ، في معارضة بكين لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ لانه جاء بتأثير من الاتحاد السوفييتي الذي يرمى من ورائه الى تفتيت القوة العربية واضاعة الحقوق العربية ، وناشدت منظمة التحرير الفلسطينية ، ان تعارض القرار .

ومن ناحية ثالثة ، يرى بعضهم أن النأي بين الصيني للقضية الفلسطينية ، انما يهدف الى كسب الصداقة العربية ، لضمان توفير الطاقة البترولية للصين ، نظرا لضعف الانتاج في كل من اندونيسيا وبورما الدولتين اللتين ستستورد منهما البترول . ويعتقد بعضهم أيضا ، أن اهتمام الصين بالوجود في منطقة الخليج (تأييد ثورة ظفار في عمان) انما يعود الى توقع قيام نظام تلعب بعض الحركات الثورية الفلسطينية ، أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، دورا كبيرا فيه . وإذا تحقق هذا التخمين الصيني ، فإن البترول سوف يتدفق الى الصين بسهولة من الخليج ، خاصة وأن المسافة بين كائناتون أو شنغهاي ، والمنطقة الواقعة بين الكويت وعمان ، لا تزيد على ٥ آلاف ميل ، وهي مسافة معقولة وعملية .

٢ - قضايا النمو :

إذا كان دور الصين بالنسبة لقضايا التحرر فعالا ومباشرا ، بغض النظر عن سلبياته ، فإنه بالنسبة للمشاكل الاقتصادية التي تهم الدول المتخلفة ، يعد محدودا وضعيفا ، بل تبدو الصين ، وكأنها غير مهتمة بإيجاد حلول لها . ويمكن التعرف على وجهة النظر الصينية ازاء قضايا النمو ، بالقاء الضوء على مسألتين :

١ - المعونة الخارجية : تسرف الصين في التأكيد على دورها بشأن تعزيز برامج التنمية ، وضرورة تحقيقها في العالم الثالث ، دونما تقديم مساعدة حقيقية ملموسة لبلادها - وليس أدل على ذلك ، من أنه من بين ٤ الاف مليون دولار ، هي قيمة مساعدتها للعالم الخارجى ، تم استخدام نصف المبلغ فقط ، من جانب الدول التي تلقتة حتى نهاية عام ١٩٧٣ .

وتعترف الصين بهذا الضعف ، وتبرره بأنها دولة فقيرة ومتخلفة ، مثلها مثل بقية دول العالم الثالث ، انها تحتاج الى ثروتها القومية لتنفيذ برامج التنمية . إلا أن الحقيقة التي لا يجب اغفالها ، أن الصين نجحت في تنفيذ بعض المشروعات الهامة في بلدان معينة مثل تنزانيا في افريقيا ، وباكستان في آسيا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، سارت على الاستراتيجية التي وضعتها بشأن المعونات الخارجية للعالم الخارجى بلا تناقض في المواقف . وهذا يقتضى الإشارة ، الى المعايير التي تقوم عليها تلك الاستراتيجية ، وفي مجملها معايير تنبع من واقع الخبرة الصينية .

وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا ، أجزاء من مجال نفوذها في جنوب شرق آسيا ، وامتدادا « للدولة الصينية » ، خاصة مع وجود ما يقرب من ١٥ مليون صيني في تلك المناطق . ولقد أوقع عامل الحرص على المصلحة القومية ، الصين في مآزق عديدة ، فعلى سبيل المثال ، كانت لها علاقات طيبة باندونيسيا حتى عام ١٩٦٥ الى أن وقع انقلاب شيوعى ضد الرئيس سوكارنو ، أدى الى قطع الصلة بين البلدين فيما بعد . وبينما توصلت الى مبادئ التعايش السلمى مع الهند في أبريل ١٩٥٤ ، فيما عرف بمبادئ الباناشاشيل ، لتسوية مسائل الحدود والتجارة في التبت ، تدهورت العلاقة منذ السنوات الأولى في الستينات ، نظرا لتقارب الهند من الاتحاد السوفييتي ، وأخذت الصين نى تقوية علاقتها بباكستان ، عدو الهند التقليدى . ويعد موقفها الرافض لانفصال باكستان الشرقية عن الغربية في أواخر عام ١٩٧١ ولقيام دولة بنجالاديش ، دليلا قويا على التناقض بين شعارات الايدلوجية والمصلحة في السياسة الصينية .

ولا يختلف الامر كثيرا في القارة الافريقية ، ففي عام ١٩٦٥ ، على سبيل المثال ، ناشدت الصين ، أحد الاحزاب المعارضة في الكاميرون ، الاستثمار في العمل المسلح ، ولكن عندما أرادت اقامة علاقات اقتصادية مع الكاميرون ، امتنعت عن تأييده ، مما أدى الى اقضاء زعمائه المواليين للصين . وبينما كانت الدول الافريقية تطالب بمقاطعة الحكومات العنصرية ، بلغت صادرات الصين الى المستعمرات البرتغالية ٢٥ مليون دولار . بل لعل من المفارقات الغربية في موقف الصين ، أنها احتفظت بعلاقات طيبة مع اثيوبيا ، واستقبلت امبراطور هيلاسلاسى في عام ١٩٧١ ، في الوقت الذي أيدت فيه جبهة تحرير ارتيريا .

وأما الموقف الصيني من حركة التحرير الفلسطينية ، فإنه يعكس تفاعل العوامل الثلاثة السالفة الذكر ، استراتيجية حرب التحرير الشعبية الصينية ، والخلاف مع الاتحاد السوفييتي ، وعامل المصلحة القومية . فمن ناحية ، لا يخفى أن الصين قدمت مساعدات واضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقت قيامها ، واستمر تأييدها ودعمها للفلسطينيين برغم تعدد حركاتهم ، ووقفت الى جانب القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، كما أنها ترفض حتى الان اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، رغم أن الاخيرة كانت أول دولة في الشرق الاوسط تعترف بالصين . وبنت الصين موقفها ، على أساس أن اسرائيل جزء من الامبريالية العالمية ، وأنها تنتمي الى عالم المدن ، وأن الدول العربية ، باعتبارها جزءا من العالم الثالث ، عليها أن تطوق اسرائيل وتطردها من المنطقة ، وأن ذلك يتفق مع استراتيجية التحرير في فتح مزيد من الجبهات ضد الاستعمار .

ومن ناحية أخرى ، ترى الصين أن الاتحاد السوفييتي ، مثله مثل الولايات المتحدة ، يريد بسط نفوذه وسيطرته على العالم العربى ، كما أنها تدرجه - كما سبق القول - ضمن الدول الامبريالية ، ومن ثم فإن

ب مشاكل المسواد الاولى : لا تبسدى الصين اهتماما ملحوظا بهذه المشاكل ، ان لا تشترك في مؤتمرات الدول المنتجة للمواد الاولى بقدر ملموس ، أو تقوم بتحريك مباشر وفعل للاسهام في حل مشاكلها ، وتكتفى بالتأييد المعنوي . وهي ترفض سيطرة الدول العظمى على منتجات العالم الثالث ، وترى أن الخطوة الاساسية الاولى ، هي أن ترفع هذه السيطرة ويختفى أثرها ، لأن الشئون العالمية يجب أن تعالجها جميع بلدان العالم ، وشئون أى بلد يجب أن يعالجها شعب هذا البلد بنفسه ، لا أن تتدخل الدولتان الاعظم فيها .

وتناشد الصين ، البلاد المنتجة للمواد الخام ، أن تتحد وتشكل جبهة واحدة متماسكة أمام الدول المتقدمة ، وأن تحقق فيما بينها فكرة الاعتماد على الذات ، ولا تنسى الصين أن تذكرها ، بأنه لو كانت قد انتهجت أسلوب الاعتماد على الذات ، لما كانت الدول المتقدمة تتحكم فيها بهذا القدر .

وتؤيد الصين الحوار بين الشمال والجنوب ، على أن يسبقه تحقق وحدة الدول النامية واستقلالها الاقتصادي ، وتضامنها مع بعضها بعضا . وتؤيد اتساع قوة المنظمات المنتجة للمواد الاولى ، وتقوية التعاون بينها .

ولعل الربع الاخير من القرن العشرين ، يشهد اهتماما متزايدا من جانب الصين بقضايا التحرر والتنمية في بلاد العالم الثالث ، خاصة بعد نمو القوة السياسية والاقتصادية للصين ، وبعد أن تحققت السلطة لغالبية حركات التحرر الوطني . ويصبح من الضروري اليوم ، أن تقدم الصين دعما وتأييدا القوي والفعل لها ، بعيدا عن الخلاف مع الاتحاد السوفيتي وعن الصراع الايدلوجي . ■



اولاها ، ضرورة الاعتماد على الذات بالدرجة الاولى ، والمساعدات الخارجية بالدرجة الثانية . فالصين وقد حرمت من المعونة الخارجية ، وبالذات من الاتحاد السوفيتي ، باتت مقتنعة بعدم اهميتها في عملية التنمية ، ومن ثم فهي تناشد بلاد العالم الثالث ، عدم الاسراف في الاعتماد عليها ، واستغلال الامكانيات المحلية على افضل وجه . وثانيها ، انه اذا اعطت دولة متقدمة معونة خارجية لدولة متخلفة ، فيجب ألا تكون مشروطة ، وألا تكون بفوائد مرتفعة ، وثالثها يجب ان تتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية الداخلية ، وأن تتوافق مع القدرة على الدفع ، لا أن تقدم بشكل يسمح بالسيطرة والتوجيه الخارجي . فالصين وهي دولة اشتراكية ، تنتهج التنمية المخططة ، ترى أن المعونة الخارجية ، تأتي لتحقيق مطالب وبرامج التنمية ، لا أن ترسم البرامج والخطط وفقا لها ، والا أصبح اقتصاد البلاد اقتصادا تابعيا بالدرجة الاولى . ورابعها ، أن شكل المساعدة الخارجية ، يجب أن يكون بقرض تمكين الدولة التي تتلقاه ، من تطوير نفسها ، وأن تصبح دولة تعتمد على ذاتها في وقت مبكر . ولم تبدأ الصين في تقديم مساعدتها الخارجية ، إلا بعد التخلص من الديون السوفيتية ، ووجهتها الى أغراض تتفق مع الاستراتيجية السالفة الذكر . ففي بداية الستينات ، قامت بارساء صناعة النسيج في سيرلانكا ، وأنشأت عدة مصانع للصلب والسكر ، والورق في باكستان (تعد ثالث دولة من حيث حجم المعونة الصينية للخارج بعد فيتنام الشمالية وتايلاند) . وفي منتصف الستينات ، كانت مساعداتها الخارجية في شكل مشروعات استغلال البيئة مثل مشاريع المياه ، وبناء المصانع الصغرى التي تقوم على المواد المحلية والمنتجات الوسيطة ، وشجعت البلاد التي تلقت مساعداتها على تحويل القطن مثلا الى منسوجات وملابس ، وفرو الحيوانات الى جلود ، والأشجار الى ورق ، ومجاري الانهار الى قوى هيدروليكية . وكان الغرض من وراء ذلك ، تمكين الدول النامية من الانتقال من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي .

وتعتبر تنزانيا من أهم الدول التي تلقى الدعم الصيني ، وبعد مشروع الخط الحديدي الذي يربط تنزانيا بالمحيط الهندي ، والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٧٠ من أهم الاعمال التي تريد الصين أن تدخل بها الى قلوب الافريقيين . واستنادا الى اعتراضها على أسلوب الفوائد المرتفعة في المعاملات الخارجية ، قررت عدم تقاضي فوائد عن ١٥٠ مليون جنيه استرليني من قيمة ذلك المشروع ، وأن تقسط الاموال الباقية بقوائد ٢٧ في المائة على الا تسدد تنزانيا القرض قبل عام ١٩٨٣ .

الا ان قلة المساعدات الصينية لبلاد معينة ، وارتفاعها بالنسبة لبلدان أخرى ، إنما يكشف عن حقيقة لا يمكن إنكارها ، هي توافق اتجاه هذه المساعدات مع الاهداف السياسية للصين ، فعلاقتها بتنزانيا وباكستان علاقات وطيدة من الناحية السياسية ، سواء كان ذلك بحكم التنافس مع الاتحاد السوفيتي ، أو لان الصين ، ترى تطبيق بعض الافكار التي تتبناها في التنمية داخل تلك البلاد .

أن تلك الدول ، وخاصة في منطقة جنوب شرقى آسيا ، تتميز بعدد من الظروف والخصائص ، كما سنرى ، تجعلها تقع موقعا أكثر أهمية وخطرا لدى السياسة الصينية .

وتشمل منطقة جنوب شرقى آسيا ، فيتنام ولاوس وكمبوديا وبورما وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا والفلبين . وقد قدر عدد سكان هذه المنطقة عام ١٩٧٥ بـ ٢٦٥ مليون نسمة . وهذه المنطقة تمتد امتدادا جغرافيا عريضا لأكثر من ٣٠٠٠ ميل من الشرق إلى الغرب ، كما تبلغ أكثر من ألفي ميل من الشمال إلى الجنوب ، أى أن مساحتها تبلغ أكثر من ٦ ملايين ميل مربع . وهذه المساحة الهائلة ، تتمتع بعدد من الميزات الطبيعية التي تجعلها محط أنظار القوى الآسيوية الكبرى (الصين ، اليابان ، الهند) كما كانت محط أنظار الدول الغربية (الولايات المتحدة ، إنجلترا ، والبرتغال ، وهولندا ، وفرنسا) عبر التاريخ .

وأولى هذه الميزات ، تتمتعها بموقع استراتيجى خطير ، إذ يقع فيها مضيق ملقا ، أحد المفاصل الثلاثة للمحيط الهندى (وهى إلى جانب ملقا ، مضيق باب المندب على مدخل البحر الأحمر ، ومضيق هرموز على مدخل الخليج العربى) كما أنها تتحكم فى أهم خطوط الاتصالات البحرية والجوية ، وتعد حلقة الوصل الأساسية بين المحيط الهندى والمحيط الهادى .

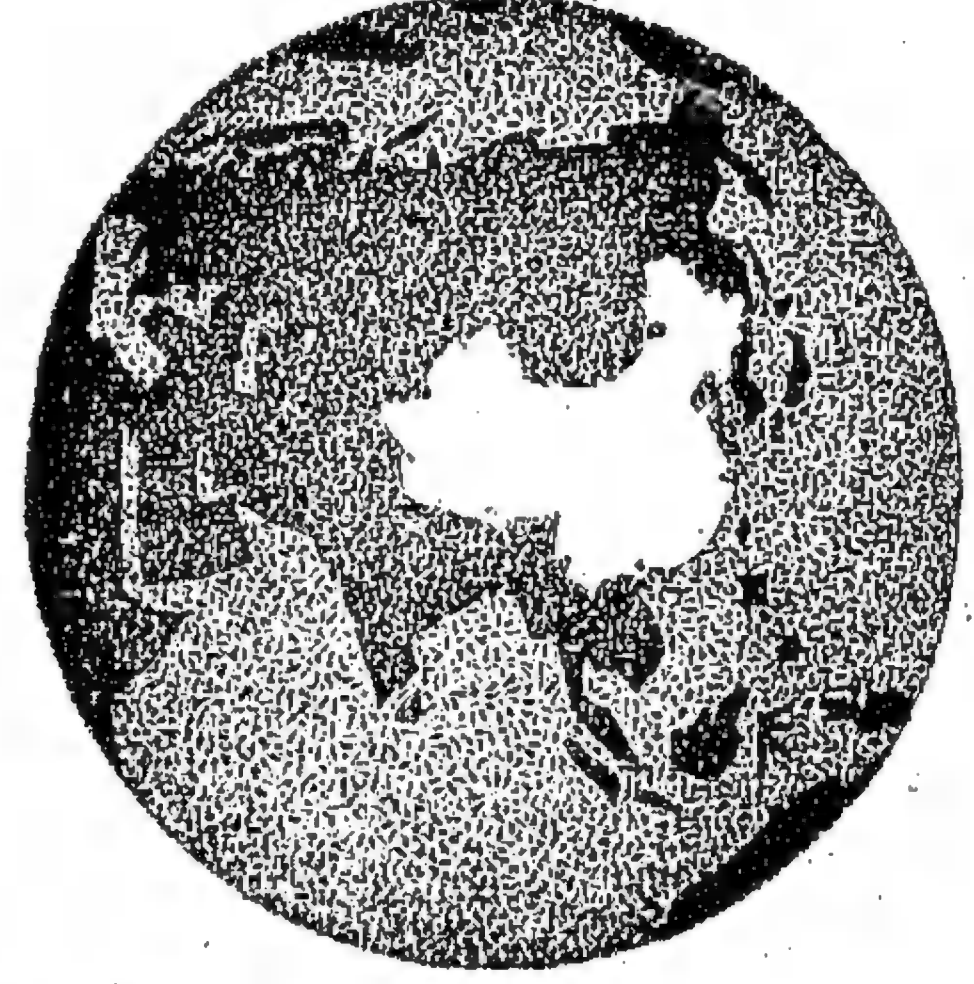
ومن ناحية ثانية ، تتمتع هذه المنطقة بثروات طبيعية هائلة ، إذ أنها تنتج على سبيل المثال ٩٠ فى المائة من الانتاج العالمى من المطاط الخام ، ٦٠ فى المائة من الصفيح ، و ٨٠ فى المائة من جوز الهند ، بالإضافة إلى ثرواتها الزراعية ، وخاصة الأرز ، وثرواتها المعدنية وخاصة البترول .

ومن أهم العوامل التى تحدد سياسة الصين تجاه المنطقة ، نذكر عاملين هما :

١ - المصالح الاستراتيجية والاقتصادية :

تحرص الصين على تخليص المنطقة من النفوذ الغربى والسوفيتى ، ثم تحييدها مع استمالتها ما أمكن إلى سياستها . وربما تضاف إلى ذلك فى المستقبل ، القوة اليابانية والهندية المتزايدة ، بما يفرض على الصين انتهاز سياسات جديدة ، سواء تجاه القوى الجديدة ، أو تجاه دول المنطقة نفسها .

والمعروف أن المنطقة كانت ، إلى وقت قريب ساحة متفجرة بين حركات التحرر الوطنى والدول الغربية والولايات المتحدة ، كما كانت نفس المنطقة ، حلقة من حلقات الحصار الأمريكى ضد الصين ، ومسرحا للحلف العسكرى والاقتصادية فى إطار مشروعات الأمن الآسيوى ، مثال ذلك حلف جنوب شرقى آسيا (سياتو) فى سبتمبر ١٩٥٤ الذى بدأ فى التحلل ، والحلف المركزى المنشأ عام ١٩٥٥ وانتقل مقره من بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ إلى طهران . ويوجد حاليا مجلس آسيا والمحيط الهادى Aspac المنشأ فى يونيو ١٩٦٦ ، وهو منظمة اقتصادية حاولت الولايات المتحدة تمويلها ، ثم طفت عسكرى كذلك اقترح عام ١٩٦٧ توسيع منطقة Pacific Asia لتصبغ



« أن بلادنا والبلدان الاشتراكية الأخرى فى حاجة إلى السلم ، وكذلك جميع الشعوب فى العالم ، أما من يتحرقون شوقا إلى الحرب ولا يريدون السلم فانما هم جماعات معينة من الرأسماليين الاحتكاريين فى البلدان الامبريالية المعدودة الذين يعتمدون فى جمع الثروات على العدوان . »

ماوتسى تونج ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٨] السياسة الماوية فى

جنوب شرقى آسيا

د . عبد الله الأشعل

من المعلوم أن الصين الشعبية ، ترسم سياستها الخارجية ، وفق عدد من المبادئ الأيديولوجية . وأبرز هذه المبادئ التى استقر العمل عليها لدى السياسة الصينية ، مؤازرة حركات التحرر الوطنى ، التى تناهض الامبريالية والاستعمار والعنصرية . والامبريالية لدى الصين ، تعنى الدول الغربية والاتحاد السوفيتى . فالعالم ينقسم فى نظر الصينيين ، إلى ريف العالم ومدن العالم . أما ريف العالم ، فيضم شعوب العالم الثالث ، الذى يسعى إلى التنمية الاقتصادية ، وتحقيق شروط أفضل فى معاملاته التجارية مع الدول الصناعية وتضع الصين نفسها فى هذا القطاع . وأما مدن العالم ، فتضم الدول الامبريالية والصناعية سواء كانت « امبريالية رأسمالية » وعلى رأسها الولايات المتحدة ، أو « امبريالية اشتراكية » كما هى الحال فى الاتحاد السوفيتى ، على حد التعبير الصينى .

وعلاقة الصين الشعبية بالدول الآسيوية ، تدخل فى إطار نظرتها لعلاقاتها بدول العالم الثالث ، ويزيد عليها

فالمعونات في تلك المنطقة ، وان كانت سلعتها الرخيصة في أسواق المنطقة ، قد بدأت تشكل تحديا للدولتين واليابان أيضا ، كما يهتم الصين بالطبع ، عزل تايوان من قبل دول المنطقة وغيرها .

٢ - الاقليات الصينية في جنوب شرقي آسيا :

يعد الصينيون المهاجرون الى جنوب شرقي آسيا ، عنصرا هاما في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المنطقة ، فمن مصلحة الصين ، أن تحسن تلك الدول معاملتهم ، لكي يستمر نجاحهم فيها ، بما يحقق مصالح اقتصادية وسياسية للصين . كما يهتمها ان تذلل الصعاب التي تعترض حياتهم كاقليات في تلك البلاد ، بما يحقق جذبهم اليها ، خاصة وان تايوان تتنافس معها في هذا المضمار ، ويقدر عدد الصينيين خارج الصين الشعبية بأكثر من ١٥ مليون نسمة ، عدا الصينيين في تايوان وهونج كونج ، من بينهم أكثر من ١٣ مليون صيني ينتشرون بنسب مختلفة في دول جنوب شرقي آسيا . بما يشكل أكثر من ٧ في المائة من اجمالي السكان . ويتضح اهميتهم بالنسبة للصين ، اذا علمنا انهم يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان سنغافورة (وتسمى لذلك الصين الثالثة) وقراية نصف سكان الملايو ، كما أن الغالبية الساحقة ترفض الاندماج الكامل في المجتمع المحلي ، فضلا عن أنهم في بعض هذه الدول ، يتمتعون بنفوذ اقتصادي ملحوظ . غير أنهم رغم ولائهم لبيكين ، باعتبارها الوطن الام ، يضعون المسائل السياسية والعقائدية في المرتبة التالية لمصالحهم واعمالهم . وتجدر الإشارة الى أن الاحزاب الشيوعية في دول المنطقة ، رغم أن بعضها نشأ في الربع الأول من هذا القرن ، مثل اندونيسيا ، فانها لاتعد عنصرا هاما في السياسة الصينية في المنطقة لسببين : أولهما : ضعف هذه الاحزاب وقمعتها المستمر ، خاصة في اندونيسيا ، والى حد ما في الملايو وبورما والفلبين وتايلاند . وثانيهما : أن الاحزاب الشيوعية التي أصبحت حاكمة في فيتنام ولاوس وكمبوديا ، خرجت من الصراع المبرر ضد الولايات المتحدة ، يدين لقاء المساعدات الصينية والسوفييتية خلال الصراع ، ومن ثم فهي اميل بشكل عام الى الحياد في الصراع الصيني السوفييتي ، ولذلك يهتم الصين ألا تتحول نحو موسكو ، والا كان بقاءها تحت السيطرة الامريكية ، أفضل من وجهة النظر الصينية ، فيما يرى معظم المراقبين .

احتمالات السياسة الصينية في المنطقة بعد ماو :

يجمع المراقبون على صعوبة التنبؤ بخيوط السياسة الصينية الجديدة ، بعد ماو ، غير أنه باستقراء أحداث الشهور الاولى من عام ١٩٧٦ وبعد رحيل شواين لاي ، يتبين ظهور اتجاهين ، أحدهما يطلق عليه المراقبون الاتجاه المعتدل ، وثانيهما يسمونه الاتجاه الراديكالي . وإذا ساد الاتجاه المعتدل - كما يرجح معظم المراقبين - الذي يمثلها هواكوفنج الزعيم الحالي والسكترير الاول للحزب الشيوعي الصيني ، فمن المحتمل أن يقترب على ذلك انتصار الاتجاه الوسط المتسم بالاعتدال والواقعية في المسائل الابدولوجية وغيرها . وقوام هذا الاتجاه في المسائل السياسية الخارجية ، ان تنحو الصين منحى

وهي

منطقة تضم ٢٢ في المائة من سكان العالم ، و ٤٤ في المائة من الدخل القومي الصافي في العام ، وقد ترتب على سياسة الحصر ، ونشوء ائتلاف غربية في المنطقة بالإضافة الى الصراع الامريكي الفيتنامي ، ازدياد الوجود البحري الامريكي في المنطقة ، مما استتبع زيادة الوجود البحري السوفييتي .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد ، الى أن محاولات الصين ، لمنافسة ومحاربة النفوذ الغربي في المنطقة وتحصيد دولها ، قد لقي بعض النجاح ، لكن الصين لم تحاول منافسة الوجود العسكري البحري الغربي بوجود مماثل ، رغم ان الصينيين كانوا أسبق الى الولوج الى مياه تلك المنطقة في القرن الخامس عشر ، حيث قاموا بحملات وغارات بحرية ، كما فرضوا اتاوات على بعض البلاد غير أنه لأسباب عديدة ، من بينها ظهور مشاكل خطيرة في شمال البلاد ، تلاشى نشاطها البحري بعد ذلك . وفي هذا الصدد ، يلاحظ ان الاسطول التجاري الصيني ، بعد اصغر الاساطيل في المنطقة ، ولا يتوقع المراقبون ازدهارا ناجزا له في المدى القريب ، وان كان هذا التوقع ، قد لا ينطبق على الاسطول الحربي ، في ظل برامج التسليح النووي الصيني المتزايدة .

ومن ناحية أخرى عارضت الصين بشدة ، المشروعات السوفييتية التي استهدفت إقامة كتل آسيوية ، مثلما استنكر شواين لاي رئيس وزراء الصين الراحل عام ١٩٦٩ الاقتراح السوفييتي بإبرام اتفاقية لسلامن الآسيوي .

ويرى المراقبون ان الصين أشد أعداء للاتحاد السوفييتي من عدائها للولايات المتحدة ، وإن رغبة الصين في كسر التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ضد الصين ، هي التي دفعت الصين الى التجاوب مع المبادرات الامريكية تجاهها ، مع ما يحققه ذلك من منافع أخرى للولايات المتحدة ، خاصة وإن هذه الأخيرة بدأت تردد منذ منتصف الستينيات ، اعتراقها بحق الصين المشروع ، في أن تصبح قوة عظمى ، بشرط أن يتم ذلك بوسائل سلمية .

وهكذا يتضح ان الصين تحاول منع إقامة تحالفات سياسية أو عسكرية بين دول المنطقة ، على نحو يضر بمصالحها ، وخاصة المحور الامريكي الياباني ، والسوفييتي الياباني ، والسوفييتي الامريكي ، والهندي السوفييتي ويفسر هذا سعادتها بتوتر العلاقات اليابانية السوفييتية بعد هرب الطيار السوفييتي بولنيكو في أغسطس الماضي الى اليابان بطائرته الميج ٢٥ ورفض اليابان تسليمها ، إلا بعد فكها وفحصها بعرفة خبراء يابانيين وامريكيين ، كما يفسر ، بالإضافة الى اعتبارات أخرى ، اتجاه الصين الى جعل علاقاتها طبيعية مع الهند ، وإعادة السفراء بينهما بعد قطيعة امتدت ١٤ عاما . واتجاهها الى تحسين علاقاتها مع بنجلاديش ، مع استمرار علاقاتها القوية مع باكستان ، وتشجيعها لاتجاه المناهض للسوفييت في استراليا ونيوزيلاندا .

لكن الصين لا يمكنها منافسة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في المجالات العسكرية والتجارية ،



« وفقا لتعاليم الرئيس ماو سندعم استعداداتنا لمواجهة أى احتمال للحرب كما سندعّم استعداداتنا اليقظة لكي نكون دائما على الاهبة لسحق أى عدو يتجرأ على غزو بلادنا . سنحرر تايوان .
ان الشعب الصينى تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى لديه الثقة التامة فى انه سينتصر على الاعداء . فى الداخل وفى الخارج سواء كما انه سينتصر على الصعوبات ويصل الى هدفه . »
كياو كوان هو رئيس الوفد الصينى لدى الامم المتحدة - ١٥ اكتوبر ١٩٧٦

[٩] صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو

عبد المنعم سعيد

لم يكد يمر شهر على وفاة ماوتسى تونج ، حتى بدأت الانباء تتسرب من داخل العاصمة الصينية ، مشيرة الى وجود صراع حاد على السلطة بعد وفاة اعظم زعماء الصين فى التاريخ الحديث . فقد اعلن عن اعتقال شيانج شينج ارملة الزعيم الراحل ، وثلاثة من كبار زعماء الحزب والحكومة الصينية والمعروفين باتجاهاتهم الراديكالية وهم : دانج هوانج وين (٤٠ سنة) وشانج شان شياو (٦٠ سنة) وياو وين يوان « ٥٠ سنة » وهم الذين يطلق عليهم اسم مجموعة شينغهاى وبالإضافة الى الزعماء الاربعة ، فقد اعتقل نحو اربعين من الشخصيات معظمهم من الصف الثانى فى القيادة الصينية ، من بينهم يوهوى يونج وزير الثقافة الصينى وماو يوان لياو ابن شقيق ماوتسى تونج والمسئول السياسى لوحدات شينجيانج العسكرية ، والمشفون على صحيفة الشعب وراديو بكين .
وسرعان ما أعلنت السلطات الصينية عن اتهام الزعماء الاربعة ، بمحاولة اغتيال هواكو فينج خليفة الزعيم ماو فى رئاسة الحزب الشيوعى الصينى ورئيس الوزراء بغرض الاستيلاء على السلطة . واعقبت هذا الاعلان

واقعيا فى علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، فتقلل من تشددتها وعدائها للاتحاد السوفييتى ، حتى لا يدفعه التشدد الى مزيد من التفاهم مع الولايات المتحدة ، فضلا عما تجنيه من هذه السياسة ، من عائد سياسى كبير ، يتمثل فى أضعاف المحور السوفييتى الهندى ، والسوفييتى مع بنجالاديش ، خاصة بعد تقاربها مع الهند وبنجالاديش ، وبعد الخطوة القائمة بين الهند وبنجالاديش ، كما ينحصر فى تخفيف قيام محور مصلحي بين اليابان والاتحاد السوفييتى ، بالإضافة الى اتاحة مزيد من الفرص أمام الأحزاب الشيوعية الحاكمة وغير الحاكمة فى جنوب شرقى آسيا ، لتقليل الحيرة والتردد فى علاقاتها بموسكو وبكين .

أما عن مزايا الاتجاه الى الواقعية فى علاقتها انصين مع الولايات المتحدة ، فلعله لا يخفى على الصينيين : ان هذا من شأنه اضعاف المحور اليابانى الأمريكى ، ومحاولات التحالف الأمريكى السياسية والعسكرية والاقتصادية ضدها ، غير أنه ليس من مصلحتها ان تكسر نمطا المحور اليابانى الأمريكى ، بحيث تتيح الفرصة لاستقلال اليابان وانطلاق طاقاتها . ولا يخفى أن الصين ، سوف تفيد من ذلك كثيرا فى الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة فى الدولتين ، كما ستفيد من الدعم الدبلوماسى والسياسى بين دول منطقة جنوب شرقى آسيا ، بما قد يفضى الى جعل علاقاتها طبيعية مع بعض هذه الدول ، نتيجة اقترابها من الولايات المتحدة على الأقل فى علاقاتها الثنائية ، بعدما اقتنع كل منهما بصعوبة تجاهل أحدهما للآخر ، فى مواجهة المشاكل الدولية الرئيسية .

وسوف يترتب على الاتجاه الواقعى المعتدل فى السياسة الصينية ، فرص واسعة للتجار ، خاصة فى منطقة جنوب شرقى آسيا ، باعتبارها سوقا حيوية لليابان أيضا ، بما يعين الصين على تخطى كثير من مقايض ميزان مدفوعاتهما ، ويمكنها من تطوير اسطولها التجارى

وفى ضوء هذه المزايا ، وتحسن مواقع الصين فى منطقة جنوب شرقى آسيا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا ، فمن المحقق ان يثمر ذلك لصالح الصينيين القيمين فى المنطقة ، ويحقق الانسجام بين ولائهم لبلادهم ، واهمية الاحتفاظ بمصالحهم فى البلاد الاجنبية ، بما لا يضر بسياساتها .

ومما يعطى هذا التحليل بعض الصحة والثقة ، اقتناع رواد المنهج المعتدل بحقائق الحياة الدولية المعاصرة ومعطياتها ، مع عدم التفريط فى المنهج العقائدى ، الذى يعطى العمل شحنة الحماس ونقاء البصيرة ، بحيث يأتى العمل أقرب الى مثالية العقائد فى مستوى أدائه ونجاحه ، وأقرب الى الواقع فى منطقيته وأماطته ووعيه بمشاكل الانجاز . ويضيف المراقبون الى ذلك ، عاملين آخرين ، يبرران ارتفاع احتمال السير فى هذا الاتجاه وهما قوة الجناح المعتدل فى الصين ، وشعبيته وسلامته من الوجهة الايديولوجية وفق تعاليم الزعيم ماو ، وحاجة الصين الماسة اليه الآن ، حامية بعد تحطيم الزلزال لاهدى قلاع الصناعة الصينية . وكشف البترول بكميات هائلة فى الصين ، وتاجج ثورة التطلعات لدى جماهير الصين العتيدة . ■

بطبقة أخرى • وكان ماو يشعر دائماً ، أن هناك ضرورة لاستمرار العملية الثورية هذه ، فهناك دائماً خطر على الثورة كامن داخل الحدود ، من الطبقات القديمة من البورجوازيين وملاك الأراضي والفلاحين الاغنياء • والاشرار وسائر أنواع الشياطين والغيلان • والذين يرغبون في امتصاص الثورة وعودة الصين الى الورا •

فانتصار الثورة ، واستيلاء حزب البروليتاريا على السلطة ، لا يعني ان الطبقة المهزومة سوف تترك الى الاستسلام ، ولكنها سوف تباشر كل أعمال الثورة المضادة • وهذا فان ماو يعطى ثقلاً خاصاً للمواجهة الايديولوجية مع الطبقات القديمة • فهو يقول في مقال له في فبراير ١٩٥٧ « حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب » ان حسم نتيجة الصراع الايديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية في الصين ، يتطلب فترة طويلة أخرى • والسبب في ذلك ، هو أن تأثير البورجوازية والمثقفين الذين انحدروا من المجتمع القديم ، سيظل في بلادنا لفترة طويلة ، وهو سيدوم بصفته ايدىولوجية طبقية زمناً طويلاً ايضاً • فإذا لم ندرك هذا الوضع كما ينبغي ، او لم ندركه بقائاً ، فسوف نرتكب أمدح الأخطاء ، ونهمل شئ الصراع اللزوم في الحقل الايديولوجي •

ان ماو يعود مرة أخرى لترديد نفس الافكار ، وتبنيهاها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في تقريرها في اغسطس ١٩٦٦ ابان الثورة الثقافية الصينية فالتقرير يتضمن « مع أن البورجوازية قد انهزمت ، فإنها ما تزال تحاول استخدام العناصر المستغلة من قديم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات ، بغية اغواء الجماهير وسلب عقولها والسعى ما استطاعت الى اصطناع نكسة • فعلى البروليتاريا ان تتصدر مجابهة كل تحد بورجوازي في الميدان الايديولوجي ، وان تستخدم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات البروليتارية الحديثة ، لتغيير المفاهيم الذهنية للمجتمع بأسره •

ولم يكن ماو يتحدث عن الطبقات القديمة فقط ، ولكنه أيضاً يتحدث عن الطبقات الجديدة التي نشأت بعد الثورة ، وتريد ان تحافظ على امتيازاتها « فالطبقات والصراع الطبقي مازال قائمين ، حتى بعد ان انجز ، من حيث الاساس ، التحول الاشتراكي فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج » ومن ثم فقد خرج ماو بنظرية مؤداها ان « البورجوازية موجودة في داخل الحزب الشيوعي بالذات » وطرح نظرية « مواصلة الثورة في ظل ديكتاتورية البروليتاريا » ان هذه البورجوازية الجديدة هم من دعاهم ماو بالتحريفيين : هؤلاء الذين يعتقدون انه بالتحريير قد تم كل شيء ، والضباط الذين يأبون ان يكونوا على نفس المستوى من الجنود ، والبيروقراطيون الحزبيون الذين يرمون الى حماية الميزات التي اكتسبوها ، والتكنوقراطيون الذين يرفضون المساواة مع العمال ، والمثقفون الذين يدافعون عن عملهم ، الذي يمتاز عن عمل الآخرين ، والفلاحون الذين بعد أن وصلوا الى مستوى معيشة افضل ، يميلون الى أن يصبحوا من ذوي الاملاك • لقد كان هناك خوف اساسي لدى ماو من هؤلاء ، وعلى وجه الخصوص من البيروقراطيين والتكنوقراط الذين يرون عملية التنمية مجرد « قضية

المظاهرات التي شملت معظم المدن الصينية متهمة الزعماء الاربعة بأنهم « يثيرون الانقسامات داخل الحزب ، ويحرقون افكار ماو ، ويعارضون توجيهاته » وفي أول نوفمبر ١٩٧٦ اعرب جيش التحرير الشعبي الصيني بشكل رسمي ، عن ثقته في هواكو فينج ووصفته صحيفة « جيش التحرير » بأنه « الزعيم الذي سيدفع بقضية ماو الى الامام » وكان اعلان الجيش هذا ، حسماً لذلك الصراع على السلطة الصينية ، والذي نشب بعد وفاة الراحل العظيم مباشرة •

والحقيقة ان الدراسة المستقبلية لما سيحدث في الصين خلال الفترة المقبلة ، تواجهها العديد من الصعوبات ، فهناك بداءة أزمة في المعلومات عن الزعامة الصينية ، وما يدور في كواليسها من احداث ، فالاسوار الصينية غامضة ، وتخفي الكثير من خلفها ، ولا يمكن الاعتماد كثيراً على التحليلات والتنبؤات الغربية في هذا الصدد فقد دلت في لحظات كثيرة على خطئها ، وعدم قدرتها على فهم المجتمع الصيني وبنائه السياسي • فالكثير من المحللين في الغرب ، يعتمدون في رؤيتهم للمجتمع الصيني ، على قراءة ما يصدره هذا المجتمع من صحف ونشرات ، وعلى أجهزة التصفية والتسمع في مدينة هونج كونج ، وحين يعجز هؤلاء المحللون عن قراءة ما بين السطور ، وفهم الغايات الصينية ورموزها ، فانهم يحسبون الى اسباب تجارب أخرى على التجربة الصينية ، محاولين الاستشفاف واطلاق النتائج •

ومن جانب آخر فان هناك صعوبة متعلقة باللغة السياسية التي تستخدمها المعسكرات المتصارعة في الصين • فالتهجمات المتبادلة يغلب عليها الحديث عن « الخروج على خط الرئيس ماو » و « الجنوح الى الطريق الرأسمالي » ومن ثم فان الايديولوجية ، هي التي غالباً ما تظهر فوق سطح الصراعات السياسية بينما تكاد تختفي تماماً خلفها ، ماذا تعنيه هذه الشعارات من مصالح وسياسات محددة • واخيراً ، فان الصعوبة الثالثة تتعلق بأن الصراع على السلطة في الصين ، لا نعقد - لاسباب متعددة - انه قد انتهى ، فهناك العديد من المتغيرات والتناقضات التي لا تزال آثارها وتفاعلاتها نشطة في البلدين السياسيين ، ولذلك فاننا لا نطمح في هذه الدراسة ، لرسم صورة مستقبلية لما ستكون عليه السلطة السياسية بعد ماو ، وبعد سقوط مجموعة شنغهاي ، ولكن ما نرثه له ، هو رسم خريطة للقوى السياسية الاساسية في الصين ، وتحديد الاتجاه العام للزعامة الصينية الحالية ، مقدمين لذلك بنظرة ماوتسي تونج عن الخلافة السياسية في الصين •

اولاً : الايديولوجية الماوية والثورة المستمرة

تعد فكرة الثورة المستمرة إحدى الحقائق الرئيسية في الفكر الماوي ، وخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة من حياته • فقد كانت نظرة ماو الرئيسية ان التطور الصيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، لا يمكن أن يتم الا من خلال الثورة • والثورة في فكره ليست مادة ولا كتابة مقال ولا رسم صورة ولا تطوير ثوب ، فلا يمكن أن تكون مثل تلك اللباقة والوداعة والرقعة ، أو ذلك الهدوء اللطيف والادب والتسامح وضبط النفس ، ان الثورة انتفاضة وعمل عنيف ، تلجأ اليه إحدى الطبقات للطاحة

والمقاومة ضد اليابانيين ، والاطاحة بشان كاي شيك ، واقامة المجتمع الاشتراكي في الصين ، والتي أدرجت معظم اسمائها في قائمة من سموا بالمعتدلين .

وأبرز نجوم هذا الاتجاه ، وانج هونج وين ، عامل نسيج سابق بمدينة شنغهاي حتى عام ١٩٦٧ وعرف في المجال السياسي الصيني مع الثورة الثقافية ، عندما أسس فصيلة الحرس الاحمر بالمدينة ، فأحرز النصر على العناصر المعادية للثورة ، ثم أصبح عضوا باللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ونائبا لرئيس الحزب عام ١٩٧٣ . والثاني تشانغ تشون تشياو ، الذي عمل في وكالة انباء الصين الجديدة ، ومنذ عام ١٩٥٤ أصبح يدير أكبر صحف شنغهاي اليومية . ويعد أحد المخططين للثورة الثقافية ، مما دفع به لعضوية اللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ثم عضوا دائما بالمكتب السياسي ونائبا لرئيس الوزراء في ١٩٧٥ . والثالث باو - وين - يوان ، وكانت مقالاته في مجلة شنغهاي الادبية « ين هوى باو » والتي هاجم فيها أوبرا يوهان « عزل هاجوى » أحد مثيرات الثورة الثقافية التي هاجمت الثقافة التقليدية . ودفعه موقفه هذا ليكون أبرز المحرضين في الثورة الثقافية ، ويصبح رئيسا للجنة الثقافية الثورية عام ١٩٦٦ ، ثم عضوا باللجنة المركزية في نفس العام والمكتب السياسي . وأخيرا تأتي تشياتنج شينج زوجة ماو والنجمة السينمائية القديمة في مدينة شنغهاي ، والتي دخلت الثورة الثقافية الصينية مثل يان وين وان ، من باب الفن والادب . ثم أصبحت بعد ذلك عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي في عام ١٩٦٩ .

لقد شاركت هذه المجموعة ماو بقوة ايمان الثورة الثقافية ، في الدعوة الى نظريته عن الثورة المستمرة ، وضرورة وضع السياسة في مقدمة كل المسائل الصينية ، والدعوة الى دراسة وتطبيق آراء ماو ، وتنمية الاولويات الاربع : اولوية الانسان على المادة ، والعمل السياسي على الانشطة الاخرى ، والعمل العقائدي على الصور الاخرى للعمل السياسي ، والافكار الحية على الافكار البالية . وشاركت هذه المجموعة في صياغة تقرير اللجنة المركزية في أغسطس ١٩٦٦ الذي أقر بشرعية الثورة الثقافية والذي حدد أهدافها في ست عشرة نقطة ، تتلخص في تنمية التقاليد الثورية والديموقراطية المركزية ، وتصفية المفاهيم الاتية من الخارج ، والتقدم في طريق التنمية الصناعية الذي يتلاءم مع البلاد ، ودعوة الحزب لكي يستحوذ في يديه على الشؤون العسكرية ، ودعوة الامة لكي تصبح كلها أمة محاربة . لقد لعبت هذه المجموعة دورا بارزا في الحياة السياسية الصينية ، وعلى وجه الخصوص في المجال الاعلى والايديولوجي . ومما دعم قوتها ، أنها كانت تستند الى ماوتسي تونج شخصيا ، الذي عضد الكثير من آرائها الثورية . فشنت حملات دورية على هؤلاء الذين في السلطة وفي الحزب ويسبرون على الطريق الرأسمالي . وكانت آخر معاركها المنتصرة ، هي التي قادتها في مواجهة « تنج هسياو بنج » وهو أحد النجوم البارزة في معسكر المعتدلين . وكان تنج أحد الذين أدبنوا اiban الثورة الثقافية ، وأقيل من منصبه في اللجنة المركزية للحزب سنة ١٩٦٦ ، وقدم نقدا ذاتيا علنيا لنفسه في أكتوبر من نفس العام ، وظل يعمل بين القواعد في

فنية « تتعلق بالتمويل والاستثمارات ومستوى التكنولوجيا » وهي وجهة النظر التي رأها ماو مناقضة لفكرته عن ضرورة « السير على القدمين معا » وهي نعتي ان التقدم يحدث بالاعتماد على تطور متوازن بين القطاعات المتخلفة والمتقدمة ، مع الاحتفاظ دائما بعلاقة جدلية بين المدينة والقرية ، بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، بين الصناعة والزراعة . وفي النهاية وضع السياسة في المرتبة الاولى ، وان تكون هناك علاقة دائمة بين القوانين الاقتصادية والموقف الاجتماعي .

ومن ثم فان ماو في مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني السالف الذكر ، ذكر « ان هدفنا في الوقت الراهن ، هو أن نكافح ونهزم أولئك القائمين بالحكم والمترسمين طريق الرأسمالية » وهي العبارة التي ذاع صيتها بعد ذلك ، واستخدمتها جميع الاطراف المتصارعة في الصين . وعاد ماو بعد أن أشعل نيران الثورة الثقافية بسياسته الشهيرة في نهر اليانجتسى ليقول « ان مسألة تكوين خلفاء يحافظون على الثورة ، تتعلق بمعرفة ما اذا كنا قادرين أم لا على منع التحريفية في الصين . . انها مسألة حياة أو موت بالنسبة لحزبنا وبلدنا ، لعشرات الالاف من السنين » . ولم تكن القضية لدى ماو ، مجرد مقاومة الطبقات القديمة والتحريفيين الجدد ، فقط . ولكنه كان يرى ان العملية الثورية ، هي حد ذاتها ، ضرورة لانصاح الاجيال الجديدة في الصين ، ودفعها للاستمرار في الطريق الثوري . لقد كانت قصبة الخلافة راسخة في ذهن ماو بطريقة لا تقبل الجدل ، وشغلته هذه القضية منذ نهاية الخمسينات على أن « النباتات التي تزرع في الغرف الزجاجية ، لا يهيا لها حظ وافر من الصلابة » . ومن ثم فقد قال لادجار سنو بوضوح : ان مستقبل الثورة الصينية يبقى غير مضمون العواقب ، مادام أن هذا الجيل يقدم البراهين على قسوته على الكفاح وعلى اخلاصه للقضية الشيوعية . ومن وجهة النظر هذه ، كان ماو يعتقد في ضرورة وجود ثورات ثقافية متلاحقة ، تستجيب للتناقضات الجديدة التي تنشأ حتما في المجتمع الاشتراكي ، وتنصره خلالها الاجيال الجديدة .

ثانيا ، القوى السياسية الرئيسية في الصين :

في اعتقادنا ، فان الصين قد عرفت - وخاصة خلال السنوات العشر الماضية - ثلاث قوى سياسية رئيسية هي : الراديكاليون ومن عرفوا بالمعتدلين والجيش وسنتناول كلامهم على حدة :

١ - الراديكاليون : أصبح من المتعارف عليه بين الذين يبحثون في الشؤون الصينية ، اطلاق اسم الراديكاليون « على هذه المجموعة من السياسيين الصينيين ، الذين لعوا مع الثورة الثقافية ، وقاموا بدور بارز فيها ، وعلى الاخص هذه المجموعة المعروفة بثلاثي شنغهاي ، وبمعنى آخر ، فان هذه المجموعة تستمد شرعيتها في الحياة السياسية الصينية ، من الدور الذي لعبته خلال الثورة الثقافية واهلها للمشاركة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني . وهي بذلك على خلاف الحرس القديم للثورة ، الذي يستمد شرعيته من مشاركته في الزحف الطويل ،

أحدى المزارع في منغوليا الداخلية ، بعيدا عن مسرح السياسة العامة لمدة سبع سنوات ، حتى عاد الى السلطة مرة أخرى ، بتأثير من شواين لاي في عام ١٩٧٣ . وانتخب في يناير ١٩٧٥ نائبا لرئيس الحزب الشيوعي وعضوا باللجنة الدائمة للمكتب السياسي . بالاضافة الى منصب نائب رئيس الوزراء .

ومع مطلع عام ١٩٧٦ توفي شواين لاي في ٨ يناير ، وبادر الجناح الراديكالي بشن الهجوم على تنج ، وخاصة بعد أن قام عدد من العناصر الموالية لتنج بالتظاهر في أبريل ١٩٧٦ استنكارا لازالة المصنقات وأكاليل الزهور التي وضعت على النصب التذكاري « لابطال الشعب » بمناسبة ذكرى وفاة شو في يوم عيد الموتى الصيني . وأنداك شن هذا الجناح حملة عنيفة على تنج وأنصار الجناح المعتدل . ووصفت صحيفة الشعب الصينية هذه الاحداث ، بأنها موجهة من جانب « قوى المقاومة الشعواء ضد الزعيم ماو والحزب » وقالت ان تنج هسيو بنج عميل البرجوازية اصبح اكثر عزلة يوما بعد يوم . وحينما تمت اقالة تنج من جميع مناصبه ، قالت الصحيفة ان الحزب حقق انتصارا عظيما ، رغم أن الصراع الطبقي في الصين يتسم بدرجة كبيرة من الحدة والتعقيد .

وأنذاك بدا لكثير من المراقبين ، أن الجناح الراديكالي أصبحت له اليد الطولى في الحياة السياسية الصينية ، ولافكاره حول المساواة ، والاعتماد على الذات ، والتكنولوجيا الصينية ، والنظر بشك متزايد لنظريات الانفتاح على الخارج . وبدا اختيارهم لهواكوفينج رئيس الوزراء وزعيم الحزب الحالي مقدمة للانتزاع الكامل للسلطة السياسية .

٢ - المعتدلون : في مواجهة الجناح الراديكالي ، كان هناك دائما جناح معتدل ينظر بحذر شديد الى الافكار التي طرحها الراديكاليون . وكانت القضية الاولى لدى هؤلاء المعتدلين هي التنمية الاقتصادية . فقد رأت هذه المجموعة ، أن هناك فرقا بين الايديولوجية الثورية التي تقوم أساسا على فكرة المساواة ، وبين الفعالية في العمل الاقتصادي ، وضرورة اعتماده على درجة من الاستقرار السياسي ، وأن بناء الاشتراكية لا يتم من خلال استشارة الجماهير . ولكن من خلال حزب بروليتاري يسعى لتقوية الهياكل الأساسية للمجتمع .

لقد مثل هذا الجناح مجموعات البيروقراطيين والتكنوقراط من الحزبيين القدامى ، الذين انخرطوا في السلك المدني والحزبي بعد الثورة ، ورأوا أن عديدا من السياسات التي طرحها ماو في المجال الاقتصادي ، قد انتهت الى الفشل ، أو اعطاء نتائج متواضعة ، نتيجة عدم اتباع قواعد الرشاد الاقتصادي في هذه الاعمال . فقد فشلت استراتيجية القفزة الكبرى التي رسمها ماو ، في تحقيق الاهداف المطلوبة منها ، وحتى تجربة الكوميونات التي بدأت عام ١٩٥٨ ، قادت الى نتائج متواضعة . لقد رمت تجربة الكوميونات ، بالاضافة الى المحافظة على مبدأ الملكية الجماعية للأرض ، الى تحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية ، عن طريق دفع أجور شهرية كما في الصناعة ، على أساس أن يعمل أعضاء الكومونه كالعمال في المصانع وفقا لساعات محددة . ويأكلون في مطاعم ، ويقبلون أطفالهم لدور

الحضانة كما يفعل عمال المدن . وقد سببت التجربة في بدايتها تفاؤلا ضخما في الصين ، فورد في قرار اللجنة المركزية في أغسطس ١٩٥٨ : لا يبدو أن تحقيق الشيوعية في الصين ليس احتمالا بعيدا . اننا سنستخدم الكوميونات الشعبية لكي نحاول بفعالية ، فتح طريق جديد نحو المجتمع الشيوعي . وأصبحت النتيجة المنتظرة من التجربة أن تؤدي الى تحول « بروليتاري عام » في البلاد .

ولكن تجربة ١٩٥٨ لم تؤد الى النتيجة المنتظرة ، فلم تكن الوحدات الانتاجية تعمل بكفاءة ، فضلا عن أن صغر هذه الوحدات ، رفع من تكلفة الانتاج ، وادى التخلف التكنولوجي ، الى رداءة الانتاج ، وأصبح من غير المعقول تطبيق الطرق الصناعية في مناطق تتمتع بالشروط الاقتصادية الملائمة من تجمع سكاني ملائم ، مزود بجمله من المنشآت والمرافق الكافية ، فضلا عن رداءة طرق الاتصال بين الكوميونات . وهكذا لم تبق الافران العالية المصغرة « لمصانع الفولاذ في الريف » طويلا حتى انطفت ، وعادت هذه الكوميونات في أغلبها للاقتصار على الشؤون الزراعية .

لقد كان تواضع النتائج الاقتصادية للتجربة الماوية في الخمسينات ، سببا في تقوية الاتجاهات المعتدلة وزيادة نفوذ البيروقراطيين والتكنوقراط ، الذين طرحوا التنمية كقضية فنية ذات قواعد اقتصادية علمية . وتزعم هذا الاتجاه ، ليو تشاوتشي رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب ، الذي تغلغل مع أنصاره في الحزب ، وبدا أن سلطة ماو أخذت في التقلص ، حتى أن كثيرا من المحليين يرون ان ماو قد قام بثورته الثقافية في منتصف الستينات لانتزاع السلطة من هؤلاء بالخروج على الحزب ، والالتجاء الى الجماهير وتأييدها على الحزب الذي أصبح يشبه الى حد كبير ، الحزب الشيوعي السوفييتي ، إذ أصبح المكتب السياسي هو السلطة الحاكمة في البلاد .

ورغم الضربة التي وجهت لهذا الجناح ابان الثورة الثقافية ، فقد ظل ذا تأثير قوي في المجتمع الصيني خاصة انه لقي تأييدا من قبل شواين لاي رئيس الوزراء الصيني ، الذي كان بحكم منصبه ، يرى ضرورة أن يسير الانتاج قدما بنفس الطريقة التي يحدث بها العمل الثوري . ومن ثم فانه مع بداية السبعينات ، بدأت الصين تعود الى وضعها الطبيعي ، فقد استعاد الحزب قيادة البلاد ، وتم تقليص دور الجيش - كما سيرد فيما بعد - في العمل السياسي ، وأعيد تشكيل لجان الحزب ، وأصبحت تشرف على اللجان الثورية التي تشكلت ابان الثورة الثقافية . وأعيد تشكيل المنظمات النقابية ومنظمات الشباب . وفي يناير ١٩٧٥ عقد المؤتمر القومي للحزب الذي كانت أهم قراراته المصادقة على الدستور الصيني الدائم . ولم تكثف هذه المجموعة بالاتجاه نحو الشرعية داخليا فقط ، ولكنها أيضا أخذت في الاتجاه نحو الشرعية دوليا ، بعودة الصين الى الامم المتحدة .

ومن ثم عادت شعارات هذه المجموعة الى الارتفاع مرة أخرى ، وأعلن تنج هسيو بنج نائب رئيس الوزراء شواين لاي ، أنه لا يهم لون القط ، وإنما المهم قدرته على

العسكريين . وبذلك عاد الجيش مرة ثانية ليكون تابعا للحزب . ولكن هذا لا يعنى أن العسكريين قد ابتعدوا عن العمل السياسى ، ولكن يمكن القول انه حدث انقلاب فى اتجاهه السياسى . فبعد أن كان الجيش ذا اتجاهات يسارية بتأثير من لين بياو والعناصر الراديكالية الأخرى ، فإن الجيش أخذ بعد ذلك فى الاتجاه أكثر ناحية المعتدلين .

والحقيقة أن للجيش مصلحة خاصة فى ذلك ، فرغم أن الفكرة الماوية عن الصراع ضد الأعداء الخارجيين تقوم على تأكيد الكفاءة الأكيدة للحرب الشعبية ، والتي منها نبع شعار ماو « احفروا الانفاق ، خزنوا الغلال فى كل مكان ، ولا تبحثوا أبدا عن الهيمنة » ، فإن الجيش الذى حدث له تطور ضخم إبان رئاسة لين بياو ، أصبح عليه أن يواجه قضايا السلاح والتكنولوجيا ، خاصة وأن الصراع الصينى السوفيتى ، قد امتد بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة .

ولذلك فإننا نعتقد ، أن حاجة الجيش الى التطوير ، جعلته ينجح الى جانب المعتدلين فى الصراع الأخير . وهو ما بدأ من موقف شى هس لين قائد منطقة بكين العسكرية ، والذي تردد أن الراديكاليين حاولوا الاستعانة به ضد هواكوفينج ، ولكنه قام بإبلاغ الأخير بالمؤامرة .

ثالثا : الصين فى ظل هواكوفينج :

نخلص مما سبق ، الى أن هناك ثلاث قوى رئيسية فى الصين : الراديكاليون من مجموعة شنغهاى ، الذين يصرون على نقاء الفكرة المادية وصفائها فى ضرورة استمرار الثورة ، ووضع الايديولوجية والسياسة فوق الاقتصاد ، ويطرحون الأفكار المثالية حول المساواة ويريدون « يوتوبيا » صينية تقوم على الاعتماد على الذات . والمعتدلون الذين يضمنون الممارسة العملية فى المقدمة ، والاقتصاد قبل السياسة ، ويرون أن التنمية الاقتصادية ، هى التحدى الأول للصين ، وأن هذه التنمية بحاجة الى دفعة قوية من التكنولوجيا فى العالم الغربى . والجيش الذى يرغب فى أن يرفع من مستواه وينمى قوته الذرية وصناعة الدبابات والطائرات ، تلك الصناعات التى تطورت كثيرا فى الصين ، وخاصة فى السنوات من ١٩٦٩ - ١٩٧١ إبان سيطرة لين بياو على الجيش ، ويرغب الآن فى تطويرها وتحسينها ، ويحتاج الى مناخ مستقر بلا توترات ، يتم فيها هذا التطوير .

هذه التيارات الثلاثة أصبحت الآن مطلقة اليد فى الصراع ، خاصة بعد أن اختفى أو قارب على الاختفاء ، معظم جيل الثورة القديم ، حتى لقد كان عام ١٩٧٦ عاما للدموع بين الشعب الصينى . فقد توفى فيه ماوتسى تونج وشواين لاي وشوته ، وقبلهم بعدة شهور توفى تونج بى ود رئيس الجمهورية بالنيابة (أبريل ١٩٧٥) وكانج شنج عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى (ديسمبر ١٩٧٥) . لقد كانت هذه الشخصيات التاريخية ، تقوم بعمل توازنات بارعة ، نظرا لتأثيرها الشخصى وقدرتها على خلق الموازنات والانتقال المضادة بين التيارات

صيد الفئران . وكان يعنى بذلك أن المهم هو الانتاج وزيادته ، وليس مهما بعد ذلك اللون الايديولوجى للقائمين بذلك . ورأى المعتدلون كذلك ، أن الانفتاح على العالم الغربى ، يمكن أن يسرع بخطى التكنولوجيا الصينية نحو الرقى . وأكثر من هذا ، فقد هاجموا كفاءة الاجيال الجديدة ، التى نشأت وفقا للبرامج الخاصة بأعداد الانسان وبنائه ، والتي كان وراءها الراديكاليون ، وعبروا عن اعتقادهم بأن الاجيال التى نشأت وفقا لهذه البرامج ، إنما هى اجيل اقل كفاءة من هؤلاء الذين تربوا فى المدارس الامريكية والسوفيتية ، وأن المستوى العلمى المنخفض لهذه الاجيال ، لن يصلح لسد متطلبات التطورات الاقتصادية ، التى تهدف الصين الى تحقيقها .

٣ - الجيش : يجب التنبيه منذ البداية ، الى حقيقة أن الفاصل بين المدنيين والعسكريين فى الصين ، هو اقل وضوحا مما هو عليه فى البلدان الأخرى ، وخاصة فى المناصب القيادية . فإن كثيرا من الشخصيات الهامة تحتل مراكز فى كل من الحكومة والحزب والمؤسسة العسكرية . ولكن بشكل عام ، فإن العسكريين الصينيين ، يخضعون للإطار الماركسى اللينينى الذى يجعل المدنيين فى قيادة الحزب ، يشرفون على المؤسسة العسكرية ، تبعا للمبدأ القائل « أن الحزب هو الذى يوجه البندقية » . وقد ظل الجيش الصينى متبعا هذه القاعدة منذ قيام الدولة حتى عام ١٩٦٦ حيث حدثت الثورة الثقافية . وإبان الثورة ، فإن ماو استعان بالجيش ، بمساندة العناصر الراديكالية فى الثورة الثقافية . وهنا حدث تناقض بين الجيش الذى تزعمه آنذاك لين بياو ، الذى أصدر المبادئ الخمسة للثورة وأصبح من أكبر دعاة الثورة ، والحرس الاحمر الذى شكله شباب الثورة ، مما نجمت عنه مصادمات عديدة بين الفريقين . وفى يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٧ تلقى الجيش الصينى تعليمات من ماو ، مفادها أن مهمة الجيش هى توفير الامن للبلاد ، وإيقاف الصراعات التى تدور بين العناصر المتخاصمة .

ومنذ ذلك الحين ، تدعمت سلطة الجيش فى الحياة السياسية الصينية ، فقام بإجراءات صارمة ضد الحرس الاحمر ، وأصبح مهيمنا على الثورة ، وظهر ذلك واضحا عند انعقاد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الصينى فى ابريل عام ١٩٦٩ . فقد وافق المؤتمر رسميا على قانون جديد ، ينص على اختيار لين بياو خليفة لماوتسى تونج ، وعند تشكيل اللجنة المركزية للحزب ، ضمت ٤٤ فى المائة منها من القوات المسلحة ، وبلغ عدد العسكريين فى المكتب السياسى أحد عشر عضوا من بين عشرين عضوا ، هم أعضاء المكتب .

ولكن قبل انعقاد المؤتمر العاشر للحزب ، كان ماو قد تنبه الى خطورة تزايد دور العسكريين ، فتم اغتيال لين بياو ، وقبلها كانت قد تمت تنحية رفاقه من منطقة بكين العسكرية . وحين عقد المؤتمر العاشر ، تم اختيار عدد من النواب للرئيس ماو ، وتمت زيادة عدد الاعضاء باللجنة المركزية ٤٠ عضوا ، بحيث صار العدد ٣١٩ ، وهذه الزيادة كانت متعمدة ، إذ كان القصد منها تقوية العناصر الممثلة لماو والحكومة ، بحيث تنخفض نسبة



[١٠] أيام في تاريخ

ماو (١٨٩٣ - ١٩٧٦)

١٨٩٣

(٢٦ ديسمبر) ولد ماوتسي تونج في قرية « شاو شان » في إقليم « هونان »

١٩٠٩

بدأ ماو دراسته في المدرسة الابتدائية

١٩١١

(أكتوبر) تطوع « ماو » في الجيش المعادي للنظام الملكي ، على أثر تمرد حامية ووشانج في إقليم هوبن ، أدى إلى ثورة يقودها انصار « صن يات صن » القومي الليبرالي .

١٩١٢

(فبراير) انتهاء حكم السلالة الإمبراطورية المنشورية و أعلنت الجمهورية .

١٩١٣

(فبراير) انتسب ماو إلى دار المعلمين في « شانجشا » .

المختلفة . أما الآن فقد بدأ الصراع ينطلق من عقاله . ولكننا في هذا المجال ، لا نتفق مع بعض الصحف الغربية مثل صحيفة الهيرالد تريبيون الدولية التي رأت في شهر سبتمبر الماضي ، أن الصين على شفا حرب أهلية . والواقع أن كل هذا الصراع والتناقضات ، تدور بدرجة أو بأخرى في فلك الحزب الشيوعي الصيني ، ووفق تفسيرات مختلفة ، في إطار الفلسفة الماركسية اللينينية المأوية . ومن ثم فإننا لا نصل إلى هذا الحد من امكانيات الصراع ، وإن كان سيأخذ أسلوب تصفية بعض هذه التيارات على مستوى القمة ، ثم دفع قواعد الحزب والشارع الصيني ، لتأييد الخطوة الجديدة .

وكان . هذا هو ما حدث تماما في صراع أكتوبر ١٩٧٦ ، الذي أطاح بمجموعة شنغهاي والراдикаليين ، ليندفع تيار المعتدلين ، ليحكموا سيطرتهم على الحزب والحكومة ، ويقف الجيش مؤيدا لهم خلف الستار ، تحت قيادة الزعيم الجديد هواكوفينج . ولقد بدأ هناك عديد من المؤشرات ، التي تشير إلى إعطاء أولوية للتنمية الاقتصادية والعمل على زيادة الانتاج . ففي الأيام التالية لازمة أكتوبر مباشرة ، صعد نجم لي هين نين نائب رئيس الوزراء ، والمعروف عنه أنه أحد أعضاء الحرس القديم في القيادة الصينية . ورغم أن ذلك نقطة قد تسجل ضده نظرا لكبر سنه (٧٦ عاما) ، إلا أن وجوده قد يكون باعثا على اطمئنان أعداد غفيرة من الصينيين . فضلا عن ذلك ، فإنه ظل دائما أحد الوثيقي الصلة بشواين لاي ، ويعتبر أحد المهندسين للتجربة الاقتصادية في الصين ، وخاصة في السبعينات . هذه التجربة التي أحد مقوماتها استيراد معدات أجنبية ، لإعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية في الصين . وهي السياسة التي كان يعترضها الراديكاليون . وهناك إشارة أخرى إلى العودة إلى الاقتصاد في عودة وان لي وزير السكك الحديدية ، الذي كان قد أقصى مع تنج هيساو بنج ، نظرا لأنه حاول التغلب على مشاكل العمل في السكة الحديد ، عن طريق رفع الأجور . وهي السياسة التي كان يناوئها الراديكاليون ، ويقضون عليها الحوافز المعنوية ، كذلك فإن هناك مؤشرات عديدة ، إلى أن الخطة الخمسية للتنمية التي طرحها هيساو بنج من قبل ، قد بدأت علاماتها تعود إلى الظهور .

ولكن ذلك لا يعني أن هواكوفينج قد حسم كل شيء ، فقد أصيبت قيادة الحزب بخلل شديد من جراء أزمة أكتوبر وإقصاء العناصر الراديكالية . فمن بين نواب رئيس اللجنة المركزية السبعة ، لم يبق غير نائب واحد هو شين ينج (٧٨ عاما) الذي عين وزيرا للدفاع في يناير ١٩٧٥ بالإضافة إلى منصبه كنائب رئيس اللجنة العسكرية في الحزب . وبالنسبة للمكتب السياسي للجنة المركزية فلم يبق من عدد أعضائها العشرين سوى عشرة ، ومن بين أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي العشرة ، لم يبق سوى اثنين أحدهما هواكوفينج نفسه . إن إعادة بناء زعامة الحزب ، سوف تكون أحد المهام الشاقة التي على هواكوفينج أن يواجهها ، وما قد يترتب عليها من صراعات . فضلا عن ذلك ، فإن عليه أن يخوض معركة كبرى في المجال الأيديولوجي الذي ركز عليه الراديكاليون طويلا ، لكي يعود بالصين مرة أخرى إلى طريق الاستقرار والتنمية . ■

١٩٢٣

عقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الصيني ،
وانتخب ماو عضوا في اللجنة المركزية التنفيذية للحزب .

١٩٢٤

أصبح ماو عضوا في اللجنة المركزية للكمينتانج .

١٩٢٥

(مايو) انتقل ماو الى هونان ، حيث دأب على تنظيم
حركة الفلاحين . وبدأ اعتقاله وشيكا ، فانتقل الى
كانتون ، حيث عمل في مكتب شئون الفلاحين التابع
للكمينتانج .

١٩٢٦

(مارس) قدم ماو مشروع قرار الى لجنة شئون
الفلاحين التابعة للكمينتانج يركز فيه على الاهتمام بدور
الفلاحين .

(يونيو) بدأت في الشمال حملة ضد « سادة
الحرب » وحكومتهم في بكين .

١٩٢٧

(يناير) رحل ماو الى دونان ، وكتب تقريرا حول
التحقيق عن حركة الفلاحين في هونان .
(مارس) اشترك ماو في دورة اللجنة التنفيذية
للمنظمة .

(أبريل) اشتد هجوم تشانج كاي شيك على
الشيوعيين ، فسقط منهم آلاف القتلى . نفذ حكم الاعدام
في عدد من القادة الشيوعيين البارزين ، وفي مقدمتهم
« لي دارهاو » .

(أغسطس) اعتقل ماو وزوجته الاولى في
نانتشانج ، على يد ضباط « تشانج كاي شيك » . وبعد
اعدمت زوجته « كاي هوك » فسطر ابياته الشهيرة ،
« قطعت يدي على حبال المشنقة ، فلم تخرج نقطة دم
واحدة » ، « وبدلا من الدم شاهدت الحنان والرافة
ينتزعان من بين جنبي » .

(سبتمبر) تمكن ماو من الهرب ، فذهب الى شانجشا
لتوجيه الثورة ابان حصاد الخريف . ولما فشلت هذه
الحركة في أكتوبر ، عهد الى « شنج كان شان »
ليؤسس في هذا الاقليم قاعدة ثورية .

١٩٢٨

انضمت قوات « تشوتى » و « لين بياو » و « بنج
تين هواي » الى قوات ماو الذي أصبح المسئول السياسى
للمجموعة ، بينما تولى « تشوتى » القيادة
العسكرية ، لما أصبح يسمى الجيش الاحمر الرابع .

١٩٣٠ - ١٩٣١

بدأ تشانج كاي شيك في شن حملات شديدة « لاحتواء
الشيوعيين وابدانهم » .

١٩٣١

(نوفمبر) سجل ماو وأنصاره ، أول انتصار لهم ،
واعلن مولد « الجمهورية السوفيتية الصينية » في منطقة
« جويشن » برئاسة ماوتسى تونج .

١٩٣٢

أعلنت الجمهورية الحرب على اليابان ، وبعد فترة

(ديسمبر) حل البرلمان وحظر حزب الكومينتانج
(الشعب والبلاد) على يد « يوان شي كاي »
الدكتاتور .

١٩١٥

(ديسمبر) أصبح ماو سكرتيرا لجمعية الطلبة .

١٩١٦

(ديسمبر) توفي « يوان شي كاي » ووقعت الصين
في قبضة « سادة الحرب » .

١٩١٧

نشر ماو مقالا في مجلة الشبيبة الجديدة « باسم
مستعار » « اوشيبا هواشينج » بعنوان « دراسة حول
التربية البدنية » ويعد هذا المقال من اهم المعالم التي
توضح تكوينه الفكرى ذا البعد القومى في ذلك الوقت .

١٩١٨

(مايو) حصل ماو على دبلوم تخرج في دار المعلمين
بشانج شا ، فرحل الى بكين حيث تولى وظيفة مساعد
الامين بمكتبة الجامعة ، وكان رئيسها لى تاشاو الماركسى
الفكر . وخلال هذه الفترة ، التقى باثنين من قادة
الحزب الشيوعى : « تشن - تو - هسيو » و
« تشانج - كدو - تاي » كما اشترك ماو في مجموعة
تولت دراسة الماركسية في الجامعة .

١٩١٩

رحل ماو من جديد عائدا الى شانج شا ، حيث أسس
مجلة نهى سيانج « بهدف ترويج افكار حركة ٤ مايو
١٩١٩ » وهى حركة الاحتجاج على قرارات مؤتمر الصلح
بين ونج شاندونج واليابان .

١٩٢٠

(سبتمبر) عقد الشيوعيون الصينيون اجتماعا عاما
في « شنغهاي » تمهيدا لتأسيس الحزب الشيوعى
الصينى ، وتكونت لجنة مركزية مؤقتة يرأسها « تشن
هسيو » .

(نوفمبر) نشر اول مقال لماو ، تضمن افكارا
ماركسية ، ويركز لأول مرة على دور العمال .
- أسس ماو مجموعة ماركسية في هونان ، بتأثير من
استاذ الاقتصاد « تشن تو هسيو » وبدأت الخلايا
الاشتراكية تظهر في المدن الكبرى .

١٩٢١

(مايو) انتخب « صن يات صن » رئيسا للجمهورية
في كانتون .

(يوليو) شارك ماو في تأسيس الحزب الشيوعى
الصينى في شنغهاي .

(أكتوبر) عين ماو سكرتيرا للحزب الشيوعى
الصينى في شنغهاي .

١٩٢٢

قاد ماو مع « ليو شاوتشى » حركة اضراب قام بها
عمال المناجم في « انيوان » وأصبح رئيسا للجمعية
النقابية في الاقليم .

قصيرة ، عقد الكومينتانج هدنة معها . شن الكومينتانج حملة جديدة على الشيوعيين ، تعد أخطر حملة على الجيش الأحمر . وخلال أكتوبر ، فر أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني من شنغهاي ، ولجأوا إلى ماو في كيانج شي ، ومن بينهم « وانج مينج » الأمين العام للحزب و « شوان لاي » و « ليوشاوشى » .

١٩٣٤

(يناير) عقد المؤتمر الثانى للسوفييتيات الصينية ، وأعيد انتخاب ماو رئيسا .
(أكتوبر) شرع ماو فى المسيرة الطويلة الكبرى .

١٩٣٥

(يناير) عقد اجتماع خاص للمكتب السياسى للحزب الشيوعي الصينى ، وانتخب « ماو » رئيسا للجنة المركزية للحزب ، وهو المنصب الذى ظل يتولاه حتى وفاته . وخلال نفس العام ، تمكن الجيش الاول الذى يقوده ، من الوصول الى الجزء الشمالى الغربى من الصين .

١٩٣٧

(يوليو) شنت اليابان الحرب على الصين . فتم الاتفاق بين الكومينتانج والحزب الشيوعي الصينى ، على القتال المشترك ضد اليابانيين .

١٩٣٨

(أكتوبر) قدم « ماو » تقريراً تحت عنوان « عن المرحلة الجديدة » ، تناول فيه المبررات التى أدت بالحزب إلى التعاون مع « الكومينتانج » .

١٩٤٠

(يناير) نشر « ماو » كتابه الشهير « الديمقراطية الجديدة » .

١٩٤١

عاد الكومينتانج الى شن الهجوم على القوات الشيوعية .

١٩٤٢

(فبراير) جاء رد « ماو » على هجمات الكومينتانج فى شكل حملة التقويم داخل الحزب .

١٩٤٥

(ابريل) عقد المؤتمر السابع للشيوعى الصينى ، وقدم « ماو » تقريراً عن « حكومة التحالف » .

(أغسطس) على اثر محادثات مكثفة بين الكومينتانج والسلطات الامريكىة فى الصين من جهة والحزب الشيوعى الصينى ، انتقل « ماو » الى شونج كينج ، للتفاوض حول مشاكل السلام ووحددة البلاد .

(١٠ أكتوبر) أسفرت المفاوضات بين « ماو » وتشانج كاي شيك عن اتفاق ، ولكن لم يمض سوى وقت قصير حتى عاد القتال من جديد .

١٩٤٦

(يناير) عقد اتفاق آخر حول وقف اطلاق النار بين الكومينتانج والحزب الشيوعى الصينى .

(يوليو) اندلعت الحرب الاهلية من جديد فى الصين .

١٩٤٧

(٢٥ ديسمبر) أعلن ماو فى تقريره « الموقف الحالى ومهامنا » شن هجوم على جميع الجبهات .

١٩٤٩

(يناير) نجح جيش التحرير فى الاستيلاء على العاصمة (بكين) .
(ابريل) استولى جيش التحرير على مدينة نانكين .

(مايو) عبرت قوات جيش التحرير نهر « يانج تسي » ، ونجحت فى تشتيت « القوات الوطنية » التابعة لتشانج كاي شيك .

(يونيو) كتب « ماو » عن « دكتاتورية الشعب الديموقراطية » .

(١ أكتوبر) أعلن « ماو » قيام الجمهورية الشعبية الصينية ، فى خطاب تاريخى أمام الشعب الملتف فى ميدان « تيين آن مين » فى بكين . واصبح ماو رئيسا للحكومة المركزية الشعبية .

(ديسمبر) قام « ماو » بأول رحلة له الى موسكو .

١٩٥٠

(١٤ فبراير) وقع « ماو » مع « ستالين » المعاهدة الصينية - السوفيتية ، ومدتها ٣٠ عاماً .

(٢٨ يونيو) أصدر « ماو » قانون الإصلاح الزراعى لجمهورية الصين الشعبية .

(أكتوبر) صدر قرار بإرسال ٥٠ ألف متطوع صينى الى كوريا .

١٩٥١

شن « ماو » حملات فى مختلف الميادين : منها ما يطالب باصلاح الاوساط المثقفة وبالكفاح ضد العناصر الفاسدة داخل الجهاز الادارى . وركز ماو على الدعوة الى اليقظة والقضاء على التيار المناهض للثورة داخل البلاد .

١٩٥٣

(يناير) شرعت الصين تحت قيادة « ماو » فى « الخطة الخمسية الاولى » .

(أغسطس) تم توقيع اتفاقية الهدنة فى كوريا .

١٩٥٤

انتخب « ماو » رئيسا للجمهورية الصينية الشعبية ونائبا عن بكين .

١٩٥٥

(يوليو) نشر « ماو » تقريراً عن « مسألة التعاون الزراعى » ، وفيه ينادى بالاسراع فى حركة الجماعية الزراعية .

١٩٥٦

أعلن المسئولون الصينيون على صفحات الجرائد ، عن عدم تأييدهم للنقد الذى وجهه الحزب الشيوعى السوفيتى الى ستالين . وكتب ماو افتتاحية فى صحيفة « الشعب » اليومى ، تناول فيها وجهة نظره فى تصفية الستالينية ، والتجربة التاريخية لدكتاتورية الطبقة العاملة . ومنذ ذلك التاريخ ، ألغى الحزب الشيوعى السوفيتى ، ذكر فكر ماو من قانونه التأسيسى .

الشيوعى السوفييتى ، احتجاجا على هجوم السوفييت
فى المؤتمر على سياسة البانيا .

١٩٦٢

(ابريل) جرت اشتباكات فى اقليم سينج كيانج على
الحدود بين الصين والاتحاد السوفييتى .

(سبتمبر - اكتوبر) جرت معارك بين الصين
والهند . وقد اتهمت بكين موسكو بمساندة الهند .

(سبتمبر) دعا ماو خلال عقد الدورة العاشرة للجنة
المركزية ، الى مواصلة صراع الطبقات ، والى اخضاع
التيار الانحرافى الى النقد .

(نوفمبر) قام الاتحاد السوفييتى بحملة ايدولوجية
واسعة النطاق ضد الصين .

(ديسمبر) ١٩٦٢ (مارس) ١٩٦٣ : تولت
الصين الرد على الحملة الايدولوجية السوفييتية ،
وأعلنت عما سسمى « بالردود الستة » .

١٩٦٣

(يونيو) هاجم الحزب الشيوعى الصينى ، الحزب
الشيوعى السوفييتى ، فى وثيقة كتبها ماو تحت
عنوان « رسالة من ٢٥ نقطة » ، يؤكد فيها ان مراكز
الثورة العالمية توجد فى مناطق العالم الثالث ، وهى
خاضعة لقمع امبريالى . وخلال نفس الفترة ، قاد ماو
حملة تثقيفية اشتراكية داخل الصين .

(يوليو) فشلت المناظرة حول « الحوار الايدولوجى
الصينى السوفييتى » ، وتلاها تدهور فى العلاقات بين
بكين وموسكو .

١٩٦٣ - ١٩٦٤

(سبتمبر) ١٩٦٣ (يوليو) ١٩٦٤ : نشرت
الصحف الصينية تعليقاتها التسعة على « الرسالة
المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى » .

١٩٦٤

(مايو) قاد ماو حملة « للتعليم من جيش
التحرير » ، وهى حركة تركز على أهمية الدراسة
الايدولوجية ، وخاصة دراسة فكر « ماو » . وتولى
الجيش نشر أول كتاب يضم مقتطفات من رئيس الحزب .
ويدعو ماو الى تكوين جيش يتولى الثورة « جيل الذين
سيخلفونه » .

(١٦ أكتوبر) قامت الصين بتفجير أول قنبلة ذرية .

١٩٦٥

(يناير) هاجمت الوثيقة تحت عنوان « اتجاه
المقالات الـ ٢٣ » ، التى اعتمدتها اللجنة المركزية للحزب
الشيوعى الصينى ، والتى حرر ماو أكبر جزء منها ،
المساندة التى تلقاها العناصر غير الثورية داخل الاجهزة
المركزية للحزب .

(١٤ مايو) قامت الصين بتفجير ثانى قنبلة ذرية .

١٩٦٦

(ابريل) دعا ماو الى « الثورة الثقافية البروليتارية
الكبرى » .

١٩٥٧

(٢٧ فبراير) ركز « ماو » فى خطاب هام على
الاسلوب الصحيح لحل التناقضات داخل الشعب ،
وعلى الاصرار فى نضال الطبقات من جهة ، وعلى ضرورة
الحفاظ على الحريات الاساسية لاغلبية السكان من جهة
أخرى . ويعد هذا الخطاب ، الرد على ما جاء من نقد
لماو فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .
(نوفمبر) رأس « ماو » وفد الحزب الشيوعى
الصينى فى مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمى
المنعقد فى موسكو . وتعد هذه الرحلة الثانية والاخيرة
التي قام بها ماو الى موسكو .

١٩٥٨

(فبراير) اعلن « ليو شاو تشى » عند عقد الدورة
الثانية لمؤتمر الحزب الشيوعى الصينى ، عن شعار
« القفزة الكبرى الى الامام » .

(١٥ أبريل) صدر العدد الاول من مجلة « العلم
الاحمر » المعبرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى
الصينى ، متضمنة مقالا شهيرا لماو عنوانه « الصين
فقيرة وبيضاء » .

(يونيو) دعا « ماو » الى تكوين « الكوميونات
الشعبية » بضم التعاونات .

(٣١ يوليو) رفض ماو مشروع حلف عسكري مع
الاتحاد السوفييتى ، عرضه فى بكين ، خروشوف
والمارشال مالينوفسكى وزير الدفاع السوفييتى ، وعرف
بعد ذلك أن « ماو » كان يصر على أن يكون للصين سلاح
ذرى خاص بها .

(٢٩ أغسطس) دعا ماو الى تعميم الكوميونات
الشعبية فى جميع أنحاء الصين ، والى انتاج الفولاذ عن
طريق تعبئة الجماهير .

(١٠ ديسمبر) ظهر مفهوم « الثورة الدائمة » لأول
مرة .

(١٨ ديسمبر) قرر ماو التخلّى عن رئاسة الجمهورية
عند انتهاء مدة رئاسته ، على أن يبقى رئيسا للحزب
الشيوعى الصينى .

١٩٥٩

(ابريل) انتخب « ليوشاوشى » رئيسا
للمهورية .

١٩٦٠

(١٦ ابريل) صدر فى بكين كتاب « تحيا
اللينينية » ، وهو مجموعة مقالات تحتوى على هجوم على
سياسة التعايش السلمى السوفييتية ، ويعد من المظاهر
الاولى لبوادر النزاع الايدولوجى بين بكين وموسكو .
(أغسطس) قرر خروشوف سحب الخبراء
السوفييت العاملين فى الصين خلال شهر واحد ، فى
الوقت الذى كانت الصين تعاني فيه من كوارث طبيعية .
(نوفمبر) جرى صدام عنيف بين الحزب الشيوعى
الصينى والحزب الشيوعى السوفييتى خلال عقد مؤتمر
الاحزاب الشيوعية فى موسكو .

١٩٦١

(اكتوبر) غادر الوفد الصينى برئاسة شواين لاي
موسكو قبل انتهاء أعمال المؤتمر الثانى والعشرين للحزب

٢٦٨

(مايو) أدان ماو عمدة بكين وبعض قادة الحزب ،
لوقوفهم من بعض المشاكل الثقافية ، كما فضح
وجود « أفراد من نوع خروتشوف » داخل صفوف
الحزب الشيوعي الصيني .

(أغسطس) نجح ماو خلال دورة اللجنة المركزية ،
في أن تقبل هذه الأخيرة آراءه . وقد اعتمدت اللجنة
قراراً تضمن ١٦ نقطة ، تتناول مبادئ وإجراءات الثورة
الثقافية .

١٩٦٨

(أكتوبر) قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الصيني ، طرد ليوشاوتشي رئيس الجمهورية من
الحزب .

١٩٦٩

(أبريل) انعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي
الصيني وأعاد انتخاب ماو رئيساً له ، وأكد سقوط « ليو
شاوتشي » و « تنج هسياو بينج » ، وصعد « لين
بياو » . وجاء في القانون التأسيسي الجديد للحزب ، أن
فكر « ماو » مثل الماركسية - اللينينية ، يجب أن يكون
الوجه لأنشطة أعضاء الحزب . واعتمد المؤتمر الدستور
الصيني الجديد ، كما أيد التقرير السياسي الذي تقدم به
لين بياو ، الذي وصف بأنه « من أشد المقربين للرئيس
وزميله في السلاح » . وعين « لين بياو » الخليفة
لماو .

١٩٧٠

(٢٠ مايو) جرت مظاهرة ضخمة على ساحة نيين -
آن - مين ، في حضور الأمير سيهانوك . وقد دعا ماو
شعوب العالم إلى وحدة الصفوف المناهضة « للمعتدين
الأمريكيين وأذنابهم » .

١٩٧١

(سبتمبر) تشير الأنباء إلى تدهور موقف لين بياو .

(أول أكتوبر) ألغى الاحتفال الرسمي التقليدي الذي
يجري على ساحة نيين آن مين . وصدرت تكذيبات
رسمية للشائعات الجارية حول الحالة الصحية للرئيس
ماو ، الذي لم يظهر في أي احتفال عام .

(أكتوبر) راجت شائعات حول وجود أزمة سياسية
خطيرة في بكين . وأعلنت صحيفة هونغ كونج ، وأن
طائرة تحمل لين بياو في ١٣ سبتمبر قد سقطت في
منغوليا .

(نوفمبر) قامت مجلة « العلم الأحمر »
بفضح « مؤامرات إجرامية » جرت داخل الحزب ،
وتأكد بذلك اقضاء لين بياو .

١٩٧٢

(١١ يناير) لوحظ خلال تشييع جنازة « تشن -
لي » ، غياب ٩ أعضاء من المكتب السياسي

(يوليو) أكدت البيانات الرسمية وفاة لين بياو
(٢٩ سبتمبر) أجرى ماو محادثات مع « تاناكا »

رئيس الوزراء الياباني ، أدت إلى الاعلان الرسمي عن
انتهاء حالة الحرب بين الصين واليابان .

١٩٧٣

(أبريل) عاد « هسياو » إلى الظهور على المسرح
السياسي الصيني ، بعد أن كان قد نحي من منصبه
كسكرتير عام للحزب إبان الثورة الثقافية .

(٢٤ - ٢٨ أغسطس) أدان المؤتمر العاشر للحزب
الشيوعي الصيني « مجموعة المنساقين
للحزب » و « الخائن » لين بياو ، وعادت بعض
الشخصيات التي أقصتها الثورة الثقافية ، إلى الظهور
على المسرح السياسي .

١٩٧٤

(أول نوفمبر) نشرت صحيفة شيوعية بهونج
كونج ، نبأ وفاة « ليو شاوتشي » .

١٩٧٥

(١٧ يناير) انعقد اجتماع للجمعية الشعبية ، وتم
انتخاب تنج هسياو بنج نائباً لرئيس الحزب الشيوعي
الصيني .

(٢ ديسمبر) استقبل ماو الرئيس جيرالد فورد .

١٩٧٦

(٨ يناير) رأس ماو اللجنة المكلفة بتشجيع
جنازة « شواين لاي »

(٨ فبراير) عين هوا كوو فنج نائباً لرئيس الوزراء
مؤقتاً . وبعد أيام قليلة أعلنت الصحافة أن « ماو »
يقود بنفسه حملة ضد « التيار الانحرافي » .

(٢٣ فبراير) استقبل ماو ، الرئيس الأمريكي
السابق ريتشارد نيكسون ، في زيارة خاصة .

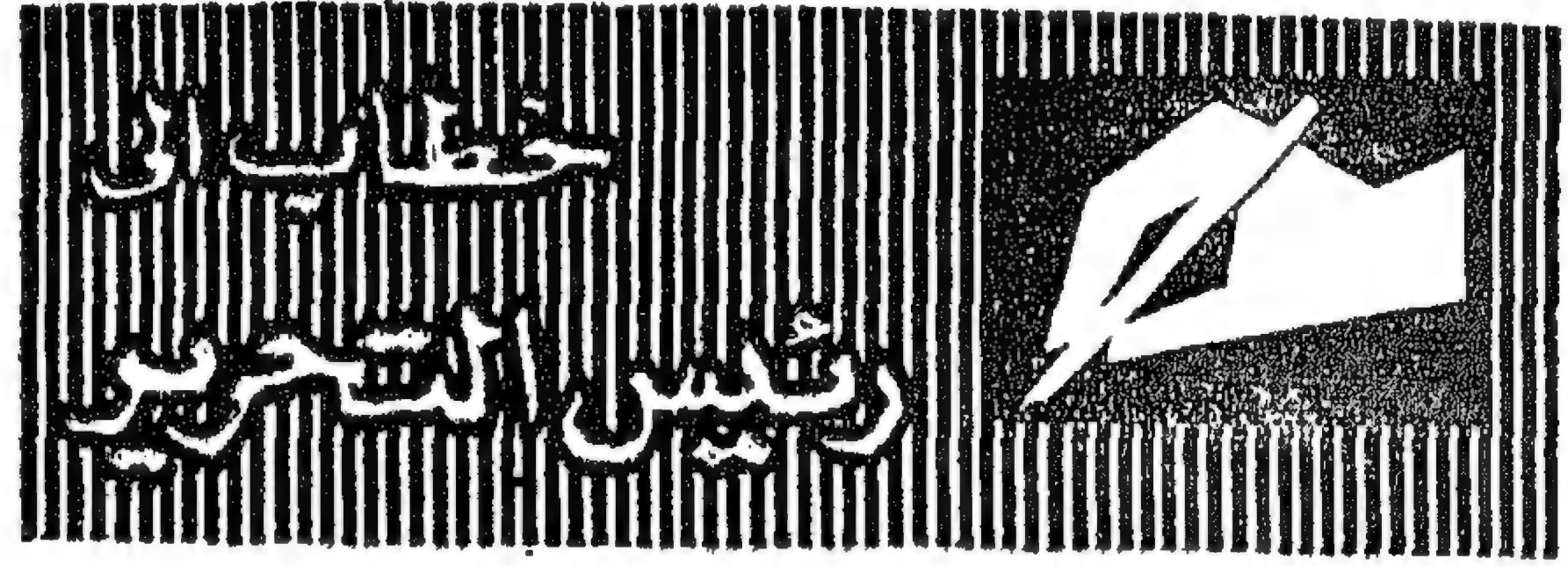
(٥ أبريل) جرت اضطرابات على ساحة تيين -
آن - مين .

(٧ أبريل) أقال المكتب السياسي للحزب ، تنج
هسياو بنج . من جميع مناصبه ، على أثر اتهامه
بالانحرافية والسير في الطريق الرأسمالي . وعين هوا
كوو فنج نائباً لرئيس الحزب الشيوعي الصيني ورئيساً
للوزراء . وقد اتخذ هذان القراران على
أساس « اقتراح من قبل الرئيس ماو »

(١٥ يونيو) أصدرت اللجنة المركزية للحزب
الشيوعي الصيني ، قراراً بعدم إجراء أية مقابلات بين
الرئيس « ماو » والضيوف الأجانب فكان هذا القرار
بمثابة إشارة إلى تدهور الحالة الصحية للرئيس
الصيني .

(٢٩ يوليو) أبلغت وزارة الشؤون الخارجية
الصينية ، سفارة اليابان في بكين ، بأن « الشعب
الصيني تحت قيادة الرئيس ماو » والحزب الشيوعي ،
سيبذلان كل الجهود لمواجهة نتائج الزلزال .

(٩ سبتمبر) أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الصيني ، نبأ وفاة الزعيم « ماوتسي تونج » .



حول ندوة الجامعة العربية

■ ■ ■ كتب الاستاذ عيسى باخطامه
(مشروع الحرم - مكة المكرمة -
المملكة السعودية يقول :

قرأت ندوة « الجامعة العربية
وتحديات المستقبل » والواقع أنني
بعد التفحص والتمعن رأيت أن
السادة المجتمعين في الندوة لم
يتطرقوا إلى صلب الموضوع الذي كان
السؤال حوله .

فاذا حللنا الوضع في العالم
العربي فنجد أنه قبل النظر إلى ما
يسمى بالجامعة العربية وما هي متهمته
نحوه بالتقصير أو الانجاز فنسجد أنه
يجب علينا دراسة الأصل وهو
الانسان العربي والخلفيات لذلك وهو
العقيلة أو النفسية العربية .

فكما هو واضح جدا أن الامة
العربية لازالت تعتبر من الصف
الثالث أو العالم الثالث بين أمم الدنيا
ورغم وجود الطاقات الانتاجية لديها
وذلك لان الانسان العربي ليس مؤهلا
بعد لتسليم واستلام منصب القيادة
في العالم أجمع لانه لديه تخلف عقلي
أو قصور حضاري بالنسبة للدول
المتقدمة في أوروبا أو أمريكا ، لان
الانسان العربي ليس مهيتا بعسده
ويحتاج الى بعض من الوقت حتى
يصل الى مرحلة النضج السياسي
والرشد الاجتماعي والاقتصادي .

فبعد تحليل وضع الانسان العربي
تأتي مشكلة « الانتماء » أو الذاتية

العربية لدى الانسان العربي ، فهو
بعد أن يكون قد تعدى مراحل التخلف
الحضاري أو القصور العقلي يأتي
الى مسألة الانتماء لتكون له القدرة
ولو بعض الشيء أن يعرف أو يقرأ
كتب الجغرافيا الطبيعية ليتعرف على
خريطة العالم العربي وبذلك يستطيع
أن يعسرف موقعه من العالم
وقوميته التي ينتمي اليها ومصالحه
من ذلك الانتماء ليعرف أن هنالك
أمة كاملة تمده بما توفره له الطبيعة
والبيئة من طاقات خيالية ولانهائية
لكي يستفيد منها ولقرون عديدة
قادمة .

فمن مشكلة الانتماء نشأت الجامعة
العربية وبقي تعريف الجامعة العربية
وما هي وكيفيةها وقدراتها . هل
الجامعة العربية عبارة عن ناد
يجتمع فيه حكام البلاد العربية أو دار
عبادة يحصل فيه حساب النفس
ومراجعة الضمير أم هي مدرسة
المشاغبين ؟

هل الجامعة العربية مكان تجمع
أقليمي دولي أو تجمع دولي لبعض
الأقاليم كأي منظمة دولية أي أن
الجامعة العربية هي حكومة عظمى
تحكم جميع الدول الاعضاء بها ؟

فلو نظرنا الى الخلفية الانسانية
العربية لرأينا أن الامة العربية خرجت
بعد قرون من الاستعمار والظلام
الدامس والتخلف والجهل الاسود الى
طريق الحرية والتقدم فأخذت تجمع
شماتها وشتاتها اما عن طرق عشوائية
أو عن طريق مدروس أو عبارة عن نمو
طبيعي أو ما هي الا جميع الاحوال
الثلاثة جميعا وفي آن واحد .

ورغم جميع التناقضات في أوضاع
كل عضو في الجامعة العربية فإن هذه
التناقضات ثلاث امام أحداث اليومية
أو السنوية والعالمية لجميع الاعضاء

وبقي لدينا السؤال وهو هل الجامعة
العربية هي منظمة أم حكومة كبرى ؟
ففي واقع الاحداث أن الجامعة
العربية هي عبارة عن منظمة دولية
ولكن هي في طريقها الى التحول الى
حكومة عظمى تشمل جميع الاعضاء
فيها وذلك بعد أن تجتاز الكثير من
المراحل والصعاب مستندة على دعائم
هي الاحوال السياسية والاقتصادية
والاجتماعية للانسان العربي . وهو
سيكون المختدئ الرسمي والوحيد
للجامعة العربية والى أن يصل الى
مرحلة الكمال والنضج . وأنه من
المبهيج جدا أن كل الذي حصل ويحصل
الآن ورغم ما قد يتصوره البعض من
كوارث فهو في الواقع وفي رأيي
الشخصي أنه كان في صالح الامة
العربية والمستقبل سوف يكون في
صالح الانسان العربي وهذا شيء
يدعو للتفاؤل والامل .

فاذا كانت هنالك تحديات للمستقبل
بالنسبة للجامعة العربية فهو أيديولوجية
الانسان العربي واحواله واراؤه
الاقتصادية وواقعه الاجتماعي تابع
من قوميته بحيث بعد أن يمر في جميع
المراحل السابقة لذلك يكون قد مر في
أجواء ملؤها الفوضى والشغب وعدم
وضوح الرؤية والتخلف ، فإن
الانسان العربي الآن لم يكتب عن
أيديولوجيته ولا عن نظامه الاقتصادي
ولا على عن وضعه الاجتماعي ، كل شيء
لديه الآن مستورد ، والانسان العربي
هو انسان مستهلك لكل شيء يأتي
من خارجه اما أفكار غربية أو
شرقية . . وهو لم يصنع شيئا بنفسه
ولنفسه ويظل يعتمد على القطبين
الشرق والغرب ليأخذ منهما ، ولكن
حين يمر الى مرحلة النضج يكون قد
صنع عقائده بنفسه وكذلك نظامه
الاقتصادي والاجتماعي مبني على
دعائم قومية وتابع منها .

وثائق حرب أكتوبر

■ ■ ■ كتب الاستاذ رائد خليل العاني - طالب دراسات عليا في جامعة كيل - انجلترا يقول :

« اكتب رسالتي الجامعية عن الحرب في الشرق الاوسط - حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودون الامم المتحدة وطبعا تتضمن استعراضا للظروف التي ولدت الحرب ومحاولات الامم المتحدة حسب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وعن طريق مبعوث السلم يارنج لتحقيق التسوية السلمية بين الاطراف المتنازعة في الشرق الاوسط ، لا سيما مصر ، سوريا الاردن ، المقاومة الفلسطينية واسرائيل . رجاء تزويدى بالوثائق والدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة الرسالة . واهم الاشياء التي اود الحصول عليها هي : اى دوريات او مقالات او دراسات نشر بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية او مجلة السياسة الدولية او بيانات الحكومة المصرية مع بقية الاقطار العربية الاخرى بخصوص التسوية السياسية في اطار قرار الامم المتحدة

رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٢٨ لسنة ١٩٧٣ . ومؤتمر جنيف للسلم بشأن النزاع العربي الاسرائيلي ، موضوع الاراضى العربية المحتلة بعد حرب ١٩٧٣ وقبلها حقوق الشعب الفلسطيني ووجهة نظر الحكومة المصرية ازاء قوات الطوارئ الدولية ودور الدول الكبرى في ايجاد تسوية سلمية عادلة في المنطقة ، وموضوع سباق التسلح للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ بين مصر ودول المواجهة وبين اسرائيل ، كذلك مبادرات مصر السياسية في الامم المتحدة قبل اندلاع حرب أكتوبر وبعدها .»

المحرر : وثائق الامم المتحدة بشأن الصراع العربي الاسرائيلي متوافرة بكل مراكز الاعلام القابعة للامم المتحدة في العواصم العالمية . اما بشأن الوثائق والبيانات المشربة فيتطلب الامر الحضور الى القاهرة للاطلاع عليها في ارشيف الجرائد اليومية والاتصال بوزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية . وقد قامت مجلة السياسة الدولية بتغطية جوانب عديدة من الموضوعات المشار اليها ويمكن الرجوع الى المجلدات السنوية للمجلة التي توزع عن طريق

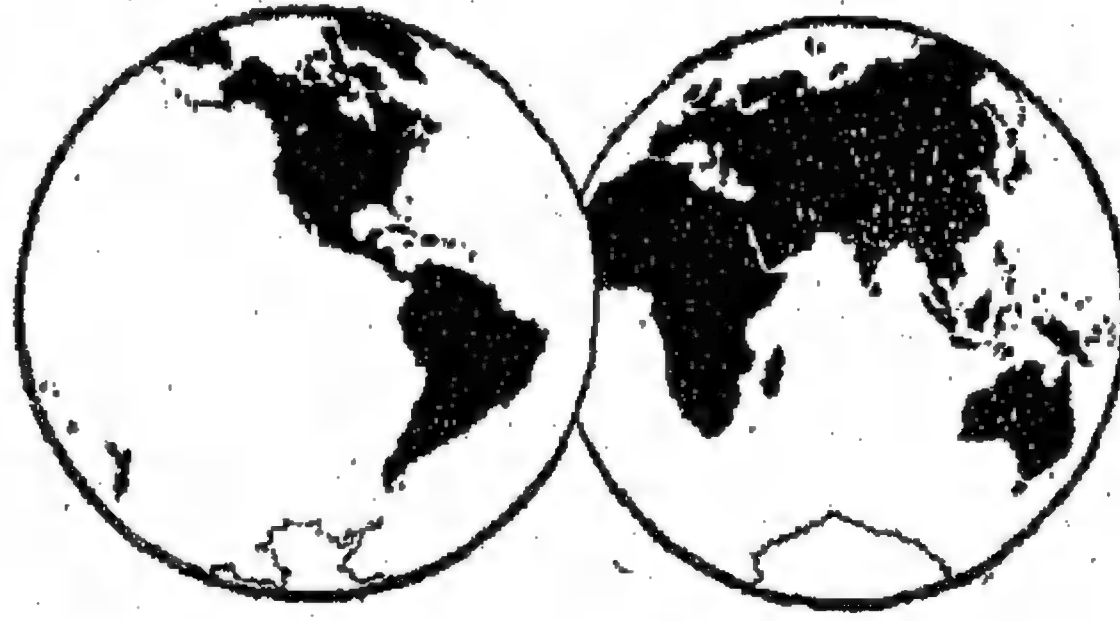
قسم الاشتراكات - بجريدة الاهرام - شارع الجلاء القاهرة .

السياسة الدولية والدراسات العسكرية

■ ■ ■ كتب الاستاذ على الدين محمد عبد الجواد (سنهور - الفيوم) :

اهنى هيئة تحرير المجلة باضافة باب جديد لها يعنى بالدراسات العسكرية التي طالما افتقدنا مثل هذه الدراسات في مجلاتنا الدورية . وهذا الباب في اشد الحاجة الى تجديد الكتاب المتخصصين في الدراسات العسكرية .

المحرر : باب « في الاستراتيجية العسكرية » مفتوح لكل الاقلام المتخصصة في هذا المجال . ونفشر في هذا العدد دراستين اولاهما للهواء حسن البدرى والثانية للاستاذ محمود عزمى وكلاهما معروف بدراساته وبحوثه في هذا المجال .



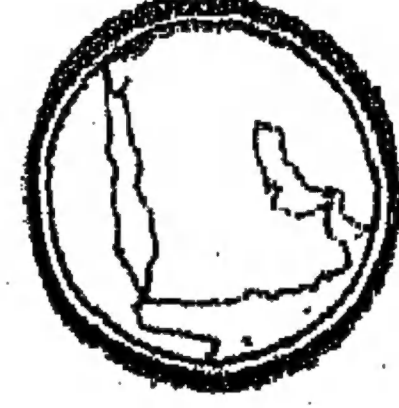
من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

- ١ - تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية) تأليف : د. قدرى حنفى (١٩٧١)
- ٢ - محاضر الكنيست الإسرائيلى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - الكتاب الأول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) (١٩٧١)
- ٣ - محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الأول - جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) (١٩٧١)
- ٤ - نمو الاقتصاد الإسرائيلى (دراسة فى الدخلى القومى لإسرائيل ومكوناته) تأليف : عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- ٥ - العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الأول . تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٢)
- ٦ - نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تأليف د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- ٧ - وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨ الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ - سبتمبر ١٩٧٠ (١٩٧٣)
- ٨ - الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الإسرائيلى) تأليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- ٩ - التوسع الإسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الإسرائيلى) إعداد محمد فيصل عبد المنعم وإبراهيم كروان - تقديم : د. على الدين هلال (١٩٧٤)
- ١٠ - العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الإسرائيلية) - المجلد الثانى . تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٤)
- ١١ - حرب أكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) - بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة (١٩٧٤)
- ١٢ - أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية تأليف : د. مصطفى خليل (١٩٧٥)
- ١٣ - تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) تأليف : د. يونان لبيب رزق (١٩٧٥)
- ١٤ - « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تأليف : د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٥)
- ١٥ - مصر وأمريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الأمريكية - وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تأليف مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد (١٩٧٦)
- ١٦ - استراتيجية إسرائيل بعد حرب أكتوبر . تأليف : اللواء . مصطفى الجمل (١٩٧٦)

صدر أخيراً :

- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب أشراف السيد يسين
- الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط د. سعد الدين إبراهيم

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الربيعي

صدر العدد الاول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيبلوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

فقرن العدد : ٤٠٠ فلسا كويتيا او ما يعادلها في الخارج .
الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٢ دنانير كويتية في
الوطن العربي ، بالبريد الجوي ١٥٠٠ دولارا امريكي او ٥ جنيهات استرلينية في
سائر انحاء العالم ، بالبريد الجوي .
للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية في الخارج ٣٠ دولارا
امريكي او ١٠ جنيهات استرلينية .

العضوان : جامعة الكويت - مبنى ٢ - الدور الثاني - الخالدية - ص ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٣ - جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

الشؤون الفلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤. صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني والصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جري) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في امريكا واستراليا وآسيا . الاشتراك السنوي (بريد غادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الإدارة والتحرير والاعمال
مؤسسة الاهرام - ش الجلاء - القاهرة
تمن المسدد في مصر والسودان العربية

مصر	٣٠٠	مليم مصري	المسعودية	٤	ريال سعودي
المغرب	٤	درهم مغربي	الكويت	٤٠٠	فلس كويتي
الجزائر	٤	دينار جزائري	العراق	٤٠٠	فلس عراقي
تونس	٤٠٠	مليم تونسي	قطر	٤	ريال قطري
ليبيا	٤٠٠	مليم ليبي	الامارات	٤	درهم الامارات
السودان	٣٠٠	مليم سوداني	اليمن	٤٠٠	فلس يمني
سوريا	٤٠٠	قرش سوري	اليمن (د)	٨	شلل
لبنان	٤٠٠	قرش لبناني	عمان	٤٠٠	بنسبه
الأردن	٤٠٠	فلس اردني	البحرين	٤٠٠	فلس بحراني

مطابع الاهرام التجارية